جـــامعـــة – باتـنـــة-1 الحـاج لخضـر

كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة

قســم العلـوم السياسيـة

تحديات وآفاق بناء الديمقراطيات غير الليبرالية

-دراســة حالــة النمــوذج الإيــرانــي-

أطروحـة مقدمـة لنيل شهادة دكتوراه العلوم فـي العلوم السياسيـة

تخصص: العلاقات الدولية

إعـداد الطالبـة الباحثـة: إشـراف الأستاذ الدكتور:

بوبيـــادة لطيفـــة زيـانـــي صـالـح

لجنـــة المنـــاقشـة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفـــة
أ.د/بن سعيد مراد	أستاذ التعليم العالي	جـامعـة بـاتـنـة 1	رئـيسـا
أ.د/زياني صالـح	أستاذ التعليم العالي	جـامعـة بـاتـنـة 1	مشرفا ومقررا
د/شاعـة محمـد	أستـاذ محـاضـر –أ	جـامعـة المسيلة	ممتـحـنـا
د/أسعيد مصطفى	أستـاذ محـاضـر –أ	جـامعـة بسكـرة	ممتـحـنـا
د/فريمش مليكة	أستـاذ محـاضـر –أ	جامعة قسنطينة 3	ممتـحـنـا
د/مرزوقي عمر	أستـاذ محـاضـر –أ	جـامعـة بـاتـنـة 1	ممتـحـنـا

السنـــة الجامعيـــة: 2017-2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

أتقدم بجزيل الشكر و التقدير إلى الأستاذ الفاضل الدكتور زياني صالح على حسن قبوله الإشراف على هذا العمل، و على توجيهاته القيمة.

كما أشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة على قراءة و مناقشة هذا العمل، و إثرائه بملاحظاتهم و إضافاتهم.

و أتوجه أيضا بالشكر إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث

أهدي هذا العمل :

إلى روح والدتي و والدي .....رحمهما الله

إلى كل أفراد عائلتي.

وإلى كل الصديقات والزملاء الذين ساندوني خلال مساري العلمي

ملخــص:

شهد العالم ابتداء من النصف الثاني من القرن العشرين، تغييرا سياسيا غير مسبوق، فجميع البدائل الرئيسية للديمقراطية كانت قد اختفت، أو تحولت إلى ما يوصف بالبقايا الشاذة، كما أن الدول غير الديمقراطية التي استطاعت الاستمرار أو البقاء اتخذت غالبا واجهة ديمقراطية زائفة. وهكذا وصل الانتشار الشامل للديمقراطية إلى التوقف و ظهرت علامات تآكلها.

إن مفهوم الحكم الديمقراطي الكلاسيكي يواجه صعوبات و تحديات، مما دفع إلى محاولة إيجاد إجابات عن اشكاليات المطروحة، من خلال إعادة النظر في المبادئ التأسيسية المنبعثة من القرنين 17-18 في محاولة للتجاوب مع المتغيرات الجديدة لرسم دور تأسيسي جديد للديمقراطية المحدثة بهدف إيجاد مخارج للأزمة الديمقراطية التي بدورها أنتجت نظما ديمقراطية غير ليبيرالية، تستدعي تحديد خصائصها و تصنيفها و طرحها كبدائل للنظام الديمقراطي الكلاسيكي.

إن إثبات قدرة الديمقراطية على التجدد و الانبعاث من جديد من خلال استيعاب خصائص جديدة تتناسب والواقع الجديد نستدل على ذلك بالنموذج الايراني، الذي يمثل مثالا واضحا عن إمكانية التعايش بين نظرية ولاية الفقيه و الديمقراطية، حيث تواجه إيران التحدي الكبير في محاولة التحول نحو الديمقراطية مع الإبقاء على نظام القيم الذي يحكم الدولة و المجتمع في إيران.

الكلمات المفتاحية :

أزمة الديمقراطية الليبرالية، ديمقراطية زائفة، ديمقراطية غير ليبرالية، إعادة رسم الأسس الجديدة للديمقراطية المحدثة، التعايش بين نظرية ولاية الفقيه و الديمقراطية.

ABSTRACT:

From the second half of the twentieth century,the world knew a considerable political change.All the main alternatives of democracy were hidden or reduced to expectional remains.The non democratic states which survived ,at that time,claimed a false democratic appearence.and thus the whole phenomenon of democracy expansion was stopped and the signs of its destruction started to appear.

Because the democratic system started to face difficulties,it attempted to find responses to the problematics raised,by having a complete review of the constitustionnal principles of the 17 and 18th century.Then it tried to cope with the changes occured,to have a new constitutionnal role of democracy so as to solve the democratic crisis which resulted in non liberal democratic systems which had to be defined and set as an alternative to the classical democratic system.

The capacity of democracy to renew,cope and contain new social and political realities is illustrated by the Iranian system which seems to cope with democracy.The Iranian system known as the "ruling of the FAKIH" is now facing a great challenge to keep with the Iranian value system of the state and the society,on one hand ,and with democracy on the other hand.

Key Words

Liberal Democracy Crisis-False Democracy-Non Liberal Democracy-Renewal Of The Basis Of New Democracy-Copeness Between Democracy And"Fakih Ruling.

خطـــة الدراسة:

المقدمة

الفصل الأول : إطار مفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية للنظرية التقليدية للديمقراطية (التاريخ الديمقراطية)

المطلب الأول: تاريخ الديمقراطية

الفرع الأول عند اليونان

الفرع الثاني: عندالرومـــان

الفرع الثالث: غياب الديمقراطية في العصر الوسيط

الفرع الرابع: الديمقراطية تجدد نفسها في عصر النهضة:

المطلب الثاني: مؤسسات و مباديء الديمقراطية التقليدية

الفرع الأول : المؤسسات السياسية:

الفرع الثاني: المبادئ الكبرى للفكر الديمقراطي الأثيني :

الفرع الثالث : العوامل المساعدة على قيام الديمقراطية المباشرة

المطلب الثالث : تقييم الديمقراطية التقليدية

الفرع الأول: المفهوم الديمقراطي للحكم بين خصومه و أنصاره

المبحث الثاني : مقاربة مفاهيمية للديمقراطية الغربية الحديثة (الديمقراطية التمثلية)

المطلب الاول: قراءة في مفاهيم الديمقراطية

المطلب الثاني: مفهوم الديمقراطية

الفرع الأول:التعريف المعياري الكلاسيكي

الفرع الثاني :التعريف الإجرائي

الفرع الثالث: التعريف الموسع للديمقراطية:

المطلب الثاني: أسس ومقومات الديمقراطية

الفرع الأول : المبادئ العامة للديمقراطية الليبيرالية

الفرع الثاني :أسس و مقومات الديمقراطية

الفرع الثالث: الشروط المؤسسية للديمقراطية

الفرع الرابع : الأبعاد القيمية للديمقراطية

المطلب الثالث: نماذج الديمقراطية الليبيرالية

الفرع الأول: الديمقراطية الحمائية (الوقائية)

الفرع الثاني: الديمقراطية التطورية

الفرع الثالث: الديمقراطية التوازنية
الفرع الرابع : الديمقراطية تجدد نفسها
المبحث الثالث : المفاهيم النظرية الجديدة للتحليل
المطلب الأول : التحول الديمقراطي .
الفرع الأول : مفهوم التحول الديمقراطي
الفرع الثاني : المداخل النظرية لتفسير التحول الديمقراطي
المطلب الثاني: الدمقرطة كمدخل جديد للتحليل
خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني الديمقراطية الليبرالية الغربية: سياق أزمة ومحاولات إنبعاث
المبحث الأول: السياق الدولي لصعود ديمقراطيات غير الييبرالية
المطلب الأول : الانتشار الشامل للديمقراطية
الفرع الأول: جنوب أوروبا يتحرك نحو الديمقراطية
الفرع الثاني: أمريكا اللاتينية
الفرع الثالث : أوروبا الشرقية و الانتقال نحو الديمقراطية
الفرع الرابع : إفريقيا و التحول الديمقراطي
الفرع الخامس: آسيا و التغيرات الديمقراطية
المطلب الثاني: تقييم نتائج الموجة الثالثة
الفرع الأول : إنتشار واسع للديمقراطيات الليبرالية
الفرع الثاني: ارتفاع مستوى الحريات
الفرع الثالث : الديمقراطية كقيمة كونية
الفرع الرابع: الديمقراطية كالتزام عالمي
المطلب الثالث: سمات التحولات الديمقراطية
الفرع الأول :عولمة التحول
الفرع الثاني: الطابع التفاوضي المنتظم لهذه التحولات
الفرع الثالث: الدور الفعال للمجتمع المدني في هذه التحولات
الفرع الرابع: دور الإنتخابات في التحول
الفرع الخامس : إستمرار ارتفاع معدلات الحرية
المبحث الثاني : نكسة الديمقراطية
المطلب الأول: السياق الدولي للأزمة و أسبابها
المطلب الثاني: العوامل الخارجية للحركة الديمقراطية :

الفرع الأول: التأثيرات التظاهرية
الفرع الثاني: نشر الديمقراطية من خلال المؤسسات
الفرع الثالث : نشر الديمقراطية بالقوة
المطلب الثالث: مظاهر الأزمة
الفرع الأول: الإنهيارات الديمقراطية
المبحث الثالث : تحديات تواجهها الديمقراطية الليبرالية
المطلب الأول: تحديات فكرية و نظرية
الفرع الأول: الأبعاد النظرية التي تعاني منها النظرية الديمقراطية
الفرع الثاني: الحرية السياسية –التحدي الأكبر–
المطلب الثاني: تحديات خارجية
الفرع الأول: الديمقراطية و الدين
الفرع الثاني: الديمقراطية و مشكلة الحضارة
الفرع الثالث: الديمقراطية و مشكلة التنمية
خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: الديمقراطيات غير الليبرالية: نحو بديل للنموذج الديمقراطي الغربي الكلاسيكي
المبحث الأول: الأنظمة الهجينة و إشكالية التصنيف
المطلب الأول : الأنظمة الهجينة
المطلب الثاني: نماذج الأنظمة الديمقراطية غير الليبرالية
الفرع الأول : الديمقراطيات التي تهيمن فيها النخب و الديمقراطيات الاجتماعية
الفرع الثاني: الديمقراطيات التي تهيمن فيها الجماهير
الفرع الثالث: الديمقراطية التفويضية
الفرع الرابع : الديمقراطية الموجهة
المطلب الثاني: إشكالية التصنيف
المبحث الثاني: الخصائص النمطية للأنظمة الديمقراطية غير الليبرالة
المطلب الأول: الإنتخابات في النموذج الجديد للديمقراطية
المطلب الثاني: مشكلة الدولة الضعيفة
المطلب الثالث: هيمنة النخب
المطلب الرابع: غياب الشرعية
المطلب الخامس: الحراك الشعبي المنظم

المبحث الثالث: صعوبات البناء و التأسيس

المطلب الأول: معضلات الديمقراطية في العالم الثالث

الفرع الأول : مفهوم الدولة الأمة و الديمقراطية

الفرع الثاني: التخلف و الديمقراطية

المطلب الثاني: تحديات تأسيس الديمقراطية في إفريقيا

الفرع الاول: التحدي الاقتصادي

الفرع الثاني: تحدي الأمن والاستقرار

المطلب الثالث: نقائص ديمقراطية أمريكا اللاتينية

الفرع الأول :غياب سيادة القانون

الفرع الثاني: انتشار اللامساواة

المبحث الثالث: سيناريوهات النجاح أو الإخفاق

المطلب الأول : نحو الترسيخ الديمقراطي (تأسيس ديموقراطية ليبيرالية)

الفرع الأول: الديموقراطية التشاركية: المفهوم والتطبيق

الفرع الثاني: الديموقراطية التوافقية

المطلب الثاني: بناء نموذج الديمقراطية غير الليبرالية :

المطلب الثالث : الرجوع إلى الاستبداد

خلاصة الفصل الثالث

الفصل الرابع: دراسة الحالة نموذج إيران

المبحث الأول : الأسس الفكرية للنظام السياسي الايراني

المطلب الأول: نموذج الدولة الديمقراطية الدينية وفق البرادايم الديني المحافظ

المطلب الثاني: نموذج الدولة الديمقراطية الدينية وفق البردايم الليبرالي

المبحث الثاني: التفاعلات السياسية في النظام السياسي الإيراني من خلال دور الفواعل السياسية.

المطلب الأول: توزيع القوة في بنية السلطة.

المطلب الثاني: التيارات السياسية في إيران

المطلب الثالث: المجتمع المدني

المبحث الثالث: حدود المعارضة في النظام السياسي الإيراني

المطلب الأول: المعارضة الدينية الليبرالية

المطلب الثاني: المعارضة السياسية

المطلب الثالث: المعارضة المسلحة

المبحث الرابع: التحولات السياسية في بنية السلطة والمجتمع وحدود نجاح الديمقراطية في إيران
المطلب الأول: صعود التيار الإصلاحي إلى السلطة و التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية (1997- 2005)
المطلب الثاني: ترسيخ حدود الممارسة الديمقراطية في النظام السياسي الايراني
الفرع الأول: مرحلة أحمدي نجاد
الفرع الثاني: مرحلة حسن روحاني
خلاصة الفصل الرابع
الخاتمة
قائمة المراجع

الفهارس

أولا: فهرس الجداول
ثانيا: فهرس الأشكال
ثالثا: فهرس المحتويات

المقدمة

مقـــدمـــة:

إن بعض الأحداث السياسية التي طفت على السطح أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، أدت إلى إلغاء إيدولوجيات وتكريس أخرى، والتعامل معها على أساس أنها مسلمات تاريخية، وقد تجسد هذا في انتصار حكم معين« الديمقراطية الليبرالية » والضغط المتزايد في اتجاه تبني هذا النموذج ضمن موجات الانتقال الديمقراطي.

لقد شهدت هذه الفترة أحداثا كثيرة ومتتالية، وكانت لها تداعيات وآثار على الصعيد الدولي، تمثلت هذه الأحداث في الترهل الاقتصادي والسياسي، الذي أصاب الاتحاد السوفياتي، رغم سياسات الإصلاح المتبعة، مما أدى إلى تفككه و الإعلان عن نهايته عام 1991، و في السياق ذاته انهارت الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية، كتحطيم جدار برلين و سقوط حكومات وتنصيب أخرى مثل ما حدث في تشيكوسلوفاكيا و بولندا و هنغاريا، إن تلك الأحداث شكلت العلامات الدلالية للإعلان عن نهاية الحرب الباردة و نقطة تحول في الكثير من الأوجه؛ نهاية الهيكلة العالمية ذات القطبين التي مثلت أساس النظام الدولي منذ أربعينيات القرن العشرين، والتغيرات المهمة التي حدثت على مستوى الدولة الوطنية، و التفكير في الأدوار الجديدة للمنظمات الدولية.

هذا الوضع أثار التساؤلات حول ما سيكون لهذه الأحداث من أثر على جوهر النظام الدولي، و طبيعة الوحدات التي تشكله، والآليات التي تحكم حركتها الاقتصادية والاجتماعية، وقد أثر ذلك على الأوساط الفكرية والنظم السياسية التي باتت تتساءل عن احتمالات القيادة المنفردة للنظام الدولي، من جانب الولايات المتحدة، وما سيكون له من آفاق أمام انتشار النموذج الليبرالي. إن الجواب هنا كان واضحا، حيث حسم المنطق الليبرالي الصراع لصالحه، وتجلت أهم ملامح النظام الدولي الجديد الذي يرتكز على نشر وتطبيق الديمقراطية الليبرالية، والرأسمالية في التعددية الحزبية، ونظام السوق، و دعم منظمات المجتمع المدني.

إن عولمة القيم الديمقراطية، وتصاعد موجة الديمقراطية في العالم، دفعت عالم السياسة الأمريكي "**فراسيس فوكوياما**" إلى الحديث عن "**نهاية التاريخ**"، ذلك أن المحور الرئيسي للتاريخ – حسب فوكوياما– هو نمو الحرية. إن التاريخ قد وصل إلى غايته بانتشار نمط الديمقراطية الليبرالية، فقد قادت كل تلك التحولات إلى سيادة مفاهيم تنموية جديدة تجسدت أساسا في تيار النيوليبرالية، هذا المفهوم الجديد الذي يستند على الحرية الفردية والخيار الشخصي في العمل في السوق، و بالتالي فهي تحارب سلطة الحكومة المقيدة للفرد، وكذا الأفكار والمبادئ المعلقة لنظام

الحزب الواحد، وهكذا بدأ التوجه يفرض أو يقدم مجموعة المبادئ والنظم المحلية الغربية على أنها عالمية، وتم الانتقال من المشروطية الاقتصادية إلى المشروطية السياسية (جراء العولمة وتجلياتها)، هذه المشروطية السياسية المرتبطة بمبادئ الحوكمة الجديد للديمقراطية، وفي هذا الإطار تم الشكيك في قدرة أنماط الحكم الكلاسيكية على التكيف مع الوضع العالمي و ما يفرضه من تحديات.

انطلاقا من هذه الخلفية، تم الحديث عن مفهوم الحكم الراشد كمشروطية سياسية ديمقراطية، إلى جانب المشروطية الاقتصادية، مما أدى إلى اعتماد خارطة طريق، و أجندة جديدة فرضت على الدول النامية، وأهم محاورها:

1- تطبيق سياسات اقتصادية من خلال مبادئ اقتصاد السوق.

2- التسيير الجيد للخدمات العامة (الإدارة الراشدة).

3- إقامة حكومة ديمقراطية منتخبة تحترم القانون و حقوق الإنسان.

إن انهيار الاتحاد السوفياتي، وما ترتب عنه من تغيرات في بنية و قواعد الحكم، في العديد من الدول، و العولمة التي أدت إلى زيادة التشابكات على المستوى العالمي، ودفعت إلى تبني نمط ليبرالي في الحكم السياسي والاقتصادي، أدى إلى أن تشكل أبحاث الانتقال الديمقراطي الحالة المهيمنة ضمن الدراسات المقارنة، جراء عمليات الدمقرطة التي تصاعدت وتيرتها، والتي مست أغلب مناطق العالم النامي، ففي سنة 1996 كان هناك تقريبا 120 دولة شهدت عمليات انتقال نحو الديمقراطية، أي نسبة 60% من مجموع الدول المستقلة في العالم.

هذه الحالات الجديدة للديمقراطية أفرزت إشكاليات جديدة، فهي تختلف عن الحالات الكلاسيكية في أوروبا الغربية في نهاية القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين، فمن ناحية النظام السابق لعملية الانتقال نجد أن الموجة الثالثة كانت نظمها إما بيروقراطية تسلطية أو إشتراكية أو شمولية تسلطية، في حين تميزت النظم الكلاسيكية بالأوليغارشية، إضافة إلى اختلاف في نوعية الفاعلين المنخرطين في عملية الانتقال حيث تتميز هذه الفترة بشمول حق التصويت لقطاعات واسعة من الجماهير.

ومع اجتياح موجة الانهيارات الديمقراطية، التي عبرت عنها الأدبيات السياسية، بالتراجع الديمقراطي أو النكسة ضد الديمقراطية، بدأ الحديث عن ما يسمى الديمقراطية الليبرالية، حيث أن هناك انتخابات تعددية وتنافسية، لكن الممارسات اليومية للدولة تعرف تعسفات في مجال حقوق الإنسان وعدم احترام الحريات السياسية والمدنية، وخاصة في المجال الإنتخابي غير

المسبوق، في عدد من الأنظمة التي لا تعتبر ديمقراطية واضحة و لا استبدادية تقليدية، إذا ما اعتمدنا معيارا دقيقا جدا للديمقراطية، لا يشمل الإنتخابات فقط بل الحماية الفعلية للحريات المدنية في ظل سيادة قوية للقانون.[1]

إن إحراز مزيد من التقدم الديمقراطي، في معظم هذه البلدان غير وارد، لأن الانتخابات الضعيفة و غياب الدولة، و هيمنة النخب، كلها عوامل استبدلت الانتقال بالجمود، في انتظار تفعيل عوامل مؤثرة في الترسيخ الديمقراطي، إذ نستطيع أن نؤكد أن أحد المسارات التحليلية قد تأكد على مستوى التنمية الاقتصادية، فهي عنصر حاسم في تحديد قدرة البلد مد الديمقراطية بأسباب البقاء والاستمرار، إضافة إلى العوامل الأخرى ذات الصلة والتي من شأنها تقويم فرص الديمقراطيات الناشئة في التحول الديمقراطي، كنوعية الحكم السياسي، وقوة الحكم السياسي، وقوة المجتمع المدني، وأحزاب سياسية مأسسة.

إن هذا الحديث يقودنا إلى استخلاص وجود عدد كبير من التوجهات الديمقراطية، غير الراسخة في العالم، و لكل منها آفاق متفاوتة في تحقيق مزيد من التحول الديمقراطي، وفي كل الأحوال يجب أن نتحدث بلا تعميق عن السيرورات الديمقراطية وتعزيزها، فقد خطت الديمقراطيات الهشة اليوم خطوة إلى الأمام مقارنة بأنظمة أمس السلطوية.

- ✓ **أهمية وأهداف الدراسة:**

تبرز أهمية أي دراسة من خلال طبيعة الموضوع الذي تعالجه والإشكالية التي تطرحها، وطبعا النتائج التي تم التوصل إليها، إضافة إلى أثرها في النقاشات المهتمة بنفس الموضوع، وفي الحقل المعرفي الذي طرحت ضمنه بشكل عام. هذا من خلال شرح وتوضيح الأفكار الغامضة أو إضافة أفكار جديدة بشأن الظاهرة المدروسة، و دراستنا هذه تهتم بموضوع الديمقراطية الليبرالية، والمكانة التي تحضى بها ضمن أجندة الدراسات السياسية منذ التسعينات من القرن العشرين إلى اليوم.

[1] لاري دايموند و مارك ف بلاتنر، **الديمقراطية أبحاث مختارة** ، (ط1 بيروت شركة المطبوعات للتوزيع والنشر2016) ص 375.لاري دايموند ومارك ف بلاتنر ، **الديمقراطية أبحاث مختارة** ، (ط1 بيروت شركة المطبوعات للتوزيع والنشر2016) ص 375.

إن الديمقراطية الليبرالية تقدم اليوم، بوصفها نظام الحكم الأمثل للدولة الحديثة، لكنها في الوقت نفسه تواجه مجموعة من التحديات والمعيقات، سواء تعلق الأمر بأطر التحليل وكذا بإشكاليات بناء الدولة و النظام السياسي وإشكاليات التنمية...إلخ.

إن معظم الأدبيات الغربية تتناول مسألة الديمقراطية من خلال التركيز على الانتخابات، وتداول السلطة، و وجود مؤسسات المجتمع المدني، والتي تعتبرها جوهر العملية الديمقراطية، دون الأخذ في الحسبان الظروف الاقتصادية والاجتماعية، ودون مراعاة خصوصية كل مجتمع.

إن التركيز على مدخلات العملية الديمقراطية؛ كحق التصويت والترشح والمنافسة في انتخابات حرة،و إهمال الجانب الخاص بمخرجات الأزمة في الأنظمة الديمقراطية الليبرالية، و هنا تكمن أهمية هذه الدراسة كونها تحاول معرفة حدود هذه الأزمة في النموذج الديمقراطي الغربي الكلاسيكي، من خلال عرض التحديات التي تواجهه. و هل يمكن تحويل هذه التحديات إلى طاقات وقدرات بديلة تساعد على تجاوز الأزمة.

إن هذه الدراسة يمكن اعتبارها امتدادا للعديد من الدراسات، و هي الأولى اليوم التي تهتم بطرح هذه القضية من هذه الزاوية، في محاولة لإيجاد أطر نظرية تعكس الخصوصية الاجتماعية لأي منطقة، و تضع مقاربات بديلة بعيدا عن التحيز للمقاربات الغربية، سواء على المستوى السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والتنموي بشكل عام. ومن هذا المنطلق يمكن تقسيم أهداف الدراسة إلى ثلاث مجموعات هي:

- **المجموعة الأولى:**

1. تحديد الخصائص النظرية، و مرتكزات الديمقراطية الغربية الكلاسيكية، من بنى اجتماعية و أسس فكرية و قوى اقتصادية.
2. طرح شامل للمتغيرات المتحكمة في دفع عمليات الانتقال الديمقراطي، و رصد اتجاهات الدمقرطة في بيئات متعدد؛ آسيا، إفريقيا ، أمريكا اللاتينية، للتدليل على الانتشار الديمقراطي الواسع.
3. التركيز على التحديات و صعوبات البناء، من خلال إبراز الأسباب الحقيقية وراء الإخفاق في التأسيس للديمقراطية غير الغربية من خلال طرح إشكاليتي الحضارة و النهضة.
4. محاولة رصد سيناريوهات النجاح أو الإخفاق، و تأكيد هذه النتائج من خلال دراسة حالة إيران، و اختبار هذه الفرص من خلالها مع مراعاة الخصوصية الإيرانية.

5. الخروج بخلاصات تتضمن الأولويات الملحة في حل معضلة الديمقراطية الليبرالية.

- **المجموعة الثانية:** تتمثل في أهداف بعيدة المدى، تتوخى من خلالها هذه الدراسات، المساهمة في إثراء النقاشات حول أطروحات الدمقرطة و الخصوصيات الثقافية والانتمائية المتباينة، من أجل تقديم بدائل و خيارات تساهم في ترشيد السياسيات العامة المختلفة.
- **المجموعة الثالثة :** تشمل الأهداف المرتبطة بالجامعة الجزائرية، و محاولة المساهمة ببحث يؤسس لطرح علمي، يتناول قضية الديمقراطية الليبرالية و إمكانية إيجاد بديل غير ليبرالي، و التأسيس له (خاصة أنه موضوع شامل يمس تقريبا كل الجوانب)، إنها محاولة لإثراء المكتبة الجزائرية التي تعرف نقصا في هذا الإطار.

✓ **أسباب إختيار الموضوع:**

إن تنامي النقاش على المستوى الدولي حول الديمقراطية الليبرالية، التي أصبحت ضمن أولويات القضايا في أجندة الدول والمنظمات الدولية، وفي المقابل فإن سيرورات التحول الديمقراطي التي حدثت في العالم عبر موجات متتالية، والتي أفرزت نماذج عن أنظمة سياسية هجينة غير واضحة المعالم، تتوسط بين الديمقراطية الغربية والاستبدادية التنافسية، فكان لزاما أن نسلط الأضواء على هذه النماذج واستنباط سماتها وخصائصها.

إن بناء ديمقراطيات بديلة خارج النموذج الديمقراطي الليبرالي تواجهها مجموعة كبيرة من التحديات الداخلية والخارجية، والتي تتعلق بمشاكل الحضارة والنهضة والتنمية، لذا كان لزاما علينا أن نضع أطرا تحليلية تفسيرية لتفسير هذا العجز الديمقراطي، والبحث عن إمكانية تحويل هذه المعيقات و التحديات إلى طاقات خلاقة لخلق نماذج بديلة.

لقد أصبحت الديمقراطية تقدم من قبل بعض الجهات على أنها النموذج الوحيد المقبول للحكم عالميا، والوصفة الناجعة لترشيد الحكم، وتحقيق التنمية على المستوى المحلي، والقضاء على منابع التطرف والإرهاب، وبالتالي إدراك الغاية الأكبر المتمثلة في حفظ السلام والأمن الدوليين، ولذلك فإن موضوع الديمقراطية وإمكانية نمذجة بدائل لها من أكثر المواضيع حيوية في النقاش والبحث على المستوى الرسمي والأكاديمي.

أما فيما يتعلق بالأسباب الذاتية لاختيار الموضوع، فيمكن حصرها في أن الديمقراطية وإقامتها قد أصبحت هي الطريق السديد للتغيير والاستقرار السياسي، وهي القاطرة إلى هذا

المسعى، والشعاع الدال الموصل إلى هذا المبتغى، وبالتالي فإن تناولي لهذا الموضوع كان لغرض منع الانسلاخ عن الواقع و المقومات الفردية.

✓ **إشكالية الدراسة:**

في سياق اتسم بعولمة القيم الديمقراطية، و مبادئ اقتصاد السوق، شهد العالم موجة جديدة من الإنتقالات الديمقراطية، إضافة إلى انتشار اعتماد سياسات تقوم على مفاهيم ليبرالية، بعد انتصار القيم الليبرالية، ووصول التاريخ إلى غايته القصوى، حيث أصبحت الديمقراطية الليبرالية تقدم اليوم بوصفها نظام الحكم الأمثل للدولة الحديثة، لكن عدم توافر المقومات و الشروط الأولية للديمقراطية أدى إلى انتكاس العديد من تجارب الانتقال الديمقراطي، فأصبحت هناك مؤشرات ودلائل على وجود "عجز ديمقراطي" في الدول المتحولة حديثا، مما أدى إلى إنتاج نماذج جديدة للديمقراطية ميزتها الأساسية أنها غير ليبرالية، والإشكالية التي تطرح نفسها في هذا الإطار هي:

- **هل يمكن تأسيس نموذج ديمقراطي غير ليبيرالي بديل للديمقراطيات الغربي الكلاسيكية ؟.**

هذه الإشكالية تثير العديد من التساؤلات على المستوى النظري أو التطبيقي أهمها :

1. ماهو مفهوم الديمقراطية الكلاسيكية الغربية؟ وما هي أسسها ومقوماتها الفكرية والاجتماعية والاقتصادية؟.
2. ما هي الأسباب الحقيقية وراء الإخفاق في التأسيس لديمقراطيات غربية؟.
3. و كيف ساهمت التحديات الداخلية و الخارجية التي واجهت الديمقراطية الليبرالية الغربية في تعميق أزمتها؟.
4. هل يمكن اعتبار إيران بمتغيراتها السياسية وتفاعلاتها على مستوى الدولة والمجتمع نموذجا بديلا يسعى إلى التكيف مع المتغيرات الجديدة؟.
5. ما هي طبيعة و خصائص النموذج الديمقراطي الجديد إن وجد؟.

✓ **فرضيات الدراسة:**

للإجابة عن إشكالية الدراسة نطرح الفرضيات التالية:

1. رغم ظهور أنظمة سياسية غير ديمقراطية نتيجة الأزمة الديمقراطية، إلا أنها لا تمثل البديل الجديد للديمقراطية الليبرالية الكلاسيكية لعدم اكتسابها خصائص ثابتة وواضحة.

2. تتطور الديمقراطية، و تأخذ أشكالا متعددة، نتيجة طبيعتها الدينامية، فهي تفاعل بين أوضاع اجتماعية و ثقافية و اقتصادية من جهة، و قرارات سياسية فاعلة من جهة أخرى.
3. يواجه مفهوم الحكم الديمقراطي الكلاسيكي تحديات، مما دفع إلى ضرورة إعادة النظر في مبادئه التأسيسية المنبعثة من القرنين 18-17، لرسم دور تأسيسي جديد للديمقراطيات المحدثة.
4. تعدت التطورات المتفاعلة على الساحة الإيرانية، مرحلة المساومة على الحلول الوسط بين التيارين الإصلاحي و المحافظ، في سبيل المحافظة على الوضع الراهن، مما سيعزز إمكانية التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية.

- من خلال هذا التقديم، الذي يأخذ شكل المعطى النظري، فإن بيان العنوان الرئيسي المعتمد في هذه الدراسة يتحدد في: " تحديات وآفاق بناء ديمقراطيات غير ليبرالية" "دراسة حالة : نموذج إيران"

وحسب هذا العنوان، فإن بيان المضمون العام يتأسس على مبدأ البحث، في فك العلاقة التفاعلية الحاصلة عمليا بين المتغيرات التالية :

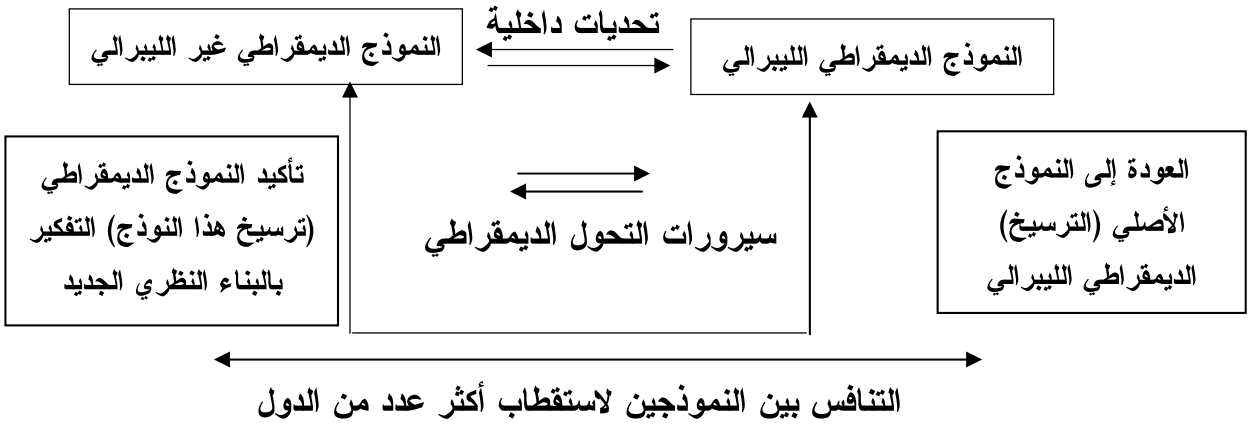

✓ **منهجية الدراسة:**

عمدت الدراسة إلى عدد من المناهج و المقاربات، قصد التحقق من افتراضاتها، و الإجابة على تساؤلاتها، كان في مقدمتها منهج دراسة الحالة، البارز في عنوانها، إذ خصت النظام السياسي الإيراني ونظرية ولاية الفقيه بالتحليل، من أجل فهم وتفسير العلاقة بين هذه النظرية والديمقراطية، وضبط المفاهيم المتعددة ثم استخدام المنهج الوصفي، والذي يظهر مثلا من خلال التعرض لمفهوم

الديمقراطية و مقوماتها، أما بالنسبة للمنهج التاريخي[1]، فقد تم توظيفه بالنسبة للفصل الأول، حيث تم الاعتماد عليه في تحليل الديمقراطية و تتبع مراحل نشأتها، و تتبع سيرورات التحول الديمقراطي عبر مختلف موجات التحول، وعبر القنوات الزمنية المتتالية تارة، والمتباعدة تارة أخرى، كما تم توظيفها لرصد التيارات السياسية، في سياق حركة العملية السياسية في إيران، وليس مجرد سرد للأحداث بل من خلال ربط التطورات السياسية في إيران.

في هذا البحث جرى الاعتماد على الاستدلال المنطقي بشكلية الاستقراء، وذلك بحشد الحجج العقلية والاستشهاد بالأفكار السابقة للنموذج الكلاسيكي الغربي للديمقراطية، ومجمل مقوماته وبناه الاقتصادية والاجتماعية، والاستنباط باستقاء الدلائل التي تؤيده من التجارب الواقعية لبعض البلدان عبر أنحاء العالم.

أما بالنسبة للمقاربات والمداخل المعتمدة، فتتمثل في؛ المدخل النظمي، الذي تم توظيفه كأداة تحليلية لتحليل الأنماط والعلاقات المترابطة في المجتمعات ذات الصفة السياسية، من خلال مدخلات و مخرجات النظام السياسي الديمقراطي الليبرالي الكلاسيكي، وتفاعلات البيئة الخارجية، إضافة إلى مقاربة الثقافة السياسية، التي تظهر في التطرق لأهمية تكريس القيم والمعايير الديمقراطية في ثقافة المجتمع بالنسبة لارساء النظام الديمقراطي و استقراره.

أما بالنسبة إلى مدخل دراسات الدمقرطة، الذي يعنى بأدبيات الانتقال الديمقراطي، وكيفية حدوثه، تم توظيفه من خلال دراسة أنماط الانتقال و مسارات الدمقرطة، للكشف في الأخير عن مسار الانتقال الذي يتجه نحو الترسيخ الديمقراطي إلى مسارات أخرى[2].

إن دراسة هذا النوع من الظواهر"الديمقراطية الليبرالية الغربية و تحولاتها"، كان من خلال الاعتماد على النماذج، لأن دراسة النماذج المتعاقبة تاريخيا يقلل من الخطر المترتب عن عدم عمق النظرة مستقبلا، كما أنها تكشف المحتوى العام و الطبيعة الكلية للنموذج البديل الذي ماهو إلا رفض جزئي للنماذج السابقة.

إن الدراسة الحقيقية للديمقراطية و نماذجها، سواء الكلاسيكية أو الحديثة، لا تتأتى من خلال التعريفات بقدر ما تكون من خلال أبعاد العلاقة بين الديمقراطية و الأبنية المجتمعية، من أجل

---

[1] عمار بوحوش، ومحمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداده** (ط 2، الجزائر الديوان المطبوعات الجامعية، 1990) ص130 .

[2] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج الإقترابات والأدوات** (الجزائر 1997) ص130.

توضيح الحقيقة المتضمنة في العلاقات السائدة أو القديمة المؤثرة تاريخيا ولكن باحتمال وامكانية التغييرات المستقبلية.

- ✓ **مستوى التحليل:**

إن مستوى التحليل للظاهرة الديمقراطية في بعديها الليبرالي واللاليبرالي، يركز على المستويين؛ مستوى دولي أعلى من الدولة، حيث نعالج في هذا المستوى كيفية تأثير النظام الدولي في آفاق الديمقراطية من خلال تحليل الاتجاهات الغالبة في النظام الدولي، وطرق تأثيرها في بلدان معينة، أما على المستوى الثاني المحلي، فإنه يتم رصد غلبة عناصر الديمقراطية ومبادئها على مستوى الحكومة الوطنية في بلد معين.

النظريات الهيكلية المفسرة للثورات :

في القرن العشرين صارت ظاهرة الثورة موضع اهتمام شديد من قبل الباحثين في مجال التاريخ و العلوم الإنسانية، الذين قاموا بدراسة التجارب الثورية، ابتداء من الثورة الفرنسية عام 1789 باعتبارها نموذجا كلاسيكيا للثورة، انتهاء بالثورة الديمقراطية في أوروبا الشرقية، والاتحاد السوفياتي في أواخر الثمانينات و أوائل التسعينات من القرن عشرين، مرورا بالثورة الروسية عام 1917، و الثورة الإيرانية عام 1979، و نتيجة تراكم هذا الرصيد من الدراسات قسمت إلى أربع مراحل أو أجيال متمايزة:

- الجيل الأول من نظريات الثورة: تقريبا اتسمت فيه الجهود بالطابع الوصفي، حيث اهتم الدارسون بتحديد المراحل الرئيسية لعملية الثورة، أو وصف التغيرات الاجتماعية عنها.
- الجيل الثاني من نظريات الثورة: اهتمت الجهود فيه بتطوير أطر نظرية واضحة، تفسر أسباب نشوب الأوضاع الثورية، و تتقاسم جهود هذا الجيل الثاني ثلاثة تقاليد نظرية: التقاليد النفسية–السيسيولوجيا– نظريات التعددية و جماعات المصالح.
- الجيل الثالث من نظريات الثورة: ما بين 1975 إلى التسعينات من القرن العشرين، وقد تركزت الجهود فيه على منطلقات تحليلية، لم تكن موضع اهتمام الجيل الثاني، ومنها التركيز على الدولة كفاعل مستقل، وكذلك أثر الضغوط الدولية في إحداث تغيرات اجتماعية واسعة.

- الجيل الرابع من النظريات: و هو ما اعتمدنا عليه في تحليل وتفسير التغيرات التي جددت من خلالها الثورة الإيرانية والتحولات الديمقراطية عبر موجات التحول الديمقراطي المختلفة.

بدأت الجهود المنتمية إليه تتلاحق في أواخر الثمانينات و أوائل التسعينات من القرن العشرين، لتواكب اندلاع ثورات في أوروبا الشرقية، و إيران و غيرها من البلدان، محاولة الارتقاء بالجهود السابقة، ولتوليد مداخل واقترابات جديدة لفهم ظاهرة الثورة، ومحاولة تجاوز ثنائية البنية والفاعل، للتركيز على عدد من الموضوعات التي أهملتها دراسات الأجيال السابقة، وعلى رأسها دور العنصر البشري و الثقافة والإيديولوجية، والحركات الاجتماعية في إحداث الثورات، ويرى فوران أنها تنقسم إلى نوعين:

1. دراسات الفواعل والتحالفات، وتركيز على الإجابة على السؤال؛ من الذي يقوم بالثورات تحديدا؟ و تندرج داخل دراسات الجيل الرابع التي تهتم بالهياكل الاجتماعية والسياق الدولي.
2. دراسات الدوافع التي تحرك الفاعلين من قيم و إيديولوجيات وثقافات وغيرها.

وتركيز جهود الجيل الرابع على الدراسات السابقة المتصلة بدور البنية الاجتماعية في الحدث الثوري، عن طريق إبراز تعقد البنية الاجتماعية محل الدراسة، بإعادة الاعتبار لأدوار الجماعات الإثنية والعرقية والدينية، وعدم اختزال البنية الاجتماعية في التقسيم الطبقي، مع التركيز على دور العوامل الثقافية و الإيديولوجية، في إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي، والاستيعاب لمفهومي الثقافة والإيديولوجيا في الأطر النظرية والتحليلية الباحثة عن أسباب تفسر الحدث الثوري.

تقوم جهود الجيل الرابع على فكرتي النماذج المركبة المتعددة الأبعاد والمستويات، وكذلك المقارنة بين حالات تاريخية متنوعة.

وفي إطار هذه المراحل تعددت مداخل النظرية المفسرة لظاهرة الثورة، فكل مدخل اقترب من الثورة من خلال زاوية معينة، و نحن اعتمدنا في دراستنا على:

- **البنائية الوظيفية:**

كانت النظرية البنائية الوظيفية من أبرز النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة الثورة، وكشف المصادر الموضوعية للتغيير الثوري داخل نسق الظواهر الاجتماعية، ومن أبرز دعاتها "**تالكوت بارسونز**" الذي يعتبر الثورة انحرافا مرضيا يؤدي إلى خلخلة التوازن في بناء السلطة.

إن محور التناول البنائي الوظيفي هو محور القيم، فترى البنائية النسقية أن النسق الاجتماعي سيواجه صعوبات حين لا تستطيع القيم القائمة تفسير التغيرات في الجوانب البيئية المحيطة.

ويرى "**روبرت مرتون**" أن الاختلالات الوظيفة يمكن أن تفضي إلى حالة من عدم الاستقرار، وأن التمرد هو استجابة لهذه الحالة، والاختلال الوظيفي الذي يتعرض له المجتمع يوجب التعديل والتغيير، وإذا قاومت السلطة هذا التغيير فإن التغيرات تكتسب طابعا ثوريا.

- ✓ **أدبـــيـــات الدراســـة:**

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من الأدبيات، انصب جل اهتمامها على إعادة فحص المضمون الكلاسيكي الغربي لفكرة الديمقراطية، و مقارنته بالتغيرات التي حدثت جراء عمليات التحول الديمقراطي.

فقد اهتمت العديد من الدراسات ببحث موضوع الدمقرطة والأنظمة الجديدة سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية، والإطلاع على بعضها مكننا من الإحاطة بجوانب عديدة من الموضوع من بين هذه الدراسات نذكر:

1- كتاب: **مستقبل الحرية لفريد زكرياء**

L'avenir de la liberté : «La démocratie illébérale aux états unis et au monde » (traduit de l'anglais par Daniel Roche، 2003)

يناقش هذا الكاتب فكرة أن الديمقراطية هي الشيء الذي عم في القرن العشرين كل بلاد العالم، و لم تعد حكرا على أوروبا، وأنها انتقلت من كونها أحد أشكال الحكم إلى كونها أسلوبا للحياة، و يعتبر الكاتب أن القوى المولدة للموجة الديمقراطية هي؛ الثورة التكنولوجية، تأثير الطبقة الوسطى، انهيار الإيديولوجيات وأن البلدان حديثة العهد بالديمقراطية، تتحول فيها إلى عملية زائفة تفرز الفوضى والعنف وأشكالا جديدة من الاستبداد.

والانتخابات حسب الكاتب في إطار الديمقراطية، تعتبر بمثابة جوهر للديمقراطية، ولكنها هنا في هذه الحالات قد تفرز حكومات فاسدة، مما يلغي ديمقراطيتها، ثم يتذكر تاريخ الحرية، وبدأ من الانفصال بين الكنيسة والدولة مرورا بالثورة الفرنسية ووصولا إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

بعدها يحاول الكاتب الرجوع إلى موضوع أخر، وهو رصد موجات التحول الديمقراطي التي جرت عبر العالم، محللا الحالات وفقا للمؤشرات الخاصة بكل حالة على حدى.

ويركز الكاتب على الاستثناء الإسلامي، حيث يؤكد أن العملية الانتخابية قد تفرز زعماء أقرب إلى"أسامة بن لادن"، مما سيؤدي إلى انتشار الإرهاب.

كما يذكر زكرياء أن الأنظمة المنتخبة ديمقراطيا كثيرا ما تتجاهل القيود الدستورية المفرضة على سلطتها وتحرم مواطنيها من حقوقهم وحرياتهم الأساسية.

2- كتاب: الديمقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب لمؤلفه إيليا حريق:

يعنى هذا الكتاب بموضوع المواءمة بين الديمقراطية كأيديولوجية غربية والذهنيات السائدة في البلدان النامية، فالمشروع ينطلق من باب تحديث مفهوم الديمقراطية و تحقيق التلاؤم بين معطيات العقيدة الديمقراطية و حضارات البلدان الآسيوية-الإفريقية.

اعتمد البحث نهج التفكيك لأقانيم الديمقراطية، ثم إعادة تركيبها في منظومات أكثر ملاءمة مع روح العصر، حيث تنطلق عملية التحديث من نقطة التخلي عن الأسس الفلسفية الكلاسيكية، أو من عصر التنوير اللتان ألهمتا الإيديولوجية الديمقراطية، ثم الاتجاه نحو معطيات ومناهج جديدة في الفكر المعاصر، وهو أمر يساعد على التعامل مع الديمقراطية بصورة أعم، وعلى ترجيح كفة المواءمة.

وتستعيض النظرية المطروحة عن مبادئ عصر التنوير، من عقلانية وفردية وأحكام كلية، بنظرية التعايش بين منظومات أخلاقية سائدة، ثم تعدد المفاعيل وتداخلها والموازنات بين القيم واستلهامها من فقه الموازنات في الشرع الإسلامي.

ويدور البحث في القسم الثاني حول الذهنية والمسالك السياسية في الإسلام الحديث، والإمكانيات المتوفرة للمسلمين لتحقيق التغيير الضروري من ضمن الشرع وخارجه، ومن ذلك أيضا تقييم صيغ الديمقراطية عند التحديثين و نقدها، من منظار فقه الموازنات.

إن إعادة صياغة النظرية الديمقراطية تساعد على التقدم، وتسهيل عملية الملاءمة مع الحضارات الآسيوية-الإفريقية.

3- كتاب: الموجة الثالثة: الديمقراطيات في نهاية القرن العشرين (1996)

(Troisième vague : les démocratisations de la fin du XX IIème siècle)

هذا الكتاب من تأليف عالم السياسة الأمريكي "**صامويل هانتنغتون**"، وقد تمت ترجمته إلى الفرنسية من قبل "**فرانسوا زبورغاي**"، إنه من بين المؤلفات الشهيرة التي تأسس لأدبيات الدمقرطة في أواخر القرن العشرين، إن هانتغنون اعتمد على مفهوم "موجة الدمقرطة" لمعالجة موضوع

المرور من أنظمة غير ديمقراطية، إلى أنظمة تأخذ بالنظام الديمقراطي، كما يشمل المفهوم الليبرالية الجزئية للأنظمة السياسة، التي لم تصل بعد إلى الديمقراطية بشكل كامل، لقد حاول الكاتب تقسيم موجات التحول الديمقراطي إلى ثلاث موجات، مست كل منها عددا محدودا من الدول، ورافقتها موجات معاكسة للديمقراطية:

- الموجة الأولى للديمقرطة: امتدت من 1828 إلى 1926، ثم تلتها موجة معاكسة من 1922 إلى 1942.
- الموجة الثانية: بدأت من1943 إلى غاية، 1962 ورافقتها موجة معاكسة امتدت من1958إلى 1975.
- الموجة الثالثة: شهدها العالم أواخر القرن العشرين، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، وبدأت من 1975 انطلاقا من الانتقالات التي شهدتها مناطق أوروبا (البرتغال، إسبانيا، اليونان) ،أسيا، أمريكا اللاتينية، ثم امتدت لتشمل أوروبا الشرقية و إفريقيا نهاية الثمانيات وبداية التسعينات.

كما ناقش هانتغتون أسباب وأنماط الإنتقال الديمقراطي حيث أرجع حدوث الموجة الثالثة إلى عدد من الأسباب أهمها تحسن الظروف الإقتصادية في العديد من البلدان، وأزمة الشرعية التي شهدتها الأنظمة التسلطية ودور الفواعل الخارجية في دفع الإتجاه نحو الدمقرطة.

4- كتاب: "غيليرمو أودونيل" (Guillerm O'donnell)، "فيليب شمبيتر" (Philippe Schmtter)، "لورانس وايت هيد" (Laurence White head) عنوان الكتاب:

"Transiton from authoritarian Rule: Tentative conclusions about insertain democracies .1986 سنة "

قد شكلت أبحاث الإنتقال الديمقراطي الحالة المهيمنة للدراسات جراء عمليات الدمقرطة التي تصاعدت وتيرتها هذه الحالات الجديدة فرضت على علماء السياسة إعتماد مقرابات تكون ملائمة لتفسير هذه المستجدات من بينها هذا الكتاب الذي أسس لنا فرع جديد في علم السياسة هو علم الإنتقاليات ووضع هذا العمل المصطلحات الأولية لأدبيات الإنتقال الديمقراطي.

5- كتاب: "روح الديمقراطية: الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة" للمؤلف لاري ديموند ترجمة عبد النور الخراقي.

من خلال هذه الدراسة، يؤكد لنا المؤلف أن الديمقراطيات لم تنشأ في كثير من دول العالم إلا بعد كفاح طويل للنخب، والناشطين والتيارات والحركات السياسية والثقافية والاجتماعية في مواجهة أنظمة مستبدة ومسيطرة، محاطة بشبكات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية تدافع عنها، وتستفيد من بقائها، وقد تم استقراء وتحليل معظم تجارب التحول الديمقراطي في العالم، متى تتقدم الديمقراطية ومتى تتراجع، وعلاقة ذلك بمعدلات التنمية ومؤشرات الحرية، ومحاولة استخلاص أبرز معالم و قوانين هذه التحولات.

6- كتاب: الديمقراطية: أبحاث مختارة للمؤلفين: لاري دايموند ومارك. ف.بلاتنر.

يحاول هذان المؤلفان من خلال هذا الكتاب أن يطرحا أسئلة جوهرية حول الديمقراطية، فهو معالجة معمقة ومحاولات للإجابة عن أبرز التساؤلات التي تدور حول هذا المصطلح، ويحوي هذا الكتاب مجموعة من أكثر المقالات التي تدور حول هذا المصطلح. إن هذا الكتاب هو مجموعة من المقالات التي كتبت على مدى 20 عاما، بقلم أبرز الباحثين و المفكرين الذين حاولوا الإجابة عن معنى الديمقراطية، و ما الذي يميز بين ديمقراطية صورية وأخرى فعلية؟ وما هي المؤسسات التي تتماشى مع نظام حكم ديمقراطي؟ وما الذي يجعل الديمقراطية تتميز؟ وما موقع الدين من الديمقراطية ؟...إلخ.

7- كتاب: إيران من الداخل: تحولات القيادة السياسية عن الشرعية الثورية الى الشرعية الدستورية. للمؤلفة: منال محمد محمد أحمد

تعتبر مسألة التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية من أهم القضايا المشارة في إيران، خاصة عند تولي خامني قيادة إيران في إطار من الخصوصية المجتمعية، الأمر الذي قد يزيد من صعوبات التحول أو قد يجعله في إطار معين، ... احتمالات عدم الاستقرار داخل النظام نتيجة استقطاب القوى السياسية ما بين محافظين وإصلاحيين و استمرار الصراع والتنافس بينهما.

لذلك كانت أهمية دراسة كيفية تأثير المتغيرات المجتمعية (الثقافية والاجتماعية والسياسية) على عملية التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية ومدى تأثير القيادة السياسية منها، حيث يواجه التحول بعض الصعوبات والأخطاء المرتبطة بالبيئة الداخلية مع الأخذ في الاعتبار تأثير العامل الخارجي.

8-كتاب: اتجاهات الفكر الديني المعاصر في إيران للمؤلف: مجيد محمدي، ترجمة ص.حسين ومراجعة صادق العبادي.

يعرف المؤلف بالنقد والتحليل لقضية التجديد الديني في المشاريع الفكرية لأبرز ستة مفكرين لعبوا دورا هاما في هذا المجال، وانشغلوا في نقد الفكر الديني المعاصر وتحليله، حيث يجمع هؤلاء التشيع والاهتمام بتجديد الفكر الإسلامي في إيران.

- ✓ **تبرير خطة الدراسة :**

لتحليل إمكانية بناء ديمقراطيات غير ليبيرالية كبديل عن النموذج الديمقراطي الليبيرالي الكلاسيكي، والجدل النظري بخصوص طبيعة هذا الطرح الجديد، وخصائصه ونتائجه اعتمدت الدراسة على أربعة فصول:

الفصل الأول:

يتعرض إلى طرح المفاهيم، فمن المعلوم أن المصطلحات في العلوم الاجتماعية حمالة أوجه، حيث يأخذ المصطلح الواحد معان مختلفة، ليس فقط ما بين المجتمعات و بعضها البعض، بل داخل المجتمع الواحد، لأنها مصطلحات تعبر عن أوضاع اجتماعية، هذه الأخيرة في حالة تحول أفقي و عمودي؛ أفقي من مجتمع لأخر وعمودي من حقبة زمنية إلى أخرى. والديمقراطية من هذه المصطلحات التي وإن حافظت على ثباتها لغة، فإنها عرفت تحولا وتبدلا اصطلاحا، و مع ذلك فإن الاستئناس بالرجوع إلى الأصول الديمقراطية لغة و اصطلاحا يساعدنا على تعزيز أطروحة كون الديمقراطية هي مجموعة من المبادئ العامة والتراث الإنساني القابل لإعادة انتاجه، وعليه فإننا لا نبني من هذه المقاربة المفاهيمية حول الديمقراطية إجراء رصيد تاريخي ومفاهيمي فقط بل توظيف تاريخ سيرورتها وتغير مفاهيمها لتتناسب مع المجتمعات المعاصرة وما تطرحها من تباينات ثقافية واقتصادية.

الديمقراطية من المفاهيم التي لا تعرف الجمود، بل سر نجاحها و ابداعها أنها تجدد نفسها باستمرار فهي تأخذ معانيها من تطور مدلولاتها.

الفصل الثاني:

يبحث في أزمة النظام الديمقراطي من خلال طرح مجموع التحديات التي يواجهها الحكم الديمقراطي الكلاسيكي، إن التوسع الكبير للديمقراطية جراء الموجة الثالثة توقف وظهرت علامات تآكلها. فكل الدول غير الديمقراطية إما أنها انهارت من الداخل أو هي معرضة لذلك وحتى تلك

التي استطاعت الاستمرار والبقاء فقد اتخذت غالبا واجهة ديمقراطية زائفة، مما أدى إلى طرح إمكانية أن تشكل هذه النماذج الهجينة البديل الأساسي للنظام الديمقراطي الكلاسيكي التي حاولنا طرح أهم أسسه الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومقارنتها بالخصائص النمطية للأنظمة الجديدة.

ومن خلال التركيز على الأسباب الحقيقية و ليس الثانوية التي كانت وراء الإخفاق في التأسيس لديمقراطية غير غربية في العالم الثالث بطرح إشكالية الحضارة والنهضة، التنمية والدين، نحاول استقراء مستقبل هذه الأنظمة، والفصل في إمكانية اعتمادها كبديل في النظام الديمقراطي الغربي.

الفصل الثالث:

بعد التوسع الشامل للديمقراطية، وصل هذا الانتشار إلى التوقف وبدأت تظهر علامات تآكلها، فأغلبية الأنظمة المتحولة اتخذت واجهة زائفة أو مقنعة، وهذا شهد مفهوم الحكم الديمقراطي الكلاسيكي صعوبات... على الديمقراطية أن تكيف نفسها مع الواقع الجديد.

من خلال إعادة تجديد مبادئها وأولويتها، هذا ما تم طرحه في الفصل الثالث كمحاولة لاستشراق مستقبل هذه التحولات و التساؤل في إمكانية بنائها و ترسيخها لتتحول إلى بدائل للنموذج الديمقراطي الكلاسيكي، أم أن هذا النموذج من شأنه أن يصحح البناءات الفكرية التي لم تعد تتجاوب و الواقع الجديد ليعود ويفرض نفسه بوصفه النظام السياسي الأمثل.

الفصل الرابع:

إن دراسة هذا النموذج يهدف لتأمل مجموع التغيرات التي تتفاعل على مستوى الدولة والمجتمع، وحركة السلطة في إيران، لمعرفة ما إذا كانت تمثل مرحلة تقدم عليها عهد الثورة الإسلامية في إيران، حيث تعيش إيران مرحلة مخاض سياسي كبير، وتفاعلات سياسية داخلية عميقة تطال حركة الدولة والمجتمع، و مستقبل نظام القيم الذي أتت به الثورة الإسلامية في إيران، في محاولة التحول نحو الديمقراطية مع الإبقاء على دور قوي للإسلام في حركة مؤسسات النظام السياسي الإيراني كأهم مرتكزات نظام القيم الذي يحكم الدولة والمجتمع في إيران، بعبارة أكثر تحديدا مشكلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية.

الفصل الأول

إطار مفاهيمي للدراسة

قدم الفكر السياسي عبر العصور المختلفة نماذج متنوعة لحكم الشعوب، وتأسست نظم سياسية عديدة، اختلفت طبيعتها تبعا لما توصل إليه الفكر المتوافق مع الحضارات المتنوعة، عبر حقب تاريخية مختلفة، وقد كانت الديمقراطية نموذجا من نماذج الحكم، التي تم طرحها من خلال تطور الفكر السياسي، وتناولاتها النظرية السياسية.

تشكل الديمقراطية بوصفها بناء نظريا، ونظاما اجتماعيا، أهم إبداعات العقل السياسي، الذي يتوخى تنظيم الأفراد داخل سياقات اجتماعية مختلفة، رغم تعدد و تنوع منطلقاتهم وتوجهاتهم، كما ينشد العمل على تدبير اختلافاتهم من أجل بلوغ الغايات السامية للدولة، المتمثلة أساسا في تحقيق العدالة، و تحصيل الرفاهية للمواطنين.

غير أن المصطلح لم يحظ بالإجماع العلمي، حول تعريف موحد يمكن الاستدلال به، حيث كانت ولا زالت محل سجال أكاديمي، علمي و سياسي.

وعليه، فإننا لا نبغي من هذه المقاربة حول الديمقراطية إجراء رصد تاريخي، أو حصر مفاهيمي فقط، بل توظيف تاريخ سيرورتها، وتغيير مفاهيمها لصياغة نظرية حديثة وواقعية للديمقراطية، تتناسب مع مجتمعاتنا المعاصرة، وما بينها من تباينات ثقافية واقتصادية.

الديمقراطية من المفاهيم التي لا تعرف الجمود، بل سر نجاحها وإبداعها أنها تجدد نفسها باستمرار، فهي من المصطلحات و الكلمات التي ليست جامدة الدلالة، حيث تأخذ معانيها من تطور مدلولاتها، ولو استمرت هي نفس الكلمة، فالبحث عن أصلها إذن لا يعني التشبث بمدلولها الأصلي، و لكنه يعني فقط تحديد الوجهة التي نبعت منها.

لم تنتج الديمقراطية لنفسها تعريفا دقيقا، صالحا لكل زمان ومكان، بقدر ما أنتجت مجموعة من المبادئ و الأسس و القواعد و الآليات توصف بكونها ديمقراطية، ومجمل هذه المبادئ التي يتم التعامل بها، أو التفكير حولها، ماهي إلا نتيجة لتراكم نضالات شعبية ونخبوية، ممارساتية وفكرية، تمتد لعهود قديمة، انطلقت من دولة اليونان، لتمر بفكرة العقد الاجتماعي ثم السيادة الشعبية... لكن التطورات التاريخية، والتحولات المعرفية، عملت على تهميش هذا المفهوم الكلاسيكي، وجعلته يحس بالاغتراب داخل المجتمعات الحديثة.

المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية للنظرية التقليدية للديمقراطية (التاريخ الديمقراطية) :

تؤكد العديد من كتب تاريخ الفكر السياسي، على أن الأصل التاريخي للديمقراطية هو مدينة أثينا، في القرن الخامس قبل الميلاد، و المؤشر الأول الذي يدل على هذا القول هو أن كلمة "ديمقراطية" هي لفظ إغريقي، فانطلقت الديمقراطية بوصفها نظاما سياسيا للحكم من "الديمقراطية المباشرة " في أثينا، حيث يشارك المواطنون في اتخاذ القرارات التي تهم الشأن العمومي للمدينة، بشكل مباشر دون وساطة، إلى "الديمقراطية التمثيلية " وهي الشكل المتطور للديمقراطية المباشرة.

المطلب الأول: تاريخ الديمقراطية:

إن الديمقراطية لم تنتج لنفسها تعريفا دقيقا صالحا لكل زمان و مكان، بقدر ما أنتجت مجموعة من المبادئ و الأسس و القواعد و الآليات، توصف بكونها ديمقراطية سواء وجدت كلها أو بعضا منها فقط. إن معظم المبادئ الديمقراطية التي تم التعامل بها أو التفكير حولها حاليا ما هي إلا نتيجة لتراكم نضالات شعبية و نخبوية ممارسية و فكرية تمتد لعهود قديمة انطلقت من دولة المدينة الأثينية لتمر بفكرة العقد الاجتماعي[1]، ثم السيادة الشعبية لتصل إلى ما وصلت إليه في الديمقراطيات الغربية المعاصرة. إن الإشكال الذي تطرحه النظرية الديمقراطية سيتعقد أكثر بفعل تطور الدول و المجتمعات، كالانتقال من محدودية دولة المدينة إلى شساعة الدولة القومية الحديثة، وما صاحب ذلك من تزايد في عدد السكان داخل الدولة، إضافة إلى التحولات التي عرفتها القيم التي تعطي للديمقراطية أفضليتها، كالحرية، المساواة، المواطنة و العدالة[2].

الفرع الأول: عند اليونان:

يمثل الفكر اليوناني نقطة الانطلاق في دراسة تاريخ الفكر والتطبيق الديمقراطي الغربي، فقد نشأ الفكر السياسي اليوناني عامة في واقع تاريخي وإطار حضاري خاص، لذلك فإن مجمل الآراء و الأفكار السياسية التي طرحها فلاسفة الإغريق القدماء عامة بخصوص أشكال الحكم، أو فيما يتعلق بالديمقراطية على وجه خاص، هي وليدة تلك البيئة بأوضاعها وخصائصها الاجتماعية والسياسية و الجغرافية والدينية والاقتصادية و غيرها[(3)].

---

[1] روبارت دال، **عن الديمقراطية**، ترجمة أحمد أمين الجمل،(ط1 القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2000) ص 37.

[2] ابراهيم ابراش **النظرية السياسية بين التجريد والممارسة**،(ط1 دار القدس الجندي للنشر والتوزيع 2012) ص45

[3] ارسطو، **دستور الاثنيين** ترجمة طه حسين،(دار المعارف، مصر، 1921،)ص90.

إن اليونان كانت تتكون من عدة مئات من الدول المستقلة، يحيط بكل منها منطقة ريفية، والنموذج الفريد عبر التاريخ للدولة في اليونان هي دولة المدينة (Citystate)، وكان أشهرها أثينا. لقد كان الإغريق و ربما الأثينيون هم الذين صاغوا تعبير الديمقراطية من الكلمة اليوناينة ديموس Demos أي الشعب، و كراتوس Kratos أي الحكم، من الديمقراطيات الإغريقية كانت ديمقراطية أثينا أكثرها أهمية بفارق كبير، كما كانت أكثر شهرة قديما و حديثا لتأثيرها الذي لا يقارن على الفلسفة السياسية، و اعتبرت في ما بعد مثالا ممتازا لمشاركة المواطنين، أو كما يسميها بعض الناس، ديمقراطية المشاركة.

إن أشكال تحديد وتعريف الديمقراطية بدأ مع ولادة مصطلح الديمقراطية بإعطائها مرادفا «لحكم الشعب» الذي يعتبر مبدأ أساسيا، لقد بدأ اليونان القدماء و من أجل إعطاء نمط جديد خاص لحياتهم السياسة وما فيها من ممارسات قاموا باستخدام عبارة Demokratia وذلك في حدود القرن الخامس قبل الميلاد و في ذلك يقول **بريكليس** (وصل إلى الحكم عام 466 ق م) من أبرز مؤسسي الديمقراطية اليونانية « لنا دستورنا الخاص، لم نقتبسه عن أحد من الجيران، فنحن قدوة لغيرنا ولا نحاكي الآخرين، و نظرا لأن نظام الحكم بيننا يتمثل في سيادة الأكثرية و ليس الأقلية فقد عرف باسم الديمقراطية».

إن أول ملاحظة نسجلها على هذا المعنى الاصطلاحي للكلمة أنه معنى بسيط "Demos" تعني الشعب و"Kratia" تعني الحكم أو السلطة، لكن السؤال الذي يطرح نفسه:

- ما هي الفئة التي تكون الشعب؟
- ماذا نعني بعبارة ممارسةالحكم.[1]

ظل هذان السؤالان مجالا خصبا للاختلاف و البحث، و ظل الاختلاف في الدلالة و الماهية يواكبهما عبر مرور الزمن، فمثلا إذا كان مفهوم "**الشعب**" الذي يشارك في الحكم في المدينة الأثينية يقصد به المواطن الأثيني الذكر الحر، فإن مفهوم "الشعب" الذي يشارك في الحكم أخذ أشكالا أخرى مع مرور الوقت و تباين المجتمعات التي توسعت فيها حمولة مفهوم "الشعب"، لتصل أخيرا

[1] روبرت دال: **الديمقراطية ونقادها**، ترجمة منير عباس مطفر، مراجعة فاروق منصور(عمان، دار الفارس للنشر والتوزيع، 1995)، ص14.

إلى جميع المواطنين–ذكورا و إناثا– البالغين سن الرشد القانوني."المواطن" بالمعنى اليوناني[1] يتحدد معناه لا بانتمائه لوطن، بل لكونه يتمتع بحق المشاركة السياسية، و حق المساهمة في تدبير المدينة و تسيير شؤونها، و في هذا السياق لابد من التركيز على معنى "**الحق**" بالمشاركة، و ليس المشاركة في حد ذاتها فكثير من أصحاب الحق بالمشاركة، لا يشاركون أي لا يستعملون هذا الحق، وبعبارة أخرى: المواطن هو الذي يتكلم و يناقش الشؤون العامة التي تخص المدينة، و في هذا يقول **بريكليس[2]:** " إن المواطن العادي اتهم بأسباب عدم قدرته على معرفة كاملة بشؤون الدولة، فنحن وحدنا لا نعتبر من ينأى عن شؤون السياسة شخصا انعزاليا، و لكن عديم النفع، كما أننا دوما نستمع و نشارك بالرأي في شؤون الدولة عند مناقشة قادتها لها"[3].

إن هذا التصور الأصيل للديمقراطية الذي يقرنها بالمشاركة السياسية للمواطن، يبين لنا كم ابتعدت ديمقراطية اليوم عن الأصل، إذا أخذنا بعين الاعتبار ضعف المشاركة السياسية بل جهل المواطن العادي بالأمور السياسية.

لقد تواصلت النضالات السياسية والفكرية طوال التاريخ البشري لكي ترسخ قاعدة "المواطنة" لتتوسع وتشمل كل من يوجد فوق الأرض (الأرض من أهل البلاد)، رغم الجهود الكبيرة والتضحيات التي بذلت من أجل إضفاء المزيد من الديمقراطية على مفهوم الشعب، فإن الاستثناءات لازالت تشمل فئات كبيرة من الناس، هناك أيضا من يروق له أن يتهم الديمقراطية الأثينية بميولها إلى التطرف في مجال اقتصار حقوقها على فئة معينة.

الأمر أنها لم تكن الفريدة من نوعها بأي شكل من الأشكال منذ عصور اليونان القديمة حتى الفترة الحديثة، فقد كان هناك دائما من تم استثناؤهم باعتبارهم غير مؤهلين، و حتى حلول القرن العشرين، عندما حصلت النساء على حق الانتخابات كان عدد الذين تم استثناؤهم كما كان عليه الحال في أثينا يزيد على عدد المشمولين[4].

---

[1] جان جاك شوفالييه، **تاريخ الفكر السياسي: من الدولة القومية إلى الدولة الأممية**، ترجمة محمد عرب صاليصا (المؤسة الجامعية للدراسات والنشر، 1984) ص15

[2] ابراهيم ابراش مرجع سابق، ص 62

[3] ارسطو: **دستور الأثينيين**، مرجع سابق، ص 92.

[4] عامر حسن فياض، علي عباس مراد، **مدخل إلى الفكر السياسي القديم والوسيط** (ط1 بن غازي منشورات قاز يونس 2004) ص195.

الفرع الثانـــــي: عند الرومـــان:

إن المطلع على تاريخ أوروبا، يجد أن الحكومة الشعبية بعد ظهورها في اليونان و روما، اتجهت إلى الانحطاط ثم الاختفاء. إننا لا يمكن أن نشبه ظهور الديمقراطية وانتقالها من بيئات مختلفة بعملية اختراع آلة معينة، كالآلة البخارية مثلا، فعلماء الأنثروبولوجيا والمؤرخون عندما يجدون أن هناك آلات أو ممارسات مشابهة ظهرت في أوقات وأماكن مختلفة فإنهم يرغبون عادة في معرفة كيف حدثت هذه الظواهر، وهل انتقلت وانتشرت من مخترعيها الأصليين أم أنها اخترعت بشكل مستقل في مجموعات مختلفة؟[1]. إن نفس الوضع ينطبق على نشوء الديمقراطية في العالم فإلى أي مدى يمكن تفسيرها على أنها انتقال من مصادرها الأولى، أو أنها اخترعت بشكل مستقل في أوقات و أماكن مختلفة؟.

يمكن تفسير انتشار الديمقراطية بانتقال الأفكار والممارسات الديمقراطية، حيث أنها ظهرت أكثر من مرة في أكثر من مكان، و يمكن أن تظهر بصورة مستقلة حيثما وجدت الظروف الملائمة.[2] إن باستقراءنا للتاريخ نجد أنه منذ حوالي 500 ق م ظهرت في عدة أماكن مجموعات صغيرة ساهمت في وضع نظم للحكم، تقدم فرصا كبيرة إلى حد ما للمساهمة في قرارات الجماعة، و إن أكثر هذه التصورات حسما ظهرت في أوروبا؛ ثلاثة على شاطئ البحر المتوسط، والأخرى في شمال أوروبا.[3]

في الوقت الذي ظهرت فيه الحكومة الشعبية في اليونان، فإنها ظهرت أيضا في شبه الجزيرة الإيطالية في مدينة روما، لكن الرومان اختاروا أن يطلق على نظام الجمهورية أي الديمقراطية هي الشيء الذي ينتمي للشعب.

لقد كان حق المشاركة في بادئ الأمر قاصرا على النبلاء، و لكن في تطور مستمر، وبعد كفاح طويل، حصل عامة الناس على هذا الحق، وعلى الرغم من أن الرومان كانوا مفكرين وعمليين إلى حد بعيد، فإنهم لم يتبنوا حلا واضحا؛ أي نظاما عمليا لحكومة نيابية مبنيا على

---

[1] روبرت أ. دال، **عن الديمقراطية**، مرجع سابق، ص 14.

[2] نفس المرجع، ص16.

[3] وول، ديورانت: **قصة الحضارة**، ترجمة محمد بدران، المجلد الرباع: حياة اليونان، الكتاب 7، 8 (القاهرة: الهيئة البصرية العامة للكتاب 2001)، ص28

منتخبين ديمقراطيين[1]. و بالرغم من أن الجمهورية الرومانية استمرت لفترة أطول من الديمقراطية الأثينية، إلا أنها أصابها الوهن بعد حوالي 130 ق م، بسبب المشاكل الداخلية و الحروب، و النزعة العسكرية، والفساد والتدهور في الروح المدنية القوية التي كانت قائمة بين المواطنين، و القليل من الممارسات الجمهورية الحقة المتبقية تلاشت مع دكتاتورية يوليوس قيصر، فتحولت الجمهورية التي يحكمها مواطنون إلى إمبراطورية يحكمها أباطرة[2].

الفرع الثالث:غياب الديمقراطية في العصر الوسيط :

إن فترة العصر الوسيط لم تعرف المفهوم الديمقراطي للحكم على مستوى الفكر، و لا على مستوى الممارسة. إن الظلام الذي عاشت فيه أوروبا في هذا العصر حجب عنها النور الذي كان يسطع من الشرق الإسلامي، سواء فيما يتعلق بالممارسات السياسية القائمة على الشورى، أو بحركة الترجمة التي نقلت الخبرة الديمقراطية اليونانية إلى لغات عدة[3]. و لكن استطاعت كتابات **البرتومي الكبير** و**توماس لاكويني** أن تكسر هذا الحاجز، و بدأت أوروبا تتعرف على تراثها اليوناني المرتبط بأشكال الحكم، و تأكدت هذه النتائج بفصل الكنيسة على الدول باعتبارها المسؤولة عما آلت إليه أوروبا من تخلف علمي و تدهور سياسي، و قد تأكد الأوروبيون أن في الديمقراطية و اللجوء إليها هدف و مسوغ لمقاومة الطغيان، لذا عادت أوروبا من جديد تنافي المسألة الديمقراطية التي اختفت طوال فترة العصر الوسيط، و لا نستطيع المرور دون التوقف عند حركة الإصلاح الديني في أوروبا منذ القرن التاسع عشر، ردا على تسلط رجال الكنيسة و التي توسعت إلى تحرير الفرد تدريجيا من السلطة البابونية إلى إقرار الحريات الفردية، و مناقشة حقوق الأقليات في مقاومة سلطان الملوك.

الفرع الرابع: الديمقراطية تجدد نفسها في عصر النهضة :

بعد سقوط نموذج دولة – المدينة – على يد فيليب المقدوني في القرن الرابع قبل الميلاد، وقيام إمبراطورية مترامية الأطراف، تلاشت الديمقراطية كفكر و ممارسة، فحكمت الإمبراطورية الرومانية بداية بقياصرة عسكريين لا يولون أهمية للديمقراطية، و بعد تبني الإمبراطورية للديانة المسيحية نهاية القرن الرابع، هيمنت الكنيسة على الحياة الدينية و الدنيوية، و أدخلت أوروبا في

[1] عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة**، (د.ن. سبورت 1996) ص 233,

[2] George, Burdeau, **la démocratie**. (Paris. Ed. du seuil. 1978) p9

[3] Liwingston, William. S. (ed) : **A prospect of Liberal Democtacy**. 1979 pp. 218 - 220

عصر الظلمات طوال القرون الوسطى، فيما كان المسلمون يقيمون دولتهم و نظامهم الخاص بالحكم[1].

مع تراخي قبضة الكنيسة لصالح العلمانية، وجدت الأفكار الديمقراطية فرصة للظهور، ليحل حكم الشعب و إرادة الأمة داخل حكم السماء، لكن بعد مرحلة من التنظير للفكر الاستبدادي، وكان لرواد نظرية العقد الاجتماعي و خاصة **لوك Lock**(1632-1704) و **جان جاك روسو** (1712-1778) و **مونتسكيو** (1689-1755) الفضل في إعادة بعث و نشر الديمقراطية و ترسيخ مؤسساتها[2]، مع الأخذ في عين الاعتبار، تغير العالم و تحوله و استحالة العودة إلى النموذج الأثيني. إن فكرة الديمقراطية في حد ذاتها لم تكن واضحة عند رواد النهضة، لكن المهم عندهم هو التخلص من هيمنة الكنيسة و استبدادها، ولذلك نستطيع أن نقول أن البدائل جاءت بشكل متدرج، ونتيجة متراكمة لإنجازات مؤسساتية، و صراعات فكرية طوال خمسة قرون تقريبا.

وهكذا اعتبر المهتمون بالديمقراطية أن التجربة اليونانية الأولى في تأسيس الديمقراطية تكررت مرة ثانية في أوروبا بعد مرور ألفي عام، إبان الثورة الأوروبية الحديثة فالتجربتان معا (اليونانية القديمة والأوروبية الحديثة) تتشابهان على مستوى الحركة الثقافية و مناخ الحريات، ولكن يبدو أن الفرق الهام بين الديمقراطية اللاتينية و الديمقراطية الأوروبية الحديثة، هي أن الديمقراطية الأولى هي ديمقراطية مباشرة وجدت تحليلها في فضاءات مدينة أثينا، استعصى تطبيقها حاليا لأسباب متعددة، منها ما يرجع لعوامل جغرافية و ديمغرافية، كاتساع مساحات البلدان وارتفاع عدد سكانها، مما يجعلنا اليوم نجزم بصعوبة ضمان مشاركات الجميع، أو على الأقل الجزء الكبير منهم في تدبير القضايا السياسية، فضلا عن عوامل أخرى مرتبطة تعقد الممارسة السياسية و ما تقتضيه من الكفاءة و التخصص والتفرع و الحافزية[3].

المطلب الثاني: مؤسسات ومباديء الديمقراطية التقليدية :

لا يمكن فهم الديمقراطية إلا بالرجوع إلى البدايات الأولى لظهورها اصطلاحا، وممارسة في اليونان القديمة.

---

[1] فال فشر، **تاريخ اوروبا في العصر الحديث** ترجمة احمد نجيب هاشم ووديع الضبع القاهرة دار المعارف 1953 ص ص125 130

[2] روبرت أ. دال، **عن الديمقراطية**، مرجع سابق، ص 40.

[3] ابراهيم أبراش، **النظرية السياسية بين التجديد والممارسة**، مرجع سابق، ص45

الديمقراطية اليونانية كانت ديمقراطية مباشرة، نظرا لقلة عدد السكان، ومن هنا فإن عمل المؤسسات سيكون مختلفا عن طريقة عمل المؤسسات الدستورية في الديمقراطيات المعاصرة، إضافة إلى وجود معوقات فرضتها طبيعة المجتمع الأثيني، فهو مجتمع عبودي وطبقي و ذكوري، وهذه الخصائص الثلاث تتناقض اليوم مع الديمقراطية التي تقوم على الحرية والمساواة بين الرجل والمرأة و عدم التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الطبقة أو الدين.

الفرع الأول : المؤسسات السياسية:[1]

إن المؤسسات السياسية هي جوهر الديمقراطية الأثينية التي تعني حق كل "مواطن" في المشاركة السياسية و هي:

1- **الجمعية الشعبية:**

وتتكون من جميع المواطنين الذكور، المولودين من أبوين أثينيين، حيث يحق لكل مواطن بلغ ثمانية عشر سنة حضور اجتماعاتها، تجتمع عشر مرات في السنة على الأقل، ويجوز أن تجتمع بشكل طارئ. هذه الجمعية تعتبر مصدرا للسلطات، منها تصدر القوانين والقرارات السياسية، و التعيين يتم عن طريق القرعة أو الانتخاب، و لا يعاد انتخاب المواطن مرة أخرى، كما أن الوظيفة لم تكن تعهد إلى شخص واحد، بل إلى عشرة أشخاص، تختار كل قبيلة من القبائل العشرة المكونة لأثينا واحدا منهم.[2]

وأهم وظيفة كانت تنبثق عن الجمعية هي انتخاب القادة العشرة، و الأصل أن مهمتهم عسكرية، إلا أنهم يمارسون صلاحيات أخرى، كما تقوم الجمعية بتعيين القضاة من بين أعضائها، و تختار أعضاء المجلس الخمسمائة لمدة عام، و تمارس الرقابة المالية و التصويت على القوانين المالية.

2- **مجلس الخمسمائة:**

يمكن اعتباره الهيئة الحاكمة الحقيقية، أو السلطة التنفيذية و يتكون من خمسمائة عضو من أعضاء الجمعية على أن يكونوا فوق الثلاثين سنة، وحتى يكون ملما لجميع الشعب، كانت كل قبيلة من القبائل تمثل في المجلس بخمسين عضوا، ويتولى ممثلو كل قبيلة منها الحكم عشر أيام في السنة، ولأنه كان يصعب أن يمارس الحكم مجلس مكون من خمسمائة شخص، كان المجلس يشكل

---

[1] محمد ممدوح، **القانون الروماني** (ط4 القاهرة، دار المعارف 1961) ص42

[2] جورج سباين: **تطور الفكر السياسي**، مرجع سابق، (ج1، القاهرة 1993) ص 7.

(جمعية مصغرة) من خمسين شخصا (من إحدى القبائل) مضافا إليهم شخصا من كل قبيلة من القبائل العشر الأخرى[1].

يقوم هذا المجلس بالتناوب بممارسة سلطة مراقبة الأعمال و إدارتها باسم المجلس كله، ويتم اختيار رئيس بالاقتراع ليوم واحد، و لا يجوز أن يتولى هذه المهمة الشخص نفسه مرتين.

إن المجلس ينقسم إلى عشرة لجان، و كل لجنة مكونة من خمسين عضوا من قبيلة واحدة، الأولى تحكم و الأخرى تشكل لجان عمل، أما مهامه فإنها متعددة أهمها تحضير و تنفيذ القرارات التي تصدر عن الجمعية، و في جميع الحالات يحق للجمعية رفض أو قبول قرارات المجلس، أيضا للمجلس اختصاصات واسعة في مجال الاتصال بالدول الأجنبية، و يخضع له موظفو الحكومة، وله حق حبس أو إعدام المواطنين، و ذلك وفق حكم يصدره هو كمحكمة أو يستصدره من محكمة عادية، كما أنه يشرف على الشؤون المالية و إدارة الأملاك العامة.[2]

الفرع الثاني: المبادئ الكبرى للفكر الديمقراطي الأثيني :

إن الديمقراطية الأثينية كفكر وكممارسة، هي محصلة تطورات و إصلاحات عديدة، حيث أن أسسها كالمساواة و الحرية والعدالة والقانون، لم تبق مجرد أفكار فلسفية بل طبقت على أرض الواقع و تجسدت بقوانين ومؤسسات، لكن دراسة و تحليل هذه المبادئ لا بد أن يكون ضمن سياقاتها الاجتماعية و التاريخية.

أ- **المساواة:** ديمقراطية أثينا قامت على المساواة بين المواطنين في المشاركة في الحياة، وحق المشاركة بمساواة في السلطة الممنوح للشعب، لا ينفصل عن مفهوم الشعب عند اليونانيين، وهو ليس مفهوم الشعب المعروف اليوم، فالشعب الذي تتحدث عنه الديمقراطية الأثينية يستثني النساء والعبيد، وكل من يولد من أبويين غير أثنيين، إذن فالمساواة المشار إليها هي المساواة بين المواطنين، و القانون يساوي بينهم، لكنهم غير متساويين بالطبيعة، فالطبيعة والآلهة في نظر الأثنيين ميزا بين العبد و الحر، و المرأة و الرجل.

[1] جورج سباين: **تطور الفكر السياسي**، مرجع سابق، ص 9.

[2] أميرة حلمي مطر، **الفلسفة لدى اليونان** (ط1، دار الشعب القاهرة 1965) ص80.

إن المساواة بهذا المعنى القانوني، كانت مجسدة بالفعل، و كان ذلك باللجوء إلى القرعة في اختيار من يتولى الوظائف، دون التحيز لغني أو فقير، عالم أو جاهل، هذه المساواة هي التي كانت تمنح لكل مواطن حق حضور اجتماعات الجمعية و المشاركة في الحياة السياسية[1].

ب- **الحرية:** إن ما يميز الإغريقي عن البربري هي الحرية، فالحرية بالنسبة لهم تعني عدم العبودية لأي كان و لأي شيء كان، و قد بدأت مسيرة الحرية في أثينا مع صولون (Salon) تولى السلطة حوالي (594-593 ق م) و الذي اعتبر أن الديون التي ترهق كاهل المواطن، هي سبب عبوديته، و سبب الأزمة التي تعاني منها البلاد، فأصدر قانونين[2]:

1) إسقاط جميع الديون القائمة، و منع سجن المدين ضمانا لسداد دينه.

2) منع أن تكون هناك ديون بضمان شخص المدين.

إذا كان صولون مهد لتطبيق شقها المدني، فإن الشق السياسي أي الحرية السياسية والتي تعني عدم الخضوع إلا للقانون، كرست عن طريق مجموعة من القوانين اللاحقة، وهكذا أصبحت الحرية تعني حرية بحكم القانون، وخضوع لحكم القانون في الوقت ذاته.

فالحرية بالنسبة للأثينيين – على حد قول أرسطو- هي أن يكون الفرد محكوما و حاكما في الوقت نفسه[3]

جـ- القانون : القانون هو السيد الذي لا سيد فوقه في الديمقراطية الأثينية، فالإغريقي لا يتصور قيام ديمقراطية أو التمتع بحرية أو مساواة بدون قانون، و من هنا كانت المكانة المتميزة التي أخذتها المحاكم في الديمقراطية الأثينية، حيث أن حكامها أصدروا قوانين نهائية لا يجوز الطعن فيها.

وفكرة القانون تطورت هي الأخرى عند اليونانيين، فبعد أن كان ينظر في البداية إلى كل القوانين، باعتبارها ذات مصدر إلهي واحد،[4] أصبح التفكير منذ القرن الخامس ق م يذهب لإعطاء الإنسان دورا في صياغة القوانين، و قام التمييز بين القانون الذي هو إصطلاح الطبيعة التي هي

---

[1] خالد لعبوي، **مشكلات الديمقراطية**، مرجع سابق، ص109.

[2] أفلاطون، **جمهورية أفلاطون** (ط2، بيروت دار الكتاب العربي) ص74.

[3] جان جاك شوفالييز، **تاريخ الفكر السياسي من الدولة القومية إلى الدولة الأممية** مرجع سابق، ص ص 193-195.

[4] جورج سباين، مرجع سابق، ص 10.

خلق و فطرة ،و وضح أنتفون (Antiphon) التمييز بين القوانين الحاضرة (البشرية) التي يمكن مخالفتها شرط عدم الانكشاف، و مقتضيات الطبيعة التي يمكن مخالفتها بدون عقاب[1].

في مقابل الديمقراطية كممارسة سياسية و كفكر عرفت بها أثينا، اشتهرت أثينا بأنها أنجبت أهم الفلاسفة و المفكرين السياسيين، الذين اشتهروا بمواقفهم المعادية و المنتقدة للفكر الديمقراطي، و نموذجه المطبق في أثينا، حيث اعتبروا أن الديمقراطية هي حكم الغوغاء، و أن عيبها هي المساواة بين الذين يعلمون و الذين لا يعلمون، و بين الأقوياء و الضعفاء، و بين العقلاء و الجهلاء، ومن أهم هؤلاء المفكرين نجد سقراط و أفلطون و أرسطو، و كان لكل من أفلاطون وأرسطو نظريته السياسية الخاصة بالدولة و أنظمة الحكم.

اعتبر مؤرخو السياسة مدينة أثينا هي منشأ الديمقراطية و مهدها الأول، لقد مثلت هذه المدينة بالفعل " معجزة " تاريخية ساهمت في حدوثها عدة شروط، حصرها **كارل بوبر** في عاملين اثنين:

- المناخ الثقافي.
- مناخ الحريات.

1) المناخ الثقافي :

إن هذا العامل، حسب كارل بوبر، يشهد على حركية ثقافية لا نظير لها، عرفتها أثينا بين القرنين السادس و الرابع قبل الميلاد بشهادات معظم المؤرخين للحضارات القديمة، حيث انطلقت الحركة الثقافية المشار إليها، من ملاحم هوميروس التي كانت موجودة في بلاد الإغريق، لفترة بلغت ثلاثمائة سنة قبل أن تجمع و تدون لأول مرة، ثم تعرض للبيع للجمهور نحو 550 قبل الميلاد[2] ، وامتازت فترة القرن الخامس قبل الميلاد بعمومية القراءة و الكتابة و ازدياد عدد الكتاب والمؤرخين والسياسيين والفلاسفة والعلماء والرياضيين.

لقد كانت القراءة والكتابة إحدى شروط المواطنة الأثينية، صاحبها شيوع نشر الكتب في أصناف مختلفة من المعارف، مما دفع المؤرخين إلى إعتبار مدينة أثينا معجزة مذهلة وساحرة.

وراء هذا الإبداع هو أن بلاد الإغريق كانت ملتقى الحضارات الغربية والشرقية، بحكم موقعها الجغرافي، وانفتاحها تجاريا واقتصاديا على البلدان المجاورة. فعندما تحتك ثقافتان مختلفتان

[1] عامر حسن فياض وعلي عباس مراد **مدخل الي الفكر السياسي القديم و الوسيط** مرجع سابق، ص146.

[2] بوبر، **بحثا عن عالم أفضل**، ترجمة أحمد مستجير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1990، ص 129.

أو أكثر، يدرك الناس أن التاريخ من صنع البشر، مما يدفعهم إلى الانفتاح على الآخرين، و يعيشون معها حالات من التفاعل و التجاذب، لذلك لا يمكن أن نسلم إذن باستقلالية هذا التراث الثقافي الذي وصفه بوبر بالخارق للعادة عن الحدث السياسي الذي عرفته أشياء والمتمثل في أشياء ديمقراطية فتية.

2) مناخ الحريات:

في السياق ذاته، يعتبر جان جاك شوفالييه، في كتابه "تاريخ الفكري السياسي" أن انتصار الديمقراطية في أثينا تحقق بفضل مناخ الحريات الذي كانت تنعم به هذه المدينة، فالديمقراطية لا يمكنها أن تستند على قاعدة التقاليد الموروثة، وغير المبررة، و إنما ترتكز على الفكر الحر، والمناقشات السياسية الحرة. إن نظام المدينة اليونانية هو بمثابة مجتمع سياسي مؤسس على الحريات، مما جعله يحتضن العديد من الأفكار السياسية، بفضل ما تمتع به اليونانيون من ملكة عقلانية عجيبة، سمحت بظهور أدب سياسي عالمي متمثل في أعمال أفلاطون وأرسطو وغيرهما[1]، و وردت فيهم أيضا في المشاركة السياسية في تسيير الشؤون العامة للمدينة.

أما الحرية فتتجلى في غياب الإكراه، و ممارسة الحرية السياسية أمر إلزامي، فالشخص الذي لا يهتم بشؤون المدينة شخص غير نافع، و بالتالي غير جدير بلقب مواطن، نظرا لما كانت تنعم به مدينة أثينا من فضائل النظام الديمقراطي[2].

يمكن حصر مبادئ الديمقراطية الأثينية كما تناولها بريكلس في ثلاثة مبادئ أساسية و هي: مبدأ المساواة أمام القانون، مبدأ المشاركة في الشؤون العامة، و أخيرا مبدأ الحرية[3].

بخصوص فكرة المساواة أمام القانون فهناك آلية لتحقيق ذلك هي إشراك جميع المواطنين بشكل متساو، في تدبير أمور المدينة حتى و لو اقتضى الأمر في كثير من الأحيان اللجوء إلى القرعة في إختيار القضاة أو غيرهم، أما عن المشاركة في الشؤون العامة فهي شرط من شروط المواطنة، أما الحرية فهي لا تعني التملص من القانون، بقدر ما تعني القدرة على الفعل على المستوى السياسي، و التمتع بفضاءات للحريات في المجالات الاجتماعية الأخرى.

---

[1] جاك جاك شوفالييه، **تاريخ الفكر السياسي**، مرجع سابق، ص 16.

[2] عبد الرحمن البدوي، **ربيع الفكر اليوناني** (ط3ـــ القاهرة دار النهضة المصرية 1968) ص 98.

[3] خالد العبيوي، **مشكلات الديمقراطية**، مرجع سابق، ص 21.

الفرع الثالث : العوامل المساعدة على قيام الديمقراطية المباشرة:

إن هذا النمط من الديمقراطية المباشرة الذي يزاول من خلاله الناس السلطة السياسية بشكل مباشر، من دون وساطة الممثلين، تحقق تاريخيا في مدينة أثينا لاعتبارات إجتماعية ومكانية وسكانية.

1- سهولة تجمع سكان أثينا في مكان واحد (الأغورا) Agora، و ممارسة التصويت المباشر على القرارات السياسية، هذا مع العلم أن نصف عدد السكان تقريبا من النساء غير المسموح لهم بالمشاركة السياسية، بالإضافة إلى الأطفال و العبيد و الأجانب المقيمين فقط، أما الرجال الراشدون و الأحرار و السكان الأصليون لأثينا لهم الحق في المشاركة[1].

2- أما عن نظام مدينة أثينا، فقد كانت بمثابة دولة مستقلة، لا تشتمل إلا على عدد محدود من السكان، يجتمعون هم أنفسهم في مجال ترابي، مما يسمح لهم بممارسة الديمقراطية المباشرة.

3- تطبيق القوانين و القرارات: كان متروكا لموظفين يتحملون المسؤولية، يتم إختيارهم عموما بالقرعة لفترة جد قصيرة، تتراوح بين بضعة أشهر و يوم واحد، مما يعني أن كل مواطن له حظوظ وافرة في ممارسة وظيفة تنفيذية أو قضائية على الأقل مرة واحدة في حياته.

المطلب الثالث : تقييم الديمقراطية التقليدية :

إن عملية تقييم المفهوم الديمقراطي للحكم بدأت في التقاليد الغربية منذ لحظة ولادته كفكرة، و تطبيقه كنظام للحكم في أثينا، حيث يمثل الفكر اليوناني إذن نقطة إنطلاق في دراسة تاريخ الفكر السياسي اليوناني عامة، في واقع تاريخي أو إطار حضاري معين، متأثرا به و مؤثرا فيه، و بالتالي فإن مجمل الآراء و الأفكار السياسية التي طرحها الإغريق عامة، أو بخصوص أشكال الحكم على وجه الخصوص، أو فيما يتعلق بالديمقراطية على وجه أخص، هي في الحقيقة وليدة تلك البيئة بأوضاعها الاجتماعية و السياسية و الجغرافية و الدينية و الاقتصادية و غيرها [2].

الفرع الأول: المفهوم الديمقراطي للحكم بين خصومه و أنصاره :

- ابتداء تجدر الإشارة إلى **تراسيماخومي** السوفسطائي الراديكالي الذي رفض الديمقراطية كنظام أفضل من غيره، بل و رفضه كلية كفكرة نظام الحكم الأفضل، مؤكدا أنه لا يوجد نظام أمثل بذاته صالح لكل زمان، لأن نظام الحكم- في رأسيه- هي وسيلة يضعها الأقوياء

[1] خالد العبيوي، **مشكلات الديمقراطية**، مرجع سابق، ص 22.

[2] إميل برهيه، **تاريخ الفلسفة الهينيستية والرومانية** (ط1، بيروت دار الطليعة 1982) ص47

لإشباع غرائزهم في السطيرة، و لإشباع حاجاتهم الطبيعية بدافع من أنانيتهم [1]، على أن هذا الرفض السوفسطائي للفكر المثالي عن أشكال الحكم بصفة عامة، لم يحل دون إشباع هذا الفكر في تلك المسألة بالذات، و التي أصبحت تشكل المحور الثاني الذي دار حوله الفكر الهيليني، بالإضافة إلى المحور الأول، و الذي تمثل في ظاهرة دولة المينة City state.(polis). فقد اعتبر أوتامس Otames (القرن الخامس ق م) أن معيار الحكم المثالي يكمن في العدد، و على هذا الأساس اعتبر أن الملكية هي أسوء أشكال الحكم، لأنها تقوم على سلطة الفرد الواحد، و فضل الديمقراطية باعتبارها سلطة الأكثرية، التي تحافظ على ملكية الشعب و تستند إلى إرادته و تسوي بين الجميع أمام القانون، و تخضع الحكومة ذاتها لرقابة الشعب.

- و على العكس من ذلك فقد رفض **ميجابس Mygabyse** المعيار العددي كأساس للحكم المثالي، معتبرا أن سلطة الشعب لا تصلح للحكم السديد، لأن الجمهور يفتقد عادة للمؤهلات التي تجعله من أهل التفكير و الرأي، و هو في جموحه و سفاهته أخطر من مغالاة و فساد الحكام الطاغية، على الأقل لأن هذا الأخير يعرف كيف يفكر قبل أن يقوم بعمل ما، و هو مايفتقده العمل الشعبي، أما أفضل معيار للحكم المثالي عنده فهو "الأفضلية" التي تتأتى لبعض الأفراد، و التي تؤهلهم دائما لإبداء الرأي السديد و من ثم للقيادة [1].

داريوس Darius بدوره يرفض الديمقراطية، لأنها تنمي الخبث، و لأن المؤامرات بين الخبثاء تقود إلى انحراف النظام وانهياره. أما"الشيخ الاوليجاركي"، وفي مقاله المنسوب إلى **اكسينوفون Xenophon** (دستور الأثنين)، فقد أظهر عداءه الشديد للمفهوم الديمقراطي للحكم واصفا إياه بحكم الأشرار، يعني الشعب الذي تميز –عنده– بأقصى درجات الجهل والفوضى والفساد.

أما أكبر أعداء الديمقراطية في هذه الفترة فهو **أرسطو فانيس Aristo phanes** الذي جاهر بالتعبير عن استيائة الشديد من الديمقراطية التي أعطت السلطة للشعب الديماغوجي، وزعزعت القيم الموروثة، وأفسدت المواطن الأثيني، وحولته من مواطن قوي ومحارب ورياضي و جاد إلى مواطن مريض و منحل و نفعي و غير سوي [2].

---

[1] جون توشار، **تاريخ الأفكار السياسية** (ط2، بيروت دار العالمية للطباعة والنشر 1983) ص28.

[1] وول ديورانت، مرجع سابق، ، ص318.

[2] ابراهيم درويش **النظرية السياسية في العصر الذهبي**، (ط1، القاهرة ، دار النهضة العربية 1973) ص62.

وفي خطبته الشهيرة في رثاء شهداء أثينا في حروب البيلوبونيس، أكد بروكليس أن أثينا هي مدرسة اليونان، وأن نظامها الديمقراطي هو أفضل النظم، لأنه لصالح الأكثرية، ولأنه لا يقوم على ما يقوم عليه النظام الوليجاركي في أسبرطة من تمييز و توجيه، وإنما يقوم على المساواة والحرية. يأتي **بروتاجوراس protogras** – زعيم السوفسطانين – ليدعم صديقه **بريكليس** في موقفه المؤيد للديمقراطية، و المعارض لتطلعات الحزب الأرسطقراطي أو الأوليجاركي الأثيني، وعلى الرغم من أن بروتاجوراسي لم يسهم بشكل مباشر في هذا الجدل الدستوري، إلا انه زعم في الأسطورة أن الإله زيوس قد منح الجميع الفن السياسي أو فن الحكم، و بالتالي فإن ممارسة العمل السياسي لا يجب أن تكون حكرا على فئة دون سائر الشعب، أما سقراط فقد رفض فكرة امتلاك الجميع لفن السياسة، و من ثم حق الجميع في العمل السياسي، و حصر معرفة فن السياسة في قله تتميز بالفضيلة، و طالب أن تتركز السلطة في يد هذه القلة التي تتميز بالمعرفة. نفس الشيء بالنسبة لأفلاطون الذي ربط بين المصائب التي جائت إثر حروب السيلونونيس، وفي النظام الديمقراطي، و أكد أنها لن تتفوق طالما استمر هذا النظام الذي يقوم على الجهل و الأنانية، تأسيسا على ذلك أعلن أفلاطون رفضه لشكل الحكم الديمقراطي، و قدم شكل الحكم الفكروقراطي كبديل أفضل وكشكل كامل من أشكال الحكم، و ذلك في كتابه "الجمهورية"[(1)] .

وأخيرا نصل إلى **أرسطو**، الذي بدوره يرفض الديمقراطية، و خاصة تلك التي تحترم القوانين، و التي يسميها الديماغوجية، و يصفها بالفساد و الانحراف، بسبب ما تتميز به الطبقة الحاكمة فيها من جهل و حسد و انحطاط، و بسبب عدم امتلاك هذه الطبقة لمؤهلات القيادة[1].

وحين يصبح الشعب هو الملك كما يقول أرسطو، و يفقد القانون سيادته تتحول الديمقراطية إلى الديماغوجية التي تستبدل الأوامر الشعبية بسيادة القانون، و بطبيعة الحال فإن ارتكاز الحكم على هذه الطبقة لم يكن يرضي كبار الفلاسفة كسقراط و أفلاطون و أرسطو و غيرهم.

تأتي الحضارة الرومانية لتقدم معارضة ثابتة للديمقراطية كنظام وحيد للحكم، فالحضارة الرومانية بطبيعتها حضارة أرستقراطية، ترفض المبدأ الديمقراطي في الحكم و تقوم على تقديس الأوضاع القائمة، و يكفي أن نتذكر بهذا الخصوص مصير كل من شيشرون و سيكا و ابكتيتوس.

[1] عبد الرحمن البدوي، **أرسطو** (ط4 القاهرة، دار النهضة المصرية 1964) ص 125

لقد كان طبيعيا في ظل واقع الدولة الرومانية أن يرفض المفكرون و الفلاسفة كل ماله صلة بالمفهوم الديمقراطي للحكم، و أن يفضلوا عليه النظام الملكي، ثم النظام الأرستقراطي، بل اعتبر شكليا أن حكم الطغيان أفضل من الحكم الديمقراطي لأن الجماهير أكثر ظلما و فسادا من الحاكم الفرد. رغم ذلك فقد أعلن كل من بوليبيوس و شيشرون تفضيلهم للحكم المختلط، متأثرين في ذلك بأفكار أفلاطون و أرسطو من جهة، و بالواقع الروماني من جهة أخرى[1].

لقد اعتبر بوليبوس الدستور المختلط أفضل الدساتير و أكثرها كمالا، واستشهد على ذلك بتجربة أسبرطة وتجربة روما، وقد أرجح بوليبوس إلى هذا النظام الفضل في قوة روما واستقرارها، حتى أنها أخضعت في نصف قرن كل العالم القديم تقريبا[2].

إن هذا النمط من الديمقراطية المباشرة الذي يزاول من خلاله الناس السلطة السياسية بشكل مباشر من دون وساطة الممثليين، تحقق تاريخيا، كما رأينا في مدينة أثينا لاعتبارات اجتماعية ومكانية و سكانية نظرا لسهولة تجمع سكان أثينا في مكان واحد، وممارسة التصويت المباشر على القرارات السياسية، هذا إذا علمنا أن نصف عدد السكان تقريبا من الأبناء غير المسموح لهم بالمشاركة السياسية، بالإضافة إلى الأطفال و العبيد و الأجانب المقيمين، فقط الرجال الراشدون الأحرار من السكان الأصليين لأثينا من لهم الحق في المشاركة[3]. كان نظام مدينة أثينا بمثابة دولة مستقلة، لا تشمل إلا عددا محدودا من السكان، يجتمعون هم أنفسهم في مجال ترابي ضيق، و هذا ما يسمح بممارسة الديمقراطية المباشرة طالما أن المواطنين مدعوون للاجتماع باستمرار في مكان عام واحد لمناقشة جماعة من قضايا الصالح العام، بعدها يتوجهون إلى التصويت من أجل إصدار قوانين أو اتخاذ قرارات، تهم مصيرهم المشترك، حيث أن التصويت وفقا للكتاب، يركز على مبدأ المساواة الحسابية، بمعنى أن كل مواطن يساوي صوتا واحدا، إنه بذلك قيمة أساسية بالنسبة للمدينة الديمقراطية التي يسود فيها مبدأ المساواة في الحقوق السياسية، بالنسبة لجميع الرجال "الأحرار"، أما بالنسبة للقوانين و القرارات، فإن تطبيقها كان متروكا لموظفين يتحملون المسؤولية، يتم اختيارهم عموما بالقرعة لفترة جد قصيرة، تتراوح بين بضعة أشهر و يوم واحد، مما يعني أن كل مواطن له حظوظ وافرة في ممارسة وظيفة تنفيذية أو قضائية على الأقل مرة واحدة في حياته [2].

---

[1] جون جاك شوفالييه، مرجع سابق، ص197

[2] عامر حسن فياض وعلي عباس مراد، مرجع سابق، ص 146

[3] عبد الله أفندي حسين المصري العنوان: **تاريخ الفلاسفة**(القاهرة 1915)، ص125

المبحث الثاني : مقاربة مفاهيمية للديمقراطية الغربية الحديثة(الديمقراطية التمثلية):

إن محاولة الوقوف على حقيقة أي ظاهرة سياسية كانت أم اجتماعية أو إنسانية بمعنى أدق، يتطلب منا تتبع أصولها، تطوراتها، وما ارتبطت به خلال تطورها من أحداث ساهمت في إعطاء ما هي عليه من معنى، وهذا ما سنحاول الاسترشاد به، للوصل إلى تعريف جامع للديمقراطية، وتبعا للضرورة المنطقية، لابد من الرجوع إلى أصولها التاريخية، وسيرورة تطورها، من كونها ذات دلالة ارتبطت بالإيديولجيا، إلى كونها منهجا للحكم، انتقل من الترتيب الإجرائي الذي يقوم على الحد الأدنى من الإجراءات إلى التعريف الموسع[1].

المطلب الأول: قراءة في مفاهيم الديمقراطية:

إن كلمة ديمقراطية تختلف من لغة إلى أخرى، إلا أنها تعود في الأساس إلى المصدر اليوناني المكون من مقطعين Demos و تعني الشعب، و كذلك Knatos أي حكم أو سلطة و بذلك تصبح الكلمة Demosknatos أي حكم الشعب[2]. أما إذا أردنا تعريف الديمقراطية، فأننا لا نستطيع أن نضع تعريفا جامعا مانعا، فقد حاولت التقاليد الغربية إعطاءها بعض المفاهيم، و لكن هناك خلط بين مفهوم أو جوهر المفهوم الديمقراطي للحكم من جهة، وآليات أو تطبيقات هذا المفهوم في الواقع الاجتماعي، ارتباطا بخصائص وسمات كل مجتمع، فراح الاتجاه الكلاسيكي يعرفها على أنها "**حكم الشعب**" أو حكم الشعب نفسه بنفسه لنفسه. ويعرفها البعض اختصارا: حكومة الشعب بواسطة الشعب، وهو نفس المعنى الذي قدمهُ رئيس و.م أ في نهاية القرن الثامن عشر **ابراهام لنكولن** بقوله:

"الديمقراطية هي حكم الشعب بواسطة الشعب ولأجل الشعب"[3]. والملاحظ أن هذه التعاريف الكلاسيكية تركز على اعتبار الديمقراطية مصدرها الشعب، كونها تمارس من طرفه في مواجهة الشعب من أجل تحقيق أهدافه، لكن هذه التعاريف الكلاسيكية واجهت جملة من الانتقادات التي يمكن إيرادها فيمايلـــي:

---

[1] ابراهيم ابراش، **النظرية السياسية بين التجريب والممارسة** (ط1، القدس دار الجندي للنشر والتوزيع 2012) ص143.

[2] أحمد سعيد نوفل وأحمد جمال الظاهر، **الوطن العربي والتحديات المعاصرة**، (الشركة العربية المتحدة، القاهرة، 2008،)ص29.

[3] داود الباز، **النظم السياسية للدولة والحكومة في ضوء الشريعة الإسلامية**، (دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006)، ص196.

– أول انتقاد يوجه إلى جملة هذه التعاريف أنها تجعل استصدار كافة القوانين والقرارات الخاصة بإدارة شؤون الدولة بإجماع آراء المواطنين[1]. وهذا الكلام إن كان مقبولا من الناحية النظرية إلا أنه عمليا غير قابل للتطبيق.

– إن هذا التعريف ليس دقيقا كما يدل على ذلك تطور الأنظمة الجديدة، والممارسات الديمقراطية المعاصرة حيث يقول **جان جاك روسو:** في كتابه " العقد الاجتماعي " لو كان هناك شعب من الآلهة لحكم نفسه بطريقة ديمقراطية، وبالتالي فالديمقراطية وفقا لهذا المنظور الكلاسيكي لم تبلغ غايتها المثالية بعد أي "حكم الشعب بالشعب ولصالح الشعب" بل هي لم تحقق بعد حكم الشعب بالمعنى الحرفي للكلمة، وإنما هي كما دعاها **روبرت دال** نظام حكم الكثرة، لذلك فإن الديمقراطية حاليا ليست سوى نفي حكم الفرد المطلق، وحكم القلة، وتجاوزها إلى تحقيق حكم الكثرة، الساعي للوصول إلى حكم الشعب.[2]

هناك أيضا من يعرف الديمقراطية من خلال ربطها بمفاهيم أخرى كالانتخابات حيث يعرفها البعض عادة أنها هي النظام السياسي الذي يتولى فيه الشعب السلطة بنفسه، أو بواسطة ممثليه الذين يختارهم مباشرة في انتخابات عامة، تنظم فيه القوى السياسية في شكل أحزاب، وفي كل ديمقراطية يوجد دستور وافق عليه الشعب بطريقة الاستفتاء الشعبي، يحدد الصلاحيات بين السلطات و على ضوئه تسير الأمور. نلاحظ أن هذا التعريف يجعل من الديمقراطية نظاما سياسيا، فهي إذن ليست نظاما اقتصاديا أو اجتماعيا، ولكن أضاف هذا التعريف فكرة اختيار الشعب لممثلين له عن طريق الانتخاب، كما يرى البعض الآخر أن الديمقراطية تعني معاملة الناس جميعا على قدم المساواة، و المساواة لا تقتضي فقط أن تراعي سياسة الحكومة مصالح الناس على قدم المساواة، بل يجب أن تأخذ آرائهم أيضا في الحسبان على قدم المساواة.[3]

إن هذا التعريف ركز على فكرة (الديمقراطية) المساواة التي تعتبر من بين الأهداف التي ترمي الديمقراطية إلى تحقيقها، لكن النقد الأساسي الذي وجه لهذا التعريف أن للديمقراطية أهداف أخرى عديدة و متنوعة لا تنحصر فقط في تحقيق المساواة، كما أن هذا التعريف مثل كيفية

---

[1] محمد نصر مهنا، **في نظرية الدولة والنظم السياسية**، (المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001)، ص112.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، **آخر الدواء الديمقراطية**، (دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2004) ص ص35– 36.

[3] فيصل شطاوي، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، (دار الحامل للنشر والتوزيع، عمان–الأردن)، ص138.

مشاركة الأفراد في الحكم الذي يعتبر من أهم الركائز التي تقوم عليها الديمقراطية، كما أننا نجد أن مصطلح الديمقراطية يستخدم في الغرب في أغلب الأحوال بالمعنى الذي أعطته إياه الثورة الفرنسية، و يشمل المضمون الواسع لهذا المصطلح حق الشعب المطلق في أن يشرع لجميع الأمور العامة بأغلبية أصوات نوابه، و على هذا فإن إرادة الشعب التي انبعثت على النظام الديمقراطي تعني أن هذه الإرادة حرة لا تتقيد مطلقا بقيود خارجية، فهي نفسها سيدة نفسها، و لا تسأل أمام سلطة غير سلطتها.[1] أما الديمقراطية في أضيق معانيها فتعني قدرة المواطنين على المشاركة بكل حرية في قرارات الدولة السياسية، فالديمقراطية هنا تعني أن يحكم الشعب نفسه بنفسه عن طريق حكومة يختارها هو، تعمل وفق إرادته و تحت رقابته، ثم يكون له بعد ذلك حق بتكليفها بالاستمرار في الحكم أو اختيار حكومة أخرى في نهاية مدة محددة.[2]

في نصف القرن الماضي روج **جوزيف شومبتر** لمفهوم الديمقراطية الدستورية،[3] والتي تعني المنافسة المستمرة بين مختلف الزعماء السياسيين أو منظمي المشروعات، وإمكانية الإطاحة بالحكام السيئين، أو كما طرحها "**كارل بوبر**" أنها المنافسة الحرة على السلطة، و تكفل هذه المنافسة إمكانية التغيير المستمر للحكام، و هي إمكانية تتوقف على الالتزام بالترتيبات و القواعد الدستورية، بحيث تم تغيير الحكام عن طريق الانتخابات التي لا تقتضي في معظم أنظمة الحكم الدستورية الحديثة الانتخاب المباشر للحكام أنفسهم، و لكن لنوع معين من الممثلين (النواب) الذين يقومون بعدئذ باختيار الحكومة أو التصديق على اختيارها، و من المؤكد أن المؤسسات النيابية هي التي تشكل جوهر الأنظمة الديمقراطية الدستورية الحديثة، حتى ولو استكملت بالانتخابات المباشرة لأعضاء السلطة التنفيذية مثلما يحدث في الأنظمة (الدستورية) الرئاسية، أو بالاستفتاء.[4] كما جاء في دائرة المعارف البريطانية أن الديمقراطية تستخدم بعدة معان منها: « إنها شكل من أشكال الحكم يمارس فيه مجموع المواطنين مباشرة حق اتخاذ القرار السياسي تطبيقا لحكم الأغلبية، و هو ما يطلق عليه اسم الديمقراطية المباشرة». و هناك شكل آخر من أشكال الديمقراطية، و هو ما يعرف

---

[1] محمد أسد، **مناهج الاسلام في الحكم**، (دار العلم للملايين، ط1، بيروت، 1987)، ص ص47-48.

[2] أحمد: طلعت، **الوجه الآخر للديمقراطية**، (الطريق للنشر والتوزيع، الجزائر، 1990)، ص25.

[3] جوزيف أ شومبيتر، **الرأس المالية والإشتراكية والديمقراطية**، ترجمة حيدر حاج اسماعيل (ط1 بيروت، المنظمة العربية للترجمة 2011) ص514

[4] س. ن إيزنشتات، **تناقضات الديمقراطية**، ترجمة مها بكير، (القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر،2002)، ص5.

باسم الديمقراطية القانونية، كما أن كلمة ديمقراطية قد تستخدم أحيانا لوصف أي نظام سياسي أو اجتماعي دونما اعتبار لما كانت عليه الديمقراطية بالمعاني السابقة أم لا، فهي نظم تعرف بالديمقراطيات الاجتماعية أو الاقتصادية أو الشعبية.[1]

إن هذه اللمحة حول المفاهيم المختلفة أو التعاريف المتعددة التي أعطيت للتدليل على الديمقراطية لم تجد نفعا، لذلك سنحاول البحث عن دراسات مفصلية من خلالها تم سبغ الديمقراطية بخصائص دامت على الأقل فترات زمنية معقولة نوعا ما، مما أدى إلى اعتمادها للتدليل على الديمقراطية و مبادئها و خصائصها...إلخ[2].

1) في دراسة له للمفهوم الديمقراطي، قام الباحث "**حامد ربيع**" بتجديد العناصر الأساسية للديمقراطية الليبرالية فيما يلي:

أ- التمييز بين السلطات التأسيسية، و السلطات المؤسسة؛ فالأولى تضع القواعد الأساسية للجماعة أو النظام السياسي، و الثانية تمارس السلطات التأسيسية، و تتبع ذلك التمييز من ثلاث متغيرات و هي :

- ❖ مفهوم العقد كسلطة تأسيسية و مصدر للسلطة السياسية كسلطات مؤسسة.
- ❖ التمييز بين القواعد الدستورية و النصوص غير الدستورية شكليا و موضوعيا.
- ❖ سيادة القواعد الدستورية كنتيجة حتمية لمفهوم السلطات التأسيسية.

ب- مبدأ سيادة القانون، و عناصر الدستور، القانون.

ت- مبدأ سيادة الشعب.

ث- مبدأ الأغلبية و احترام الأقلية.

ج- مفهوم الهيئة النيابية.

ح- وظيفة الإدارة.

2) إن المؤلف "**جوزيف شومبتير**" (**Joseph Shumpeter**) شكل نقطة تحول نوعية في مفهوم الديمقراطية، فقد تم تفويض الأساس الإيديولوجي الذي طالما قام عليه، ليتم اعتبارها شأنا

[1] محمد سليم محمد غزوي، **نظرات حول الديمقراطية**، (دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2000) ص09.

[2] محمد الطاهر البدوي النظرية السياسية: **النظرية العامة للمعرفة السياسية**، (القاهرة، الإسكندرية، المكتب المصري الحديث 1986) ص ص34،32.

إجرائيا يتضمن الترتيب المؤسساتي القائم الذي يهدف للتوصل إلى القرارات السياسية، و قد سيطر هذا التعريف الإجرائي للديمقراطية لمدة ليست بالهينة على دراسات الديمقراطية[1].

3) نظرية "روبرت دال" (Robert Dahl) في الحكم التعددي(polyarchal)، والتي اعتبرت بمثابة الجسر الرابط بين تعريف الحد الأدنى و التعاريف الموسعة للديمقراطية.

و لقد جاءت مرحلة العولمة النيوليبرالية التي تعبر عن سيادة الإطار الفكري ما بعد الحداثي، بالانتقال من المادية إلى القيم ما بعد المادية، و من التسلطية و الشمولية إلى الديمقراطية، ليتشكل بذلك نسق فكري مفتوح، تغيب فيه الثنائيات على غرار الاشتراكية أو الرأسمالية، القطاع العام و القطاع الخاص، الأطر المادية أو الأطر المعنوية...الخ، التي كانت تغذيها الإيديولوجيات المحكومة بالأنساق الفكرية المعلقة.[2]

وانعكس ذلك على دراسات الديمقراطية، لتعاد صياغتها باعتبارها قيمة عالمية، تنطبق وفق خصوصيات الشعوب و مبادئ المجتمعات و أديانها، و تستند إلى إرادة الشعوب المعبر عنها بحرية في تحديد النظم السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية الخاصة بها، و مشاركتها الكاملة في جميع نواحي حياتها. و انعكست هذه المراحل على التعاريف و المفاهيم المختلفة للديمقراطية فقد شكلت مجالا واسعا للجدل و المراجعة الأكاديمية. و مع ذلك "فجوهر الديمقراطية ظل يقوم على اعتبارها نهجا للحكم يتضمن معادلة لاتخاذ قرارات الحاكم و المحكومين، تقترن قيم المساواة، الحرية، العدالة"

ويعبر عن ذلك **علي خليفة الكواري** بأن : "الديمقراطية المعاصرة اليوم أبعد من أن تكون عقيدة شاملة، فهي أقل من أن تكون نظاما اقتصاديا و اجتماعيا له مضمون عقائدي ثابت، إن الديمقراطية المعاصرة منهج لاتخاذ القرارات العامة من قبل الملزمين بها..."[3].

ينصرف العديد من الأكاديميين إلى أنه من الصعوبة وضع إطار تفسيري شامل للديمقراطية في ظل عدم وجود اتفاق حول المفاهيم الأساسية و المتغيرة لها، فقد أظهرت النقاشات العامة في

---

[1] جوزيف شومبتير: **الرأسمالية، الإشتراكية والديمقراطية**، ترجمة حيدر حاج اسماعيل،(ط1بيروت، المنظمة العربية للترجمة 2011)، ص485.

[2] جمال علي الزهران، **الأصول الديمقراطية والاصلاح السياسي**، (ط1، القاهرة مكتبة الشروق الدولية، 2005)، ص9.

[3] علي خليفة الكواري: "**قراءة أولية في مفهوم الديمقراطية المعاصرة**" **في علي خليفة الكواري وأخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، (ط 1مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000)، ص 14.

الفكر السياسي المعاصر، أن هذا المصطلح غالبا ما يتم استخدامه تبادليا للدلالة على ثلاث مفاهيم أساسية، هي[1]:

- **الديمقراطية كعملية (Democracy as a process):** و فحواها الإجراءات والشكليات وآليات التنظيم السياسي للانتخابات، و كل ما يرتبط بها من آليات و مدخلات العملية السياسية (input).
- **الديمقراطية كشرط (Democracy as a condition):** و تتعلق بكل ما يرتبط بالتنظيمات المجتمعية و حكومتها.
- **الديمقراطية كنتيجة (Democracy as a result):** و هي بهذا المفهوم تعبر عن السياسات، البرامج و التطبيقات التي غالبا ما يتم وضعها من قبل المواطنين (Output)[2].

رغم تباين طبيعة هذه المفاهيم الثلاثة، إلا أنه يمكن اعتبار القاسم المشترك بينها هو أنها تركز على المشاركة الشعبية في الحكم، و التي تتميز بها الأنظمة الديمقراطية عن بقية أنظمة الحكم الأخرى، كأساس لإضفاء الشرعية على الحكم. و في تلخيص لمضامين هذه المفاهيم يعتبر **دفيدهيلد** "**Held David**" أن "كل أنواع الديمقراطية يمكن تقسيمها منطقيا إلى نمطين: ديمقراطية مباشرة أو تشاركية...و ليبرالية أو تمثيلية"[3].

ولعل الرجوع إلى المقصود منها لدى الإغريق، باعتبارهم المنشئ الأول لها، ويعتبر إطارا مرجعيا في فهم المصطلح، و التطورات التي لحقت به فيما بعد جاء في مؤلف "**جمال علي زهران** "الموسوم بـــ"الأصول الديمقراطية و الإصلاح السياسي"، بأن الإغريق حددوا هذه الكلمة اعتبارها جمعا بين مقطعين هما: Domos بمعنى الشعب، وCratos بمعنى السلطة، فتعريف الديمقراطية عند الإغريق هو "سلطة الشعب"[4]، و يتفق مع هذا المعنى الإغريقي مفكرون كثر على غرار "**شارل ديمونتسكيو**"(**sDe Montesquieu Charle**) الذي يعرفها على أنها: "أن يكون للشعب سلطة

---

[1] دندان مريم، "الديمقراطية والتنمية في عصر العولمة دراسة حالة العالم العربي" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة 1، 2014 ص21

[2] Cherif Bessiouini, « **Toward a universal declaration on the basic principles of democracy : « From principles to realization** », **in David Betham and others, Democraty : its principles and achievement**, (Geneva: inter parliamentary union, 1998),p5

3 David Held, **Models of democracy** (3rd edition, Combridge policy press, 2006) p4

4 جمال علي الزهران، مرجع سابق، ، ص32.

السيادة العليا"، كما ذهب الرئيس الأمريكي في القرن الثامن عشر ميلادي "**أبراهام لنكولن**"**(Abraham Lincoln)** إلى تعريفها بأنها "حكم الشعب، بالشعب، للشعب"، فحكم الشعب يشير إلى أن الشعب هو الطرف الوحيد المختص بالحكم، و بالشعب تنصرف إلى إشراك المواطنين في صنع السياسات و اتخاذ القرارات، أما عبارة للشعب فالمقصود بها أن هدف الأداء المؤسساتي للدولة (وظائف الدول) يكون من أجل تنمية مصالح الشعب على اختلاف فئاته و أصوله.

من جهة أخرى، ينطلق "**س.ن. أيزنشتات**"**(Eisenstadt)** في تعريف الديمقراطية من خلال التركيز على آليات ممارستها، حيث يرى أنها تشمل نوعين هما "الديمقراطية الدستورية، وديمقراطية المشاركة"، ديمقراطية دستورية لأنها تقوم على ترتيبات دستورية كعنصر جوهري للنظام الديمقراطي، و شروط مسبقة أساسية لأداء وظيفتها، كما أنها ديمقراطية المشاركة لأنها حكم السواد الأعظم من المواطنين، فهي إذن مناقضة لحكم الفرد أو لحكم القلة الأوليجاركية"[1].

وهذا ما ينطبق على عبارة "**هيلد**" السابقة، فمعظم الديمقراطيات تصنف بين نوعين كبيرين إما تمثيلية (إجرائية) أو تشاركية (مباشرة)، و على هذا أن نصنف التعاريف المقدمة بشأن المفهوم إلى نوعين: النمط الأول هو التعاريف الإجرائية والنمط الثاني هو التعاريف الموسعة أو الموضوعية[2].

المطلب الثاني: مفهوم الديمقراطية:

الديمقراطية كلمة يونانية قديمة، تعني حكم الشعب يكمن تقسيم تعريفاتها إلى عدة أقسام:

الفرع الأول: التعريف المعياري الكلاسيكي :

و يمثله لوك، روسو، و ميل و جيفرسون و غيرهم، يبين قاعدة (الخير العام) و(الإرادة العامة)، التي تدفع الأفراد نحو المشاركة الشعبية في الحكم، و ذلك يعني أن الديمقراطية القائمة على المشاركة الشعبية و التي تعني حكم الشعب تقوم على قاعدتين:

- الإرادة العامة: التي تجعل الأمة صاحبة السيادة و مصدر السلطات.
- الخير العام: الذي يعني أن إقامة مجتمع ديمقراطي، يهدف و يؤدي إلى تحقيق الخير العام و السلام الاجتماعي .

---

[1] س.ن إزنشتات، **تناقضات الديمقراطية: أوجه الضعف والاستمرار والتغيير**، ترجمة مها بكير (القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2002)، ص6.

[2] David held, opcit, P 04

وينقسم أرباب المدرسة المعيارية إلى قسمين: الفرديين و الجماعيين حيث يركز الفرديون على الفرد، و يجعلون (الحرية) أهم قيمة اجتماعية، و ينصب تحليلهم على حقوق الأفراد الطبيعية الثابتة التي تسبق وجود الدولة، و من ثم فمهمة الدولة هي الحفاظ على حرية الأفراد و حقوقهم الطبيعية (المساواة)، و على مفهوم الإرادة العامة و الخير العام، الذي يحققه بناء نظام ديمقراطي. و يشترك هذان الاتجاهان في المفهومات الأساسية التي يدعوان إليها، مثل السيادة الشعبية، حكم الشعب بالشعب، كما يفترض الاتجاهان أن الأفراد خيرون و عقلانيون بطبعهم، و قادرون على اختيار نظام الحياة المناسب، وقد وجهت عدة انتقادات للمفهوم الكلاسيكي للديمقراطية منها:

أولا: أن الواقع الملموس يناقض مفهوم (الحكم من قبل الشعب)، فالشعب لا يستطيع بأي حال من الأحوال حكم نفسه.

ثانيا: إن قاعدتي (الإرادة العامة) و(الخير العام)، قاعدتان غير واقعيتين و لا تعبران عن حقيقة الممارسات السياسية، فليس هناك حيز عام متفق عليه يشمل كل أفراد المجتمع، فللأفراد في المجتمع تفسيرات مختلفة للخير العام، ولكن لو افترضنا جدلا "أن هناك خيرا عاما يتمثل في تحقيق المنفعة الاقتصادية وفقا لأراء المدرسة النفعية، مثلا فهل هناك عامل ثابت دائم أو أن هناك متغيرات اجتماعية تجعل تحقيق الرفاهية الاقتصادية جزءا من الخير العام و ليس الخير العام كله؟. من بعد أن يشبع المرء، لابد أن يفكر في أشياء أخرى لتحقيق ما يتصوره الخير العام، كما أن مفهوم الإرادة العامة يفقد معناه إذا لم يكن هناك خير عام متفق عليه[1].

ثالثا: أن مفهوم القانون الطبيعي والحقوق الطبيعية الذي تبنى عليه النظرية الديمقراطية الكلاسيكية لا يمكن إثباته تاريخيا ولا إخضاعه للاختبار، كما أنه لا يوجد مجتمع تقوم فيه الحقوق على (الطبيعة)، أو يمتلك المرء فيه حقوقا مطلقة، فمفهوم الحقوق الطبيعية لا يعدو كونه تصورا ذهنيا مجردا لا علاقة له بالواقع التاريخي[2].

رابعا: هنالك تناقض بين الحرية و المساواة، حيث أن زيادة الحرية تعني تقليص المساواة و العكس صحيح، فإذا كان الناس أحرارا فذلك لا يعني أنهم متساوون، أما إذا فرضت عليهم المساواة، فإن ذلك يعني أن الحرية قد سلبت منهم؛ أي أنهم لم يعودوا أحرارا[3].

---

[1] محمد نصر مهنا ، **في نظرية الدولة و النظم السياسية**،(المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية ،2001)ص 112.

[2] Joseph .A shumpetter, **capitalism,socialism ,and democracy** .(London, ruskim house ,george allen ,umunin LTD,1959)pp 251-252.

[3] Ibid pp .24-25.

خامسا: إن القول بعقلانية الأفراد يبنى على افتراض مؤداه أن الأفراد من منطلق العقلانية يدركون تمام الإدراك أبعاد سلوكهم وتصرفاتهم حيال الواقع الملموس، ولكن حين ينظر المرء للظاهرة السياسية، يدرك عدم واقعية الفكرة، فالفرد يعتمد في رؤيته السياسية للأشياء على نزعته العاطفية و دوافعه الداخلية أكثر من اعتماده على الرؤية العقلانية المجردة، و بالتالي فإننا نواجه إرادة مصطنعة و ليست تلقائية ذاتية، نظرا لحجم التأثير الإعلامي على الأفراد.

الفرع الثاني: التعريف الإجرائي :

برز في مقابل الاتجاه السابق، اتجاه ينادي بأن الديمقراطية لا تعدو كونها طريقة معينة لاتخاذ القرارات، و من ثم فهي ليست فلسفة معينة للحياة، لأنها لا تحوي فلسفة سياسية محددة يبنى عليها النظام، ومن هذا المنطق يرى بعضهم أن الديمقراطية يمكن أن تطلق على أي شق سياسي واجتماعي واقتصادي كالديمقراطية الرأسمالية، الديمقراطية الاشتراكية، رغم التباين بين البناء الاشتراكي والرأسمالي[1]. ويطلق على هذا التعريف الإجرائي كذلك، تعريف الحد الأدنى حيث يؤكد الإجرائيون أن الديمقراطية توجد إذا توفرت شروط معينة منها: الانتخابات الدورية، التعددية السياسية، المنافسة، المشاركة السياسية، وهي التي تشكل في مجملها الأسس العامة للديمقراطية الليبرالية، و التي يمكن إجمالها في:

- التعددية السياسية: و التي تظهر في شكل تعدد حزبي، وتداول على السلطة بين الأحزاب المتنافسة، وخضوع القرارات السياسية للتفاعل بين القوى المختلفة، و خضوعها للمساومة والحل الوسط، واحترام رأي الأغلبية، والمساواة السياسية. يمنح صوت لكل مواطن، وترسيخ مفهوم الدولة القانونية القائمة على الفصل بين السلطات مع دستور مكتوب وخضوع الحكام للقانون[2].

وقد أكد "**مكايفر**" أن الذي يميز الديمقراطية عن غيرها من الأنظمة هو مشاركة المواطنين في اختيار قادتهم، فالديمقراطية ليست طريقة في الحكم بقدر ما هي لتحديد من سيحكم.

---

[1] محمد أحمد على مفتي، مرجع سابق، ،ص 15.

[3] علي الدين هلال، "**مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث**"، **في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات البذرة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1984)،ص40.

وأشار "**صاموئيل هانتنجتون**" إلى أن النظام يصبح ديمقراطيا حين يتم اختيار قادته عن طريق الانتخابات الدورية العادلة، التي يتنافس خلالها المرشحون على أصوات الناخبين. و أكد "**روبرت دول**" أن الديمقراطية هي النظام الذي يتمكن من خلاله المواطنون من ممارسة درجة عالية من السيطرة على الحكام و الذي يظهر فيه التنافس السياسي عن طريق إقرار حق المعارضة و حق المشاركة .

أما "**ليست**" فيعرف الديمقراطية بأنها النظام السياسي الذي تتوفر فيه الفرصة دستوريا لتغيير الحكام، والآلية الاجتماعية التي تتيح لأكبر عدد ممكن من المواطنين التأثير على القرارات المهمة، وذلك من خلال ممارسة حقهم في الاختيار بن المتنافسين على المناصب السياسية.[1]

أما "**جيوفاني ساروتوري**" فيعرف الديمقراطية بأنها النظام الذي لا يسمح فيه للمرء بتنصيب نفسه حاكما، أو منح نفسه حق الحكم، أو الحكم بصورة مطلقة غير مقيدة. أما "**جون بلامينتنر**" فيؤكد أن النظام يصبح ديمقراطيا إذا كان المشرعون مسؤولين أمام الشعب. يقتضي هذا الأمر في نظره أن يتمكن الأفراد من انتقاد الحكام، و التجمع لممارسة الضغط و كسب الدعم اللازم للسياسات التي يفضلونها و للمعتقدات التي يعتنقونها، و أن يتم انتخاب صانعي القوانين المرشحين للمناصب[2].

أما "**رونالد بينوك**" فيعرف الديمقراطية بأنها حكم الشعب، و ذلك يعني أن السياسات العامة والقوانين تقرر إما مباشرة بالتصويت عليها، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق الموظفين الرسميين المنتخبين بحرية من قبل المواطنين. كما يعرف "**لاري دياموند**" و"**ليبست**" و"**جوان ليتز**" الديمقراطية بأنها النظام الذي يوفر ثلاثة شروط: التنافس الفعال بين الأفراد و الجماعات، و مستوى كاف من الحريات المدنية و السياسية، و التنافس السياسي و المشاركة. و يشير **ليونارد مورلينه** إلى أن الديمقراطية الغربية تعني: مجموعة القواعد و المؤسسات التي تتيح المنافسة و المشاركة لكل المواطنين.

---

[1] علي الدين هلال ،لمرجع سابق، ،ص31.

[2] Samule P .Huntington.**the rthird wave .democratization in the late twentythe century** (oklahoma,university of oklahoma press ,1991)pp6-7

[3] Tatu vanhanen .**the process of democratization .a comparative study of 147 state ,1980-1988** .(new York ,taylor and francis inc ,1990) p8.

ويؤكد "**تاتو**" من خلال استعراض التعريفات السابقة، أن الديمقراطية هي: النظام السياسي الذي تتمكن فيه الجماعات المتباينة إيديولوجيا و اجتماعيا من التنافس على السلطة السياسية سلميا، و هي النظام الذي ينتخب فيه الشعب ممارسي السلطة، و يكونون فيه مسؤولين أمامه.

و يشير " **شومبيتر**" إلى أن الديمقراطية: "ترتيب إجرائي للوصول للقرارات السياسية، يمتلك الفرد فيها القدرة على التصرف عن طريق التصويت". و من ثم فالديمقراطية لا تعني و لا يجب أن تعني أن الأفراد يحكمون بالفعل كما تدل المصطلحات (الشعب) و(الحكم)، فكل الذي تعنيه الديمقراطية أن لدى الشعب الفرصة لقبول أو رفض الرجال الذين سيحكمونهم، فالديمقراطية هي**(حكم السياسي المنتخب)**[1]، و الديمقراطية وفقا لهذا الرأي تتمثل في وجود نخب متنافسة تصل إلى الحكم عن طريق الانتخابات.

و تؤكد "**إيفا إتزيوني حليفي**" أن الديمقراطية هي: حكم النخبة المنتخبة عن طريق الشعب، و لذلك فقد تغير معنى الديمقراطية من حكم الشعب إلى الحكم من قبل أولئك الذين يستمدون القوة والسلطة من اتفاق الأغلبية عليهم عن طريق الانتخابات. و لذلك فالتحديد الدقيق للواقع الاجتماعي المعاصر يحتم النظر إلى الانتخابات كمعيار لتحديد حق الشعب في اختيار الحكم، و التخلص منهم عند الحاجة في النظام الديمقراطي[2].

و قد وجهت للنظرية الاجرائية عدة انتقادات منها: أن النظرية تحصر الديمقراطية في انتخابات دورية، مما يؤكد الافتراض الرئيس الذي تقوم عليه و هو الإقرار بضرورة وجود نخب سياسية تتنافس فيما بينها للوصول للسلطة، حيث ينحصر دور المواطنين في اختيار النخبة وتمكينها من الحكم بطريقة سلمية، و في هذا إغفال لعدد من القيم الديمقراطية و التي منها تعميق المشاركة السياسية والاجتماعية، كما تعمل النظرية الإجرائية على تسويغ الواقع السياسي في الدول المعاصرة، وذلك بحصر دور المواطنين في اختيار من يلي أمرهم فقط، و ترسيخ شرعية حكم النخبة أو حتمية الديمقراطية النخبوية في المجتمعات المعاصرة.

---

[1] جوزيف شمبتير، مرجع السابق،ص 11.

[2] Eva etzioni – halevy .**fragile democracy .the use and abuse of power in western societies**.(new brunswick,new jersey ,transcation publisers,1989)pX.

كما انتقدت النظرية الإجرائية للديمقراطية ــكذلك لإغفالها تحليل البعد الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، فهي تبنى على عدة افتراضات منها[1]:

أولا: افتراض تساوي الفرص و القوى بين شرائح المجتمع المختلفة، حيث أن الكل – كما تفترض النظرية الإجرائية– يمتلكون **(القوة)** المتمثلة في حق التصويت. أما توزيع القوة الاقتصادية، و سيطرة الطبقة الحاكمة على الموارد، و على القوة السياسية في الدولة، فإنها لا تبدو في نظر الإجرائيين أمورا على قدر من الأهمية عند دراسة النظرية الديمقراطية. يؤكد "**موريس دوفرجيه**" أن الديمقراطية الليبرالية تعمل ضمن إطار الرأسمالية التي تعني أن السلطة لا ترتبط فقط بالانتخابات – كما يدعي الإجرائيون– و إنما برجال المال و الأعمال المسيطرين على الواقع السياسي و الاقتصادي في الدولة، مما يؤكد كون الديمقراطيات الليبرالية هي" قائمة على سيطرة الأغنياء، و قدرتهم على توجيه دفة المجتمع، و التحكم في الانتخابات و نتائجها.

ثانيا: تعكس عملية التصويت –في نظر الإجرائيين– إدراك المصلحة الذاتية العقلانية، حيث أن التصويت يتم على أساس تحقيق أكبر قدر من المنفعة، فالمجتمع يتكون من أفراد:

1- يعرفون مصلحتهم.

2- و يختارون –بعقلانية– الحزب أو النخبة التي تعبر عن مصالحهم.

3- وهم في الوقت ذاته قادرون على التفريق بين مستويات مصالحهم المختلفة، من منطلق العقلانية و الرشد.

و يبدو أن المدرسة الإجرائية –بافتراضها العقلانية و الرشد في الأفراد– قد وقعت في الخطأ ذاته الذي عاتبه على النظرية الكلاسيكية، كما أنها بافتراضها خلو الديمقراطية من القيم، سعت نحو تعميم النظام الديمقراطي و إضفاء صبغة العالمية عليه، دون النظر إلى العوامل والظروف المرتبطة بنشأة الديمقراطية و قيامها و استمرارها في المجتمعات الغربية،أضف إلى ذلك أن اقتصار الديمقراطية على توفر الانتخابات، و اختزالها في حق التصويت و الاختيار للمرشحين الذين يعتلون سادة الحكم، يفرغ الديمقراطية من محتواها، فهناك الكثير من الأنظمة التي يقوم فيها الأفراد بانتخاب الحكام دون أن تقوم فيها ديمقراطية، بل بعضها أنظمة استبدادية قمعية، لكن ظهرت بعض الاتجاهات التي تحاول استدراك هذه الاخطاء منها:

---

[1] موريس دوفرجيه ،**المؤسسات والقانون الدستوري :الأنظمة السياسية الكبرى**، ترجمة جورج سعد، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،1992م)،ص163.

1) تعريف شومبيتر للديمقراطية: يرى "**شومبيتر**" أن الديمقراطية تمثل طريقة سياسية، هدفها الوصول إلى قرارات سياسية تشريعية و إدارية، لذلك فهي ليست غاية في حد ذاتها، هذا بمعزل عن نوع القرارات التي ستصدرها في ظروف تاريخية معينة. و ينص هذا التعريف على أن "الطريقة الديمقراطية هي ذلك الترتيب المؤسساتي الذي غايته الوصول إلى قرارات سياسية يكتسب فيه الأفراد القوة بواسطة وسائل الصراع التنافسي على صوت الشعب"[1].

كما يعتبر "**شومبيتر**" أنه يمكن بسهولة التحقق من وجود أو غياب المعيار المعتمد عليه في تحديد المفهوم المصطلح لأنه مجرد "إجراءات متبعة"، تبرز في الآليات التالية:[2]

- **القيادة** : إن الإرادات الجمعية لا تؤكد نفسها بطريقة مباشرة، حتى و لو كانت قوية و محددة، فهي تظل كامنة، إلى أن يتبناها قائد سياسي معين، و يحولها إلى عوامل سياسية من أجل تفعيل عرضه التنافسي.
- **المنافسة:** و حصرها "**شومبيتر**" في المنافسة الحرة على صوت الناخب الحر، فالطريقة الانتخابية هي الطريقة الوحيدة المتاحة للمجتمعات أيا كان حجمها، التي يدار الصراع التنافسي حولها.
- **الحرية الفردية:** في المنافسة على القيادة، حرية المناقشة، و حرية الصحافة.

2) تعريف كارل بوبر: يتفق "بوبر" مع "**شومبيتر**" في إدراجه الحد الأدنى من الإجراءات كمضمون للديمقراطية، حيث يرى أنها: "النظام الوحيد حيث يتم تغيير الحكومة دون إراقة الدماء"[3]. من خلال هذا التعريف يرى "**بوبر**" أن المجتمع المفتوح الذي يسمح بالمعارضة و الحوار النقدي، هو السبيل لحل المشكلات (ProblemSolving) بفضل مؤسساته الحرة، وحسبه تقوم الديمقراطية على الهندسة الاجتماعية الجزئية في مقابل التخطيط الكلي اليوتوبي، فهي لم تكن أبدا حكم الشعب، لا يمكنها و لا يجب أن تكون كذلك".

---

[1] جوزيف شمبتير، مرجع سابق، ، ص 514.

[2] دندان مريم، مرجع سابق، ص 25.

[3] روبرت أ, داهل: **عن الديمقراطية**، ترجمة إميل الجمل، (ط1، القاهرة، الجمعية المصرية للنشر والمعرفة والثقافة العالمية، 2001،) ص 39.

إن التأمل في التعريفات الكثيرة للديمقراطية التي تم سردها، يقودها إلى استنتاج الأسس أو العناصر التي تقوم عليها مقاربة الديمقراطية كمفهوم إجرائي، وهي انتخابات حرة ونزيهة، تعددية حزبية تنافسية، التركيز على الحد الأدنى من الحرية (حرية التعبير، الصحافة، التنظيم والتجمع).

3) تعريف دال: رغم أن مقاربة "**دال**" للديمقراطية تدرج من قبل العديد من الأخصائيين الأكاديميين ضمن نطاق مقاربة الحد الأدنى، إلا أنها تعتبر كحلقة ربط أو كجسر للهوة بين مفهوم الحد الأدنى و الموسع للديمقراطية[1]. حيث اعتبر "**روبرت دال**" أنه من الأفضل إعادة تعريف الديمقراطية المعاصرة بأنها "**نظام التعددية**"(**lDemocracy Polyarcha**): "عملية متكاملة لاتخاذ القرارات الجماعية الملزمة"[2] الذي يميز حسبه بخاصيتين هما:

- اتساع حق المواطنة وشموله كافة الجماعات واكتساب ذلك الحق من طرف الناخبين.
- أن يضمن حق المواطنة حرية الفرد في الاختيار ومحاسبة ممارسي السلطة، ومعاقبتهم إذا اقتضى الأمر.

و يحدد "**دال**" حد أدنى لا تحبط تحته الممارسة الديمقراطية و إلا فقدت الديمقراطية، لذلك حدد خمسة معايير للحكم الديمقراطي التعددي، هي[3]:

1- **تساوي الأصوات في المراحل الحرجة:** أي مساواة في حق التصويت، وفي الفرص الممنوحة له شرط أن يكون وزن صوت كل مواطن مساويا لوزن صوت غيره من المواطنين، من أبرز المراحل الحرجة مرحلة أقرار الدستور.

2- **المشاركة الفعالة:** بمعنى يجب أن يكون لجميع المواطنين فرص متساوية وفعالة لعرض آراءهم، و تسمح لهم بالتعبير عن اختيارهم حول ما يجب أن تكون عليه القرارات الجماعية الملزمة.

3- **الفهم المستنير:** يجب فتح الفرص المتساوية و الفعالة أمام كل مواطن للاطلاع على السياسات البديلة ذات الصلة و نتائجها المحتملة.

---

[1] روبرت أ, داهل، مرجع سابق، ص 39.

[2] كارل بوبر، **في الحرية والديمقراطية**، مرجع سابق، ص 7.

[3] علي الخليفة الكواري، **مفهوم الديمقراطية المعاصرة، قراءة أولية في خصائص الديمقراطي**ة، مرجع سابق، ص31.

4- **تنظيم الأجندة:** بمعنى أن يكون لمتخذي القرار فرصة مطلقة ليقرروا كيف تدرج الموضوعات، القضايا والمسائل في جدول الأعمال، وأي الموضوعات يطرح لاتخاذ قرارات ديمقراطية بشأنه.

5- **تضمين البالغين:** و يعبر "**دال**" عن هذا المعيار بأنه يجب أن يكون لجميع البالغين، أو أغلبيتهم على الأقل الحقوق المتضمنة في المعايير الأربعة السابقة، و الشمول يرجع لاتساع نطاق حق المواطنة و التمتع بحقوق المشاركة السياسية للبالغين من الجنسين و المقيمين إقامة دائمة في البلد المعني.

كما يعتبر "**دال**" أن الديمقراطية أمر مرغوب فيه أكثر من أي بديل محتمل آخر، لأنها تتوفر على عدة مزايا، من بينها[1]:

- الديمقراطية تساعد على تجنب حكم الفرد.
- الديمقراطية تضمن لمواطنيها عدد من الحقوق الأساسية، التي لا تقدمها النظم غير الديمقراطية.
- تضمن مدى واسعا للحرية الشخصية أكثر من أي بديل محتمل لها.
- إتاحة الفرص للأشخاص لممارسة حرية تحقيق الذات، أي أن يعيشوا في ظل قوانين من اختيارهم.
- تعزيز التنمية البشرية.
- تشجع على درجة عالية نسبيا من المساواة السياسية.
- الديمقراطيات النيابية الحديثة لا تخوض حروبا فيما بينها.

ومن خلال إدراج "**دال**" لمعيار المشاركة السياسية وشمول المواطنة، فإنه بذلك يكون قد توصل إلى وضع أساس لمفهوم أوسع، يتجاوز حدود الاهتمام بمدخلات العملية السياسية إلى مخرجاتها، و هو ما يظهر في المضمون الموسع للديمقراطية.[2]

الفرع الثالث: التعريف الموسع للديمقراطية:

لقد ركزت الخطابات السياسية الراهنة على ضرورة مقاربة مفهوم الديمقراطية من حيث نتائجها، إذ تشكل الحرية هدفا أساسيا لذلك، حيث ورد ذلك بشكل مباشر في إعلان "فيينا" لحقوق

[1] ربرت دال، مرجع سابق، ص ص 48-56.

[2] دندان مريم ، مرجع سابق، ص 32.

الإنسان، الذي أشار أن: "الديمقراطية تتأسس على حرية معبرة عن إرادة الشعوب في تحديد أنظمتهم السياسية الخاصة، و الاقتصادية، و الاجتماعية و الثقافية و مشاركتهم الكاملة في مجريات حياتهم"[1].

إن إعادة تعريف الديمقراطية جاء في سياق إحياء النظرية الليبرالية، فهي ترتبط بفكرة الحكومة (Governance)، التي تعتبر كصيغة حكم و نمط من أنماط اتخاذ القرار، تقوم على التفاوض بين أطراف ثلاثة هي مؤسسات الدولة، تنظيمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، يشارك فيها الشعب في صياغة السياسة العامة، وتعمل ضمنها الدولة بمسؤولية، وتخضع من خلالها للمحاسبة على قراراتها و أعمالها. "ليكون بذلك هدف ابتكار نظرية الديمقراطية القائمة على المشاركة هو تفعيل الرقابة الشعبية، الشفافية و الحصول على المعلومات ودور المساءلة، من خلال تفعيل أداء المواطن السلبي الذي يتحدد تبعا لمنطق الحقوق السلبية، الذي ساد وفقا للنظرية التقليدية، في حين يتمتع الممثلون المنتخبون بأكبر هامش من الاستقلالية في عملية صنع القرارات السياسية"[2].

يرى أنصار هذه المقاربة أن فاعليتها تستمد من قيامها على أساس تشاركي، و من جوهرها القائم على الحرية، و يمكن القول أن ديمقراطية المشاركة تستهدف "**دمقرطة**" نفسها، و"التخلص من الخيارات البيروقراطية السائدة على المستوى المحلي، عن طريق المساءلة، الرقابة، و التفاعلية، لأنها تخلق آلية جديدة تسمح بمشاركة المواطن في عملية تشاورية داخل مجالس الجماعة المحلية، تقوم على أساس تكافؤ الفرص و تساوي الحقوق".

و يعزز" **لاري دايموند**[3] " إقرار هذا التوجه الديمقراطي التشاركي، حيث يعتبر في هذا الصدد أن المفاهيم الانتخابية للديمقراطية، زادت في استبعاد العديد من الفئات من ممارسة حقوقهم، و يتساءل انطلاقا من اعتبار أن الديمقراطية الليبرالية هي أفضل الحكومات، هل يكفي أن تتقلد الحكومات السلطة من خلال انتخابات حرة و نزاهة و تنافسية ؟. و في إجابته عن هذا التساؤل، يقدم نظرة عامة عن واقع الديمقراطية الليبرالية في الديمقراطيات الصناعية، و التي لا تلتزم غالبا

---

[3]Cherif Bessiouni, op. cit p05.

[2] حسن كريم، **مفهوم الحكم الصالح، في إسماعيل الشطي وآخرون**، (مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2006)، ص108.

[3] Larry diamond « defining and developing democracy » in larry diamond democracy to words cancelodation **paltimore jaune hopkins university press** 1990 P.32

بمعايير الديمقراطية الليبرالية، من حيث الحرية الشخصية، استشراء الفساد، المحسوبية، و عدم المساواة في الوصول إلى السلطة السياسية، ناهيك عن لامبالاة المنتخبين، و غياب الاستجابة الكاملة لمطالب المواطنين. لذلك فهو يرى بضرورة النظر للديمقراطية بأنها ظاهرة تنموية تحقق التنمية الاقتصادية، و تحل المشاكل الاجتماعية، و يقر بأن طرح مفهوم رأس المال الاجتماعي هو أمر بالغ الأهمية باعتباره موردا هاما للتعامل مع المشاكل التي تبدو مستعصية كالفقر، الاغتراب، وتحقيق الأمن الشخصي، ما يجعل من رغبة الأفراد ملحة في دعم الديمقراطية حتى في حالة عدم فهمهم للإجراءات الديمقراطية، و ذلك انطلاقا من دافع الرغبة في الحرية.

المطلب الثالث: أسس و مقومات الديمقراطية :

الفرع الأول : المبادئ العامة للديمقراطية الليبرالية :

من المعلوم أن ثمة ارتباط تاريخي وثيق الصلة بين الفكرتين؛ الديمقراطية و الليبرالية، يعود إلى ما يسمى "**بعصر الأنوار**" حين تشكلت المفاهيم الليبرالية، ثم حققت الثورة على سلطتي الاستبداد الكنيسي والإقطاعي في أوروبا. و ولادة الديمقراطية إنما كانت بفضل المفاهيم الليبرالية التي غلّبت النزعة الفردية وأسست لمركزية الفرد ثم أفرزت جملة من النظريات الاجتماعية، ومن أهمها نظرية العقد الاجتماعي .إن الديمقراطية الليبرالية خلال الجزء الأعظم من حياتها، بدأت وبصورة أولية منذ مائة وخمسين عاما باعتبارها تصورا، أو باعتبارها قانونا واقعيا حاولت المزج بين (الديمقراطية و الليبرالية)[1].

إن حيلتها بدأت في مجتمعات السوق الرأسمالي، على افتراض أساسي هو "السوق صانع الإنسان". لقد كانت دائما تعبر عن الغاية المتمثلة في حقوق الأفراد المتساوية لتطوير ذواتهم. هذا ما حاول صياغته **جون ستيوارت ميل** في منتصف القرن التاسع عشر، و بالتالي فإن محاولة تقديم الفكرتين (الديمقراطية و الليبرالية) معا أمر ليس سهلا لأن لكل منهما إيجابيات و سلبيات، أو كما اعتاد المفكرون على طرح ذلك في شكل ارتفاعات و انخفاضات (ups and downs)[(2)].

---

[1] مارك فلورباييه، **الرأس المالية أم الديمقراطية؟ خيار القرن الواحد والعشرين**، ترجمة عاطف المولى (بيروت الدار العربية للعلوم الناشرون 2006) ص ص 46-47

[2] حسين عبد الحميد، **أحمد رشوان، الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، دراسة في علم الاجتماع السياسي**، (المكتب الجامعي الحديث)، ص ص 41-49 .

وليس من الجديد ملاحظة أن التعاليم الغربية المترتبة على الفكر السياسي عند أفلاطون وأرسطو، وصعودا إلى القرنين الثامن عشر و التاسع عشر عرفت الديمقراطية باعتبارها مرادفة لحكم الفقير، الجاهل، وكانت دائما تربط بالمجتمعات المنقسمة طبقيا، أي الحكم بواسطة الطبقة الصالحة. إن هذا يعتبر تهديدا للنظام الطبقي الذي يتعارض مع الحرية، و يتعارض أيضا مع تعاليم المجتمع الكهنوتي. هذه الفترة التي تناهز ألفي عام حوت تخيلات للديمقراطية الحالية، هذه التخيلات الديمقراطية هي جزء عميق من الديمقراطية الليبرالية في القرنين التاسع عشر و العشرين. لقد صنعت من أجل أن تلائم المجتمع اللاطبقي، لأن النماذج الأولى و التخيلات تعتبر ردود أفعال ضد المجتمعات المنقسمة طبقيا في عصرهم، و البعض منها، إن لم تكن أغلبها يمكن أن نطلق عليها "يوتوبيا"، اقتباسا من عمل توماس مور في القرن السابع عشر. لقد بدأ التصور الديمقراطي الليبرالي يتضح عندما وجد المنظرون الليبراليون الأسباب المؤدية إلى الاعتقاد بأن الإنسان واحدا، أو صوتا واحدا، لن يمثل خطورة على الملكية، أو استمرارية المجتمعات الطبقية[1].

إن أول المفكرين الذين بحثوا عن هذا هم بنتام و جيمس مل في القرن الثامن عشر:

الفرضية 1: تصور الإنسان (كل البشر) نموذج للإنسان البرجوازي، مما استلزم أن الجميع يجب أن يحافظ على قداسة الملكية.

الفرضية 2: الاختلاف الطبيعي بين الطبقات الدنيا و العليا.

الليبرالية هي في الأساس مذهب مكرس لحماية حقوق الفرد بالحياة، والحرية والسعي إلى السعادة، والمطلوب من الحكومة حماية تلك الحقوق، لكنها يمكن أن تهددها أيضا، لذا من الضروري الإحباط من انتهاكاتها من قبل الحكومة، إذا الليبرالية تستوجب حكومة مقيدة بدستور وسيادة القانون، لكن للوهلة الأولى لا يبدو هناك أي سبب بالمبدأ لاختيار مثل هذه الحكومة من قبل الشعب، يمكن لحكومة دستورية من شخص واحد أو أكثر، أن تحكم بطريقة تؤدي إلى حماية حقوق الأفراد، و بالفعل هناك سبب للخوف من أن تشعر حكومة تستجيب لمطالب الأغلبيات الشعبية بالميل إلى انتهاك حقوق الأفراد أو الأقليات غير الشعبية، وفقا لذلك عارض كثير من الليبراليين في القرون الماضية توسيع حق الاقتراع خوفا من مثل هذه النتيجة تحديدا، مع ذلك فقد باءت المساعي في كل مكان لاحباط توسع حق الاقتراع بالفشل، وتحولت الليبرالية إلى ديمقراطية ليبرالية، و بدل

[1] عدنان السيد حسين ، مرجع سابق، ص62.

تدميرها من قبل الديمقراطية ازدهرت الليبرالية برمتها، و هذا يلمح أحيانا إلى التوتر بين الليبرالية و الديمقراطية، لكن ليس بشكل كبير، بل إن فلسفة الليبرالية تحتوي في ثناياها بذور ديمقراطيتها الخاصة[1].

و كبداية لهذا التحليل نقول أن التصريحات الكلاسيكية للمبادئ الليبرالية لم ترس فقط المبادئ المتعلقة بالحقوق الفردية، و الحكومة المحدودة، بل أرست أيضا مبدأ المساواة البشرية.

أكد إعلان الاستقلال الأمريكي، في حقائقه الجلية " أن كل الأشخاص قد خلقوا سواسية " كما نص إعلان حقوق الإنسان و المواطن الفرنسي في أول مبدأ من سبعة عشر مبدأ: " يولد الأشخاص و يبقون دائما أحرارا، و متساويين فيما يتعلق بحقوقهم"[2]

إن هذه العلاقة الوثيقة بين حقوق أو حرية الأشخاص، و بين مساواتهم المتبادلة يمكن العثور عليها بسهولة في الصفحات الأولى من عمل جون لوك الكلاسيكي حول النظرية السياسية الليبرالية، في تفسيره لأصول السلطة السياسية الشرعية.

يبدأ لوك بالبحث حول: "ماهي الحالة الطبيعية لكل الرجال؟ "، و يناقش بأنها " ليست مجرد حالة من الحرية الكاملة " بل أيضا " حالة من المساواة يكون فيها كل من السلطة و التشريع متساويين، لا يملك أي منها أكثر من الآخر" [3].

إن الصلة بين الحرية الطبيعية و المساواة الطبيعية واضحة إذ لم يكن الأشخاص متساوين بحقوقهم الطبيعية، أي إذا كان الأشخاص يملكون الحق بأن يحكموا أشخاصا آخرين، فلا يمكن أن يكون الأشخاص أحرارا بطبيعتهم في المقابل، إذا كان كل الأشخاص أحرارا بطبيعتهم، فلا يمكن لأحد أن يملك حقا طبيعيا يحكم الآخرين، و رسالة لوك الثانية هي بالطبع تنمية لرسالته الأولى، و يحضى لمذهب **روبرت فيلمر** حول السلطة الأبوية، فاستنادا إلى لوك إن أساس نظام **فيلمر** هو كالتالي: "لا يولد الأشخاص أحرارا، لذلك لا يمكنهم أن يتمتعوا بحرية اختيار الحكام و لا شكل الحكومة"[4].

---

[1] باسكال سلان، **الليبيرالية** ترجمة تامل دو محمد (عمان الأهلية للنشر 2011) ص230

[2] مارك فلورباييه، **الرأسمالية أم الديمقراطية، خيار القرن 21** مرجع سابق، ص25.

[3] John Lock, **Second treatise of goverenment, ed, thomas, p. Peardon** (Indiana polis : Bobbs – Meill, 1952) ch 2 sec 4 p.4.

[4] John Lock, **first treatise ? in peter lasslett, ed, two treatise of governement** (New york 1960) ch 1, sec 5 p 178.

و بعد إظهار الأخطاء في فرضية **فيلمر** حول الشعبية الطبيعية للأشخاص، يستهل **لوك** الرسالة الثانية بالتشديد على أنه إذا لم يكن الغش و العتق هما الأساس الوحيد للحكومة، فيجب العثور على مصدر جديد للسلطة السياسية، و هو يجده في موافقة الشعب، تحديدا لأن الأشخاص: "هم بطبيعتهم أحرار ومتساوون ومستقلون، فلا يمكن وضع أحد خارج نطاقه و إخضاعه لسلطة غيره السياسية دون موافقته الخالصة"، فالحكومة الشرعية تعتمد على موافقة المحكوم يعني القول أن الشعب مصطلح لا يعني بالنسبة إلى **لوك** الأكثرية المقابلة للنبلاء، بل كل من ينتمي إلى المجتمع يملك سيادة مطلقة، فالناس هم مؤسسو المجتمع السياسي، و هم يقررون أين يستثمرون سلطة صنع القوانين، و هم يملكون الحق "بتولي حريتهم الأصلية"، و اختيار سلطة تشريعية جديدة إذا خانت تلك الوجوه ثقتهم[1].

إن إحدى الطرق المفيدة لتقصي الآلية التي أدت إلى إدخال الديمقراطية هي باستعراض الآراء التي نادى بها بعض كبار المفكرين الليبراليين في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر.

يمكن استحضار مثال المناشدة بالمساواة الطبيعية و موافقة الشعب كقاعدة لرفض كل ما ليس حكومة شعبية بكتابات **توماس باين** و هو المفكر الذي يمكن الاعتماد عليه دائما لتشخيص أكثر الاستنتاجات تطرفا من تعاليم **لوك** حول الحقوق الطبيعية.

و يناقش **باين** في عمله "أطروحة حول المبادئ الأساسية للحكم" 1795

(Dissertation on first principales of gouvernement)

أن هناك فقط قسمين أساسين للحكومة:

- أولا: الحكومة بالانتخاب و التمثيل؛ و تكون مرتكزة على حقوق الشعب.
- ثانيا: الحكومة بالوراثة: و تكون مرتكزة على اغتصاب السلطة.

فالحكومة بالوراثة كما يرى **باين** "ليس لها الحق بأن تكون موجودة"، ومن الممكن اعتبار أن البرلمان البريطاني امتلك الحق بدعوة **وليام** و **ماري** إلى العرش عام 1688، لأن كل بلد في هذا الوقت يملك الحق بأن يحكم نفسه كما يشاء" لكن البرلمان لم يملك قط حق إلزام الأجيال المستقبلية من الشعب البريطاني بأن يحكمها ورثة **وليام** و **ماري**[2].

---

[1] جون سباين، مرجع سابق، ص160.

2 حازم الببيلاوي، **عن الديمقراطية الليبرالية قضايا ومشاكل**، (ط 1 القاهرة دار الشروق ، 1993) ص25

أما الحكومة التمثيلية فركيزتها الوحيدة هي المساواة في الحقوق: "كل شخص يملك الحق بصوت واحد وليس أكثر عند اختيار الممثلين". هناك مصدر دعم آخر لتوسيع حق الاقتراع ينبع من مبدأ النفعية، وهو على الرغم من رفضه لمبدأ الحقوق الطبيعية، لكنه اعتبر قول **جريمي بنتام** المأثور "كل واحد يملك صوتا، لا أحد يملك أكثر من صوت"[1].

إن التعبير الكلاسيكي للفكر السياسي النفعي يكون ممثلا في "مقالة في الحكم" 1820 **لجيمس ميل** على غرار **باين**، يعتبر **جيمس ميل** نظام التمثيل مثالا لحكومة جيدة، كما يقدم **ميل** حججا حول السؤال عن مؤهلات التصويت المبنية على الملكية، فهو يرفض شرط الملكية الواسعة التي قد تؤدي إلى حكومة أقلية، تسعى وفقا لطبيعة البشر لحماية مصالحها الخاصة على حساب مصالح الجماعة.

لا نستطيع مغادرة هذا النقاش دون الإشارة إلى المخزون الهائل الذي قدمه **توكفيل** في عمله "الديمقراطية في أمريكا" الذي يؤكد فيه على احترام الأمريكيين للملكية : "ليس هناك مكان في العالم، حب الملكية فيه أكثر حيوية و أكثر تلهفا، عما هو في الولايات المتحدة، و ليس هناك مكان تظهر فيه الأغلبية ميلا أقل إلى المبادئ التي تهدد، بأي طريقة كانت، بتعديل قوانين الملكية".[2]

كان هناك ارتقاء لليبرالية إلى الديمقراطية الليبرالية المعاصرة حيث:

- انتشار الأفكار الليبرالية للحرية الطبيعية، و المساواة بين كل الكائنات البشرية، انهى أي امتيازات تم الحصول عليها بالوراثة.
- هذه المفاهيم نفسها كانت قد قوضت كل مسعى لاستبعاد أشخاص من المشاركة السياسية انطلاقا من عوامل كالعرق أو الدين أو الجنس.
- إن محاولة الحد من حق الانتخاب بالاستناد إلى مؤهلات الملكية، كانت هي العائق الأكبر لتطبيق الديمقراطية على الليبرالية أي (لديمقرطة الليبرالية) وذلك لأنها تجد لها أساسا في القدسية التي تمنحها الليبرالية للملكية الخاصة.

الديمقراطية هي حكم الأغلبية التي تصل إلى زمام السلطة عن طريق الانتخابات العامة، بينما تعنى الليبرالية بتحديد رقعة محمية من الحياة الشخصية و الدفاع عنها، إذ لا يجوز للسلطة

[1] جون ستيوارت ميل، أسس الليبرالية السياسية ، ترجمة وتقديم إمام عبد الفتاح و ميشال ميتياس (القاهرة مكتبة مدبولي 1996) ص69

[2] Alexis de Tocquerville, **Democracy in America**, (ed, Philipps Bradley, New york, 1960) p270.

الحاكمة (ديمقراطية كانت أو سلطوية) اختراقها أو المساس بها، فيما أن الأكثرية قد تنزع إلى فرض إرادتها على الأقلية، تصر الليبرالية على أن يظل هذا الفرض في حده الأدنى، و قد حاول **جون ستوارت ميل**، و سعى إلى توسيع الرقعة المحمية من هذه الحياة أو الحريات.

تعرف الديمقراطية الليبرالية كنظام للحكم من خلال بعض سماتها الأساسية، و كطريقة للحياة (أو نظام للمجتمع) تعرف عن طريق المبادئ و القيم التي تقوم عليها، و السمات و القيم المميزة للديمقراطية الليبرالية تختلف تمام الاختلاف عن السمات و القيم المميزة للسلطوية والتوتاليتارية. قد يتأرجح المنظرون في تعريفهم للديمقراطية الليبرالية بين التأكيد على الأمثلة الواقعية، أو بين التركيز على النموذج "Panadign". فيتم تعريفها في الحالة الأولى على أنها: "ذلك الترتيب المؤسسي الذي يتم من خلاله وصول الأفراد أو الجماعات إلى السلطة عن طريق صراع تنافسي على الأصوات"[1]. و تم تعريفها في الحالة الثانية على أنها ذلك الإجراء لاتخاذ القرار، الذي يتميز بأنه "الحل الوسط المنصف" بين المطالب المتنافسة على السلطة، و يتمثل شرط الإنصاف هنا بتوافر شروط ضرورية من بينها: معاملة الأقلية قبل الأكثرية بقدر متساو من الرعاية والاهتمام، واحترام الحقوق والحريات الأساسية للأفراد، و الانفتاح في المجال أمام المواطنين للمشاركة في صناعة القرار، والتأثير في اتخاذه[2].

والأقلية في النظام الديمقراطي الليبرالي تكون محمية من تعسف السلطة، ومن طغيان الأغلبية، فهي محصنة بمجموعة لا يستهان بها من الحقوق والحريات المعترف بها دستوريا، والملزمة للسلطة الحاكمة، هذه السلطة تخضع بدورها للرقابة والمحاسبة (القضائية منها والشعبية).

1- إذا كانت "الحقوق والحريات السياسية"، لا تضمن المساواة في السلطة أو في التأثير، فلا مجال لإنكار دورها وأهميتها في العملية الديمقراطية، فهي تفسح المجال و توفر الفرص، أمام المشاركة والتأثير، وإن كان بدرجات متفاوتة، ومن بين هذه الحقوق المتساوية؛ الحق في التصويت و الترشيح، و حرية التفكير و الضمير، و حرية التعبير، حرية وسائل الإعلام، حرية تدفق المعلومات، حرية التجمع و التنظيم (الحزبي و غير الحزبي)، و هناك حقوق أخرى "مدنية"

[1] Joseph Schumpeter, « **Two concept of Democracy** » (in : Quinton, ed, political philosophy), pp 173-188.

[2] Peter Singer, **Democracy and Disobéisence** (oxford: Clarendon press, 1973)pp32−135.

وعلى رأسها الحق في الحياة، و في الملكية الخاصة و الأمن الشخصي، كل هذه الحقوق هي مثابة قيود على السلطة الحاكمة.[1]

2- إن الاعتداء المنظم على حقوق الأفراد و الجماعات لا ينسجم مع النظام الديمقراطي الليبرالي، كذلك فإن التمييز ضد الأقلية (الأقليات) بتناقض مع متطلبات هذا النظام.

3- إن الديمقراطية الليبرالية هي نظام حكم قائم على مبدأ سيادة أو حكم القانون والمساواة أمامه، ومفهوم سيادة أو حكم القانون (مفزع في تركيبه) له مجموعة من الاعتبارات في تحديده منها:

4- القانون السيد هو قانون وضعي، وليس قانونا منزلا أو هو حق به، وهو بذلك يختلف عن "فتاوى" رجال الدين و اللاهوت، وبذلك يتأكد لنا حيادية القانون نفسه إزاء القناعات والانتماءات الدينية، و غير الدينية للأفراد والجماعات.

5- القانون، و ليس الحاكم هو السيد، فهو ينطبق على السلطة الحاكمة كما ينطبق على المحكومين (الرعية)، فالحكم و المواطن متساويان في هذا الصدد.

6- القانون السيد هو الذي سنته هيئة تشريعية شرعية هي بدورها خاضعة لحكمه.

7- يكون هذا القانون سيدا إذا كانت هناك سلطة قضائية منفصلة عن السلطتين التشريعية و التنفيذية، تسهر وتحرص على تطبيقه، وعلى احترامه من قبل العاملين باسم السلطة.

8- وهو ليس أي قانون يصدر عن السلطة التشريعية، بل هو القانون كما يجب أن يكون.

9- و يتميز بشروط شكلية مثل عمومية القانون، علانيته، قابليته للتطبيق، و قدرته على معالجة القضايا المستقبلية[2].

10- الديمقراطية الليبرالية قائمة دون شك على اعتبار الحرية قيمة أولية، و ربما القيمة الأولية الرئيسية لهذه الحرية ليست مطلقة، بل مقيدة و منسجمة تماما مع مبدأ المساواة أمام القانون، و القانون بدوره يثبت حقا متساويا في أكبر قدر من الحرية يتلاءم مع حرية مماثلة للآخرين.

11- الديمقراطية الليبرالية قائمة على "حياد قيمي"، يفترض وجود التعددية بقدر ما يبررها، ويعيد إنتاجها، وهناك تعددية في الآراء والعقائد، وفي الأحزاب والمذاهب، وفي الأولويات والأهداف، وفي المواقف و المصالح، و في القيم والأذواق، وفي المشارب والطبائع.

---

[2] Peter Singer, opcit, pp23-133

[1] حازم الببيلاوي مرجع سابق، ص27.

12- الديمقراطية الليبرالية قائمة أيضا على الفردية، والفردية تعني في هذا السياق أن الفرد هو القيمة العليا، وأنه هو الهدف النهائي، وما الدولة (أو السلطة السياسية) إلا وسيلة لتأمين حقوق الأفراد و الموازنة بينها، و كذلك لتحقيق المصالح المشتركة أو النفع العام[1].

13- الديمقراطية الليبرالية قائمة على "العقلانية"، عقلانية تحرص على تأكيد دور الحل الوسط المنصف في التوفيق بين المصالح والأهداف المتنافسة، و تتجلى هذه العقلانية في المقاضاة العقلية، وفي التشريع، وفي عملية اتخاذ القرار السياسي، والتأكيد على الحوار والإقناع والمحاججة، والقرارات المتخذة تكون خاضعة للمراجعة والتحليل والتقويم والنقد.

14- الديمقراطية الليبرالية تقوم على المشاركة في اتخاذ القرار، والمشاركة لا تنحصر فقط في عملية تصويت دورية تتم كل أربع أو خمس سنوات، المشاركة الفعلية تتطلب تعدد المواقع والمستويات التي تتخذ فيها، أو من خلالها القرارات، و هذا بدوره يتطلب توزيعا أفقيا وعموديا للصلاحيات و الأدوار، والمهمات، يوازيه توزيع للسلطة، هذا التوزيع يكون باتجاه اللامركزية.

إن الترجمة المؤسسية لما تقوم عليه الديمقراطية الليبرالية من مبادئ و قيم، تعني ذلك الترتيب المؤسسي الذي يحتضن كل تلك السمات و المبادئ و القيم.[2]

ولا نستطيع الحديث عن تطبيق حقيقي للديمقراطية ما لم يكرس هذا المفهوم مجموعة من المبادئ و الخصائص التي تميز هذا المفهوم.

الفرع الثاني: أسس و مقومات الديمقراطية :

- ✓ **الديمقراطية نظام حكم سياسي:**

ظهرت الديمقراطية في بادئ الأمر كمذهب سياسي فلسفي، على يد كبار كتاب القرن الثامن عشر أمثال: **جون لوك** في انجلترا و**جون جاك روسو** و **مونتسكيو** في فرنسا، وكانت غاية المذهب الفلسفي الديمقراطي هي محاربة الحكم الاستبدادي المطلق الذي ساد في أوروبا، وخاصة في انجلترا و فرنسا، فحاول كل منهم أن يبرز أن السيادة لا ترجع للملك (حكم الحق الإلهي للملوك

[1] سعيد زيداني **إطلالة على الديمقراطية الليبرالية، "في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي "** (ط 2 بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2002) ص ص 66 – 67.

[2] برهان غليون وآخرون حول الخيار الديمقراطي، **دراسات نقدية** (ط2 مركز الدراسات الوحدة العربي، بيروت ، 2002)ص ص، 175-180.

الذي اقرته ثورة الاصلاح الديني البروتستانتي) و إنما ترجع للشعب الذي يمثل السلطة السيادية العليا.[1]

إذن نستطيع أن نقول أن الديمقراطية مذهب سياسي، يرمي إلى تمكين الشعب من ممارسة السيادة في الدولة، و من هنا جاء وصف سياسي، لأنه يهدف إلى التخفيف من أوزار الحكم المطلق، والشعب في ظل الديمقراطية، إما أن يمارس السلطة بنفسه مباشرة دون وساطة، و إما أن يختار نوابا عنه يمارسونها باسمه، إذن هو مذهب سياسي، و هو النظام الديمقراطي.[2]

فالديمقراطية في جوهرها العميق، ممارسة يومية تطال جميع مناحي الحياة، وهي أسلوب للتفكير والسلوك والتعامل، و ليست فقط أشكالا مفرغة الروح أو مجرد مظاهر، وهي بهذا ليست شكلا قانونيا فقط، وليست حالة مؤقتة، أو هبة أو منحة من أحد، وإنما هي حقوق أساسية لا غنى عنها هي دائمة ومستمرة، و هي قواعد وتقاليد تعني الجميع دون تمييز، وهي تعني الأقلية بمقدار ما تعني الأكثرية.[3]

كما يمكن القول أن النظام الديمقراطي هو ذلك الذي يعتمد على الديمقراطية كنظام للحكم، على نحو يستوحي فيه روح المذهب الديمقراطي، ومفاد ذلك أن يقوم النظام على أساس إرادة الشعب، و تكون هي عماد بنيان هيئاته، بغرض حماية الحقوق والحريات العامة، وكفالة استخدامها من قبل الأفراد.

- ✓ **الاحتكام إلى دستور ديمقراطي:**

الدستور هو القانون الأعلى للدولة، ومن فكرة سيادة الدستور و تفوقه استنبط الفقه الدستوري مبدأ سمو الدستور، وبالتالي لسنا بحاجة إلى إثبات الصفة الإلزامية للقواعد والمبادئ التي يتضمنها الدستور.[4]

إن الدستور هو الإطار العام الذي يحدد نظام الدولة، و حقوق المواطنين والجماعات، ويجسد تطلعات الشعب، و لهذا فإن أي تغيير يطرأ على البنية السياسية أو الاجتماعية أو

---

[1] محمد رفعت عبد الوهاب، **النظم السياسية**، (دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007)، ص179.

[2] داود الباز، مرجع سابق، ص197.

[3] عبد الرحمن منيف، **الديمقراطية أولا ... الديمقراطية دائما**، (ط 5، المركز العربي، اشتقاق للنشر والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان والأردن، 2007)، ص ص09، 10.

[4] باسيل يوسف بحك وآخرون، **الدستور في الوطن العربي عوامل الثبات وأسس التغيير**،(ط1 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006)، ص13.

الاقتصادية للدولة يتتبع حتما بتبديل دستورها أو تعديله، بما يتلاءم والأوضاع و الظروف المستجدة، فالدساتير تبني النظام القانوني لسلطة الدولة، وتؤكد كذلك سيطرة القوة السياسية الصاعدة، و ترسي الأسس اللازمة لكفالة عنصر الشرعية لهذه القوة.[1]

إن الديمقراطية اليوم تمارس وفق شرعية دستور ديمقراطي، يرتكز على المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي، كما يعم المؤسسات والآليات ويوفر الضمانات القانونية، و ضمانات الرأي العام الواعي والمتميز الذي تعبر عنه منظمات المجتمع ابتداء من الأحزاب السياسية والنقابات و الروابط والجمعيات و أجهزة الإعلام الحرة و النزيهة ذات الاهتمام بالشؤون العامة، والدستور الديمقراطي لابد أن يحتوي على مرونة تسمح بأن يعكس التوافق مع مقتضيات التعاقد المجتمعي المتجدد بتجدد الحاجات المجتمعية، و تغير الظروف و موازين القوى في ضوء ثوابت المجتمع.[2]

وإذا أشرنا إلى فكرة الدستورانية ابتداء من الدستور الناشيء بعد الثورتين الأمريكية عام 1776، والثورة الفرنسية عام 1789، والتي زادت وانتشرت في القرن التاسع عشر، وأصبحت عالمية إبتداء من القرن العشرين، إلا أنه لابد أن نؤكد أن الدستور وحده لا يكفي لاكتساب الدولة المشروعية المطلوبة، بل ينبغي أن تتعزز وثيقة الدستور بالاحترام، وتحاط بالشروط الكفيلة بضمان صيانتها، حينها تتحقق الشرعية الدستورية.[3]

يقوم الدستور الديمقراطي على خمسة مبادئ ديمقراطية تميزهُ عن غيره من الدساتير، وتكفل هذه المبادئ أمرين جوهريين، أولهما تنظيم السلطات في الدولة، و وضع قيود دستورية على ممارسة السلطة، و ثانيهما كفالة الحقوق و الحريات العامة للأفراد هذه المبادئ الخمسة هي:

- مبدأ لا سيادة للفرد ولا لقلة من الشعب.
- سيطرة أحكام القانون.
- مبدأ الفصل بين السلطات.
- ضمان الحقوق و الحريات العامة.

---

[1] محمد مجذوب، **الوحدة والديمقراطية في الوطن العربي**، (منشورات عويدات، 1980)، ص ص50-51.

[2] علي خليفة الكواري، **الخليج العربي والديمقراطية**، مرجع سابق، ص31.

[3] أحمد مالكي وآخرون، **الديمقراطية والتحركات الراهنة للشارع العربي**، (ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007)، ص09.

- تداول السلطة.

هذه المبادئ لا تكتمل في دستور دولة ما، إلا بعد أن تمر تلك الدولة بتحولات سياسية وثقافية تسمح لها بالانتقال إلى ممارسة ديمقراطية مستقرة على أساس شرعية دستورية، تراعي المبادئ الديمقراطية العامة المشتركة للدستور الديمقراطي.[1]

إن الديمقراطية باعتبارها، نظام حكم قائم على مشاركة الشعب فإن هذا المفهوم للديمقراطية لا يقوم له قائمة إلا إذا توافرت مبادئها الأساسية التي تقوم عليها، و لكن هذه المبادئ لا يتم تفعيلها و تطبيقها ما لم تحترم، و تكرس في ظل دستور ديمقراطي تحتكم إليه الدولة كوثيقة أسمى في الدولة، تضمن احترام المبادئ الأساسية للديمقراطية.

✓ **حكم الأغلبية:**

من بين المبادئ التي ترتكز عليها الأنظمة الديمقراطية هي حكم الأغلبية، إذ لا يعقل أن ينبثق من إدارة أناس أحرار، وأن يكون مع ذلك وقف على قلة أو في مصلحتها، و قد يثور جدل حول مضمون هذا المبدأ هل هو حق الأغلبية بأن تحكم نتيجة تصويت، أو يكفي بأن يكون الحكم متوجها إلى مصالح الأغلبية مراعيا لها مشاكلها و أفكارها وأهدافها.[2]

ذلك أن الديمقراطية نظام يتم في إطاره تقرير الشؤون العامة وفقا لإرادة أغلبية المشاركين في انتخابات دورية، و في مناخ من الحرية السياسية و يقتضي ذلك وجود أحزاب سياسية تهدف إلى الوصول إلى السلطة، و الفوز بها بالتناوب مع الأغلبية.[3]

مبادئ تتعلق بكيفية ممارسة الديمقراطية.

تتمثل هذه المبادئ فيمايلي:

✓ **مبدأ احترام الحريات و المساواة:**

الحرية مطلب فطري قامت ثورات الشعوب من أجلها، كانت هي الشرارة التي اشعلت الشواظ للخلاص من العبودية، و استقلال الإنسان عن أخيه الإنسان، و الحقوق و الحريات العامة لا

---

[1] برهان غليون وآخرون، **الديمقراطية والاحزاب في البلدان العربية**، (المواقف والمخاوف المتبادلة، الطبعة الولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999)، ص14.

[2] عبد القادر رزيق الخادمي، **آخر الدواء الديمقراطية**، (ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004)، ص ص35، 36.

[3] داود الباز، **النظم السياسية**، مرجع سابق، ص52.

تتمثل في مبدأ واحد، و إنما هي عديدة كالحريات الشخصية و حرية العقيدة و حرية الرأي و غيرها.[1]

و لقد جاء الفقهاء بتصنيفات عديدة للحقوق و الحريات العامة، فمثلا يصنفها "**ڤيجي**" من زاوية إلتزام السلطة العامة تجاه هذه الحريات إلى نوعين:

– **الأول:** تلتزم السلطة العامة تجاهه بالتزام سلبي، يتمثل في مجرد امتناعها من المساس بهذه الحريات، و أطلق عليها اسم الحريات العامة السلبية.

– **الثاني:** سماه «الحريات العامة الإيجابية»، و هي تلك الحريات التي تلزم السلطة العامة بالقيام بدور إيجابي للفرد للاستفادة منها.[2]

في حين توزع الحرية العامة إلى قسمين كبيرين هما:

المساواة المدنية والحرية الفردية، وكل قسم منهما يحتوي عددا من الحقوق والحريات، كما تقسم المساواة إلى: مساواة أمام القانون، ومساواة أمام القضاء –مساواة في تولي الوظائف العامة–، و مساواة أمام الضرائب.[3]

لكن لا بد أن نشير إلى أن الحرية السياسية ليست مرتبطة حتما بالحرية الفردية، ففي ظل الديمقراطية قد يكفل نظام الحكم الحرية السياسية أو مساهمة الأفراد في شؤون الحكم و يتجاهل الحقوق و الحريات الفردية، فنظرية العقد الاجتماعي التي أسست مبدأ السيادة الشعبية تضمنت في نفس الوقت بعض الأفكار الاستبدادية فالفرد في العقد ليس له أي حق أمام الحاكم صاحب السلطان الذي يتصرف وفق إرادته.[4]

وهذا ما نجده محققا إلى حد كبير في دول العالم الثالث التي لم تعرف أبدا معنى الحرية السياسية، مادامت محرومة من انتخابات نزيهة، و صحافة حرة، و لكن لا يجب أن يفهم من اهتمام الديمقراطية بالحرية السياسية، أنها تتجاهل الحرية الفردية، فهذا لا يمكن قبوله لأنها تقوم على احترام حقوق الأفراد وحرياتهم من جانب، ومن جانب آخر لا يمكن تصور نظام ديمقراطي صحيح

[1] داود الباز، **الشوري والديمقراطية**، مرجع سابق، ص22.

[2] محمد رفعت عبد الوهاب، **النظم السياسية**، مرجع سابق، ص225.

[3] نفس المرجع، ص ص 504، 505.

[4] Barthélemy et Duez, **Traité élémentaire de droit constitutionnel**, 1993, p62.

يسمح للأفراد باختيار نواب عنهم، و محاسبتهم على أعمالهم إلا في مناخ يكفل فيه حقوق الأفراد، و تصان حرياتهم.[1]

والحرية في النظام الديمقراطي لا يعنى أن يفعل الإنسان كل ما يريده لأنه لابد من تنظيم هذه الحريات بوضع حدود للأفراد بغية الحفاظ على مصالح الجماعة، و حقوق الآخرين، والنظام العام، و هذا ما نجده في نظم الدول المتقدمة، و الذي نستطيع اعتباره مخالفة للمبدأ الديمقراطي نفسه، الذي يستلزم كفالة الحريات الفردية كضرورة لمباشرة الحرية السياسية.[2]

أما مسألة المساواة، فنجد أن الشعوب القديمة نظرت إليها باعتبارها الحرية، بمعنى أن الحرية تتحقق بتحقق المساواة.

فالحرية قائمة و مضمونة مادامت القواعد القانونية تطبق على جميع الأفراد، دون تفريق بين فرد وآخر أو بين جماعة و جماعة.[3]

ومع تطور الفكر البشري، والتقدم الملحوظ الذي تعرفه البحوث القانونية والسياسة، لم يعد مقبولا بأن تكون القاعدة القانونية عامة ومجردة، وإنما لا بد من الإمعان في مضمون هذه القاعدة الذي لا يجب أن يحتوي حكما يهدد إحدى الحريات العامة المتفق عليها، و من هنا حاول الفقهاء أن يكيفوا المساواة على أنها حرية عامة، تقف على قدم المساواة مع باقي الحريات العامة المعروفة، و المسبوقة فالمساواة هي حجز الزاوية لكل الحريات، وهي أساس الحريات، وإذا انهار مبدأ المساواة فلا مجال للقول بوجود حريات عامة.

إن المساواة بين أفراد المجتمع تعتبر عنصرا من عناصر الديمقراطية، و على النظام الذي يطبق الديمقراطية أن يقوم بممارسة المساواة بين أفراد الشعب، و هناك عدة نصوص تناولت هذه الفكرة، فقد نصت وثيقة الاستقلال الأمريكية على أنه: «إننا نؤمن بأن الناس قد خلقوا متساوين»، ونص إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي في مادته الأولى: «يولد الناس أحرارا و يبقون كذلك، ومتساوين في الحقوق».[4]

---

[1] محمود حافظ، **الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري**،(ط2، الكتاب الجامعي، 1976)، ص95.

[2] داود الباز، **النظم السياسية**، مرجع سابق، ص ص202– 203.

[3] عبد الحميد متولي، **الحريات العامة:نظريات في تطورها وضماناتها ومستقبلها**، (منشأة المعارف، الاسكندرية، 1974)، ص65.

4 أحمد سعيد نوفل، وأحمد جمال ظاهر، **الوطن العربي والتحديات المعاصرة**، مرجع سابق، ص34.

والمقصود بالمساواة كأساس من أسس الديمقراطية، ليس المساواة الفعلية بين الأفراد من حيث ظروف الحياة المادية و المعيشية، بل المساواة التي نقصدها هي المساواة القانونية، التي تعني عدم التفرقة أو التمييز بين الأفراد في تمتع الأفراد بالحقوق و الحريات التي يكفلها الدستور أو القانون.

أي أن المساواة القانونية تعني أن يكون القانون واحدا بالنسبة لجميع المواطنين، دون تفرقة أو تمييز؛ أي أن يتمتع القانون بعمومية مطلقة تسمح بتطبيقه على جميع أفراد المجتمع، و هنا تتحقق المساواة بصورة مطلقة.[1]

ولكن الواقع يجري على غير هذا المفهوم، لأن القاعدة القانونية تتضمن شروطا عامة، وعليه فإن تطبيق القاعدة القانونية لا يكون إلا في الحالات التي تتطابق مع الشروط المحددة في القاعدة القانونية، وهنا تتجلى المساواة في تطبيق النص بصورة مستمرة و متكررة في كل حالة تتوافر فيها شروط تطبيقه دون تمييز، وهذا لكون القاعدة القانونية تخاطب الأفراد بصفاتهم لا بذواتهم.

والحرية والمساواة أيضا حتى تكون فعلا دعامة من دعائم قيام ديمقراطية حقيقية لابد من حمايتها بنصوص قانونية كفيلة بضمان تكريسها.

- ✓ **المشاركة السياسية:**

تجعل الديمقراطية من المشاركة في الحياة السياسية حقا لكل مواطن، يساهم من خلاله في الوصول إلى حكم الأغلبية الذي تستلزمه الديمقراطية.[2]

إن الإنسان الذي لا يستطيع أن يشارك في اختيار ممثليه بكل حرية في النظام السياسي يتولد لديه الشعور بعدم فعاليته كمواطن، لذلك فمن الطبيعي أن يمنح المواطن في النظم الديمقراطية الحق في المشاركة السياسية، عن طريق المشاركة في الانتخابات، وتصر الأنظمة الديمقراطية على ضرورة إختيار المرشحين كدليل على التنافس الحر.

وتقوم فكرة المشاركة السياسية على ضرورة امتلاك المواطنين أفرادا وجماعات الحد الأدنى من مصادر الاستقلال الاقتصادي، والتصرف الاجتماعي، والفعل السياسي عن طريق

---

1 محمد رفعت عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ص34 – 36.

2 جلين شدر، **الفكر السياسي– الأسئلة الأبدية**، ترجمة محمد مصطفى غنيم، (ط1، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1993)، ص ص108 – 109.

ممارستهم حرية التعبير، و التنظيم و هذه تتطلب بدورها بناء مجتمع مدني و لصناعة و تنمية رأي عام مستنير، تعبيرا عن نمو القدرة على تنظيم الأفراد و الجماعات أنفسهم.

بالإضافة إلى ضرورة امتلاك مصادر المعلومات البديلة، لأن امتلاك مصادر و وسائل المشاركة الفعالة هو الوجه الآخر للديمقراطية، و الضمانة الفعلية لوضعها موضع التنفيذ، ذلك لأن التجربة الديمقراطية تبقى مجرد حبر على ورق و نصوص دستورية، إذا لم توفر للمواطنين أفرادا وجماعات مصادر و وسائل المشاركة السياسية الفعالة.

- ✓ **التعددية الحزبية:**

تمثل الأحزاب السياسية حجر الزاوية في المبادئ الديمقراطية، و حرية تعدد الأحزاب السياسية هي المظهر الجوهري للديمقراطية، إذ تلعب الأحزاب السياسية دورا أساسيا في تقويم السلطة، و كشف أخطائها، وردها إلى جادة الصواب، كما أن الأحزاب السياسية تعد مدارس حقيقية لتثقيف الشعب و تنويره و تبصيره.

من البديهي أن الطريق الديمقراطي لمشاركة الشعب يتطلب تعدد الأحزاب السياسية التي تسعى إلى السلطة، الأمر الذي يفرز أغلبية تحكم، و أقلية تمثل المعارضة، و اختيار الشعب هو المرجع في تحديد الأغلبية و المعارضة.[1]

كما تقتضي سيادة الشعب تعدد الآراء و الاتجاهات السياسية، و حرية التعبير عنها، حتى يعلم الشعب بجميع أبعادها فيكون اختياره في الانتخابات مؤسسا صحيحا، و لكي يتحقق ذلك يلزم تعدد الأحزاب السياسية ذات البرامج المتعددة و المتباينة فلا يتفق مع الديمقراطية وجود حزب واحد بل لا بد من تداول السلطة بين الأحزاب، هذا التداول يشكل ضمانا لتجسيد رغبات و طموحات الشعب.[2]

وهنا نلاحظ أن التعدد في المجتمعات المعاصرة يتخذ صورتين؛ أولاهما التعدد التقليدي الموروث، وأهم أشكاله التعدد الديني والمذهبي، والتعدد السلالي واللغوي، وتعدد الأصل الاجتماعي والقبلي، وثانيهما التعدد الفكري والطبقي و الجهوي، ومما لا جدال فيه أن أفضل سبل التعبير السليم عن هذه التعددية هو الاعتراف بوجودها.[3]

---

1 عبد القادر رزيق المخادمي، **الاصلاح الديمقراطي في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص28.

2 داود الباز، **الشورى والديمقراطية النيابية**، مرجع سابق، ص28.

3 داود الباز، **النظم السياسية، الدولة والحكومة**، مرجع سابق، ص206.

✓ **مبدأ الفصل بين السلطات:**

إن تصنيفات الأنظمة السياسية من حيث تركيبة المؤسسات السياسية الموجودة في الدولة، ومعظم الأنظمة السياسية توجد فيها ثلاث سلطات رئيسية هي السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وقد اهتم العلماء و الفقهاء بدراسة علاقات هذه السلطات مع بعضها البعض، فكلما كانت السلطات الثلاثة متداخلة، ويرأسها جهاز واحد، كلما كانت أقرب إلى الديكتاتورية، أما إذا حدث فصل بين هذه السلطات فأن النظام السياسي يكون أقرب إلى النظام الديمقراطي.[1]

إذن يعني مصطلح فصل السلطات توزيع اختصاصات الدولة بين هيئات منفصلة، تمارس كل هيئة وظائف معينة ومحددة وتكون كل سلطة مستقلة عن الأخرى، مع تعاون السلطات فيما بينها.

فلا يذكر مبدأ الفصل بين السلطات، إلا و يذكر معه اسم الفقيه الفرنسي **مونتسكيو** الذي كان أول من صاغ هذا المبدأ صياغة متكاملة في كتابه «**روح القوانين**»، و كان الهدف من ذلك هو إيجاد وسيلة للحد من استبداد الملوك أو إضعاف سلطاتهم.

وهناك من يفضل أن يطلق على مبدأ الفصل بين السلطات تسمية مبدأ «عدم الجمع بين السلطات»، وذلك تجنبا لأي فهم خاطئ قد يقود إلى التطرف في الفصل بين سلطات الدولة الثلاث.

إن الغاية من الفصل هو المحافظة على الحرية و منع الاستبداد، لأن الحرية تنتفي إذا لم تكن سلطة قضائية منفصلة، كما ينطوي هذا المبدأ على أداء الدولة لوظائفها بإتقان نتيجة تقسيم العمل.

الفرع الثالث: الشروط المؤسسية للديمقراطية :

تقع الشروط ذات الطابع المؤسسي في صميم العملية الديمقراطية، و هي في مجملها آليات إجرائية، ترتبط ارتباطا عضويا بجملة من أمور، منها المؤسسات السياسية والفصل بين السلطات، و كيفية تنظيم العملية الانتخابية، و الآليات التنظيمية المرتبطة بمكافحة الفساد، والإجراءات التي تكفل الديمقراطية التمثيلية، هذا إلى جانب توفير المساءلة و الشفافية للقائمين على هذه المؤسسات.

إن قوام نظام الحكم الديمقراطي، يتمثل في وجود بنية سلمية، يساعد على تحقيق جوهر الديمقراطية القائم على أن "**الشعب مصدر السلطات**"، فالشعب يمارس دوره في الحكم، عبر اختيار

---

1 علي خليقة الكواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، (ط1 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000)، ص ص 54 – 55.

ممثليه و حكامه في مؤسسات صنع السياسات، واتخاذ القرارات. و يأتي ذلك من خلال المشاركة العامة في الانتخابات، لأن الديمقراطية لا تعني فقط أن "**الأغلبية تحكم**"، وإنما تحتضن و تضمن حقوق الأقليات، و تحترم التعددية في الآراء، باعتبارها منهجا للإدارة في أوجه الاختلاف وتعارض المصالح[1]. و من أبرز هذه الإجراءات نجد:

1- الانتخابات: يسمح إجراء انتخابات حرة و نزيهة في فترات دورية بالتعبير عن الإرادة الشعبية والتغيير السياسي، كما ينبغي أن تتم هذه الانتخابات عن طريق الاقتراع العام السري، والمتكافئ بحيث يستطيع جميع الناخبين أن يختاروا ممثليهم في ظروف تتسم بالمساواة والانفتاح والشفافية، و تحفز على التنافس السياسي. و مضامين الانتخابات الديمقراطية تدور حول المعايير الأساسية التالية:

- ✓ حرية الانتخابات، من حيث أنها يجب أن تقوم على احترام حريات الأفراد وحقوقهم المدنية والسياسية، ولابد أن تتسم بالشمول، أي دون تمييز بين الأفراد على أساس سواء في الجنس، اللغة، العرق، الدين، أو الانتماء السياسي[2].
- ✓ نزاهة عملية إدارة الانتخابات، والمقصود بها أن تتم بشكل دوري و منتظم[3].
- ✓ أن تتسم عملية إدارتها والإشراف عليها وإعلان نتائجها بالحياد السياسي، العدالة، والشفافية، و تكتسب الانتخابات صفتها الديمقراطية من الاستناد إلى دستور ديمقراطي، حكم القانون، الفصل بين السلطات، إقامة برلمانات قوية و نظام قضائي مستقل.

2- اللامركزية: و قوام الديمقراطية اللامركزية يتمثل في نقاء السلطة و المساواة، من الحكومة المركزية إلى المستويات المحلية و الإقليمية، و قد أصبح ينظر إليها بشكل متزايد بأنها من أهم أسس البناء الديمقراطي، و لا سيما عند المحليين فهي تسهم في تعزيز أسس المواطنة، احترام النوع، و توسيع مشاركة المرأة، مراعاة المصالح السياسية المختلفة، تحسين المشاركة، المساءلة والمساواة في تقديم الخدمات، تمكين المجتمعات المحلية من المشاركة في الإنتاج المشترك للسلع

---

1 أحمد صابر حوحو، "**مبادئ ومقومات الديمقراطية**"، (مجلة المفكر، بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد (05))، ص328.

2 الكواري، **مقومات الممارسة الديمقراطية في الدول والأحزاب العربية**، مرجع سابق، ، ص9.

3 Austin Ranny ,Governing **:an introduction to political science**, (7th ed, new jersey: prentice hall International 1996),p159-160.

والخدمات العامة، إتاحة فرص خروج القادة من صفوف الشعب[1]. و في إطار اللامركزية، تضطلع أجهزة الحكم المحلي بتمثيل الدولة انطلاقا من تمتعها بمواردها المالية الخاصة، وعليه فإنها تقوم على نقل صلاحيات التخطيط و اتخاذ القرار من مستوى كلي وطني إلى مستوى جزئي محلي أو إقليمي. وتماشيا مع كتابات "**جون ستيوارت مل**" يرى العديد من المفكرين أن الحكومة التمثيلية على المستوى المحلي تمثل قوة تثقيفية هائلة، ولذلك فإن أهمية اللامركزية تكتسبها من قيامها على أسس تشاركية، تسمح لجميع المواطنين بالمشاركة السياسية في جميع مراحل صنع القرارات التي تعنيهم بطريقة مباشرة، والمشاركة في تحديد الخيارات التي تناسب حاجياتهم، و ذلك إلى جانب أنها تشكل فضاء مهما للتربية والتدريب السياسيين للمواطنين، والأمر ذاته بالنسبة إلى ممثليهم. وتشكل استجابة السلطات المحلية لاحتياجات المواطنين عاملا محفزا لإعادة إنتاج نظام حكم أكثر فعالية[2]. إن توافر مجالس تشريعية تمثل جميع عناصر المجتمع على كافة المستويات، و العمل على تنميتها، من شأنه أن يعكس حق كل فرد في المشاركة في إدارة الشأن العام، و يحفز تعزيز الطابع اللامركزي للحكومة و الإدارة على الصعيد الإقليمي والمحلي، استدامة و تعميق الديمقراطية.

3- المساءلة و الشفافية: يرى "**دايموند**" أنه: "إذاأريد للديمقراطية أن تفي بوعدها للشعب، فإنها تحتاج إلى منظومة شاملة من الضوابط و التوازنات، لرصد و اعتراض وكشف ومعاقبة كل مخالفات السلطة، وهو ما نطلق عليه منظومة المساءلة الأفقية"[3]. وتحدد أبرز عناصرها غالبا فيمايلي:

أ- يجب أن يحضر القانون و بشكل حازم الرشوة، وإساءة استخدام الموارد العامة، وتضارب المصالح، وإلزام المسؤولين بالشفافية، وتتطلب سياسة مكافحة الفساد التزام المسؤولين السياسيين وغيرهم من ذي المناصب الحكومية، أو العسكرية بالإعلان عن الأصول التي يمتلكونها، قبل و بعد تقلدهم لمناصبهم.

---

1 المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، **تعزيز "الديمقراطية والسلام والامن :دور الامم المتحدة"**، (ستوكهولم :IDEA، 2010)، ص20.

2 Craig Johnson ,"**local democracy ,democratic decentralization and rural development** :**theories, challenges and options for policy**",(Development Policy Review, vol(19),n°(4),2001),p521.

3 لاري دايموند "**الحكومة الديمقراطية وأداء الديمقراطية**"، واشنطن: مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص6-7.

ب- توافر وإتاحة الوصول إلى المعلومات، ففي إطار مكافحة الفساد يجب أن يتمكن المواطنون من الوصول للمعلومات ذات الصلة بمالية الحكومة و مشترياتها و تعاقداتها.

ج- تتطلب مكافحة الفساد هيئة خاصة، مهمتها التدقيق في سلوك المسؤولين العاملين.

4- المشاركة السياسية: تعتبر المشاركة نقيضا للانفراد، وهي "العملية التي يستطيع المواطن من خلالها التعبير عن إرادته والمطالبة بحقوقه، كما أنها ضرورية لمنع الاستبداد والانفراد بالسلطة"[1]. و تعبر المشاركة في أوسع معانيها عن حق المواطن في تأدية دور ايجابي في عملية صنع السياسات و اتخاذ القرارات السياسية، و التي لها علاقة مباشرة بحياته الخاصة، أما في أضيق معنى لها فهي تشير إلى قدرته على مراقبة القرارات الصادرة عن ممثليه المنتخبين. و تستند المشاركة السياسية إلى ثقافة المشاركة، حيث يتغير موقع الأفراد و الجماعات من رعايا تابعين إلى مواطنين مشاركين، و تشكل فكرة المواطنة محورا أساسيا للثقافة المشاركة، كما تستند أيضا على دور فعال لمنظمات المجتمع المدني باعتبارها من أبرز أدوات العمل السياسي. و يرتبط بالمشاركة عادة الاهتمام بالفئات المهمشة الضعيفة – المرأة، الأقليات و الفقراء-[2]. و ذلك يكون بإعادة إنتاج العديد من المقومات، أهمها :

أ- الثقافة السياسية : يعرف "**غابرييل ألموند**" **(Almond Gabriel)** و"**سيدني فيربا**" **(Verba Sidney)** الثقافة السياسية بأنها: "مجموعة الاتجاهات، و الأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي و مكوناته المختلفة، و اتجاه دوره كفرد في النظام السياسي". فهي تعكس المعتقدات و القيم السياسية السائدة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، والثقافة السياسية قد تدفع باتجاه اللامبالاة والسلبية السياسية، كما أنها قد تدفع باتجاه الانخراط والمشاركة السياسية، وهي تتألف من أربعة أبعاد هي[3]:

- ✓ مجموعة التوجهات الذاتية اتجاه العملية السياسية بين أفراد المجتمع.

---

1 هشام سلمان حمد الخلالية، "**أثر الاصلاح على عملية المشاركة السياسية في المملكة الاردنية الهاشمية 1999-2012**"، **مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية**، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2012)، ص72.

2 عبد الغفار رشاد القصبي، **الحراك السياسي وإدارة الصراع**، (الكتاب الثاني، جامعة القاهرة، مكتبة الآداب، ط2، 2006)، ص106

2 زاهي بشير المغيري، **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية**، مرجع سابق، ص2019-220.

- ✓ إدراكات وأحاسيس، مشاعر وتقييمات، حول الواقع السياسي، وتجاه العملية السياسية، و التزامات بقيم سياسية معينة.
- ✓ كما يحدد محتوى الثقافة السياسية من خلال عملية التنشئة السياسية.
- ✓ طبيعة العلاقة بين الثقافة السياسية، و البنية السياسية الرسمية تبادلية سببية.

و يقوم النظام الديمقراطي على أساس ثقافة سياسية مشاركة، أساسها رابطة المواطنة، وفي هذا الصدد يرى "**عبد الإله بلقزيز**" الثقافة السياسية المشاركة تقوم بإحلال النزعة النسبية في وعي السياسة والمجال السياسي محل الشمولية، وإحلال التوافق والتراضي والتعاقد والتنازل المتبادل محل قواعد الاحتكار والتسلط والإلغاء[1].

ب- **المواطنة :** إن مبدأ المواطنة الكاملة، مفهوم ذو بعد سياسي، و يشكل حجر الأساس في عملية بناء الأنظمة الديمقراطية، وفكرة المواطنة حسب الكاتب **برهان غليون** هي: "تحالف وتضامن بين أناس أحرار؛ أي بين أناس متساوين في القرار، والدور، والمكانة"[2]. والمغزى من هذا المفهوم هو إقرار المساواة بين المواطنين، و حقهم في المشاركة الحرة في شؤونهم العامة لذلك صار من الضروري ضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع، وتحديدا في مجال المشاركة السياسية، فالبناء الديمقراطي لا يقوم إلا بتأسيس علاقة طرفاها المواطن والدولة، ويحدد أبعادها الدستور والقوانين، التي تنظم العلاقات و الحقوق و المسؤوليات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية و الثقافية.

ج- تفعيل تنظيمات المجتمع المدني : تزايد الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، و مع توظيفه في سياقات مختلفة، أثير الجدل حول مفهوم قديم ظهر القرن الثامن عشر، فقد انبثق المفهوم تاريخيا –مرتبطا بتحول تاريخي في المجتمع الغربي–، وتطور ليصبح مفهوما رئيسيا في الألفية الثالثة، وقد اتخذ المفهوم معاني متباينة، ضمن سياقات مختلفة، بدايتها كانت مع الفكر الكلاسيكي، ثم "**هيجل**"، "**ماركس**"، و"**جرامشي**" هذا الأخير الذي ربط

---

1 عبد الإله بلقزيز، "**الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، العوائق والممكنات**"، **في علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي،** (ط1، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص137.

2 برهان غليون، **الدولة والدين،** (بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991)، ص134

بين المجتمع المدني وإشكاليات الديمقراطية، وأولى أهمية كبيرة للأحزاب السياسية و لدورها الفاعل في المجتمع، وركز في تحليلاته على البنية الفوقية للمجتمع والتي يميزها مستويان رئيسيان:

- ✓ المستوى الأول: يعبر عنه بالمجتمع المدني.
- ✓ المستوى الثاني: هو المجتمع السياسي أو الدولة، و التي تضطلع بوظيفة السيطرة و القيادة. و تتسم بين هذين المستويين بشكل ما أشكال من أشكال الصراع.

وقد ارتبط تطور المفهوم بأطروحات عديدة أهمها: المواطنة، الحقوق، القيم الجماعية، التضامن، ورأس المال الاجتماعي، و التي أثرت بصورة كبيرة على إعادة صياغة تعريف له في مطلع الألفية الثالثة، ليشير إلى "مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيا، التي تملأ المجال بين الأسرة والدولة، هي غير ربحية، تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل، أو بعض فئاته المهمشة، أو تحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة بقيم و معايير، الاحترام و التراضي و الإدارة السلمية للاختلافات و التسامح، و قبول الآخر"[1].

وبما أن مفهوم الديمقراطية اليوم لم يعد يختزل في ذلك المفهوم الإجرائي الذي يعتبرها كمجرد آلية انتخابية دورية، أو مجرد إطار للتنافس الحزبي و قانون الأغلبية، بل أصبحت في أحد أوسع معانيها "التشاركية" و هي المشاركة في اتخاذ القرار، مراقبة تنفيذه، و المحاسبة، على نتائجه، فهي تبنى في إطار تفاعلي سياسي، اجتماعي، واقتصادي بين مختلف الأطراف المجتمعية، بقيام الديمقراطية على الأسس السالف ذكرها، فإن المجتمع المدني يعد البنية التحتية أو الأرضية التي ترتكز عليها الديمقراطية بقيمها، و مؤسساتها، وعلاقتها، وهو أحد أكثر الفعاليات تأثيرا في إحداث التحول نحو الحكم الديمقراطي، وهذا من منطلق ما تؤديه هذه المؤسسات من وظائف في المجتمع، سواء كانت على المستوى التنظيمي الداخلي، بحيث تتيح فرصة التنشئة على القيم الديمقراطية والتدريب العملي اكتساب الممارسة الديمقراطية، بما تتيحه في عضويتها من مجالات واسعة للتربية الديمقراطية من خلال:[2]

---

[1] بياضي محي الدين "**المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية**" (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات المغاربية ، جامعة محمد خيظر قسم العلوم السياسية، بسكرة 2012) ص136.

[2] لاري دايمون، **الثورة الديمقراطية النظام من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي**، (ط1 دار الساقي،1995) ص120.

- ✓ المشاركة التطوعية في العمل العام.
- ✓ التعبير الحر عن الرأي و الاستماع، و تقبل الرأي الآخر، والمشاركة في اتخاذ القرار.
- ✓ المشاركة في اختيار القيادات الإدارية للمنظمة، و قبول نتائج هذه الانتخابات.
- ✓ المشاركة في تحديد أهداف النشاط، و أولياته، و الرقابة على الأداء و تقييمه.

أما على المستوى الخارجي، فهي تضطلع بعدة وظائف يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ حل النزاعات المجتمعية و حسمها.
- ✓ زيادة الثروة و الدخل، و تحسين الأوضاع الاقتصادية، و الاهتمام بالطاقات الثقافية المبدعة و تنميتها.[1]
- ✓ إفراز القيادات الجديدة في المجتمع.
- ✓ إشاعة الثقافة الديمقراطية و نشرها.

و بناء على ذلك تتحول الديمقراطية إلى مطلب اجتماعي، تدعمه قوى اجتماعية شعبية، وتطرح ضمن أولوياتها، ولذلك فالتواجد الفاعل و الفعال للترتيبات المدنية الحرة ذات القاعدة الشعبية، يشكل البنية الأساسية لبناء الديمقراطية، باعتبارها قنوات لتوسيع المشاركة للأفراد، وترسخ أسس المواطنة، و في المقابل لا يمكن تفعيل دور هذه الترتيبات إلا في ظل نظام ديمقراطي حقيقي.

الفرع الرابع: الأبعاد القيمية للديمقراطية:

يقتضي الحديث عن نظام ديمقراطي تواجد مسبق للحقوق و الحريات العامة، لأنها تشكل الأساس الراسخ لأي نظام ديمقراطي أينما وجد، و عند غياب هذه الحقوق الأساسية لا يمكن الحديث عن بناء ديمقراطي سليم، يحترم رأي الشعب، و يسعى لخدمة مصالحة.

في دراسته الشهيرة حول مفهومين للحرية سنة 1938 م، قدم "**أشعيا برلين**"(**Isaiah Berlin**) مفهومين لمصطلح الحرية عرفهما تاريخ الأفكار السياسية هما:

المفهوم الأول وضع من قبل "**هوبز**" (**Hobbes**) عام 1951 م، وهو نوع من الحرية السلبية أو حرية عدم التدخل، و حسب هذا المعنى، الحرية ببساطة هي المجال الذي يستطيع فيه

1 غيورغ سرنس، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمعمول في عالم متغير**، (ترجمة عفاف البطاينة، المركز العربي للأبحاث والسياسات، ط1، 2015)، ص75.

الفرد العمل دون عائق من قبل الآخرين. و بمعنى أوسع منطقه عدم التدخل لزيادة الحريات الفردية أي حقوق الفرد في الملكية و الحفاظ عليها في مقابل الدولة، و قد نمت قائمة هذه الحقوق للحرية السلبية في حرية الرأي، تكوين الجمعيات، حرية المعلومات، و أصبح ضمان هذه الحقوق، بشكل أحد الشروط الدنيا للديمقراطية.

في حين ينصرف المفهوم الثاني إلى التعبير عن المضمون الإيجابي للحريات، و يشير إلى مصدر الرقابة على الأعمال بدلا من مجملها، و المشاركة في صنع السياسات و اتخاذ القرارات، وبذلك نكون، مضمونين للحرية أولهما سلبي و يشير إلى غياب الجبرية، و ثانيهما إيجابي و يعني التمكين أو الاستقلالية (Autonomy)[1].

و يقوم القرار الديمقراطي على التفاعل الايجابي بين هذين البعدين من الحريات. أما "**دافيد هيوم**"**(Hume David)** فقد أعطى للحرية معنيين مختلفين تماما، الحرية بمعنى حرية الإرادة، والحرية بمعنى الحرية السياسية، و مزاولة الأنشطة الاقتصادية المختارة. و للقيم الفردية حسب "**هيوم**" دور محفز للعديد من الأنشطة، في حين لا وجود للقيم المجتمعية، فالحرية الفردانية تعزز الإبداع، و الإنتاج و التجارة، و جميع الأنشطة التي تجعل أعضاء المجتمع بحال أفضل[2].

يرى "**دافيد بينتهام**" **(DavidBeetham)** أن "الديمقراطية بدون حرية يجب أن تكون كتضارب في المصطلحات"[3]. فبدون الحريات السلبية لا يكون للعملية السياسية أي معنى، و بدون الحريات الإيجابية لا نستطيع التكلم نهائيا عن الديمقراطية[4] .

إلا أنه يتم غالبا الفصل بين حقوق الإنسان و حرياته العامة، بحيث يشكلان وجهين لعملة واحدة، فالحق قانونيا يشير إلى "سلطة إدارية يستعملها صاحب الحق في حدود القانون و تحت حمايته" كما عرف بأنه "مصلحة يحميها القانون"، وعرف من وجهة نظر تقوم على الجمع بين

1 Lynn Dobson,"**conception of freedom and the European constitution**",**inlynn Dobson and andreasfollesdall**, **(eds)**political theory and the European constituation,London& new York:routledge, 1st published 2004),p104.
2 Russell Hardin,DavidHume,**moral and political theorist**, (oxford university press,1st published,2007), p185.
3 DavidBeetham,"**freedom as the foundation**",(JORNAL OF DEMOCRACY, vol(15), n°(4), 2004);p62.
4 Ibid,p9.

التعريفين السابقين بأنه "سلطة إدارية و مصلحة محمية" وهو يتوافق إلى حد كبير مع مضامين الحرية.

وثمة اتجاه مسلم به عالميا، يرى في الديمقراطية الشكل الوحيد للنظم السياسية التي تحترم كافة جوانب حقوق الإنسان الموجودة، فقد قام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، بتحليل مكونات وعناصر كل من حقوق الإنسان و الديمقراطية، و من ثم الوصول إلى تعريف العلاقة الموجودة بينهما، وحسب البرنامج يمكن تقسيم الحقوق إلى خمس مجموعات كبرى هي : سلامة الفرد الجسدية، سيادة القانون، حرية التعبير، المشاركة السياسية و تكافؤ الفرص، وهذه المجموعات الكبرى، لا يمكن أن يحتويها سوى نظام الحكم الديمقراطي"[1].

وفي سياق متصل أقرت لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في قرارها رقم (57/1999)، الحق في الديمقراطية، و اعتبارها قيمة عالمية، و تحضى بالحماية الدولية، كما أورد القرار مجموعة من الحقوق التي تمثل أساس نظام الحكم الديمقراطي و جوهره و هي: الحق في حرية الرأي و التعبير، حرية الفكر، تكوين الجمعيات السلمية، و التجمع السلمي، الحق في الوصول إلى المعلومات و تداولها، سيادة القانون، و الحق في الاقتراع العام على قدم المساواة في انتخابات حرة و نزيهة، و الحق في المشاركة السياسية[2].

ويتشكل الاعتراف بهذه الحقوق، والحريات العامة والخاصة، وإقرارها من خلال إعطائها طابعا دستوريا، أساسيا للممارسة الديمقراطية الحقيقة، لأن بناء الديمقراطية الفعالة يقوم على ضمان قيام الشروط الموضوعية والمؤسسية، كضمان للممارسة العملية للحقوق بطريقة فعالة، في دولة ديمقراطية تستوعب التنوع، وتحمي حريات الأفراد و الجماعات و تعزز المساواة.

ويقسم المنظر السياسي "**دافيد هيلد**"(**HeldDavid**) حقوق الإنسان إلى سبع مجموعات، كمايلي:

---

1 وحيدة بورغدة، "**حقوق الانسان واشكالية العلاقة الجدلية بين الحكم الراشد والتنمية الانسانية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع :التنظيم السياسي والإداري، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2008، ص.88.

2 يوسف زدام "**دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي**: من خلال تقارير التنمية الإنسانية العربية (2002–2004)، جامع بن يوسف بن خدة، كلية الإعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسو الإداري، الجزائر (2006–2007) ص59.

1. **الحقوق السياسية و حرية المشاركة:** و تقوم على "حق الناس في إدارة الشأن العام سواء كميا أو نوعيا".

2. **الحقوق المدنية و الحريات النقابية:** و تعبر عن حق الأفراد في إقامة تجمعات مختلفة وفقا لأساليب حياتهم، و تشمل حرية تكوين المؤسسات المجتمعية و المدنية كتعبير عن المصالح المشتركة.

3. **الحقوق الاقتصادية:** حيث يحق لكل إنسان كسب الدخل الملائم، الذي يضمن له العيش الكريم.

4. **الحق في الصحة:** و ينظر إليه كأساس لخيارات الأفراد، يشمل الصحة البدنية والعقلية، وتربط المادة (25) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان(1948م)، هذا الحق بأنواع أخرى من الحقوق، كالحق في رعاية الاجتماعية، وحقوق الأسرة، حيث تنص على: "أنه لكل شخص الحق في مستوى كاف من المعيشة، من الصحة والرفاهية له و لأسرته".

5. **الحق في الرفاهية:** ويشير هذا النمط من الحقوق إلى أحقية كافة المواطنين المحليين في تكافؤ الفرص والقدرات داخل المجتمع الديمقراطي، و هذه الأحقيات تكون متاحة من طرف النظام السياسي، استناد لما له من قدرات توزيعية، و تهدف أساسا إلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

6. **الحقوق الثقافية:** فكل البشر لهم حرية اتخاذ هواياتهم الفردية المختلفة: الرموز، اللغات، احترام الجماعات الإنسانية المختلفة، والمحافظة على هذه الرموز واللغات للأجيال القادمة، ويعتبر الحق في التعليم من الحقوق الثقافية ومن أكثرها أهمية بالنسبة للأفراد.

الأول : البنى الاجتماعية والقوى الاقتصادية:

الفرع الأول: الليبرالية[1]:

إن الأفكار الليبرالية– والتي بدا أنها انزوت تماما خلال القرن العشرين أمام الزحف المستمر للأفكار الاشتراكية والنظم الشمولية– بدأت تستعيد مكانتها، وأعلن عن انتصارها أي الانتصار النهائي لليبرالية.

[1] باسكال سلان، الليبرالية مرجع سابق، ص ص320 324.

إن الليبرالية بمفهومها المستقر تستند إلى مفهوم خاص للحرية، اتضحت معالمه بوجه خاص ابتداء من القرن السابع عشر، فإذا كان الحديث عن الحرية والديمقراطية قديما، يجد جذوره في الفكر اليوناني والممارسات الديمقراطية في المدن اليونانية، ثم في عديد من المدن التجارية في إيطاليا في العصور الوسطى، وعصر النهضة فإن هذه الممارسات لا تمثل الفكر الليبرالي كما استقر معناه و مفهومه من خلال المساهمات الفكرية لآباء الفكر الليبرالي منذ القرن السابع عشر، وخاصة جون لوك.

إن الفكر الليبرالي ليس فقط دعوة إلى الحرية، و لكنه بالدرجة الأولى دعوة إلى الفردية، واحترام مجال خاص يتمتع الفرد فيه باستقلاله وحريته دون تدخل وإزعاج.

إنه من خلال النظر إلى مفهوم الحرية كما ساد في الفكر السياسي و الممارسات العملية نجد أنه تراوح بين مفهومين أساسيين[1]:

الأول: هو الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية.

الثاني: هو الاعتراف بمجال خاص للأفراد، إذ لا يجوز للأفراد التعدي عليه أو التدخل فيه.

و قد حاول **بانجامين كونستانت** في كتابه « الحريات القديمة والحديثة» 1719 إبراز هذه التفرقة بشكل واضح.

فالحرية بالمعنى الحديث هي الاعتراف للفرد بمجال خاص، يتمتع فيه بالاستقلال، ولا يخضع فيه لغير القانون، في حين أن الحرية بالمعنى القديم السائد في المدن اليونانية ثم في المدن الإيطالية- تشير إلى الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية- و وفقا لهذا المفهوم القديم، «فإن الفرد يتمتع بالمشاركة في السيادة في المسائل العامة» و على العكس فإن الفرد و فقا للمفهوم الحديث للحريات الحديثة « يتمتع بالاستقلال في حياته الخاصة» و على العكس « لا يكاد يتمتع بأي سيادة في المسائل العامة». و إنه حين يشارك في المسائل العامة، فإنه غالبا ما يكون ذلك بقصد التخلي عنها لنوابه و ممثليه[2].

إن الفكر الليبرالي يبدأ من ضرورة الاعتراف بالفرد، و بمجال خاص له يستقل فيه، ويظهر فيه قدراته الابداعية، فإنما يرجع ذلك إلى موقف عام عن الفرد و الجماعة، فالفكر الليبرالي يرفض الأفكار الموروثة والتي ترى أن للمجتمعات (الجماعة) غايات محتومة-غيبية أو غير غيبية- وأن

[1] باسكال سلان، الليبرالية مرجع سابق، ص 117.

[2] كامل وزنة ، **آدم سميث ... قراءة في اقتصاد السوق** (معهد الدراسات الإستيراتيجية) ص15

الفرد مسخر لتحقيق هذه الغايات، وعلى العكس فإن الفكر الليبرالي يرى أن الفرد هو اللبنة الأولى، وهو الأساس في المجتمعات، وأن الفرد يسعى إلى تحقيق ذاته و هو كذلك في سعي مستمر وراء غايات و أهداف خاصة متغيرة دوما مع تغير الظروف، و مدى ما يحققه من انجازات، أو يصادفه من إخفاقات، فالفرد هو القوة الدامغة للمجتمع، و هو بفعله و فعل أقرانه، يجر المجتمع من ورائه للتغيير– والأمر على العكس–في المذاهب الجماعية– حيث ترى أن للمجتمع غايات وأهداف نهائية، يستخدم فيها الفرد كوسيلة، فالمجتمع، وليس الفرد هو الحقيقة الأولى و النهائية في هذه المذاهب الجماعية.

و**لوك** يظل هو الممثل الحقيقي للبيرالية حين جمع بين الديمقراطية، و حقوق الأفراد، فالديمقراطية عنده تتطلب المشاركة في الحكم، فهي لا تطلق العنان للأغلبية، و إنما تقيدها بقيود دستورية من حقوق الأفراد في المشاركة في الحكم و بنفس الوقت تضع قيودا و ضوابط على حكم الأغلبية و كافة السلطات.

فهي ديمقراطية دستورية تحمي حقوق الأفراد الأساسية و حرياتهم، و يؤكد **لوك** على العلاقة بين الحرية الفردية، والملكية الخاصة، وهكذا نجد عند **لوك** مبدأين أساسيين من مبادئ الليبرالية، والتي استمرت إلى وقتنا المعاصر؛ ألا وهما فكرة دولة القانون من ناحية، و فكرة اقتصاد السوق القائم على الملكية الخاصة من ناحية أخرى.

وقد ساهم عصر التنوير بكتابه في فرنسا و انجلترا في دفع الأفكار الليبرالية، وكانت أسماء **مونتسكيو** و**كندرسيه** و**هيوم** ساهمت بدرجات متفاوتة في تأكيد هذه التقاليد الليبرالية، ومع ذلك تظل المدرسة الأسكتلندية في التنوير هي الأساس في إعطاء الليبرالية في شكلها المتكامل، وخاصة مع **دافيد هيوم و آدم سميث** إضافة إلى كتابات **جون ستيوارات ميل** و خاصة كتابه «عن الحرية» الذي يمثل عمدة الفكر الليبرالي[1].

إذا كانت الليبرالية قد وجدت تلك الجذور الفكرية من خلال كتابات الفلاسفة والمفكرين خاصة منذ القرن السابع عشر في انجلترا وفرنسا، و–إلى حد ما في الولايات المتحدة– فإنها وجدت أهم تطبيقاتها في انجلترا خلال القرن التاسع عشر، ويمكن القول بصفة تقريبية منذ نهاية الحروب النابليونية (1815) حتى قيام الحرب العالمية الأولى (1914).

[1] عدنان السيد حسين ، **تطور الفكر السياسي من الإشتراكية إلى الليبيرالية الجديدة** ، (ط1 بيروت دار أمواج للنشر والتوزيع 2002) ص82.

حيث بدا يظهر فيها الحكم الليبرالي وخاصة في انجلترا، وكان تداول السلطة بين حزب الأحرار وحزب المحافظين تعبيرا عن سيطرة الأفكار الليبرالية، وظل حزب الأحرار مؤثرا في الحياة السياسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، و بداية تقدم حزب العمال، و بعدها احتل هذا الحزب دور الأحرار في مواجهة المحافظين في تولي مقاليد الحكم.

كما نشير هنا إلى أن العصر الذهبي للفكر الليبرالي في التطبيق خلال القرن التاسع عشر، قد اصطحب بازدهار ونمو الثورة الصناعية في انجلترا، أو ما عرف بالنظام الرأسمالي، وقد صاحب هذا الازدهار للنشاط الاقتصادي والصناعي بداية تدخل الدولة في ضبط حدود ذلك النشاط، فصدرت القوانين المنظمة للعمل سواء من حيث وضع الضوابط على تشغيل الأحداث والنساء أو مراعاة ظروف الأمان والصحة، و قد تم هذا التدخل دائما بضغط من الليبراليين، الأمر الذي يؤكد أن ما يعرف باسم «دعه يعمل، دعه يمر» لم يكن أبدا من تعاليم الفكر الليبرالي، فالنظم الليبرالية اعترفت دوما بدور هام للدولة، و لكن مع ضرورة الاحترام الكامل لحقوق الأفراد وحرياتهم الذي لا يتعارض مع مبدأ تدخل الدولة[1].

ومع قيام الحرب العالمية الأولى، بدأ تراجع الليبرالية المستمر على المستوى الفكري، وظهرت اتجاهات التدخل الحكومي غير المقيد، ولم يعد للفردية و حقوق الأفراد و حرياتهم نفس القدر من القدسية والاحترام، وهذا التراجع من مبادئ الليبرالية بدأ بمنطق لا يبتعد كثيرا عن فكرة الحرية الفردية، فإذا كانت هذه الفكرة في أصلها تستند إلى ضرورة احترام مجال خاص للفرد دون تدخل، و بما لا يتعارض مع حقوق الآخرين، فقد بدأ يظهر إلى جانب هذه النظرة «السلبية» للحرية مفهوم آخر«إيجابي» لحرية الفرد، و إنما لا بد فوق ذلك أن يكون الفرد بالفعل سيد قراره.

وهو لا يكون كذلك، إلا إذا تخلص من كافة المؤثرات على إرادته، سواء كانت ظروفا طبيعية، أم كانت راجعة إلى جهله، فالفرد كيان عاقل، و مفكر لا ينبغي أن يخضع لغير عقله، أو لغير العقل بصفة عامة و من هنا أصبح من الممكن، باسم الحرية الفردية ذاتها، أن تفرض على الفرد–ولمصلحته– أمورا لم يكن ليدركها لقصور في ظروفه المادية أو النفسية، و هكذا تم الانتقال من المفهوم السلبي إلى المفهوم الايجابي للحرية و ذلك بفرض مزيد من التدخلات في حياة الأفراد و حرياتهم.

[1] عدنان السيد حسين ، المرجع السابق ، ص 83

وفي نفس الوقت، بدأت تظهر أفكار أخرى، تنافس الفردية و تعارضها، فالليبرالية وهي تبدأ بالفرد فإنها بالتالي دعوة عالمية لحقوق الفرد و الإنسان مجردا من أي اعتبار خاص بالجنس أو العرق أو الدين أو الطبقة، و ظهرت أفكار تتجاوز الفرد، وتقدس العرق أو الطبقة فقامت الأفكار الفاشية تدعو إلى تغليب القوميات مع سيادة العرق من ناحية،و الأفكار الاشتراكية، و تدعو لسيطرة طبقة العمال من ناحية أخرى[1].

وهكذا بدأت تتوارى الفردية وراء أفكار شمولية العرق (ألمانيا و إيطاليا) أو الطبقة (الاتحاد السوفياتي)، و كان قيام النظام البلشفي في روسيا (1917) ثم (الفاشي) إيطاليا (1923) والنازي (ألمانيا) 1933 مؤذنا بزوال الليبرالية وتراجعها.

جاءت الأزمة العالمية 1929، كاشفة عن قصور الرأسمالية و اقتصاد السوق، ومن هنا أصبح تدخل الدولة قاعدة عامة وإن اختلف مداه و حدوده.

فمازالت معاقل الليبرالية القديمة في انجلترا و الولايات المتحدة الأمريكية تحتفظ بقدر من الحريات، مع تدخل واسع للدولة في المجالين الاقتصادي و الاجتماعي.

و انتهى أو انحصر دور الأفراد و حرياتهم في معظم دول وسط أوروبا، و شرقها، و التي عرفت أشكالا مختلفة من الديكتاتوريات[2].

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، و سيطرة الأحزاب العمالية و الاشتراكية على معظم دول أوروبا الغربية، تأكدت المذاهب التدخلية مع استمرار بعض تقاليد الحكم الليبرالي في الديمقراطيات الغربية، و مع استقلال المستعمرات القديمة، و قيام دول العالم الثالث، اكتشفت من ناحية قومياتها الحديثة، و من ناحية أخرى افتقادها للتقاليد الديمقراطية، وبالتالي اضطرت إلى إقامة حكومات قوية لم تلبث أن تحولت إلى أشكال من الحكم الفردي أو الشمولي.

في هذا الجو الغامر من تقهقر الليبرالية، بدأت تظهر بعض الأصوات المنفردة التي تدعو إلى الليبرالية رغم كل ذلك، وفي مقدمة هؤلاء ظهرت كتابات **فون هايك** عن «الطريق إلى العبودية» قبل نهاية الحرب الثانية، و كتاباته المتوالية حول الحرية و دولة القانون، هذه الدعوات الجديدة للبيرالية جاءت كرد فعل لما أظهرته النظم الشمولية من إهدار للحريات، وانعدام للكفاءة،

[1] باسكال سلان، مرجع سابق، ص 73.

[2] محمد عثمان محمود **العدالة الإجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي المعاصر**، بحث في نموذج رولز ص221

وكذلك ما بدا من مظاهر التحلل الاقتصادي في العديد من الدول الغربية، و التي بالغت في التدخل تحت تأثير الأفكار الكينزية.

كما ساهم **رولز** من خلال كتاباته في تحديد فكرة دولة القانون وضرورة الانصياع لقواعد عامة و معروفة سابقا، فالقانون ليس مجرد أوامر تصدر من السلطة، ولا هو مجال للتحكم، هناك قيود من حقوق الأفراد و حرياتهم، لا يجوز الجور عليها، وكان كتاب "نظرية العدالة" لـــ**رولز** أهم إصدار في أساس السلطة و القانون القائم على الحرية والمساواة في الفرص، تأكيدا لمبادئ الليبرالية، و هكذا حاولت الليبرالية الجديدة أن تخفف من حدة تدخل الحكومات ووضع الضوابط والقيود على التوسع البيروقراطي.

إن الدعوة إلى الليبرالية يعني الدعوة إلى الحرية، و حقوق الإنسان، وهي في نفس الوقت تساعد على مزيد من الكفاءة الاقتصادية، وفي ظلها تتحقق فيها العدالة والمساواة بين الأفراد، وهي بذلك دعوة صريحة للسلام، و عنصر أساسي من عناصر التقدم.

كما أنها تتميز بقدرتها على التسامح، و التعايش مع مختلف القيم، التي يؤمن بها كل فرد طالما لا يحول ذلك دون تمتع غيره بحق مقابل.

ما تزال الليبرالية مطروحة على الفكر السياسي منذ منتصف القرن الثامن عشر، إنها نتاج غربي بامتياز، كما أنها جددت ذاتها بأفكار وبرامج متعددة فما هي محددات الليبرالية وما هي مفاهيمها الأساسية؟.

الفرع الثاني : مراحل تطور الليبرالية:

انطلاقا من الحقوق الطبيعية للفرد، نشأت الليبرالية (Liberalism) في أوروبا متمحورة حول حقوق الفرد، في الحياة و الملكية و الحرية و المنفعة، و الفرد في وجوده و حركته سابق لوجود المجتمع و الدولة، و عليه فإن حقوقه الطبيعية يجب أن تبقى مصونة في أي تنظيم اجتماعي أو سياسي كما يفسر الليبراليون.[1]

لقد مرت الليبرالية بمراحل ثلاث هي:

[1] عبد الرحيم بوادقجي، **تاريخ الوقائع والأفكار الإقتصادية**(دمشق مطابع مؤسسة الوحدة 1982) ص101.

1) المرحلة الأولى:

هي مرحلة الليبرالية التقليدية، أو الكلاسيكية، التي امتدت من منتصف القرن الثامن عشر إلى أزمة الكساد العالمي عام 1929، إنها مرحلة الحرية الاقتصادية، والدولة الحيادية غير المتدخلة في حريات الفرد.[1]

لقد ساد الاعتقاد في هذه المرحلة أن الليبرالية قادرة تلقائيا على معالجة الأزمات الاقتصادية، دون الحاجة لتوجيه من الدولة طالما أن الأسواق تتحرك ذاتيا وفق قانون العرض والطلب.

في هذا المناخ الليبرالي، نمت الطبقة الصناعية –البورجوازية– و توسعت، فخلفت وراءها صفوف الاستغلال الاقتصادي، و الاجتماعي للطبقة العاملة، هذا ما دفع قطاعات عمالية للمطالبة بتحسين أوضاعها الاجتماعية البائسة، و الدخول في مواجهات مع النظام الرأسمالي.[2]

في هذه المرحلة، إقتصر دور الدولة على الدفاع ضد العدوان الخارجي، أو مواجهة الضغوط و الاضطرابات الأمنية في الداخل، و متابعة تنفيذ العقود التجارية و الصناعية.

وبتعبير آخر، ظلت الدولة بعيدة عن التدخل في دعم التعليم العام، أو الصحة العامة، في المجال الاجتماعي، بينما أطلقت سياسة حرية التجارة، و التوسع الصناعي المتحرر من القيود الحكومية.

2) المرحلة الثانية:

إنها مرحلة الليبرالية المنظمة، الممتدة من سنة 1929 حتى بداية السبعينات من القرن العشرين، إنها مرحلة تدخل الدولة لمعالجة الكساد الاقتصادي الكبير الذي خرب العالم، ففي الولايات المتحدة–في عهد روزفلت– جرى اعتماد نهج جديد قائم على التدخل الحكومي، و تكررت التجربة التدخلية مع الفاشية و النازية.[3]

هذه المرحلة وضعت تشريعات جديدة لمساعدة العمال إجتماعيا (ساعات العمل، رفع الأجور المتدنية)، و تعرضت مفاهيم الفردية و النفعية والحرية الاقتصادية المطلقة، للنقد والمراجعة من قبل بعض الليبراليين أنفسهم، و بدفع من أفكار **توماس غرين** (مدرسة اكسفورد) عاد الاعتبار

---

[1] عبد الرحيم بوادقجي، المرجع السابق ص102.

[2] عدنان السيد حسين، تطور الفكر السياسي: من الاشتراكية إلى الليبرالية الجديدة، مرجع سابق، ص148.

[3] المرجع نفسه، ص149.

للمجتمع، و ليس للفرد وحده، ربما بتعارض مع مدرسة الحقوق الطبيعية للأفراد التي انطلق منها كل من **هوبزرلوك**[1]. على الصعيد الاقتصادي، وقفت الكينزية (نسبة للإقتصادي البريطاني **جون ماينارد كينز** Keynes 1883-1946)، وراء ثورة جديدة في الفكر القتصادي الليبرالي، قوامها؛ تدخل الدولة في النشاط القتصادي لإحداث التوازن بين العرض و الطلب، وقد تتدخل الدولة بضخ سيولة نقدية في الأسواق، و القطاعات الاقتصادية المنتجة، لتجنب الكساد، وعلى ذلك، برزت وظيفة الدولة التدخلية من خلال زيادة الاستثمارات الحكومية في الأشغال العامة، والخدمات الاجتماعية الضرورية كالتعليم و الصحة و الضمان الإجتماعي... هذا ما ساعد على إنتشار مصطلح دولة الرفاه welfare state في إطار المفهوم العام للدولة التدخلية[2].

ولقد قام **كينز** بربط الاقتصاد والسياسة ربطا محكما، وفتح آفاقا جديدة لعلم الاقتصاد السياسي، بما يخالف الفصل التقليدي بين الاقتصاد و السياسة الذي عرفته الليبرالية.

بعد هذه المتغيرات، صار الإنفاق الحكومي لدعم المطالب العمالية مألوفا[3]، وأقبلت الحكومات الليبرالية على تمويل العجز المالي، و مواجهة ظاهرة البطالة.

3) المرحلة الثالثة:

هي مرحلة الليبرالية الجديدة، التي بدأت في عقد السبعينات من القرن العشرين، إنها دعوة محافظة، أرادت إعادة الاعتبار إلى حرية الأسواق، و الحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

قبل هذه المرحلة، شهد العالم أزمات اقتصادية تمثلت في اهتزاز نظام النقد الدولي، وما رافقته من فوضى أسعار الصرف، وزيادة أسعار النفط، وتراجع حركة التجارة الدولية، واتجاه الدول النامية للإستدانة الخارجية، وما ترتب عنها لاحقا من أعباء مالية و اقتصادية وسياسية، وزادت من التفاوت الاجتماعي و السياسي الحاصل بين الشمال و دول الجنوب[4].

---

[1] Zversper John, Liberalism, the Black WeLL Encyclopedia of political though, oxford, 1987, P 75.

[2] جون كينث غالبيرت، **تاريخ الفكر الإقتصادي، الماضي صورة الحاضر**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، (عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 261، 2000)، ص 246.

[3] المرجع نفسه، ص 247

[4] بول هيرست وغراهام صوجسون: **ما العولمة؟ الإقتصاد العالمي وإمكانية التحكم**، ترجمة صالح عبد الجبار، (عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 273، 2001)، ص 387.

الملاحظة التي تستدعي التوقف، هي أن الأزمات الاقتصادية لم تتوقف في عهد الليبرالية الجديدة، فمن أزمة الأسواق المالية في العام 1987 إلى أزمة العملات الأوروبية في العالم 1992، إلى أزمة المكسيك في عام 1994-1995 إلى الأزمة الآسيوية بدءا من عام 1997. و جميعها تركت آثارا سلبية على النظام الاقتصادي العالمي، بحكم الترابط الذي توثق بين وحدات هذا النظام، و بخاصة في زمن العولمة المالية.

قواعد الليبرالية الجديدة:

جاءت الليبرالية الجديدة كما ذكرنا بعد سلسلة أزمات اقتصادية واجهتها الأنظمة الرأسمالية إبان الحرب الباردة، أبرزها فترة الركود الاقتصادي بين عامي 1973-1984. وطرحت مجموعة قواعد لإعادة العتبار إلى الليبرالية:

1- تحرير رأس المال من القيود، و إطلاق المبادرة الفردية.

2- إلغاء الملكيات العامة (القطاع العام)، و وضعها تحت إدارة رأس المال الخاص، هذا ما عرف بـــ"التخصصية"[1].

3- الحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية.

أدت الليبرالية الجديدة إلى زيادة حركة الإستثمارات المالية بصورة لم يعرفها الإقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الثانية، كما زادت نسبة نمو التجارة العالمية بين عامي 1983-1990 بما يصل إلى 9%[2].

حصل ذلك مع إزالة القيود على حركة الرأسمال في الدول المتقدمة، و في عدد من دول جنوب شرق آسيا و أمريكا اللاتينية، و مع تبني الخصخصة في عدد من بلدان العالم الثالث و البلدان الاشتراكية سابقا، ما فتح مجالات جديدة أمام الاستثمار الأجنبي... و يبدو أن زيادة التدفقات المالية أدت إلى تفاقم المضاربات المالية بالعملات القابلة للتحويل، بعدما ساعد التقدم التقني في حقل الاتصالات على تلك المضاربات[3].

---

[1] محمد عثمان محمود، **العدالة الإجتماعية الدستورية في الفكر الليبيرالي المعاصر**، مرجع سابق، ص 220.

[2] International Monteny Fund (I.M.F) Wond Economic out look, oktober 1997 ; able N°7, P 29.

[3] محمد، حول تحديات الإتجاه نحو العولمة الإقتصادية، في مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 260، 2000، ص ص 16-17.

ولكن توجه و.م.أ وبريطانيا نحو الليبرالية الجديدة لم تقتصر قواعدها على الشأنين – الاقتصادي والاجتماعي– حيث ارتقت الليبرالية الجديدة سياسيا إلى اعتماد الديمقراطية، والاعتراف بحقوق الإنسان عاليا.

الفرع الثالث: محددات الليبيرالية :

من الصعوبة بمكان تحديد تعريف دقيق لليبرالية، و ذلك بسبب تعدد جوانبها، و تطورها من جيل إلى جيل.

يقول الأستاذ **وضاح نصر:** «تبدو بلورة تعريف واضح لمفهوم الليبرالية أمرا صعبا، وربما عديم الجدوى، وفي حال تحديد الليبرالية نجد أن هذا التحديد لا ينطبق على عدد من الفلاسفة و المفكرين الذين اتسموا بسمة الليبرالية[1]».

وفي الموسوعة العالمية العربية نجد: «تعتبر الليبرالية مصطلحا غامضا، لأن معناها وتأكيداتها تبدلت بصورة ملحوظة بمرور السنين».

ولكن رغم تلك الصعوبات، فإن لليبرالية جوهر أساسي، يتفق عليه جميع الليبراليين في كافة العصور، مع إختلاف توجهاتهم، و كيفية تطبيقها، كوسيلة من وسائل الإصلاح و الإنتاج، هذا الجوهر هو «أن الليبرالية تعتبر الحرية المبدأ و المنتهى، الباعث و الهدف، الأصل و النتيجة في حياة الإنسان، وهي الأطروحة الفكرية الوحيدة التي لا تطمع في شيء سوى وصف النشاط البشري الحر، و شرح أوجهه، و التعليق عليه»[2].

وإذا كان لليبرالية جوهر فهو التركيز على أهمية الفرد و ضرورة تحرره من كل نوع من أنواع السيطرة والاستبداد، فالليبرالي يصبو على نحو خاص إلى التحرر من التسلط بنوعيه: تسلط الدولة (الاستبداد السياسي)، و تسلط الجماعة (الاستبداد الاجتماعي)، لذلك نجد الجذور التاريخية لليبرالية في الحركات التي جعلت الفرد غاية بذاته، معارضة في كثير من الأحيان التقاليد والأعراف و السلطة رافضة جعل إرادة الفرد مجرد إمتداد لإرادة الجماعة[3].

إذن مبدأ الحرية و تحقيق الفرد لذاته تمثل نقطة انطلاق في الفكر الليبرالي بكل أطيافه، وفي كل المجالات المختلفة، و الأساس الفلسفي الذي ينطلق منه الفكر الليبرالي هو المذهب الفردي،

---

[1] الموسوعة الفلسفية العربية، (المجلد الثاني – القلم الثاني– ص /1155).

[2] المرجع نفسه، 247/21.

[3] عبد الله العروى،مفهوم الحرية، ص 39.

الذي يرى أن للحرية الفردية هدفا و غاية ينبغي تحقيقها، و قد عرفت الليبرالية مجموعة تعريفات بحسب المجال التي تعرف من خلاله«هي فلسفة إقتصادية و سياسة تؤكد على الحرية والمساواة وإتاحة الفرص».

الليبرالية لها مفاهيم متعددة بحسب ما تضاف إليه، و يجمعها الاهتمام المفرط بالحرية، وتحقيق الفرد لذاته، و اعتبار الحرية هدفا و غاية في نفس الوقت، فالليبرالية هي "نظرية الحرية" وهي نظرية ذات أطياف متعددة و جوانب مختلفة و بمقادير متفاوتة.

يعتبر "**ميل**" من أبرز المفكرين الذين نظروا للفلسفة الليبرالية، من خلال كتابه في الحرية "Onlibenty"، لقد تمكن **جون ستوارت ميل** (1806-1872) -أحد أبرز مفكري القرن الثامن عشر و أحد أهم رواد الإتجاه الليبرالي- من إحداث قفزة فلسفية في مفهوم الحرية في الغرب، فلم يقنع بما أرساه سلفه من المفكرين من تعظيم شأن الحرية، فبادر بتدشين أسس متطورة لمعيار الحرية و ضوابط ممارستها، تقوم على مبدأ عدم الإضرار بالغير، فالإنسان حر ما لم يضر وأوجب تدخل القانون لوضع إطار لهذا الضابط و تنفيذه.

وقد مثل "**ميل**" نواة صلبة لليبرالية تدور حولها الدالات، و تتسع لتشكل البناء الفكري للإيديولوجية الليبرالية، كما يعد "**ميل**" منبعا مهما استقى منه الغرب المعاصر فلسفته حيال قضايا الحريات، وما يتصل بها من قضايا، لاسيما و أنه تناول مفهوم الحرية من الزوايا الأكثر حساسية وإثارة للجدل مثل: العلاقة الطردية بين قوة السلطة التنفيذية و نشوء الحريات وما سيتبعها من أهمية تقليص هذه السلطة إلى أقصى حد ممكن في مواجهة السلطتين التشريعية والقضائية، وقضية طغيان الأغلبية و أثرها على حرية الأقلية في النظم الديمقراطية.

وعلى الرغم من الانتقادات و الإضافات و التعديلات التي تعرضت لها أفكار "**ميل**"، إلا أنه يمكن القول بأن التيار العام للفكر الليبرالي نادرا ما يتعدى إطار المبادئ التي أرساها "**ميل**" فيما يتعلق بدعم حرية الفرد في مواجهة السيطرة اللامحدودة للدولة[1].

إن محددات الليبرالية هي: الفردية، الحرية، التعددية، الرأسمالية و العقلانية، و التي يمكن إعتبارها أركان الفكر الليبرالي، التي دارت حولها الاجتهادات الفكرية عند القرن الثامن عشر،

[1] جون ستوارت ميل، **عن الحرية**، ترجمة إمام عبد الفتاح، إمام مكتبة مدبولي،(القاهرة، 1992)، ص ص 124-134.

واستمرت داخل أوروبا و خارجها، و بخاصة في أوساط الطبقة الوسطى التي وقفت وراء كثير من التغييرات السياسية و الاجتماعية.

تفاعلت هذه المحددات الفكرية مع الواقع الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي منذ منتصف القرن التاسع عشر[1].

الفرع الثاني: الاستجابة الاجتماعية :

إن التحدي القائم أمام كل من يؤمن بالحرية هو محاولة التوفيق بين الاعتماد المتبادل للناس على بعضهم البعض، و بين الحرية الفردية، و في الديمقراطية الليبرالية من الاعتماد على أسلوب تعاون الأفراد طوعا و تبادل المصالح المشتركة، و هو أسلوب السوق، عكس الاتجاه الثاني المركزي الذي يضمن عنصر الإكراه أو فرض الإرادة العليا.[2]

إن التطورات التي تشهدها أوروبا بعد الثورة الصناعية من نمو في العلوم الطبيعية، و تنامي وتيرة الإنتاج الصناعي، و زيادة في دخول الطبقة الوسطى (البرجوازية) أدت بمجموعها إلى المطالبة بمزيد من الحرية الاقتصادية، و قد غذى كل منها التطورين الآخرين في عملية تراكمية مميزة، إذ أدى التطور العلمي إلى تقدم تكنولوجي قاد إلى ارتفاع في معدل نمو الصناعة، و هذا بدوره أثار مشاكل عملية جديدة ساعدت على المزيد من التقدم العلمي و التكنولوجي[3]

و هذا ما دفع إلى نمو الصناعة و التجارة، و زيادة الطلب على مختلف الحرف، و الخدمات. مما زاد في نمو الطبقة الوسطى، مع زيادة الطلب على التعلم و الذي أدى بطبيعته إلى مزيد من التقدم العلمي من جهة، و من جهة أخرى إلى نمو أكبر في الطبقة الوسطى، و التي ارتبطت بها الليبرالية من حيث أفكارها و صعودها، و هو ما يدل على الجانب الاقتصادي أكثر أصالة في الفكر الليبرالي من الجانب السياسي.

و يمكن تعريف الليبرالية الاقتصادية بأنها "مذهب اقتصادي يرى أن الدولة لا ينبغي لها أن تتولى وظائف صناعية و لا وظائف تجارية، و أنها لا يحق لها التدخل في العلاقات الاقتصادية التي تقوم بين الأفراد و الطبقات أو الأمم". و يطلق أيضا على السياسة الاقتصادية، التي تبلورت في القرن التاسع عشر، و التي أكدت على حرية المنافسة، و عارضت تدخل الدولة في الاقتصاد

---

[1] محمد الأطرش، **حول تحديات الإتجاه نحو العولمة الإقتصادية**، مرجع سابق، ص 17.

[2] باسكال سلام، الليبرالية، مرجع سابق، ،ص ص320-324.

[3] المرجع نفسه، ص217.

بالليبرالية الاقتصادية. حيث يعتقد أصحاب الفكر الليبرالي بأن الحكم الأفضل، هو الذي تؤديه الحكومة التي تحكم بالحد الأدنى، لأن الاقتصاد –بحسب رؤيتهم– ينظم بنفسه إذا ما ترك الأفراد يعملون بحرية تامة [1].

و يدخل في نطاق الحرية التي يطالب بها الليبراليون في الجانب الاقتصادي حرية التجارة، و حركة رؤوس الأموال، و حرية العمل و التعاقد و المنافسة، و حرية ممارسة أية مهنة أو نشاط اقتصادي، و حرية التملك.

إن الليبرالية الاقتصادية تؤمن بأن الاقتصاد تحكمه قوانين ثابتة، تقوم على قوى العرض والطلب دون أي تقييد من السلطة، لأن هناك قدرة تامة لقوى السوق على تنظيمه تلقائيا ودون تدخل، و إذا ما اقتضت الضرورة فيجب أن يكون التدخل في أضيق حدوده[2].

وتستند الليبرالية الاقتصادية في أساسها المرجعي إلى آراء مؤسس علم الاقتصاد السياسي الحديث **آدم سميث** الذي كانت فلسفته تعبر عن الإيمان بوجود نظام طبيعي، يحقق السعادة لكافة الناس عن طريق سعي كل فرد لتحقيق مصلحته الشخصية. وبحسب الطبيعة الإنسانية فإن المصلحة الخاصة تمثل المصدر الرئيسي لحركة الإنسان[3].

ويعود له الفضل في تطوير مختلف الأفكار الكلاسيكية الأساسية، التي سميت أغلبها باسمه "القيمة في العمل، والتقويم التقني للعمل، والتخصص، و تقييم العمل و التبادل الطوعي الحر، والتناغم بين المصالح الخاصة و العامة، و النظام الطبيعي و الحالة الكونية، و العلاقة بين الأسعار والمنافسة و الملكية و غير ذلك"[4].

وعلى ضوء الرؤية الليبرالية، فإن السوق الحر هو الضامن للعدالة الاجتماعية، لسماحها لكل الناس أن يحققوا مصالحهم الخاصة، حيث يتمتع جميع الأطراف بالحرية الكافية في البيع والشراء وبها يمكنهم العثور على شريك للتعامل، و أن أي فرد يجب أن يكون حرا في إنتاج أو بيع أو شراء ما يرغب فيه.

---

[1] Caroline Guibet lafaye : « **libiralisme et democtacy sont-ils conciliables ?**»(hal i.d Apr,2009) p p2-6

[2] باسكال سلان، مرجع سابق، ص117

[3] كرام بدر الدين، **الديمقراطية الليبرالية و نماذجها التطبيقية** ،(دار الجوهرة للطباعة ،بيروت ،1986)ص 47

[4] كامل وزنة ،**آدم سميث...قراءة في اقتصاد السوق** ، (معهد الدراسات الاستراتيجية) ص ص 15–35.

الليبرالية الاقتصادية تبني ذاتها على الحرية، و بالتالي فهي نتيجة حتمية لعملية التحديث التي أوجدت تغيرات أساسية في بناء القاعدة الإنتاجية للمجتمع؛ أي تحديث قوى الإنتاج و تحويلها نوعيا بهدف خلق قاعدة إنتاجية قوية تمنح للأفراد استقلالية و قدرة على سد حاجاتهم الفردية والجماعية.

و في إطار ما يهدف إليه اقتصاد السوق من تطابق بين كل من "**الحافز**" و"**الهدف**" فإذا كان الحافز في سلوك الأفراد هو المصلحة الخاصة للمنتجين"الربح"، الذي يوصف بأنه المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي لهم، و أن هدف السوق يتمثل في إتباع حاجات المجتمع، كونه النتيجة النهائية له. و يرى **سميث** أن المنافسة تحقق ذلك الهدف النهائي من اقتصاد السوق بالمبادرة الفردية التي تقوم على الخير العام.

و حيث أن المصلحة الذاتية، و الملكية الخاصة و الاسترباح و التراكم في الثروة تعد من الدوافع الرئيسية للأفراد، فإنه يتوجب على الدولة أن توفر نظاما يحمي الانسجام التام بين تلك المصالح الفردية، و التي تقود بالنتيجة إلى تحقيق الصالح العام، كما ذهب إلى ذلك **آدم سميث**.[1]

على الرغم من أن الإنفتاح و حرية الإرادة و المناقشة تعد من الأشياء التي تدعمها الليبرالية، و تدعو لها. فهي كذلك تتسم باتجاه أخلاقي، كونها يمكن أن تجسد هذا الموقف الأخلاقي لها في ظل التزامها بمجموعة قيم و مبادئ واضحة و متميزة مثل: الفردية، الحرية، العقلانية، العدالة، المساواة و التسامح.

1) الحريـــة:

يمثل مبدأ الحرية القيمة العليا للفكر الليبرالي، إذ لا يمكن للفرد أن يمارس حقه في الاختيار، و أن يحقق منافعه و مصالحه، و أن ينمي من قدراته ما لم يتمتع بالحرية بوصفها حقا طبيعيا ملازما للوجود الإنساني. فكل فرد في المجتمع يتطلع للوصول إلى أهداف و غايات معينة قد تختلف عن تلك التي يشيدها الآخرون. و الفرد الحر –وفقا لذلك– يتمتع بالاستقلالية التامة في سلوكه من دون أي تدخل خارجي قد تفرضه الدولة أو غيرها، و وظيفة الدولة تكون حماية هذه الحرية، و العمل على توسيعها و تعزيزها و توفير الضمانات اللازمة لديمومتها، سواء كانت هذه

[1] حازم السيلاوي، **النظام الرأسمالي و مستقبله** (دار الشروق ،القاهرة ،2011)ص ص48–50.

الحرية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية...، ما دامت لا تخالف القوانين العامة التي وجدت أصلا لحماية الحريات. و لا تتعارض مع حرية الآخرين[1].

إن تبلور هذه المسلمة لم يكن حكرا على مدرسة بذاتها أو مرحلة دون أخرى، فهي تعد الأساس الفكري لليبرالية، و لا يمكن أن ينضج المذهب الليبرالي، في أي مدة من فترته دون أن يكون قد استند إلى الحرية كمبدأ لا يمكن أن يتخلى عنه أو يرتقي دونه، و من استقراء التسلسل الزمني لليبرالية فإنه يلاحظ أن الليبراليين الأوائل قد نادوا بقوة بحرية السوق و عدم تدخل الدولة، و لما لها من دور رئيسي في تحقيق التوازن الاقتصادي.

2) الفرديـــة:

تأتي أهمية هذا المبدأ من تأكيد الليبرالية على أن مكانة الفرد و ما يمثله كونه عنصرا أساسا لأي مجتمع يعطياه الأولوية بالاهتمام، من خلال الإيمان المطلق بالحريات الفردية مثل: حرية العمل، حرية التملك، حرية التعاقد، حرية التجارة و التبادل، حرية الرأي و التعبير، و حرية العقيدة، و هي –إذا ما توفرت– فإنها تمكن الفرد من أن يعظم من حجم منافعة الخاصة، و من ثم تزداد نسبة مساهمته في تعظيم المنافع العامة. و يؤكد الفكر الليبرالي على أن الدعوة إلى تطبيق الحقوق الفردية و حمايتها في أي مجتمع من شأنه أن يسهم في نشر قيم التعايش السلمي، و التسامح بين أفراده، على مختلف انتماءاتهم و توجهاتهم، طالما أن ذلك لا يمنع من تمتع الآخرين بحق مقابل، فالليبرالية لا تعترف بالفرد إلا كونه إنسانا، فهي لا تنظر إلى أي شيء آخر قد يميزه عن الآخرين؛ كاللون أو الجنس أو القومية أو الانتماء الديني أو المذهبي...الخ.[2]

إن الخيارات على مختلف المستويات، هي خيارات فردية، ثم تكون بمجموعها خيارات المجتمع ككل، حيث تمثل فكرة أولوية الفرد على الجماعة أساس الفكر الليبرالي، وفي هذا السياق ترى بعض التيارات الليبرالية، أن أفراد المجتمع يكونون بداخله أشبه بذرات متناثرة، و يعمل كل منهم على تحقيق مصالحه و تأمين احتياجاته المادية و المعنوية.[3]

وعلى الرغم من اختلاف الرؤى التي طرحت بهذا الشأن، إلا أن الليبراليين قد أجمعوا وكشفوا عن رغبتهم في خلق مجتمع يمتلك فيه كل فرد القدرة على تنمية إمكانياته (قدراته) إلى

---

[1] خالد العبيوي، **مشكلات الديمقراطية**، مرجع سابق، ص80

[2] حازم البيلاوي،**عن الديمقراطية الليبرالية ...قضايا و مشاكل** ،(دار الشروق ،القاهرة 1993)،ص19.

[2] خالد العبيوي، مرجع سابق، ص74.

أقصى ما يمكن، على شرط أن يتمتع كل منهم بحقوقه الطبيعية، فالفرد هو مقياس الحياة الاجتماعية والاقتصادية و هو المصدر الأول في الفكر الليبرالي.

ويلاحظ أنه كثيرا ما يستخدم مصطلح المذهب الفردي (Individualism) بديلا لمصطلح الليبرالية، حيث يعتقد أصحاب الفكر الليبرالي أن مصالح الأفراد بمجموعها، ما هي إلا مصالح المجتمع ذاته، الذي سيكون من أولئك الأفراد، إن مفكري العقد الاجتماعي، كانوا قد نادوا بتنظيم العلاقة بين الفرد و السلطة العامة، مؤكدين على أهمية الحرية الفردية، و ترسيخها في المجتمع ثم تبعهم في ذلك الطبيعيون من خلال القانون الطبيعي، و عدم تدخل الدولة في نشاط الأفراد و تركهم أحرارا في تسيير أمورهم، و على ذات النهج سار **آدم سميث** و معاصروه من الكلاسيكيين الذين أوضحوا أهمية المذهب الفردي، و حرية السوق التي تقود إلى حتمية التوازن العام، مستندين إلى النظام الطبيعي الذي يضمن الانسجام و التناغم بين المصالح الخاصة و العامة [1].

أما فيما يتعلق بالعلماء النيوكلاسيك فقد كان **فرديريك فون هايك** من أكثر الاقتصاديين الذين طالبوا بتطبيق المذهب الفردي، وقد حدد معنى الفردية بوضوح وأسنده إلى بدائل رصينة[3]، حيث يذهب الليبراليون الجدد إلى أن الأفراد، إضافة لما يتمتعون به من الحقوق والحريات، فإن لديهم مسؤلية اجتماعية إزاء بعضهم البعض، خاصة الأفراد غير القادرين على رعاية أنفسهم، فهم يعطون أهمية للأخلاق الجماعية.[2]

بالموازاة مع الأهمية التي يتكلمون عنها مع احتياجات و مصالح الأفراد، و هذا ما يناقض ما نادى به الكلاسيك من الفردية و الحرية المطلقة.

3) العقلانية:

إن مذهب الحرية الاقتصادية يرتبط ارتباطا وثيقا بتلك الفلسفة التي كانت سائدة في القرن الثامن عشر، و هي التي صرحت بانتصار العقل، و بالتالي فالإنسان بناء على تلك الفلسفة، عبارة عن كائن يتسم بالسلوك العقلاني و الرشيد، و تعد العقلانية مسلمة على قدر كبير من الأمية، يفقد الفكر الليبرالي من دونها منوعات وجوده، فالفرد غالبا ما يتصرف برشد، و يقوم بالموازنة في الأعمال أو القرارات، و بين الأضرار التي قد يتعرض لها، و الذي يدفعه إلى إجراء تلك الموازنة

---

[1] حازم الببلاوي :**عن الديمقراطية الليبرالية:قضايا و مشاكل** ،مرجع سابق، ،ص21.

[1] محمود خالد المسافر ،**العولمة الاقتصادية...هيمنة الشمال و التداعيات على الجنوب** (بيت الحكمة، بغداد،2002) ص ص 41-42.

هو حبه لذاته و مصلحته الخاصة. و طبيعي أن يكون تصرفه على وفق الأثر الإيجابي لتلك الموازنة؛ أي رجحان كفة المكاسب على كفة الأضرار[1].

و كل فرد سيقوم بهذا التصرف الرشيد الاقتصادي، سواء كان مستهلكا أم منتجا، فالمستهلك يبحث عن تلك السلع التي تحقق له أقصى المنافع، بأدنى الأسعار، والمنتج يقوم بالمشروعات، التي تكون إنتاجيتها عالية، و تدر عليه أعلى الأرباح بأدنى التكاليف. وفي ظل وجود المنافسة، فإن ذلك المجتمع سوف يحصل على سلع أكثر نسبيا، و أفضل نوعية في ضوء عقلانية أفراده المنتجين والمستهلكين، إذ أن تصرف كل فرد بعقلانية، سيقود حتما إلى تحقيق المصالح الخاصة، والتي ستكون في النهاية منسجمة مع المصالحة العامة للمجتمع ككل.[2]

هذا يعني أن الفرد لا يتحكم إلا لمقتضيات العقل، و الذي يؤهله لاتخاذ القرار الصائب بعد أن يقارنه بقرارات أخرى، قد يتوصل إليها عن طريق جمعه لمعلومات الأزمة. و هذه هي صورة الفرد الاقتصادي (Economic Man) و الذي ظهر في كتابات و أفكار الاقتصاديين الأوائل.[3] والذين مهدوا الطريق لـــ**آدم سميث** ليبلور هذه الصورة فيما بعد، ثم بلغت أقصى درجات الوضوح، على يد الكلاسيك المحدثين أواخر القرن التاسع عشر، و مطلع القرن العشرين. إن مبدأ العقلانية و الرشد ملائم لدراسة النشاط الاقتصادي أكثر من ملاءمته لأي من الأنشطة الإنسانية الأخرى، إذ يلعب فيه هدف تعظيم النفع الصافي دورا أكبر من غيره من الأنشطة، فالإنسان بقدر ما يمتلك من عقلانية، يكون قادرا على تحديد منافعه و السعي لتحقيقها، وأن العقل يعد وسيلة للتقدم العلمي بواسطة التوسع العلمي في المعرفة، فالتراكم المعرفي من شأنه أن يطور من إدراكه، وهذا ما يزيد من إتصاف الأفراد بالعقلانية، في توزيع الموارد الاقتصادية، و هذا ما يصب في أساس الفكر و جوهره من حيث أن الفرد حر و رشيد و عقلاني.

4) السوق الحر:

إذا ما نظرنا إلى الليبرالية، كونها ترجمة فكرية سياسية اقتصادية، لنظام السوق الحر، فإن السوق الحر يعد أحد مسلمات الليبرالية، بوصفه المنظم الأساسي لفعاليات الاقتصادية، فيفه تمت عملية التبادل بين سلعة و أخرى، على اعتبار أن السوق يمثل المنظومة الاقتصادية التي تهيئ

---

[1] حازم البيلاوي، مرجع سابق، ص17.

[3] عبد الرحيم بوادقجي، **تاريخ الوقائع والأفكار الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 101.

[3] نفس المرجع، ،ص ص101-102.

الأجواء الضرورية لفعاليات الإنتاج و التبادل و التوزيع من أجل الحفاظ على السلوكية العقلانية والرشيدة للأفراد من خلال نشره للمعلومات المتعلقة بخيارات الأفراد، و عن طريقه تحقيق أفضل اتباع ممكن، حيث أنه إذا ما أتيح للأفراد أن يتعاقدوا طواعية فإن ذلك سيعمل على تعزيز رفاهية المجتمع، و زيادة فعالية النشاط الاقتصادي، و أن أي تدخل في هذه العملية من شأنه أن يعرقل ذلك النشاط و يقيده، و أن تنظيم المجتمع اقتصاديا وفق منهج السوق الحر يبين أنه النمط الوحيد الذي يتسق مع الحرية الفردية، كما تلعب آلية السوق لكل من الأسعار والأجور، التي تتحدد وفق كل من العرض و الطلب دورا مهما في قرارات الأفراد "منتجين و مستهلكين وعمال"، و أن المعلومات عن تفضيلات الأفراد يكشف عنها في السوق الحر وتنقل بأدنى التكاليف مقارنة بالأسواق الأخرى[1].

وحيث أن حرية السوق ترتبط بحرية إقامة المشروعات، و القيام بمختلف الأنشطة بحرية تامة، و كذلك الحال فيما يتصل بسوق العمل، فمن الطبيعي أن يستند السوق الحر في نشاطه، على أساس الملكية الخاصة التي لا يمكن أن تنفصل عنه، فضلا عن الدور التنافسي المهم.[2]

إن المفكرين الكلاسيك، طالبوا بشدة بحرية السوق، و قد سار على نهجهم في هذه المطالبة النقوديون و في مقدمتهم **ميلتون فريدمان** حيث أكدوا أهمية السوق الحر، وعدم تدخل الدولة وإعطاء الدور الأكبر للأنشطة الخاصة .

5) المســـــاواة:

إن الاعتقاد بحرية الفرد في استغلال أفضل الفرص المتاحة له على وفق قدراته وبحسب فلسفة حياته، يعد جوهر الفلسفة الليبرالية، و يستثني من هذا السياق فقط الشرط الأساسي الذي يدعو إلى عدم التدخل في حرية الآخرين في أن يفعلوا الشيء نفسه، و هذا يتضمن مساواة الفرد في معنى معين، وعدم مساواته في معنى آخر. فالأفراد كافة لهم حقوق متساوية في الحرية، و هذا حق رئيسي و مهم، كون الأفراد طبقا للفكر الليرالي، يتم التمييز بين مساواة الحقوق و مساواة الفرص، و بين المساواة المادية و المساواة في النتيجة [3].

---

[1] باسكال سلان، مرجع سابق، ،ص ص73-75.

[2] حازم الببلاوي :**النظام الرأسمالي و مستقبله**، مرجع سابق، ،ص 20.

[3] إيريك هوبز باول،**العولمة والديمقراطية والإرهاب**، (ترجمة أكرم حمدان ونزهة الطيب دار العربية للعلوم الناشرون، بيروت لبنان ط 1، 2009) ص19

إن مبدأ المساواة الليبرالية يسعى إلى تعويض لا عدالة الحرية الطبيعية، عن طريق تجاوز المساواة المبينة على تكافؤ الفرص، و تصحيح عواقب التفاوت الاجتماعي، و الثقافي و كل مايسمح بتخفيفه إلى أبعد حد ممكن من خلال سياسات إعادة التوزيع، و التساوي في فرص التعليم، و ما إلا ذلك، من خلال الإصلاحات الاجتماعية، التي تدعم التوجه نحو "**الاستحقاق النصف**" في تهيئة الفرص، و من ثم الوصول إلى أبعد من ذلك، من حيث دعم الأفراد في زيادة مؤهلاتهم العلمية والثقافية، مما يزيد فرص النجاح لديهم.[1]

إن المساواة الليبرالية تمثل تقدما، مقارنة بنظام الحرية الطبيعية، إلا أنها تبقى ناقصة لأن توفير الفرص مهما بلغ، يبقى أضعف غير أن الحقيقة الملفته كما يقول **فريدمان**:

"إن الرأسمالية تؤدي إلى عدم المساواة أقل من نظم التنظيم البديلة، و أن تطور الرأسمالية قد قلل درجة عدم المساواة بدرجة كبيرة ".

6) الكفـــــاءة:

إن الكفاءة الاقتصادية التي يمكن أن تتبنى على أساس المنافسة في السوق، هي التي يتحقق للأفراد من خلالها أن يتقدموا إلى الأمام و تحقق التقدم لهم، و إن المجتمع الذي يمنح ذوي الإمكانيات و المهارات و الخبرات فرصا قائمة على استحقاق كل بحسب اختصاصه، يعد مجتمعا عادلا، لأن معاملة الناس فيه تكون بحسب قدرات كل منهم، و استعدادهم للعمل، كما أن الحرية الفردية التي يدعو لها المذهب الليبرالي التي تقود إلى أن يطور الفرد من مؤهلاته، و أن يكون عنصرا كفؤا في المجتمع يقوده إلى مراتب أعلى، و بحسب **هايك** فإن الفردية هي أساس الكفاءة الاقتصادية، فهو يعتقد أن للمعرفة مجالات واسعة، لا يمكن لأي فرد أو مؤسسة أو أية جهة أن تحيط بها بالكامل.

ووفقا لذلك يتبين أن الليبرالية تقود إلى مزيد من الكفاءة الاقتصادية، والتي تؤدي بطبيعتها التي تنامي العدالة، وتقلل من عدم المساواة بين طبقات وأفراد المجتمع بدرجة أكبر، وبما يقود إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

[1] إيريك هوبز باول، مرجع سابق، ، ص20

المطلب الثالث: نماذج الديمقراطية الليبيرالية :

لقد تطورت الديمقراطية الليبرالية، كنقيض لمؤسسات القرون الوسطى التراتبية أو الملكيات المستبدة، التي استندت مطالباتها بحكم مطلق إلى الادعاء بأنها مساندة لها، و قد هاجمت الليبرالية النظام القديم على جبهتين.

أولا: ناضل الليبراليون من أجل تقليص سلطة الدولة و إنشاء مجال للمجتمع المدني، يمكن أن تتطور فيه أو في ظله العلاقات الاجتماعية، بما في ذلك الأعمال الخاصة، و المؤسسات غير التابعة للدولة، والعائلة والحياة الشخصية من دون تدخل الدولة، "و تدريجيا أصبحت الليبرالية مقرونة بالمذهب القائل إنه ينبغي أن يكون الأفراد أحرارا في سعيهم وراء ما يفضلونه في الشؤون الدينية، والاقتصادية و السياسية، و في الواقع، في معظم المسائل التي تؤثر في الحياة اليومية، وكان أحد العناصر المهمة في هذا الصدد هو دعم اقتصاد السوق الذي يستند إلى احترام الملكية الخاصة[1].

ثانيا: إن العنصر الثاني من عناصر الليبرالية في مراحلها المبكرة، هو الادعاء بأن سلطة الدولة لا تعتمد على الحقوق الطبيعية أو العيبية، و إنما على إرادة شعب ذي سيادة، و في نهاية المطاف كان من شأن هذا الزعم أن يقود إلى المطالبة بالديمقراطية، بمعنى استحداث آليات للتمثيل، تضمن تمتع من يتولى سلطة الدولة بتأييد شعبي، و مع هذا لم يكن إنشاء آليات من هذا القبيل شغل الليبرالية الشاغل في بداياتها، و كان التقليد الذي أصبح فيما بعد الديمقراطية الليبرالية ليبراليا أولا، أي يهدف إلى الحد من سلطة الدولة المفروضة على المجتمع المدني، و ديمقراطيا لاحقا أي في الدرجة الثانية (يهدف إلى إنشاء بنى من شأنها أن تضمن تفويضا شعبيا لمن يتولى سلطة الدولة). وعلى الرغم من ذلك، كان لليبراليين تحفظات على الديمقراطية خشية أن تعوق تأسيس مجتمع ليبرالي، و على العموم يمكننا أن نقول أن تطور الفكر الديمقراطي الليبرالي أخذ يتجه إلى تسوية العلاقة المعقدة بين هذين العنصرين، و قد لخص **ك.ب ماكفريسون** الفكر الذي أحاط بالديمقراطية الليبرالية في ثلاثة نماذج مختلفة[2]:

---

[1] حازم الببلاوي، **عن الديمقراطية، قضايا ومشاكل**، مرجع سابق، ص14

[2] س ب: ماكفيرسون،**حياة الديمقراطية الليبرالية وأطوارها**، ترجمة شعبان عبد الله محمد، (ط1 دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2008)، ص ص34-36.

الفرع الأول: الديمقراطية الحمائية (الوقائية) :

حاول **ماكفرسون** أن يبني نموذجه الأول للديمقراطية الليبرالية على إيهامات كل من **جيريمي بنتام و جيمس ميل**، المستنبط حوالي سنة 1820، هذا النموذج سمي كذلك لإشتغاله بحماية المواطنين من الحكومة، و بضمان اتباع الحكام للسياسات التي تتوافق مع مصالح المواطنين كافة، و يمكن تأمين حماية كهذه من خلال حق الاقتراع العام، خاصة و أن الناخبين يستطيعون عزل الحكام. يبدو أن **بتنام و ميل** قبلا عمليا بفرض قيود صارمة على حق الانتخاب مستثنيين النساء، و قطاعات واسعة من الطبقة العاملة. فقضيتهما كانت ليبرالية أكثر كونها ديمقراطية، حيث كان هدفها هو تقييد الفضاء السياسي، و خصوصا نشاط الحكومة و المؤسسات، أما المجتمع المدني فينبغي أن يترك و شأنه، بمعنى أن قضايا مثل: "تنظيم الاقتصاد أو العنف ضد النساء في إطار الزواج، ينظر إليها بوصفها قضايا غير سياسية، أي نتيجة التعاقد الخاص "الحر" في المجتمع المدني، و ليست مسألة عامة أو شأنا من شؤون الدولة[1]. و راح صدى هذا الانشغال بالحرية السالبة –أي حرية المواطنين من تفشي السلطة السياسية– بعد نحو مئة و خمسين عاما على يد من يسمون باليمين الجديد أو الليبراليين الجدد، فقد ركز هؤلاء على تقليص النشاط التنظيمي، ونشاط إعادة التوزيع الذي انتهجته الدولة باسم الرفاه العام و العدالة الاجتماعية. لقد حاول المفكر **فردريك فون هايك(Fridedrick Von Hayek)** في دراسة للعلاقة بين الديمقراطية و الليبرالية أن يميز بين المتغيرين، حيث أطلق على الليبرالية المذهب الذي يتعلق بما ينبغي أن يكون عليه القانون، أما الديمقراطية فهي المذهب الذي يتعلق بطريقة تحديد ما سيكون عليه القانون، و يخلص إلى نتيجة هامة مفادها أن الديمقراطية تحتل مرتبة ثانوية من حيث الأهمية، فالغاية السياسية الأعلى هي الحرية التي لا يمكن تحقيقها إلا إذا فرضت حدود صارمة على نشاط الحكومة، و يجب أن يهدف تدخل الحكومة في المجتمع المدني إلى حماية الحياة و الحرية و الممتلكات، و هكذا نستنتج أن الديمقراطية هي آلية تضمن أن الأغلبية هي التي تقرر القانون الذي سيسن، غير أنه من الضروري أن تحترم الأغلبية الديمقراطية الحدود المفروضة على نشاط الحكومة، و إن لم تفعل ستتعارض الديمقراطية مع الحرية و إذا حدث هذا سيكون غير ديمقراطي[2].

[1] David Held, **Models of Democracy**, 3rd Ed, (Cambridge: polity 2006) P 77.

[2] س ب: ماكفيرسون، مرجع سابق، ص28

وأنصار الديمقراطية الحمائية يؤكدون على أن الشغل الشاغل للتقليد الديمقراطي الليبرالي هو تقييد السلطة السياسية المفروضة على المواطنين، فالليبرالية حرية فردية في عالم المجتمع المدني، ويمكن أن تكون الديمقراطية وسيلة لتحقيق هذه الغاية، مع التأكيد على مبدأ المساواة السياسية للمواطنين.

الفرع الثاني: الديمقراطية التطورية :

إن **جون ستيوارت ميل** (1806-1873) ابن **جيمس ميل**، كان أكثر تفاؤلا بالديمقراطية من أبيه، حيث رأى أن الديمقراطية عنصر مهم في التنمية الإنسانية الحرة، و يمكن أن تقود المشاركة في الحياة السياسية إلى "**توسيع كبير و منسجم في القدرات الفردية**"، و في نفس الوقت شارك الديمقراطيين الحمائيين افتراض أساس مشترك قوامه أن حرية المواطنين القصوى تتطلب وضع حدود على مدى نشاط الدولة، و قد اشتملت رؤيته على حكومة تمثيلية إلى جانب اقتصاد سوق حرة.

اتبع **ميل** وجهات نظر ليبرالية مألوفة، فيما يتعلق بالقيود المفروضة على الحكومة و نشاطاتها، أما بخصوص حق الانتخاب العام، فقد أوصى **ميل** بنظم التصويت المتعدد الذي يمنح بعض أعضاء الهيئة الناخبة أصوات أكثر من غيرهم، و ذلك لكي يعطي الأكثر حكمة الهيئة الناخبة أصواتا أكثر من الجهلاء و الأقل قدرة.

و يعتبر **ميل** أكثر ديمقراطية من والده سواء في البعد الأخلاقي، إذ كان يعتبر المشاركة في العملية السياسية سبيلا إلى الحرية و تنمية الذات، و كذلك حاول مواجهة أشكال اللامساواة التي وجدت في المجتمع الإنجليزي في منتصف القرن التاسع عشر، والتي اعتبرها من معوقات السيرورة الديمقراطية، فانتقد كثيرا استبعاد النساء وأكد على ضرورة المساواة الكاملة بين الجنسين كشرط للتنمية البشرية والديمقراطية[1]. وقد شارك مفكرون كثر **ميل** في انهماكه بالمشاركة بوصفها عنصرا مهما من عناصر الديمقراطية، وانشغاله باللامساواة الاجتماعية و الاقتصادية بوصفها معوقا رئيسا من معوقات الديمقراطية و المساواة السياسية، **فجان جاك روسو** (1712-1778) الذي عاش قبل **ميل** بمائة عام تقريبا، كانت نقطة انطلاقه مجتمعا صغيرا غير صناعي. وكان قد انتقد فكرة التمثيل، قائلا بأن المواطنين ينبغي أن يكونوا معنيين مباشرة بوضع قوانينهم، وإلا فلا حرية "يؤمن الشعب الإنجليزي بأنه حر، وهو بذلك مخطئ بفداحة، فهو حر في فترة انتخاب أعضاء

[1] Held Models of democracy, P 79.

البرلمان ليس غير، وحالما ينتخب الأعضاء، يستعبد الشعب و يصبح غير ذي شأن"، بعبارة أخرى تتطلب الحرية الحقيقية ديمقراطية مباشرة.[1]

إلا أن أفكار **روسو** حول دور المشاركة في الديمقراطية قد قوبلت بالرفض مرارا وتكرارا، على اعتبار أنه لا صلة لها بالمجتمع الحديث واسع النطاق.

لكن **ماكفرسون** كان يرى أن أفكار **روسو** متوافقة بالفعل مع المجتمع الحديث، وأن الحكومة التمثيلية يمكن بل ينبغي أن تحتوي على عناصر من المشاركة المباشرة، إن أردنا للديمقراطية أن تكون أكثر من مجرد شكل صوري[2]. لقد أكد **روسو**، مثله مثل **جيمس ميل** بأن اللامساواة الاجتماعية و الاقتصادية تمنع المواطنين من الحصول على حقوق سياسية متساوية، بعبارة أخرى لا يمكن أن تترعرع الديمقراطية السياسية مع وجود اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية.

وفي تحليله النقدي للرأسمالية، ربط كارل **ماركس** (1818-1883) وجود اللامساواة بالتقييمات الطبقية التي أنتجها المجتمع الرأسمالي، لقد آمن ماركس بأن السوق الحرة والدولة القائمة على أساس مواطنين متساوين الحكم الذي تمارسه الطبقة الرأسمالية، و أن السبيل الوحيد لتحقيق المساواة السياسية والاقتصادية الحقيقية و التحول الديمقراطي، على نحو كامل للدولة والمجتمع، هو القضاء على النظام الرأسمالي و استبداله بالاشتراكية، و في نهاية المطاف بالشيوعية[3].

وفي خضم النقاش الخاص بالعلاقة بين الرأسمالية والديمقراطية، يؤكد تيار الليبراليين بأن النظام الرأسمالي وحده قادر على توفير الأساس الضروري للحرية والديمقراطية، أما التيار **الماركسي** فراح يرفض هذا الرأي، و يجادل من أنه لابد من استبدال الرأسمالية بالاشتراكية، لكن غلبت وجهة النظر الليبرالية لاسيما أن البلدان غير الرأسمالية التي تتشبث بالتقليد **الماركسي**، لم تتمكن من تأليف أنظمة سياسية ديمقراطية، ورغم كل هذا الجدل فليس ديمقراطيا كل نظام رأسمالي، و لا يحتاج المرء لأن يكون ماركسيا كي يدرك المعوقات التي تحول دون الديمقراطية، و الناجمة عن اللامساواة الاقتصادية.

---

[1] جان جاك شوفالييه، **تاريخ الفكر السياسي**، مرجع سابق، ص 145.

[2] إبراهيم أبراش، **النظرية السياسية، بين التجريد والممارسة**، مرجع سابق، ص84

[3] ربرت دال عن الديمقراطية، مرجع سابق، ص ص 93 – 96.

ويؤكد **روبرت دال** أن: رأسمالية الشركات الحديثة تنزع إلى إنتاج أشكال مختلفة من اللامساواة الساحقة، في الموارد الاجتماعية و الاقتصادية، إلى حد أنها تتسبب في انتهاكات جسيمة للمساواة السياسية، ما يقود لاحقا إلى إرساء العملية الديمقراطية[1].

لقد رأينا أن **بتنام و جيمس ميل**، لم يمتلكا تخيلا جديدا للمجتمع و الإنسان، لأنهما لم يشكا في أن مجتمعهما (مجتمع السوق التنافسي و انقسامه الطبقي) برز بواسطة الحد الأقصى من الإنتاج المادي، و بالتالي أضحت اللامساواة حتمية. و في أي وضع فإنه قانون الطبقة البشرية المتمثل في أن كل فرد سيحاول دائما السيطرة على إنسان آخر، فإن كل ما يمكن فعله يتمثل في منع الحكومات من الاستبداد بالمحكومين، لذلك بدا الامتياز الديمقراطي الإنتاجي الآلي كافيا. ومع حلول منتصف القرن التاسع عشر، حدث تغييران فرض نفسيهما على المفكرين الليبراليين، هذان التغيران تطلبا نموذجا مختلفا من الديمقراطية[2].

1. تمثل أولهما في أن الطبقة العاملة (التي اعتقد **بنتام** و**جيمس ميل** في عدم خطورتها) بدت خطرة فيما يتعلق بالملكية.

2. تمثل ثانيهما في وضع الطبقة العاملة، الذي أضحى لا إنسانيا، و بالتالي لم يعد بإمكان الليبراليين ذوي الحساسية تصوره، باعتباره مبررا أخلاقيا أو حتميا على المستوى الاقتصادي.

لقد أوجد كلا المتغيرين صعوبات جديدة بالنسبة لنظرية الديمقراطية الليبرالية، صعوبات لا يمكن قهرها بشكل تام، و لكن هذين التغييرين جعلا الإقرار بوجوب نموذج جديد للديمقراطية أكثر وضوحا، وهو ما قام **جون ستيوارت ميل** بتقديمه. لقد وصل **ميل** الشاب إلى نموذجه الثاني لأن هذين المتغيرين العقليين ظهرا في كتاباته، لقد كان قلقا من تزايد نضال الطبقة العاملة؛ ثوارت 1848 في أوروبا، وظاهرة الحركة المسيحية في إنجلترا، و التي تركت تأثيرا عميقا عليه. لقد أدى نمو القراءة و الكتابة للطبقة العاملة إلى ظهور نموذج من المجتمع الأمثل كان مختلفا وبشكل تام عن ذلك المجتمع الذي انتهى إليه النموذج الأول للديمقراطية في تنظيم قدرة الطبقة العاملة، وإلى نمو اتحادات العمال و مجتمعات المنفعة المشتركة. و لقد كان **ميل** مقتنعا بأنه ليس بالاستطاعة أن

[1] Anna polycar « **lelibiralisme polytique en son avenir** », C N R S Ed.paris 2012 pp 15-16

[2] جون سباين: **تاريخ الفكر السياسي**، مرجع سابق، ص ص 34-35.

يستبعد الفقير، لقد اتضحت كل الأمور عندما تعلموا القراءة و اعتقدوا في حرية التعبير والدعاية السياسية.

إن النتيجة تتمثل في أن شيئا ما يجب أن يفعل، وحدث و بشكل صريح في 1845 من ذلك الدرس الذي تعلمه من الحركة الوثيقية، أن الحركة الديمقراطية بين الطبقات العاملة، والتي عرفت و بشكل عام باعتبارها وثيقية كانت أول فصل للمصالح، الشعور الذي أكده العاملون وإتحاد العمال، و كانت فوق الجميع[1].

إن الاختلاف الجوهري بين نماذج الديمقراطية تمثل في الهدف الذي افترض أن النظام السياسي الديمقراطي يجب أن يمتلكه، إن **ميل** لم يتطلع إلى الدلالة الوقائية للإمتياز الديمقراطي، تلك الدلالة التي عول عليها كل من **جيمس ميل** و **بنتام** بصورة أكثر، لقد احتاج الناس إلى الحماية من الحكومة فمجمل تحليلاته لم توجه صوب ما هو كائن، و إنما صوب ما ينبغي على الديمقراطية أن تقدمه من أجل التطور الإنساني، إن نموذج **ميل** عن الديمقراطية هو نموذج أخلاقي، أن ما جعله مغايرا تماما للنموذج الأول تمثل في احتوائه على بعد أخلاقي فيما يتعلق بإمكانية البرهنة على الجنس البشري، و البرهنة على مجتمع حر و متساو، و ليس مجرد مجتمع يبحث عن الكسب.

إن ذلك يأخذنا إلى جوهر نموذج **ميل** عن الديمقراطية، إنه يتمثل في صياغة نموذج عن الإنسان، يختلف عن ذلك الذي بني عليه النموذج الأول:

- إن الإنسان موجود، و مؤهل لتطوير قواه و خصائصه[2].
- إن الإنسان ليس مجرد مستهلك و مغتصب (كما كان في النموذج الأول) و لكنه موجود مطور لخصائصه و متمتع عبرها.
- إن المجتمع الخير واحد، و هو ذلك الذي يخول لكل فرد أن يعمل باعتباره موجودا، و متمتعا بعمله، و مطورا لخصائصه.

الفرع الثالث: الديمقراطية التوازنية :

هو النموذج الذي أتى لينتشر في العالم الغربي في العقود الوسطى للقرن العشرين. والذي أتى ليحل محل النموذج الذي أخفق، ذلك على مدى لا يدرك و بشكل اعتيادي، إنه ارتداد للنموذج

[1] س ب: ماكفيرسون، مرجع سابق، ص65.

[2] نفس المرجع، ، ص86.

الأول و تطوير له. و هذا هو المعيار الأول لتطابقه مع مجتمع السوق و الانسان البرجوازي، ونقصانه الواضح.

هذا النموذج يسمى النموذج التوازني، و من المحتمل أن نطلق عليه كما حدث في بعض الأوقات نموذج الصفوة الجماعية، و هو المسمى الذي يجمع بين اصطلاحات ثلاثة؛ الصفوة، الجماعية، النموذج التوازني، لأن هذه السمات الثلاث تعتبر أساسية بالنسبة له، إنه جماعي لأنه يبدأ من افتراض أن المجتمع الذي يجب أن يبدعه نظام السياسية الديمقراطية الحديثة، يجب أن يكون مجتمعا جماعيا، هو ذلك المجتمع المتكون من الأفراد الذين ينجذبون إلى العديد من الاتجاهات بواسطة مصالحهم، فالفرد الآن في وحدة مع جماعة مع أنداده، و في ذات اللحظة مع جماعة أخرى، إنه صفري في تحديده للطريق الرئيسي في العمليات السياسية لإختيار الجماعات الذاتي لقوادها.

إنه نموذجي توازني في إيضاحه للعمليات الديمقراطية، باعتباره نظاما يحافظ على التوازن فيما يتعلق بإشباع الرغبة المرتبة على الخيرات السياسية[1].

إن النموذج الثالث صيغ بشكل نسقي عام 1942، من قبل **جوزيف شمبيتر** في العديد من فصول كتابه الرأسمالية، الاشتراكية، الديمقراطية، و منذ ذلك التاريخ، بنى هذا النموذج لنفسه أرضية من خلال أعمال العديد من علماء السياسية الذين شجعوا هذا النظام و طوروه، من خلال المجموع العقلي للبحث التجريبي عن كيف يتصرف المقترعون في الديمقراطيات الغربية، وعن كيفية استجابة النظم السياسية الغربية لسلوكهم بشكل فعلي.[2]

إن الشروط الأساسية لهذا النموذج تتمثل في:[3]

أولا: أن الديمقراطية تعتبر و بشكل بسيط تقنية لاختيار الحكومة و تنصيبها، إنها ليست نمطا من المجتمع أو إبداعا لأية غايات أخلاقية.

ثانيا: أن هذه التقنية تتكون من التنافس بين ذاتين، أو اكثر، لاختيار السياسيين (الصفوة)، التي نظمت في أحزاب سياسية، من أجل الانتخابات التي ستحملهم إلى الحكم بعد الاقتراع المقبل.

---

[1] جوزيف شمبيتر، مرجع سابق، ص360.

[2] المرجع نفسه، ص 269

[3] العربي صديقي،**البحث عن ديمقراطية عربية:الخطاب والخطاب المقابل**، ترجمة محمد الخولي،عمر الأيوبي، (بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،2007)،ص34.

إن الأفراد المتنافسين بالطبع هم سياسيون، وإن حكم المواطنين يتمثل وببساطة في الاختيار السياسيين (الصفوة)، التي نظمت في أحزاب سياسية، من أجل الانتخابات التي تتحملهم إلى الحكم بعد الاقتراع المقبل.

إن الأفراد المتنافسين بالطبع هم السياسيون، إن حكم المواطنين يتمثل وببساطة في الاختيار بين السياسيين في وقت الانتخاب يتمثل في قدرة المواطنين على استبدال حكومة بأخرى من أجل أن يحموا أنفسهم من الإستبداد. إن النموذج الثالث يخلو بشكل تام من أي محتوى أخلاقي، الذي وضع النموذج الثاني في فكرة الديمقراطية. أن غاية الديمقراطية تتمثل في إتباع رغبات الناس كما هي كائنة، لا كما ينبغي أن تكون، إنها مرادفة لآلية السوق. فالمتبرعون هم المستهلكون، والسياسيون هم ملاك المشاريع. و ليس من المفاجئ أن الإنسان الذي افترض هذا النموذج كان اقتصاديا، فلقد عمل طيلة حياته مع أنظمة السوق.

عرفت الديمقراطية إنقطاعا في الممارسة بعد سقوط أشياء، و إلى غاية القرن التاسع عشر، هذه الفترة التي عرفت المخاض الجديد للديمقراطية عقب الثورات في فرنسا، الولايات المتحدة، بريطانيا...الخ.

مهد لظهورها مذهب فلسفي يحارب الاستبداد، نهجه مفكرون كبار في القرن الثامن عشر أمثال "**جون لوك**"، **جان جاك روسو، مونتسكيو**...الخ. و في أعقاب ذلك عقد القران فكريا بين فلسفتي الديمقراطية و الليبرالية ذاتي النشأ المتخلف كما يبين ذلك "**علي دين هلال**" حيث تعود الأولى بجذورها إلى أثينا تطبيقا و فكرا مع **سقراط و أفلاطون و أرسطو**، و تقدم على توسيع دائرة الحقوق لمساواة الفرص. فيما بحثت الليبرالية عن واقع اجتماعي جديد أفرز تبلور السوق الرأسمالي، جاءت لتدعيم مصالح الطبقة البرجوازية الناشئة في مواجهة النظام القديم بتبرير حقوق لها، مستندة إلى نظرية الحقوق و الحريات الطبيعية و العقد الاجتماعي، ومعتمدة مبدأ المنفعة **لجيرمي بنتام** الذي يقول بتعظيم المنافع الفردية من خلال التملك.

و قد واجه هذا التزاوج بين الفكرتين في البداية مقاومة عنيفة من قبل الليبراليين، الذين لم يستوعبوا الديمقراطية، و ذلك من خلال إقصاء طبقات الشعب الفقيرة، و النساء من المشاركة وإعادة النظر في النظرية النفعية للإنسان بتقديم افتراض آخر للديمقراطية الليبرالية، يتمثل في تنمية قدرات الإنسان وتمكينه من توظيف ملكاته و مواهبه، كما أسقطت الليبرالية تصورها للنظام

الاقتصادي على نظيره السياسي مفترضة أنه يقوم أيضا على المنافسة، وحرية الاختيار والمفاضلة بين البرامج و التوجهات السياسية تماما كالسلع المادية.[1]

الفرع الرابع : الديمقراطية تجدد نفسها :

كقانون عام، يوجد تفاوت ما بين الفكرة والواقع، و قياسا هناك تباين كبير بين تصور الديمقراطية وواقعها كممارسة، فقد أقر العقل السياسي الشعبي بأن الديمقراطية تعني حكم الشعب، أو حكم الأغلبية للأقلية، هذا هو الأصل اللغوي والتاريخي المستمد من تجربة الحكم في دولة المدينة في آثينا حوالي القرن السادس قبل الميلاد.

هذا المعنى المثالي و الأخلاقي –حكم الشعب– إضافة إلى توافق الديمقراطية المعاصرة مع مجتمعات الحداثة و الثورة الصناعية، و مجتمعات الرفاهية، كان وراء ابتغاء كل الشعوب للديمقراطية.

التغير في الدلالات الديمقراطية :

في مؤلفه "نظرية ديمقراطية" انتقد **جيوفاني سارتوري** أهمية و دور الشعب في الممارسة السياسية في الديمقراطيات الكلاسيكية، وهو يرى أن الخطر على الديمقراطية لا يأتي من الديكتاتورية، أو الأرستقراطية، بل من تدخل الشعب في عمل النخبة السياسية، وعرقلة قيامها بحقها الطبيعي في الحكم.

وعليه يطالب ببقاء السلطة السياسية بيد النخبة الحاكمة مادامت تتوفر على عناصر الامتياز والتفوق الذي يعترف لها الجميع، وعليه فدور النخبة في المجتمع هو كبح جماح الأغلبية، فترك العنان للشعب باسم الديمقراطية العفوية التي ستطيح بالاستقرار السياسي، وفي رأيه لا تعارض ما بين حكم النخبة والديمقراطية، فالديمقراطية في نظره هي عملية اتخاذ قراراته التي سيستجيب فيها القادة لتفصيلات المقودين الحكوميين .[2]

فالمهم بالنسبة لهذا المحلل و منظر النخبة، ليس الحكم للشعب، بل ضمان الاستقرار السياسي في المجتمع حتى تتمكن الدولة من مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

---

[1] علي الدين هلال:**مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث،في ابراهيم سعد الدين وآخرون،** (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية أزمة الديمقراطية في الوطن العربي،ط3.بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص39.

[2] جوزيف شوبتير، **الرأس المالية والإشتراكية والديمقراطية**، مرجع سابق، ص86.

في السياق نفسه يرى "**كارل مانهايم**" أن وظيفة المواطن العادي تنحصر في قيامه باختيار الحكام، و ليس من الضروري أن يشارك في ممارسة السلطة [1]، وهو مفكر آخر في نفس المدرسة، يعتبر من أشد المعارضين لفتح المجال أمام الشعب للمشاركة في السياسة بلا ضوابط.

ذهب أيضا "**جوزيف شومبيتر**" إلى التاكيد على ذلك في كتابه: "**الرأسمالية و الاشتراكية والديمقراطية**" وفي محاولة لإثارة النقاش حول النظام الرأسمالي انتقد المفهوم الكلاسيكي للإرادة العامة الذي صاغه بدلا من الديمقراطية إلى حكم الشعب أو إلى حكم معتمد من الشعب أو حكم لصالح الشعب[2]

يؤكد "**شومبيتر**" أن الديمقراطية كنظام حكم ليس غاية، بل وسيلة، وحدد شروط النظام الديمقراطي الناجح في:

- جودة النخبة السياسية.
- عدم تفعيل المدى الفعال لقرار السياسيين أكثر من اللازم.
- قدرة الحكومة على السيطرة، وعلى توجيه الجهاز البيروقراطي وضمان فعاليته.

إن العولمة أثرت و بشكل ملموس في تأسيس الشروط السابقة للديمقراطية، من المستويات المحلية إلى المستويات فوق الدولية. هذه المفاهيم التطورية أسست لها العديد من المساهمات المعرفية المعرفية و الأكاديمية، تضمنت بعدا سياسيا من خلال الدعوة لتبني منهج الحكم الديمقراطي الليبرالي، و تزامن ذلك من مع تصاعد المد النيوليبيرالي، كان هناك توجه نحو تعزيز الديمقراطية التمثيلية (السياسية) بالديمقراطية التشاركية، و الديمقراطية التوزيعية

- التعامل بروح سلمية ومرونة ما بين النخب وبعضها البعض، ووضع حد لتدخلات الهيئة الناخبة في العمل السياسي بعد اختيارها للهيئة الحاكمة.[3]

وفي نفس السياق، يذهب "**أوستروغورسكي**"، في كتابه "الديمقراطية والأحزاب السياسية " يقول:

"إن الوظيفة السياسية التي يضطلع بها الجماهير في ديمقراطية ما، لا تقوم على حكمها لهذه الديمقراطية، بل الأرجح أنها لا تكون قادرة على ذلك على الإطلاق، سواء كنا حيال ديمقراطية أو

---

[1] محمد العربي الصديقي، **البحث عن ديمقراطية عربية: الخطاب والخطاب المقابل** (بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية 2007) ص34.

[2] Jose Schmpeter, capitalism, and doorway, ended (New York, 1947) ch, 21, p269.

[3] Ibid, 270

حيال أوتوقراطية، فإن الحكم لن يكون إلا من قبل أقلية قليلة العدد، و الميزة الطبيعية التي تختص بها السلطة مهما كان نوعها هي مركزيتها، و شأنها في ذلك شأن قانون الجاذبية في التنسيق المجتمعي، لكن من الواجب الوقوف في وجه الأقلية الحاكمة، فوظيفة الجماهير في ديمقراطية ما لا تقوم على تولي الحكم بل على توالي الحكومات."[1]

كما نجد كاتب معاصرا آخر هو" **روبرت دال**"، الذي يرى أن الحكم الأفضل هو حكم المؤهلين، لأنهم أكثر قدرة على فهم مصالح المجتمع، و تحسس احتياجاته و حل مشاكله، بينما الغالبية من الناس يجب أن تحرم من حق ممارسة السلطة لأنها إما جاهلة بالمصلحة العامة، أو بالأمور الاستراتيجية؛ أي أنها غير مؤهلة لممارسة الحكم.[2]

مما سبق نلاحظ أن شروط نجاح الديمقراطية المعاصرة، لم تعد تقاس بنسبة المشاركة السياسية أو بعدد الأحزاب القائمة أو بوجود الانتخابات الدورية حتى و إن كانت نزيهة، بل بالقدرة على خلق التوافق بين مكونات المجتمع، و بعضها البعض من جهة، و بين المجتمع و الحاكم من جهة أخرى، و بمدى فعالية مؤسسات النظام السياسي خصوصا مؤسسة القيادة.

منذ السبعينات، أخذ المفكرون يولون اهتماما بالتحولات الديمقراطية في الأنظمة خارج الديمقراطيات الغربية، التي أنتجتها مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، و اتجهوا بأنظارهم لما يجري في النظم الديكتاتورية، فنجد المفكر الأمريكي "**صامويل هانتنغتون**" يعالج خصوصيات الانتقال من النظم الديكتاتورية إلى الديمقراطية متجاوزا بذلك الجدل الذي أثاره أنصار نظرية النخبة، الذين ركزوا على ما اعتبروه أزمة الديمقراطية الغربية في المجتمعات الديمقراطية الغربية، ليولي اهتماما لأزمة النظم الديكتاتورية التي بدأت تتفاقم و ظهور ملامح التحول نحو الديمقراطية.

فبعد أن تناول "**هانتنغتون**" تاريخ الديمقراطية، بدأ من دولة المدينة إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقال أن العالم يشهد الموجة الثالثة للديمقراطية، و هو بذلك يستحضر ما يجري في عام 1974 في البرتغال ثم إسبانيا واليونان من انهيار أنظمة الحكم العسكرية والديكتاتورية حيث

[1] آلان تورين: ماهي الديمقراطية حكم الأكثرية أم ضمانات الأكثرية؟ (ترجمة "حسين قبيسي. دار الساقي ،بيروت ،1995) ص128.

[2] روبرت دال، **الديمقراطية ونقادها**، ترجمة نمير عباس مظفر، (عمان 1995) ص100

يقول: "بدأت الموجة الثالثة في التحول الديمقراطي في العالم الحديث، بعد خمس و عشرين دقيقة من منتصف ليلة الخميس 25 أفريل 1974 في لشبونة بالبرتغال "[1]

هناك خمسة متغيرات لعبت دورا في أحداث الموجة الثالثة الديمقراطية هي :[2]

- تآكل شرعية النظم الشمولية.
- النمو الاقتصادي غير المسبوق الذي عرفته الستينات.
- التغيرات في دور الكنيسة الكاثوليكية و الدين بشكل عام.
- التغيرات الخارجية و مفاهيم حقوق الإنسان.
- " تراث الثلج " أو التداعيات التي نتجت عن تطور وسائل الاتصال.

لأن المجتمعات و النظم السياسية لا تعرف السكون، بل في حالة تحول سواء أكانت هذه النظم موسومة بالديمقراطية، أو النظم غير الديمقراطية، ولأن التحول نحو الديمقراطية في كل مرحلة يتأثر بالواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات، فقد نعت بعض المفكرين التحولات الجديدة نحو الديمقراطية بالموجة الرابعة الديمقراطية التي تطرأ على المجتمعات بشكل موجات، و قد ارتبط الحديث عن الموجة الرابعة ببعض الأسماء أهمها: "**لاري دايموند**" **و** "**مايكل مالوفر**" ،حيث أشارا إلى أن الموجة الثالثة لم تنتج أنظمة ديمقراطية مستقرة، بل أوجدت أحيانا أنظمة هجينة تجمع بين ديمقراطية شكلية و بعض مظاهر الاستبداد [3]، و تواكبا مع تنظيرات الموجة الرابعة. وقد ظهرت في السنوات الأخيرة مصطلحات جديدة Good Governance, أو الحكم الصالح Governance كالحاكمة.

نعتقد أنه وفق تصنيف المجتمعات ما بين ديمقراطية و غير الديمقراطية، بل بين حكم صالح وحكم غير صالح، مادامت كل النظم السياسية، وخصوصا في دول الجنوب تقول أنها ديمقراطية.

لكن استخدام مصطلحي الحكم الصالح والحاكمة، لا يعني تجاوزا كليا لمتطلبات الديمقراطية، ولكنهما يؤكدان على أن الانتخابات والمؤسسات الديمقراطية لوحدها لا يحققان التنمية

---

[1] صامويل هانتنغتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب، (مركز ابن خلدون 1993) ص 61.

[2] المرجع نفسه، ص 62

[3] إبراهيم إبراش، **النظرية السياسية بين التجديد والممارسة**، مرجع سابق، ص 192

الشمولية، ولا يحدثان التحول المطلوب في بنيان المجتمعات لذلك يرى " **دياطوند** " أن النظام الحقيقي هو الذي يأخذ بمتطلبات الحكم الصالح و هي:

- هيئة قضائية فعالة و مستقلة، أي التأكيد على الفصل بين السلطات.
- وجود هيئات مستقلة للحاجة، و ضمان الشفافية وتلقي شكاوى المواطنين، وأيضا وجود مؤسسات اقتصادية كالبنك المركزي.
- ضمان أن تمثل الأحزاب و المجالس النيابية الشعب تمثيلا صحيحا، وأن تكون أمينة ومفتوحة وتستجيب للمشاركة العامة، ومتصلة بالمصالح المجتمعية على اختلاف أنواعها.
- خدمة مدنية أو جهاز بيوقراطي يتميز بالكفاءة و الإخلاص.
- أهمية وجود مجتمع حقيقي يجمع بين الاستقلالية عن الدولة و احترامها بحيث يكمل بعضهما البعض الآخر لضمان تحقيق التنمية.
- وجود ثقافة خاصة لكل ما سبق تقوم على أساس الالتزام بالشرعية أو الإصلاح العام وخصوصا من طرف الحكام والنخب[1].

المبحث الثالث: المفاهيم النظرية الجديدة للتحليل:

المطلب الأول : التحول الديمقراطي :

لقد مثلت عمليات الدمقرطة أو التحول الديمقراطي، الظاهرة العالمية الأهم خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، و قبل ذلك كانت الساحة السياسية مليئة بأشكال مختلفة من نظم الحكم غير الديمقراطية، التي تشمل نظما عسكرية و نظم الحزب الواحد، و نظم الديكتاتوريات الفردية الشخصية. و في منتصف سبعينات القرن العشرين شهد العالم ما أصبح يعرف بالموجة الثالثة للديمقراطية، التي بدأت في البرتغال وإسبانيا واليونان 1974، ثم انتشرت إلى أمريكا اللاتينية، وبعض أجزاء آسيا خلال ثمانينات هذا القرن وامتدت إلى أوروبا الشرقية و الإتحاد السوفياتي، وبعض أجزاء إفريقيا في أوائل التسعينات من القرن الماضي.

[1] سعيد زيداني، "**الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في الوطن العربي**" (ورقة قدمت إلى : ندوى حول حماية تطبيق وتعليم حقوق الإنسان في الوطن العربي سيراكوزا ، إيطاليا من 4 إلى 14 ديسمبر 1988) ص62

الفرع الأول : مفهوم التحول الديمقراطي :

أولا : من الناحية اللغوية :

يأتي مفهوم التحول في اللغة العربية من الفعل حول، و هي تعني غير الشيء مما كان عليه إلى صورة أخرى، مستخدما في ذلك بعض الوسائل.

ويقصد بالتحول الديمقراطي في الدلالة اللفظية، المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي[1]. وكلمة تحول يقابلها في اللغة الإنجليزية Transition وتعبر عن الانتقال والتغيير من مرحلة إلى أخرى باستخدام وسائل معينة، وهنا نستطيع أن تقول أن الكلمتين متطابقتان.

ثانيا: التعريف من الناحية الإجرائية :

إن مفهوم التحول الديمقراطي من أكثر المفاهيم المطروحة على الساحة البحثية، ومن أكثرها غموضا و جدلا، و قد تعددت محاولات توضيح و تعريف له، وتعددت تعريفاته فمنها:

– يعرفه "**شمينر**" : "عملية تطبيق القواعد الديمقراطية، سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل، أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل، إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر".

– يعرفه "**روستو**": "عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة، وهي النظام والمعارضة الداخلية، والقوى الخارجية. و يحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى، و تتحدد النتيجة النهائية لاحقا للطرف المتغير في هذا الصراع".

– يعرفه "**شارلز اندريان**": "التحول من نظام إلى آخر، أي تغير النظام القائم و أسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام، و يسميه التغير بين النظم، و عليه التحول يعني تغييرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام: البعد الثقافي، البعد الهيكلي و السياسات، هذه التغييرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة، مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار و الأسلوب القديم" [2].

---

[1] علي سعيد صميخ، **التحول الديمقراطي في قطر (1995–2004)**، رسالة دكتوراه (جامعة القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية)، 2006.

[2] هالة حمال ثابت، **التحول الديمقراطي في أوغندا (1986–1996)**، رسالة ماجستير (جامعة القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية)، 99.

ويعرف أيضا: "مجموعة من المراحل المتميزة، تبدأ بزوال النظم السلطوية، يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، و تعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني، بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى، و قبول الجدل السياسي".

ومن هنا يمكن وضع تعريف لعملية التحول الديمقراطي كالتالي:

"هو عملية تهدف إلى تغيير النظام السلطوي بنظام قائم على الديمقراطية، وذلك عن طريق إما السلطة السياسية أو حركات المعارضة أو قوى خارجية، بصرف النظر عن الوسيلة المؤدية لذلك سواء السلمية أو غير ذلك"[1].

ثالثا: التحول الديمقراطي والمفاهيم المرتبطة:

في إطار تحديد مفهوم التحول الديمقراطي، سعت العديد من الأدبيات السياسية إلى محاولة تأصيل عدد من المفاهيم المرتبطة بمفهوم التحول الديمقراطي و منها:

1- التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي:

ميز الكثير من الباحثين بين مفهوم التحول الديمقراطي، و الانتقال الديمقراطي، حيث اعتبروا أن الانتقال الديمقراطي هو مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي، و أخطر مراحله أيضا، و ذلك لأن في مرحلة الانتقال يكون النظام ذو طبيعة مزدوجة، تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام السلطوي –القديم– و النظام الديمقراطي – الحديث–، و يشاركان في السلطة سواء في صورة صراع أو إتقان[2].

2- التحول الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي:

تميز الأدبيات العامة بين التحول الديمقراطي، و الترسيخ الديمقراطي، فحدوث التحول الديمقراطي لا يعني استمراره أو تعزيزه، ولا تعتبر الديمقراطية قد رسخت في مجتمع ما إلا عندما يأخذ جميع الفاعلين السياسيين في اعتبارهم حقيقة أن العمليات الديمقراطية هي التي تحدد التفاعلات التي تتم داخل النظام السياسي[3].

---

[1] عادل مصطفى، **فقه الديمقراطية**، (القاهرة رؤية للنشر والتوزيع)2012. ص99

[2] عبد الواحد بلقصري، إشكالية الإنتقال الديمقراطي في المغرب والتجارب المقارنة – البرتغال نموذجا 77331 http://www.ahewan.og/debat/show.ant

[3] what is Democratic Consolidation ?
http://muse-jhu-edu/Login? uni=journals/journal-of-Democracy.

3- التحول الديمقراطي و الليبرالية:

ميز الكثير من الباحثين في الأدبيات الكلاسيكية بين التحول الديمقراطي والليبرالية، فالليبرالية تتضمن أهداف جزئية تتمثل في التخفيف من حدة القيود المفروضة على المواطنين في ممارسة الحقوق الفردية والجماعية داخل النظام السلطوي، وعلى الرغم من أنها تساهم في دفع عجلة التحول الديمقراطي، إلا أنها لا تعني ترسيخ الديمقراطية، ولا تتساوى مع التحول الديمقراطي الذي يسعى إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس مجالا أكثر اتساعا، منها محاسبة النخبة، وصياغة آليات عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي[1].

الفرع الثاني : المداخل النظرية لتفسير التحول الديمقراطي :

1- المدخل التحديثي:

بداية لابد أن هذا المدخل (التحديثي) يؤكد على عدد من المتطلبات الاجتماعية و الاقتصادية لعملية التحول الديمقراطي، و يربط بين الديمقراطية و التنمية الاقتصادية. و نعني بالتحديث: استجلاب رموز الحضارة الحديثة و أدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجية و المعدات الآلية، و بالرجوع إلى الأصول التاريخية لهذا المدخل نجد **آدم سميث** أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال كتابة "ثروة الأمم"، حين نجد دعوته لليبرالية السياسية باعتبارها شرطا ضروريا للأداء الفعال للسوق، الذي يعتبره محرك النمو الاقتصادي. و بالنسبة **لآدم سميث** الحكومة التي تحكم أقل هي أفضل حكومة، فالحد الأدنى من الحكم يفضي إلى الحرية و الكفاءة و إمكانات النمو الاقتصادي[2]. ومع هذا فإن المعالجة العلمية و الدقيقة للارتباط بين الديمقراطية و التنمية تبرز من خلال افتراضات وأطروحات عالم الاجتماع السياسي الأمريكي **ليست** (S.M.L pset). قدم **ليست** أطروحة لأول مرة عام 1959 في مقالة تحت عنوان:«بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية والتنمية الاقتصادية والشرعية السياسية»، و في عام 1960 نشر كتابه: «الرجل السياسي Political Man» الذي يعتبر أشهر وأهم الكتب حول هذه الأطروحة، ولقد أكد **ليست** من خلال أطروحته أن الديمقراطية ترتبط بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولإثبات هذه العلاقة قام بدراسة شملت

[1] عبد الواحد بلقصري، مرجع سابق، .

[2] - Ake, C (2000), The Feasibility of Democracy in Africa, Dakanconcilfon the Development of social Science in Africa, P 76.

البلدان الأوروبية، والبلدان الناطقة بالإنجليزية في أمريكا الشمالية وأستراليا وصنفها إلى ديمقراطيات مستقرة، وديمقراطيات غير مستقرة و ديكتاتوريات.

ثم صنف بلدان أمريكا اللاتينية إلى ديمقراطيات وديكتاتوريات مستقرة وغير مستقرة، وقارن بين هذه البلدان من خلال مؤشر الثروة، ودرجة التصنيع الحضرية، ومستوى التعليم، باعتبارها مؤشرات الثروة وباعتبارها مؤشرات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فتوصل إلى أن البلدان الأكثر ديمقراطية من بين المجموعتين، كانت تتمتع بمستوى تنمية اقتصادية واجتماعية عالية[1]. لقد تعرضت هذه الأطروحة للدراسة والتمحيص من وقت لآخر باستخدام منهجيات أكثر دقة وصراحة، وأساليب إحصائية متقدمة و من أمثلة هذه الدراسات: دراسة **كولمان** (Colman 1960) التي أثبتت وجود ارتباط و اعتماد متبادل بين الديمقراطية و التنمية و لكنها لم تثبت وجود علاقة سببية[2]، كذلك **كترايت** (Cutright 1963) الذي وجد ارتباطا عاليا بين مؤشر الاستقرار السياسي، و بين مجموعة مؤشرات للتنمية، وهي "تطور وسائل الإعلام الحضرية و التعليم و التصنيع" [3]. كما قامت دراسات أخرى بمحاولة التحقق من العلاقات السببية التي افترضتها أطروحة **ليست** الأصلية، فلقد توصل **بولين وجاكمان** (Bollen and Jakman 1985) إلى نفس النتيجة، و ذلك من خلال تحليل إحصائي متقدم لمجموعة من العوامل و المتغيرات التي تعتبر عادة من ضمن محددات الديمقراطية، واكتشف أن التنمية الاقتصادية هي المحدد الأكثر أهمية من المتغيرات الأخرى مجتمعة. و لقد تم تأكيد ذلك في دراسة لاحقة قام من خلالها **ليست** بإعادة تحليل دراسات **بولين وجاكامان**[4]. من ناحية أخرى قامت دراسات بمحاولة إثبات التأثير الإيجابي للديمقراطية على التنمية الاقتصادية، فلقد أشار **جروس مان و نوح** (Gross man andNoh1988) إلى أن وجود نظام ديمقراطي يضمن خضوع الحاكمين للمساءلة أمام المحكومين مما يحفزهم على تخصيص الموارد بكفاءة و فعالية لضمان استمراريتهم في الحكم[5] . وفي هذا الإطار أثبت **روبرت دال** في فترة مبكرة (Dahl,

---

[1] جمال علي زهران، الأصول **الديمقراطية والإصلاح السياسي**، المرجع سابق، ص 45.

[2] نفس المرجع، ص 45

[3] محمد الزاهي بشير المغيربي، **الديمقراطية والإصلاح السياسي**، مراجعة عامة للأدبيات، مرجع سابق، ص ص78-79

[4] محمد نصر عارف، **ابستيمولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي، النظرية، المنهج**، (بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002) ص263

[5] محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق، ص 82

1971) أن الديمقراطية تضمن قيام الحكام بتوطين الموارد بالطريقة التي تحقق النمو والإنتاج الأمثل. و يرى **أولسون** (Olson, 1991) أن النظام الديمقراطي يلزم الحكام بتجنب السعي نحو تحقيق مصالح ذاتية أنانية، و يفرض عليهم وضع السياسات العامة التي تحقق و تخدم المصلحة العامة لاستمرار التأييد و القبول الشعبي. و قد قام **بهالا** (Bhala 1994) بتقديم مدخل مختلف حول العلاقة بين التنمية الاقتصادية و الديمقراطية، فهو يرى أن الديمقراطية شكل من أشكال الحكم يرتبط ارتباطا قويا بمفهوم الحرية، وقام باختيار العلاقة بين التنمية الاقتصادية والحرية بجانبها (السياسي والاقتصادي) بدلا من اختيار العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، كما أشار **بهالا** إلى احتمالية الارتباط المتزامن بين التنمية الاقتصادية و بين الحرية، فلقد افترض أن الحرية تفضي إلى تنمية اقتصادية أكبر والتي تؤدي بالتالي إلى المزيد من الحرية، و لقد مثل هذه العلاقة المتزامنة بنماذج رياضية وتوصل إلى أنه بغض النظر على كيفية قياس الحرية، وبغض النظر عن كيفية تعريف النمو، فإن هناك علاقة إيجابية و قوية بين الإثنين

2- المدخل الانتقالي:

جاء التحدي المبكر و المهم لأطروحة **ليست**، و للمدخل التحديثي بصفة عامة من الباحث السياسي **دانكورت روستو** في مقالته: Transition to Democracy 1970 حيث أشار **روستو** إلى أن الارتباطات بين التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و بين الديمقراطية التي افترضها **ليست** وغيره كانت مدفوعة أساسا باهتمامهم بالعوامل التي تؤدي إلى استمرارية و ترسيخ الديمقراطية، ويبدو أن اهتمام **روستو** وغيره من الباحثين يتمحور حول تساؤل مختلف هو كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول[1].

يزعم **روستو** أن النوع الأخير من التساؤلات و الاهتمامات يتطلب مدخلا تطوريا تاريخيا، يستخدم منظورا كليا لدراسة حالات مختلفة، بحسبان أن ذلك يوفر أساسا أفضل للتحليل من مجرد البحث عن الشروط و المتطلبات الوظيفية للديمقراطية، و قد حدد **روستو** استنادا على تحليل تاريخي مقارن لتركيا و السويد مسارا عاما تتبعه كل البلدان خلال عملية الدمقرطة، و يتكون هذا المسار من أربعة مراحل أساسية[2]:

[1] Anderson, L (ed) (1999), Transition to 111ambridge, New 111amb : (Colunbia university press, PP 14-17.
[2] Ibid, PP 26-33.

أولا: مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية و التي تشكل خلفية الأوضاع (Backgroud condition)، و لا يعني **روستو** بتحقيق الوحدة الوطنية توافر الإجماع و الاتفاق العام، بل مجرد بدء تشكل هوية سياسية مشتركة لدى الغالبية العظمى من المواطنين. يمر المجتمع القومي بمرحلة إعدادية Preparatoryphase تتميز بصراعات سياسية طويلة و غير حاسمة، على شاكلة الصراع الناجم عن تزايد أهمية نخبة صناعية جديدة، خلال عملية التصنيع تطالب بدور موقع مؤثر في المجتمع السياسي في مواجهة النخب التقليدية المسيطرة، التي تحاول المحافظة على الوضع القائم، و رغم اختلاف التفاصيل التاريخية لحالات الصراع من بلد إلى آخر، فإن هناك إما صراعا رئيسا أو حادا بين جماعات متنازعة أي أن الديمقراطية تولد من رحم الصراع، بل و حتى العنف، وليست نتاجا لتطور سلمي، و هذا ما يفسر مرحلة الانتقال و التحول المبدئية، قد يكون الصراع حادا بالدرجة التي تؤدي إلى تمزيق الوحدة الوطنية، أو أن يؤدي إلى تزايد قوة إحدى الجماعات بالدرجة التي تمكنها من التغلب على قوى المعارضة، و إنهاء الصراع السياسي لصالحها و سد الطريق أمام التحول الديمقراطي.

ثالثا: تبدأ عملية الانتقال و التحول المبدئي في المرحلة الثالثة، و هي مرحلة القرار (Decision phase)، و هي لحظة تاريخية تقرر منها أطراف الصراع السياسي غير المحسوم التوصل إلى تسويات، و تبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في المجتمع السياسي.

رابعا: تأتي عملية الانتقال و التحول الثانية خلال المرحلة الرابعة مرحلة التعود"Habituation phase"[1]. يرى **روستو** أن قرار تبني القواعد الديمقراطية خلال "اللحظة التاريخية" قد يكون قرارا ناتجا عن إحساس أطراف الصراع غير المحسوم بضرورة التوصل إلى تسويات و حلول وسط، وليس ناتجا عن قناعة و رغبة هذه الأطراف في تبني القواعد الديمقراطية، يبدو أنه و بصورة تدريجية و مع مرور الوقت، تتعود الأطراف المختلفة على هذه القواعد و تتكيف معها، و قد يقبل الجيل الأول من أطراف الصراع القواعد الديمقراطية عن غير قناعة و بحكم الضرورة، إلا أن الأجيال الجديدة من النخب السياسية تصبح أكثر تعودا و قناعة و إيمانا بالقواعد الديمقراطية، و في هذه الحالة يمكن القول أن الديمقراطية قد رسخت في المجتمع السياسي.

[1] Anderson, L (ed) (1999), Transition to 112ambridge, New 112amb : (Colunbia university press, PP 26-33.

قام العديد من العلماء المهتمين بتفسير عمليات الدمقرطة بتطوير المدخل الانتقالي **لرستو**، و من أهم هذه الحالات:

- دراسة **جيلرمو أود ونيل**(G.O'Donnell) وزملائه (1986) المعنونة: Rule Authonian Transition, From
- دراسة **سكوت منورنج** Tainwaning Scot وزملائه (1992) تحت عنوان:
- Issues in Democratc Consolidation
- دراسة **يوسيشين و جوانلينز**(Juanlinz andYossiShain) 1995 بعنوان: Between States
- Interim Governments and Democratic consolidation

يميز جميع هؤلاء الباحثين بشكل واضح، مثلما فعل **روستو** بين مرحلة الانتقال و لتحول المبدئي من الحكم التسلطي، وبين مرحلة ترسيخ الديمقراطية الليبرالية، ويرجع ذلك إلى أن عمليات الانتقال المبدئية قد تنجح أحيانا و ترسخ، و لكنهما قد تفشل وتتعثر في أحيان أخرى. إن عملية اللبرنة السياسية تبدأ داخل نظام الحكم التسلطي بتخفيف عمليات القمع والسماح ببعض الحريات المدنية، إلا أن هذه التحركات لا تؤدي بالضرورة إلى تحقيق الديمقراطية، فقد تم إجهاض عمليات التحول الديمقراطي و العودة إلى الحكم القمعي من جديد، بيد أنه ما إن تكتسب عملية التحول هذه دفعا و زخما قويا و جادا ينخرط العديد من الفاعلين السياسيين في التفاعل التاريخي بين نظام الحكم و قوى المعارضة، بحسبان وجود متطرفين و معتدلين داخل النظام التسلطي و بين المعارضين، فإن طبيعة التفاعل وشكله يؤثر على مسار ونواتج عملية الانتقال والتحول الديمقراطي[1].

خلال المرحلة الرابعة (مرحلة التعود)، تتضمن عملية الانتقال الثابتة من حكومات مؤقتة، ولبرنه سياسية مبدئية، إلى ترسيخ الديمقراطية الليبرالية لمسارات تاريخية متشابكة، وتتسم بدرجة عالية من عدم اليقين، ويلعب الفاعلون السياسيون الملتزمون بالديمقراطية دورا حاسما وجوهريا لنجاحها خلال هذه المرحلة. إن أنصار المدخل الانتقالي يزعمون أن المسار التاريخي للديمقراطية الليبرالية يتحدد جوهريا، من خلال مبادرات و أفعال النخب و ليس عن طريق بنى القوة المتغيرة، إلا أن مبادرات و خيارات النخبة لا تحدث أبدا في فراغ، حيث أنها تتشكل إلى حد ما بالبنى

[1] Potter, D. Goldblatt, D, Kiloh, M, and leuis, P (eds) 1997, Democratization, Cambridge, Polity press, P 15.

المجتمعة مجموعة من القيود الطبيعية و الاجتماعية، ومجموعة من الفرص المتغيرة، و مجموعة من المعايير و القيم التي يمكن أن تؤثر على محتوى واتجاه خيارات النخب.

ثالثا: المدخل البنيوي :

تستند تغيرات المدخل البنيوي على عمليات التغير التاريخي الطويلة المدى، إلا أن هذا المدخل و بخلاف المدخل الانتقالي، لا يفسر عمليات التحول الديمقراطي من خلال دور وفعل النخب السياسة، بل يفسرها وفقا لفكرة ومفهوم "بنى القوة والسلطة المتغيرة". توجد في جميع المجتمعات العديد من بنى السلطة و القوة تعمل على تقييد سلوك الأفراد و النخب في المجتمع وتشكل تفكيرهم، و توجد بنى السلطة و القوة بصورة مستقلة عن الفرد، تقيد نشاطاته و تتيح له بعض الفرص في الوقت نفسه، و من ناحية أخرى فإن الفرد جزء من تلك البنى الموروثة من الماضي، و يساهم مع الآخرين في إستمراريتها[1]. يستند الافتراض الأساسي للمدخل البنيوي على أن التفاعلات المتغيرة تدريجيا لبنى السلطة و القوة –اقتصادية، اجتماعية، سياسية– تضع قيودا وتوفر فرصا تدفع النخب السياسية و غيرهم، في بعض الحالات في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية الليبرالية، بينما في بعض الحالات الأخرى، قد تقود علاقات و تفاعلات بين السلطة والقوة إلى مسارات سياسية أخرى، و بحسبان أن بنى السلطة و القوة تتغير تدريجيا عبر فترات تاريخية طويلة، فإن تفسيرات المدخل البنيوي لعملية التحول الديمقراطية طويلة الأمد[2]. تتمثل الدراسة الكلاسيكية للمدخل البنيوي في دراسة: 1996 (BaningtonMoone) التي تحمل عنوان: (Social origins of dictator ship and democracy) و التي تمحورت حول محاربة تفسير اختلاف المسار السياسي الذي اتخذته إنجلترا و فرنسا و الولايات المتحدة (مسار الديمقراطية الليبرالية) عن المسار الذي اتبعته اليابان و ألمانيا (مسار الفاشية) و عن المسار الذي اتجهت إليه روسيا و الصين (مسار الثورة الشيوعية)، خلال عملية التحول التاريخي التدريجي من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية حديثة ما بين القرن السابع عشر ومنتصف القرن العشرين. استندت مقاربة **مور** لهذا الموضوع على المقارنة التاريخية لهذه البلدان، ليس في إطار مبادرات النخب، بل في إطار العلاقات المتفاعلة لأربع بنى متغيرة للقوة و السلطة، ثلاث منها كانت طبقات اجتماعية :

---

[1] Giddens, A (1993) Sociology, (2 nd edition), 114ambridge : polity, press, PP : 1-72.

[2] محمد زاهي المغيربي "**الديمقراطية والإصلاح السياسي مراجعة عامة للأدبيات**" (ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربين نحو رؤية عربية جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية)، ص64.

- الفلاحون.
- طبقة ملاك الأراضي.
- البرجوازية الحضرية.
- بينما تمثلت البنية الرابعة في الدولة.

النتائج التي توصل إليها **مور**:

1) إن مسار وشكل الديمقراطية الليبرالية كان بصفة عامة نتاجا لنمط مشترك من العلاقات المتغيرة، بين الفلاحين وسادة الأرض والبرجوازية الحضرية، والدولة ووضع **مور** خمسة اشتراطات عامة للتنمية الديمقراطية[1].

1- تطور حالة توازن للحيلولة دون وجود دولة قوية أكثر من اللازم، ودون نمو طبقة أرستقراطية مالكة للأرض ذات استقلالية أكثر من اللزوم.

2- التحول نحو شكل مناسب من الزراعة التجارية.

3- إضعاف أرستقراطية الأرض.

4- الحيلولة دون بناء تحالف بين البرجوازية و الأرستقراطية في مواجهة تحالف العمال والفلاحين.

5- انفكاك فوري عن الماضي بقيادة البرجوازية.

على العكس من ذلك، برزت الفاشية ضمن أوضاع كانت فيها البرجوازية الحضرية ضعيفة نسبيا واعتمدت على الطبقات الأرستقراطية المهيمنة على الدولة لتمويل الزراعة التجارية، وحدثت الثورات الشيوعية ضمن أوضاع اتسمت بضعف البرجوازية الحضرية، و خضوعها لهيمنة الدولة، وكان الارتباط بين سادة الأرض و الفلاحين ضعيفا، و فشل سادة الأرض في تحويل الزراعة إلى زراعة تجارية، و كان الفلاحون متماسكين و عثروا على حلفاء ذوي مهارات تنظيمية، إلا أن تحليلات **مور** أغفلت بدرجة كبيرة دور العلاقات و التفاعلات الدولية وغير القومية، بما في ذلك الحرية في تحديد المسار الذي تتخذه البلدان المختلفة، كما أنه لم يعر اهتماما كبيرا لتأثيرات نمو الطبقة العاملة أو البروليتاريا الصناعية .

[1] Moore, B (1996) Social origings of Dictaaton ship and Democracy, Boston Press, PP 1-430.

4- مدخل الثقافة السياسية:

يعتبر **ألموند** (Almond) أول من استخدم مفهوم الثقافة السياسية، الذي يعتبر من المفاهيم الجديدة نسبيا في أدبيات علم السياسة، عندما استخدمه في مقالة كتبها عام 1956، و يعرف **ألموند** الثقافة السياسية بأنها: "مجموعة التوجهات السياسية و الاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي و مكوناته المختلفة و اتجاه دوره كفرد في النظام السياسي"[1].

ويعرف **رويمكرييس:** "الثقافة السياسية باعتبارها الأهداف المشتركة والقواعد المقبولة على نطاق واسع في المجتمع".

أما **صمويل بيير:** "فيرى أنها تتكون من القيم والمعتقدات والاتجاهات إزاء الحكومة، وكيف تتصرف، و ما يجب أن تكون عليه".

و في هذا الإطار قام كل من: **ألموند و فيربا**، في أوائل الستينات بدراسة ميدانية رائدة في خمس دول هي: الولايات المتحدة، بريطانيا و ألمانيا الغربية و إيطاليا و المكسيك لمعرفة أنماط الثقافة السياسية و أبعادها المختلفة، وكانت نقطة التساؤل؛ ما مدى إمكانية خلق ثقافة سياسية مؤيدة لبناء نظام سياسي ديمقراطي؟

و يرى **ألموند و فيبرا** أن توجهات الأفراد تجاه النظام السياسي تتحدد من خلال ثلاثة أبعاد وهي[2]:

1- الإدراك (Cognition)

2- المشاعر (Affect)

3- التقييم (Evaluation)

من خلال هذه الأبعاد قدما تصنيفا لأنماط الثقافة السياسية (الإنعزالية، التابعة، والمشاركاتية)، و توصلوا إلى أن نمط الثقافة السياسية المشاركتية هو النمط المعزز لبناء الديمقراطية في أي مجتمع من المجتمعات، ويستند نمط الثقافة السياسة الديمقراطية على التجربة السياسية الأنجلو-سكسونية.

---

[1] دندان مريم ، "**الديمقراطية والتنمية في عصر العولمة**"، دراسة حالة العالم العربي، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص الحوكمة والتنمية، جامعة باتنة 2014)، ص 42

[2] نفس المرجع، ص43

و عموما يمكن القول أنه إذا كان وجود الثقافة الديمقراطية بالفعل يعد أمرا جوهريا لإنتاج نظام ديمقراطي، فإن المشكلة الحقيقية تتمثل في أن غياب هذا النظام يعرقل بشدة إنتاج الثقافة الديمقراطية، هذا يعني ضرورة وجود النظام الديمقراطي لتنمية الثقافة السياسية.

المطلب الثاني: الدمقرطة كمدخل جديد للتحليل :

إن الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية الجديدة على مستوى الدول، أو على مستوى العلاقات ما بين الدول، فرضت أنماط فكرية و نظرية تدعو إلى ضرورة تكييف مستوى الأبحاث مع هذا الواقع المتغير، حيث أن تصاعد وتيرة التبادل العالمي فرض على الدول النامية ضغوطا جديدة تتطلب استجابات إستراتيجية مغايرة لظروف الحرب الباردة التي ظهرت فيها هذه الدول[1].

إن بعض الأحداث السياسية التي طفت إلى السطح أواخر الثمانينات و بداية التسعينات، أدت إلى إلغاء إيديولوجيات و تكريس أخرى و التعامل معها على أساس أنها مسلمات تاريخية، تجسد هذا في انتظار نمط حكم معين: الديمقراطية الليبرالية و الضغط المتزايد في اتجاه تبني هذا النموذج ضمن موجات الانتقال الديمقراطي. لقد أدت هذه التحولات إلى فرض أجندات و قضايا جديدة على مستوى السياسات العامة، أو على مستوى الدول الوطنية، و بالتالي كان لزاما إعادة النظر في كل الافتراضات النظرية و محاولة تجديدها لتتلاءم مع هذا الواقع الجديد. أثير جدل واسع حول إمكانية و قدرة النظريات و الافتراضات العامة السائدة في الفترة السابقة على التعامل مع ظروف العولمة، و ما تطرحه من قضايا خاصة قضية الدمقرطة، و كل ما يرتبط بها من مفاهيم كحقوق الإنسان، والمجتمع المدني إضافة إلى البحث في أنماط الانتقال و عمليات الترسيخ[2] .

من خلال ما سبق تبين لنا أن هناك أجندة جديدة فرضت على الدول النامية، مما دفع علماء السياسة إلى إجراء المقارنة بين أجندة بحثية جديدة على الصعيدين النظري والتطبيقي،

---

[1] روبرت دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة العلا أبو زيد، مراجعة علي الدين هلال، ط1 القاهرة مركز الأهرام للترجمة والنشر 1993، ص ص 100-111

[2] رضوان بروسي، "**الدمقرطة والحكم الراشد في إفريقيا، دراسة في المداخل النظرية الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم**"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية جامعة باتنة 2009). ص 73

ومدى قدرة هذه البرادميات والمداخيل النظرية و التوظيفات المفاهيمية التي شهدتها هذه الفترة على التصدي و تحليل هذه الظروف والسياقات الجديدة.[1]

- نمط التحول (Transformation): و فيه تتم عملية الانتقال الديمقراطي على أساس بمبادرات من النظام التسلطي دون تدخل جهات أخرى، أو ما يطلق عليه "الانتقال من الأعلى" (Fromabrove).
- نمط التحول الإحلالي (Transplacement): تنتج عملية الانتقال عن طريق مبادرات مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة.
- نمط الإحلال (Replacement): تتم عملية الدمقرطة بفعل ضغوط المعارضة الشعبية، أو "الانتقال من الأسفل" (Frombelow).
- نمط التدخل الأجنبي (Foreignintervention): تحدث الدمقرطة انطلاقا من ضغوط خارجية.

هذا ما دفع إلى تأسيس فرع آخر ضمن علم السياسة من طرف "**أودونيل**" و"**شمايتر**" أطلق عليه علم (الترسيخ أو الدراسات)[2].

في هذا الإطار قدم "**شمايتر**" أربعة أنماط يمكن أن تفضي إليها عمليات الانتقال الديمقراطي تتمثل في:

- العودة إلى النظام الفردي (Le retour à l'autocratie).
- نظام هجين (Régime hybride).
- ديمقراطيات غير مرسخة (Démocratie non consolidée).
- ديمقراطيات مرسخة (Démocratieconsolidée).

لذلك تتميز أدبيات الدمقرطة بين عمليات الانتقال الديمقراطي من جانب، والترسيخ الديمقراطي من جانب آخر، إذ يمكن اعتبار أن الديمقراطية قد رسخت في بلد ما عندما يقبل جميع الفاعلين السياسيين الأساسيين حقيقة أن العمليات الديمقراطية هي التي تحدد و تملي التفاعلات التي

[1] محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق، ص86.

[2] Larry diamond, introduction : « **la comparison des expériences démocratique** » de larry diamond ; les pays en développements et l'expérience de la démoctratie, traduit de l'americain par Bredjit ELORME, bernard VINCINT. Paris nouveaux Horizons, 1993, PP11-12

تتم في النظام السياسي؛ أي يمكن القول أن الديمقراطية قد تعززت عندما يسعى الأفراد و الجماعات لتحقيق مصالحهم استنادا على قواعد و ترتيبات مؤسسية تعطي للأفراد و الجماعات إمكانية السيطرة على عملية اتخاذ القرارات، و وضع السياسة العامة عبر التنافس الانتخابي.

من هنا يشير "**خوان لينز**" أنه عندما تصبح الديمقراطية هي اللعبة الوحيدة داخل البلد فإن ذلك يدل على حدوث ترسيخ ديمقراطي، بفعل إدراك أغلب الفاعلين السياسيين (أحزاب، جماعات مصالح، قوى، مؤسسات) أنه لا يوجد بديل عن الديمقراطية كطريقة للوصول إلى السلطة، و عندما لا تدعي أي مؤسسة سياسية أو جماعة امتلاكها لحق الفيتو ضد صناع القرار المنتخبين. و يرى "**آدم بريزوسكي**" (Adam PREZEWORSKI) أن الديمقراطية ترسخ عند التفكير بعدم جدوى النشاط خارج المؤسسات الديمقراطية[1]. إضافة إلى ذلك عرف "**فلانزويلا**" (VALENZUELA) الترسيخ الديمقراطي على أنه إقصاء عناصر النظام السابق غير المنسجمة مع الحكم الديمقراطي، والعمل على بناء مؤسسات جديدة تدعم قواعد اللعبة الديمقراطية.

إن أدبيات الترسيخ الديمقراطي لم تعكس ذلك التفاؤل الذي كان إزاء موجة الانتقال الديمقراطي، بل تميزت بالتشاؤم بفعل تراجع و عدم نجاح عملية الدمقرطة في العديد من الدول، استدعى ذلك التفكير في عوامل استمرار الديمقراطية و تجذيرها (ترسيخها) في النظم ما بعد الانتقالية لذلك، و المساهمات المهتمة بهذا الشأن في هذا الإطار طرح "**فرانسيس فوكوياما**" أربعة مستويات يمكن أن تمسها عملية الترسيخ الديمقراطي ، و تمثل في نفس الوقت مستويات تحليلية تتمثل في :

- مستوى الإيديولوجيا
- مستوى المؤسسات
- مستوى المتجمع المدني
- مستوى الثقافة

يتضمن مستوى الإيديولوجيا مختلف المعتقدات المعيارية حول إيجابيات وسلبيات المؤسسات الديمقراطية، وبنى السوق، فالمجتمعات الديمقراطية لا يمكنها أن تستمر إذا لم يكن الشعب يعتقد بالديمقراطية بوصفها الشكل الشرعي للحكومة. أما على مستوى المؤسسات فيتضمن

[1] علي خليفة الكواري، **مفهوم الديمقراطية المعاصرة** في علي خليفة الكواري وآخرون المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، (ط2 بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية 2002). ص15

الدساتير، أنظمة التشريع، النظام الحزبي ، إضافة إلى بني السوق. و يمثل مستوى المجتمع المدني ذلك المجال التطوعي المؤسس من طرف البنى الاجتماعية المستقلة عن الدولة. أما مستوى الثقافة فيحتوي على العديد من المكونات مثل البنية العائلية، الدين و القيم الأخلاقية، اللاوعي الإثني، اللامدنية(civicness) و الخصوصيات و التقاليد التاريخية.

فإذا كان وجود مؤسسات ديمقراطية يتوقف على وجود مجتمع مدني نشيط و سليم، فإن المجتمع المدني بدوره يمثل شرط أولي (pré-condition) في المستوى الثقافي[1]. إضافة إلى ذلك يركز "PREZEWORSKI" و"AL" على أهمية العامل الاقتصادي (النمو الاقتصادي، ارتفاع معدل الدخل الفردي) كدافع لعملية الترسيخ الديمقراطي.

كما يرى "Leonardo MORLINO" أن الترسيخ الديمقراطي هو عملية تدعيم الديمقراطية والحفاظ عليها أثناء الأزمات المحتملة، و كذلك هو عملية بناء علاقات مستقرة بين المؤسسات الحكومية، و المجتمع المدني.

إضافة إلى تلك الإسهامات، هناك العديد من الأبحاث التي تركز على أهمية المحددات الخارجية في عملية الترسيخ الديمقراطي. بهذا الصدد إهتم بعض الباحثين بتقييم فعالية الشروط السياسية المفروضة بواسطة برامج مساعدات التنمية و البنك الدولي التي تهدف إلى تشجيع دمقرطة الأنظمة السياسية، و احترام حقوق الإنسان، و الحكم الراشد، و الإدارة الجيدة في البلدان المستهدفة.

و معظم الأعمال التي اهتمت بهذا الشأن خلصت إلى أن المقاييس المعتمدة من طرف وكالات التنمية الدولية (الحكم الراشد، الإدارة العامة، إصلاح الدولة، استقلالية السلطة القضائية، تقليص مستوى الفساد، احترام حرية الصحافة...) لا ترمي إلى دعم الترسيخ في الديمقراطيات الجديدة من خلال إلغاء اللامساواة السوسيو–اقتصادية وتوسعة مساحة مشاركة المواطنين في النظام السياسي، و إنما من خلال تحسين الانسجام في الشروط التي تدعم التنافسية داخل السوق، وبالتالي نحن إزاء منظور ليبرالي للديمقراطية و ليس اجتماعي.

[1] Francis FUKUYAMA, the primacy of culture » ; Journal of democracy (drmocracy's future), vol6, N°1, january 1995, PP 7-9.

خلاصة الفصل الأول:

إن محاولة الوقوف على حقيقة أي ظاهرة سياسية كانت أم اجتماعية يتطلب تتبع أصولها، تطوراتها، وهذا ما حاولنا الاسترشاد به قصد التوصل إلى تعريف جامع للديمقراطية، وتبعا للضرورة المنطقية كان لابد من تتبع الأصول التاريخية أو سيرورة تطورها.

إن أي محاولة علمية تتناول موضوع الديمقراطية، ستفتقد قاعدة تنطلق منها، وستسير بغير ثبات ما لم تتبع مفهوم الديمقراطية الموغل بجذوره في التاريخ، و الذي تتجاذبه الاتجاهات الإيديولوجية و الفكرية من أجل أن تستوفي مفهوم الديمقراطية و ضبط دلالتها و تطوراتها، و أهم عقوباتها الإجرائية و المعيارية المحددة لنظام الحكم.

وفي سياق التطور الحاصل في المفاهيم عادت الديمقراطية لتشكل محور الإصلاح و التغيير و ارتبطت عودتها بالموجة الثالثة حاملة لمطالب جديدة تتحاور دائرة الحريات الفردية و الاعتراف بمبدأ التداول و التنافس على السلطة، ولم تعد لأدبيات الدراسات المقارنة تقتصر على الجانب الإجرائي و توسيع السلطة الشعبية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية.

يشير التحول الديمقراطي إلى التغيير جذري في نظام الحكم، ذو طابع مرحلي و لكن لابد من التأكيد على أنه من المستحيل التوصل إلى قانون عام مفاده أن الديمقراطية، والأجدى أن نتصور الأمر على أنه تفاعل بين أوضاع اجتماعية و ثقافية و اقتصادية من جهة وقرارات أطراف سياسية من جهة ثانية.

الفصل الثاني

الديمقراطية الليبرالية الغربية: سياق أزمة ومحاولات إنبعاث

انتقل إلى الديمقراطية أكثر من أربعين بلدا بين عامي 1974–2005، ونتيجة لذلك قفز عدد الأنظمة الديمقراطية من أربعين إلى تسعة و ثمانين بلدا، إن هذه التغيرات هي دليل على التقدم الديمقراطي في عدد هائل من البلدان ضمن فترة زمنية قصيرة نسبيا.

إن التأييد الواسع الذي حصدته الديمقراطية في الأعوام الماضية من المؤسسات القيادية المحلية والدولية، لهو أكبر دليل على هيمنتها على التوجه العالمي، وهكذا ساعدت الشرعية العالمية الواسعة الانتشار، التي اكتسبتها الديمقراطية، على التشجيع على ترويج الديمقراطية من خلال مجموعة سياسيات مساعدة، استهدفت تشجيع البلدان ما بعد الشيوعية، والبلدان النامية عبر مساعدتها على بناء مؤسسات الديمقراطية و ترسيخها.

لكن القرن الحادي و العشرين، لم يبد احتراما لمبدأ الديمقراطية، و ذلك بتحول عدد من النظم الديمقراطية نحو الاستبدادية، لكن هناك مؤشرات و دلائل على أن العالم يمر بمرحلة " ركود في الحرية " أو " تراجع ديمقراطي "، و مع اجتياح موجة الانهيارات الديمقراطية، برزت كثير من الأنظمة التي تستند على النموذج الديمقراطي الكلاسيكي اللبيرالي الغربي، مما فتح المجال أمام سجال فكري جديد، حول العلاقة بين اللبيرالية و الديمقراطية.

و هكذا، فإن الانتصارات الديمقراطية و ما تسوقه لنا بعض الأفكار الفلسفية، لا يجعلنا بأي حال من الأحوال، نغفل عن الإخفاقات التي صاحبت الديمقراطية لأن القرن الواحد و العشرين شكل تراجعا فعليا للديمقراطية في العديد من بقاع العالم.

المبحث الأول: السياق الدولي لصعود ديمقراطيات غير الليبيرالية :

يشهد العالم ابتداء من النصف الأخير من القرن العشرين تغيرا سياسيا غير مسبوق، فجميع البدائل الرئيسية للديمقراطية كانت قد اختفت أو تحولت لما يصفه "**روبير دال**" بـــ "البقايا الشادة" [1]. كما أن الدول غير ديمقراطية، إما انهارت من الداخل أو هي معرضة لذلك، و حتى تلك التي استطاعت الإستمرار و البقاء، فقد اتخذت غالبا واجهة ديمقراطية زائفة أو مقنعة، و على الرغم من هذا التوسع فقد وصل الانتشار الشامل للديمقراطية إلى التوقف، و ظهرت علامات تآكلها[2].

المطلب الأول : الانتشار الشامل للديمقراطية :

إنتقل إلى الديمقراطية أكثر من أربعين بلدا بين عامي 1974–2005، و نتيجة لذلك قفز عدد الأنظمة الديمقراطية من أربعين إلى تسعة وثمانين بلدا، وقد بدأت الانتقالات من جنوب أوروبا، (اليونان و إسبانيا و البرتغال) تلتها موجة في أمريكا اللاتينية (الأرجنتين والأوروغواي والبيرو و الإكوادور و بوليفيا، و البرازيل، و في وقت لاحق الباراغواي)، و في أمريكا الوسطى (الهندوراس والسلفادور ونيكاراغوا وغواتيمالا، وفيما بعد المكسيك)، تلتها بعد ذلك الانتقالات في أوروبا الشرقية (بولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا ورومانيا وبلغاريا، وجمهورية ألمانيا الديمقراطية سابقا)، وحصلت الموجة الأحدث في إفريقيا و الإتحاد السوفياتي السابق، دون أن ننسى الانتقالات نحو الديمقراطية في آسيا على مدار فترة طويلة منذ بدايات سبعينات القرن العشرين (تايلاند، وبنغلادش، الفلبين، كوريا الجنوبية، تايوان، منغوليا، نيبال).

إن هذه التغيرات هي دليل على التقدم الديمقراطي في عدد هائل من البلدان ضمن فترة زمنية قصيرة نسبيا، لكن لابد من التأكيد على أن العديد من البلدان التي جئنا على ذكرها لا تعد ديمقراطيات كاملة، بل هي في المراحل المبكرة من الإنتقال الديمقراطي، كذلك لابد أن نؤكد حقيقة أنه ليس هناك ما هو تلقائي في الإنتقالات بعيدا عن التسلطية، فإنتقالات مثل هذه تنطوي على تسلسل طويل من الحوادث تقف فيها أنواع مختلفة من الأطراف الفاعلة.

---

[1] روبير دال، عن الديمقراطية، مرجع سابق، ص8.

[2] مارك بلاتنر :"**الشعوبية،التعددية والديمقراطية الليبرالية**" (مجلة الديمقراطية، السنة2010، العدد 1،يناير 2010") ،ص3.

كتب **صامويل هنتنغتون** عام 1984 «إنه من الصعب أن نحاجج بأن العالم عام 1984 كان أكثر ديمقراطية أو أقل مما كان عليه عام 1954»[1].

و ينظر إلى التقدم الديمقراطي بين عامي 1974-1984 بأنه لم يكن من هذه الزاوية ردما للهوة التي أحدثتها إنتكاسات الفترات السابقة، لذلك تصنف معظم الديمقراطيات "الجديدة" التي ظهرت في أمريكا اللاتينية و أوروبا الشرقية و آسيا منذ عام 1984، ضمن الرجوع إلى التحول الديمقراطي أي العودة إلى أوضاع أكثر ديمقراطية بعد فترات من الحكم التسلطي[2].

الفرع الأول : جنوب أوروبا يتحرك نحو الديمقراطية:

حدثت الحزمة الأولى من الإنتقالات الديمقراطية في منتصف سبعينات القرن العشرين في جنوب أوروبا، وتحديدا في اليونان والبرتغال وإسبانيا، وفي الحالات الثلاث كلها، قادت الإنشقاقات داخل الأنظمة التسلطية إلى تقويضها في الوقت نفسه مرت هذه البلدان بمراحل فريدة من نوعها من إنهيار التسلطية تبعها تأسيس للديمقراطية.

•في إسبانيا:

حاول **فرانسيسكو فرانكو** (Frencisco Franco) أن يرتب لاستمرارية الحكم التسلطي بعد وفاته، و كان من المقرر أن يتحمل الأدميرال **كاريرو بلانكو** (carreno Blanco) مسؤولية الحكومة، و أن يصبح **خوان كارلوس** (Juan carlos) أحد أفراد العائلة المالكة الذي أشرف **فرانكو** على تعليمه، رئيسا للدولة، لكن إغتيال **كارير بلانكو** أفسد المخطط، و منح **خوان كارلوس** حرية المناورة عندما تولى منصب رئيس الدولة بعد وفاة **فرانكو** عام 1975.

لقد اختار **كارلوس** دعم سيرورة التحول الديمقراطي، و بالنظر إلى الحوادث، نرصد مجموعة عوامل داخلية وخارجية ساعدت على هذا التغير نحو الديمقراطية، فداخليا عززت سيرورة النمو الاقتصادي السريع شوكة مجموعات إجتماعية جديدة من العمال و أفراد الطبقات الوسطى، والطلبة للمطالبة بتغيير سياسي، إضافة إلى ذلك فإنه من الواضح جدا في هذه الفترة أن

[1] صامويل هنتغتون، **الموجة الثالثة** مرجع سابق، ص21

[2] روبرت دال، **عن الديمقراطية**، مرجع سابق، ص 56

العضوية في الإتحاد الأوربي جذبت لنيلها (كما حدث في اليونان و البرتغال)، و هذا ما يتطلب تغييرات سياسية[1].

في السنة الموالية مباشرة لثورة القرنفل البرتغالية، ألم المرض بالدكتاتور الإسباني **فرانسيسكو فرانكو** في خريف عمره، بعدما حكم قرابة أربعة عقود من تحالفه مع الحكم الفاشي في إيطاليا والحكم النازي في ألمانيا خلال الحري الأهلية. في شهر أكتوبر، **مارس الأمير خوان كارلوس** الذي سبق تعيينه وريثا لعرش إسبانيا سلطاته المؤقتة على البلاد[2].

خوان كارلوس ملكا وتنامت الضغوطات الرامية إلى التحول الديمقراطي بمساندة ضمنية من لدن الملك الشاب، في شهر جوان 1976، استدل بآخر وزير أول على عهد **فرانكو**، شباب داهية ومحافظ إصلاحي، قادر على تحمل المسؤولية يدعى **أدولفوسواريز**، فرعى التحول الديمقراطي برشاقة من خلال التفاوض بشأن **إبرام"ستويان"** مع القوات المعارضة، واقتحام الجيش والعناصر المحافظة في ذلك.كما أحكم **ستواريز** قبضته على الحكومة ليسلمها للمحافظين بعد الانتخابات البرلمانية لعام 1977، ويصوغ اتفاقات مع الأحزاب الاشتراكية والشيوعية حول الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية وبعد مرور سنة، صادق البرلمان بأغلبية ساحقة على دستور جديد ليكمل مرحلة الانتقال الديمقراطي في أواخر عام 1978. لقد اتخذ النموذج الاسباني لانتقال ديمقراطي"**متفق عليه**". الذي تفاوضت فيه المؤسسة الشمولية القديمة والمعارضة الديمقراطية الصاعدة حول مجموعة من الضمانات المتبادلة والقيود، وهذا النموذج استرشد به من قبل العديد من الدول التي شهدت تحولات ديمقراطية، مثل أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، إفريقيا وجنوب أفريقيا[3].

•في البرتغال:

استنزف الديكتاتور **أنطونيو سالازار** (Antonio Salazar) موارد البلد من خلال تمسكه بإمبراطورية برتغالية في أفريقيا، و أدى تصاعد نشاط العصابات في المستعمرات إلى تخصيص نصف الميزانية القومية تقريبا للدفاع، و قد رتب ضباط من ذوي الرتبة المتوسطة ممن ضاقوا ذرعا بالوضع لانقلاب عام 1974، و هو ما أدى إلى فترة من التجريب السياسي والنقاش الذين

[1] لاري دايموند، **روح الديمقراطية، الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة**، ترجمة عبد النور الخراقي (ط1 بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2014) ص ص 72 73

[2] Opcit, pp 250-252.

[3] Samuel p.Humtington, « **The third wave** » opcit p 4

خاضت فيهما مئات الجماعات السياسية الجديدة التي ظهرت بعد فترة طويلة من الحكم التسلطي، و لم تظهر النتيجة النهائية من الديمقراطية السياسية إلا عام 1976.[1]

•اليونان:

لقد كان الإنتقال في اليونان أسرع، فقد حركت جماعة من الضباط أو مجلس ثوري (Junta) الجيوش ردا على الغزو التركي لقبرص 1974، لكن هذه الجماعة لم تتمتع بالدعم الكامل حتى من بين صفوف أتباعها، و عندما قررت هيئة الأركان المشتركة إلتماس حل سياسي، باتت العودة إلى الحكم المدني ممكنة.

الفرع الثاني : أمريكا اللاتينية:

أما الحزمة الثانية من الانتقالات نحو الديمقراطية، فقد حدثت في أمريكا اللاتينية خلال النصف الأول من ثمانينات القرن العشرين، و مثل بلدان جنوب أوروبا، أحست بلدان أمريكا اللاتينية بضغط من أجل الديمقراطية من منظمات متنوعة في أوروبا الغربية و الولايات المتحدة، لكن كان للديناميات الداخلية تأثير أكبر. و تتعلق مجموعة من الأسباب بالمشكلات التي أحدثتها نماذج التنمية الاقتصادية التي اتبعها الحكم التسلطي، وظف إئتلاف نخب حاكمة يقوده جيش الحكم التسلطي للترويج لاستراتيجية تنمية إقتصادية تصب في مصلحة أقلية صغيرة جدا، فقد ركز الإنتاج على السلع الإستهلاكية المعمرة للطبقة المتوسطة (كالسيارات، والإلكترونيات الإستهلاكية، وغيرها).[2]

و لم تعر الإحتياجات الأساسية للأغلبية الفقيرة أي إهتمام، و بحلول مطلع الثمانينات واجهت هذه النماذج مشكلات حادة، و بحسب رأي أحد المراقبين، فإن بلدان أمريكا اللاتينية «وحدتها الأزمة و الديون الخارجية و الركود الإقتصادي و التضخم و ارتفاع معدلات البطالة وتنامي أشكال اللامساواة الإجتماعية»[3] غير أن الأزمة الإقتصادية لم تكن ذات مسببات محلية فقط، فقد ألحقت الموجة الثانية من الارتفاع الحاد في أسعار النفط ضررا بالغا ببلدان أمريكا اللاتينية، وكانت إحدى الطرائق المتبعة لتغطية النفقات المتزايدة هو إقتراض مزيد من المال من الخارج،

---

[1] لاري دايموند، **الثورة الديمقراطية، النضال من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي**، مرجع سابق، ص 73

[2] غسان سلامة، **ديمقراطية من دون ديمقراطيين، سياسات الإنفتاح في العالم العربي الإسلامي**، (مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 1995) ص35.

[3] كيورغ سورنس: **الديمقراطية والتحول الديمقراطي**، مرجع سابق، ص120.

وعندها إزداد معدل الفائدة الحقيقي على قروض من هذا النوع زيادة هائلة، كما حدث في الثمانينات، تفاقمت الأزمة الإقتصادية كثيرا.

و كان في استطاعة النظام التسلطي في بعض البلدان –و من بينها البرازيل التي تعد أكثر الأمثلة أهمية– أن يستند إلى سجل من النمو الاقتصادي القوي، على الرغم من أن الفوائد لم تكن موزعة بالتساوي مع ذلك مرت الأنظمة بعملية نزع الشرعية عندما استفحلت الأزمة الإقتصادية، بمعنى أنها لم تعد قادرة على الإشارة إلى أساس يدعم حقها في الحكم، و لم يكن الحكام التسلطيون في بلدان أخرى (كالأرجنتين و بوليفيا) قادرين حتى على الإشارة إلى إنجازات فيما يتعلق بالنمو الإقتصادي، إذ كانت أنظمتهم في أوضاع أكثر ضعفا نظرا لإتسامها بالفساد و عدم الكفاءة.

أدت هذه المشكلات إلى إنقسامات داخل الأنظمة التسلطية، كالإنشقاق بين المتشددين والمعتدلين المذكور سابقا، و أضعفت هذه الإنقسامات بدورها قبضة النظام التسلطي على المجتمع، وفتحت المجال أمام التحرر مع ما فيها من إمكانيات أفضل للحوار العام، و نشاط المعارضة وانتقاد للنظام السياسي، نتيجة لذلك تعززت المطالب بالديمقراطية، ما قلص إلى حد بعيد شرعية الحكم التسلطي، وفي الوقت ذاته أعطت مجموعات إجتماعية عديدة في أمريكا اللاتينية أولية قصوى لمطالبتها بالديمقراطية السياسية، وكانت تسود في أيام التسلطية الشرسة نزعة إلى استقطاب القوى وكذلك الرؤى، إذ اعتقد كثيرون أن الفاشية و الإشتراكية هما البديلان الوحيدان الممكنان للمنطقة، ولم تبرز في الأفق احتمالات ومسار الوسط، لكن مفهوم الديمقراطية السياسية قد اكتسب بعد إطلاق الحريات قوة جديدة، إذ دعمه الأساتذة والكهنة والصحفيون وأساتذة الجامعات، ودعمته الحركات العمالية و الاجتماعية الأخرى[1].

شرعت سيرورة التحول الديمقراطي في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية بالإنطلاق، لكن بخطوات بطيئة، بدءا بتحرر النظام، ويبدو أن الفشل الإقتصادي في الأرجنتين ألهم الحكام العسكريين بالشروع في مغامرة جزر الفوكلاند انهار النظام عندما حسر الحرب. مع ذلك، ليس في الأرجنتين ولا في البلدان التي شهدت انتقالا متدرجا نحو حكم ديمقراطي راسخ.

[1] Fernando Henrique Cardoso, « **Democracy in latin America », Polities and Society**, vol, 15 n 1 (1986-1987), P 32.

الفرع الثالث : أوروبا الشرقية و الانتقال نحو الديمقراطية:

تأسست حركة تضامن في بولندا عام 1980، حين حاول العمال تحسين أوضاعهم الاقتصادية وقد طالبوا في البداية بنقابات مستقلة، لا بإصلاح سياسي، لكن سرعان ما اتضح لهم أنهم لن يحققوا شيئا ما لم يحدثوا تغييرات في النظام السياسي، وعلى الرغم من الانقسامات داخل الحزب الحاكم، فإن الاتفاق على نموذج للإصلاح السياسي في بولندا بدا مستحيلا، فالأنظمة الشمولية في أوروبا الشرقية (الأنظمة التسلطية التي تحاول فيها الدولة السيطرة على مظاهر الحياة) لم تبدأ في السقوط إلا بحلول عام 1989. و لقد شهدت أوروبا الشرقية إنتفاضات شعبية في مناسبات عدة سابقة في ألمانيا الشرقية عام 1952، بولندا 1953، هنغاريا 1956، بتشكوسلوفاكيا 1968، لكنها لم تسفر عن إصلاح سياسي، فما الذي كان مختلفا عام 1989؟. يشير أحد المراقبين إلى تفسير ذلك من خلال ثلاثة عوامل أساسية[1]:

- وصول غورباتشوف للحكم.
- إتفاقيات هلنسكي.
- أفكار دي توكفيل[2].

1- كان انتخاب ميخائيل غورباتشوف مؤشرا على سياسات سوفياتية جديدة اتجاه أوروبا الشرقية، فقبل وصول غورباتشوف إلى السلطة. كان مذهب بريجنيف الداعم للتدخل السوفياتي في أوروبا الشرقية ضد التغيرات "غير المقبولة" في الأنظمة، ساري المفعول، و في أثناء حكم غورباتشوف تغير ذلك إلى ما عرف بمذهب سيناترا(Sinatra Doctire) «إفعله على طريقتك»، و يمكن أن نلاحظ تأثير غورباتشوف من مكالمة هاتفية أجراها في أغسطس 1989 يحدث فيها الشيوعيين البولنديين على السماح بتأليف حكومة يترأسها أحد أعضاء حركة تضامن (تاديوس مازوفيتسكي) Tadeusz Mazowieck، و عندما كان ضيف شرف في ألمانيا الشرقية، في الذكرى السنوية الأربعين للبلاد عام 1989 أخبر غورباتشوف إريك هونيكير (Erich Honecker) أن: «مشكلات جمهورية ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية) يجب أن تحل في برلين وليس في موسكو».

[1] Timotithy Garton Ash, « **Isterne Europe the year of truth** », (Newyork Review of books 1990) P P 17.22

[2] Adam Brizowrsky, « the east become the south » ? the autumn of the people and the futur of eastrn europe » (**PS : Political sience and politics, VO24 N°01 1991**) P21

2- عامل هلينسكي: رغم غياب المساعدة السوفياتية، فإن النخب الحاكمة في أوروبا الشرقية كان باستطاعتها إرسال الجيوش ضد التظاهرات الشعبية فلماذا ترددت؟. إن هذا العامل (عامل هلنسكي) يشير إلى محاولة الغرب الترويج لاحترام حقوق الإنسان في أوروبا الشرقية، وذلك عن طريق إتفاقيات هلينسكي التي فتحت بدورها أمام بعض البلدان احتمالات الحصول على مساعدة اقتصادية غربية.

3- تظافر عامل هلينسكي مع عامل دي توكفيل الذي يشير إلى فقدان النخبة الحاكمة القديمة إيمانها بحقها في الحكم، أي بشرعيتها لكن التظاهرات الشعبية ذاتها تحتاج إلى تفسير أفضل، حيث أن الوضعية الاقتصادية في أوروبا الشرقية كانت تحتاج إلى التعبير لأنها غير قادرة على تقديم أداء دينامي، و تلبية أدنى حاجيات السكان. و قد أثر وصول غورباتشوف إلى السلطة في خلق وضع مماثل بمعنى أن الحكام كانوا يهدفون إلى إصلاح الأنظمة، و تنشيطها لكن بدعم مكثف مع الغرب لكن إنفتاح النظام شكل تهديدا للنخب الحاكمة.

فمنذ ذلك الوقت أصبحت المحافظة على بنية السلطة المتكاملة للنظام الشمولي أكثر صعوبة، فالنظام السياسي التسلطي، و النظام الإقتصادي المبني على التخطيط المستند إلى ملكية الدولة ركنان يؤيدهما تبادليا مركزية الإنتاج و التوزيع، و أي تدخل غير محسوب في أي جانب من الجوانب كإبطال مركزية الرقابة الإقتصادية، و فتح مجال من خلال تعاون المؤسسات مع الشركات الأجنبية، قد يترتب عليه نتائج سلبية، ويضع هذا الموقف النخب الحاكمة أمام معضلة خطيرة، وهكذا فإن محاولة إصلاح النظام تخلق توترات تهدد مراكز قوتها، ومع ذلك كانت المبادرات الراديكالية ضرورية لمنع الأزمة الاقتصادية من الخروج على السيطرة.

وأثبتت النخب أنها عاجزة على إيجاد حلول لهذه المعضلة، و عوضا عن ذلك خلقت لنفسها معضلة أخلاقية، فقد عملت أجهزة الدعاية على إقناع الجميع بأن الأمور على ما يرام، لكن الرسالة بدت جوفاء على نحو متزايد لشعب مثقف يعلم جيدا حقيقة الأمور.

الفرع الرابع : إفريقيا والتحول الديمقراطي:

إن إفريقيا تعتبر مسرحا للانتقالات الأحدث نحو الديمقراطية، فعندما سقط جدار برلين عام 1989، كانت ثمان و ثلاثون دولة من أصل خمس و أربعين في إفريقيا تحت حكم أنظمة الحزب

الواحد المدنية أو العسكرية المتفاوتة في درجات تسلطها، و في فترة لا تزيد عن ثمانية عشر شهرا بعد ذلك، أجرى ما يزيد عن نصفها إنتخابات تنافسية متعددة حزبيا أو تعهد بإجرائها[1].

لقد شكلت التغييرات السريعة التي شهدتها أوروبا الشرقية محفزا في إفريقيا، فقد أشارت هذه التغييرات من جهة إلى أن إنقسامات الحرب الباردة التي ساعدت في الحفاظ على الأنظمة غير الديمقراطية، في كل من المعسكرين الغربي و الشرقي في إفريقيا، قد أوشكت على الإنتهاء، ومن جهة أخرى ألهمت التغييرات في أوروبا الشرقية الحركات الشعبية التي كانت قد بدأت تتحرك في إفريقيا، و عليه غذت التطورات في أوروبا الشرقية إضطرابات كانت بالأساس إنطلقت لأسباب داخلية [2]: أزمات إقتصادية فادحة، الركود والديون الخارجية المتفاقمة، الفساد و سوء الإدارة إقتصاديا و سياسيا، كذلك حدثت تغييرات بنيوية وسعت من آفاق المطالبة بالديمقراطية، فالتمدن والتعليم ينزعان إلى جيل أقل إلتزاما بالتقاليد وبالقادة السياسيين و يرفضون التسلط[3].

و مع هذه الأفكار فقدت الأفكار التقليدية المتعلقة بأشكال معينة من الحكومة الإفريقية مصداقيتها، و كان العنصران الرئيسيان المكونان للفكر التقليدي هما:

- إتخاذ القرارات بالإجماع.
- ديمقراطية الحزب الواحد.

لقد نشأ العنصر الأول عن فكرة "شجرة الثرثرة" الشهيرة، حيث اعتاد الناس الإجتماع لمناقشة القضايا إلى أن يصلوا إلى إجماع، و بهذه الطريقة لم يكن للأغلبية أن لا تفرض إرادتها على أقلية، لأن الأفراد جميعا شاركوا في العملية، وفي أفضل الأحوال، يضمن الإجماع الذي يتوصل إليه الجميع أخذ الاختلافات الفردية كافة في الاعتبار.

أما نظام الحزب الواحد فهو الإطار التنظيمي المنطقي لهذا النوع من إتخاذ القرارات، وفي وضع مثالي ينبغي على نظام الحزب الواحد تجنب إهدار الطاقة على المنافسة السياسية غير المجدية في بيئة تواجه مهمات ملحة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومع ذلك فشل الدور العملي للإجماع، و فشل معه حكم الحزب الواحد في الارتقاء إلى مستوى المثال، فاتخاذ القرارات

---

[1] Samuel Decalo, « **the process, prospects, and constaints of Democratization in Afric**a» paper presented at: the 15th congress of international political science Association, Beunosaires, jelly 21-25- 1991, P 2.

[2] حمدي عبد الرحمن حسن، **دراسات في النظم السياسية الإفريقية**، جامعة القاهرة ص 91

[3] Samuel Decalo, Ibid, P 8.

بالإجماع لا ينطبق على المجتمعات الكبيرة و المعقدة التي تحتوي على مجموعات مصالح مختلفة، إذ أصبح حكم الحزب الواحد في كثير من الحالات حجابا رقيقا يستر حكما تسلطيا و فاسدا يتزعمه طغاة يسعون إلى تسويق أنفسهم و قبائلهم أو جماعاتهم العرقية[1].

وفي حالات كثيرة، كما في ساحل العاج و الغابون، رأى القادة الذين يشغلون المناصب أن الأمور بدأت تسوء، وحاولوا ركوب موجات التغيير الديمقراطي عوضا أن تحرفهم معها، فاصغوا لمطالب المعارضة بإجراء انتخابات حرة، في وقت كانت فيه قوى المعارضة فقيرة التنظيم، ولم تكن مستعدة للتنافس مع قادة أقوياء كانوا يسيطرون على الموارد الإقتصادية ووسائل الإعلام.

ومن أهم العوامل الخارجية المهمة، هو دور الدول المانحة و الوكالات التي تقدم المعونات الإقتصادية الحيوية لمعظم الدول الإفريقية، و كان الضغط من المانحين الرئيسيين من أجل تغييرات في اتجاه ديمقراطي كشرط لمزيد من المساعدة الاقتصادية يتصاعد بإطراء على مدى عدد من السنوات، و للوقف الفرنسي أهمية خاصة، على الأقل بالنسبة إلى إفريقيا الفرنكوفونية.

أيضا نستطيع أن نشير هنا إلى أن إفريقيا تأثرت بتساقط أحجار الدومينو، فكلما بدأت التغيرات بالحدوث في بعض البلدان، إزداد تحرك البلدان الأخرى في الاتجاه نفسه، يرتبط تأثير تساقط أحجار الدومينو ارتباطا واضحا بمعطيات الأوضاع الدولية، التي تؤثر في عدد من البلدان في الوقت نفسه مثلا (تغير مواقف المانحين من إفريقيا، و السياسات الروسية الجديدة تجاه أوروبا الشرقية).

الفرع الخامس: آسيا و التغيرات الديمقراطية :

إن الأحداث في آسيا تبدو نوعا ما معقدة، و ذلك لأن الانتقالات في هذه القارة لم تتراكم في فترة زمنية محددة، بل امتدت على مدى العقدين الماضيين، إضافة إلى ذلك أنه حدثت تراجعات عن الديمقراطية بإتجاه التسلطية، ما جعل الصورة الكلية أكثر إرباكا، فمستويات التنمية في الدول الآسيوية تتباين تباينا شاسعا، و كذلك بناها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، مع ذلك فقد خطت الديمقراطية إلى الأمام في السنوات الأخيرة في أفقر البلدان و أقلها نموا (منغوليا مثلا)، و في

[1] Jacques-Maniel Nzouan Keu, « **the African Attitude to democracy** », International social Science journal, n 128 (1991), P 374.

الدول الغنية (كوريا الجنوبية وتايوان) وفي البلدان التي تقع بين هذه وتلك (تايلندا والفلبين) مع العلم أنه ليس بين هذه الدول قاسم مشترك[1].

• الفلبين:

مرت الفلبين بديمقراطية غير مستقرة قبل أن يفرض فرديناند ماركوس الأحكام العرفية عام 1972، عندما إتجه البلد نحو التصنيع، ومع ذلك لم تكن حيلته غير شرعية على الإطلاق، فقد وفرت الأحكام العرفية مقدارا من النظام والاستقرار، وانخفض العنف بين الجماعات المعارضة، ومهدت تدابير الإصلاح الزراعي والجهاز الإداري المحدث الطريق أمام النمو الاقتصادي السريع، يبدو أن فاعلية التدابير الأولوية تبخرت بحلول عام 1980، فارتفاع أسعار الإستيراد، ولاسيما أسعار النفط، وتقلص سوق الصادرات الفلبينية، وزيادة الديون الخارجية هيأت الأجواء لأزمة اقتصادية، في الوقت ذاته، تعرض ماركوس لانتقاد متعاظم بسبب سيطرتهم الاحتكارية على أهم الصناعات، ولم يكن صندوق النقد الدولي مستعدا للمساعدة في التخفيف من مشكلة الديون طالما أن ماركوس كان رافضا إيقاف الاحتكارات[2].

وفي الريف تزايدت أنشطة العصابات الشيوعية تزايدا كبيرا، وعلى الرغم من ذلك كان باستطاعة ماركوس الخروج سالما من المأزق، لو لم يقتل زعيم المعارضة بنينو اكينو على يد قوى الأمن الخاصة، فقد حشدت جريمة القتل قوى المعارضة، وانتجت حركة مؤيدة للإصلاح داخل الجيش رعاها وزير الدفاع خوان بونس إنريل، كما أن هذه الوضعية أثارت إنتقادات حادة من الولايات المتحدة، ففازت كورازون اكينو في الإنتخابات، ورغم محاولة ماركوس إلغاء الإنتخابات إلا أنه لم ينجح لإفتقاره إلى الدعم الداخلي من القوات المسلحة، و إلى الدعم الخارجي من و م أ.

• اليابان:

تعتبر الديمقراطية محاولة لتحقيق التوازن بين الفعالية والكفاءة المرغوب فيها، لكي تستطيع الحكومة تسيير أعمالها، وبين الضمانات المرغوب فيها والتي تضمن عدم إساءة استخدام السلطة أو الإنحراف بها، وقد إستطاعت اليابان أن تحقق هذا التوازن المرغوب فيه بدرجة كبيرة من النجاح حيث تعتبر تجربة التحول الديمقراطي في اليابان، من الحالات الجديرة بالتوقف، فاليابان هي أول دولة صناعية ديمقراطية في العالم غير الغربي، ويثير هذا النموذج تساؤلات هامة، تتعلق

[1] لاري دايموند، **روح الديمقراطية**، مرجع سابق، ص25

[2] لاري دايموند، **الثورة الديمقراطية**، مرجع سابق، ص 57

بدور الثقافة السياسية الديمقراطية خارج نطاق الحضارة الغربية، و إلى أي مدى تختلف العملية الديمقراطية خارج نطاق الحضارة الغربية، و إلى أي مدى تختلف العملية الثقافة والخلفية التاريخية عن نظيرتها في الغرب حتى في حالة التشابه في الأبنية و المؤسسات الديمقراطية[1].

لقد حكمت اليابان منذ عام 1955 بواسطة الحزب الديمقراطي الليبرالي ذو الإتجاه المحافظ، و الذي جمع في صفوفه بين البيروقراطية، وأعيان الريف وكبار رجال الأعمال والمهنيين، و الذين زودوا الحزب بالدعم المالي، والأصوات والمهارات والمقدرة التنظيمية اللازمة للحكم، و الإدارة التي بمقتضاها إستطاع الحزب أن يستمر في حكم اليابان منذ تكوينه، وحتى بداية التسعينات، كما تعرف اليابان أيضا أحزاب أخرى متعددة، مثل الحزب الديمقراطي الإشتراكي، و الذي تأسس عام 1960 من خلال أعضاء الجناح اليميني في الحزب الإشتراكي الياباني، كما نجد أيضا الحزب الشيوعي الياباني و حزب الحكومة النظيفة، و الحزب الاشتراكي الديمقراطي[2].

و يلاحظ في حالة اليابان أن فترة إعادة بناء الإقتصاد الياباني قد ارتبطت بحدوث تطور في التكوين الحزبي واكب سياسة التحول الديمقراطي في اليابان، ولسنوات طويلة ظلت الحياة السياسية في اليابان يحكمها نوع من الثنائية في التركيبة الحزبية، ممثلة في الحزب الديمقراطي الليبرالي، و الحزب الاشتراكي، و لكنها جوهريا كانت تكرس مكانة الحزب الديمقراطي الليبرالي مع التأكيد للعالم أنه توجد معارضة حرة، وأدى هذا الوضع إلى انفراد الحزب الديمقراطي الليبرالي بالحكم لفترة طويلة، و بقيت المعارضة ممثلة في الحزب الإشتراكي، مما دفع بعض الباحثين في تحليلهم للنظام الياباني إلى أن اليابان تعتبر من الناحية الفعلية نظام حزبا واحدا، وأن القيم و الثقافة السائدة فيه تختلف عن تلك المتواجدة في الغرب.

فقيم العنصرية و الهيراركية و الاعتمادية السائدة في اليابان، تقابل قيم الفردية و الاستقلالية السائدة في الغرب، كما أن وجود حزب مسيطر في اليابان يجعل من الديمقراطية اليابانية تختلف عن ديمقراطية الغرب. لقد بدأت اليابان تعرف خيرة التحول الديمقراطي عقب هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، حيث فرض عليها الحلفاء دستور 1947، والذي ينطوي على القواعد والمبادئ الديمقراطية، وقد وجدت هذه الديمقراطية المفروضة أصداء واسعة وتجاوبا كبيرا في البيئة اليابانية،

---

[1] محمد عبد القادر حاتم، **أسرار التقدم اليابان**، القاهرة 1989 ص70

[2] حسين شريف، **التحدي الياباني في التسعينات**، دراسة تحليلية للأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية في اليابان، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1993، ص ص 24-32.

و خاصة بعد إمتزاجها بالصبغة اليابانية، و ينطوي دستور 1947 على مبدأ القيادة الشعبية و مبدأ الديمقراطية البرلمانية و على الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين[1].

و يلاحظ على الديمقراطية اليابانية أن المؤسسات السياسية تكفل للأفراد التعبير عن مطالبهم، و تكفل لهم فرصة التحدي السلمي أو المعارضة للنظام القائم، و الوصول إلى حلول توفيقية بالنسبة لأغلب القضايا السياسية دون تخوف من فقدان الحرية أو الممتلكات أو الحياة، كما أن الشرطة و القوات المسلحة لا يقومون بممارسة دور سياسي أو اختطاف أو قتل أو تعذيب المعارضين سياسيا للنظام، وتختلف اليابان في هذه الجزئية عن دول أخرى في شرق آسيا، حيث اعتمدت النخبة الحاكمة في كل من كوريا و تايوان لفترة طويلة عقب الحرب العالمية الثانية على قمع العناصر المناوبة و المعارضة للنظام.

كما أن المجموعات المصلحية في النظام الياباني تمارس بدورها نشاط و حيوية مما يزيد من السمات الديمقراطية للنظام السياسي الياباني[2].

فاليابان تعرف الثقافة السياسية الديمقراطية، والتي تتسم بعدم تدخل الدولة في بعض المجالات الخاصة بالأفراد كالديانة و اختيار المهنة والمسكن والأنشطة السياسية، كما أن الجماعات المصلحية تمارس دورها في النشاط داخل النظام السياسي والمنافسة الحزبية قائمة.

كما أنه منذ عام 1993 أصبحت إمكانية تبادل الأدوار بين الحزب الديمقراطي الليبرالي، وغيره من الأحزاب المعارضة قائمة، حيث بدأت اليابان تعرف فكرة الحكومة الإئتلافية، والتي يشارك فيها أكثر من حزب في الحكم نظرا لعدم حصول أي حزب على الأغلبية اللازمة لتشكيل الحكومة بمفرده، فقد كانت الحكومة التي شكلت في يونيو 1994 حكومة إئتلافية، كما أفرزت إنتخابات سنة 1996 في اليابان حكومة إئتلافية أيضا، و ينفي ذلك عن النظام الياباني فكرة الأحادية الحزبية.

وهكذا فإن اليابان تعتبر نموذجا لدولة آسيوية استطاعت أن تتحول من نظام سلطوي عرفته لفترة زمنية طويلة، لكي تصبح دولة ديمقراطية عقب الحرب العالمية الثانية، وإذا كانت الديمقراطية قد فرضت على اليابان من خارجها إلا أنها امتزجت بالبيئة اليابانية وأصبحت متقبلة

---

[1] حسين شريف مرجع سابق، ص24

[2] عبد الغفار رشاد ، **التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية** ، (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربي 1984ـــ) ص ص 142-141

من جانب الشعب الياباني وأصبحت اليابان بتجربتها الناجحة في الديمقراطية نموذجا يمكن أن تحتذي به الدول الآسيوية الأخرى.

•تايوان:

تعكس تايوان من الناحية السياسية نظاما رئاسيا تسلطيا يتمتع فيه الرئيس بصلاحيات واسعة، ويسيطر على القوات المسلحة والشرطة ووسائل الإعلام والصحافة، ورغم هذا الميل إلى التسلط على مستوى السلطة السياسية، إلا أن النظام يأخذ من الناحية الإقتصادية بمبادئ النظام الرأسمالي، ويتسم القطاع العام فيه بالقوة و الإلتزام، و بمعنى آخر أن تايوان تعرف الديمقراطية في تنظيمها الإقتصادي بينما تعرف التسلطية في تنظيمها السياسي[1].

وقد كانت المعارضة في تايوان و لعدة عقود تتسم بدرجة كبيرة من الحساسية، و عدم الرغبة في اتخاذ مواقف حاسمة تجاه السلطة، و ربما يمكن تفسير ذلك بالخبرة المؤلمة التي عرفتها المعارضة في 28 فيفري عام 1947، حيث أقامت إنتفاضة كبيرة في تايوان ضد الفساد، و عدم كفاءة حكومة حزب الكومنتانج، و قد استخدمت أساليب قمع وحشية ضد هذه الانتفاضة ترتب عليها مصرع 20 ألف نسمة، كما تكرر ذلك مرة أخرى عندما أصبح شيانج شينج كو رئيسا للبلاد حيث قام بعملية تطهير واسعة ضد الأفراد و الجماعات المعارضة للحزب، و أدى ذلك إلى قمع نشاط المعارضة و تخوفها من أي صورة من صور النشاط السياسي المعارض، وخاصة مع استمرار الحزب الحاكم في اتباع سياسة قمعية و في اعتقال وترحيل وإعدام العناصر المعارضة لسياساته[2].

و قد ذهب هانتجتون إلى أن النخبة الحاكمة في تايوان هي التي أخذت بزمام المبادرة، وفي تحقيق الديمقراطية بمعنى أن التحول الديمقراطي قد جاء من أعلى، وقد أيد الحزب الحاكم في تايوان، إلا أن الحزب التقدمي المعارض، والذي تأسس في 1986 يرى أن التحول نحو الديمقراطية في تايوان هو نتاج لعمل مشترك من الحكومة والجماعات المعارضة لها.

ويمكن القول أن قانون الطوارئ والأحكام العرفية بالإضافة إلى بعض الشخصيات البرلمانية البارزة، كانت من العوامل الهامة التي أخرت عملية التغيير السياسي في تايوان، ولكن عملية التحديث الاقتصادي والاجتماعي وتزايد قوة ونضج المعارضة في منتصف الثمانينات خلقت

---

[1] محمد السيد سليم نفين عبد المنعم مسعد ، **العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا**، مرجع سابق، ص 171

[2] أبراهيم العيساوي، **نموذج النمور الأسيوية والبحث عن طريق للتنمية في مصر**، (القاهرة دار الثقافى الجديدة 1995) ص ص 62-63

ظروفا مواتية لتايوان، لكي تتحرك من السلطوية إلى الديمقراطية، و قد استجاب الرئيس شيانج شينج كيو لهذه التغيرات البيئية و بدأ عملية التحول الديمقراطي في أوت 1987 برفع الأحكام العرفية، و رفع الحظر على تكوين أحزاب سياسية جديدة، ووضع خطة في ديسمبر 1987 للإصلاح البرلماني. و يمكن القول أن الضغوط الداخلية في تايوان، بالإضافة إلى المؤثرات الأمريكية، و تهديد الصين الشعبية كلها أثرت على قرار الرئيس بالتحول الديمقراطي، بالإضافة إلى تدهور حالته الصحية و بعد وفاته في جانفي 1988، فإن خليفته لي تنج هيو، تعهد بالاستمرار في سياسته الإصلاحية والأخذ بسياسة التحول الديمقراطي و أصدر الرئيس "لي" في يناير 1989 القانون المتضمن للقواعد المنظمة لإنشاء الأحزاب السياسية، و في فبراير سنة 1989 راجع المجلس التشريعي قوانين الانتخاب بهدف رفع القيود التي تكبح الأنشطة الانتخابية الرئاسية، وأثبت الرئيس "لي" مهارة فائقة في إستعادة التوافق السياسي، وتم انتخابه كرئيس في مارس سنة 1990، وأمكنه أيضا أن يتعامل بنجاح و كفاءة مع المعارضة، وأن يخفف من حدتها وأن يخفف كذلك من حدة المظاهرات الطلابية[1].

وتثار في حالة تايوان عدة تساؤلات أهمها؛ كيف أمكن لدولة شديدة السلطوية محكومة بحزب دكتاتوري مثل الكومنتاج أن تتحول إلى الديمقراطية بهذه السرعة؟، وهل كان النظام في هذا التحول يخضع لضغوط دولية هي التي تفسر هذا التحول الديمقراطي، أم أن عملية التحول جاءت بمبادرة من النظام وبتأييد من أطراف أخرى في الداخل؟.

بصفة عامة يمكن تفسير عملية التحول الديمقراطي في تايوان من خلال ثلاث عوامل رئيسية هي:

1) وجود جماعات نخبوية سيطر عليها "شيانج شنج كيو" و"لي تنج هيو" وحزب الكومنتاج والحزب التقدمي الديمقراطي، وقد تكونت العديد من الفرق والأجنحة داخل الحزبين، وظهور الوسطاء السياسيين داخل كل حزب أو خارجه، والذين حاولوا التوسط لحل الخلافات، وتدعيم التوافق.

[1] لاري دايموند، **روح الديمقراطية** ، مرجع سابق، ص 130.

2) وجود ثلاث عمليات للنمو السياسي في تايوان في الوقت نفسه، أولها إزالة المعوقات التي تؤخر ظهور نظام منفتح سياسيا، وثانيها محاولة استقطاب العناصر المعارضة خارج البلاد، و ثالثها التقارب بين حزب الكومنتاج والحزب التقدمي الديمقراطي.

3) وجود نمطين كبيرين للثقافة السياسية والسلوك السياسي، وبينهما شيء من التناقض، فإحدى الثقافتين تشجع على المجابهة، و تنطوي على احتمال اللجوء إلى العنف السياسي، والأعمال غير القانونية، بينما الأخرى تعبر عن قيم التسامح والرغبة في الحوار والوصول إلى الحلول التوفيقية، وعن الرغبة في بناء التوافق و الرضا العام، وقد تغلبت الثقافة التي تتم بالرغبة في تحقيق الرضا والتوافق مما ساعد على إيجاد حياة سياسية جديدة تنافس فيها الأحزاب السياسية على أصوات الناخبين للفوز بالمناصب، والسلطة السياسية عبر الإنتخابات. كما عمل النظام على تأكيد حرية الصحافة، وتطبيق قواعد الديمقراطية و إدخال الإصلاحات الدستورية اللازمة.

وبعبارة أخرى فإن الجماعات النخبوية السابقة استطاعت أن تتفاعل معا لإيجاد قوانين وإصلاحات دستورية حتى يصبح استخدام السلطة السياسية محكوما بقوة القانون، ويمكن القول أن تايوان قد نجحت في هذا المجال واستطاعت أن تسير بخطوات واثقة في طريقة التحول الديمقراطي، والذي جاء من أعلى من خلال رغبة النخبة في إحداث مثل هذه التحولات، وأن تصبح أقل سلطوية، وأن تحقق الائتلاف مع العناصر ذات النزعة الديمقراطية، و لذلك فقد تحقق التحول الديمقراطي دون تهديد للاستقرار السياسي[1].

أولا: في محاولة لتقييم عملية التحول الديمقراطي في تايوان يلاحظ وجود بعض الجوانب الإيجابية، بالإضافة إلى بعض السلبيات، و تتمثل أهم المؤشرات الإيجابية في خمسة مؤشرات أولها ارتباط الجيل الشاب من قيادات الحزب الحاكم الكومنتاج، و الحزب الديمقراطي التقدمي المعارض بالقيم الليبرالية.

ثانيا: إعتماد تايوان على اقتصاديات السوق، و الحرية الاقتصادية، مما يولد مطالب عامة وشعبية بالإصلاح السياسي.

ثالثا: مؤسسات المجتمع المدني تطالب باستمرار بتوسيع نطاق المشاركة السياسية.

[1] محمد السيد سليم نفين عبد المنعم مسعد ، **العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا**، مرجع سابق، ص 172

رابعا: ظهور أحزاب سياسية متعددة و مستقرة، وصل عددها إلى 66 حزب بالإضافة إلى الحزب الحاكم و الحزب المعارض مما يساعد على توسيع نطاق المشاركة السياسية.

خامسا: الانتخابات المنظمة سواء على المستوى المحلي أو المركزي، و احتمال الانتخاب المباشر مستقبلا لحاكم تايوان، مما يسمح بالمنافسة السياسية و عملية الإحلال النخبوي بدون اللجوء إلى العنف.

بالإضافة إلى هذه المؤشرات الإيجابية نوجد بعض المعيقات التي تطرح تأثيرها السلبي على التطور الديمقراطي في تايوان، أهمها القواعد المتبعة في الإنتخابات التي تنطوي على التحيز للحزب الحاكم فقوانين الإنتخاب تميز بين مترشحي المعارضة، عندما تسمح للحزب الحاكم بالحصول على عدد من المقاعد أكبر من نسبة الأصوات التي حصل عليها في الإنتخابات. كما أن سيطرة الحزب الحاكم على الإذاعة و التلفزيون يكون لها فاعلية في دعم موقفه الإنتخابي، كما أن تسييس الجيش و الشرطة يعتبر أيضا من العوامل الهامة المعوقة للديمقراطية في تايوان.

•كوريا الجنوبية :

تعتبر كوريا الجنوبية من الدول التي تأخرت نسبيا في عملية التحول الديمقراطي، فقد بدأت التحول رسميا في صيف 1987، عندما استجابت الحكومة السلطوية لمطالب الشعب، و منذ ذلك التاريخ شهدت كوريا ستة انتخابات تنافسية على مستوى محلي، أو على مستوى الدولة ككل، كما اتخذت أيضا العديد من الإصلاحات بهدف إضفاء الطابع الديمقراطي على المؤسسات السياسية، و القيم الثقافية ذات الطابع السلطوي، و قد استطاعت كوريا في فترة زمنية قصيرة نسبيا أن تصبح من الدول الرائدة في مجال التحول الديمقراطي، و من الدول التي حققت نجاحا ملموسا في هذا الصدد[1].

ويعتبر عام 1987 هو نقطة البداية الحقيقة في التحول الديمقراطي في كوريا، عندما استطاعت المظاهرات الواسعة من الطلبة و العمال و الطبقة المتوسطة، أن ترغم الحكومة على قبول فكرة الأخذ بالانتخابات الرئاسية المباشرة، و الإصلاح الديمقراطي، كما استطاع الناخبون الكوريون عام 1988 حرمان حزب العدالة الديمقراطية الحاكم من الأغلبية في البرلمان، و قد انضم الحزب الحاكم في يناير سنة 1990 إلى إثنين من أحزاب كبيرة تسيطر على الحكم، و قام الحزب

[1] Doh chull shim ; Myeong – Ham Zoh and Meyon chey, Korea in the Global move of democatization (seoul : seoul National university press, 1994, P P 157-158.

في مارس سنة 1992 بتسمية كيم يونج سام مرشحا للرئاسة كما تم تعيين مجلس وزراء غير حزبي لضمان نزاهة العملية الإنتخابية، و بعبارة أخرى فإن الضغوط الديمقراطية الناجمة عن العامة، وعن وعود الحكومة بالإصلاح قد دفعت السياسة الكورية إلى طريق الديمقراطية عام 1987[1].

و تحطمت حلقة النظم السلطوية التي عرفتها كوريا منذ الستينات، ليحل محلها نظام أو طابع شبه سلطوي في عهد روياي، و في الفترة من سنة 1988 حتى سنة 1992، و وصل التطور الديمقراطي في سياسة كوريا الجنوبية إلى نقطة جديدة و هامة في عهد الرئيس كيم يونج سام، والذي استندت سياسته إلى محورين أساسين هما:

أ. **الإصلاح السياسي:**

ففي التاريخ الكوري، لم تكن الدولة تتفاعل كثيرا مع المجتمع المدني، و لذلك فقد عمل الرئيس كيم على إزالة هذا الانفصال، و التباعد بين الدولة و المجتمع، و محاولة إيجاد مجتمع أكثر نضجا من الناحية الديمقراطية من خلال إزالة و إنهاء التراث و الممارسات التي إنطوى عليها الحكم السلطوي، و إيجاد حكومة أقل ارتباطا بالنظم السلطوية السابقة. كما اتخذت الحكومة بعض الإجراءات الرمزية التي تستهدف رفع العوائق الأمنية التي تعوق الممارسة الديمقراطية في كوريا الجنوبية، و من ذلك على سبيل المثال قيام كيم يونج سام في 5 مارس سنة 1993 بإصدار العفو عن مساجين سياسيين، و إعادة الحقوق المدنية لقرابة 40 ألف من المعارضين السياسيين بما في ذلك بعض المعارضين السياسيين النشطين للنظام، كما أن التشكيلات الوزارية كانت تنطوي على تغيرات تعكس التوجه الجديد للنظام الكوري، مثل تعيين عدد من الأكاديميين في المناصب الوزارية بدلا من البيروقراطيين المحترفين أو كبار الساسة في الحزب الحاكم، و السلطة التشريعية، إلا في حالة رئيس الوزراء، و قد اختلط هذا النمط من الممارسة السياسية مع التقاليد الكورية الخاصة بالثقافة السياسية، التي يسيطر عليها الطابع السلطوي لكي تؤثر على تحقيق النظام للديمقراطية الكاملة[2].

كما تعرضت السياسية الإصلاحية للرئيس كيم لبعض الانتقادات، و التي تدور حول إنخفاض الدور الذي يقوم به البرلمان و الأحزاب في مجال الإصلاح السياسي، مقارنة بدور

[1] علاء سالم، "كوريا الجنوبية" ورياح التغيير الديمقراطية، **مجلة السياسة الدولية العدد 92 أفريل 1988**، ص222

[2] Sung chul yang, "where Does South Korean political Development stand Now?"Korea an world Affairs, vol, 18, N 01(Spring 1994) P P 20-22.

الرئيس، بل إن البرلمان و الأحزاب السياسية بما فيها الحزب الحاكم كانت هدفا للإصلاح و التطهير بدلا من أن تقود عملية الإصلاح.

كما انتقدت سياسة الرئيس كيم أيضا، على أساس أن عمليات التطهير التي قام بها لبعض الأشخاص كانت موجهة ضد خصومه السياسيين، كما أن محاربته للفساد لم تصل إلى المستويات الدنيا من الجهاز البيروقراطي، و انتقدت سياسته أيضا على أساس أنها تجاهل رجال الأعمال بينما تنتهج سياسة عدائية تجاه العمال[1].

و يلاحظ من أن هذه الإنتقادات التي وجهت إلى سياسة الإصلاح الديمقراطي التي انتهجها الرئيس كيم تعتمد على الحد الأقصى للديمقراطية، أو الديمقراطية كما يجب أن تكون، و هي لا تقلل من أهمية التجربة الكورية كنموذج للتحول الديمقراطي السريع في شرق آسيا دون الإخلال بالإستقرار السياسي خلال هذا التحول.

مستوى الديمقراطية في حكومة كيم يونج سام :

اعتمادا على مجموعة من المعايير يمكن تقييم مستوى الديمقراطية في كوريا من خلال:

أولا: إن نظام كيم يضمن الحقوق و الحريات الأساسية للمواطنين، و يعمل على الحيلولة دون إنتهاكها.

ثانيا: إن نسق القيم الديمقراطي لدى المواطنين، ومستوى الأنشطة المدنية والسياسية والمشاركة والاستقلالية النسبية للجماعات المصلحية، والتنظيمات الأخرى مازالت غير مكتملة نسبيا، و يرجع ذلك إلى الثقافة السياسية التقليدية، ذات الطابع السلطوي والتي تفاقمت وتفاعلت مع فترة طويلة من الحكم العسكري عرفتها كوريا.

ثالثا: إن كوريا لم تعرف حتى الآن خبرة تبادل الأدوار بين الحكومة والمعارضة، وأن الرئيس كيم الذي فاز في الإنتخابات الرئاسية بطريقة سلمية وشرعية من خلال إنتخاب شرعي مباشر، لم يتمكن من تحقيق هذا الفوز إلا بعد أن تخلى فجأة عن تاريخه الطويل المعارض للنظام، و تحالف مع الائتلاف الحاكم.

رابعا: إن نمط اتخاذ القرار مازال يسيطر عليه الطابع السلطوي، فالدستور يعطي سلطات واسعة للغاية للرئيس، فهو الذي يستطيع تعيين و عزل الموظفين العموميين في رتبهم و درجاتهم

[1] young- chul poik, « political Reform and Democractic consolidation in Korea », « Korea and world Aeeairs », vol. 18, No, 4 (inter 1994) P P 747-748.

المختلفة، و كذلك العمد و حكام الأقاليم و رجال الطبقة العليا من الجهاز البيروقراطي دون اشتراط موافقة.

ب. الحكومة النظيفة :

و يهدف هذا المحور إلى الحفاظ على الحكومة متحررة عن الممارسات الفاسدة، و من سيطرة المال على السياسة، و لعل الممارسات التي تنطوي على الفساد تتمثل في استخدام الدولة للأجهزة الأمنية للتأثير على التصويت الانتخابي، أو رشوة رجال الأعمال للسياسيين للتأثير عليهم، أو على القوانين و لمواجهة هذه الممارسات فقد رفض الرئيس كيم يونج سام أي تمويل سياسي، من المصادر المعلومة، و لجأ إلى الاستعانة بعدد من الشخصيات النظيفة تعبيرا عن اتجاهه إلى محاربة الفساد، و قد رحبت أحزاب المعارضة بتعيين مثل هذه الشخصيات النظيفة التي تسعى إلى مواجهة الفساد.

و إذا كان كيم سام من خلال سياسته الإصلاحية قد استثار آمالا جديدة في الديمقراطية إلا أنه توجد بعض العوامل التي يمكن أن تمثل تهديدا للنضج الديمقراطي، و تتمثل فيمايلي:

1- صراع القوى داخل الحزب الحاكم، فنتيجة للسياسات الإصلاحية التي يتبعها كيم نشأ خلاف و شقاق داخل الحاكم، بين مؤيدي الرئيس كيم و سياساته، و بين معارضيه، و لذلك فقد عمل الرئيس كيم على وضع مؤيديه و أعضاء الجناح المساند له في المواقع الهامة لاتخاذ القرار.

2- الجيش: و الذي لعب دورا مؤثرا في السياسة الكورية، فالرؤساء السابقون بارك park و روه Roh، كانوا جميعا من العسكريين قبل أن يدخلوا في مجال ممارسة السياسة، و قد كان هذا الدور السياسي للجيش يجد تبريره في الرغبة في تحقيق الإستقرار السياسي، و الأمن القومي إلا أن ذلك كان على حساب الديمقراطية، و لذلك فإن عودة الجيش إلى ممارسة دور سياسي نشط في كوريا –و هو احتمال ضعيف– يمكن أن يمثل تهديدا للديمقراطية.

3- إرتباط الانتخابات الكورية بالاعتبارات الإقليمية و المحلية: و يعتبر ذلك من السمات و الخصائص المميزة للسياسة الكورية، فالمنظمة الواقعة في جنوب شرق كوريا، تعتبر مصدر التجنيد النخبوي لعديد من المناصب السياسية، فقد كانت حكومات روه و شان و بارك التي ينتمي أغلب أعضائها إلى هذا الإقليم، بينما على العكس من ذلك فإن الإقليم الجنوبي الغربي من كوريا كان يعاني من الإغتراب السياسي، نتيجة لضعف تمثيله في صفوف النخبة السياسية، ولذلك

فإن من المؤشرات الهامة لنضج سياسة كوريا الجنوبية هو على أي مدى سيتم علاج أو تقليل هذه النزعة الإقليمية في السياسة الكورية[1].

●الصين:

حظيت التطورات السياسية في الصين، و شؤونها الداخلية بدرجة كبيرة من الاهتمام منذ الثمانينات، و بالذات عقب الانتفاضة الهائلة التي شهدتها الصين في سنة 1989، التي عرفت باسم أحداث "الميدان السماوي"، قد اختارت الصين طريق الرد العنيف والقمع للحركة الديمقراطية، وربما كان ذلك يرجع إلى اعتقادها بأن أي حكومة شيوعية عليها أن تقف، و تقاتل من أجل النظام، أو أنها ستفقد السلطة تماما ولا يوجد بديل آخر.

ويميل البعض إلى تفسير أحداث الصين في سنة ،1989 بأنها جزء من أزمة النظام، وأن ما حدث في ماي وجوان 1989 هو الشكل الخارجي من أزمة النظام، فالنظام الصيني قد قام بمحاولة شبه مستحيلة للمزج بين قوى السوق والاقتصاد الموجه، وهو ما لم يتحقق بنجاح في أي نظام سياسي حتى الآن، وقد قامت الصين بتنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي منذ سنة 1978، واستطاعت أن تحقق نموا سريعا خلال عقد من الزمن بلغت نسبته 10% سنويا في المتوسط، ويلاحظ أنه عندما يحدث نمو اقتصادي ويرتفع مستوى المعيشة، فإن ذلك يزيد من توقعات المواطنين بشأن استمرارية النمو، ولذلك فإن حدوث اتقطاع في النمو يعني وجود توقعات غير مشبعة، مما يؤدي إلى الشعور بالإحباط وعدم الرضا عن النظام و مؤسساته أي إنخفاض في درجة الشرعية[2].

وتأسيسا على ذلك يمكن القول أن الشق الأهم في أزمة الصين لم يكن في جوان 1989، وإنما في خريف 1977، عندما قررت النخبة الصينية إيقاف الإصلاحات الاقتصادية لفترة مؤقتة، لأن السياسات المتعلقة بإدخال الإصلاحات على الأسعار أصبحت صعبة التحقيق، فقد كانت الصين تواجه مشكلتي التضخم والفساد، كما أن الاقتصاد لم يعد تحت السيطرة الكاملة، وفقدت الصين العديد من أسواقها الخارجية، وهكذا فقد واجه الاقتصاد الصيني المتاعب عقب عقد من النمو والإزدهار، ونتيجة لهذه المصاعب التي واجهت الاقتصاد الصيني، فقد كان رد الفعل من جانب

[1] victor. D. cha, « **policity and Democracy Under the kim young Sam Government** » Asian Surarey, vol.x x xIII, No. 9 (Sept, 1993) PP 849-863.

[2] لاري دايموند، **الثورة الديمقراطية النضال من أجل الحرية والتعددية**، مرجع سابق، ص62

النخبة الصينية ذات النزعة السلطوية هو إيقاف النمو الإقتصادي في الصين، بإعتباره مسؤولا عن هذه المتاعب الاقتصادية، وكان معنى ذلك أن الاقتصاد الصيني يستمر في المعاناة من التضخم والمتاعب وعدم النمو، بينما لم يكن لدى الساسة فكرة واضحة عن المتطلبات السياسية اللازمة لمواجهة مثل هذه الحالة[1].

ويمكن تلخيص الأزمة في الصين في عبارة واحدة، بأنها لم تتمثل في عدم قدرة النظام السياسي على إدخال التعديلات اللازمة التي تتماشى مع التغيرات الإقتصادية، مما جعل التفاوت واضحا بين البنية الاقتصادية في الصين والأداء السياسي، وكان ذلك من الأسباب الهامة اللازمة التي واجهتها الصين سنة 1989 والانتفاضة الديمقراطية[2].

ويمكن إثارة تساؤل يتعلق بإمكانية تحقيق الديمقراطية في الصين، في ظل وجود الحزب الشيوعي الصيني، و يرى الباحثون أنه من الصعب أن تتحقق الديمقراطية في ظل الحزب الشيوعي الصيني الذي يميل إلى السلطوية و إلى المركزية في صناعة القرار كبديل عن المشاركة، والمبادرة التي تنطوي عليها الديمقراطية.

و لعل أقصى ما يمكن تحقيقه في ظل تواجه الحزب الشيوعي، هو ظهور بعض الأفراد داخل نخبة الحزب من المتعاطفين مع السياسات الإصلاحية، أو الذين يمكن وصفهم بأنهم ذوي إتجاهات سلطوية أقل نسبيا، و بعبارة أخرى فإن هؤلاء القادة ذوي النزعة الإصلاحية يمكن أن يقوموا بتهيئة المناخ، و لو على المدى الطويل للتحول الديمقراطي الحقيقي، و الذي يفترض بطبيعة الحال إزالة كافة الممارسات و الأدوات و المؤسسات التي ينطوي عليها النظام السلطوي، و يمكن حصر معوقات التطور الديمقراطي الصحيح في الصين في الحزب الشيوعي، و لكن هناك عوامل معينة قد تؤثر على مستقبل التحول الديمقراطي في الصين :

1- وفاة الأعضاء المؤسسين للحزب الشيوعي، و التغييرات في تكوين جيل أبناء المؤسسين، و الذين مازالت لهم السيطرة السياسية، بمعنى أنه سيؤثر رحيل أعضاء هذا الجيل على تكوين النخبة في الصين، الأمر الذي قد يؤدي إلى حدوث صراع عنيف على السلطة، يتم بارتفاع درجة الإضرابات و عدم الاستقرار.

---

[1] محمد السيد سليم نفين عبد المنعم مسعد ، **العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا**، مرجع سابق، ص 180

[2] Gerald Segal, «**china after Tiananmen» in Asian Affairs**», vol 77, (June 1990), PP 144-146.

2- الحالة الاقتصادية المتغيرة: فالحكومة الشيوعية تعتمد على الإنجازات الاقتصادية، و لذلك فإنه عندما تسوء الأحوال الاقتصادية، و تنخفض مستويات المعيشة و تزداد البطالة إلى حد بعيد من الإضطرابات الشعبية، و لذلك سيعمل الحزب الشيوعي و قياداته على تحقيق نتائج اقتصادية إيجابية من أجل الاستمرار في السلطة، و هذه الإنجازات الاقتصادية يمكن أن تؤدي بدورها إلى نمو ثقافة سياسية ديمقراطية[1].

3- ظهور و نمو النزعة الإصلاحية، و عدم التوازن بين القوى الإصلاحية و القوى المتطرفة، فذوي النزعة الإصلاحية يتسمون بالضعف في الصين، و لكن على الأكثر من ذلك، فإن معارضي الإصلاح لا يمكنهم حل الأزمة دون المزيد من الإصلاح، و لذلك فإن الاتجاهات الإصلاحية أمامها فرصة أكبر للنمو، و لأن تقوى و يعترف بها، و السؤال المهم هو حول إذا كان الإصلاحيون في المستويات العليا للسلطة داخل الحزب الشيوعي الصيني يستطيعون التعاون مع القوى الديمقراطية خارج نطاق السلطة أم لا؟.

و يمكن القول أن عامل الزمن في مصلحة التحول السلمي للديمقراطية.

4- تزايد القوى الجديدة ذات النزعة الديمقراطية مقارنة بالقوى المتطرفة، فعلى الرغم من أن الحركة الديمقراطية في سنة 1989، قد قمعت إلا أنها أطلقت الوعي الديمقراطي للشعب الصيني، و لذلك فمن الملاحظ وجود نمو سريع للوعي الديمقراطي و تزايد عدم الرغبة في التعاون مع النخبة ذات النزعة السلطوية، فإن نمو الحركة الديمقراطية في مثل هذه الحالة يصبح من الأمور الحتمية.

5- التطورات في البيئة الدولية، فانتصار أو فشل الإصلاح الديمقراطي في دول شرق أوروبا، و في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق يمكن أن تطرح أثارها الهامة على الصين.

6- إن دراسة التحولات الديمقراطية يثبت أن الشكل في الحكم لا يقتصر على ثقافة بعينها، و أنه من الممكن تطبيق الديمقراطية خارج النطاق الأصلي الذي ظهرت فيه، و أن تعمل بكفاءة، و أن العملية تحتاج إلى تطوير للأدوات و المناهج البحثية المستخدمة لكي تتسع إمكانية الأخذ بالديمقراطية في ظل ثقافات مختلفة و متباينة، كما أن دراسة هذه النماذج المختلفة يثبت التأثير المتبادل بين المتغيرات الدولية، و المتغيرات الداخلية في صياغة مدى النجاح أو الفشل في التطبيق.

[1] Gerald Segal, opcit, P 147

المطلب الثاني: تقييم نتائج الموجة الثالثة :

الفرع الأول : إنتشار واسع للديمقراطيات الليبرالية :

لتقدير عمق و اتساع الموجة الثالثة من الديمقراطية حق قدرها، لوحظ أن من أصل 110 بلدان غير ديمقراطية عام 1974، تحولت 63 دولة (أي 57 في المئة منها) إلى النظام الديمقراطي، وشمل هذا التحول كل دول أوروبا الوسطى و معظم دول أمريكا اللاتينية، و معظم دول إفريقيا وآسيا، وشمل التحول خارج الشرق الأوسط كل الدول الكبرى التي ترذخ تحت وطأة الحكم الشمولي (البرازيل، المكسيك، الفليبين، أندونيسيا، باكيستان، بنغلاديش، نيجيريا، جنوب إفريقيا، روسيا، بإستثناء الصين)[1].

استجمعت الموجة الثالثة للديمقراطية أيضا قواها بالتزامن مع ميلاد دول جديدة كثيرة، ومنذ 1974 أصبحت سبعة و عشرون دولة مستقلة عن الحكم الاستعماري، منها إحدى وعشرون دولة ديمقراطية (مع أن تسعة عشر من هذه الدول تضم أقل من مليون نسمة)، ومن أصل تسعة عشر دولة جديدة ظهرت عقب تفكك يوغسلافيا والاتحاد السوفياتي، أصبحت إحدى عشر منها دولا ديمقراطية (أي 58%)، وعموما من أصل ستة وأربعين دولة تم إنشاؤها منذ إنطلاق الموجة الثالثة، هناك إثنتان و ثلاثون (أي أكثر من الثلثين) دولة تتبنى النهج الديمقراطي.

الجدول رقم (1) : تصنيف الأنظمة وفق بيت الحرية :-

الديمقراطية الليبيرالية (ترتيب بيت الحرية) (2.0-1.0)	الديمقراطية الانتخابية (ترتيب بيت الحرية) الترتيبات أعلى من 2.0، ولكن تصنف على أنها ديمقراطية	الشمولية التنافسية	الشمولية المهيمنة الانتخابية	شمولية منغلقة سياسيا
الدول الغربية والأنغلوفونية				
أستراليا (1.1)				
كندا (1.1)				
نيوزيلندا (1.1)				
الولايات المتحدة (1.1)				
أوروبا الغربية (24 دولة)				
أوروبا ما بعد النظام الشيوعي (دول الاتحاد الأوروبي المركزي والاتحاد السوفياتي السابق)				
جمهورية التشيك (1.1)	صربيا (3.2)	البوسنة –	أذربيجان	تركمنستان (7.7)

[1] غيورغ سورنس، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي**، مرجع سابق، ص 63

		والهرسك (3.3)	(6.5)	
المجر (1.1)	أوكرانيا (3.2)	أرمينيا (5.4)	كازاخستان (6.5)	أوزبكستان (7.7)
بولندا (1.1)	ألبانيا (3.3)	قيرغيزستان (5.4)	روسيا (6.5)	
سلوفاكيا (1.1)	جورجيا (3.3)		طاجيكستان (6.5)	
سلوفينيا (1.1)	مقدونيا (3.3)		بيلاروسيا (7.5)	
إستونيا (1.1)	الجبل الأسود (3.3)			
لاتفيا (1.1)	مولدوفا (3.4)			
لتوانيا (1.1)				
بلغاريا (1.2)				
كرواتيا (2.2)				
رومانيا (2.2)				
أمريكا اللاتينية و منطقة البحر الكاريبي				
التشيلي (1.1)	السلفادور (2.3)	فنزويلا (ج) (4.4)		كوبا (7.7)
كوستاريكا (1.1)	غويانا (2.3)	هاييتي (4.5)		
أورغواي (1.1)	جامايكا (2.3)			
9 دول منطقة البحر الكاريبي (أ) مع عدد سكان أقل من مليون	المكسيك (2.3)			
بنما (1.2)	البيرو (2.3)			
الأرجنتين (2.2)	بوليفيا (3.3)			
البرازيل (2.2)	كولومبيا (3.3)			
جمهورية الدومينيكان (2.2)	الإكوادور (3.3)			
السورينام (2.2)	الهندوراس (3.3)			
ترينيداد (2.2)	نيكاراغوا (3.3)			
	باراغواي (3.3)			
	غواتيمالا (3.4)			
آسيا (الشرق و الجنوب الشرقي و الجنوب)				

تايوان (2.1)	الهند (2.3)	أفغانستان (5.5)	سنغافورة (5.4)	بروناي (6.5)
اليابان (1.2)	إندونيسيا (2.3)	ماليزيا (4.4)	كمبوديا (6.5)	بوتان (6.5)
كوريا الجنوبية (1.2)	الفليبين (3.3)	النيبال (5.4)	المالديف (6.5)	الفييتنام (7.5)
منغوليا (2.2)	سريلانكا (4.4)		باكستان (6.5)	الصين (7.6)
	تيمور الشرقية (3.4)		تايلاند (7.4)	لاووس (7.6)
	بنغلادش (4.4)			بورما (7.7)
				كوريا الشمالية (7.7)
جزر المحيط الهادئ				
7 دول من جزر المحيط الهادئ (ب)	بابوا غينيا الجديدة (3.3)	جزر سليمان (4.3)	الفيجي (6.4)	
		تونغا (د) (5.3)		
أفريقيا (جنوب الصحراء)				
الرأس الأخضر (1.1)	ليسوتو (2.3)	تنزانيا (4.3)	بوركينافاسو (5.3)	سوازيلاندا (7.5)
موريشيوس (1.2)	ناميبيا (2.3)	نيجيريا (4.4)	موريتانيا (5.4)	ساحا العاج (7.6)
بوتسوانا (1.2)	السنغال (2.3)	جمهورية أفريقيا الوسطى (ج) (5.4)	أنغولا (6.5)	غينيا الاستوائية (7.6)
جنوب أفريقيا (2.2)	كينيا (2.3)	غامبيا (5.4)	جمهورية الكونغو (برازافيل) (6.5)	إريتريا (7.6)
غانا (102)	النيجر (3.3)	أوغندا (5.4)	غينيا (6.5)	الصومال (7.7)
مالي (2.2)	جزر السيشل (3.3)	جيبوتي (5.5)	رواندا (6.5)	السودان (7.7)
ساوتومي وبرينسيبي (2.2)	جزر القمر (ج) (3.4)	إثيوبيا (5.5)	توغو (6.5)	
بينين (2.2)	ليبيريا (3.4)	الكونغو	كاميرون	

		الديمقراطية (زائير) (5.6)	(6.6)	
	موزمبيق (ج) (6.4)	غابون (6.4)	تشاد (هـ) (6.6)	
	زامبيا (ج) (3.4)		زيمبابوي (7.6)	
	مدغشقر (4.3)			
	مالاوي (ج) (4.3)			
	سيراليون (ج) (4.3)			
	غينيا-بيساو (ج) (4.4)			
	بوروندي (ج) (4.5)			
الشرق الأوسط – شمال أفريقيا				
إسرائيل (1.2)	تركيا (3.3)	الأردن (د) (5.4)	الكويت (د) (4.4)	البحرين (د) (و) (5.5)
		لبنان (5.4)	الجزائر (6.5)	عمان (د) (6.5)
		المغرب (د) (5.4)	مصر (6.5)	قطر (د) (6.5)
		اليمن (5.5)	تونس (6.5)	الإمارات العربية المتحدة (د) (6.5)
		إيران (6.6)		العربية السعودية (د) (7.6)
		العراق (6.6)		سوريا (7.6)
				ليبيا (7.7)

الجدول رقم (2) : الديمقراطية والحرية بحسب المنطقة :

المنطقة	عدد الدول	عدد(نسبة) الدول الديمقراطية (أ)	عدد (نسبة) الدول الديمقراطية الليبيرالية مجموع نقاط مرتفع بيت الحرية أقل من 2.5	معدل نقاط الحرية بالنسبة إلى المنطقة		
				1974	2002	2006
أوروبا الغربية والدول الأنغلوفونية	28	28 (100)	28 (100)	1.58	1.04	1.02
أوروبا ما بعد النظام الشيوعي (دول الاتحاد الأوروبي المركزية والاتحاد	28	18 (64)	11 (39)	6.50	3.93	3.16

السوفياتي سابقا)						
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	33	31 (94)	18 (55)	3.81	2.49	2.28
آسيا (الشرق والشرق الجنوبي والجنوب)	25	10 (40)	4 (16)	4.84	4.38	4.40
جزر المحيط الهادئ	12	9 (75)	8 (67)	2.75	2.00	2.13
أفريقيا (جنوب الصحراء)	48	23 (47)	8 (18)	5.51	4.33	4.24
الشرق الأوسط – شمال أفريقيا	19	2 (11)	1 (5)	5.15	5.53	5.10
المجموع	193	121 (63)	87 (40)	4.39	3.38	3.26
العالم العربي والعالم الإسلامي الدول العربية						
	16	0	0	5.59	5.81	5.40
الدول الإسلامية	43	7 (ب)	0			

وبانتشار الديمقراطية في كل القارات تصبح ظاهرة عامة، فحوالي ثلاثة أخماس دول العالم تتبنى الديمقراطية، ليست فقط الدول الغربية الغنية بمفردها دولا ديمقراطية، لكن أيضا تسعين في المئة من أمريكا اللاتينية و دول منطقة البحر الكاريبي، وحوالي الثلثين من الدول الشيوعية السابقة، و الخمسين أو ما يزيد من دول آسيا و إفريقيا. إن المنطقة الوحيدة التي لا تضم قدرا مهما من الدول الديمقراطية هي الشرق الأوسط، و من بين الكتل الثقافية الأساسية في العالم التي تفتقر إلى نظام ديمقراطي هي العالم العربي .

الفرع الثاني: ارتفاع مستوى الحريات :

إضافة إلى هذا فمن نتائج التحول هو انتشار مطرد و مؤثر للحريات في العالم، و من ثم تحسن مثير أيضا في عدد الدول الديمقراطية الليبرالية حيث أصبحت مكاسب الحرية واضحة بجلاء في دول ما بعد النظام الشيوعي، مثل دول أمريكا اللاتينية و إفريقيا، فبحلول منتصف العقد الأول من القرن الواحد و العشرين، باتت معظم الدول الديمقراطية في أوروبا الشرقية و حوالي نصف الدول في أمريكا اللاتينية و منطقة البحر الكاريبي دولا ليبرالية، كما كان هناك حضور مهم للديمقراطية الليبرالية في آسيا و إفريقيا، و مرة أخرى إن المنطقة الوحيدة التي لم تشهد عمليا أي تغيير في مستويات الحرية هي الشرق الأوسط.

من هذا المنظور، تبدو حلقة التاريخ منذ 1974، إيجابية على نحو رائع، بما أن العالم تحول من الديكتاتورية إلى الديمقراطية باعتبارها النظام النموذجي، و من الديمقراطية المقتصرة على جزء واحد من العالم إلى ديمقراطية تمتد إلى معظم بقاع الأرض[1].

الفرع الثالث : الديمقراطية كقيمة كونية :

إذا أردنا أن نحصي الأمور الهامة التي حصلت في القرن العشرين، فإننا لابد أن نؤكد أن هناك كثيرا من الأمور المهمة التي حصلت خلال المائة سنة الماضية، هذا ما أكده **أماريتاسن** الفائز بجائزة نوبل للاقتصاد عام 1998، حيث أنه يؤكد لنا أنه خلال المئة سنة الماضية وصلت الإمبراطوريات الأوروبية، خاصة البريطانية و الفرنسية التي سادت في القرن الثامن عشر إلى نهايتها، حيث شهد العالم حربين عالمتين، و شهدنا صعود الفاشية و النازية و هبوطها، هناك أيضا صعود الشيوعية و إنهيارها (كما في الإتحاد السوفياتي السابق) أو التحول الجذري (كما في الصين)، رأينا أيضا تحولا في الهيمنة الاقتصادية للغرب، إلى توازن إقتصادي جديد سيطر عليه اليابان و شرق و جنوب آسيا بمعظمه، إن أغلب هذه الأحداث هي التي ميزت المائة سنة الأخيرة من القرن العشرين[2].

لكن بالرغم من ذلك فمن بين المجموعة الكبيرة من التطورات التي حصلت في القرن العشرين، لم يجد **أماريتا سن** أي صعوبة في إختيار واحد على أنه أبرز تطور في هذه المرحلة: صعود الديمقراطية حيث يرى أنه في المستقبل البعيد عندما ينظر الناس إلى الوراء إلى ماحصل خلال هذا القرن فسيجدون من الصعب منح الأولوية لظهور الديمقراطية على أنها تشكل الحكم المقبول.

ظهرت فكرة الديمقراطية بالطبع في اليونان القديمة قبل أكثر من ألفي سنة، كانت تجربة المساعي التدريجية للديمقراطية تتم في كل مكان آخر أيضا بما في ذلك الهند[3]، لكن في الواقع كانت اليونان القديمة هي المكان الذي نشأت فيه فكرة الديمقراطية قيد التطبيق بشكل جدي، و إن كان ذلك

---

[1] لاري دايموند ومارك بلانتر، **الديمقراطية الأبحاث المختارة**،(ط1 بيروت شركة المطبوعات للتوزيع والنشر 2016). ص250

[2] نفس المرجع، ص 252

[3] فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ والإنسان الأخير**، ترجمة فؤاد شاهين، (مركز الإنماء القومي، لبنان 1993) ص ص 129.131

على نطاق محدود، قبل أن تنهار و تحل محلها أشكالا إستبدادية، و غير متماثلة من الحكومات، لم يكن هناك أي شكل آخر من الديمقراطية في سائر بلدان العالم[1].

بعد ذلك أخذت الديمقراطية كما نعرفها وقتا طويلا لكي تظهر –إن ظهورها التدريجي– والغالب في النهاية كنظام فاعل من الحكم تعزز بتطورات كثيرة بدءا بتوقيع الوثيقة العظمى (Magna carta) عام 1215، إلى الثورتين الأمريكية و الفرنسية في القرن التاسع عشر، إلى توسيع حق الاقتراع في أوروبا و أمريكا الشمالية في نفس القرن، غير أنه فقط في القرن العشرين أصبحت الديمقراطية مكتملة على أنها الشكل العادي من الحكومة، و الذي يحق لأي بلد أن يتبناه سواء في أوروبا أو أمريكا أو آسيا أو إفريقيا[2].

الفرع الرابع: الديمقراطية كالتزام عالمي :

إن فكرة الديمقراطية على أنها إلتزام عالمي هي جديدة للغاية، و هي نتاج القرن العشرين جوهريا، فالثوار الذين فرضوا تقييد ملك إنجلترا من خلال الوثيقة العظمى رأو الحاجة محلية بالكامل، وفي المقابل ساهم المناضلون الأمريكيون في سبيل الإستقلال و الثوار في فرنسا، إلى حد بعيد في فهم الحاجة إلى الديمقراطية كنظام عام، مع ذلك فتركيز مطالبهم العملية بقي محليا جدا، مقيدا من حيث الأثر، بطرفي شمال الأطلسي ومرتكزا على تاريخ المنطقة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي[3].

طوال القرن التاسع عشر، وجد المنظرون في الديمقراطية النموذج الذي تجب منافسته، إذا كان بلد ما غير ملائم للديمقراطية، و تغير هذا التفكير في القرن العشرين مع الاعتراف بأن السؤال نفسه كان خطأ، حيث لا يتوجب على بلد ما أن لا يكون ملائما للديمقراطية، بدلا من ذلك يجب أن يصبح ملائما من خلال الديمقراطية، هذا بالفعل تغيير مهم لأنه يوسع الوصول المحتمل للديمقراطية، ليغطي مليارات الناس على اختلاف تواريخهم وثقافاتهم المتفاوتة ومستوياتهم المتباينة من الثراء.

إن النتيجة التي توصلنا إليها هي أن الديمقراطية أصبحت معتقدا مسيطرا في العالم المعاصر. إن الادعاء بأن الديمقراطية قيمة كونية يكون مرتبطا بفضائل معينة تتناسب مع

---

[1] صامويل هانتيغتون، **الموجة الثالثة**، مرجع سابق، ص 229.

[2] لاري دايموند، **روح الديمقراطية**، أبحاث مختارة مرجع سابق، ص 275

[3] نفس المرجع، ص 277

ممارستها المتحررة، و لذلك نستطيع تمييز ثلاثة طرق مختلفة تغني فيها الديمقراطية حياة المواطنين:

أولا: إن الحرية السياسية هي جزء من الحرية الإنسانية بشكل عام، وممارسة الحقوق المدنية والسياسية هي جزء من حياة الأفراد ككائنات اجتماعية، تحوز المشاركة السياسية والاجتماعية قيمة عالية للحياة البشرية و الرفاهة، فأن تكون محروما من المشاركة بالحياة السياسية في المجتمع هو حرمان كبير.

ثانيا: الديمقراطية تملك قيمة فاعلة، و مهمة في تأكيد أنه سيتم الاستماع إلى مطالب الناس، ولاسيما السياسية منها بما في ذلك مطالب الحاجات الاقتصادية[1].

ثالثا: تعطي ممارسة الديمقراطية فرصة للمواطنين، لكي يتعلموا من بعضهم البعض، وتساعد المجتمع في تشكيل قيمه و أولوياته.

إن الديمقراطية من هذا التصور لا تقوم على فضيلة محددة، فلدينا عدد من الفضائل تشمل أولا الأهمية الرئيسية للمشاركة السياسية، والحرية في الحياة البشرية، وثانيا الأهمية الفاعلة للحوافز السياسية لإبقاء الحكومات مسؤولة وقابلة للمساءلة، وثالثا الدور البناء للديمقراطية في تشكيل القيم وفي فهم الحاجات و الحقوق و الواجبات.

المطلب الثالث: سمات التحولات الديمقراطية :

هناك قواسم مشتركة بين مختلف مراحل الازدهار الديمقراطي، حيث يلاحظ هانتغتون أن التحولات المبكرة حدثت أساسا نتيجة لبعض المظالم الداخلية: الهزيمة في الحرب (بالنسبة إلى اليونان والأرجنتين)، وفاة ديكتاتوري (إسبانيا)، إغتيال أحد زعماء المعارضة (الفلبين)، الزيادة العاطفية للبابا جون بول الثاني (لبلده الأصلي بولندا 1979).

لكن التحولات التي حدثت في السابق حفزت تلك التي ستحدث لاحقا، و يطلق هانتغتون على هذه العملية من التأثر إسم "كرة الثلج النشطة"[2].

كان تأثير المظاهرات فعالا في بعض المناطق أو بين الدول المتجانسة ثقافيا فمثلا قوة الشعب في الفلبين ساعدت على إذكاء الإحتجاجات الشعبية الكورية و إلهامها في العام الموالي.

---

[1] لاري دايموند، **روح الديمقراطية**، مرجع سابق، ص 320.

[2] كيورغ سورنس، مرجع سابق، ص 89.

بينما شجعت الجبهة الشعبية في بولندا، وبعدها في ألمانيا الشرقية الحركات الديمقراطية في دول أخرى من أوروبا الشرقية. كما عبرت الحدود الوطنية أيضا نماذج خاصة من التحول الديمقراطي بدءا من استراتيجية صياغة عقود دستورية إلى تقنيات خاصة تهم التعبئة الشعبية، والاحتجاجات ومع نهاية الثمانينات والتسعينات بدأت تظهر ميزات أو سمات عامة لعمليات التحولات الديمقراطية.

الفرع الأول :عولمة التحول :

إن الميزة الأولى للتحولات الديمقراطية تمثلت في عولمة التحولات، وذلك من خلال حجم التحول و سرعة التفاعلات بين السياسيين و الديمقراطية والحركات المدنية، من مختلف بقاع العالم، و تم نسج علاقات تضامن جهوية ودولية، ساهمت فيها جزئيا مجهودات شبه المنظمة الأمريكية (المنحة الوطنية للديمقراطية). أما في جنوب إفريقيا، فبذل حزب المؤتمر الوطني الإفريقي مجهودا منظما و مدروسا للاستفادة من التحولات الديمقراطية و الأنظمة الدستورية، عبر إرسال فرق من الخبراء إلى مختلف القارات[1].

الفرع الثاني: الطابع التفاوضي المنتظم لهذه التحولات :

إن ما ميز هذه التحولات هو طابعها التفاوضي بشكل منتظم[2]، إلا أنها غير "موثقة" بالتأكيد في إطار معاهدة بالطريقة التقليدية التي تمت مع إسبانيا، أو أمريكا اللاتينية أو جنوب إفريقيا.

إنهارت بعض الأنظمة عقب الهزيمة العسكرية أو المظاهرات الشعبية، و في حالات أخرى (مثل تايوان، البرازيل)، كانت التحولات الديمقراطية تدار من فوق، لكن التفاوض بشأن عدد كبير من الاتفاقيات بين الأنظمة السياسية و المعارضة التي كانت تملك سلطة مماثلة، و كان يتطلب ذلك من كل طرف على حدى، تعديل مطالبة و تقديم تنازلات، مع الحفاظ في الوقت ذاته على مصالحه الأساسية. و لم تتمكن المعارضة اليسارية بالخصوص من إحداث التحولات الاقتصادية و الإجتماعية في المجتمع الذي كانوا يحلمون بالقيام بها في يوم من الأيام، يعني ذلك أن مقترفي الجرائم الرهيبة المتمثلة في إنتهاك حقوق الإنسان (على كل المستويات) يطلق سراحهم كما وقع في جنوب إفريقيا بعد إطلاق عملية الحقيقة و المصالحة.

[1] كيورغ سورنس، مرجع سابق، ص 90.

[2] Juan Linz, « **Transitions to Democracy** », machington Cruarterly' vol 13, (Sumer 1990).

الفرع الثالث: الدور الفعال للمجتمع المدني في هذه التحولات :

في أغلب هذه التحولات، وحتى التي يقال عنها أنها –تدار من فوق– لعب المجتمع المدني دورا حاسما في تجنيد وتوجيه الضغط الشعبي لتحقيق التحول الديمقراطي، بالنسبة إلى الموجة الثالثة فإن الرأي المهيمن بين الدارسين و صناع القرار، أن التحولات الديمقراطية حدثت بشكل عام نتيجة حسابات ومفاوضات نخبوية بين زعماء النظام والأحزاب السياسية المعارضة، بل إن إحدى النظريات المعارضة ذهبت إلى حد نفيها لوجود فترات انتقالية لا تكون بدايتها نتيجة – بشكل مباشر أو غير مباشر– لانقسامات داخل النظام الشمولي ذاته"و خاصة بين المتشددين والمعتدلين"[1].

لكن النظرية نفسها أكدت على أهمية "دور المجتمع المدني"، و مع حدوث الفترات الانتقالية بشكل أكبر و تراكم الدراسات، بات جليا أن النخب الشمولية (بما في ذلك المعتدلة) أصبحت مقتنعة بضرورة التخطيط للخروج من الساحة السياسية، يرجع السبب الأكبر في إتخاذها هذا الموقف إلى تصاعد الإحتجاجات، الإضرابات، المظاهرات و أشكال أخرى من المقاومة، مما أثر في الاقتصاد و زعزع استقرار النظام الشمولي، و جرد النظام من شرعيته.

إن اختلاط فاعلي المجتمع المدني و وزنهم تنوع بشكل واسع عبر القنوات الانتقالية، لكن ضم بشكل خاص مزيجا مهما من نقابات التجار، ومنظمات طلابية، ومنظمات حقوق الإنسان، والجمعيات ووسائل الإعلام السرية (أو القانونية) وتجمعات المتقفين والصحفيين والتجار الفلاحين[2].

الفرع الرابع: دور الإنتخابات في التحول :

تتمثل الوسيلة الناقلة لهذا التحول الديمقراطي في العملية الإنتخابية، فمن ناحية كان هذا صحيحا و بشكل واضح، إذ تعد الديمقراطية نظاما يمنح السلطة من خلال الإنتخابات، لكن كما لاحظ هانتغتون في إحدى تحليلاته أن سمة من السمات المذهلة للتحولات الديمقراطية في هذه المرحلة هو الانتظام الذي من خلاله غالى الزعماء الشموليون في إمكانية فوزهم بالإنتخابات[3] خاصة الأتوقراطيون –الواحد تلو الآخر– في البيرو، الفلبين، جنوب إفريقيا، بورما، الشيلي، نيكاراغوا، بولندا، زامبيا، مالاوي، و لاحقا صربيا، أوركانيا، جورجيا، و ذلك بقيامهم باستفتاءات

[1] O'Donnell and Schmiter, Ibid, P 19.
[2] Larry Dimond, Developing Democracy : Toward consolidation (Hopkns University press, 1990) PP 232-239.
[3] Huntington, the thurd move, opcit, PP 174-185.

وانتخابات معتقدين أن مشروعهم الدستوري أو حزبهم السياسي سيفوز، فاكتفوا لأن الشعب لا يقف بجانبهم، وفي عدد من الحالات كالفلبين مثلا اعتمدت الأنظمة الشمولية على التزوير في الانتخابات، بإعتباره صمام الأمان الأخير، لكن استطاعت مجموعة مؤلفة من مراقبين محليين وفرق من الملاحظين الدوليين أن يوثقوا كل هذه التلاعبات، و يقفوا سدا منيعا أمام حدوثها. حيث أصبحت على سبيل المثال لا الحصر الانتخابات التنافسية المتكررة في إفريقيا تميل إلى إحداث تحسينات في مجال الحرية، حتى وإن كانت غير حرة و نزيهة، حيث يرى "**ستافان لبدبورغ**" أن الإنتخابات التنافسية رفعت من مستوى نمو الوعي الديمقراطي لدى المواطنين وجعلت منهم شعبا كثير المطالب، و أكثر نشاطا على الصعيد السياسي[1].

الفرع الخامس : إستمرار ارتفاع معدلات الحرية :

عندما ينظر المرء إلى كل دول العالم، يتضح له أن التوجهات الأخيرة تشير إلى أنها لا تزال إيجابية إلى حد ما، و على العموم مهما كان عدد الدول الديمقراطية ثابتا أو آخذا في الإرتفاع، فإن متوسط معدلات الحرية فيها استمر في التحسن، وإن عدد الدول التي ارتفع فيها عموما متوسط معدلات الحرية فاقت عدد الدول ذات معدل الحرية المتوسط و المنخفض بها حتى يصل إلى نقطتين أو نقطة واحدة على الأقل، فمن 1991 إلى 2005 فاقت مكاسب الحرية، وهذا من خلال تقييم بيت الحرية من خلال إحصاء

- المكاسب المهمة التي تحققت في مجال الحرية حول العالم.
- العدد المتدني للمجتمعات غير الحرة في العالم.
- التجمعات الجديدة في عدد الحكومات المنتخبة ديمقراطيا و في نسبها.

إذا كانت هذه التقييمات عادلة و مشجعة، فإننا نستطيع من خلالها الوصول إلى النتيجة الأولى حول مكاسب الحرية[2].

لكن الملفت للنظر أنه منذ عام 2006 ظهر أمر غريب، وهو أنه تقريبا تساوت العوائق التي تقف أمام الحرية مع المكاسب التي جنتها للمرة الأولى منذ خمس سنوات، وهذا يشير إلى التهديدات الخطيرة المحتملة لاستقرار الدول الديمقراطية الجديدة كل رقم 3-1 ص 102

---

[1] Staffan I. lindberg : « the Supprising significance of African election », **Journal of democeacy, vol 17 N°, (january 2006)** , PP 139-151.

[2] لاري دايموند، **روح الديمقراطية والكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة**، مرجع سابق، 250

المبحث الثاني : نكسة الديمقراطية :

لم يكن العقد الأول من القرن الواحد و العشرين وقتا مناسبا لحظوظ الديمقراطية في العالم، فبعد فترة من التقديم الاستثنائي في النهاية الربع الأخيرة من القرن العشرين، وصل الانتشار الشامل للديمقراطية إلى التوقف، حتى أنه كان هناك إشارات تدل على تآكل الديمقراطية، هذه الظاهرة التي وصفت بأنها "حركة ارتجاعية " أو نكسة ضد الديمقراطية، كما كشف انتقال عدوى ثورات الربيع العربي إلى خارج حدود الوطن العربي عن أزمة عميقة في هيكل النظام الديمقراطي على مستوى العالمي، هذه الأزمات المتعددة، كشفت هي الأخرى عن أزمة بنيوية أعمق للمجتمعات الغربية، و هي الأزمة التي أطلق عليها مصطلح العجز الديمقراطي (DemocraticDeficit).

المطلب الأول: السياق الدولي للأزمة و أسبابها :

يرجع الباحثون الأزمة التي تمر بها حاليا العديد من النظم الديمقراطية في الغرب، إلى طبيعة المنهج السائد في الديمقراطية في هذه الدول، وهو المنهج الليبرالي أو ما يعرف بالديمقراطية الليبرالية. إن معظم الأدبيات الغربية تتناول مسألة الديمقراطية من خلال التركيز على الانتخابات، وتداول السلطة ووجود مؤسسات المجتمع المدني، و التي تركز عليها على أساس أنها جوهر العملية الديمقراطية، وأن الأخذ في الحسبان الظروف الاقتصادية والإجتماعية السائدة، ويتأكد هذا المدخل من خلال بعض التعريفات للديمقراطية، على سبيل المثال:

تعريف شومبيتر: "الديمقراطية هي عبارة عن ترتيبات مؤسساتية للتوصل إلى قرارات سياسية، يحصل الأفراد من خلالها على سلطة اتخاذ القرار عن طريق المشاركة في انتخابات قائمة على التنافس"[1].

تعريف صامويل هانتيجتون: "النظام السياسي يكون ديمقراطيا، إذا كان انتخاب صناع القرار فيه يأتي عبر انتخابات حرة و دورية يتنافس فيها المرشحون بحرية كاملة"[2].

إن المدخل الليبرالي للديمقراطية قد ارتبط تاريخيا بالصراع السياسي و الاقتصادي بين الرأسمالية و الديمقراطية الليبرالية من جهة، و بين الشيوعية و الديمقراطية الاشتراكية من جهة أخرى.

[1] جوزيف شومبيتر، مرجع سابق، ص ص، 269-285.

[2] صامويل هنتجون، مرجع سابق، ص21.

ونستطيع أن نقول أن هذا الصراع قد حسم و لو بصفة مؤقتة بانهيار المعسكر الشيوعي، وانتصار الرأسمالية الغربية، الأمر الذي أدى إلى سيادة مفهوم الديمقراطية الليبرالية، الذي يركز على مبدأ المنافسة لكن بصرف النظر عن اعتبارات العدالة الاقتصادية و الاجتماعية[1].

كما ارتبط منهج الديمقراطية الليبرالية ارتباطا وثيقا بمتطلبات الأجندة السياسية والاقتصادية للدول الغربية و على رأسها و.م.أ، واستفاد الغرب من الصراع السياسي والإيديولوجي مع المعسكر الشيوعي لينصب نفسه كنموذج للحرية و الازدهار مقابل نموذج الاستبداد والتخلف الشيوعي[2].

لكن مع انهيار الشيوعية، وجد الغرب نفسه في أشد الحاجة إلى إيجاد مصدر آخر للشرعية، وهو اللجوء إلى دعم عمليات التحول الديمقراطي في الخارج كوسيلة لترويج النموذج السياسي والاقتصادي الغربي. هذا الاهتمام المفاجئ بمسألة الديمقراطية كمصدر بديل للشرعية بعد الحرب الباردة ارتبط بالتركيز على الشكل الخارجي للتحول الديمقراطي، بمعنى إجراء انتخابات تعددية، تأمين بعض الحريات السياسية على حساب مضمون أو جوهر العملية الديمقراطية. إن المشكلة الرئيسية في منهج الديمقراطية الليبرالية:

1- هو تركيز هذا المنهج على الخاص بمداخلات العملية الديمقراطية (Input-side)، و هو ما يتمثل في الحقوق السياسية كحق التصويت، و الترشح و المنافسة في انتخابات حرة، بينما يتم إهمال الجانب الخاص بالمخرجات (output side) و المتمثل في أثر العملية الديمقراطية في المجتمع و الانفصال بين الحقوق السياسية و نظيرتهاالاقتصادية.

2- فصل العملية الديمقراطية عن مسألة العدالة الاجتماعية وتوزيع الموارد الاقتصادية.

من المفروض أن الفرص السياسية التي يخلقها النظام الديمقراطي في المجتمع للمنافسة على مراكز صنع القرار لا ترتبط فقط بالتشريعات و القوانين، و لكنها تعتمد في الأساس على كيفية توزيع الموارد المادية المتاحة في المجتمع، كالتعليم و الصحة و مستوى الدخل، و في الوقت نفسه توزيع هذه الموارد لا يتم عادة بشكل متكافئ بين فئات المجتمع المختلفة.

---

[1] علي خليفة الكواري وآخرون المسألة الديمقراطية في الوطن العربي مرجع سابق، ص125.

[2] Elesabeth besson, **un democratie : un ou multiple** ? (Ed. Ellieps.paris 2009). P P 225-224.

ويتجلى هذا بشكل خاص في النظام الرأسمالي الذي يفرز مع الوقت تفاوتا كبيرا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي بين طبقات المجتمع، ينعكس هذا التفاوت بشكل مباشر على العملية الديمقراطية حيث من شأنه تقييد الحرية السياسية للغالية العظمى من أفراد المجتمع، وحرمانهم من المنافسة في العملية الديمقراطية على أسس متكافئة نسبيا مع تلك الشرائح التي تحتل الهرم الاقتصادي.

إن عدم التكافؤ في الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية يؤدي إلى عدم التكافؤ في الحقوق السياسية بين أفراد المجتمع، و نتيجة لذلك تتحول الديمقراطية بمفهومها الليبرالي مع الوقت إلى نظام حكم غير عادل يقصي الشرائح الاقتصادية و الاجتماعية المتوسطة و المهمشة في المجتمع. هذا الإنفصال بين الحقوق السياسية من جهة و نظيرتها الاقتصادية و الاجتماعية من جهة أخرى، هو جوهر الأزمة التي قد شهدتها العديد من الدول الديمقراطية بسبب تطبيق سياسات الليبرالية الجديدة على مدى العقدين الماضيين على سبيل المثال:[3]

- أدى انفتاح دول جنوب شرق آسيا في التسعينات على العولمة المالية إلى أزمة مالية طاحنة عام 1997، فيما يعرف بأزمة النمو الآسيوية.
- إن دخول روسيا إلى فلك الليبرالية الجديدة في منتصف التسعينات أدى إلى إفلاس الدولة، و انهيار عملتها المحلية عام 1998.
- ثم جاءت الأزمة المالية العالمية عام 2008 لتوجه الضربة الأكثر عنفا للطبقة الوسطى في أمريكا والدول الأوروبية.

أما في العديد من الدول النامية، فقد كان تأثير الليبرالية الاقتصادية أكثر عنفا وقسوة، حيث أدى فرض هذه السياسات من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي و التكيف الهيكلي إلى إفقار الغالبية العظمى من شعوب هذه الدول، و منه تدهور مستوى الحريات السياسية فيها.

إذن فالأزمة ليست في الديمقراطية كنظام سياسي يعبر عن المصالح العامة، بل في منهج الديمقراطية الليبرالية الذي تم تطبيقه تماشيا مع متطلبات النظام الرأسمالي في صيغته الليبرالية الجديدة، هذا المنهج أفرغ الديمقراطية من مضمونها الحقيقي، وجعلها غطاء أساسيا لتحقيق المصالح الاقتصادية للأقلية الغنية على حساب غالبية المجتمع[4].

---

[1] برهان غليون وآخرون: **حول الخيار الديمقراطي**، مرجع سابق، ص150.

[2] غيورغ سورنز، مرجع سابق، ص169.

و يؤكد **رايش** أنه إذا كان دور النظام الرأسمالي هو توسيع و تكبير الكعكة الاقتصادية، فإن الدور الحقيقي للديمقراطية هو تقسيم شرائح هذه الكعكة لكي تصل إلى جميع فئات المجتمع بشكل متكافئ نسبيا، وهو الدور الذي سقط من حساب الديمقراطية الغربية، وقد كان هذا الاتجاه واضحا من الشعارات التي كتبها الأمريكيون على لافتاتهم و"إن 99% ما عادوا يقبلون بفساد وجشع 1% الآخرين"، وهذا دليل على سيطرة الأقلية الرأسمالية على النصيب الأكبر من الثروة الأمريكية.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية للحركة الديمقراطية :

لترويج الديمقراطية من الخارج تاريخ طويل، ففي عام 1917، أراد الرئيس **وودر ويلسون** جعل العالم "مكانا آمنا للديمقراطية"، و قد تحدث عن "حق الأمم الكبيرة منها و الصغيرة، وعن حق الإنسان في كل مكان، في اختيار أسلوب الحياة والحكم الخاص بهم[1]" إلا أن آمال ولسون خابت في ضوء الواقع المرير الذي نشأ عن النزاعات و الحروب في العقود اللاحقة.

ولم يثمر الجهد الكبير الذي بذل في هذا الاتجاه في سياق إنهاء الاستعمار، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وساد اعتقاد أن من شأن عمليتي التحديث و التنمية الشاملتين في البلدان النامية حديثة الاستقلال أن تؤدي وعلى نحو شبه تلقائي، إلى التحول الديمقراطي، فالنمو الاقتصادي يجلب معه بنية اجتماعية أكثر تمايزا، ومستوى أعلى من التعليم و طبقة وسطى أقوى، و مجتمعا مدنيا أكثر حيوية، و هذه كلها عوامل تسهم في ترويج الديمقراطية[2]

غير أن النمو الاقتصادي لا يؤدي بالضرورة إلى الديمقراطية، كما بينت ذلك الأنظمة العسكرية التي حكمت في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية في سبعينات القرن العشرين و ثمانينات، فما أسفرت عنه تلك التجربة هو برامج تنشر بشكل مباشر الديمقراطية و حقوق الإنسان.

أما الرئيس ريغان، فقد أطلق برنامجا عالميا لترويج الديمقراطية في بداية الثمانينات، واقترح دعم البنية التحتية للديمقراطية، أي نظام الصحافة الحرة، والنقابات، والأحزاب السياسية، والجامعات، والذي يسمح لأي شعب باختيار طريقة في تنمية ثقافته الخاصة به و تسوية خلافاته بالوسائل السلمية[(3)].

---

[1] فريد هاليداي، **الكونية الجذرية لا العولمة**، مرجع سابق، ص120.

[2] فيورغ سورنس، مرجع سابق، ص129

[3] نفس المرجع، ص130

و تجدر الإشارة إلى أن هذا التوجه أدى إلى إنشاء الصندوق الوطني للديمقراطية، الذي ركز في عملياته الأول على مناهضة الشيوعية، و هي غاية لم يكن من المستبعد أن تنطوي على تأييد أنظمة تسلطية مناهضة للشيوعية، و برامج معادية للجماعات اليسارية، لذا فإن الجزء المعني بترويج الديمقراطية في هذه البرامج كان مقيدا في بعض الأحيان، نتيجة مخاوف أخرى، غير أن جهدا أوسع و أكثر عالمية يهدف إلى الدفع بالديمقراطية إلى الأمام بات بندا رئيسيا على جدول أعمال كل من الولايات المتحدة و غيرها من الديمقراطيات الغربية بعد انتهاء الحرب الباردة، فأوروبا الشرقية أصبحت اليوم منطقة مركزية لجذب مساعدات الديمقراطية، كما انطلق العديد من المشاريع في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و في غيرها من مناطق العالم الثالث[1].

مع مطلع القرن الواحد و العشرين، أضحى نشر الديمقراطية هما عالميا، ففي جويلية من عام 2000، اجتمع في وارسو مجتمع الديمقراطيات، و هو منتدى عالمي جديد يتكون من أكثر من 120 بلدا، و اعتمد إعلان وارسو الذي ألزم البلدان بالعمل سوية لنشر الديمقراطية و توطيدها.

إن التصورات التقليدية للسيادة المتعلقة "بعدم التدخل" في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، لم تعد تلق قبولا من خلال الجهود الحديثة لتعزيز الديمقراطية. ففي عدد من الحالات، كانت تعمل التدخلات الدولية على إحداث التغيير السياسي ضد الأنظمة الشمولية المطوقة، لتجعل من التحولات الديمقراطية أمرا ممكنا، و في حالات أخرى كانت التدخلات الدولية تجهض محاولات الإطاحة بالأنظمة الديمقراطية، من أجل استعادة الديمقراطية و تعميق مؤسساتها و تعزيزها.

إن العوامل الخارجية المحركة للديمقراطية متعددة: بدءا من الأمور الدقيقة إلى الأمور الجليلة، غير أن التأثيرات التي يمكن قياسها جاءت نتيجة جهود محددة و مقصودة، تمثلت في الضغوط الدولية و مساعدتها من خلال مايلي:

الفرع الأول: التأثيرات التظاهرية :

خلال الموجة الثالثة، تدفقت أفكار التحول ونماذجه بحرية عبر الحدود الوطنية، وحركت التحولات المبكرة نحو الديمقراطية المظالم والأحداث الداخلية في أوروبا الجنوبية، وأمريكا اللاتينية، والتي أدت إلى احتجاجات شعبية، وانقسامات شمولية وثورات عسكرية، هذا ما عبر عنه هانتغتون "التأثير التراكمي الدينامي للتحولات الأولى"[2].

---

[1] نادية مصطفي، **العدالة والديمقراطية**، مرجع سابق، ص ص 19-23

[2] صاموال هانتغتون، مرجع سابق، ص135.

كانت هذه التأثيرات التظاهرية هي التي تبين إمكانية حدوث تحول ديمقراطي و كيفية حدوثه، والسقطات التي يمكن تجاوزها خاصة داخل مناطق أو بين دول متجانسة ثقافيا، قد ألهم نموذج "سلطة الشعب" في الفلبين احتجاجات الشعب الكوري في العام المقبل، و احتجاجات الصين عام 1979، وعلى النحو نفسه امتدت عمليات التحول الديمقراطي في بولندا التي تم تحريكها انطلاقا من القاعدة من قبل الكبير في الإتحاد السوفياتي[1].

وبعد مرور عقد من الزمن تقريبا، إمتد نموذج الاحتشاد الجماهيري السلمي من أجل إحداث ثورة ديمقراطية من صربيا عام 2000 إلى جورجيا عام 2003، ثم أوكرانيا عام 2004، وربما لم يشهد أي مكان في العالم ضغطا أشد من إفريقيا، بعد التحولات المتطورة التي شهدتها جنوب إفريقيا و البينين عام 1990، لقد غذى الضغط من أجل ديمقراطية ليبرالية في جنوب أفريقيا التحولات التي حدثت في المنطقة.

يبين تأثير التغيرات الديمقراطية التي شهدتها أوروبا الشرقية في إفريقيا بأن كرة الثلج تدحرجت بعيدا جدا لتتجاوز حدود المناطق المنعزلة[2].

إن هذه التأثيرات المنتشرة طويلة الأمد بطبيعتها، و تشمل تحولا تدريجيا في قيم الحرية الشخصية والتعددية، وصوتا سياسيا وتفضيلا لسوق المنافسة، فمن خلال الدراسة في الخارج، المبادلة الاقتصادية وانفجار نمو الاتصالات العالمية، المبادئ الديمقراطية، المناهضة للنظام الشمولي تسربت أساليب العيش إلى العديد من البلدان، بينما تمت عملية التواصل في البداية عبر النخب، إلا أن نشر الأخبار، ووجهات النظر والموسيقى، والتسلية أثرت في استقبال الحركات الديمقراطية، غدت هذه الترابطات العالمية الكثيفة مجتمعة، روح عصر ديمقراطي عالمي غير مسبوق[3].

منذ منتصف السبعينات، استعملت الديمقراطيات الراسخة – وخاصة و.م.أ– أشكالا سلمية للضغط على الدول الشمولية للدفع بحقوق الإنسان أو الديمقراطية إلى الأمام، بداية في عهد "جيمي كارتر" الذي كان يقتصر هذا الضغط على هدف التخفيف من القمع وإنقاذ ضحاياه، في عهد "رونالد ريغان" أنصب التركيز بشكل متزايد على تعزيز التحول إلى النظام الديمقراطي خلال أواخر

[1] غيورغ سورنس، مرجع سابق، ص25.

[2] فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ والإنسان الأخير**، مرجع سابق، ص129–131.

[3] غيورغ سورنس، مرجع سابق، ص25.

الحرب الباردة، و ما بعد فترات الحرب الباردة كان للضغط الغربي من أجل السياسة الليبرالية على أنظمة الحكم الشمولي تأثيرا بالغا في حالات معينة.

لم يكن التأثير يقوم فقط على قرار الدول أو الائتلافات لممارسة ضغطها، ولكنه كان متوقفا أيضا على النفوذ الذي قد تملكه الديمقراطيات الغربية على الحكومات الأوتوقراطية، وعلى درجة ارتباط هذه الحكومات اجتماعيا، وثقافيا، واقتصاديا بالغرب. تشمل الروابط التي جعلت الحكومات الشمولية عرضة للضغوطات الغربية:

-روابط اقتصادية تقليدية (التجارة، الاستثمار، الديون).

-روابط أمنية (معاهدات، ضمانات).

-روابط اجتماعية (السياحة، الهجرة، التعليم في الخارج، التبادلات النخبوية، المنظمات غير الحكومية، الشبكات الكنسية، اختراق وسائل الإعلام الغربية)[1].

إن الروابط القوية هي الروابط الثقافية، التي تساعد على حشد المجتمعات الديمقراطية و البرلمانات للضغط من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان و الديمقراطية. إن النفوذ يعتمد أيضا على قوة الحكومة الشمولية، من أجل ذلك كانت الحكومات القوية ممثل الصين والاتحاد السوفياتي (روسيا لاحقا) محصنة إلى حد كبير، و لما أدركت إدارة كلينتون أن العقوبات التجارية و حدها لن تجبر بلدا كبيرا وقويا مثل الصين على أن يتحرر سياسيا، اقتنعت برفع شرطها التجاري القائم على منح منزلة الدولة الأكثر رعاية للدول التي تحترم حقوق الإنسان عام 1994. أما إذا تحدثنا عن حالات إيران، الخليج العربي، نيجيريا، أذربيجان، فنزويلا، فسنجد أن اعتماد الغرب على عائدات هذه الدول البترولية الكبرى يضعف بشكل كبير نفوذ الديمقراطيات الغنية. في المقابل، إن الدعم الذي يصدر عن قوة شمولية خارجية يمكن أن يعزل دكتاتورية ما قد تكون حساسة للنفوذ الغربي، مثلما هو الحال مع دور الصين في مساندة الدكتاتورية في بورما، وكوريا الشمالية ضد العقوبات الغربية الواسعة، و كذلك عرقلة روسيا للضغوطات الديمقراطية على أنظمة الحكم في بيلاروسيا، أرمينيا، آسيا الوسطى، لكن في مناطق متعددة بما في ذلك أوروبا الوسطى وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية لا توجد أية قوة إقليمية بديلة، ليفسح المجال أمام الإتحاد الأوربي وو.م.أ. لتأدية دورهم القيادي الوحيد[2].

---

[1] غيورغ سورنس، مرجع سابق، ص25.

[2] ألان تورين، **ماهي الديمقراطية، حكم الأكثرية عن ضمانات الأقلية**، (ط 1 دار الساقي 2001)، ص32.

ولا ننسى أن نشير إلى فكرة أساسية هنا هي أن النفوذ يتقلص حيثما تتنافس مصالح سياسية أخرى مع الاهتمام بتعزيز الديمقراطية و حقوق الإنسان، في بعض الأحيان تكون الاهتمامات اقتصادية مثلما حدث لإدارة كلينتون لما أحجمت عن تطبيق عقوبات قوية ضد ديكتاتورية الجيش النيجيري، بعد ما أجهض عملية التحول الديمقراطي عام 1993. و بالرجوع إلى عهد "جيمي كارتر" الذي عمل على الرفع من مستوى حقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمريكية، و رغم هذا الشعار فقد ظلت أمريكا تحافظ على علاقات حميمة مع الديكتاتوريات في كوريا الجنوبية، تايوان، الفلبين، اندونيسيا، باكستان، البرازيل، إيران، المملكة العربية السعودية، زائير، كينيا، الشيلي، لأنها أنظمة حليفة قوية في الحرب الباردة. خفت هذه الإستراتيجية مع نهاية الحرب الباردة، لكنها رجعت مرة أخرى بعد أحداث 11 سبتمبر، في مسألة الحرب على الإرهاب. عموما اتخذ الضغط السلمي من أجل الديمقراطية ثلاثة أشكال[1] "الدبلوماسية، المساعدة المشروطة، العقوبات"، و غالبا ما تتقارب هذه الأشكال جزئيا أو كليا أو تتداخل كليا. و قد تكون الدبلوماسية أكثر فاعلية في التشجيع على التحول الديمقراطي عندما توفر دعما أو تساهم في وضع حوافز إيجابية (على شكل مساعدات) في مقابل إصلاحات ديمقراطية، وعندما تهدد أيضا بغرض أداء تكاليف (على شكل عقوبات) متحدية النظام الشمولي.

لكن منطق ربط المساعدة الاقتصادية بالديمقراطية (أو بالتقدم نحوها) هو حديث نسبيا، بينما طبقت المساعدة المشروطة على بعض الدول، قبل عام 2000، إلا أن هذه الحالات غالبا ما كانت مرتبطة، من خلال فرق تفاوضية من البنك الدولي و صندوق النقد الدولي –سياسات الإصلاح الاقتصادي لدولة ما– و كانت عادة مرتبطة بوعود الإصلاحات المستقبلية بدلا من تقديمها كمكافآت لسلوك سابق. و مع استهلاك تطور وسيلة جديدة للمساعدة عام 2002 "حساب تحدي الألفية" جلبت إدارة بوش مبدأ الشرطية إلى مستوى جديد يكافئ تقرير التحدي الألفي الدول النامية على أدائها الواضح على مستوى الحكومة الديمقراطية، الصحة الأساسية، التربية، الحرية الاقتصادية و المقاولة، مصنفا الدول في ضوء ستة عشر مؤشرا، و الدول التي تصنف تصنيفا عالميا تستفيد من منح ضخمة من المساعدات يتم التفاوض بشأنها مع هيئة التحدي الألفي في مقابل برامج إنمائية محددة[2].

[1] آلان تورين ، مرجع سابق، ص26.

[2] مرجع نفسه، ص34.

لا توجد أي منطقة في العالم خضعت لضغط المساعدات الممنوحة لها مثل إفريقيا، خاصة خلال التسعينات عندما كانت تجرب دولة تلو الأخرى تعبئة محلية صارمة من أجل التحول الديمقراطي.

الفرع الثاني: نشر الديمقراطية من خلال المؤسسات:

كانت الديمقراطية متميزة، ليس فقط على مستوى التأثير الدولي بل أيضا على مستوى عرضها لقناة تأثير جديدة؛ المساعدة على تقوية المؤسسات الديمقراطية، و إصلاح الحكومة، تمكين المجتمع المدني، و بناء الثقافة الديمقراطية، مراقبة الانتخابات الديمقراطية، و في السياقات الشمولية، مساعدة القوات في الحكومة و في المجتمع المدني، و في أسوا الحالات المساعدة على التغيير الديمقراطي. في بداية الموجة كانت هذه المساعدات مرحلية و في أغلبها سرية، و في الوقت الذي اتسعت فيه إمكانات الديمقراطية و طموحاتها في مطلع الثمانينات، بات واضحا أن الوسائل كانت ضرورية لتقديم الدعم المادي و التقني و السند المعنوي للقوة الديمقراطية[1].

حلت نقطة التحول عام 1983 مع تأسيس مؤسسة المنحة لتنمية الديمقراطية (NED) وعلى الرغم من أنها استلهمت من مؤسسات الحزب السياسي الألماني (عامل مساعد في بداية الموجة) التي استلمت اعتمادات سنوية من الحكومة لمساعدة الأحزاب ذوات التوجهات المشتركة والجهود المدنية في الخارج، فإن مؤسسة المنحة المحلية لتنمية الديمقراطية كانت هي الرائدة في عدة مجالات، لقد كان أول جهد منتظم، و غير حكومي يتم تميله على صعيد الكونغرس لدعم الديمقراطية في الخارج، و إنها تعمل كذلك باعتبارها إتحادات مالية، مع دعم مؤسسة المنحة المحلية لتنمية الديمقراطية لمنظمات المجتمع المدني الديمقراطي بينما كان يتم دعم فاعلين ديمقراطيين آخرين من قبل أربعة ضامنين أساسيين:

- المؤسسات الدولية للحزبين السياسيين الأمريكيين (المؤسسة الديمقراطية والمؤسسة الجمهورية).
- مركز المشروعات الدولية الخاصة (Cipe).
- مؤسسة إتحاد التجارة الحرة (الآن تدعى مركز التضامن)[2].

---

[1] لاري ديموند، **روح الديمقراطية، الكفاح من أجل بناء مجتمعات** حرة، ترجمة عبد النور الخراقي، مرجع سابق، ص260.

[2] Marcel gauchet,**"l'envenement lacrise du lébiralisme la revue nouvelle**, (paris Mars 2009), P13.

وتجتمع العناصر الكلاسيكية المكونة للسياسة الأمريكية –الجمهوريون والديمقراطيون، التجارة والعمل، المنظمات غير الحكومية– تكون مؤسسة المنحة المحلية لتنمية الديمقراطية قد قدمت قدرا كبيرا من المرونة لدعم الحركات الديمقراطية، وسبل التغير عبر العالم، وعلى الرغم من أن مؤسسة المنحة المحلية لتنمية الديمقراطية قد بدأت بميزانيات سنوية صغيرة (تحت العشرين مليون دولار)، إلا انها منحت مساعدة مهمة للحركات الديمقراطية في بولندا، نيكاراغوا، التشيلي، إن نجاحها الأكبر كان في بولندا حيث نقلت مؤسسة إتحاد التجارة الحرة مساعدة هائلة إلى إتحاد تجارة التضامن لمساندة مشاريعها في التعليم، النشر، حقوق الإنسان، و عبر أوروبا الشرقية كلها، ساعدت مؤسسة المنحة المحلية لتنمية الديمقراطية على بناء البنية التحتية المدنية التي قوضت الشيوعية في أواخر الثمانينات، و في نيكاراغوا ساعدت مؤسسة المنحة المحلية لتنمية الديمقراطية الجريدة المستقلة. لابرينسا (la prensa) على شراء معدات الطبع لتتمكن الجريدة من الخروج، إضافة لتشجيعها للأحزاب السياسية في التشيلي و مراكز البحث و الجمعيات و تثقيف الناخبين و تشجيع المشاركة السياسية، و ساهمت كذلك هذه المؤسسة و فروعها في دعم التحولات الديمقراطية السلمية في الفلبين، ناميبيا، هاييتي، أراميا، جنوب إفريقيا...إلخ من خلال تمويل جهود مراقبة الانتخابات و مساعدة فرق مراقبة الانتخابات الدولية[1].

خلال الثمانينات و التسعينات، أصبحت هندسة موسعة من الدعم و النصح التقني متاحة من قبل الأمم المتحدة، و المنظمات الجهوية و وكالات العون الرسمية، و مجموعات غير حكومية مثل المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (IFES) و هي منظمة غير حكومية تتخذ من و.م.أ مقرا لها، و تلقى دعما علنيا لها من قبل و.م.أ. المؤسسة الدولية من أجل الديمقراطية و المساعدة الانتخابية (IDEA)، هي إتحاد مالي تأسس في ستوكهولم من دول ديمقراطية أوروبية صغرى ودول ديمقراطية نامية، خلال العقود الأخيرة، أصبحت المراقبة الانتخابية الدولية ممارسة منتشرة بشكل لافت للنظر لتشمل المنظمات الدولية و عددا كبيرا من الأحزاب و المنظمات غير الحكومية والمؤسسات... و إلى حد ما ساعد المراقبون الدوليون على مراجعة الانتخابات بغية تحسين مستوى مصداقية الفائز و مشروعيته[2].

---

[1] حسن خليل، **ديمقراطية عولمة وحروب، بين وهم الحداثة ومأساة ما بعدها**، (ط1، بيروت دار الفرابي، 2010)، ص42.

[2] نفس المرجع، ، ص28.

إن المساعدة الدولية الديمقراطية ركزت على أشياء أكثر من الانتخابات، لقد تدفق الدعم من عدد كبير من المانحين الغربيين و وكالات العون لتحسين أداء الأحزاب السياسية، و البرلمانات المنتخبة و المجالس المحلية، و الأنظمة القضائية، و حماية حقوق الإنسان و الإدارة العامة و أنظمة مكافحة الفساد.

بلغ مجموع نفقات الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الأنواع من الإعانات الديمقراطية 100 مليون دولار في نهاية الثمانينات إلى أكثر من 700 مليون دولار عام 2000، إلى أكثر من مليار و نصف المليار دولار خلال الفترة الثانية من رئاسة جورج بوش الإبن. لكن الإعتمادات المادية المتنامية بشكل مهم من أجل تعزيز الديمقراطية، توجهت نحو مؤسسة المنحة المحلية لتنمية الديمقراطية، ونحو منظمات غير حكومية أخرى مثل المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، بيت الحرية، المؤسسة الأسبوعية، و المؤسسة الأوروبية إضافة إلى ذلك عام 2002 رسخت الإدارة الأمريكية مبادرة الشراكة في الشرق الأوسط، التي من أهدافها الأربعة: دعم العمليات الانتخابية الديمقراطية، الأحزاب السياسية، المؤسسات القضائية، ووسائل الإعلام في المنطقة. و في السنوات الأربع المتعاقبة، منحت تقريبا 300 مليون دولار لتلك البرامج و برامج أخرى من أجل الإصلاح الاقتصادي، التنموية التربوية، تأهيل المرأة[1].

هناك دول أخرى مثل بريطانيا، ألمانيا، السويد، هولندا خصصت أجزاء مهمة من ميزانياتها للإعلانات الخارجية من أجل برامج تعني بالديمقراطية و الحكومة، أكثر من مليار دولار سنويا يأتي من الجهود الأوروبية[2].

الفرع الثالث : نشر الديمقراطية بالقوة :

عندما تبوء كل المحاولات الرامية إلى تثبيت الديمقراطية بالفشل، يبقى الملجأ الأخير المفتوح على مصراعيه بالنسبة إلى الفاعلين الدوليين هو استخدام القوة أو التلوي جبها لفرض المنتظم الدولي غير المشجع، كما أظهرته كارثة الغزو الأمريكي للعراق و احتلاله، و كارثة ما بعد الحرب على أفغانستان، و هناك بالطبع قصص للنجاح و قصص للإخفاق في فرض الديمقراطية بالقوة مثلا في أكتوبر 1983م غزت القوات الأمريكية "غرينادا" إلى هذه المساعدة، لإعادة العمل بديمقراطية برلمانية أطيح بها سابقا، وفي ديسمبر 1989، غزت القوات الأمريكية بنما، و مكنت

[1] غيورغ سورنس، مرجع سابق، ص32.

[2] حازم الببيلاوي، عن الديمقراطية الليبيرالية، مرجع سابق، ص65.

الفائز في الانتخابات الرئاسية و قدر النجاح لكل من هاتين التجربتين الديمقراطيتين في هذين البلدين[1].

لكن بينما يمكن لخطر التدخل العسكري أن يعيد رئيسا منتخبا إلى السلطة، لا يمكنه ذلك من الحكم ديمقراطيا، ولا من بناء ثقافة التسامح واللاعنف، وبعد مرور السنين في العراق، أدركت الولايات المتحدة الأمريكية فرض الديمقراطية بالقوة بمرارة شديدة. مات المجتمع المدني ووسائل إعلام مستقلة و برامج التعليم المدني[2].

في عديد الحالات قامت فيها الإعانات الديمقراطية الخارجية بدور حاسم في تطوير الديمقراطية، و حالات أخرى حيث كان تأثير هذه الإعانات متواضعا أو باهتا، و مهما كانت طبيعة هذا التأثير، فإن الإعانات تؤدي دائما دورا داعما في خلق عوامل بنيوية و تاريخية كبيرة- داخلية وخارجية- ساهمت تدريجيا في إزالة الأنظمة الشمولية و إتاحة الفرصة نحو تحول ديمقراطي[3].

المطلب الثالث: مظاهر الأزمة :

الفرع الأول: الإنهيارات الديمقراطية :

تتمثل إحدى السمات المحددة للموجة الثالثة في العدد المحدود لحالات الانهيار التي لحقت بالديمقراطية إلى حدود العام 1999، كانت توجد نسبيا حالات قليلة من الانهيار الديمقراطي، وإن العدد الكبير من هذه الانهيارات حدثت في غضون عقد من اندلاع الثورة البرتغالية عام 1974[4].

الانهيار الديمقراطي في لبنان عام 1975، و في الهند في نفس العام، في تركيا عام 1980، وفي غانا عام 1981، وفي نيجيريا عام 1983، و بعد ذلك أطاحت الانقلابات العسكرية بالديمقراطية في فيجي عام 1987 و في السودان عام 1988، وفي تايلاند عام 1991، وفي غامبيا وليسوتو عام 1994، بينما قام الرؤساء المنتخبون بإفراغ الديمقراطية من محتواها في بيرو عام 1992، على إثر الانقلاب الذاتي، وفي زامبيا عندما انتهكت العملية الانتخابية[5].

---

[1] مارك فلورباييه، **الرأس مالية أم الديمقراطية، خيار ق الواحد والعشرين**، ترجمة عاطف المولى، (لبنان الدار العربية للعلوم ناشرون 2007)، ص85.

[2] نفس المرجع، ص62.

[3] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان**، (المكتب الجامعي الحديث،2006)، ص ص152-154.

[4] غيورغ سورنس، مرجع سابق، ص63.

[5] نفس المرجع، ص64.

ومع ذلك دامت حالة الطوارئ في الهند لعامين، وعادت تركيا و تايلاند إلى الديمقراطية، بعد فترات قصيرة مماثلة من حكم الجيش، بينما عادت غانا و نيجيريا إلى الديمقراطية عام 2000 تقريبا، و ليسوتو عام 2002 و بيرو و زامبيا عام 2001 على إثر انتخابات لرئاسية جديدة. إن هذه الانهيارات الديمقراطية لم تشكل وحدها جملة الاتجاهات المقلقة، فنمو دول ديمقراطية أخرى مثل بنغلادش لم تفعل الديمقراطية بشكل لائق، و قد تغير من اتجاهها، فتنهار انهيارا تاما، تعيش دول عديدة شهدت ثورات ديمقراطية –مثل الفليبين و أكرانيا و جورجيا و كينيا– خطر مصادرة هذه الثورات و تبديدها من جراء دوامة الاقتتال الداخلي بين الفضائل و الحكومة السيئة، مابدا شبها بالإرهاصات الأولى لثورة ديمقراطية في العالم العربي–في العراق و لبنان، فلسطين– تحول إلى حالات من الفوضى، وبوادر حروب أهلية. ولد الجدال الدائر في أماكن أخرى من العالم مثل تايوان والمكسيك حول قرب الانتخابات و الفضائح المتعلقة بالفساد، أزمات ساهمت في إبطال التقدم نحو التوحيد، كما أخذت دول استبدادية قوية في تقليص مساحة الانشقاق و المعارضة، و إغلاق قنوات المساعدة الدولية بغية القضاء على أي ضغوطات ديمقراطية[1].

الانهيارات الديمقراطية:

تمثل السمة الأساسية المحددة لانتكاسة الموجة الثالثة هي عدد حالات الانهيارات التي لحقت بالديمقراطية إلى حدود 1999، كانت توجد نسبيا حالات قليلة من الانهيار الديمقراطي، وإن العدد الكبير من هذه الانهيارات حدث غي غضون عقد من اندلاع الثورة البرتغالية عام 1974 م.

الانهيار الديمقراطي في لبنان عام 1975، وفي الهند عام 1975، وفي تركيا عام 1980، و في غانا عام 1981، و في نيجيريا عام 1983.[2]

وبعد ذلك أطاحت الانقلابات العسكرية بالديمقراطية في فيجي عام 1987، و في السودان عام 1988، وفي تايلاند عام 1991، وفي غامبيا ولسيتو عام 1994، بينما قام الرؤساء المنتخبون بإفراغ الديمقراطية من محتواها في بيرو عام 1992 على إثر الانقلاب الثاني لألبارتو فوجيموري (Alberrto Fujimore)، وفي زامبيا لما انتهك فريديريك شيلوبا (Frederek Chiluba) العملية الانتخابية إبان إعادة انتخابية عام 1996.[3]

---

[1] لاري دايموند ومارك بلاتر: **الديمقراطية، أبحاث مختارة**، مرجع سابق، ص250.

[2] لاري دايموند، **روح الديمقراطية، الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة**، مرجع سابق، ص98.

[3] نفس المرجع، ص99.

لم تستطع الولايات المتحدة و لا الدول الديمقراطية الغربية التجند بالقدر الكافي في أي من هذه الدول من أجل ممارسة ضغط فعال يقضي إلى العودة الديمقراطية بل عجزوا عن فعل ذلك حتى مع غامبيا* حيث استطاع الزعيم الغامبي بسط هيمته على البلاد لمدة تزيد على العقد من الزمن دون خوف من الغرب الديمقراطي.[1]

إن هذه الانهيارات لم تشكل وحدها جملة الاتجاهات المقلقة، فثمة ديمقراطية أخرى مثل بانغلاداش لم تفعل الديمقراطية بشكل لائق، و قد تغير من اتجاهها فتنهار انهيارا تاما.

تعيش دول عديدة شهدت ثورات ديمقراطية مثل الفلبين وأوكرانيا، و جورجيا وكينيا، خطر مصادرة هذه الثورات وتبديدها من جراء دوامة الاقتتال الداخلي بين الفصائل والحكومة السيئة، وما بدا شبيها ... الأولى لثورة ديمقراطية في العالم العربي، في العراق و لبنان وفلسطين، تحول إلى حالات من الفوضى و بوادر حرب أهلية.[2]

كما ولد الجدال الدائر في أماكن أخرى من العالم مثل تايوان، المكسيك حول الانتخابات وحول الفضائح المتعلقة بالفساد، أزمات ساهمت في إبطال التقدم نحو الديمقراطية، كما أخذت دول استبدادية قوية مثل الصين وبيلاروسيا، وأوزباكستان ومصر في تقليص مساحة الانشقاق والمعارضة وإغلاق قنوات المساعدة الدولية بغية القضاء على أي ضغوط ديمقراطية .

الجدول رقم 03 : أنواع الأنظمة و الترددات

أنواع الأنظمة	بلدان يفوق عدد سكانها مليون نسمة العدد (%)	بلدان يقل عدد سكانها عن مليون نسمة العدد (%)	كل الدول العدد (%)
ديمقراطية ليبرالية (فريدوم هاوس 1– 2.0)	45 (30)	28 (66.7)	73 (38.0)
ديمقراطية انتخابية	29 (19.3)	2 (4.8)	31 (16.1)
أنظمة غامضة	14 (9.3)	2 (7.1)	17 (8.9)
الاستبدادية التنافسية	19 (12.7)	2 (4.8)	21 (10.9)
الاستبدادية الانتخابية المهيمنة	22 (14.7)	3 (7.1)	25 (13.0)
الاستبدادية المغلقة سياسيا	21 (14)	4 (9.5)	25 (13.0)
المجموع	150 (100)	42 (100)	192 (100)

* غامبيا: هي إحدى الدول الصغيرة الضعيفة في العالم التي بالكاد يصل دخلها القومي الى 10 % .

[1] غيورغ سورنس، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي**، مرجع سابق، ،ص202.

[2] ايريك هوبز باوم، **العولمة والديمقراطية والإرهاب**، مرجع سابق، ص88.

قراءة و تحليل بيانات الجدول:

أ- يحصي هذا الجدول 141 نظاما ديمقراطيا كاملا كان يوجد بين عام 1974 (بداية الموجة الثالثة) إلى عام 2007 على النحو التالي:

40 دولة ديمقراطية كانت موجودة سابقا.

95 دولة شهدت تحولات إلى الديمقراطية.

6 من أصل 135 بلدا كانت انهيارا ديمقراطيا، ثم عادت إلى الديمقراطية (ومن ثم فقد تم إحصاؤها مرتين).

ب- شهدت نيجيريا انقلابين ضد الديمقراطية خلال هذه الفترة: الانقلاب العسكري عام 1983 و التلاعب بالانتخابات على نحو واسع عام 2003م.

ج- عرفت تايلاندا انهيارين اثنين للديمقراطية خلال هذه الفترة: الانقلاب العسكري عام 1991، الذي أدى إلى العودة الديمقراطية عام 1993، و الانقلاب العسكري عام 2006، إذ لم تبرح سيادة الجيش مكانها.

الدول المتأرجحة الإستراتيجية:

يقدم لنا لاري دايموند في كتابه روح الديمقراطية إحدى الطرق التي يتم من خلالها تقييم الاتجاه العام لمسار الديمقراطية في غضون العقد الأخير، حيث أطلق مفهوم " الدول المتأرجحة الإستراتيجية" على تضيفات الدول التي حدث فيها انبهارات ديمقراطية حيث يقر أنه بعيدا عن الدول المترشحة الواضحة كالصين و الهند فهناك قائمة بأسماء الدول تشمل:[1]

1- إحدى وعشرون دولة خارج الغرب المصنع الذي يحتوي على 80 مليون نسمة، أو لها مداخيل قومية ضخمة تفوق 130 مليار دولار، كما أضاف أوكرانيا إلى قائمة الدول المذكورة التي تعد إحدى دول ما بعد الاتحاد السوفياتي الأكثر أهمية بعد روسيا بالإضافة إلى مصر الدولة العربية الأكثر كثافة سكانية و تأثيرا.

هذه الدول الثلاثة و الثلاثون تقدم صورة مختلطة من التقدم الديمقراطي في العقد الأخير بلا جدال، حيث أحرزت إحدى عشر دولة منها تقدما ديمقراطيا إما من خلال بلوغ فترات انتقالية نحو الديمقراطية (كما هو الحال بالنسبة إلى المكسيك و اندونيسيا و أوكرانيا)، أو من خلال تحسين جودة

[1] لاري دايموند، **روح الديمقراطية**، الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة، مرجع سابق، ،ص102.

الديمقراطية كما هو الشأن بالنسبة إلى البرازيل و تركيا و بولندا و تايوان، لكن تايوان و المكسيك تراجعت في الآونة الأخيرة، و أما الدول الإثنا عشر الأخرى فقد بقيت إما دولا شمولية بشكل ثابت (الصين، الفتنام، العربية السعودية، مصر) أو انحطت سياسيا، إذ أطاح الجيش في كل من باكستان و تايلاند بالديمقراطية، ودحّرها الرؤساء المنتخبون أو سياسيو الأحزاب في دول رئيسة مثل روسيا و فنزويلا و نيجيريا.[1]

تشكو الدكتاتورية في بنغلادش من خطر الانهيار، مثلها مثل الفلبين و بغض النظر عن الانقلابات العسكرية التي وقعت في باكستان و تايلاند تسجل حدوث أهم ثلاثة انقلابات عسكرية على الديمقراطية في روسيا و فنزويلا و نيجيريا، وربما ليس من قبيل الصدفة ان تستمد كل دولة من هذه الدول معظم مداخيل حكوماتها من عائدات النفط، وفي كل حالة يتم فيها الاجهاز على الديمقراطية من الداخل، في حين يحتفظ بالقوقعة الدستورية بشكل سطحي.

الجدول رقم 3 : الدول الاستراتيجية "المتأرجحة"

البلـــــد	دخل قومي ضخم 2005م (المليارات بالدولار الأمريكي)	السكان 2005م (بالملايين)	متوسط درجة الحرية 2007م	نوع النظام	الاتجاه الديمقراطي في غضون عشر سنوات
الصين	2.263.8	1.305	6.5	شمولـــي	↔
الهند	793.0	1.095	2.5	ديمقراطـــي	↑
كوريا الجنوبية	764.7	48	1.5	ديمقراطي ليبرالي	↑
المكسيك	753.4	103	2.5	ديمقراطـــي	↑
البرازيل	644.1	186	2.0	ديمقراطي ليبرالي	↑
روسيا	639.1	143	5.5	انتخابي شمولي	↓
تركيا	342.2	73	3.0	ديمقراطـــي	↑ ee
تايوان	304.0	23	1.5	ديمقراطي ليبرالي	↑
العربية السعودية	289.2	25	6.5	شمولـــي	↔
إندونيسيا	282.2	221	2.5	ديمقراطـــي	↑
بولندا	271.4	38	1.0	ديمقراطي ليبرالي	↑
أفريقيا الجنوبية	224.1	45	2.0	ديمقراطي ليبرالي	↓
إيران	187.4	68	6.0	شمولـــي انتخابـــي	↓
تايلاندا	176.0	64	5.5	شمولـــي	↓
الأرجنتين	173.0	39	2.0	ديمقراطي ليبرالي	↑

[1] لاري دايموند، **روح الديمقراطية**، الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة، مرجع سابق، ، ص103.

فنزويلا	127.8	27	4.0	شمولي انتخابـــي	↓
الفلبين	108.3	83	3.0	شمولـــي انتخابـــي	↓
باكستان	107.3	165	5.5	شمولـــي	↓
مصر	92.9	74	5.5	شمولـــي	↔
نيجيرا	74.2	132	4.0	شمولـــي انتخابي	↓
أوكرانيا	71.4	47	2.5	ديمقراطـــي	↑
بنغلاداش	66.2	142	4.0	ديمقراطي(تعطيل مؤقت)	↓
الفيتنام	51.7	83	6.0	شمولـــي	↔

هذا النصف من الدول الأكثر أهمية خارج الغرب الديمقراطي الآمن، يتحكمه أنظمة تمويلية أو يسجل تراجعه عن الديمقراطية، مما يؤشر على عودة القلق و الانزعاج إلى التيار العالمي، والشيء نفسه ينطبق على الحركة الارتجاعية المتناحبة ضد الجهود الدولية لتعزيز الديمقراطية، لقد دخلنا فترة من فترات الانهيار الديمقراطي العالمي و احتمال أن يظهر ذلك على نطاق واسع بالنسبة للدول المتأرجحة.

ظهور الديمقراطية الزائفة:

إن إحدى المزايا اللافتة في " الحقبة الأخيرة " من الموجة الثالثة كانت النمو غير المسبوق في عدد الأنظمة التي لا تعتبر ديمقراطية واضحة و لا استبدادية تقليدية، إذا اعتمدنا معيارا دقيقا جدا للديمقراطية لا يشمل الانتخابات الديمقراطية فقط بل الحماية الفعلية للحريات المدنية في ظل سيادة قوية للقانون، فسترتفع شبه الأنظمة المتوسطة بشدة لان كثيرا من "ديمقراطيات الموجة الثالثة الحديثة هي غير ليبيرالية"[1]

وإننا نريد هنا أن نعتمد على مقاربة تحليلية تكمن في قياس كل من الديمقراطية الانتخابية ضمن الحد الأدنى من الشروط التي استعملها ستوم بيتر وهانتنفتون وغيرهما، والديمقراطية الليبرالية، وهذا توظيفا لما تم اعتماده في الفصل النظري و المفاهيمي لهذه الدراسة.

تقسم الأنظمة غير الديمقراطية إلى تلك التي تشمل منافسة انتخابية متعددة الأحزاب من نوع ما كالتي يصطلح على تسميتها بشكل مختلف " استبدادية انتخبية " أو " ديمقراطية صورية " أو "

[1] Robrert Dahli, polyarchy. opcit, p 248.

هجينة " وتلك المغلقة سياسيا كما يمكننا ان نقسم الأنظمة الانتخابية الاستبدادية الى استبدادية تنافسية وأخرى غير تنافسية1 . الجدول رقم 4

الجدول (4) : سلم بيت الحرية :

الحقوق السياسية	الحريات المدنية
1. – مدى اختيار الزعماء السياسيين والممثلين في انتخابات حرة و نزيهة. 2. – القوانين الانتخابية النزيهة وإطارها. 3. –قدرة الأحزاب السياسية البديلة على التنظيم والمنافسة. 4. – إمكانية تحقيق قوى المعارضة مكاسب، ومن ثم الظفر بالسلطة في نهاية المطاف عبر الانتخابات. 5. – حرية الأفراد لتولي المناصب وتنظيم الحملات. 6. – الحقوق السياسية والثقافية والدينية الكاملة للأقليات. 7. – قدرة حكومة منتخبة على ممارسة سلطة غير مفيدة بهيمنة عسكرية ودينية أو غيرها. 8. – محاسبة الحكومة لجمهور الناخبين بين الفترات الانتخابية. 9. – خلو حكومة ما من فساد مستشري. – الحق في الملكية الخاصة وإنشاء تجارة خاصة. – المساواة بين الجنسين والحريات الشخصية الاجتماعية. – تكافؤ الفرص وغياب الاستغلال الاقتصادي.	1. – حرية التعبير والمعتقد بما في ذلك حرية النشر والبث ووسائل الإعلام على شبكة الأنترنت. 2. – حرية التدين. 3. – الحرية الأكاديمية والفكرية. 4. – حرية التجمع والتظاهر والنقاش الشعبي المفتوح. 5. – حرية المنظمات مثل المنظمات غير الحكومية ونقابات التجار وجماعات المصالح. 6. – استقلالية القضاء وسيادة القانون الفعال. 7. – الحماية من الإرهاب السياسي والتعذيب والسجن غير المبرر. 8. – المعاملة العادلة لمختلف الشرائح الاجتماعية بما فيها الأقليات العرقية والدينية والجنسية. 9. – حرية السفر وإنشاء إقامة.

تشير البيانات المدرجة في الجدول رقم 4 ونظام التصنيف الكامن عددا من النقاط والمسائل المهمة، وأكثرها إثارة للدهشة النسبية المتناقصة من الأنظمة المغلقة في العالم، وقد انعكست هذه البيانات جزئيا في النهوض العام الثابت للحرية، ويظهر ذلك في تراجع عدد ونسبة الدول التي تحوز أعلى معدلات قمع الحرية بنسبة 6.5 و7.0 ، تراجعت هذه الأنظمة القمعية فتقلصت نسبتها.

[1] لاري دايموند ومارك فبلاتنز، **الديمقراطية أبحاث مختارة**، مرجع سابق، ،ص375.

إن أهم نتيجة نصل إليها والتي هي محور هذه الدراسة هو أن مسار إلى الديمقراطية كان متوافقا مع اتجاه أكثر دراماتيكية نحو الديمقراطية الصورية، حيث لدينا الآن 45 على الأقل وربما حتى 60 نظاما انتخابيا استبداديا أي تقريبا ثلث الدول .

أما بالنسبة للأنظمة العسكرية فعمليا نستطيع أن نقول إنها إختفت و لم تعد بعدُ وكونها نوعا انتقاليا من الحكم اليوم، إما سيشرع العسكريون الطموحون حكم من خلال الترشح للرئاسة في انتخابات تنافسية متعددة الأحزاب (وإن كانت احتيالية واكراهية متلاعبا فيها) واما يشكلون مناطق ضخمة ومستقلة من النفوذ السياسي والإقتصادي تحت قناع الحكم المدني المتعدد الأحزاب .

المبحث الثالث : تحديات تواجهها الديمقراطية الليبرالية:

المطلب الأول: تحديات فكرية ونظرية:

الديمقراطية هي فن التعامل مع الشأن العام كإشكالية، وليس كمحط نهائي للوئام أو ملتقى الإجماع. حيث باستطاعة الحكم الديمقراطي أن يأخذ القرارات القاطعة، كما بقدرة غيره من الأنظمة. كما أن الديمقراطية تتميز عن غيرها بأنها تبغي ترجيح قيم و مسالك من شأنها أن تحافظ على أكبر درجة ممكنة من الوفاق، وكرامة الإنسان، لكن دون أن نستبعد ظواهر الخلاف والإرغام التي تعتبر جزءا لا ينقسم، مع معظم الخيارات الاجتماعية والسياسية[1].

الفرع الأول: الأبعاد النظرية التي تعاني منها النظرية الديمقراطية :

أولا: إن أول الأبعاد النظرية التي تعاني منها النظرية الديمقراطية هو الإرث المتافيزقي الذي لا تزال آثاره ظاهرة حتى يومنا هذا. إن الديمقراطية جاءت وليدة الإيمان بالعقل الذي كان يتصف به العصر التنوير، حين كان العقل البشري يعتبر أداة التوصل إلى الحقيقة المطلقة في الطبيعة والأخلاق معا.[2]

ولكن الذهنيات المعاصرة لم تعد تأخذ بذلك المفهوم الكلاسيكي للعقل، ولأصول المعرفة، فقد أخذ التواصل والتفاهم مكان تلك الوسيلة الميتافيزيقية المتعلقة بالعقل الكلي، وما ينبغيه من الخروج بقواعد ثابتة. إن التواصل والتفاهم في السياسة والقضايا المعيارية يرتكزان على الملاحظة التالية؛ إن الأفراد يحملون قيما متعددة تشدهم إليها العواطف، وهم في ذلك متماثلون، لكن مع فارق

[1] إليا حريق: **الديمقراطية وتحيات الحداثة بين الشرق والغرب**، (ط، 1دار الساقي لبنان، 2001) ص75.

[2] نادية مصطفى: **العدالة والديمقراطية، التغير العالمي من منظور نقدي حضاري إسلامي**، (الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2015) ص95.

أساسي هو أن كل أحد منهم يضع أولوية من تلك القيم في مرتبة مختلفة. إن الذين يتكلمون عن الحرية والذين يتكلمون عن المساواة يفهمون بعضهم بعضا، رغم الخلاف حول مرتبة كل من القيمتين، فيتوصل كل فرد منهم إلى قراره بحكم إلتزامه العاطفي، الاندفاعي والتقديري[1]. أما الفلاسفة الذين يعدون بمعرفة الخير المطلق، فإنهم يقدمون إغراء كبيرا هو عبارة عن إمكانية التوصل إلى عالم الوئام والانسجام، وراء عالم التغير و عدم الثبات في الحياة السياسية التي أثبتتها التجربة. إن أدب الفلاسفة على طرح السياسية كفن التوصل إلى الحقيقة، ومنها إلى تحقيق الفصل القاطع في الخلاف السياسي بالتداول الفكري وتبادل الرأي، إنما هو أسطورة فقدت مفعولها، فالخلاف في السياسة هو الأصل وليس النزاع. وهناك أيضا التفاوض بين الأكثرية و الأقلية، سعيا وراء المساومة و تبادل المنافع والمشاركة، ففي النظام الديمقراطي الرشيد تدرك الأكثرية ما للأقلية في تسيير الشؤون العامة من أهمية، و تقر بقدرة الأقلية على عرقلة المسيرة أو تأخيرها أو دفع ثمن الانجازات[2].

ثانيا: من الأعباء الميتافيزيقية الأخرى في النظرية الديمقراطية مدركة (concept) القانون الطبيعي، التي أطلقها مؤسسو النظام الديمقراطي، والتي نجد منبعها في نظرية الحقوق الطبيعية، التي عرفناها منذ القرن السابع عشر في أوروبا عند فلاسفة مثل **هيوغو غروشيوسي (HugoGnotius)** و **توماس هوبز (ThomasHobbs)**، **جون لوك (JohnLocke)**، **جون جاك روسو (JeanJacquesRousseau)**. إن مؤسسي النظرية الديمقراطية اشتقوا فكرة الحقوق الطبيعية من فكرة وجود الله، و قد كانت الفكرة في فلسفة ذلك العصر مرتبطة بالعقل الكلي بقدر ما كانت مسألة إيمان ديني. و لكن لم تعد فكرة الحق الطبيعي تتماشى هي الأخرى من معطيات الفكر الحديث و مناهجه[3].

ثالثا: إن الوعود التي تقدمها تلك النظرية على ثبات القاعدة الديمقراطية، وعلى فكرة المجتمع الآمن و العافي من الخلاف، جعل القطيعة مع تلك النظرية في الفكر الديمقراطي المعاصر صعبة المنال، و يمكن تفسير ظاهرة تخلف الفكر السياسي في هذه الحالة في التطور في الفكر

---

[1] إليا حريق، المرجع السابق، ص75.

[2] Elisabeth Brisson, **la démocratie : une ou multiple** ? (Ed Ellipes, 2009), pp 18-20

[3] أحمد الصادفي، "**قراءة تحليلية نقدية لكتاب نظرية العدالة لجون رولز**"، ج01 المركز العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية، ص 122 الموقع : http://www.arab_csr.org/index.php/compment/article

الفلسفي عامة، بأن المفكرين الليبراليين في العصر الحديث وجدوا أنفسهم أمام تحد جديد واسع الانتشار، يجمع بين عقلانية عصر التنوير والفكر العلمي والتجريبي الحديث. إن أطروحة الحق الطبيعي هي تصور ميتافيزيقي خارجة في نطاق العلم بأساليب المعرفة المتوفرة لنا. و بالتالي لا تتماشى مع مقومات الفكر الحديث، فإن كان الحق الملكية طبيعيا كما يزعم البعض، فهو كلي لا يتجزأ، و قد كان **جون لوك** يرى فعلا أن حق الملكية طبيعي، و بالتالي غير قابل للتجزئة. و لكن الواقع يدلنا على أن حق الملكية كغيره من الحقوق يخضع للتفكيك[1].

من جهة عملية، يمكن القول أن الاتجاه نحو تسويق نظرية الحقوق الطبيعية كان له وظيفة هو مواجهة السلطان بقاعدة لا تقل عصمة عن قاعدة الحق الإلهي في الحكم، و من هنا جاء الاتجاه نحو دعم مكانة الفرد، و جعله ندا للسلطان في الحقوق و محورا مركزيا في الهيئة الغربية[2].

رابعا: إن الفردية المفرطة هي أحد أقاليم الديمقراطية الكلاسيكية، و مازالت بالرغم من أنها لم تعد تتماشى مع الفكر الحديث. إن أهل الفكر كانوا ينزعون إلى الديمقراطية الغربية لأسباب سياسية و اجتماعية، مما حملهم على الادعاء أن القيم المعنوية أمور شتتها العقل باستقلال؛ أي أن كل فرد منا يتمتع بطاقة اكتشاف القيم عامة بذاته من دون الاعتماد على عامل آخر، فيلتزم بها بغض النظر عن معتقدات ومسالك سائر المواطنين، و في هذه النظرية إجحاف و تهميش للآخر يؤدي في النهاية إلى سيادة النزعة السلطوية و شيوعها. فإن كان للفرد مدخلا مستقلا يسلكه من أجل التعرف على الحق (الطبيعي) فهو من دون حاجة للأخر، و ليس عليه أن يراعي مسؤوليات واجبة عليه تجاه الناس، يكفي بالنسبة له أن يطيع فكره المستقل الذي يربطه بالمصدر، أو الحقيقة[3].

خامسا: أحادية القواعد الكلية، لقد دأب الفلاسفة دائما طلب التوصل إلى قواعد أحادية و كلية تصلح كأساس للسلوك الأخلاقي عامة، الديمقراطي خاصة، فالقائمة الفلسفية التي اعتمدت قاعدة أحادية خاصة، طويلة، منها القواعد التالية: الوسط الذهبي، الحق الطبيعي، اعتبار الفرد غاية في ذاته، قاعدة أقصى الفائدة لأكبر عدد من الناس، و قاعدة رفض التدخل في شؤون الغير سوى لمنع

---

[1] خالد العبوي: **مشكلات الديمقراطية**، مرجع سابق، ص62.

[2] السيد ياسين، "الطريق الثالث ايديولوجيا سياسية جديدة"، **السياسة الدولية** العدد 135 القاهرة مركز الأهرام للدراسات والإستيراتيجية،1999 ص 125

[3] إيليا حريق، المرجع، السابقص76.

الضرر، و قد عبر **جون ستيوارت ميل** عن تلك النزعة الأحادية و الكلية عندما صرح عن الهدف من مقالته الطويلة بعنوان "الحرية"[1].

سادسا: اللغة المشوشة، كثيرا ما يفصح المفكرون عن آرائهم بتعابير ميتافيزيقية خطابية، ليس من المحتمل أن تصمد أمام التمحيص و التحليل، كمثال على ذلك : مفهوم إدارة العامة، سيادة الشعب، إدارة الأمة والمصلحة العامة، فجمعيها أشبه بشعارات أكثر منها مفاهيم قيمة ودالة، ونعطي مثالا لذلك عندما أعطى **جون جاك روسو** الصيغة الأساسية لمدركة الإدارة العامة، ولكن فكرته هذه ظلت إشكالية نظرية تثير التشويش الفكري، و ظلت هكذا رغم أن هذه الفكرة اكتسبت مع الزمن مكانة مرموقة في الأدبيات الديمقراطية و الشعارات السياسية، و تحديات خارجية، حيث عبر العديد من مفكري الغرب و ساسته عن القلق البالغ من مستقبل الديمقراطية الليبرالية، بسبب الشك في السياسات الحكومية للدول الديمقراطية من ناحية، و الشك في المؤسسات الديمقراطية السياسية نفسها من ناحية أخرى.

إن القول بأن الأنظمة الديمقراطية، قد تمكنت في العديد من الحالات البارزة من التغلب على المصاعب البنيوية و السياسية، و من درء تجمع أسباب الثروة الاجتماعية ضدها (عدم تركيز رأس المال بصورة إحتكارية –إقامة دولة رفاه– رفع مستوى معيشة الطبقة العاملة، إدخال تعديلات رئيسية على توزيع أكثر تقديم الخدمات الصحية و التعليمية، ضمانات ضد البطالة و الشيخوخة).

الفرع الثاني: الحرية السياسية–التحدي الأكبر– :

تمثل الحرية السياسية في الغرب بمفهومها المعاصر مرحلة متطورة لمراحل كانت بدائية للغاية في العصور القديمة فعلى الرغم من ظهور ديمقراطيات قديمة في اليونان، إلا أن مفهوم الحرية كان يميز بين الأفراد على أساس طبقي، و يخلع على الطبقة العليا فقط صفة المواطنة[2]، وكان لزاما على الفرد اعتناق دين الدولة، و كانت أملاكه و ثروته تحت تصرفها، و عقوبة النفي كانت تتم بموافقة جمعية شعبية دون محاكمة، و وفقا لمعايير مطاطة، كما كانت لهذه المجتمعات تقاليد متشددة حيال المرأة، و يروي تاريخ الغرب عديدا من النماذج الشهيرة لمحاكمات ظالمة،

[1] جورج سباين، **التطور الفكر السياسي**، ترجمة علي الإبراهيم السيد، (الكتاب الرابع القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2010). ص43.

[2] صامويل هنتجون: **الموجة الثالثة**، مرج سابق، ص 72.

وليس أدل على ذلك من وقائع إعدام سقراط، ذلك الفيلسوف الذي خلده التاريخ، كما شهدت عصور الرومان قصة "صلب المسيح بتهمة إفساد القيم"[1].

وفيمايلي موجز لأبرز المحطات التاريخية في تطور مفهوم الحرية في الفكر الغربي:

"**الأمير**"[2] الذي يفرد فيه **مكيافيلي** عدة نصائح للأمير (الحاكم)، يحثه فيها على تغليب الواقعية على المثالية[3]، و تغليب القوة على القانون، و إذا لم يستطع الجمع بين حب الناس له، و خوفهم منه فالمفاضلة يتعين أن تكون للخوف دون الحب، كذا تغليب البخل على الكرم، و الجمع بين قوة الأسد، و مكر الثعلب، و تغليب الإرادة على الأقدار، و عدم استبعاد الحنث في اليمين، و الوعود و العهود لاستدراك الأخطار[4]، و الجمع بين الرحمة و القسوة، مع تغليب أقسى درجات القسوة مع المجتمعات حديثة العهد بالحرية.

حركة الإصلاح الديني (البروتستانتية):

قامت حركة الإصلاح الديني (المذهب البروتستاني) بالأساس كثورة على فساد الكنيسة الكاثوليكية في روما، لاسيما البابا و رجال الدين الذين عمدوا للسعي نحو اكتساب سلطة دنيوية من وراء سلطتهم الدينية، على نحو أسهم في انزلاق أوربا إلى عصور الظلام في كافة المجالات، وترتكز الحركة على الاحتجاج على الادعاءات البابوية في هذا الشأن، و تنادي بعبادة الله و القيام بالشعائر من دون واسطة رجال الدين، و كان من الطبيعي أن تناصر الحركة الحكام في صراعهم حول السلطة مع رجال الدين، و أحيت الحركة نظرية الحق الإلهي في الحكم، و التي تقوم على تغليب سلطة الحاكم على سلطة رجال الدين و على الرعية[5].

و يعد القس الألماني **مارتن لوثر** (1483 – 1546) أبرز الرواد المنظرين لهذه الحركة، حيث تأثر خلال إحدى زياراته الدينية لروما بالفساد الذي بدا و كأنه يعم المدينة، فما كان منه إلا أن انقلب عليها و هاجم نظام الكنيسة (الكاثوليكية) في مختلف النواحي، و أبرزها ما يتعلق بنظام الامتيازات غير المنصف الذي كان معمولا به بين رجال الدين، كما رفض بقوة بيع صكوك

---

[1] جون ستيوارت ميل: **عن الحرية** مرجع سابق، ص 146.

[2] نيقولا مكيافيللي: "**الأمير**"، ترجمة أكرم مؤمن، دار بن سيناء، القاهرة، 2004، ص 136.

[3] نفس المرجع، ص 147.

[4] جورج سباين، **تطور الفكر السياسي**، الكتاب الرابع، ص 62.

[5] نفس المرجع، ، ص 63

الغفران، و اعتبرها انحرافا عن صحيح الدين، و أكد على أن تفسير الكتاب المقدس ليس حكرا على رجال الدين، وإنما حق لأي مسيحي، ونادى بإخضاع الكنيسة ورجال الدين المسيحي للسلطة الزمنية فيما يتعلق بالشأن الدنيوي، و رأى أن سلطة الحاكم مستمدة من الله (نظرية الحق الإلهي)، ومن ثم كرس مفهوم وجوب إلتزام الشعب و رجال الدين على السواء بطاعة الحاكم[1].

ورغم أوجه الاتفاق القائمة بين **مارتن لوثر** و **جان كالفن** (1509-1564) حول الانتقالات الموجهة للكنيسة الكاثوليكية، و حول الطاعة السلبية للحاكم و الصبر على الظلم، إلا أن الأخير انفرد برؤى خاصة أبرزها الإعتراض على الخضوع التام من جانب الكنيسة للسلطة الزمنية، ودعا إلى استقلالية الكنيسة ورجالها فيما يتعلق بشؤونها التنظيمية الداخلية، وكذا استقلالها فيما تراه من شؤون التوجيه المعنوي للجماعة، و أكد على دور رجال الدين في تفسير الكتاب المقدس، وانتقد إمكانية منح هذه الصلاحية لمن سواهم.

الليبرالية الغربية:

مع بداية القرن السابع عشر بدا الفكر السياسي الغربي و كأنه قد جمع أمره على الإيمان بالديمقراطية الليبرالية المرتكزة على فرضية أن الحكومة وجدت أساسا لتحقيق صالح المحكومين، وأن الجمع حكاما و محكومين على قدم المساواة في الحقوق الطبيعية، و لكل منهم الحق في تقرير ما يراه متماشيا مع مصالحه، و أن أكثر نظم الحكم مثالية هي تلك التي تستند إلى قرار الأغلبية.

ويعد الإنجليزي **توماس هوبز** (1588-1679) من الأوائل الذين كرسوا فكرة الفردية، كأساس مهم في نشوء الليبرالية[2]، حيث ارتكزت فلسفته على فكرة أن الإنسان قد حباه الله بقدرات فردية عظيمة منها أنه قادر على خلق إنساني صناعي على درجة عالية من الإتفاق، ودلل على ذلك بأن الدولة بما تنطوي عليه من خبرات و تنظيم ليست إلا صناعة الإنسان، وقد بلور هذه الفكرة في كتابه "اللوثيان" و هي كلمة تشير إلى وحش بحري عملاق رسمه على الغلاف في صورة مخيفة، يتكون جسده من رؤوس أفراد يمثلون الشعب و هم فيما بينهم يمثلون هذا الكيان الضخم الذي هو الدولة[3].

---

[1] Wiliam living ston S(ed) : A **prospect of libiral of dimocracy,** Ibid : P220

[2] إمام عبد الفتاح إمام: **توماس هوبز: فيلسوف العقلانية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1985.

[3] فال فيشر **تاريخ أوروبا في العصر الحديث**، مرجع سابق، ص 140

ويرى **هوبز** أن الحرية في العصور البدائية لوجود الإنسان كانت تعني انعدام كافة أشكال القسر الخارجي، حيث يمكن استخدام القوة وفقا لرأي الفرد و فطرته، ولكن حاجته للأمن دفعته للعيش في جماعة، و اضطر إلى تنسيق سلوكه ليتوافق مع قانون الطبيعة الذي يحكم الجماعة، ويرى أن سلوك الإنسان في ظل الحروب يماثل –إلى درجة كبيرة– سلوكه في ظل الحياة البدائية الأولى، حيث ينخفض مستوى طموحات الإنسان إلى مجرد للبقاء، و من ثم يؤكد **هوبز** على أن أول قوانين الطبيعة هو الرغبة الفطرية في السلام، و التخلص من حالة الحرب التي تمثل ارتدادا بالبشرية للحالة البدائية الأولى. أما القانون الثاني فهو وجوب تنازل الأفراد بإرادتهم عن حقوقهم الطبيعية، عن طريق اتفاق إجتماعي (العقد الإجتماعي) في سبيل إيجاد المجتمع المدني.

وحول مساحة و طبيعة الحرية المتاحة للأفراد في ظل مفهوم العقد الإجتماعي، يرى **هوبز** أن العقد المشار إليه تم فيما بين الأفراد دون أن يكون الحاكم طرفا فيه، و الحاكم هو القائم على صون هذا الاتفاق لبلوغ الحياة المدنية، كما أن الحاكم منوط به مكافحة الجنوح الفردي للاندفاع و الأنانية، و هو لا يتأتى إلا بالحكم بيد من حديد وفقا لصلاحيات مطلقة، و من ثم ف**هوبز** لا يجيز الثورة على الحاكم الظالم طالما كان ممسكا بزمام الأمور، و كافلا لحماية الدولة.

و يرى **هوبز** أن استبداد الحاكم ليس إلا انعكاسا لاستبداد الشعب بنفسه، لأنه هو المسؤول عن اختياره كما أن المواطنين هم أدواته حتى في الاستبداد، فضلا عن أن مفاهيم العدل والصواب ليست أصيلة، بل هي نتاج المجتمع المدني، و من ثم فالحرية الحقيقية و الأصلية عند هوبز هي حرية الحاكم صاحب السيادة، و أما الحرية الفردية فتكون فيما لم يرد فيه قانون، غير أنه أقر للفرد بعض الحقوق الخاصة مثل الدفاع عن النفس في حالة التعدي عليه أو في حالة اتهامه أمام القضاء كما لا يجوز إرغامه على الانتحار أو الضغط عليه بالاعتراف ضد نفسه[1].

وقد مثلت هذه الأفكار نقطة انطلاق للإنجليزي **جون لوك** (1632–1704)[2] حيث أخذ بالتفرقة بين حالة السلم و حالة الحرب، و اعتبر الأخيرة حالة استثنائية تجيز تطبيق قوانين استثنائية تحد من الحرية، و تنتهي بزوال الحالة الطارئة، و قد رفض نظرية الحق الإلهي كأساس لسلطة الحاكم حيث أن طبيعة الأفراد –وفقا لرؤيته– خيرة و تحتاج إلى تنظيم، و أن دور الحاكم يقتصر على مسألة التنظيم، و من ثم فالاستبداد خروج عن الرشد، و ينبغي الكفاح ضده لإعادة

[1] حورية توفيق مجاهد: "**الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده**"، مرجع سابق، ص 359–387.

[2] نفس المرجع، ص 388

الحكم إلى الحالة الراشدة، و اعتبر الحكم البرلماني هو الصورة المثالية للتمثيل الشعبي، ومن ثم للحكم الرشيد، و يتمحور مفهوم الحقوق اللصيقة بالرد عند **لوك** حول الحق في الحرية والحياة والتملك، إلا أنه قدم للحرية باعتبارها الحامية للحياة و للحق في التملك، و نادى **لوك** بحكومة محدودة في كافة مؤسساتها و نشاطاتها، و أكد على مبدأ الفصل بين السلطات كحل أمثل للقضاء على فكرة الدولة المرعبة التي تحدث عنها **هوبز**، ليحل محلها الدولة التي هي أداة المجتمع لتحقيق غاياته، إذ أن السيادة الحقيقية هي سيادة الشعب، و لذلك يعد **جون لوك** من رواد الليبرالية الكلاسيكية التي توسعت في هذه المفاهيم التحررية، تباعا حتى بلغت ذروتها في القرن التاسع عشر و التي حملت شعارها الشهير "دعه يعمل" في إشارة إلى الحرية الاقتصادية، و"دعه يمر" في إشارة إلى الحرية السياسية، كما بلغ الحديث عن تقليص سلطة الدولة إلى الدعوة إلى قصر وظائفها على الشرطة، و العدل و الدفاع ضد الاحتلال الأجنبي.

وفي شأن مدى جواز الثورة على الحاكم الظالم، فقد فرق **لوك** بين مسميات الدولة والحكومة والمجتمع، وأجاز للمجتمع الثورة على الحكومة، ونفى أن يؤدي ذلك بالضرورة لانهيار الدولة، لأن الثورة عمل موجه للحكومة وليس للدولة، وأرجع حق الشعب في الثورة إلى أن نظرية "العقد الاجتماعي" التي لم تتضمن إجازة الظلم والقهر، وإنما العكس فهي تتطلب التعقل و العدل[1].

و قد تمكن **جون ستيوارت ميل** (1806–1872) أحد أبرز مفكري القرن التاسع عشر، و واحد من أهم رواد الإتجاه الليبرالي الغربي من إحداث قفزة فلسفية في مفهوم الحرية في الغرب، حيث لم يقنع بما أرساه سلفه من المفكرين من تعظيم شأن الحرية، فبادر بتدشين أسس متطورة لمعيار الحرية و ضوابط ممارستها، تقوم على مبدأ عدم الإضرار بالغير، فالإنسان حر ما لم يضر وأوجب تدخل القانون لوضع إطار لهذا الضابط و تنفيذه، فالإنسان مثلا حر في تناول الخمر، ولكن في حدود ألا يسكر، ورغم أن شرب الخمر –فيما دون السكر– قد ينعكس على صحة الفرد بالسلب و بالتالي على المجتمع جراء تكرار الشرب (بوصف الفرد جزءا في هذا المجتمع) إلا أن الحرية عند "**جون ستيورات ميل**" تعد قيمة عليا، ومن ثم ينبغي تقديمها على المصالح البسيطة للمجتمع، ويطرح "**ميل**" سيناريو آخر يوضح خلاله رؤيته المتصلة بتعظيم الحرية الفردية، حيث يؤكد على أن الحقيقة لا يمكن الوصول إليها إلا بالسماح لكل الآراء أن تسمع، بما فيها الآراء الزائفة، مهما

[1] حورية توفيق مجاهد: "**الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده**، مرجع سابق، ص 379–404.

كانت جديرة بالنقد لأن حريات المجموع يجب أن تطغى على حرية الفرد بأي حال من الأحوال، ذلك أن الفرد له السيادة على نفسه، ومن مقولاته الشهيرة أن "البشرية مجتمعة لا يجوز لها أن تخرس صوت فرد واحد معارض لها".

و قد مثل "**ميل**" على هذا النحو نواة صلبة لليبرالية تدور حولها الدلالات، و تتسع لتشكل البناء الفكري للإيدلوجية الليبرالية، كما يعد "**ميل**" منبعا استقى منه الغرب المعاصر فلسفته حيال قضايا الحريات، وما يتصل بها من قضايا[1]، لاسيما وأنه تناول مفهوم الحرية من الزوايا الأكثر حساسية، وإثارة للجدل مثل: العلاقة الطردية بين قوة السلطة التنفيذية وتشوه الحريات، وما يستتبعها من أهمية تقليص هذه السلطة إلى أقصى مدى ممكن في مواجهة السلطتين التشريعية والقضائية، وقضية طغيان الأغلبية وأثرها على حرية الأقلية في النظم الديمقراطية، ومدى جواز حمل الأفراد على طاعة أوامر الدين و إلى أي مدى يمكن أن يشكل ذلك إضطهادا دينيا، و مدى أحقية أصحاب الآراء (التي من المرجح أنها خطأ) في التعبير عن هذه الآراء، وماذا لو كانت الأغلبية الطائفية راغبة في حظر الآراء المناهضة لها أو الناقدة لها، وهي موضوعات حمل بعضها لاحقا مسميات أكثر تحديدا لأنواع من الحريات تحرص المجتمعات المتحضرة حاليا على احترامها وتبنيها بوصفها قيما مثالية.

وقد أثارت أفكار "**ميل**" و غيره ممن أطلق عليهم "الآباء الليبراليين" أو "رواد الليبرالية الكلاسيكية" بعض التصادم مع الأفكار الديمقراطية، ففي الوقت الذي يرى فيه الليبراليون أهمية حماية الفرد من الأذى الذي قد يسببه القانون، يتمسك الديمقراطيون بأحقية الأغلبية في التصويت على تراه من تشريع، و لو كان على حساب الفرد أو حتى الأقلية.

على جانب آخر انتقد الديمقراطيون المسلمة الليبرالية القائلة بأن إحترام الحريات الفردية يقود حتما إلى تحقيق القيم الإنسانية، أو يقود تلقائيا للعدالة أو المساواة أو لتكافؤ الفرص بين أبناء المجتمع الواحد، حيث يرون أن الحرية لا تقوم من دون العدالة و المساواة القانونية المدعومتين بسياسات اجتماعية و اقتصادية تضمن حدا أدنى من استقلال الشخصية بالقدر الذي يؤهلها لممارسة حريتها، و التعبير الصحيح و الصادق عن نفسها، فالحرية وحدها ليست مبدأ كافيا لقيام نظام

[1] جون ستيورات ميل:"**عن الحرية**" مرجع سابق، ص 72.

ديمقراطي و إجتماعي صالح و ناجح، بالرغم من أنها تبقى قيمة أساسية فيه، و قد كانت هذه الأفكار نواة لما عرف بالليبرالية الديمقراطية.

و على الرغم من الانتقادات و الإضافات و التعديلات التي تعرضت لها أفكار "**ميل**" إلا أنه يمكن القول بأن التيار العام للفكر الليبرالي نادرا مما تعدى إطار المبادئ التي أرساها "**ميل**" فيما يتعلق بدعم حرية الفرد في مواجهة السيطرة اللامحدودة للدولة، و إن تباين الجدل حول حجم و طبيعة هذا الدعم، حيث أدرك المفكرون أن حكومة الأغلبية رغم شرعيتها كثيرا ما تقوم –من خلال موظفيها المتغلغلين في كافة مجالات الوظائف العامة– بممارسة طغيان إجتماعي (ضد الأقليات) أشد قسوة من أعتى ألوان الإضطهاد السياسي، و غالبا ما يحدث ذلك بصورة عفوية من خلال ازدرائهم و تهميشهم على المستوى الإجتماعي، وقد أوضح "جون ستيوارت ميل" أن خطورة هذا النوع من الطغيان تكمن في أنه ينجم عن نوع من السلوك الاجتماعي الذي يصعب تتبعه وتقنينه، كما أن تداعياته لا تمتد فقط إلى المساس بحرية الأقلية و حرمانها من المساواة الاجتماعية، وإنما تمتد إلى عرقلة النمو الطبيعي للشخصية الفردية و التأثير سلبا في قدرتها على الإنسجام الطبيعي المنشود في المجتمع.

و يرى "**جون ستيوارت ميل**" في أطروحته عن الحرية أن هذه الإشكالية يمكن معالجتها من خلال طرح قضايا العادات للنقاش العام، بهدف تنقيتها وصولا لتكريس القيم و المثل العليا التي أحيانا ما يتجاهلها الفرد أمام رغبته الداخلية في إظهار التفوق و الاستعلاء على الغير.

إن هذه المبادئ قد أصبحت جزءا لا يتجزأ من الحضارة الغربية، و تؤيدها معظم الأحزاب من كافة الأطياف السياسية.

و قد ظلت أفكار "**ميل**" حتى أواخر القرن التاسع عشر تجسدها الصورة النموذجية للفرد العصامي، الذي يمكنه –من خلال الكد و العمل الجاد– استثمار مناخ الحرية السياسية و الاقتصادية الذي تتجه الليبرالية لكي يصنع مكانه في العالم، دون أي مساعدة خارجية، إلا أن تحديات الحرب و تضخم معدلات الفقر والبطالة و الانحطاط الاجتماعي والتعدي على البيئة، لاسيما في أعقاب حقبة الكساد العالمي التي شهدتها ثلاثينات القرن العشرين قد دعت مفكري الغرب إلى إعادة النظر في الليبرالية الكلاسيكية والبحث عن سبل تهيئة ظروف أفضل لممارسة الحرية السياسية والتمتع بها، والتي تحتاج إلى ظروف اقتصادية و اجتماعية مواتية تؤمن للفرد المأكل والمسكن والتعليم والحماية، الأمر الذي يفرض أهمية تدخل حكومي معتدل يكفل الدفع بحزمة من الإجراءات

والسياسات المركزية التي من شأنها حصول كل فرد على فرصة متكافئة لممارسة حريته، و تنشيط السوق و الحد من الاحتكارات والتعامل مع الأزمات، فضلا عن تدشين برامج الضمان الإجتماعي (كالتأمين على البطالة وقوانين الحد الأدنى للأجور ومعاشات كبار السن والتأمين الصحي والقوانين التي تحظر تشغيل الأطفال في الأعمال الخطرة)، و هو ما عرف بالليبرالية الجديدة.

من ناحية أخرى يرى الليبراليون الجدد أن تدخل الدولة في الإقتصاد ضرورة لحماية الحرية السياسية، لأن التركيز المفرط للثروة و بالتالي للسلطة في أيدي قلة من المجتمع، و التفاوت الحاد في الدخول و انتشار الفقر بين الشريحة الأكبر من المجتمع، كلها عوامل تمثل تهديدا للحرية السياسية حيث تؤدي إلى تنامي حكومات تؤيد نفسها في السلطة و تهيمن عليها جماعات صغيرة همها الاستغلال والمنافع الذاتية و من ثم تجنح إلى شراء النظام السياسي[1].

وعلى الرغم من دعم الليبراليين الجدد لدور اقتصادي اجتماعي أكبر للدولة بالقدر الذي يضمن حصول كل فرد على حقوقه الأساسية التي تمكنه من ممارسة حريته السياسية، فقد أصروا في الوقت نفسه على إجراءات وقائية تحول دون السلطة المطلقة للدولة(استبداد الدولة)، أي أن الليبرالية الجديدة تدعو ليس فقط لحماية اجتماعية واسعة النطاق، و إنما تدعو أيضا لضمانات أكثر تشددا لحماية الحرة السياسية و شفافية أكبر للقرارات الحكومية[2].

ويعد **توماس هيل جرين** (1836–1882) من رواد الليبرالية الجديدة الذين نجحوا في تحويل المسار الليبرالي من الشكل الصارم لسياسة عدم التدخل إلى شكل آخر يؤيد تدخل الدولة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية من خلال مجموعة محاضرات ألقاها في أكسفورد عام 1879 بعنوان "مبادئ الالتزام السياسي".

وقد لعب "**جرين**" دورا بارزا في تغيير مسلمات الليبرالية الكلاسيكية بالتحول من مفهوم الحرية بالمعنى السلبي ؛ (أي الحرية من تدخل الآخرين ومن القسر الخارجي)، إلى مفهوم أكثر إيجابية بمعنى حرية فعل المشاركة و إسهاما في توجيه حركة المجتمع.

[1] Howarth, David, What is Social Liberalism ? originally published in Reinventing the State: Social Liberalism for the 21 st Century, edited by Duncan Brack, Richard Gravson and Howarth. Politico's Publishing, 2007. Available online: http://socilliberal.net/2009/02/12/what-is-social-liberalism.

[2] Starr. Paul. "Modern Liberal Theory of Freedom Power". Available online. Http:// www.freedomspower.com/2007/01/modern-liberal-theory-of-freedoms-power.html

و على الرغم من تأكيدات "**جرين**" في كتاباته، على قيمة الفردية إلا أن مقارنة أفكاره بالأفكار الليبرالية السابقة عليه تظهر جليا أنه قد استبدل بمفهوم "استقلال الفرد" مفهوما جديدا يركز على الفرد بوصفه جزءا من المجتمع، له إلتزامات وعليه واجبات تجاه هذا المجمع، وهو ما يسمى بروح الجماعة، كما أن المجتمع ككل يتعين عليه الالتزام بضمان حصول كل فرد على الفرص اللائقة لتحقيق ذاته، كذا عليه أن يحول دون شعور الفرد بالاغتراب والظلم والتهميش نتيجة لغياب العدالة أو انعدام المساواة، ولذا تعد أفكار "**جرين**" الأساس الفكري الذي قامت عليه فكرة تحمل الدولة المسؤولية عن رفاهة مواطنيها من خلال برامج الحد من الفقر والتأمين الاجتماعي وتوفير حد أدنى من الرفاهية لغير القادرين كإتاحة التعليم الأساسي والتأمين الصحي، وهو ما يعرف بـــ "دولة الرفاهة" [1].

و تجدر الإشارة إلى أن دعم "**جرين**" لأهمية قيام مجتمع غير طبقي قائم على العدالة و المساواة لم يفقده قط قناعته بأن مثل هذا المجتمع يمكن أن يتحقق في ظل نظام السوق الحر، وبالتالي فهو يلتقي مع الليبرالية الكلاسيكية في أن المجتمعة الحر لا يتحقق إلا في ظل اقتصاد مفتوح.

وعلى نهج "**جرين**" أسهم "**ليونارد هوبهاوس**" (1864–1969) في وضع حجر الأساس لليبرالية الجديدة التي ظهرت مع بداية القرن العشرين، حيث يلخص كتابه "الليبرالية" (Liberalism) (1911) مبادئ الليبرالية الجديدة، والمتضمنة قبولا ليبراليا بمزيد من التدخل الحكومي، و التفرقة ما بين الملكية بهدف الاستخدام الشخصي والملكية لأغراض الوصول للسلطة "property held for use and property held for power" حيث يرى أن الملكية لا تكتسب بالمجهود الفردي فقط، وإنما تكتسب أيضا بالتنظيم المجتمعي، أي أن هؤلاء الذين يملكون يدينون بقدر من نجاحهم للمجتمع، وبالتالي عليهم بعض الالتزامات تجاه هذا المجتمع، ويمثل هذا الفكر التبرير النظري لفكرة إعادة توزيع الثروة الذي يمكن أن تقوم به الحكومة عن طريق النظام الضريبي[2].

[1] Green, T.H. Lectures on the Principles of Political Obligation Originally published 1879.(Kitchener: Batoche Books, 1999): PP.104-108.

[2] Hobhouse, Leonard Trelawny. Liberalism. Originally published 1911. (Cambridge: Cambridge University Press, 1994): PP 80-81.

ورغم أن أفكار "**هوبهاوس**" تبدو متشابهة إلى حد ما مع الإشتراكية، فقد وجه نقدا لاذعا للاشتراكية الماركسية مؤكدا بذلك على تفرد أفكاره وتميزها، وقد بدا ذلك واضحا في كتابه "الليبرالية" الذي يعرض برنامجا لهذا الفكر الجديد أطلق عليه "الاشتراكية الليبرالية" حيث ينسق بين الرقابة الجمعية والحرية الفردية[1].

وبحلول النصف الثاني من القرن العشرين شهد الفكر الليبرالي زخما جديدا جاء على خلفيات محاولة تأصيل الأساس الفلسفي الذي يمكن التعويل عليه في معالجة قضية توزيع الثروة، ومدى مسؤولية الأفراد الأكثر تميزا عن من هم أقل تميزا، وعما إذا كان تدخل الدولة لصالح الفئات الأكثر إحتياجا يمثل إهدارا لمبدأ الفردية الذي مثل مرتكزا محوريا في الفكر الليبرالي، و قد احتلت المساهمات المبدئية للمفكر الأمريكي "**جون رولز**" –أبرز رواد الليبرالية الجديدة (1921–2002)– حيزا ملموسا في الجدل الفكري المثار حول هذه القضية، وقد أمكنه لاحقا بلورة مساهماته في أطروحة أسماها "نظرية العدالة" (1971) "Theory of justice" والتي وصفت بأنها "ميثاق للحركة الاجتماعية الديمقراطية الحديثة.

و قد ساد في الفكر الليبرالي قبل **رولز** اعتقاد بأن المنفعة الإنسانية أولوية أخلاقية مرهونة بالنتيجة النهائية التي يمكن أن تعود على المجتمع، وأن يترتب على ذلك حدوث تداعيات جانبية قد تقع على عاتق قلة من الأفراد في المجتمع إبان محاولات السعي لهذه المنفعة، إلى أن طرح **رولز** ولأول مرة فكرة إمكانية التوفيق بين الحرية والمساواة ضمن نظريته حول مفهوم "العدالة في الإنصاف"، والتي ترفض بداية فرضية إمكانية التضحية بالأفراد بدعوى تحقيق سعادة المجموع، وأوضح إمكانية علاج هذه الأضرار المحتملة من خلال تعاون جماعي يهدف إلى الارتقاء بالأفراد إلى أقصى مدى، وتبز أهمية هذه الأفكار في أنها تمثل تحولا واضحا عن مبدأ الفردية لصالح العمل الجماعي والتضامن الاجتماعي.

وقد ارتكز **رولز** في مفهومه عن "العدالة في الإنصاف" على مبدأين:

المبدأ الأول : (الحرية المتساوية):

ويرتكز على منح جميع الأفراد الحقوق والحريات السياسية؛ كالحق في التصويت، وإمكانية شغل المناصب العامة، وحرية التعبير والرأي والفكر والاجتماع، والحق في الملكية الخاصة، والحق في المعاملة وفقا لمبادئ القانون دون النظر إلى الوضعية الاجتماعية للفرد؛ أي أن

[1] Hobhouse, Leonard Trelawny . opcit, P 74.

لكل شخص حق ما، في أكثر أشكال الحرية شمولا و أوسعها مدى دون المساس بحرية الآخرين، وأكد **رولز** على أن تمكين المواطنين من الممارسة الفعالة لهذه الحقوق و الحريات يستلزم عددا من الضمانات كالتوزيع اللائق للدخل و الثورة، و كفالة فرص متكافئة في التعليم التدريب والرعاية الصحية، فضلا عن التمويل الحكومي للانتخابات بما يحول دون الاستغلال السياسي.

المبدأ الثاني : (مبدأ الإختلاف أو التفاوت):

ويرتكز على أن تنافس الأفراد فيما بينهم يؤدي إلى حصول البعض على مواقع وثروات تسمح بظهور فروق إجتماعية، و من ثم يتعين إحاطة هذا التنافس بإطار محكوم بتكافؤ الفرص.

وحول احتمالية بروز فئة محرومة (تتحمل مغبة التفاوتات الاجتماعية و الاقتصادية) مقابل فئة أخرى تتمتع بالامتيازات، فإن رؤية **رولز** لعلاج هذه الإشكالية يتبلور في أن تتاح أعظم المنافع لأقل المستفيدين، وأن تتاح شتى المراكز والمناصب للجميع مشروطة بالمساواة المنصفة في الفرص[1].

وتأسيسا على ما تقدم، يرى **رولز** أنه من المشروع أن تستخدم الحكومة سلطتها السياسية بما يتفق مع هذا المفهوم الليبرالي للعدالة، على أن تمارس هذه السلطة بالموافقة الجمعية للمواطنين[2].

و بالرغم مما يبدو من منطقية منطلقات الليبرالية الجديدة، إلا أنها لاقت نقدا و رفضا من جانب عدد من المفكرين المناصرين للسوق الحر في النصف الثاني من القرن العشرين، بدعوى أنها ليست ليبرالية حقيقية، باعتبار أن تدخل الدولة في الاقتصاد من وجهة نظرهم يؤدي مع الوقت لتدمير الحرية، كما أن تبرير مثل هذا بأنه يهدف إلى تمكين الأفراد من ممارسة حريتهم ما هو إلا دعوى مناقضة لذاتها، و قد أطلق على ردة الفعل هذا "الليبرالية الكلاسيكية الجديدة" و التي تمثل ولادة جديدة و عودة إلى مبادئ الليبرالية الكلاسيكية، و يعد "**فريدريك هايك**" (1899–1992) أحد أبرز روادها، و أهم المعارضين لسيطرة الدولة على وسائل الإنتاج باعتبار أن مثل هذه السيطرة لا تتأتى إلا من خلال سلطة مركزية و تخطيط إقتصادي مركزي قد يؤدي كما أوضح "هايك" في كتابه "الطريق إلى العبودية" (1944) إلى شكل من أشكال الشمولية، لأن السلطة الإقتصادية

[1] Rawls, John. A theory of justice. Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 1971. PP 60-83.
[2] John Rawls. Stanford Encyclopedia of Philosophy. March 25.2008.
http:// plato.stanford.edu/entries/rawls/

المركزية لابد و أن تنجح إلى الاستئثار ببعض السلطات الأخرى التي ستؤثر بدورها على الحياة السياسية و الاجتماعية، و يقتصر دور الدولة بالنسبة لـــ**هايك** على ضمان سيادة القانون وتوفير حد أدنى من الدخل للفقراء[1].

ويعد "**هايك**" واحدا من المفكرين المؤثرين في الفكر الليبرالي المعاصر، حيث جذبت فلسفته السياسية و آراؤه فيما يتعلق بالسياسة النقدية و الضرائب و الخصخصة العديد من الحكومات حول العالم، و خاصة حكومتي **مارجريت تاتشر** في المملكة المتحدة، و **رونالد ريجان** في الولايات المتحدة الأمريكية، لدرجة أن **مارجريت تاتشر** في أحد اجتماعتها الوزارية أمسكت بكتابه "دستور الحرية" و الذي نشر عام 1960 و قالت: "هذا هو ما نؤمن به" معبرة بذلك عن السياسة الليبرالية التي تتبناها حكوماتها، و في تصريحات حول أهمية تفعيل مبدأ الحكومة المحدودة لاسيما في ظل ظاهرة العولمة، و التي بدت أكثر إلتقاء مع الليبرالية الكلاسيكية، يشير "**رونالد ريجان**" إلى أن الدولة ليست الحل و إنما هي المشكلة[2].

و على غرار "**فريدريك هايك**" نادى الأمريكي "**ميلتون فريدمان**" (1912–2006) بتقليص الدولة إلى الحد الأدنى، و ذلك لصالح القطاع الخاص، و يناقش كتابه "الرأسمالية و الحرية" دور الرأسمالية في المجتمع الليبرالي، و يؤكد في الفصل الأول من الكتاب تحت عنوان "العلاقة بين الحرية الاقتصادية و الحرية السياسية" أن الحرية الاقتصادية شرط أساسي للحرية السياسية؛ أي أن الحرية الاقتصادية ليست فقط مطلوبة في ذاتها و لكنها أيضا وسيلة لا غنى عنها لتحقيق الحرية السياسة، و يعبر عن قناعته باستحالة ظهور معارضة حقيقية أو تبادل حر للأفكار على أرض الواقع في ظل تركيز وسائل الإنتاج في يد الحكومة، و يشير إلى أن مركزية السيطرة على الأنشطة الاقتصادية دائما ما تكون ملازمة للاستبداد السياسي، وهو مايمكن لمسه في العديد من البلدان النامية حيث تسيء حكوماتها استخدام هذه الهيمنة الاقتصادية.

و يرى **فريدمان** أهمية القضاء على سيطرة الحكومة على الأنشطة الاقتصادية بغرض فصل السلطة الاقتصادية عن السلطة السياسية، كي تعمل كلاهما كقوة موازنة للأخرى، و يقتصر

[1]Hayek. Friedrich A. The Road to Serfdom. London;*: The Institute of Economic Affairs, 1999 The Reader's Digest condensed version. Pp. 27-34.

[2] د. بروهان غليون: "مخاطر الخلط بين الديمقراطية والليبرالية"، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت:

http://www.aljazera.net/NR/exeres/311D770A-4C07-8A89-B33BD1247857.htm

دور الحكومة في مثل هذا المجتمع على تطبيق القانون و النظام العام و حماية حقوق الملكية و عقد المعاهدات الدولية و الإدارة النقدية[1].

و في حين يؤمن **رولز** بأن الدولة القوية تستطيع التدخل لإعانة الأفراد على مساعدة أنفسهم، فثمة وجهة نظر أخرى لليبرالية الكلاسيكية الجديدة تنطلق من قناعة مفادها أنه لا تعارض بين الحرية الاقتصادية و فكرة "العدالة و الإنصاف" التي كانت تحرك الليبراليين الجدد، وهو ما أوضحه "**روبرت نوزيك**" (1933–2002) في كتاب بعنوان " الفوضوية ، والدولة والمدينة الفاضلة " (1974) حيث يرى أن المجتمع يمكن أن يكون عادلا حتى في وجود بعض حالات عدم المساواة، وتواصلا مع هذا الاتجاه نادى " **نوزيك**" بما يسمى دولة الحد الأدنى، والذي يقتصر دورها على الحماية من العنف والسرقة و ضمان تنفيذ العقود والتدخل المحدود للقضاء على الفقر المدقع وليس مجرد الفقر النسبي[2].

وبوجه عام فإن الآراء التي روج لها رواد الليبرالية الكلاسيكية الجديدة لم تعن عودة كاملة إلى تطبيق مبادئ الليبرالية الكلاسيكية، حيث استمرت الحكومات في توفير الخدمات الاجتماعية واحتفظت بقدر من السيطرة على السياسات الاقتصادية لضمان حد أدنى من الحماية الاقتصادية للفقراء والمحتاجين.

وإجمالا لما تقدم فإن كلا من الليبرالية الكلاسيكية، والليبرالية الجديدة، والليبرالية الكلاسيكية الجديدة لا تزال تحظى بمؤيدين و أنصار و تحمل كل منها رؤى تتمايز عن الأخرى، إلا أنها تجتمع حول قواسم مشتركة منها إعلاء الحرية الفردية كمبدأ عام، والاعتقاد في تلازم الحرية السياسية و الحرية الاقتصادية بحيث لا يمكن تصور إحداهما بمعزل عن الثانية.

الديمقراطية و حدود الحرية :

تمثل العلاقة بين الديمقراطية و السوق الحرة (أي التبادل الإرادي لحقوق الملكية) أحد أهم القضايا، بالنسبة للفلسفة السياسية، ما يجعل من الأهمية بمكان أن نتساءل إن كانت الديمقراطية وسيلة ناجعة لحماية الحرية و حقوق الإنسان، و خصوصا حقوق الملكية؟، أم أنها ليست سوى آلية إضافية لتقوية مراقبة الدولة للمجتمع؟

[1] Friedman, Milton. Capitalism and Freedom. (Chicago : University of Chicago Press, 1962) : PP7-17.

[2] "Introduction to Robert Nozick, Anarcgy, State, and Utopia for Theories of Justice." The website of University of California, San Diego, http://philosophy.used.edu/faculty/rameson/INTRONOZICK.pdf.

هنا سنحاول التركيز على قضيتين:[1]

أولها تتعلق بحدود كل من المجال العمومي و المجال الخاص، و في هذا الإطار يجب أن نضع في مقابل المجتمع الحر، نظاما شموليا أيا كانت مستويات الفرق بين هذين النقيضين.

أما القضية الثانية: فتتعلق بتنظيم المجال العمومي وحده، و هل أولئك الذين يمارسون الحكم، أناس أفرزتهم الانتخابات أم لا بعبارة أخرى، هل السلطة ذات طبيعة ديمقراطية أو أنها ناتجة عن نظام تعيين آخر؟.

فالمفهوم الأول: يحيل على مراقبة الدولة للمجتمع، بينما يصف الثاني الطريقة التي تمكن المواطنين من الوصول إلى الحكم (أو تجبرهم على التخلي عنه)، و بهذا تختلط الديمقراطية بالحرية، و تصبح موضوع محاسبة قياسا مع قدرتها المحتملة على منح الاستبداد و ضمان الحرية الفردية[2].

و هذا ما يساعدنا على حسن تقدير و تحليل طريقة تدبير المجتمعات انطلاقا من نمط تصنيفي مزدوج المدخل؛ مدخل الأهمية النسبة للمجال الخاص، و مدخل الطابع الديمقراطي المتسلسل لتعيين السلطات، و يمكننا الاستعانة بمخطط تمثيل هذا التصنيف المزدوج المعيار بوضع رسم بياني يحمل خطين؛ أحدهما أفقي يقيس مدى حضور الطابع الحر أو الطابع الاستبدادي لمجتمع من المجتمعات، و الآخر عمودي على مدى ديمقراطية الحكم، و من الطبيعي أنه من غير الممكن قياس هذين المعيارين بطريقة دقيقة و بواسطة الوحدات و تدريجها، و لكن من خلال قراءة نوعية صرفه لهذا الرسم البياني.

و على كل حال، فلا وجود لتطابق بين الطابع الديمقراطي لنظام سياسي ما، مع درجة تمتع المواطنين داخله بالحرية الفردية، و ذلك أنه يمكن وصف بلد ما كفرنسا بالبلد الديمقراطي الذي لا يتوفر مواطنوه إلا على قدر محدود في الحرية الفردية، ويمكن القول عن سويسرا، أنها بلد أكثر ديمقراطية، و أكثر احتراما لحرية الأفراد، بينما نجد أن بلدانا أخرى، كهونغ كونغ، وتشيلي، عرفت أنظمة غير ديمقراطية و مع ذلك، وجد فيها قدر مرتفع نسبيا من الحرية الفردية، وعكس ذلك مثلا روسيا كانت بدون شك بلدا استبداديا من الناحية السياسية، وشموليا من الناحية الاجتماعية.

---

[2] Fareed zakaria, **L'avenir de la lébirté, le dimocracie ellibérale aux etat unis et dans le mande** , tr. Daniel Rouche, (France 2003), pp 186-187.

[1] Elisabeth Brisson,Ibid , pp 18-20

من خلال هذه النماذج، نجد أنه لا توجد علاقة تلقائية بين الديمقراطية و الحرية، بحيث يمكن للديمقراطية أن تكون استبدادية و يمكن للملكية الدستورية أن تحترم الحريات الفردية، مما يدل على أنه لا يكفي التقيد بشكل الحكم للوصول إلى نظام المجتمع المرغوب فيه[1].

ومن الخطأ أيضا التمييز بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية، كما جرت العادة، فالحرية لا تقطع إلى أجزاء، إنما حرية الأفراد في كل ما يقومون به من نشاط في حياتهم، وما يسلكونه من طرق للتعامل بين بعضهم البعض، فعبارة "الحرية الاقتصادية" عبارة فارغة من كل معنى لأنه لا وجود ضمن نشاط الإنسان، لجزء اقتصادي و جزء غير اقتصادي أما عبارة "الحرية السياسية" فإنها بدورها فارغة من أي معنى، مادامت السياسة تفرض ضمنيا قدرا معينا من الحرية يتفاوت بحسب الأهمية أو الإرادة، فالحرية تعني الأفراد، أما أولئك الذين يضطرون إلى الخضوع لقانون الأغلبية الذي تتأسس عليه الديمقراطية، بصفة عالمية، فإنهم ليسوا أحرار فالمفهوم الوحيد، الذي يحمل معنى في المجال الاجتماعي، هو مفهوم الحقوق الفردية[2].

من الطبيعي أن المجتمع الحر هو المجتمع الذي تحترم فيه الحكومة سائر الحقوق الفردية.

السؤال: هل هناك حدود للتعبير عن هذه الحقوق الفردية؟ أو بعبارة أخرى هل هناك أنشطة معينة تدخل بفعل طبيعتها في مجال "الدولة"، مما يدفع نوعا من الحد من هذه الحقوق؟.

الجواب: لا وجود لإجماع حول تحديد مدقق للأنشطة التي يتحتم، بحكم طبيعتها أن تستند إلى الدولة.

فبالرغم من أن مفهوم الدولة ينطبق مع تعريف "دولة الحد الأدنى" أي الدولة التي تقوم فقط بالمهام الموكلة إليها "بحكم الطبيعة"، فإن هناك إشكالا صعبا يتوجب حله، ذلك أن طريقة عمل الدولة المبينة أساس على الإكراه، وبالتالي على الاعتراض لممارسة الإرادات الحرة، تدفعنا إلى التساؤل عن مدى قدرتنا على الجزم، بأن المواطنين راضون عن استعمال الإكراه من طرف الدولة؟، فالاستبدادية الديمقراطية تحاول أن توهم الأفراد، بـــأن قرارا معين أو تعيين يتم الوصول إليهما بطريقة ديمقراطية، يحظيان بالقبول وأن الدولة حينما تكون ديمقراطية، فإنها بالضرورة المعبر المفترض عن (الإرادة العامة) وإذا كان بالإمكان الحديث عن الإرادة العامة في حال حدوث

[1] Isariah Belin "**Two conceprt of liberty"in four essays on liberty**, (oxford university press, 1969), pp84-85.

[2] إليا حريق: "التراث العربي والديمقراطية" **المستقبل العربي**، (عدد 251، جانفي 2000)، ص18.

الإجماع، فإن هذا التعبير يفقد كل معنى في سائر الحالات الأخرى، فالديمقراطية، تحيل فقط إلى عملية اتخاذ القرار عن طريق أغلبية الأصوات وإلى اختيار رجال الدولة المكلفين باتخاذ القرارات، عن طريق الانتخابات بأغلبية الأصوات، وهو أمر أكثر تعقيدا من سابقه، و من هنا يظهر أن ادعاء الدولة بأنها تؤسس مشروعيتها على قبول المواطنين هو ادعاء مطعون في صحته، و أن الديمقراطية لا يمكن أن تمدح إلا مشروعية ضرورة للحكام، فأي مشروعية يمكن أن تكون لقاعدة الأغلبية إلى تمثل الأساس، الذي ينبني عليه النظام الديمقراطي؟[1]

فإذا كان اتخاذ قرار جماعي ما مرهونا بحصوله على تأييد أغلبية الأصوات (أو على نوع من الأغلبية المتخصصة) فمعنى هذا أننا على يقين من عدم حصول أغلبية أخرى قادرة على اتخاذ قرار مناقض للقرار المتخذن فقاعدة الأغلبية إذن في تعبير عن حتمية وجود الانسجام في مسلسل التقرير، و لكنها لا تستند على أي أساس منطقي أو أخلاقي، فلا شيء يبرر القول، بأنه من العدل أن تفرض أغلبية من الأفراد قرارها على أقلية، حتى و إن اقتضى الأمر خرق الحقوق المشروعة لهذه الأقلية.

مثال: لنتصور على سبيل المثال أن هناك قرية يسكنها 100 من الأفراد، و حيث تحاول عصابة مكونة من 51 لصا تجريد 49 من سكان هذه القرية من أموالهم، ففي دولة القانون، سيكون من المشروع التصدي لهذا النوع من الحقوق الفردية الذي يتعرض له فئة من السكان، وإلى جانب هذا، هناك طريق أخرى مفتوحة لهذه العصابة من اللصوص، وهي أن يصلوا إلى الحكم عن طريق انتخابهم ديمقراطيا، و سيكون كافيا بالنسبة إليهم، أن يصوتوا على تشريعات و ضرائب تساعد على تجريد الأفراد من أموالهم و أمتعتهم، ليصبح هضم الأموال أمرا قانونيا.

إننا عندما نقول أنه قانوني، فإننا لا نقصد بذلك مشروعا، و أن القول بأن سلطة ما قد انتخبت ديمقراطيا، لا يعني أن الأمر يتعلق بطريقة مشروعة تحترم حقوق الآخرين، ولعل هذا ما يجعل من غير الممكن اعتبار الطابع الديمقراطي لسلطة ما، بمثابة المعيار المطلق، وهناك نمط آخر للتقييم تعبيرا على قيمة من هذا، ويتعلق الأمر بمشروعية "العمل العمومي" أي مطابقته للحقوق الطبيعية للأفراد.

[1] علي خليفة الكواري وآخرون، **الديمقراطية المتعثرة، مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية**، (ط1 بيروت 2014)، ص64.

فقد يمكننا أن نتصور أن يقبل الأفراد بالتفاوض في شأن التخلي عن جزء من حريتهم لفائدة السلطة السياسية، على أمل أن يجنوا من وراء ذلك فائدة كبرى، و تأسيسا على ذلك قد أقبل بالتخلي عن جزء من حريتي لفائدة "الحكومة"، في حال قبول الأفراد الآخرين من مجتمعي بنفس التخلي، و ذلك في مقابل الحصول مثلا على تطبيق أحسن لقانون بغاية إلى حماية الحقوق الفردية أو على توفير ما يمكن تسميته بمنفعة عمومية، إن كان لهذا المفهوم معنى واضحا، و هذه هي الفكرة التقليدية للعقد الاجتماعي، و حتى على افتراض أن وجود "حكومة" من الحكومات يجب أن يستند على "عقد اجتماعي" من شانه، و ذلك لسبب بسيط، وهو أن لا أحد منا سيقبل بالاكتفاء بعقد ضمني قد يكون أجداده الأوائل قد وقعوه، و لم يسبق لأحد أن رآه، فالحرية الفردية حق طبيعي، ولا مجال للاعتقاد بأن هذا الحق قد تم التخلي عنه إلى الأبد، من طرف مسمى تجريدي يطلق عليه الإنسانية، و بشكل يوحي بأن ممارسة هذا الحق، كانت قد سلمت إلى أشخاص يسمون "الحكومة".

لابد أن نسلم بأن المفهوم "التعاقدي" للدولة، و الذي كان يظهر أنه يمنح مشروعية للدولة عن طريق التراضي، ليس سوى ضرب من الخيال، فهذا المفهوم يحيل بالفعل إلى أن المساهمة في المنظومة السياسية، أو الخضوع للقرارات إنما هي أمور ترتبط بفعل إرادي حر، وهكذا لابد لنا في هذا الموقع من التحليل أن نسلم أيضا بوجود ما يطلق عليه **سبنسير**Spencer حق تجاهل الدولة، وأن تتحول الدولة إلى نوع من التنظيم الإداري.

فإذا كان باستطاعة أي كان أن تستحب من الدولة، بدون أن يستأذن الآخرين مادام المجتمع الحر، لا يقبل بأن يستعد أحد أحدا، فإن من شأن صانعي القرار العمومي من قبيل دمقرطة النظام من عدمه، سيصبحون نسبيا دون جدوى، إذ ستساهم عملية المنافسة في الانتقاء الطبيعي، هذه المنافسة ستجعل من التنظيمات المختلة غير قادرة على الصمود لمدة طويلة، و لكن الأمر ليس كذلك فالعقد الأولي يتضمن عنصرا استعباديا، و تظل الدولة مبنية على الإكراه، و بالتالي لا يمكن لأي نظام من الأنظمة الديمقراطية أن يحترم الحقوق الفردية، أي حق كل فرد في استخدام عقله الشخصي لمتابعة مصالحه الخاصة.

فالعقد الاجتماعي في مجال العالم الواقعي مجرد افتراض، و الحقيقة أن الدولة موجودة لأن بعض الأفراد يتمتعون بالسلطة، لأنهم مارسوا القوة على الآخرين، فالديمقراطية إنما هي وسيلة لإضفاء المشروعية على هذه السلطة المستحوذ عليها، والتي يدعون أنهم أسسوها على قاعدة عقد هو في الحقيقة وهمي، ففي غياب أي إمكانية للاختيار في مجال المؤسسات، فإن المحتوى المنطقي

الوحيد، الذي يمكن إعطاؤه للعقد الاجتماعي، هو محتوى قاعدة الإجماع التي تسمح بحماية الحقوق الفردية. ليست هناك وسائل أخرى لحماية الحقوق الفردية و بالتالي حماية نظام الحرية، غير تمكين المؤسسات من الدخول في المنافسة، مما يعني محاولة إقرار حرية الاختيار المؤسساتي للأفراد، أو إقرار قانون الإجماع، و أي وسيلة أخرى أو أسلوب آخر، من شأنه أن يهدد حماية الحرية الفردية، و الدفاع عنها على مستويات متعددة و هذا يحدث مع الديمقراطية.

الديمقراطية نمط جيد للمراقبة الاجتماعية :

تشكل الديمقراطية في حقيقة الأمر، نمطا للمراقبة يوحى من ورائه تفادي الاستغلال المفرد للنفوذ من طرف رجال السلطة، إلا أن هناك أشكالا أخرى للمراقبة الاجتماعية، كالمنافسة التي تمثل أحسن نظام للمراقبة بكل تأكيد، فحينما يتم إنتاج نشاط معين في إطار نظام المنافسة، يحدث أن لا يرضى الزبائن عن أحد المنتجين أو أن يكون قد أساء إلى حقوقهم فإنهم بكل بساطة يتوجهون إلى منتج آخر، أو إلى مقاولة أخرى، إلا أن الاشتراكيين الديمقراطيين يريدون إلغاء المنافسة، و منح السلطة العمومية بشكل خاص حق احتكار إنتاج بعض المواد و الخدمات (كالتعليم و الصحة مثلا) و هم يتصورون أن هذا النظام هو الأحسن على الإطلاق، إذا ما أخضع لمراقبة ديمقراطية، كما أن الديمقراطية ليست سوى نظام جيد للمراقبة يصبح مفيدا و أحيانا ضروريا حينما ينعدم وجود مراقبة خارجية كما هو الحال في الدولة الاحتكارية التي تجعل غايتها هي إلغاء المراقبة الخارجية بالتدقيق. إن الديمقراطية لو كانت كاملة وحيدة، يجب أن يفترض أنها مبنية على أساس قانون الإجماع، فأي مصير ينتظر مجتمعا يكون قد انطلق من قواعد ستبدو له فيما بعد أنها غير صحيحة؟.

مثال1: إذا كانت الديمقراطية تقوم على قاعدة الأغلبية، فهل يمكن أن نعطي بالتساوي، نفس الوزن للجميع في اتخاذ القرار؟ فأيا كانت القاعدة المعتمدة، فإن البعض سيظل أكثر مساواة من البعض الآخر.

مثال2: من الخطأ أن نتصور أن الانتخابات العامة، المرتبطة بقاعدة الأغلبية تضمن المساواة السياسية، فمضاعفة عدد المستفيدين المحتملين من "النهب القانوني في تقديم الديمقراطية للمشرعين وسائل منع الامتيازات للبعض على حساب الآخرين بشكل يبدو من خلال مظهره أكثر مشروعية

مما يقدمه نظام غير ديمقراطي"[1]، في نظام غير ديمقراطيين يمثل البحث عن وسائل منع السياسة من أن تتخل في الحقوق الفردية المحفز الأساسي للمواطنين، و نفس هذا التقنين لا يوجد في النظام الديمقراطي، باعتبار أنه باستطاعة جميع المواطنين أن يأملوا في الولوج إلى السلطة (مباشرة أو عبر ممثليهم) و النجاح بالتالي في الحصول على تحويلات لفائدتهم، و عوضا أن يبحثوا عن الحد من السلطة، تراهم يبحثون عن امتلاكها، و الظاهر أنه من الأنفع أن تتقوى دائرة مجال السلطة لأن ذلك يمكننا من آلية أقوى حينما تكون هذه السلطة بين أيدينا، فلا غرابة أن نجد الضغط الجبائي اليوم في فرنسا أقوى بكثير، مقارنة عما كان عليه بأن النظام السابق، إلا أنه إذا كان الشعور بالتعرض للسلب قد يؤدي إلى الثورة و الانتفاض، فإن المناخ المؤسسي للديمقراطية لا يدفع المواطنين إلى الانتفاضة ضد الضريبة فالديمقراطية منوم للمدافعين عن الحقوق.

و مع ذلك لابد من أن نعترف أن الديمقراطية بإمكانها أن تضمن حدا أدنى من الحقوق الفردية، و تقوم بالتالي بدور الكابح للحكومة المتحكمة، و منعها من تجاوز حدود معينة، فالديمقراطية تحافظ على السلم المدني الذي يحمي من ارتكاب أبشع أنواع الخرق، الذي قد تتعرض له الحقوق الفردية، و بهذا تكون الديمقراطية نظاما غير جيد للمراقبة مادامت الواسطة الديمقراطية غالبا ما تكسب الدولة حجما أكبر مما يرغب فيه المواطن عادة، و لكنها تضطلع في ذات الوقت بدورها كآلية للمراقبة تمنع الحكام من التصرف كما يشاؤون في اتخاذ القرارات.

لا يمكننا أن نفصل بين معياري تقييم المجتمعات، درجة الحرية الفردية و درجة الديمقراطية فهما معياران مترابطان إلى حد كبير، فمن جهة نجد التمويه الديمقراطي يجعل من الصعب إقامة مجتمع الحريات بشكل حقيقي، و من جهة أخرى نجد أن الديمقراطية تقييم حدود أو حواجز لمنع الشمولية، فمن الأفضل أن ندافع عن الديمقراطية، و لكن أيضا أن نخضعها لحدود تمنعها من التدخل في الحرية الفردية[2].

المطلب الثاني: تحديات خارجية :

الفرع الأول: الديمقراطية و الدين :

سوف نحاول في هذا المطلب بحث ظاهرة الدين و علاقته بالعلمنة و الديمقراطية، كما أننا سنطرح نظرة علماء الإجتماع إلى الظاهرة العقائدية الدينية في مجتمع سياسي.

[1] إيليا حريق ، مرجع سابق، ، ص150.

[2] نفس المرجع، ، ص152.

إن الدين هو نظام اجتماعي، و من طبيعة أنظمة الضبط أن تتنافس على احتلال الحيز النفسي و الاجتماعي مع غيرها من الأنظمة، و أهمها نظام الحكم، و كل ماهو تنافسي ينزع نحو التوسع في التوسع في المساحة المسيطر عليها، و لا يقتصر التوسع في المساحة على مبدأ المنافس إذ أن مبدأ التوحيد في الأديان الإبراهيمية أيضا يغذي نزعة الشمول هذه فالكون خاضع بكامله لله ملك السماوات و الأرض، و لا يحتمل و لايجوز أن تغيب عن رعايته و حكمه شاردة أو واردة، وهكذا فإن فكرة الملكوت السماوي تتحول إلى سيطرة شمولية للدين، و استحواذ المقدس لما هو زمني. إن عملية التوصل إلى الجمع بين نظامي ضبط اجتماعي، كالدين و الدولة، و لايلغي و لا يخفي معالم المنافسة بينهما، خاصة أن التخصص و توزيع وظائف العمل يؤديان مع الزمن إلى تمييز بنيوي بين وظائف الدين و العبادة و وظائف الحكم[1].

التسامح الديني :

إن استقلال الدولة عن الدين أو الدين عن الدولة، حيث يتم كليا أو جزئيا حدث كظاهرة واقعية مخالفة لتعاليم اليهودية و المسيحية و الإسلام جميعها، هذا لا يعني أن ليس هناك نظريات بين أتباع تلك الديانات تقول بأن الدولة و شؤونها ليست من أصول الدين، إنما الشائع و المعترف به على مدى طويل من الزمن هو الجمع بين الإثنين، أما في الواقع فإن في معظم المجتمعات الإسلامية كانت أم مسيحية على الدولة جهاز علماني في تكوينه، و في الشرائع التي يعمل بها، وإن كان يحتفظ للدين بالرعاية و التوقير و المساعدة، و ذلك لما له من منزلة بين الناس، والفرق الأساسي يكمن في ارتباط المواطنين في الغرب أقل ارتباطا بالدين، و أكثر علمانية في تكوينهم النفسي و الفكري[2].

إن المتوسعين في بناء الدين، يجعلون من الدين نظاما عاما يتجلى كأفكار عينية و تعبدية ومعيارية وكقيمين على حركة، يحاول هؤلاء جمع الناس وحشدهم في كيان يدعى الكنيسة في المسيحية و"الجماعة" في الإسلام، ولتنظيم الأفكار والجماعة منطق خاص به يقتضي القيام بما يحفظ الجماعة و يعلي من شأنها، فالدين لا يقتصر على التعبد بل هو أيضا رابطة وولاء، والمنطق الديني يقتضي استنباط الوسائل والآليات الشرعية للتوسع في الأفكار و الأحكام عادة ما تقدم بصيغة

[1] محمد سليم العوا، **في النظام السياسي في الدولة الإسلامية**، (القاهرة ، دار الشروق 1989،) ص50.

[2] إيليا حريق، "التراث العربي والديمقراطية، الذهنيات والمسالك" **المستقبل العربي** العدد 251، جانفي 2000، ص12.

متجانسة مع النص، وهي من صنع البشر ممن لا شرعية ولا نبوءة لهم، و لكنهم يتميزون بالأمانة، وهذا مايطلق عليه مصطلح "النظام الديني" وأحيانا مجرد تعبير واختصارا "الدين" وعند التوصل إلى هذا الوضع يصبح الدين و الحق المكتسب الإشراف عليه عن وسائل السلطة الشبيهة بالسلطة الزمنية "الدين و الديمقراطية".

1) هل تتماشى كل الأنظمة الدينية مع الديمقراطية، أم أن الأمر يقتصر على بعضها فقط؟، إنه أحد أهم الأسئلة و أكثرها إثارة للجدل في يومنا هذا، و إلى أي مدى يمكن رسم حدود التسامح الثنائي أي الحد الأدنى من حدود الحرية التصرف التي يمكن أن ترسم للمؤسسات السياسية إزاء السلطات الدينية، و للأفراد و الجماعات المتدينة إزاء المؤسسات السياسية؟.

2) كيف حققت مجموعات من الديمقراطية الراسخة (أوروبا الغربية) هذا توازن بين الدين و الديمقراطية؟.

3) ماهي أثار هذه التجارب و النتائج على الدول المتأثرة جدا بتقاليد ثقافية و الدينية كالإسلام، الكنفوشيوسية، المسيحية الأرثوذكسية الشرقية، و هي تقاليد يرى بعض المحللين انطلاقا من منظار حضاري في مواجهة منظار مؤسسي أنها تضع عراقيل كبيرة في طريق الديمقراطية.

قبل الإجابة على هذه الأسئلة، لابد من الرجوع إلى بعض أفكار صامويل **هانتنغتون** في كتابه "صدام الحضارات" و إعادة صناعة النظام العالمي الذي يعتبر نقطة انطلاقه في التحليل حيث أعطى **هانتنغتون** الأولوية للمسيحية على أنها التأثير الإيجابي المميز في قيام الحضارة.

إن المسيحية الغربية هي تاريخيا المميزة الوحيدة الأكثر أهمية للحضارة الغربية "[1]

بالنسبة إلى **هانتنغتون**، كانت مساهمة الثقافة الغربية الرئيسية هي الفصل بين الكنيسة والدولة، و هو شيء يراه غريبا على أنظمة العالم الدينية الرئيسة الأخرى.

في الإسلام "كما يقول **هانتنغيون**"، الله هو القيصر، و في الكونفوشيوسية القيصر هو الله، و في الأرثوذكسية الله هو الشريك للقيصر الأصغر.

و بعد مناقشة إن" ثقافات صلة الرحم يدعم بعضها البعض بشكل متزايد في الصراعات، خطوط التقاطع القافية للحضارات " و تخلق سيناريو حرب العالمية الثالثة موجهة دينيا، يحذر **هانتغتون**؛"ليست المشكلة الكامنة بالنسبة للغرب هي الأصولية الإسلامية، بل الإسلام ".

[1] Samuell.Huntigton,**The clash of civilzation and Renaking of the world order** (newyork: sinon and scauster,1996)p70.

أما فيما يتعلق بالكونفوشوسية يؤكد أن إرث الكونفوشوسية للصين المعاصرة يخلق عراقيل في وجه الديمقراطية، " و في نقاشه حول أوروبا بعد الشيوعية يقول أن الخط الأساسي الفاصل هو الآن الخط الذي يفصل الشعوب المسيحية الغربية من جهة، عن الشعوب المسلمة والأرثوذكسة من جهة أخرى " و سأل خطابيا متى تزول أوروبا ؟ و يجيب "عندما تزول المسيحية الغربية و يظهر الإسلام و الأرثوذكسية".[1]

بعد هذه المقدمة عن فكرة صراع الحضارات ننطلق للإجابة عن السؤال الخاص بالبحث عن النماذج الحقيقية للعلاقات بين الدين و الدولة، و كيف حدث التسامح الثنائي تجاه حرية الحكومات المنتجة و حرية المنظمات الدينية في المجتمعين المدني و السياسي في ديمقراطيات معينة؟.

إن قراءة دقيقة للعلاقة التاريخية بين المسيحية الغربية و الديمقراطية، يجب أن تبتعد عن تفسيرات خاطئة منها :

- الابتعاد عن التأكيدات البسيطة حول الوجود الفعلي للفصل بين الكنيسة والدولة أو ضرورة العلمانية مذهبيا.
- الابتعاد عن إسقاط أحكام عامة على أن أيا من أنظمة العالم الدينية تبدو ديمقراطية أو غير ديمقراطية بوضوح.
- الابتعاد عن ما يسمى بالمغالطة للشروط الأساسية الفريدة من نوعها التي الأبد من تزامنها.
- الابتعاد عن النصيحة الليبرالية التي جرت مناقشتها من قبل فلاسفة سياسيين معاصرين **(جون اولز)** "نزع الحقائق الدينية عن الأجندة السياسية"[2].

إن التحليل التجريبي للواقع في مجموعة محددة من الدول الغربية حول فكرة الفصل بين الكنيسة و الدولة يوصلنا إلى أن هذه الدول قد حققت في العقد الأخير ضمانات **دال** المؤسسية الثمانية و الشروط الإضافية للديمقراطية و توصلت اجتماعيا و سياسيا إلى "التسامح الثنائي".

[1] Samuell.Huntigton. opcit,pp70 -108.

[1] مايكل ج بيري، **الدين في السياسة، جوانب دستورية وأخلاقية**، ترجمة عربي ميقاري، (ط1 الشبكة العربية للأبحاث والنشر. بيروت 2014)، ص52.

أولا: منذ عام 1990، كانت خمسة من بين 15 دولة أعضاء في الاتحاد الأوروبي–الدانمرك، فنلندا، اليونان، السويد و المملكة المتحدة– تملك كنائس قائمة، أما النرويج و على الرغم من أنها ليست في الاتحاد الأوروبي فهي ديمقراطية أوروبية أخرى لديها ديانة رسمية.

في الواقع حتى عام 1995، كانت كل ديمقراطية غرب أوروبا راسخة ذات أكثرية لوثرية (السويد، الدانمرك، أيسلندا، فنلندا و النرويج) تملك ديانة رسمية، فقط السويد بدأت بتجربة الكنيسة اللوثرية من مكانتها.

أما هولندا فليس لديها ديانة رسمية، مع ذلك فنتيجة للنزاعات المختدمة بين الكاتوليك والكالفيين و الحكومات الليبرالية العلمانية حول دور الكنيسة في التعليم وصل التفاوض بشأن ذلك إلى السماح للمجتمعات المحلية إذا كانت تضم أغلبية ساحقة من مجتمع ديني محدد، بأن تختار تحويل مدارسها المحلية إلى مدارس دينية.

تملك ألمانيا و النمسا أيضا أحكاما دستورية في نظامها الفيدرالي تسمح للمجتمعات المحلية أن تقرر شأن دور الدين في التعليم، و ليست هناك ديانة رسمية في ألمانيا، لكن المعروف أن البروستاتية و الكاثوليكية تشكلان الدين الرسمي.

نقطة أخرى لابد من التوقف عندها هي ما تشير إليه الدساتير و الممارسات السياسية المعتادة الخاصة بأوروبا الغربية بشأن الأحزاب السياسية في الحكومة.

على الرغم مما يعتقده غالبية المحللين بشأن عدم ملائمة حكم الأحزاب الدينية في ديمقراطية علمانية مثل تركيا، فلطالما حكمت الأحزاب الديمقراطية المسيحية في ألمانيا، النمسا، إيطاليا، بلجيكا و هولندا. إن الدولة العضو الوحيدة التي تمنع دستورها الأحزاب السياسية من استعمال الانتماءات أو الرموز الدينية هي البرتغال.

في القرن العشرين، ربما كان الفصلان الأكثر عدائية بين الكنيسة و الدولة في أوروبا الغربية حدثا عام 1931 في إسبانيا و عام 1905 في فرنسا، و لكن كلتا الدولتين تملكان الآن فصلا "وديا" بين الكنيسة و الدولة. فمنذ عام 1958 سددت الحكومة الفرنسية جزءا من التكاليف لنظام المدارس الابتدائية للكنيسة الكاثوليكية، و عمليا ليس لدى أي ديمقراطية أوروبية غربية الآن أي فصل متصلب أو عدائي بين الكنيسة و الدولة. فقد وصلت غالبيتها إلى حرية دينية بعيدة عن تدخل الدولة، جرى التفاوض عليها ديمقراطيا. و تسمح كل منها بحرية المجموعات الدينية ليس فقط للعبادة الخاصة لإنشاء مجموعات في المجتمع المدني و المجتمع السياسي، إذن "العبرة " من أوروبا

الغربية لا تكمن في الحاجة إلى "جدار فصل" بين الكنيسة و الدولة، بل بالبناء و إعادة البناء السياسي المتواصل "للتسامح الثنائي"[1].

الكونفوشيوسيـــة: يقر معظم علماء الكونفوشيوسية بأن هناك مكونات ثقافية للكونفوشيوسية مهمة في تايوان و كوريا الجنوبية و سنغافورة، كما يعتبر معظم علماء السياسة الديمقراطية بأن تايوان و كوريا تستوفيان الآن الحد الأدنى من شروط الديمقراطية المتفق عليها. لابد أن ندرك أن ثمة الكثير من الديمقراطيات الأخرى التي تتمتع بخصائص ثانوية مميزة، فبعضها دول كبيرة على خلاف البعض الآخر، و بعضها يقبل القيم الفردية و يرفض القيم الاجتماعية، على خلاف البعض الآخر. إن كثيرا من القيم الثانوية التي تميز الديمقراطيتين الكورية و التايوانية عن الأمريكية، فالدولتان تدفعان حق الإيجار الذي يسمح للعائلة أن تعتني بمسنيها، فتكون مساهمة الدولة أقوى قليلا في الاقتصاد، و تكتسب السلطة الشرعية احتراما أكبر[2].

إن هذه الفكرة تتأكد لدينا من خلال معرفتنا بأن الكونفوشيوسية في الدولة كانت تأكد دائما على الوصية الكونفوشيوسية بشأن الطاعة، في حين أنها تلغي الواجب الكونفوشوسي المقابل له لجهة عدم طاعة الحاكم إذا انحرف عن مساره، لقد ناضل الحاكم في العالم الكونفوشيوسي لقرون طويلة، فتبين مبدأ الإذعان من خلال التأكد بشكل انتقائي على تلك العناصر الخاصة بالجزء الكونفوشيوسي الأساسي، الذي يؤكد الطاعة فلذلك يكون الإرث الاستبدادي لكونفوشيوسية الدولة حاضرا بالقوة في الديمقراطيات الجديدة مثل كوريا و تايوان للعقود القادمة، مع ذلك فإن هذا الإرث لم يمنع ظهور الحكم الديمقراطي في هذه الدول، و بالفعل فإن بعض أهم القادة السياسيين في الديمقراطيات الجديدة لتايوان و كوريا استعانوا بمكونات من الإرث الكونفوشيوسي لدعم نضالهم في ترسيخ الديمقراطية .

و هذا متأكدة من خلال الحادثة التالية :

عندما حاول رئيس وزراء سنغافورة السابق **لي كوان يو**، ملاءمة القيم الأسيوية كدعامة أساسية في نظامه، تحداه كل من رئيس كوريا **كيم داي يونغ** و رئيس تايوان **لي تنغ هوي** في الواقع .

[1] إليا حريق ، مرجع سابق، ص162.

[2] Samuell.Huntigton « Democtracy in the third wave ». **Jornal of dimocracy** supring 1991. P 21

و قال كلاهما: نحن الديمقراطيون، نعتمد على بعض القيم الديمقراطية المهمة الموجودة في التقاليد الكونفوشيوسية، لكن أنت يا **لي كوان يو** ليس عندك ديمقراطية في سنغافورة، وأنت تبررها من خلال اعتماد على بعض القيم الديمقراطية في الكونفوشيوسية، نحن أكثر ديمقراطية، وأكثر كونفوشيوسية منك أنت، لذا لا تتجرأ على محاولة مصادرة القيم الاسياوية[1].

الإسلام و الديمقراطية :

من خلال هذا العنصر سنحاول أن نربط بين مفهوم الديمقراطية بمحتواه المبسط، و هذا ما تم عرضه من خلال الإطار النظري للدراسة مع التركيز على بدايات نحول هذا المصطلح للمنطقة العربية الإسلامية و هذا من خلال تقييم المرحلة إلى قسمين:

1) مرحلة ما قبل سقوط الخلافة.
2) مرحلة ما بعد سقوط الخلافة.

ثم ننتقل لعرض أبرز الأفكار و المواقف في موضوع الديمقراطية للعديد من المفكرين المعاصرين:

1) مرحلة محاولة الانفتاح على الغرب (قبل سقوط الدولة العثمانية): تسلل مفهوم الديمقراطية للوطن العربي والعالم الإسلامي في عصر النهضة في القرن التاسع عشر، حيث يعتبر الشيخ **رفاعة الطهطاوي** (1801-1873) و الذي أرسله **محمد علي** إلى فرنسا إماما مرافقا لفرقة عسكرية أول من أثار مصطلح الديمقراطية في العالم الإسلامي، حيث تلقى العلوم هناك و استفاد من التجربة و عاد إلى مصر محاولا إثبات أن ما شاهده في فرنسا من نظام ديمقراطي ينسجم تماما مع تعاليم الإسلام و مبادئه[2]. و يتبعه **جمال الدين الأفغاني** (1838-1897) الذي أشار بشكل واضح إلى أن أسباب انحطاط الدولة الإسلامية هو غياب العدل و الشورى، و عدم تقيد الحكومة بالدستور، و لهذا فقد طالب أن يعاد للشعب حق ممارسة دوره السياسي و الاجتماعي عبر المشاركة في الحكم من خلال الشورى.

و لم يكن **محمد عبده** (1849-1905) بعيدا عن المقاربة بين الإسلام و الديمقراطية الغربية، فقد حاول جاهدا أن يحقق هذه المقاربة في المصطلحات و المفردات ما بين الإسلام و الغرب، و

[1] Tu wei ming, **confodation ethics to day the Singafora Challange**, Instatut of Singafora 1984 P 90

[2] رفعت سيد أحمد: **الدين والثورة**، القاهرة الدار الشرقية، 1989 ص 47 .

اعتبر أن المصلحة تقابل المنفعة والشورى تقابل الديمقراطية، والإجماع يقابل رأي الأغلبية، وقد أكد **محمد عبده** أن لا أساس للثيوقراطية (حكم الدولة الدينية) في الإسلام مؤكدا أن لا وساطة بين العبد و ربه و أن مسميات الحاكم و القاضي و المفتي هي مسميات مدنية و ليست دينية[1].

و قد شكل **الكواكبي** (1849-1903) مع **محمد عبده** ثنائيا في نفس الحقبة الزمنية من حيث التغيير فقد دعا للمحاسبة كأساس هام للتقدم، و ربط التخلف بالاستبداد.

في هذه المرحلة نرى محاولات عديدة من مفكري العالم الإسلامي بإيجاد مقاربة و وجهة نظر توفيقية بين الديمقراطية الغربية و الإسلام، و وجهوا الدعوة للاستفادة من لحضارة الغربية بما يخدم الإسلام و العالم الإسلامي، و تطوره، في مرحلة اعتبروه يعافي من الانحطاط والتخلف[2].

2) مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، و سقوط الدولة العثمانية : في هذه المرحلة تبدلت النظرة للغرب، وأصبح الغرب يشكل المفهوم الاستعماري لهذا ارتبط مفهوم الديمقراطية بالاستعمار الذي دخل العديد من الدول العربية، و شكلت أيضا ردة فعل سقوط دولة الخلافة، وبالتالي تشكلت حركات إسلامية كان على رأسها حركة الإخوان المسلمين1928، وقد أعتبر مفكروها و منظروها الديمقراطية نقيض الإسلام، و دام هذا الجدل إلى يومنا هذا رغم تطور الرأي العام باتجاه أن المسلمين هم أصحاب الرأي في اختيار نوع الحكم الذين يسيرون عليه، وصورة الحكومة التي يختارونها بمحض إرادتهم، و على مقتضى مصلحتهم، فإذا اتفقوا على نوع من الحكم ورأوه حسنا فهو عند الله حسن[3].

كما كان **للمودودي** رأي يرى فيه أن الإسلام بإرسائه مبدأ الشورى دين ديمقراطي، ولذلك فقد دعاه رغم تحفظه على الممارسة الغربية الديمقراطية الليبرالية، إعطاء فرصة لتتكيف وتنجح في البلدان الإسلامية[4].

---

[1] نادية مصطفى: **العدالة والديمقراطية**، مرجع سابق، ص74.

[2] محمد السماك، "**نحو مفهوم إسلامي للديمقراطية**"، في كمال المنوفي ويوسف محمد الصواني (محرران)، **ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي**، بن غازي: المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ط1 2006 ص167

[3] محمد عمارة "**الإسلام وأصول الحكم**"، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1991)، ص 92، 93.

[4] المودودي "**الإسلام في مواجهة التحديات المعاصرة**"، ترجمة خليل الحامدي، (دار القلم 1971) ص 250 .

وهكذا بات واضحا أن البحث في الديمقراطية و علاقتها هي محاولات للتسويق الفكري الذي يحتاجه العقل الإنساني في فترة زمنية محددة لترتيب أموره الدينية و السياسية، و هكذا لابد أن نفرق بين نوعين من الديمقراطية لتحديد موقع الإسلام منها.

عامة ما تتصف هذه الأخيرة بالعلمانية و إلغاء الدين من الحياة العامة كما تسمح للحرية الفردية حد الوصول إلى الإباحية و تشريع القوانين التي تحمي هذه الحرية وممانعة كل المظاهر الدينية، هذا النوع الشائع في معظم الدول الأوروبية بشكل نظام و شكلا للدولة يتعارض مع الثوابت التي يتعارض عليها الإسلام.

هي آليات لتحقيق آراء أكثرية الشعب مع احترام حقوق الأقليات، وتعني كذلك الممارسات الديمقراطية في نظام الحكم، و بالتالي هذا النوع من الديمقراطية تعين بتنظيم شؤون الدولة، هذا النمط لا يتعارض مع ثوابت الإسلام.

و نتيجة لهذا الجدل اتضح الموقف المعاصر للمفكرين المسلمين من الديمقراطية و التي يمكن رصده من خلال مدرستين مختلفتين:

1- موقف التشدد و الرفض :

حيث برز تيار يرفض الديمقراطية رفضا قاطعا، ولا يعترف بها ويرفض مجرد المقارنة بينها و بين الشورى، وهناك من يعتبرها خطر على أصحاب العقول والمشورة والرأي وتحقق مفسدة للأمة، لأنها تقدم من هو ليس أهلا للقيادة و السلطة على من هم أحق بها و يمتلكون الخبرة، وهو بذلك يقول أن الديمقراطية تساوي بين العالم و الجاهل و تعطي نفس الفرصة لهما.

وهناك أيضا من اعتبرها منهجا غربيا يخدم طبقة معينة[1].

2- موقف التعاطي و القبول للمبدأ:

حيث يتم التعاطي مع الديمقراطية مع لإبداء بعض التحفظات، و هو يشكل القاعدة الأوسع في العالم الإسلامي، و يمثل هذا الموقف العديد من المفكرين الإسلاميين **محمد يوسف القرضاوي، حسن الترابي، راشد الغنوشي** ...إلخ[2].

حيث يركز هذا الاتجاه على ضرورة التمييز بين الإسلام و الديمقراطية، وعدم النقل الحرفي الديمقراطية الغربية، بل ضرورة صهرها في النظام الإسلامي بما يتناسب معه لتصبح

[1] علي الدباغ، **الجذور الدينية للإستبداد**، (مجلة الإسلام والديمقراطية، العدد10) ص 78 .

[2] يوسف القرضاوي، **أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة**، (بيروت مؤسسة الرسالة 1983) ص157

جزءا منه، و رأو أن الديمقراطية بجوهرها لا تنافي الإسلام، لأنها تقوم على أن يختار الناس من يحكمهم فلا يرفض عليهم نظام لا يرضون عنه.

كما أن هناك من المفكرين المعاصرين من أراد أن يعقد ملاءمة بين الشورى والديمقراطية، وذلك من خلال اشتراك الأمة في الحكم و انبثاقه عن إرادتها وقوامها، وقد يتم تفعيل هذه القيم بصيغ حديثة اتبعها الغرب كالانتخابات و التعددية و كما نشأت ديمقراطية مسيحية يمكن أن تنشأ ديمقراطية إسلامية.

لا تقتصر الأديان كحركات سياسية على سمات المنافسة والضبط الاجتماعي وعلى العقائد الشمولية، بل تتصف أيضا بأنها عزوة و العزوة رابطة ولاء وعاطفة، وما هو مألوف مقبول من جهة المقربين، تماما كروابط النسب، فالدين هو أحد العوامل التي تحدد هوية الجماعة، وهذا ما يصرح به الإسلاميون اليوم و اليهود و يختلف الوضع في المسيحية الغربية المعاصرة والأديان الآسيوية. ما يهمنا هنا هو أن هذه النظرة تقربنا من فكرة " ظاهرة التعبير في نطاق المقدس " والذي كان من الفروض أن يكون من الثوابت، و تصبح مسألة التصرف بحرية و استقلال عن النص الديني، و إذا كان البعض يرى في هذا السلوك انحرافا فإنه في الواقع لا يشكل ذلك السلوك أي خروج أو مخالفة للدين، من قبل منتهجيه فهم إذ ينظرون إلى أنفسهم كجماعة، يراعون ما هو أساسي بالنسبة للجماعة تماما كما لو كانت تلك الجماعة إتنية، فالمفترض أن يتبعوا سلوكا من شأنه الحفاظ على الجماعة و على مصالحها بالدرجة الأولى.

الفرع الثاني: الديمقراطية و مشكلة الحضارة :

إن التحدي الكبير اليوم هو القدرة على تجذير نظام سياسي مميز كالديمقراطية، في بيئة لم ينشأ أو يترعرع فيها، كما هو الحال في البلدان العربية و سائر البلدان النامية، ليس من المتوقع أن يتم مثل ذلك الإنجاز من دون القيام بعملية ملائمة، و تجديد تجرى أولا في الأصل المنقول ليأخذ طابعا ذا معنى بالنسبة للمتلقي، ثم استنباط أشكال مؤسسية تجمع بين العقيدة المكتسبة و الذهنية السياسية و المسالك المحلية.

أولا : الديمقراطية كنهج في التفكير :

عندما نشأت الديمقراطية الحديثة منذ ما يقارب قرنين من الزمن، كانت الفكرة الديمقراطية تمثل أيديولوجيا الأقوياء في المجتمع، أولئك الذين يملكون ما يحرصون عليه و يبغون الحرية التي تمكنهم من العمل على صد وتجاوز الآخرين لتلك الملكية والإدارة، فقد كانت حرية الإرادة وحرية

التملك و التبادل التجاري تشكل محور الفكرة الديمقراطية التي أخذت شكل الدستور والبرلمان والانتخابات، و لم تكن فكرة المساواة قد وصلت إلى المكانة ذاتها من الأهمية[1].

لقد عرفت بلدان الشرق الأوسط في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر، شيئا من تلك النزعة (التعبير عن الحرية) و عبر عنها في تلك المجتمعات بالدعوة للحد من حرية السلطان بواسطة إقامة دستور يقيد صلاحياته، و مجالس نيابية تدعم كرامة الدستور و فاعليته، وكان الدافع الأول منها التحديث و التشبه بالغرب في تونس 1860 ثم مصر سنة 1868، وفي السلطنة العثمانية 1876-1877 و غيرها من التجارب السياسية الحقة مثل حركة **محمد بني عبد الكبير الكتاني** الدستورية في المغرب 1907 و ثورة الإصلاح الدستورية في إيران سنة 1906، و كانت الحركة الأخيرة هذه أهمها إلا أن جميع تلك الحركات دفعت بعد فترة وجيزة فريسة للانقلابات العسكرية أو الاحتلال الأجنبي، و لكنهما برزت من جديد تحت هيمنة الاستعمار في مصر سنة 1923 و لبنان سنة 1926[2].

مع ظهور الاستقلال تم تعديل الدستور اللبناني سنة 1943. و تحول النظام التركي في أواخر الأربعينات و المصري في السبعينات إلى تعدد الأحزاب، و سلك المغرب عند مطلع الاستقلال نهج الحياة الدستورية مع صدور قوانين الحريات العامة لسنة 1958، و أول دستور سنة 1961- 1962، و حصلت لاحقا تطورات باتجاه ديمقراطي في الكويت و إيران و اليمن، إن دراسة تلك التجارب، خاصة في مصر و لبنان و تركيا و إيران و المغرب و الكويت تساعد على فهم التمخضات الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط.

ثانيا: نحو خطوات للتكيف :

إن موقف معظم المفكرين العرب من الإيديولوجيا الديمقراطية الغربية من أوائل القرن العشرين، يتصف بالجمود أو النفور، و قلة منهم من تابع التحول الدينامكي المستمر في مدركات تلك الإيديولوجيا ومحاولة تكييفها في الحضارة الإسلامية عن طريق اتباع المراحل التالية[3]:

---

[1] إيليا حريق، **الديمقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب**، مرجع سابق، ص79.

[2] علي خليفة الكواري وآخرون، **الديمقراطية المتعثرة**، مرجع السابق ص115.

[3] ابراهيم اباراش، **النظرية السياسية بين التجريد والممارسة**، مرجع سابق، ص162.

1) إن الخطوة الأولى في عملية الانتقال و التجذير هي تهيئة بيئتنا لاتخاذ موقف معين من الموضوع، أي يجب أن نعتبر الديمقراطية نهجا في التفكير، و أسلوبا في العمل السياسي أكثر مما هي صيغة مرسومة المعالم مقرها أوروبا الغربية و شمال أمريكا.

2) إن الفكر الديمقراطي الغربي لم يتسع كليا للحضارات الأخرى، و لكنه في حالة تطور مستديم، و فيه من الثوابت ما يسهل التوافق مع الحضارات الآسيوية و الإفريقية.

3) إن الظروف السياسية و المفاهيم الحضارية في آسيا و إفريقيا شكل بيئة مغايرة، قد لا تصلح و لا تنمو فيها الأفكار والمؤسسات الديمقراطية تماما بالصيغ التي شاعت في أوروبا وأمريكا الشمالية منذ قرون، ولذلك لابد أن تكون الممارسات الديمقراطية على أنواع ودرجات مختلفة.

4) منهج التفكيك: يجب أن نعتمد على التفكير كأسلوب للتصدي للموضوع، فلا ننظر للديمقراطية في صورة متماسكة و مترابطة منطقيا، و لكن نقوم بفرد مكوناتها واحدا تلو الآخر، لأن المؤسسة الديمقراطية لم تنزل بصيغة جاهزة أو كاملة في أي بلد حتى في عقر دارها، بل استكملت صيغتها تدريجيا كممارسات جزئية تمت بشكل تراكمات على مدى زمن طويل.

5) تحديث الفكر الديمقراطي: نقصد بهذه الخطوة، أن ندقق في الأفكار المنقولة من البلدان التي تشكل مهد الديمقراطية، فلا ننظر إلى كل ما ورد عن الديمقراطية على أنه عين الصواب، فهناك أفكار أصيلة في الديمقراطية الغربية ليس لها أساس من الصحة، برغم أنها لا تزال متداولة، على سبيل المثال لا الحصر فكرة الحق الطبيعي و فكرة الإرادة العامة.

6) الديمقراطية إيديولوجيا وليس علم: إن الديمقراطية هي نظرة للحياة والمجتمع وليست علما، و كغيرها من الإيديولوجيات تعبر عن قيم أفضليات ذاتية، وبالتالي إما تقبل أو ترفض على أساس تفضيلي لا علمي[1].

7) مواءمة الإيديولوجية مع الذهنيات والمسالك: لابد أن نتكلم في موضوع الديمقراطية، من دون التأثر بمجموعة الأفكار التي نمت وترعرعت في حضارة عربية، أبت أن تركز و تلتزم بمبدأ ملاءمة الفكرة الدخيلة مع البيئة، ونبتكر آليات سياسية تتلاءم في الصيغة مع أوضاعنا الاجتماعية و الحضارية من دون المساس بالجوهر.

[1] محمد عابد الجابري،

نأخذ على سبيل المثال فكرة "الفردية"، وفكرة المنافسة في الانتخابات الأوروبية والأمريكية، إن الفرد هو أساس العملية الانتخابية، و تقوم المنافسة على أساس تجميع أصوات الأفراد، والقاعدة أن من جمع أصوات الأكثرية ينجح، و الذي نال أقلية الأصوات يسقط، وهنا نتساءل؛ هل يجوز أن ننقل القانون ذاته إلى بيئة الجماعة فيما تحتفظ بكيانها المرموق؟ هل الغرض تمجيد الفرد، أم الوصول إلى اتفاق سلمي لاختيار المسؤولين السياسيين بصورة منتظمة؟.

لا تزال معظم البلدان النامية التي اتبعت نظام الانتخاب المأخوذ عن المجتمعات الغربية تسير على أساس أن الفرد هو القاعدة في النظام التنافسي، في حين أن الواقع يثبت أن إرادة الجماعة (رابطة القرابة أو طبقة أو مذهب أو إثنية) في كثير من الأحيان هي التي تملي كيفية الاختيار.

8) الثنائية القلقة بين الحداثة و الحرية: إن المتفق في العالم العربي، والنامي عامة، يتخبط بين إشكالية الثنائية ما بين الحداثة والحرية، وهو فاعل رئيسي يرى أن الديمقراطية والعصرنة شيء واحد، فالديمقراطية وسيلة للتوصل إلى محاكاة الأمم الحديثة وإرساء قواعد الجدارة والاستحقاق والمساواة والنزاهة والانضباط الاجتماعي، والواقع أن الديمقراطية في الأساس مذهب يحافظ على تمثيل حقوق المواطنين بطموحاتهم و أفضلياتهم، التمثيل يعني التعبير عن قيم ورغبات الناس و عن العلاقات القائمة فعلا في المجتمع، فإن كانت مثلا القرابة و احترام الكبار في السن قيم شائعة في المجتمع، فالديمقراطية تعكس تلك القيم في الحكومة. إن على المفكر التحديثي أن يسخر الديمقراطية لتحقيق إيديولوجية أي قيمة تحديثية. إن من واجب المتفق أن يبني قيما تحديثية و تقدمية خاصة به و يعمل على أن تتفوق في صناديق الاقتراع.

9) دور التراث: إن البحث عن أوجه المواءمة بين الإيديولوجية الديمقراطية الحديثة الطابع، و التراث القومي ضروري في مجتمعات لا تزال فيها التقاليد القومية الحضارية شديدة المفعول.

إن هذه القضايا التي حاولنا إثارتها تحت باب الملائمة، هي نوع من الهندسة الاجتماعية، وهي محاولة حل مشاكل جذرية بإجراءات بنيوية[1].

[1] إيليا حريق، **الديمقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب**، مرجع سابق، ص163.

10) ترجمة لغة الديمقراطية إلى الحضارات: قد تكون الأعباء الفلسفية الثقيلة الملقاة على الديمقراطية و التي لا تزال آثارها بينة إلى يومنا هذا تتحمل جزءا من المسؤولية عن تأخر ترجمة لغة الديمقراطية إلى الحضارات الأخرى بصورة خاصة في بلدان آسيا و إفريقيا، فمن شأن أقاليم تلك الفلسفة، كالعقلانية المفرطة والفردية المتشددة والأحكام الكلية الصارمة، أن تفعل في تلك الحضارات فعل الغازي المتسلط والعامل الممزق للنسيج الاجتماعي من جهة ثانية لم تعد تلك الأفكار سائغة في أجوائنا الفكرية اليوم.

لقد ظلت فلسفة عصر التنوير سائدة في الفكر الديمقراطي بالرغم من ظهور الثورة الصناعية والدولة الواقية، والثورة الشيوعية والفلسفة التحليلية اللغوية والإنتربولوجيا الحضارية...إلخ، إذن لابد من إعادة النظر في مفاهيم فلسفة الديمقراطية و صياغتها من جديد، ومن مبررات إعادة النظر هذه بروز الدول النامية بأوضاعها الحضارية والبنيوية المختلفة، و قد أقدم الكثير منها على التجربة الديمقراطية.

إن نقطة البداية تبدأ بعملية التحرر من الأحكام العقلانية الكلية في قضايا الأخلاق، والسياسة بما هي عليه من جمود تستعصي على الملائمة الحضارية و على مراعاة أفضليات الغير.

11) إن معظم المواقف في معظم الحالات تكون من النمط الذي يجمع بين أكثر من قيمة واحدة في ترتيبات متوازنة.

12) التعددية في الإدراك لا النسبية هي أساس الحياة السياسية و التعددية هذه تكتسب أهميتها العملية من فقه الموازنات، و هو نهج قائم على اعتبار الموقف الواحد مؤلفا من عدد من القيم تحظى كل واحدة منها بوزن غالبا ما يكون محكوما بقرائن.

13) يقدم النهج التعددي كأساس لإعادة تحليل المبادئ الديمقراطية بصورة تتلاءم مع روح العصر، و مع التقدم الحاصل في الفكر النقدي المعاصر، و بهذا المنطق يتاح للباحث أن يتعامل مع ظواهر الفقر و التبعية الاقتصادية من داخل الإطار الديمقراطي، و هو ما تعثرت عنده النظرية الليبرالية و الديمقراطية الاجتماعية، و بالمنطق ذاته نتعامل مع البلدان النامية الساعية للاتحاق بركب الديمقراطية.

14) إن اعتماد هذه المجتمعات الديمقراطية كنظام حكم، لم يجعلها تنساق وراء فكرة النموذج الجاهز، بل أبانت تجاربها أن الديمقراطية تتكيف حسب خصوصية كل مجتمع، فلا وجود لنموذج ديمقراطي قابل للاستعمال و التطبيق في كل المجتمعات، و هذا ما يجعل التباين قائما حتى

بين مجموعة من الأنظمة الغربية رغم أنه لا يجادل أحد في الطبيعة الديمقراطية لمؤسساتها، و لكن طبيعة و تاريخ و مكونات كل مجتمع فرضت نظام حكم يختلف عن الأنظمة الأخرى.

15) إن الديمقراطية هي عملية بناء متواصلة تقوم على أسس متراكمة الإنجازات وغياب النموذج – المثال– في الحكم الديمقراطي يمنح للمجتمع إمكانية المحافظة على مقوماته الأساسية من مؤسسات و ثقافات و عادات و تقاليد و أعراف و تاريخ، و في الوقت نفسه إقامة وإرساء آليات ديمقراطية تسمح بالتنوع في ظل الوحدة، إذن لا مفر من الاعتراف بأن تباين المجتمعات و حرصها على فقدان هويتها و خصوصيتها، و في الوقت نفسه إقامة نظام ديمقراطي لا يتجاهل تلك الهوية و تلك الخصوصية يجعلها أمام تعددية في الأنظمة الديمقراطية يساوي عددها عدد من آمن بها "تعدد الديمقراطية بتعدد الديمقراطيين".

الفرع الثالث: الديمقراطية و مشكلة التنمية :

أولا– الأدب النظري للعلاقة بين الديمقراطية و التنمية :

يوضح تأمل الأدبيات العلمية أن هناك انقساما حول تصور العلاقة بين الديمقراطية والتنمية، و أن هذا الانقسام يأخذ شكل تيارين فكريين:

التيار الأول: تيار التحديث في الفكر الغربي :

يرى هذا التيار أنه ليست هناك علاقة ضرورية بين الديمقراطية و التنمية، و أنه إذا كانت هناك علاقة فهي في اتجاه أن عملية التنمية الاقتصادية هي التي تفضي إلى الديمقراطية، فعملية التنمية يمكن أن تتم في إطار نظام سياسي تسلطي أو ديمقراطي، لكن بمجرد أن يحقق النظام السياسي نموا اقتصاديا يتميز بقواه الذاتية، فإنه يكون قد كون الأساس الاقتصادي الذي يمكنه من مد نطاق المشاركة السياسية تدريجيا إلى فئات اجتماعية أوسع، بيد أنه بمجرد الوصول إلى تلك المرحلة تنشأ الحاجة التي تحقق قدرا أكبر من اللامركزية و الديمقراطية لضمان نطاق الاقتصاد القومي، بعبارة أخرى فإن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى توسيع نطاق الاقتصاد القومي، و تعقيده مما يجعل من الصعب إدارته بدون قدر من اللامركزية و الديمقراطية، و من ثم فهناك علاقة تبادلية ولكنها في الأغلب في اتجاه التأثير على النظام السياسي.[1]

[1] محمد زاهي البشري المغيربي، **قراءات في السياسة المقارنة**، مرجع سابق، ص26 .

ويؤكد "**راسموزين**" و هو ممن عبروا عن هذا الاتجاه أو التيار، أن خبرة الدول المتقدمة صناعيا تدل ذلك، و لذلك أيضا، فإنه كان يتوقع أن يتحول الاتحاد السوفياتي إذا استمرت معدلات التنمية فيه على ما هي عليه، إلى الديمقراطية مع نهاية القرن العشرين، و يذكر "**راسموزين**" أن خبرة الدول النامية تدل على الاتجاه ذاته، فالتنمية تتطلب دورا قويا للدولة، مما يسمح بتعدد مراكز صنع القرار، بل إن دمقرطة النظام ربما تعطل عملية التنمية، كذلك يقول "**هاجن**" أن الارتباط بين المتغير التكنولوجي–الاقتصادي و المتغير الاجتماعي–السياسي، لا يدلنا على حقيقة القول بأن التغيير الاقتصادي هو الذي ينمي اتجاه هذه العلاقة، و لعله من الأحق القول بأن التصنيع و التمدن والحراك الجغرافي، يوسع من الآفاق، و يخلق آمالا جديدة و يساعد ذلك على إحداث التغيير السياسي[1].

التيار الثاني: الربط بين الديمقراطية و التنمية :

ينطلق من تصور وجود علاقة وثيقة بين الديمقراطية و التنمية، و أن هذه العلاقة في اتجاه تأثير التنمية القائمة على القطاع الخاص واقتصاد السوق أحد أهدافها، دون أن تكون الديمقراطية ركنا أساسيا من أركان النظام الاجتماعي، ويتركز هذا التيار على خبرة التنمية في إطار النظم السياسية التسلطية في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، و التي أثبتت فشل تجربة التنمية، و لا يرجع السبب في ذلك فقط إلى ضعف الأداء الاقتصادي، و إنما أيضا إلى قبل ذلك إلى الإطار التسلطي للنظام السياسي، و تنبع أهمية الإطار الديمقراطي للتنمية من أنه يهيئ المناخ للنشاط الاستثماري و يشجع روح الابتكار، و يخلق من الشفافية ما يمكن معه إجراء تخصيص أكثر فعالية للموارد. و يرى أنصار هذا التيار أنه إذا كانت خبرة التنمية للدول الآسيوية قد أثبتت إمكانية إحداث التنمية في إطار سياسي تسلطي، فإن هذه الخبرة لا تنطبق على بقية العالم الثالث لعدة اعتبارات أهمها[2]:

-أن حالات النمو الآسيوية (كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، تايوان، سنغافورة) هي حالات استثنائية.

-تلك الدول تتميز بثقافة سياسية مختلفة، خلقت مناخا مواتيا للتنمية.

-هذه الثقافة السياسية لا تتوافر لغيرها من الدول النامية.

[1] محمد زاهي البشري المغيربي، **قراءات في السياسة المقارنة**، مرجع سابق، ، ص28.

[2] نفس المرجع، ، ص29.

و هكذا لا يمكن تعميم الخبرة الآسيوية على بقية الدول.

ثانيا- تحليل العلاقة بين الديمقراطية و التنمية :

من الدوافع المكملة للانتقال الديمقراطي، خلال العقود الثلاثة الماضية نذكر النجاح الشمولي في تحقيق تنمية اقتصادية، ففي كوريا الجنوبية، تايوان، البرازيل، التشيلي و إسبانيا، ارتفعت مستويات العيش بشكل ملفت للنظر في ظل الدكتاتورية، كما ارتفع الدخل الفردي أكثر من خمس مرات (اعتمد هذا القياس بحسب التعادل في القوة الشرائية بالدولار عام 2004)، حتى ظل حكم النظاميين العسكريين في كوريا ما بين 1960-1987، و في سنة 1987 بلغ مستوى الدخل الفردي حوالي 8.500 دولار، لتصنف كوريا ضمن الدول ذات الدخل المرتفع، في الوقت ذاته حققت تايوان دخلا فرديا مرتفعا للغاية.

و ارتفعت مستويات الدخل الفردي بشكل سريع بعد 1986 بنية مذهلة فاقت 7% و معدل النمو اقتصادي فاق 9 %، أما في أمريكا اللاتينية، فتحقق أيضا الانتقال الديمقراطي بفضل العمل الاقتصادي الناجح، و قارب الدخل الفردي في البرازيل 7000 دولار، في الوقت الذي تسير فيه نحو الديمقراطية عام 1985. أما الدخل الفردي في التشيلي، فكان الدخل الفردي فيها منخفضا قليلا لما تحولت إلى دولة ديمقراطية عام 1989 . و كانت كوريا الجنوبية، تايوان، البرازيل و التشيلي إبان المرحلة الانتقالية، في قمة ما أسماه "**هانتغتون**" منطقة التحول التنموي[1]، و بين عام 1960 ووفاة "**فرانسيسكو فرانكو**"عام 1975، ارتفع أيضا الدخل الفردي الحقيقي لإسبانيا إلى أكثر من الضعف (بعد أن انخفض مستوى التضخم المالي)، و فاق مستوى دخلها الفردي سنة 1975 13.000 دولار، لتوضح بعد ذلك مصار الدول المتقدمة، التي كان معظمها آنذاك ينعم بالديمقراطية[2].

كانت هذه الدول الخمس استثنائية، لكن في عدد من الدول، تمكن الحكم الشمولي من رفع مستويات الدخل الفردي، و التعليم، و الولوج إلى المعلومات، و بلورة الوعي، بما يدور في العالم بطرق تمكن من تحقيق الديمقراطية بشكل سريع، و قد وثق أحد علماء السياسة التايوانيين "**تون تان شانغ**" بإحكام دور النمو الاقتصادي في تحويل المشاهد السياسية: "إن للنمو السريع نتائج تحررية لم يتمكن (الحزب الحاكم) توقعها بالكامل و مع الإقلاع الاقتصادي، حققت تايوان جميع السمات

[1] Hintigton,**the third wave**. opcit, p62

[2] غيورغ سورنس، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي**، المرجع السابق ص118.

المألوفة لدى كل المجتمعات النامية الرأسمالية؛ ارتفاع مستوى التعليم، قوى التواصل الجماهيري، وانتعش الدخل الفردي، وبرز مجال حضري متميز يحوي طبقة العمال، وطبقة المهنيين المتوسطة، وطبقة رجال الأعمال المقاولين".

وتطورت الديمقراطية بشكل خاص في تايوان بفضل "مثقفي الطبقة المتوسطة التي نشأت أثناء مرحلة النمو الاقتصادي السريع، و كانت تربط هؤلاء القادة المفكرين علاقات عائلية واجتماعية مع طبقة رجال الأعمال الجديدة، كما أنهم تلقوا تدريبا في الخارج في القانون و العلوم الاجتماعية مكنهم من الاطلاع على (المثل الديمقراطية الغربية)"[1].

إن الاعتقاد السائد في النصف الأخير من القرن العشرين، أن العلاقة الوطيدة بين مستوى النمو الاقتصادي لبلدها و احتمال أن يكون هذا البلد ديمقراطيا، من بين أهم النظريات في العلوم الاجتماعية، التي أكدتها العديد من الحقائق، و منذ 1959 عندما نشر "**سيمور مارتن ليست**" مقاله الشهير "بعض المقتضيات الاجتماعية للديمقراطية"، وثقت الدراسات الواحدة تلو الأخرى –بناء على مجموعة من الإحصائيات– العلاقة القوية بين النمو الاقتصادي و الديمقراطية.

لكن في السنين الأخيرة تآكلت هذه العلاقة، خاصة بعد أن تبنت مجموعة من الدول الفقيرة أنظمة ديمقراطية، و مع ذلك بقيت العلاقة منيعة في الدول الأكثر ثراء.

و يرتب سنويا برنامج الأمم المتحدة للتنمية 177 دولة بناء على مؤشر التنمية البشرية الذي يعتمد الدخل الفردي القومي، معدل عند الولادة، مستوى التعليم...الخ[2].

إن العلاقة بين النمو الاقتصادي و الحرية –الحقوق السياسية و الحريات المدنية كما تقاس سنويا من قبل "بيت الحرية"– هي جزء ليس أقل أهمية، و في الواقع كل الدول الأربع و الأربعين الديمقراطية من أصل 50 الأكثر تقدما، هي دول ديمقراطية ليبرالية ما عدا الدولة الصغيرة –جزر السيشل–، و تتمتع معظم هذه الدول بترتيب قدم من قبل بيت الحرية هو الأعلى من نوعه من حيث الحرية، و شمل الحقوق السياسية و الحريات المدنية. أما الدول الديمقراطية غير الليبرالية فهي توجد في الدرك الأسفل من حيث مستويات التنمية الاقتصادية حاليا. ثمة نقاش حول أسس هذه العلاقة بين التنمية و الديمقراطية، و بين التنمية و الحرية، و يرى بعض العلماء الاجتماعيين أن الديمقراطية تحقق نموا اقتصاديا سريعا، لكن ستبقى الدلائل على ذلك تامة و لفترة من الزمن. كان

[1] نصر محمد عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة**، دراسة نقدية مرجع سابق، ص64.

[2] غيورغ سورنس، المرجع السابق ص118.

الفكر السائد يرى أن الغرب بتقاليده البروتستناتية، و الرأسمالية البيرالية، كان مؤهلا أكثر للنمو و التطور، و من ثم اقتران الديمقراطية بالتنمية، لكن هذه العلاقة السببية بين التنمية و الديمقراطية، سرعان ما تم تجاوزها، حينما عرفت مجموعة فقيرة جدا من الدول الآسيوية، و أمريكا اللاتينية نموا اقتصاديا مطردا، قبل أن تتحول إلى أنظمة ديمقراطية، و من الواضح إمكانية نمو الدول اقتصاديا، ثم بعد ذلك تحولها إلى نظام ديمقراطي بغض النظر عن منطقها أو تاريخها، يمكن للنظام الشمولي الرفع من مستوى دخل البلد إلى المتوسط أو المتوسط المرتفع[1]، ليفسح المجال للديمقراطية، و في الحقيقة، تبقى العلاقة بين الديمقراطية و التنمية خارج الدول الغربية قوية جدا. و وجد عالم الاقتصاد **هنري رووين** من ستانفورد سنة 1990م أن العلاقة الإيجابية بين التنمية الاقتصادية والحرية تبقى مستوية جدا حتى لو أقصيت الديمقراطيات الغربية. وفي الواقع تبقى العلاقة الجدلية بين مستويات التنمية الاقتصادية والحرية قائمة أيضا حتى داخل كل المجموعات الثقافية الرئيسية للدول التي أسماها **هانتنغتون** الحضارات. ويخلص **رووين** إلى:[2] "نتائج تدعم التفسير القائل أن جدلية العلاقة بين الديمقراطية والغنى هي أكثر من مجرد ظاهرة غريبة". ويترك هذا الأمر المجال مفتوحا أمام إمكانيتين:

الإمكانية الأولى: تفترض أن التنمية تكثر من فرض التحول الديمقراطي.

الإمكانية الثانية: توصلت دراسة جامعية حول تغيير النظام بين 1850–1990م، إلى وجود تأثير إيجابي و قوي لمستويات الدخل الفردي في الانتقال إلى الديمقراطية، و كان ذلك صحيحا خاصة قبل الحرب العالمية الثانية، لكن يبقى الأثر قويا من مستويات منخفضة للتنمية إلى مستويات متوسطة، و إن مزيدا من التنمية يعزز احتمال حدوث تحول إلى الديمقراطية[3].

و بعد دراسة الفترة الضيقة ما بين 1950–1990م، أظهر"**آدم برزيوورسكي**" و زملائه أن التنمية الاقتصادية تحافظ بقوة على الديمقراطية، بحيث أنه كلما كانت الدول أكثر فقرا، كلما زادت إمكانية انهيار الديمقراطية و في الدول الأكثر فقرا، تناهز نسبة انهيار الديمقراطية 12% في

---

[1] جون بيليس، وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة ونشر (ط1 مركز الخليج للأبحاث ، 2004) ص128.

[1]Diamond,"Economic Developement and Democracey Reconsidered" (**journal of democray, vol6, n1 January 1995**)pp.52-64.

[1] CarlesBioxand Susan C Stokes, '**Endogenous Democratization**',(world politics, vol23 ,n4July 2003)p531.

السنة (مما يسمح لأي نظام ديمقراطي متوسط عمر متوقع لا يتجاوز الثماني سنوات)، و في المستوى الموالي من الدخل، فإن الأمر المتوقع ارتفع إلى ثمانية عشر عاما، و هكذا بلغ مستوى الدخل الفردي في الأرجنتين سنة 1975 حوالي 9.300 دولار، و لم يثبت أن نظاما ديمقراطيا ما يحصل على دخل فردي أعلى من هذا الدخل، قد انهار خلال العقود الأربعة الأخيرة (و منذ ذلك الحين لم تنهر أي دولة ديمقراطية).

و إذا أجرينا بحثا حول الدول الثماني و الخمس في العالم حاليا التي يفوق دخلها هذه الأرقام المذكورة، نستنتج قاعدة مهمة جدا، فباستثناء الثماني دول التي تحصل على–جل دخلها من البترول– و هو سبب آخر يؤثر سلبا في السياسة، و البنية الاجتماعية، سنجد فقط دولتين غير ديمقراطيتين في العالم أغنى من الأرجنتين سنة 1975، و هما سنغافورة و ماليزيا اللتان تشكلان التحدي الرئيسي لنظرية العلاقة الوطيدة بين التنمية الاقتصادية و الديمقراطية.

من خلال تحليل متوسط الدخل في اثنتي عشر بلدا، و هي الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، تشيلي و البيرو، المكسيك و الأورغواي في أمريكا اللاتينية، و كوريا الجنوبية و تايوان و الفليبين و تايلند، و تركيا في آسيا، قد نجح في بعض هذه البلدان نسبيا في سياسته الاقتصادية فحقق استقرارا اقتصاديا، و أوجد أوضاعا ملائمة للنمو الاقتصادي، لكن بعضها الآخر كان أقل نجاحا، فالسؤال المطروح هنا ما هي الأوضاع الرئيسية التي تؤثر في أداء السياسة الاقتصادية؟.

يحدد **هاغرد (Haggard) و كوفمان (Kaufman)** في دراستهما نوعين من العوامل البنيوية – أحدهما اقتصادي و الآخر سياسي– و كلاهما يساعدنا في الإجابة عن السؤال المطروح.

- العامل الاقتصادي يأخذ في الاعتبار وجود أزمة اقتصادية في فترة الاستيلاء الديمقراطي.
- العامل السياسي يأخذ في عين الاعتبار قدرة البلد على تنظيم حكم سياسي مستقر[1].

وصلت بعض الديمقراطيات الجديدة التي تناولتها هذه الدراسة إلى السلطة في خضم أزمة اقتصادية حادة، اتسمت بارتفاع معدلات التضخم، و عدم الاستقرار الكلي، و كان هذا هو الحال في الأرجنتين و البرازيل، بوليفيا و البيرو و الأورغواي، فالأزمة الاقتصادية تحدد وضعا صعبا للديمقراطيات الجديدة التي يجب عليها أن تتعامل مع أوضاع اقتصادية جديدة.

[1] Stephan Haggard and Robert R Kaufman, **the political economy of Democratic Transitions** (prince on University press, 1995) P 225.

إن التوقعات بشأن هذه الأنظمة الديمقراطية الجديدة تشير إلى أنها تتحسن تدريجيا، و أن الفوائد الاقتصادية سوف تتدفق بسرعة نتيجة التحول الديمقراطي، حيث وفقا لهذه البلدان التي شملتها الدراسة، طبقت سياسات التكييف و استقرار الاقتصاد الكلي تدريجيا في ظل الأوضاع الديمقراطية، و بإزاء الأحوال الاقتصادية الصعبة فقد أبلت هذه الديمقراطيات الجديدة بلاء حسنا، كما أن الدراسة توصلت إلى أن هناك درجة عالية من الاستمرارية في السياسة الاقتصادية في الديمقراطيات الجديدة البعيدة عن الأزمة الاقتصادية (تايلاند، كوريا الجنوبية، تشيلي و تركيا)، فالحكومة الديمقراطية في هذه البلدان تمسكت تمسكا جوهريا بالسياسة الاقتصادية لأسلافها التسلطيين، و على الرغم من أن سياسات من هذا القبيل قد تفضل الاستقرار و النمو الاقتصادي على المدى القصير، فهي أيضا تحتوي على ضعف متأصل يتمثل في محاباة تلك الشرائح من السكان التي أيدت الحكم التسلطي.

لذلك فإن الجماعات الأضعف و الأفقر التي ذاقت الأمرين في ظل التسلطية تبقى محرومة من الانتفاع في ظل الديمقراطية، و تكون النتيجة زيادة في الاستقطاب (Polarization) و ما لذلك من آثار سلبية على الديمقراطية.

أما عن العامل السياسي فهو يؤثر في أداء السياسة الاقتصادية في الديمقراطيات الجديدة، و له القدرة على تنظيم حكم سياسي مستقر، و تعتمد هذه القدرة على المؤسسات السياسية و خاصة على وجود نظام أحزاب سياسية لا يتسم بانقسامه الشديد و لا باستقطابه، و في الحالات التي درسها **هاغرد و كوفمان** شكلت أنظمة الأحزاب المنقسمة و المستقطبة معوقات كبرى في وجه التنفيذ المستديم للإصلاح[1].

إذن يعتمد أداء السياسة الاقتصادية الناجح اعتمادا كبيرا على نظام أحزاب قوي غير منقسم انقساما حادا و غير مستقطب، و في أمريكا اللاتينية بشكل خاص (الأوروغواي هي الاستثناء)، أدى انعدام نظام الأحزاب النسبية بهذا النوع إلى فشل ذريع في السياسات[2]، و لكن أسوأ حالات الانقسام و الاستقطاب في نظام الأحزاب في الديمقراطيات الجديدة تدور في فلك آخر، بعيدا عن الحالات التي درسها **هاغرد و كوفمان**؛ إنها في إفريقيا و أجزاء من أوروبا الشرقية و بما في ذلك روسيا.

[1] Stephan Haggard and Robert R Kaufman opcit, P 227.
[2] Haggard and Kaufman, **The political economy of Democratic**Transtions, P 31.

لذلك فإن الديمقراطيات الجديدة القادرة على اجتياز الأزمة الاقتصادية الحادة، و القادرة على صوغ سياسات اقتصادية رصينة و تنفيذها، و تقود إلى الاستقرار و النمو، ستكون بحوزتها أيضا أفضل الإمكانيات لمعالجة قضايا الرفاه، و بالتالي لتحسين أحوال جماعات كبيرة من الفقراء، و سترسخ ديمقراطيات من هذا القبيل، على الأرجح الحكم الديمقراطي و تتفادى النكوص إلى التسلطية.

الجدول رقم (5) : أنواع النظام في الدول الأقل تنمية،2006 م

البلد	مجموع نقاط مؤشر التنمية البشري (ترتيب)	نوع النظام	بيت الحرية معدل النقاط
مؤشر التنمية البشرية المنخفض			
سيراليون	0.275(177)	ديمقراطي	3.5
النيجر	0.277 (176)	ديمقراطي	3
بوركينافاسو	0.302 (174)	شمولي	4
مالي	0.326 (174)	ديمقراطي	2
بوروندي	0.339 (173)	ديمقراطي	4
غينيا–بيساو	0.350 (172)	شمولي(تنافسي)	3.5
موزمبيق	0.354 (171)	ديمقراطي	3.5
إثيوبيا	0.359 (170)	شمولي (تنافسي)	5
جمهورية أفريقيا الوسطى	0.361 (169)	شمولي (ديمقراطي)	4.5
جمهورية كونغو الديمقراطية	0.365 (160)	شمولي	6
التشاد	0.379 (167)	شمولي	5.5
أنغولا	0.381 (166)	شمولي	5.5
مالاوي	0.388 (165)	ديمقراطي~	4
زامبيا	0.389 (164)	ديمقراطي~	4
ساحل العاج	0.399 (163)	شمولي	6
تانزانيا	0.407 (162)	شمولي (تنافسي)	3.5
بينين	0.421 (161)	ديمقراطي	2
غينيا	0.425 (160)	شمولي	5.5

رواندا	0.431 (159)	شمولي	5.5
تيمور الشرقية	0.436 (158)	ديمقراطي	3
السنغال	0.437 (157)	ديمقراطي	2.5
إرتيريا	0.439 (156)	شمولي	6.5
غامبيا	0.452 (155)	شمولي (تنافسي)	4.5
جيبوتي	0.454 (154)	شمولي (تنافسي)	5
هاييتي	0.463 (153)	شمولي	6.5
موريتانيا	0.465 (152)	شمولي	5
نيجيريا	0.466 (151)	شمولي (تنافسي)	4
مدغشقر	0.469 (150)	ديمقراطي	3
اليمن	0.482 (149)	شمولي (تنافسي)	5
كينيا	0.488 (148)	ديمقراطي	3
زيمبابوي	0.491 (147)	شمولي	6.5
أوغندا	0.493 (146)	شمولي (تنافسي)	4.5
ليسوتو	0.493 (145)	ديمقراطي	2.5
الكونغو	0.494 (144)	شمولي	5
توغو	0.490 (143)	شمولي	5.5
باكستان	0.497 (142)	شمولي	5.5
مؤشر التنمية البشرية المنخفض المتوسط			
الكاميرون	0.501 (141)	شمولي (تنافسي)	2
النيبال	0.504 (140)	شمولي	5.5
السودان	0.505 (139)	شمولي	7
بنغلادش	0.509 (138)	ديمقراطي~	4
سوازيلاندا	0.519 (137)	شمولي	6
جزر القمر	0.530 (136)	ديمقراطي~	4
لاووس	0.534 (135)	شمولي	6.5
بوتان	0.536 (134)	شمولي	5.5
بابوا غينيا الجديدة	0.542 (133)	ديمقراطي	3
بورما	0.551 (132)	شمولي	7

غانا	0.568 (131)	ديمقراطي	1.5
كمبوديا	0.568 (130)	شمولي	5.5
فانواتو	0.570 (129)	ديمقراطي	2
بوتسوانا	0.589 (128)	ديمقراطي	2
الهند	0.595 (127)	ديمقراطي	2.5
ناميبيا	0.607 (126)	ديمقراطي	2.5
المغرب	0.620 (125)	شمولي تنافسي)	4.5
جزر سليمان	0.624 (124)	ديمقراطي	3
ساو تومي و برينسبي	0.645 (123)	ديمقراطي	2
الغابون	0.648 (122)	شمولي (تنافسي)	5
غواتيمالا	0.649 (121)	ديمقراطي~	4
مصر	0.653 (120)	شمولي	5.5
جنوب أفريقيا	0.666 (119)	ديمقراطي	1.5

تحليل بيانات الجدول رقم (5):

-خلال الموجة الثالثة، تضاعفت عدد الديمقراطيات و نسبتها في العالم على حد سواء، فنجد 104 ديمقراطيات في العالم مع نهاية 2001، أي ضعف 39 ديمقراطية كانت في بداية الموجة الثالثة و تشكل 54% من أنظمة العالم أي ضعف بنسبة عام 1974.

-يمكن اعتبار7 من أصل 10 دول ديمقراطيات ليبرالية (معدلات الحقوق السياسية والحريات الديمقراطية وفقا لمعيار فريدوم هاوس).

- هناك 31 ديمقراطية انتخابية ليست ليبرالية، بعضها غير ليبرالي بشكل واضح بمعدلات حريات مدنية لا يتجاوز المعدل.

- 17 نظاما من الأنظمة غامضة، كونها تصنف على الحد المتداخل بين الديمقراطية الانتخابية و الاستبدادية التنافسية.

- هناك 25 نظاما آخر هي استبداديات انتخابية.

تشير بيانات الجدول رقم (3) و نظام التصنيف عددا من الملاحظات الهامة:

- النسبة المتناقضة من الأنظمة المغلقة سياسيا في العالم، و قد انعكست هذه البيانات جزئيا في النهوض الثابت للحرية في العالم.

– تراجع عدد الأنظمة القمعية التي تحوز على أعلى معدلات قمع للحرية بنسبة 5،6 و0،7 تراجعت من 29 عام 1974 إلى 21 عام 2001.

– حوالي ستة أنظمة عام 1974 اتجهت نحو الديمقراطية الصورية، أي تعتمد الانتخابات متعددة الأحزاب و شيئا من التعددية السياسية، كل الأنظمة الباقية كانت عسكرية أو أحادية الحزب أو شخصية، لكن اليوم هناك 45 إلى 60 نظاما انتخابيا استبداديا أي ربع ثلث الدول، أي ازدادت الأشكال الاستبدادية ذات المنافسة المتعددة الأحزاب خلال الموجة الثالثة بسرعة أكبر من الأنظمة الديمقراطية.

- اختفت الأنظمة العسكرية، و لم تعد عمليا موجودة كونها نوعا انتقاليا من الحكم، ذلك إما يشرع العسكريون الطموحون حكمهم خلال الترشح للرئاسة في انتخابات تنافسية متعددة الأحزاب (و إن كانت احتيالية) أو يشكلون مناطق ضخمة و مستقلة من النفوذ السياسي و الاقتصادي تحت قناع الحكم المدني المتعدد الأحزاب.

- هناك علاقة مذهلة بين حجم البلد و نوع النظام، فالبلدان التي يقل عدد سكانها عن المليون يرجح أكثر بكثير أن تكون ديمقراطيات و ديمقراطيات ليبرالية، في حين أن 30% من البلدان التي يزيد عدد سكانها عن المليون نسمة يرجح أن يكون لها نظام استبدادي انتخابي أو استبدادي مغلق.

إن معظم الأنظمة اليوم ليست ديمقراطية بشكل واضح، و لا استبدادية بالمطلق فهي تقع في المنطقة الواسعة و الضبابية ما بين الديمقراطية الليبرالية و الاستبدادية المغلقة لتنظيم هذا العالم من الأنظمة الغامضة، كان بعض المؤلفين يعملون ضمن تصنيفات وسطية واسعة مثل: نظام في طور الديمقراطية، شبه ديمقراطية...، و آخرون حاولوا أن يطوروا قوائم من أنواع فرعية منقوصة مثل الديمقراطية غير الليبرالية، الديمقراطية التفويضية ،الديمقراطية الموجهة...إلخ.

خلاصة الفصل الثاني:

شكل انتصار الديمقراطية في البرتغال انطلاق الديمقراطية السياسية في مختلف مناطق العالم وهو ما أطلق عليه هانتفقتون اسم الموجة الثالثة من التوسع الديمقراطي في العالم.

منذ ذلك الحين توسعت الديمقراطية بشكل مثير مرور على هذه الثورة وبالتركيز على الانتقالات المختلفة إلى الديمقراطية لم نستطيع أن نحدد... أنه لا يمكن لعامل واحد أن يفسر الاندفاع المعاصر نحو الديمقراطية فكل حالة تنطوي على نسق معقد من العناصر الداخلية والخارجية وفي كل حالة تتفاعل شروط مختلفة مع جماعات مختلفة من الأطراف الفاعلة وبتفكيك سيرورات الانتقال إلى الديمقراطية و توصلنا الى بناء نموذج بسيط، شرطه الأساسي هو الوحدة الوطنية، ويشمل مراحل متواكبة للانتقال هي:

1. المرحلة التحضيرية التي تتم بالنضال السياسي الذي يقود إلى انهيار النظام اللاديمقراطي.
2. مرحلة اتخاذ القرار: التي تأسس منها عناصر واضحة المعالم من نظام ديمقراطي.
3. مرحلة التحول التي تشهد مزيدا من التطوير للديمقراطية الجديدة و التدرج تصبح الممارسات الديمقراطية جزءا راسخا في الثقافة السياسية.

ولكن لا تمثل هذه المراحل مسارا مقدرا ستتبعه أو يجب أن تتبعه جميع البلدان، فليس هناك قانون تاريخي يؤكد بأن الأنظمة يجب أن تتحول عن السلطة إلى الديمقراطية، وهذا ما أكدته حالات الانهيارات الديمقراطية التي لحقت بالموجة الثالثة للديمقراطية، حيث استبدل مصطلح الازدهار الديمقراطي بنكسة الديمقراطية، و مفهوم الانتقال بمفهوم "الجمود" ما أنتج أنواعا من الأنظمة غير الديمقراطية.

هذه السمات تعكس جزئيا بداية تراجع الموجة الثالثة من التحولات الديمقراطية.

وقد أصبح جليا منذ سنوات بأن عددا كبيرا من الأنظمة الجديدة ليست ديمقراطية و لم تعد في طور التحول، هي في الواقع ديمقراطيات انتخابية وفارغة ولا تبلغ الحد المتوسط من الديمقراطيات الانتخابية.

الفصل الثالث

الديمقراطيات غير الليبرالية: نحو بديل للنموذج الديمقراطي الغربي الكلاسيكي

شهد الربع الأخير من القرن العشرين تقدما للديمقراطية، لم يسبق له مثيل في جميع أنحاء العالم، و الوصف الشهير الذي أطلقه " **صموئيل هانتجتون** " أسماه " الموجة الثالثة " من الديمقراطية، ضاعف عدد البلدان " الحرة " في العالم، بالإضافة غلى ظهور تصنيفات أخرى، مثل دول حرة بالكامل، دول حرة جزئيا أو غير حرة، من حيث آدائها في حماية حريات المواطنين وحقوقهم السياسية، و على مدى العقدين التاليين للركود الديمقراطي الذي غرق فيه العالم 1975، ظهر عدد من الديمقراطيات الجديدة المهمة، من خلال اجتياح أوروبا موجة من الديمقراطية، تزامنت مع سقوط النظم الاستبدادية في البرتغال و إسبانيا و اليونان، و استمرت هذه الموجة في الانتشار في ثمانينات القرن الماضي، و وصلت عمليا إلى كل أنحاء العالم بحلول التسعينات.

لكن بالرغم من أنه لم يكن هناك ما يسمى " بالموجة المعاكسة " للديمقراطية التي خشي بعض المراقبين منها، بتحول عدد من النظم الديمقراطية باتجاه الاستبدادية، فإن تطورات كثيرة دفعت ببعض المحللين إلى استنتاج أن العالم يمر بمرحلة " ركود في الحرية "، أو حتى " تراجع ديمقراطي ".

أنتجت هذه الأزمة أو الانتكاسة نظما ليست ديمقراطية بشكل واضح، ولا استبدادية بالمطلق، فهي تقع في المنطقة الواسعة والضبابية، ما بين الديمقراطية اللبيرالية والاستبدادية المغلقة، و لتنظيم هذا العالم من الأنظمة الغامضة، بدأ الباحثون يضعون تصنيفات ومسميات وسطية واسعة مثل : " نظام الديمقراطية غير اللبيرالية " أو " التفويضية " أو " ديمقراطيات إنتخابية " أو " إستبدادية إنتخابية "، انطلاقا من الفكرة الشائعة، بأن الانتخابات ضرورية، لكنها ليست شرطا كافيا للديمقراطية المعاصرة.

كما اعتمد المحللون على تطوير نمذجة للأنظمة الديمقراطية، و تحديد مجمل الخصائص و السمات، التي تجمع الأغلبية العظمى من هذه الانتقالات. أما عن الحرية، فهناك علاقة وثيقة بين الديمقراطية و الحرية لطالما اعتبرت ممن المسلمات، و كي تكون المؤسسات الديمقراطية كالانتخابات فاعلة، ينبغي أن توفر حدا أدنى من الحريات، بما في ذلك حرية التنظيم، و المعارضة، و حرية الرأي و التعبير.

المبحث الأول: الأنظمة الهجينة و إشكالية التصنيف :

المطلب الأول : الأنظمة الهجينة :

إن الأنظمة الهجينة (التي تجمع بين عناصر الديمقراطية و الاستبدادية) ليست جديدة حتى في الستينات والسبعينات، فقد ظهرت أنظمة الأحزاب المتعددة و الانتخابية لكنها لم تكن ديمقراطية، من بينها الأوتوقراطيات السياسية: المكسيك، سنغافورة، ماليزيا، السنغال، جنوب إفريقيا، روسيا وتايوان، و لم يستمر منها اليوم سوى نظامي ماليزيا و سنغافورة، تاريخيا كان هناك عدد لا يحصى في أوروبا و أمريكا اللاتينية من المنافسة الحزبية المحصورة في حق الانتخاب.

في أمريكا اللاتينية، ساهمت ديمقراطيات "حكم الأقلية" من القرن التاسع عشر و مطلع القرن العشرين في التطور النهائي للديمقراطية من خلال إنشاء بعض مؤسساتها السياسية الأساسية[1].

لذلك لخصت هذه الدول مسار **دال** الأمثل لتحقيق الاستقرار في التعددية، مع بروز المنافسة السياسية التي سبقت اتساع المشاركة حيث وضعت ثقافة ديمقراطية أولى جذورها ضمن نخبة صغيرة، و من ثم انتشرت أكثر على نطاق السكان بينهما كان يجري دمجها تدريجيا ضمن السياسة الانتخابية[2].

في العالم المعاصر الذي تسود فيه المشاركة الواسعة، تم إغلاق هذا المسار التدريجي، فقد بحثت النخب القلقة عن أساليب أخرى للحد من المنافسة و السيطرة عليها، كان هناك في العامين الماضيين حظرا على الأحزاب السياسية المعارضة، إن لم نقل على المنافسة السياسية ككل و قيودا على المجتمع المدني، و بالتالي نادرا ما كان يأتي على ذكر المنافسة الانتخابية المتعددة الأحزاب ضمن الأنظمة الاستبدادية. إن أحد المصطلحات التي يمكن من خلالها التعبير عن الظاهرة هو "الاستبدادية الانتخابية" لكن مصطلح الديمقراطية الزائفة له أصداء واسعة، حيث أن الديمقراطية هي شكل النظام الوحيد الذي يملك شرعية كبرى، و كل الأنظمة شعرت بضغط غير مسبوق (دولي ومحلي) ليبني على الأقل محاكاة الشكل الديمقراطي عمليا كل الأنظمة الهجينة في العالم اليوم هي

[1] لاري دايموند، **الثورة الديمقراطية**، مرجع سابق، ص 8.

[2] روبرت دال، **عن الديمقراطية**، مرجع سابق، ص 33-36.

ديمقراطيات زائفة من جهة أن ظهور المؤسسات السياسية الديمقراطية الرسمية كالمنافسة الانتخابية المتعددة الأحزاب، يخفي (جزئيا في الغالب و لإضفاء الشرعية) حقيقة الهيمنة الاستبدادية[1].

تفتقد مثل هذه الأنظمة لميدان من المنافسة المفتوحة والحرة والنزيهة، بحيث يمكن إخراج الحزب الحاكم من السلطة بسهولة، إذا لم يعد مرغوبا فيه من غالبية الناخبين، في حين أن نصر المعارضة غير ممكن في نظام هجين، فهو يتطلب مستوى معينا من المرونة والوحدة والمهارة و الشجاعة، يتجاوز إلى حد بعيد ما هو مطلوب عادة في دولة ديمقراطية.

إن المعالجة الأكاديمية للأنظمة الهجينة أو "الانتخابية الاستبدادية" جديدة نسبيا، لكننا نجد لها بعض الأسس الفكرية التي تم بحثها في نموذج التحول إلى الأنظمة الديمقراطية، و في أعمال مقارنة سابقة عن الديمقراطية، مثلا أكد **أودونيل و فيليب شمبيتر** على عدم اليقين اتجاه نتائج تحولات الأنظمة، وكذلك التبادلات التي تطرأ عليها، يمكن للتحول من حكم استبدادي أن ينتح ديمقراطية أو يمكن أن ينتهي إلى نظام استبدادي لين أو نظام استبدادي ديمقراطي.

كذلك نجد **تيريكارل** في انتقادها لانتشار الديمقراطية في أمريكا اللاتينية، حيث أكدت أن هيمنة الجيش و تجاوزات حقوق الإنسان جعلت أمريكا الوسطى في الثمانينات و مطلع التسعينات أنظمة هجينة لا ديمقراطيات[2].

كذلك صنف **روبارت دال** ستة أنظمة انتخابية تنافسية على أنها شبه تعددية[3].

كما قام **لاري دايموند و خوان لين و سيمور مارتن ليت** بتصنيف تلك الأنظمة "شبه ديمقراطية"[4]:

- حيث السلطة الفاعلة للمسؤولين المنتخبين محدودة جدا.
- تنافس سياسي حزبي مقيد.
- تنازلات كبيرة ضمن معايير الحرية الانتخابية، و نزاهة النتائج الانتخابية، و إن كانت تنافسية فهي منحرفة عن التفصيلات الشعبية.
- الحريات السياسية و المدنية مقيدة جدا.

---

[1] لاري دايموند، مرجع سابق، ص 78.

2 Terry lym Karl, « **the Hybird Regimes of central America** », (journal of democracy july1995) : P 72-86.

3 Robert Dakl, **Polyarchy**, P 248.

4 Larry Diamond, Juan linz, and Seymour Martin Lipset, **Democracy in Developing contries**, pp 86-92.

إن إحدى المزايا اللافتة في "الحقبة الأخيرة" من الموجة الثالثة كانت النمو غير المسبوق في عدد الأنظمة التي لا تعتبر ديمقراطية واضحة و لا استبدادية تقليدية، إذا اعتمدنا معيارا دقيقا جدا للديمقراطية لا يشمل الانتخابات الديمقراطية فقط، بل الحماية الفعلية للحريات المدنية في ظل سيادة القانون، وهكذا نصل إلى أن كثيرا من الديمقراطيات في الموجة الثالثة الحديثة هي "غير ليبرالية لكن المقاربة الأكثر أهمية هي مقاربة تحليلية تكمن في قياس كل من الديمقراطية الانتخابية، ضمن الحد الأدنى من الشروط التي استعملتها **شومبيتر وهانتغتون** وغيرهما، والديمقراطية الليبرالية بشكل مستقل، كما يمكننا أيضا أن نقسم الأنظمة غير الديمقراطية إلى تلك التي تشمل منافسة انتخابية متعددة الأحزاب من نوع ما، والتي يصطلح على تسميتها بشكل مختلف "استبدادية انتخابية" أو ديمقراطية صورية، أو هجينة، و تلك المغلقة سياسيا كما يمكننا أن نقسم الأنظمة الانتخابية الاستبدادية إلى استبدادية تنافسية و غير تنافسية.

الجدول (6): نمو الديمقراطية الانتخابية 1973-2006 م

السنة	عدد الدول الديمقراطية	عدد الدول	نسبة الديمقراطية في مجموع بلدان العالم	نسبة ارتفاع أو التناقص في عدد الدول الديمقراطية سنويا
1973	40	150	26.7	
1980	54	163	33.1	
1984	60	166	36.1	
1987	65	166	39.2	
1988	67	166	40.4	3.1
1990	76	165	46.1	
1991	91	183	49.7	19.7
1992	99	186	53.2	8.1
1993	108	190	56.8	8.3
1994	114	191	59.7	5.3
1995	117	191	61.3	2.6
1996	118	191	61.8	0.9
1997	117	191	61.3	0.9-
1998	117	191	61.3	0
1999	120	192	62.5	2.6
2000	119	192	62.0	0.8-
2001	120	192	62.5	0.8
2002	120	192	62.5	0
2003	115	192	59.8	4.2-
2004	117	192	60.9	1.7
2005	120	192	62.5	2.6
2006	121	194	62.6	0.8

المطلب الثاني: نماذج الأنظمة الديمقراطية غير الليبرالية :

إن تطوير نمذجة (Typology) للأنظمة الديمقراطية أمر صعب، و السبب في ذلك بكل بساطة هو ندرة الديمقراطيات المستقرة نسبيا في العالم، و تكون هذه الأنظمة في كثير من الحالات، ديمقراطيات تهيمن فيها النخب، و بإمكانها في بعض الأحيان أن تحول نفسها إلى ديمقراطيات اجتماعية ذات منحنى يميل نحو الرفاه.

الفرع الأول : الديمقراطيات التي تهيمن فيها النخب و الديمقراطيات الاجتماعية :

تحققت الديمقراطية الهندية، في إطار المزاج العام للانتقالات الراهنة إلى الديمقراطية، على يد ائتلاف تهيمن فيه النخب، ويتكون من ثلاثة جماعات رئيسية: المهنيون الحضريون الذين أسسوا حركة المؤتمر عام 1885، ومجتمع رجال الأعمال الديمقراطية في التجارة والصناعة، ونخب مالكي الأراضي الريفيين، وقد أيدت جماهير الفلاحين الفقراء كفاح ائتلاف النخب من أجل الاستقلال و الديمقراطية، والتفوا حول **غاندي** على اعتبار أنه الشخصية القيادية العظيمة التي من شأنها أن تلم شمل هذا التحالف ببين جماعات النخب و الجماهير الفقيرة، و مع هذا فإن تأييد الفلاحين الفقراء لم يؤد في الحقيقة إلى استياء النخب الريفية، إذ لم تتضمن رؤية **غاندي** لمستقبل القرى الهندية أي تهديد لمركز النخبة، إضافة إلى أن النخب الريفية هي التي كانت تسيطر على تنظيم حزب المؤتمر على المستوى المحلي، و ليس الفلاحين المعدمين[1].

لقد أوضحنا أن الهيمنة المتواصلة للنخب في الديمقراطية الهندية رسمت ما يمكن تحقيقه في مجال التنمية الاقتصادية، ووضعت الحدود المسموح بها، فقد خدمت سيرورة التنمية الاقتصادية في المقام الأول مصالح جماعات النخب في الائتلاف المهيمن، قد أعاق احترام مصالح النخبة قدرة الديمقراطية الهندية على حشد الموارد للنمو الاقتصادي و تحسين الرفاه عبر إصلاحات زراعية أساسية و غيرها من الإصلاحات[2]. و قد وضحنا ضمن خصائص العديد من سيرورات تغيير الأنظمة الراهنة أن هناك خاصية رئيسية هي –هيمنة النخب– و أن القلق في هذه النماذج هو امتناع هذه الأنظمة عن القيام بإصلاحات جوهرية تعالج حال المواطنين الفقراء، ففي ظل معطيات التجربة الهندية ذات الخمسين سنة من الديمقراطية التي تهيمن فيها النخب، فإن لمخاوف من هذا القبيل ما

[1]Susane Rudolphand LLoyed Rudolph : « New Dimensions of idian Democracy", **Journal of Democracy**, vol 13n1 2002 PP: 52-66.
[2] « Costa Rica », **in Freedom House**, (Freedom in the world 2006).

يبررها بقوة، فقد حدثت تنمية اقتصادية في الهند في كل من النمو و الرفاه، و لكن لم تقدم السيرورة عموما للجماهير الفقيرة من الفقراء شيئا يذكر.

غير أنه لابد من تأكيد نقطة مهمة هي أن الديمقراطية تدخل شيئا من اللايقين على السيرورة السياسية، فهي تفتح القنوات للضغط الشعبي على الحكام، و قد تجبر حتى الديمقراطيات التي تهيمن فيها النخب على الاتجاه نحو تدابير إصلاحية أكثر فاعلية، بعبارة أخرى قد تتحول الديمقراطيات التي تهيمن فيها النخب إلى ديمقراطيات اجتماعية، و تعرف الديمقراطيات الاجتماعية بأنها عبارة عن أنظمة تعتمد فيها الائتلافات السياسية عريضة القاعدة إلى إصلاحات اجتماعية موجهة للرفاه، و تعد حالة كوستاريكا خير مثال على ذلك.

تعتمد ديمقراطية كوستاريكا على أخلاق سياسية بين الفصائل النخبوية، أما الجماعات الرئيسية الثلاث في الائتلاف المهيمن في كوستاريكا فهي:[1]

-نخب الزراعة التصديرية (بمن في ذلك المستثمرون الأجانب) و عناصر بيروقراطية في الدولة، و تجني هذه الجماعات ثمار الفوائد التي يجلبها نموج التنمية الذي يعتمد على الزراعة التصديرية.

-يشجع التصنيع دور الدولة القوي في بعض المجالات، لذلك تلقت الزراعة التصديرية دعما منتظما من الحكومة، و بقي مستوى الضرائب متواضعا للغاية، و لم تشكل تدابير الإصلاح الزراعي أي تهديد يذكر، و على الرغم أن الصناعيين اضطروا إلى القبول بأن الزراعة لا يمكن إعادة هيكلتها وفقا لاحتياجات التصنيع الخاصة، فقد تلقوا دعما كبيرا فيما يتعلق بالحماية الخارجية، والتعريفات الجمركية المنخفضة على مستلزمات الإنتاج، و الإعفاءات الضريبية، و الدعم الشامل الذي قدمه القطاع العام، و التي شكلت أساسا صلبا يمكن عن طريقه التفاوض مع الدولة للحصول على منافع إضافية.

و بهذا المعنى يمكن اعتبار ديمقراطية كوستاريكا "هيمنة مقنعة تتألف من النخب المتنافسة التي وافقت صراحة على احترام مصالح بعضها لبعضها الآخر"[2]. و تعتمد السياسات على التوازن بين نخب مختلفة تجتزم المصالح الأساسية بعضها لبعض، لذا أبقي على برامج الرفاه ضمن حدود تقبلها المصالح المهيمنة، و قد تجنبت البرامج الاجتماعية الراديكالية للتغيير البنيوي، كما تجنبت

[1] A Peeler, **latine american democraceis: Colombia, costarica, Venzuela** (Chapl hille : University of north carolina presse, 1985) P 128

[2] Charles D. Ameringer, **Democracy in costa Rica** (New york :Praeger,1982) PP:16-18.

السياسات الاقتصادية التي قد تشكل تهديدا خطرا على أي من الفصائل النخبوية، نتيجة لذلك، فإن تحسينات الرفاه في كوستاريكا تستند إلى أسس متصدعة من اقتصاد التصدير الزراعي المثقل بالديون الخارجية الضخمة و المتزايدة، و مع ذلك أبلت ديمقراطية النخب المهيمنة في كوستاريكا بلاء حسنا نسبيا فيما يتعلق بالرفاه، و تسهم عناصر عدة في تفسير هذا الإنجاز:

أولا: اختلف حكم النخب في كوستاريكا خلال القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين عن حكم النخب في بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى، فكوستاريكا لم يكن فيها نظام الهنود و العبيد الذي تسيطر فيه نخب ريفية، بل كان فيها فلاحون مستقلون، و كانت الطبقة العاملة الريفية متحررة من قيود الإقطاع التي تشدها إلى سادة ريفيين.

ثانيا: دعمت الطبقة المهيمنة من بارونات القهوة القيم الليبرالية مثل حرية الصحافة، الحرية الدينية، التعليم العام، فقد صدر قانون التعليم المجاني الإلزامي عام 1884، و أسهم مستوى تعليم السكان، بالإضافة إلى الحوار المفتوح العام، في تمهيد الطريق أمام تأليف جماعات و جمعيات متنوعة أدخلت المطالب في طلب النظام السياسي[1].

ثالثا: للديمقراطية التي أنشئت بعد عام 1948 سمعة بإجراء انتخابات عادلة و نزيهة، في ظل نظام سياسي موجه نحو التفاوض و التسوية و على النقيض من جيرانها فقد حلت كوستاريكا جيشها عام 1949.

أما فيما يتعلق بالرفاه، فإن كوستاريكا أثبتت أنه ليس من المحتم أن يكون بلاء الديمقراطيات التي تهيمن فيها النخب بمثل رداءة أداء الهند، فالديمقراطيات هذه قادرة على التحول باتجاه درجة أعلى من الاستجابة لمطالب الجماهير، و لكن لسوء الحظ فإن عددا محدودا من ديمقراطيات النخب في العالم الثالث تتمتع بظروف مماثلة لكوستاريكا[2].

الفرع الثاني: الديمقراطيات التي تهيمن فيها الجماهير:

تعد الديمقراطيات التي تهيمن فيها الجماهير، أنظمة تكون فيها اليد العليا للأطراف الفاعلة الجماهيرية و ليس للطبقات التقليدية الحاكمة، و يطالب هؤلاء الناشطون بإصلاحات تنطلق من القاعدة، مسلطين جام غضبهم على سلطة النخب و امتيازاتهم، و من الأمثلة البارزة على نظام الحكم هذا حكومة الوحدة الشعبية (أو الإتحاد الشعبي)، بزعامة **سلفادور أليندي** في تشيلي بين

[1] Ameringer, **Democracy in Costa Rika**, P 19.
[2] A Peeler , Opcit ¨P129

عامي 1970 و1973، فقد انتخبت الحكومة على أساس برنامج يعد الجماعات متدنية المدخول و الفقيرة بتحسينات كبيرة فيما يتعلق بزيادة الأجور و المرتبات، و تحسين الأوضاع الاجتماعية والإسكانية، و اتخذت الحكومة أيضا تدابير لجعل الاقتصاد أكثر فاعلية، و كان من شأن السياسات أن تتوجه نحو نمو أسرع و رقابة عامة أكبر، و طبقت الحكومة سياسات لإعادة توزيع الأراضي من خلال الإصلاح الزراعي، و لتأميم قطاع التعدين و هو توجه استشرفته أيضا معظم المؤسسات الكبرى في القطاع الخاص[1].

على الرغم من النجاح الذي أحرزته الوحدة الشعبية في عامها الأول في السلطة، واجهت الحركة مقاومة متصاعدة الوتيرة من مالكي الأراضي، و الصناعيين و القطاعات الوسطى، فقد حدثت سيرورة راديكالية واجهت خلالها المعارضة الموحدة كثيرا الحكومة التي انقسمت داخليا حول ما إذا كان ينبغي لها مواجهة خصومها السياسيين مواجهة راديكالية أو استيعابهم باعتدال.

في عام 1973، بلغ ذروته مع قيام "**أوغستو نيوشيه**" بانقلابه العسكري، ويؤكد هذا المثال هشاشة الديمقراطيات التي تهيمن فيها الجماهير، فهي تقاد بسير نحو المواجهة العدائية، والتي قد تؤدي بدورها إلى العودة إلى الحكم التسلطي[2].

لكن قد تفتح بابا للتفاؤل بمستقبل الديمقراطيات التي تهيمن فيها الجماهير، التي ينبغي أن تكون قادرة على المضي بحذر على طريق الإصلاح من الوحدة الشعبية، حيث أنها تتجنب المواجهة الشاملة مثل ما حصل في الشيلي. بدأت هذه الديمقراطيات الاجتماعية تظهر في أوروبا الشرقية و لها قدرات تحويلية، إذ يمكن النظر إلى تطور معظم الديمقراطيات الأوروبية الغربية منذ القرن التاسع عشر، كسيرورة تبدأ بأنظمة تهيمن فيها النخب، ثم تتحول تدريجيا إلى ديمقراطيات اجتماعية، تجمع بين الديمقراطية المستقرة نسبيا و التقدم الاقتصادي، مثل الدول الإسكندنافية التي تحولت من ديمقراطيات تهيمن فيها النخب إلى ديمقراطيات اجتماعية.

الفرع الثالث: الديمقراطية التفويضية :

اقترح "**غيرمو أودونيل**" مصطلح "الديمقراطية التفويضية" و يشير **أودونيل** في البداية إلى أن تنصيب حكومة منتخبة ديمقراطيا أمر مختلف عن ترسيخ الديمقراطية، و في محاولة منه لتحديد خصائص الأنظمة الواقعة في المنظمة الرمادية بين الديمقراطية الراسخة و الأنظمة التسلطية

[1] غيورغ سورنس، المرجع السابق، ص182

[2] نفس المرجع، ص198.

الصرفية، تقوم الديمقراطيات التفويضية على فرضية أساسية واحدة: "إن من يفوز بالانتخابات الرئاسية يمكن من حكم البلد بالطريقة التي يراها مناسبة، و بالحد الذي تسمح به علاقات السلطة القائمة طوال فترة الحكم التي انتخبت من أجلها، والرئيس تجسيد للأمة والوصي الرئيسي على المصلحة القومية التي يتحتم عليه تحديدها. وليس ضروريا أن يشابه ما يفعله في أثناء فترة الحكم من قريب أو بعيد ما قاله أو وعد به خلال الحملة الانتخابية، فقد منح التفويض كي يحكم على النحو الذي يراه ملائما، والمعتاد دائما وبشكل متسق أن يقدم مرشحو الرئاسة الفائزون أنفسهم في الديمقراطيات التفويضية بوصفهم أعلى من جميع الأحزاب، أي الأحزاب السياسية وجماعات المصالح المشتركة"[1]. ويشير **أودونيل** في البداية إلى أن تنصيب حكومة منتخبة ديمقراطيا أمر مختلف عن ترسيخ الديمقراطية، فالانتخابات لابد و أن تمهد الطريق أمام "انتقال ثان"، قد يكون أطول و أكثر تعقيدا من الحكم التسلطي، فالتحول الناجح يقوم على أساس توليفة من التقدم المؤسساتي و الفاعلية الحكومية، غير أن عددا كبيرا من الأنظمة لم يحقق أيا من هذين العاملين، وبعبارة أدق فإنه الديمقراطية التفويضية تنزع إلى تركيز السلطة في منصب الرئاسة، وإلى تفادي العمليات السياسية التي يستدعيها عرض التشريعات على السلطة التشريعية، وبهذا يستبدل مفهوم التمثيل الديمقراطي –أي العملية السياسية التي تفضي إليها المفاوضات بين الأحزاب وجماعات المصالح– بمفهوم التفويض الأقل ديمقراطية، بحيث يتخذ الرئيس مطلق السلطة القرارات بمفرده، وقد جادل **أودونيل** عام 1994 بأن أنقى أمثلة عن الديمقراطية التفويضية هي، الأرجنتين، البرازيل، البيرو، فينزويلا[2]، من خلال هذه النماذج نصل إلى تركيز السلطة في يد الحاكم، والذي يتحكم في العملية السياسية، وبالتالي القضاء على مفهوم التعددية الديمقراطية التي تعني تمثيل مصالح متباينة.

الفرع الرابع : الديمقراطية الموجهة :

يطلق الباحثون الروس في علم السياسة الكثير من الأوصاف على النظام السياسي الروسي القائم حاليا فيما يتعلق بعلاقته بالديمقراطية أبرزها: الديمقراطية الموجهة.

[1] Guillermo O'Donnell, « Debgative Democracy »,**Journal of Democracy**, (vol 5, no11994), P 61.
[2] Ibid, PP 55-70.

يرجع بعض الباحثين مصطلح الديمقراطية الموجهة إلى مطلع الستينات من القرن العشرين، عندما استخدم للمرة الأولى لوصف نظام **سوكارنو** في أندونيسيا، يقول الباحث الروسي **فلاديمير بريسلوفسكي:**

"إن سوكارنو نفسه هو الذي اخترع هذا المصطلح، و بعد سقوط نظامه جرى استخدام هذا المصطلح لوصف نظام الجنرال سوهارتو"[1].

كما يؤكد **بريلوفسكي** أن مثل هذه النظم كانت منتشرة بشكل واسع خلال القرن العشرين في آسيا و إفريقيا و أمريكا اللاتينية.

و يقول إن الديمقراطية الموجهة تمثل تلك النظم التي لا تعتبر ديكتاتورية بالكامل، و تحاول إرضاء دول العالم الأول و الرأي العام فيها، و تطبق المظاهر الشكلية للديمقراطية بهدف التغطية على الجوهر التسلطي لحكمها أي أن "نظم الديمقراطية الموجهة" هي "نظم تسلطية" بدرجة أو بأخرى، و تستخدم الستار الديمقراطي" للتغطية على طبيعتها التسلطية"[2].

إن نظم الديمقراطية الموجهة، تتضمن بعض الحريات و الحقوق التي تستخدم في الأساس للاستهلاك الخارجي أمام الرأي العام الدولي، و للاستهلاك الداخلي أمام قوة المعارضة، التي يعمل نظام "الديمقراطية الموجهة" على إضعافها باستمرار، و تختلف "الديمقراطية الموجهة" على النظام التسلطي الصريح بأنها مغلفة ببعض مظاهر الديمقراطية السياسية الليبرالية، حيث توجد انتخابات برلمانية رئاسية و دستور و حرية مقيدة للتعبير عن الرأي.

إن نظام الديمقراطية الموجهة في روسيا وضع أساسه الرئيس الروسي السابق **بوريس يلتسن**، عندما قصف البرلمان في 1993 بالدبابات، و أقر دستورا جديدا يمنحه صلاحيات قصوى في مواجهة السلطة التشريعية، و جاء بعده **بوتين** ليرسخ الديمقراطية الموجهة في روسيا على مدار ولايتين رئاسيتين (2000–2008) و عبر توليه منصب رئيس الوزراء في ماي 2008، بعد أن ورث السلطة الرئاسية لرفيقه **دميتري ميدفيديف** لولاية رئاسية واحدة. و مع دعوة **بوتين** إلى عرش الكريملين عام 2012، يبدو أن الديمقراطية الموجهة في روسيا بلغت ذروتها حيث تبين أن السلطة الحاكمة و نخبتها ترغب في البقاء في الحكم، و يرفض تداول السلطة بين القوى السياسية

---

[1] هاني شادي، **التحول الديمقراطي في روسيا، من يلتسن إلى بوتين، التجربة والدروس في ضوء الربيع العربي**، (دار العين للنشر، الاسكندرية 2013)، ص52.

[2] نفس المرجع، ، ص53.

في المجتمع بطريقة شفافة و كما يقول **فلاديمير بروبيلوفسكي** "إن هذا يهدد بالانتقال من الديمقراطية الموجهة إلى النظام التسلطي الصريح"[1].

و في نفس الوقت هناك من يدافع عن الديمقراطية الموجهة التي رسخها بوتين على اعتبار أنها ضرورية لحماية مصالح الدولة و تحديث روسيا، و قدمته النخب الروسية على أنه "النموذج الروسي للديمقراطية" و على أنه أحد نماذج الديمقراطية الغربية ممزوجا بالخصوصية الروسية، أو متكيفا مع ظروف روسيا التاريخية و الثقافية، لكن المصطلح المعبر عن طبيعة النظام الروسي الجديد لا يروقهم لذلك نجد **فلاديسلاف سوركوف** (نائب رئيس ديوان الكريملين بالقرب من بوتين عام 2006) يطرح في مواجهة "الديمقراطية الموجهة" مصطلح "الديمقراطية السيادية" الذي يعني: الديمقراطية التي تدافع عن استقلال مصطلح الدولة و غير مفروضة من الغرب.

طبيعة الديمقراطية الموجهة :

تتنوع التقييمات و الآراء حول طبيعة "الديمقراطية الموجهة" في روسيا، فالباحثان الروسيان **ألكسندر نشيكو و سيرجي ماركون** (مؤيدان لبوتين) معتقدان بأن نظام الديمقراطية الموجهة سيتم بطابع انتقالي و يعتبر مرحلة وسطى على الطريق من النموذج السوفياتي إلى المجتمع المدني.

في ظل اعتبار بعض الباحثين الروس أن الديمقراطية الموجهة في روسيا ظاهرة منطقية و طبيعية، وحلقة ضرورية في تطور روسيا، يرى آخرون و منهم الباحث **مينتالي تريتياكون** أنها على العكس من ذلك قطعت مسيرة التطور الديمقراطي الطبيعي في روسيا[2].

أما عن خصائصها فإنه يمكن إجمالها في:

-نظام تلعب فيه الإجراءات الديمقراطية دور الوسيلة أو الأداة لمنح الشرعية لبقاء الحاكم المطلق أو شبه المطلق لذلك نجد:

- في عهد يلستن قام الليبراليون أو الديمقراطيون الروس "أصحاب التوجه الغربي" بإرادة الديمقراطية من أجل إخماد المعارضة اليسارية و الوطنية.

[1] Mechael Mc Faul « What want wrong in russia ? The pirels of protected transition ? » **jornal of democracy**, Vol19, N°02 April 1999 P11

[2] هاني شادي، مرجع السابق ص54.

•و في عهد بوتين فإن التحكم في الديمقراطية يهدف إلى إخماد و تهميش جميع أنواع المعارضة اليسارية و القومية و الليبرالية.

و يؤكد ذلك الباحث **بوريسكا جارليتسكي** من معهد علم السياسة المقارن التابع لأكاديمية العلوم الروسية حيث يقول[1] : إن النظام الذي تشكل في عهد **يلستين** كان يعمل للحفاظ بدرجة كبيرة على "واجهة ديمقراطية" أي إعلام حر نسبيا، ونظام تعددية حزبية وانتخابات، بهدف إرضاء الغرب وفي نفس الوقت حافظ هذا النظام على الرقابة والسيطرة الصارمة للكريملين، وعلى الوضع السياسي، و يؤكد الباحث أنه إذا كان النظام في عهد **يلستين** اتسم بالعفوية و الفوضى فإنه على العكس من ذلك في عهد **بوتين** الذي خلق آليات لتدار الديمقراطية بشكل دقيق و محسوب، ومما يساعده على التحكم فيها ارتفاع أسعار النفط والغاز.

تناقض الديمقراطية الموجهة مع المبادئ الدستورية :

يؤكد الباحث **ألكسندر روتستوف** أن الديمقراطية الموجهة في واقع الأمر تتناقض مع المبادئ الدستورية التي تنظم الحياة السياسية و الانتخابات عن طريق عدم وضع ضمانات، لعدم توجيه الديمقراطية من قبل الرئيس أو الحاكم، حيث يقوم الرئيس أي السلطة التنفيذية بتجسيد مشروع سياسي معين بما في ذلك المشروع السياسي و الاقتصادي الليبرالي، وهذا ما يؤدي إلى تقوية السلطة الفردية و سلطة جماعات المصالح بهدف قمع و إخماد المنافسة السياسية[2].

يؤكد ذلك **م. فيشمان** بوصفه هذا النظام يتم خلاله مراعاة شكلية للإجراءات الديمقراطية في ظل ممارسة ضغوط على الناخبين و إجبارهم على اختيار محدد ترغب فيه السلطة و ذلك عن طريق:

- العمل الدعائي عبر التلفزيون لصالح مرشحي السلطة.
- الاتفاقات السرية بين السلطة المركزية و حكام المناطق.
- الضغط على النظام القضائي لمنع تسجيل الأحزاب غير المرغوب فيها.

[1] Lilia shevtrovan Russia ander putin, can elevtoral Autocracy survive? **Jornal of democracy** Vol11 N3 (july 2000) P37

[2] هاني شادي، **التحول الديمقراطي في روسيا، من يلتبس إلى بوتين، التجربة والدروس في ضوء الربيع العربي**، مرجع سابق، ص 54.

- لا يشارك الناخب في المفاوضات بين عناصر اللعبة السياسية و يتعرض للضغط النفسي و السياسي فالناخب عليه أن يبارك نتائج الانتخابات و يبارك رغبة السلطة الحاكمة عندما يذهب إلى التصويت، و هو محروم من حق الاختيار الحقيقي.

- إنه آلية لتزوير إرادة الناخبين، و توزيع أصواتهم على مرشحي السلطة في الانتخابات.

المطلب الثاني: إشكالية التصنيف :

إن السؤال الذي يفرض نفسه هو؛ هل روسيا ديمقراطية؟ وماذا عن أوكرانيا أو نيجيريا أو أندونسيا أو تركيا أو فنزويلا؟. هكذا ترجع إلى أذهاننا فكرة تصنيف الأنظمة السياسية الذي لطالما كانت الإجابة عليه واضحة بوضوح خصائص الأنظمة السياسية، وهذا تقريبا قبل عقدين من الزمن أما الآن فإن النقاش الفوضوي الذي يدور حول تصنيف الأنظمة والواقع التجريبي في هذه البلدان الذي يوحي بالفوضى يجعل الإجابة على السؤال السابق مستعصية.

لقد خضعت بعض المسائل المبدئية في العلوم السياسية لفحص دقيق في العقود الأخيرة على عكس موضوع الديمقراطية بما تمثله و ما لا تمثله[1]، وأي الأنظمة تشكل "ديمقراطيات" و أي منها لا تشكل، فلدينا كم هائل من التعريفات و المعايير ووسائل القياس، لكن الحقيقة أننا بعد ربع قرن من بدء "الموجة الثالثة" للديمقراطية، و النهضة التي أرستها في الدراسات السياسية المقارنة لا نزال بعدين عن الإجماع حول ما يشكل الديمقراطية ولا نزال نعاني في سعينا لتصنيف الأنظمة المبهمة.

يصر بعضهم على اعتماد تعريف مصقول للديمقراطية مثل: تعددية **روبرت دال**، فمن خلال هذا المفهوم، لا تتطلب الديمقراطية انتخابات حرة و نزيهة و تنافسية فقط، بل تتطلب أيضا ضمانا للحريات التي تمنح الديمقراطيات أهميتها في الواقع (مثل حرية التنظيم و حرية التعبير) والمصادر البديلة من المعلومات و إرساء المؤسسات التي تضمن اعتماد سياسات الحكومة على أصوات المواطنين و تفصيلاتهم[2] كما يقيس البعض الديمقراطية من خلال "الحد الأدنى" من المعايير مثل **جوزيف شومبتير**؛ فهي النظام السياسي الذي يجري بموجبه ملء المناصب الرئيسية في السلطة "من خلال الصراع التنافسي على أصوات الشعب"[3].

---

[1] philipp S.Scmitter and Terry Lyn Karl, what Democracy is and is not », **journal of democracy** N2 (Summer 1991), P 75-88.

[2] Robert Dahl- **poly archi paticipation and oposition** .opcit, P 64.

[3] جوزيف شومبتر **الرأسمالية والإشتراكية والديمقراطية**، مرجع سابق، ص296.

و مع ذلك فالممارسات الحديثة لهذا المفهوم الانتخابي تتعارض مع تعددية **دال** من خلال إخضاع الحريات المدنية و السياسية الضرورية للنقاش السياسي و إطلاق الحملات الانتخابية.

حتى و إن اتفقنا على تطبيق الحد الأدنى من المعيار الانتخابي للديمقراطية، تبقى هناك أسئلة مزعجة، فإذا اتبعنا ما يقوله **صموئيل هانتغتون** عن أن نظاما ما يعتبر ديمقراطيا عندما يتم اختيار صناع القرار الحقيقيين فيه عبر انتخابات نزيهة و شفافة و دورية، يتنافس من خلالها المرشحون بحرية على الأصوات[1] فما الذي يشكل "انتخابات نزيهة و شفافة و حرة" كيف يمكننا أن نعرف أن الأحزاب حصلت على فرصة عادلة بإطلاق حملة انتخابية، و أن الناخبين في أنحاء البلد (خاصة في بلدان كبيرة و متنوعة مثل روسيا نيجيريا و أندونيسيا) كانوا قادرين على التعبير عن إرادتهم بحرية؟

– كيف يمكننا خاصة عندما لا يتم اللجوء إلى إحصاء الأصوات و التوازي أن نعرف أن النتائج المعلنة تعكس بدقة الأصوات التي ندلي بها؟

– كيف يمكننا أن نعلم أن المسؤولين المنتخبين هم بالفعل "صناع القرار الأقوى نفوذا" بحيث لا تكون هناك "مناصب محجوزة" كثيرة للحكم العسكري أو البيروقراطي أو التابع للأقليات.

حازت هذه التساؤلات أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة لأسباب عدة :[2]

-**أولا:** هناك أنظمة أكثر من السابق تتبنى نموذج الديمقراطية الانتخابية مع انتخابات منتظمة و تنافسية و متعددة الأحزاب.

-**ثانيا:** إن كثيرا من هذه الأنظمة –هي نسبة غير مسبوقة من بلدان العالم– تطبق نموذج الديمقراطية الانتخابية شكليا، لكنها تفشل في النجاح في الاختبار الجوهري أو تنجح باعتماد طرق غامضة.

-**ثالثا:** مع ارتفاع معايير الديمقراطية الانتخابية العالمية، بما في ذلك مراقبة الانتخابات الدولية التي غدت تعتمد أكثر فأكثر، ازداد التدقيق العالمي في ممارسات الدول الفردية أكثر من أي وقت مضى.

[1] Samuel P. Huntigton, The third mave, opcit, P 7.

[2] غيورغ سورنس، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي**، مرجع سابق، ص 182

مع ذلك وحتى في ظل هذا الفحص الدقيق، لا يتفق المراقبون المستقلون على كيفية تصنيف الأنظمة فحسب بيت الحرية تعتبر روسيا وأوكرانيا و نيجيريا وأندونيسيا وتركيا وفنزويلا أنها ديمقراطيات.

لكن المنطق المتبع يفرضها كديمقراطيات انتخابية: هي أنظمة استبدادية تنافسية أو أنظمة حزب مهيمن أو أنظمة هجينة من نوع معين، لأنها لا تملك المعلومات الكافية لنحدد ما إذا كانت إدارة الانتخابات مستقلة وحرفية بما يكفي، وما إذا كان الأحزاب والمرشحون المتنافسون أحرارا بما يكفي للقيام بحملة انتخابية، إذن ليست لدينا السبل ليقيم العملية الانتخابية عند تصنيف الأنظمة، إضافة إلى ضرورة تقييم نوايا و قدرات النخب الديمقراطية التي تتبع أسلوبا ملتبسا في الحكم وهو شيء يصعب جدا القيام به.

وهكذا في الآونة الأخيرة صار عدد متزايد من علماء السياسة يشكك بالقدرة على تصنيف أنظمة بأنها ديمقراطية لمجرد أنها تعتمد انتخابات متعددة الأحزاب مع أجواء من المنافسة وعدم اليقين.

لهذا ظهرت موجة جديدة من الاهتمام الأكاديمي بنو الأنظمة غير الديمقراطية، و بما تظهره الأنظمة الاستبدادية المعاصرة من سمات ديمقراطية بشكل سطحي على الأقل. هذه النهضة الفكرية تعكس جزئيا بداية تراجع "الموجة الثالثة" من التحولات التي شكلت في الأساس أواسط التسعينات[1].

لقد أصبح جليا منذ سنوات بأن عدا كبيرا من الأنظمة الجديدة ليست ديمقراطية، بعض هذه البلدان التي تقع في المنطقة السياسية الرمادية بين الديمقراطية الكاملة والدكتاتورية المباشرة هي في الواقع ديمقراطيات انتخابية، وإن كانت فارغة وسيئة الأداء وأكثرها لم يبلغ الحد المتوسط من الديمقراطية الانتخابية.

المبحث الثاني: الخصائص النمطية للأنظمة الديمقراطية غير الليبرالة :

إننا نحاول أن نحدد سمات أو خصائص مميزة لتغير الأنظمة في التوجهات الديمقراطية الأخيرة، و يشمل هذه الجوانب المختلفة خاصة مهمة من خصائص الأغلبية العظمى من الانتقالات، و سنرجع هذه الخصائص بأمثلة من الواقع الانتقالي الذي جرى.

1 Larry Diamond, Developing Democracy, opcit, PP 68-72.

المطلب الأول: الإنتخابات في النموذج الجديد للديمقراطية :

عادة ما تكون الانتخابات محور اهتمام التوجهات الديمقراطية، فالانتخابات هي تجسيد ومؤشر واضح على أن الانتقال الديمقراطي قد انطلق لدرجة أن أحد الباحثين يصف هذا الوضع: "يمكن أن يكون إجراء انتخابات تنافسية تأسيسية حرة ونزيهة على أساس حق الاقتراع الشامل، المدخل الرئيسي الذي يحدد حدوث تحول نوعي في قواعد اللعبة السياسية وقد لا تنهي الانتخابات مرحلة الانتقال، لأن الارتداد إلى حكم الفرد يبقى قائما، فالانتخابات في حد ذاتها لا تضمن مطلقا رسوخ النظام الديمقراطي، إلا أنها بالتأكيد مؤشر على مؤسسة النظام قد بدأت"[1].

إن هذه النظرة الإيجابية لدور الانتخابات، تفترض أن الانتخابات «تنافسية وحرة ونزيهة» أي أنها مؤشر على التغير الحاسم في قواعد اللعبة السياسية التي تنأى عن الممارسات التسلطية السابقة وتتجه نحو ممارسات ديمقراطية حقيقة لذا فهي تسمى:« انتخابات تأسيسية» غير أن المشكلة تتمثل في أن العديد من الانتخابات ليست من هذا النوع الجذاب ديمقراطيا، ومما لا شك فيه أن المحفز على إجراء شكل من أشكال الانتخابات للدلالة على درجة من الاحترام الديمقراطي قد زاد بشكل ملحوظ، لكن واقع الأمر يشير إلى أن الانتخابات لا يمكن اعتبارها دوما مؤشر على التحول الديمقراطي، فهي تجرى أيضا في ظل الأنظمة المختلطة أو الهجينة والتي تحتفظ بعناصر تسلط كبرى.

"إن هيمنة الديمقراطية الليبرالية باعتبارها نمط نظام شرعي، يعني أن التيار المتجه نحو الديمقراطية قد صاحبه خلسة تيار معاكس أسرع نموا يتجه نحو الأنظمة الهجينة"[2].

ويتطلب الوضع الراهن موقفا نقديا حاسما عن الانتخابات:

- فمتى تكون الانتخابات «انتخابات تأسيسية» تنافسية و حرة و نزيهة نستطيع الاعتماد عليها كمؤشر على الانتقال إلى الديمقراطية و ترسيخها.
- عندما تكون الانتخابات «انتخابات استعراضية» شكلية، مصممة لإضفاء مسحة من الشرعية على نظام هو بالأصل تسلطي و يريد أن يظل على هذه المشاكل.

1 Terry Lyn karl, «**From Democracy to Democratization and Back : Before Transitions from Authoritarian Rule**,» (Stanford, CDDRL. Working paper, 45, 2005), p9.
2 Ibid: P9.

فالانتخابات "الجيدة" ترتبط بما يحدث خلال فترة الإعداد التي تسبق الحدث بقدر ما ترتبط بالعملية السياسية التي تلي هذا الحدث، وكما يقول **روبرت دال** " إن الانتخابات الحرة والنزيهة هي تتويج للعملية الديمقراطية وليست بدايتها، فإن لم تحظ الحقوق و الحريات الأخرى بحماية كاملة، لا يمكننا إجراء انتخابات حرة ونزيهة لذلك فإنه خطأ فادح أن نفترض أن مجرد حث رئيسي بلد لا ديمقراطي على إجراء انتخابات، كفيل بأن يفتح الباب على مصراعيه أمام ديمقراطية كاملة"[1].

– لخص **جيور غنإلكيت (JosgnElKLit) و باليسفنسون (palleSnensson)** العناصر الرئيسية في العملية الانتخابية –المقبولة– ففي يوم التصويت تعني الانتخابات الحرة والنزيهة فرصة للناخبين للمشاركة في الانتخابات وانعدام تهديد الناخبين، واقتراعا سريا بالإضافة إلى عناصر رئيسية أخرى يجب أن تكون مكتملة قبل يوم التصويت وبعده.

الجدول رقم 07: العناصر الرئيسية في العملية الانتخابية المقبولة:

المستوى	حـــــــــرة	عادلة
قبل يوم الاقتراع	– حرية التعبير. – حرية التجمع. – حرية تكوين الجمعيات. – التحرر من الخوف في ما يخص الانتخاب. – حرية الحركة والتنقل. – غياب معوقات الترشح للانتخابات. – حق اقتراع متساو وعام.	– عملية انتخابية شفافة. – قانون انتخاب لا يمنح اعتبارات خاصة لأحد. – لجنة انتخابات مستقلة وحيادية. – برامج(*) حيادية لتثقيف الناخبين. – عدم وجود معوقات الإدراج في سجلات الناخبين. – إمكانية ال من سجلات الناخبين المبدئية. – حملة انتخابات تتم بالنظام. – مجال متساو لوسائل الإعلام العامة. – الحيلولة دون سوء استخدام المنشآت الحكومية في الحملة.
بعد يوم الاقتراع	– إمكانية قانونية للشكوى. – محاكم مستقلة و حيادية. – إمكانية ملائمة لحسم النزاعات المتعلقة بالانتخابات.	– العد ورفع التقاريربشكل صحيح. – التعامل الصحيح مع المواد المتعلقة بالانتخابات. – تقارير محايدة بواسطة وسائل الإعلام عن النتائج. – المعاملة الحيادية لشكاوي الانتخابات. – قبول نتائج الانتخابات من جميع المعنيين.

1 Robert. A Dahl, «**Demoracy and Humman Rights under Different condition of Development**,» in : Asbjon Eide and BerntHagtwet, eds, Human Rights in perspective: a Global assessment (oxford Blakmell, 1992), p246.

وقد حدد **اندرياس شالر (Schedler Anderras)** التجاوزات التي يمكن أن تطرأ على الانتخابات الديمقراطية بقوله: "كي تكون الانتخابات ديمقراطية، عليها أن تقدم خيارات فعالة للسلطات السياسية في إطار مجتمع يتكون من مواطنين أحرار ومتساوين"، وسيرا على نهج **روبرت دال**، يتطلب المثل الديمقراطي الأعلى هذا بأن يتمتع جميع المواطنين بـــــ «فرص غير منقوصة»، وأن « يصوغوا» خيارتهم السياسية، وأن " تعبرا عنها بوضوح" فيما بينهم، و أن يكون لها «الوزن ذاته» عند اتخاذ القرارات، وقد حدد **اندرياس شالر (Schedler Andereas)** التجاوزات التي يمكن أن تطرأ على الانتخابات الديمقراطية بقوله: « كي تكون الانتخابات ديمقراطية، عليها أن تقدم خيارات فعالة للسلطات السياسية في إطاره مجتمع يتكون من مواطنين أحرار ومتساوين، و تأسيسًا على ما جاء به **دال**، لنحدد سبعة شروط يجب توافرها إن كان للانتخابات الدورية أن تفي بوعد الاختيار الديمقراطي الفعال، و تشكل هذه الشروط سلسلة مجازية مثلها مثل السلطة الحقيقية، لا تتماسك إلا إن بقيت وصلاتها صحيحة و غير مجزأة»[1].

وضعنا مخططا عاما للشروط السبعة التي حددها شدلر، وللتجاوزات المحتملة لها في الجدول التالي:

الجدول 8 : سلسلة الخيار الديمقراطي:

أبعاد الخيار	المخالفات المحتملة	أمثلة على البلدان المخالفة
1- التمكين **الانتخابات** **نهوض السلطة**	**- مناصب محجوزة: تحد من نطاق المناصب الانتخابية.** **- مجالات محجوزة: تحد من صلاحيات المناصب الانتخابية**	**- المغرب.** **- تركيا.**
2- حرية العرض **الحرية في تشكيل الأحزاب المختلفة والانضمام إليها، ودعم الأحزاب والمرشحين والسياسات المختلفة.**	**- إقصاء القوى المعارضة: تقييد المدخل إلى المعترك الانتخابي.** **انقسام المعارضة: انشقاق مضطرب**	**- كينيا- زامبيا- مصر- تونس- الجزائر.** **- إيران، أوغندا، البيرو.**
3- حرية الطلب: **القدرة على التعرف إلى البدائل والوصول إلى مصادر**	**القمع: تقييد الحريات السياسية و المدنية.** **الظلم و الإجحاف، تقييد المدخل إلى وسائل الاعلام و المال.**	**بلدان عديدة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.**

1 Andreas Schedler « The Menu of Manipulation», **Journal of Democracy**, (vol13, no2 (2002), pp39-40.

متعددة للمعلومات.		
4- الاشتمالية: حقوق متساوية في المشاركة	- تقييد قانوني على حق الاقتراع العام. - تقييد عملي على حق الاقتراع العام.	موريتانيا في التسعينات
5- العزل الحرية في التعبير عن الخيارات الانتخابية	- الإكراه: ترهيب الناخبين - الفساد: شراء الأصوات.	زمبابوي. الفيليبين، المكسيك.
6- النزاهة	- الاحتيال الانتخابي: إدارة انتخابية على أساس « إعادة التوزيع» - تحيز مؤسساتي: قواعد انتخابية أساس « إعادة التوزيع»	هاييتي، البيرو، زمبابوي، بوركينافاسو. كينيا، غامبيا، ماليزيا.
7- اللاعودة: يمنح الفائزون بالانتخابات سلطة سارية المفعول	- الوصاية: منع المنتخبين للمناصب عن ممارسة سلطاتهم. - العودة إلى الوراء: منع الفائزين من تولي مناصبهم.	بلدان عديدة في افريقيا. جنوب الصحراء الكبرى.

المصدر:

Andreas Schedler، Journal of Democracy، vol13، no2 (2002)، pp39-46.

المطلب الثاني: مشكلة الدولة الضعيفة (weakStatehead) :

إن العديد من الدول المصنفة ضمن النموذج الليبرالي هي دول ضعيفة، وهي تدير العمليات السياسية بدرجة مقبولة من الديمقراطية، لكن ضعفها هذا هو العائق أمام ترسيخ الديمقراطية لذلك فإن إرساء الديمقراطية الناجحة تتطلب أن تطور هذه الدول نفسها وتصبح أكثر قوة.

و مفهوم الدولة الضعيفة مفهوم غير دقيق، وضعت له تعاريف متفاوتة تتراوح بين مفهوم واسع لضعف الدولة و آخر ضعيف[1]:

1. إن الدول كيانات إقليمية ذات سيادة و لها سكان و حكومة، و بالمعنى الواسع تعاني الدول الضعيفة من ضعف في ثلاثة مجالات أساسية، تفشي العيوب في الاقتصاد؛ بمعنى الافتقار إلى اقتصاد وطني متماسك قادر على دعم مستوى أساس من الرفاه الاجتماعي للسكان، وعلى تقديم الموارد اللازمة لإدارة دولة فعالة.

[1] حمدي عبد الرحمن حسن، **الدراسات في النظم السياسية الإفريقية**، (جامعة القاهرة 2001)،ص15.

2. غياب المجتمع الوطني:

يتعلق النقص الثاني في الدول الضعيفة، بالعلاقات في المجتمع إذ أن الناس لا يؤلفون مجتمعا وطنيا متماسكا، فالمجتمع الوطني عبارة عن مجتمع ذي وجدان مشترك بمعنى أن له لغة مشتركة و هوية ثقافية و تاريخية مشتركة تعتمد على الأدب والأساطير والرموز والموسيقى والفن، عوضا على ذلك، تطغى على الهوية الوطنية الهويات العرقية المرتبطة بالخصائص القبلية والدينية، وهذه الهويات العرقية ليست أصلية بالضرورة بمعنى أنها لا تعكس الخصائص العريقة التي جرى الحفاظ عليها عبر فترات زمنية طويلة، و غياب المجتمع الوطني يمكن أن يكون عائقا حقيقيا لعملية التحول الديمقراطي.

3. الافتقار إلى مؤسسات حكومية فعالة[1]:

إن هذه المشكلة تتعلق بجهاز الدولة بشكل مباشر (أي مؤسسات الحكومة على جميع المستويات) فالدول الضعيفة تفتقر إلى المؤسسات الفعالة و سريعة الاستجابة. و هذا هو المقصود بضعف الدولة بالمعنى الضيق –الذي ذكرناه سابقا– و أما "الفعالة" فالمقصود بها القادرة على صوغ السياسات وتنفيذها والإشراف عليها أما شريعة الاستجابة فتعني أن الدولة تدار لمصلحة الجماعات الرئيسية في المجتمع وبمساندتها. فالدول الفعالة بيروقراطية متمكنة، و قيادة سياسية عاكفة على تشجيع التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. وبمصطلحات تنظيمية: تظهر البيروقراطية الجيدة "تماسكا مؤسسيًا على مستوى المنظمة، وتمايزا وانعزالا عن بيئتها الاجتماعية ومواقع اتخاذ القرار وتقنين للسلطة لا لبس فيها، و سمات داخلية تعلى من قيم العقلانية و روح المبادرة ".

ويرتبط هذا ارتباطا وثيقا بالمتطلبات الملقاة على عاتق كل بيروقراطي: يجب أن يمتلك كفاءة عامة، إلى جانب كفاءة وثيقة الصلة بالقضايا المهنية، كي يتمكن من " تحليل المشكلات، وصوغ حلول ممكنة و تنفيذها بطرق مناسبة فنيا"[2].

أما الدول الضعيفة، فتفتقر فيها البيروقراطية إلى الكفاءة، وينجزها الفساد كما لا تسعى القيادة السياسية إلى تقديم سلع النفع الجمعية، بل على العكس من ذلك، تسعى هذه القيادة إلى تحويل جهاز الدولة إلى مصدر دخل شخصي– وتتقاسم غنائم المنصب، في الغالب، جماعة من الأتباع مما

[1] حمدي عبد الرحمن حسن، **الدراسات في النظم السياسية الإفريقية**، (جامعة القاهرة 2001)،ص 17.

[2] Gordon white, «Developemental states and Socialiste industrialization in third world, » **Journal of Development studies,**(vol 21, no 1 (1984), p100.

يشكلون شبكة من علاقات الراعي– الرعية تشارك فيها شرائح كبيرة من البيروقراطية و نتيجة لذلك فالدولة لا تقدم سلع النفع العامة بشكل ملحوظ، أي أنها غير فعالة و غير مستجيبة.

وعندما تفشل الدولة عن أداء وظائفها يحدث أمران:

أولا: يلجأ الناس إلى كيانات أخرى لإشباع احتياجاتهم المادية و المعنوية ففي إفريقيا، وجنوب الصحراء الكبرى، اتجهوا إلى المجتمعات العرقية التي تشكل المحور الرئيسي لـــ "الاقتصاد الأخلاقي" والاقتصاد الأخلاقي يمكن الأفراد في سياقاتهم المختلفة، من الاعتماد على شبكات معونة متبادلة غير بيروقراطية و من مديد العون بالمثل إلى أولئك الذين ينتمون إلى مجتمع مشترك، و تشمل الأمثلة الأفراد الأيسر حالا مما يساعدون أقاربهم وأفراد عشيرتهم في إيجاد وظائف، أو دفع رسوم المدارس و كذلك الإسهامات الدورية في تكاليف الزفاف و الجنائز، حتى إن كانت المساعدة لأشخاص لم يتلقوهم وجها لوجه من قبل[1].

ثانيا: أواصر الحقوق و الواجبات بين الشعب والدولة لا تتطور، ونتيجة لذلك لا تنضج أواصر الولاء التي تقود إلى شرعية الدولة، وعندما تصبح المجتمعات العرقية المحور الرئيسي لإشباع احتياجات الناس، تتدفق أشكال الولاء كافة في ذلك الاتجاه مما يعزز الهويات العرقية.

لقد كان من المفروض أن تحدث التوجهات الديمقراطية زخما إيجابيا فيما يتعلق بزيادة مساءلة الدولة وفعاليتها، وتبني السكان هوية المجتمع الوطني القائمة على أساس المواطنة لكن ما حدث هو العكس فالمراحل الأولى من التحول الديمقراطي أدت إلى تعزيز الانقسامات العرقية بين السكان، حيث أنه كانت النتائج كالتالي:

1. زيادة احتمالات عرض الجماعات العرقية المختلفة لوجهات نظرها، وصوغ مطالبها مما أدى إلى نشوب صراعات بين الجماعات.
2. انتشار انتخابات ديمقراطية سريعة، والتي بدورها كانت حدثا مزعزعا للاستقرار في الدول الضعيفة بحسب رأي أحد الباحثين "يبدو أن الانتخابات في المكان الخاطئ للانطلاق في بدء عملية التحول الديمقراطي في دولة تنهار وتمزقها الصراعات ففي السنوات الأخيرة نظمت الانتخابات الإفريقية إجمالا على عجل، وفي بعض الحالات قبل أن يتوفر الوقت للأحزاب كي

[1]Ndegua, «**Citizenship and Ethnincy: Am Examination Transition Moments in kenyam polities**» American political Science Review. Vol91. M3 (1997) p601.

ترسخ حضورها، أو قبل أن تتفق الحركات المسلحة على نزع السلاح، و نتيجة لذلك، كان من السهل على الخاسرين أن يرفضوا نتائج الانتخابات، و لم يكن أمام الناخبين إلا الاختيار على أساس الهوية العرقية أو الدينية"[1].

3. تعزيز نخب الدولة صلاتها بالجماعات العرقية في محاولة منها للوصول إلى الحكم أو الحفاظ عليه حيث أن الانتخابات تزيد من توظيف المحاباة لأن علاقات الراعي– الرعية التقليدية هي الحاسمة في الفوز في الانتخابات كما نشير هنا إلى أن طبيعة السياسة الإفريقية لم تتغير على الرغم من موجة التحرر الجديدة فغانا و نيجيريا و كينيا أقرت بمغالاة في الإنفاق لأن الحكومة سعت إلى مساندة الأنصار التقليديين لاسيما أفراد جماعات عرقية بعينها و موظفي الخدمة المدنية كي تضمن سلاسة عملية الانتقال و كسب الأصوات[2] و على هذا الأساس فإن النتيجة التي توصلنا إليها من خلال تحليل المشكلات المتعلقة بالدولة الضعيفة و دورها في نجاح أو فشل عمليات التحول الديمقراطي هي: "أن الدولة أولا" بمعنى "أنه قبل أن تكون قادرا على تحقيق الديمقراطية أو التنمية الاقتصادية، لا بد أن تكون عندك دولة"[3].

و عملية بناء دولة فعالة في فترة زمنية قصيرة ليس بالأمر السهل كما أن العوامل الشرعية لا يجرى تغييرها بسهولة على المدى القصير أو المتوسط، و لذلك فإنه يجب أن تتوقع استمرار مشكلات ضعف الدولة في العديد من البلدان لبعض الوقت، مما يعني أن إرساء الديمقراطية يواجه صعوبات في الدول الضعيفة.

إن الأمثلة التي استعنا بها كانت في مجملها تقع إفريقيا، غير أن ضعف الدولة موجود أيضا في آسيا، و في أنظمة الدول التي كانت في المعسكر الشيوعي و في الشرق الأوسط، بل حتى في أمريكا اللاتينية. و منذ عام 2005، ارتأت دورية **الفررنبوليس(Foreignpolicy)**، بالتعاون مع صندوق السلام **(Fundforpeace)** على إصدار قائمة بالدول الفاشلة **(Failedstates)** على

[1] Marina ottaway, « **Democratization in collapsed states» in w.I. zartina, ed, collapsd states: The Disintegration and Restoration of legitimate Authority** (Boulder: Lyme Rienner, (1995), p235.

[2]Bienen and J. Herlest, « **the relation ship between political and Economic Reform in Efrica**», (Comparative politics, vol, 29 no 1 (1996) p35.

[3]Francis Funkuyama, «Stateness First», **journal of Democracy**, (vol 16, no. 1 (2005), p84.

أساس اثني عشر مؤشر ضعف، وقد صنفت قائمة 2006 ثمانية وعشرين بلدا في فئة البلدان الأكثر خطرا.

الدول الضعيفة كما وردت في لائحة الفورن بوليس للدول الفاشلة بعد تنازلي :

1- السودان	15- بوروندي
2- جمهورية الكونغو الديمقراطية	16- اليمن.
3- ساحل العاج.	17- سيراليون.
4- العراق	18- بورما / ميانمار.
5- زمبابوي.	19- بنغلادش.
6- التشاد.	20- نيبال.
7- الصومال.	21- اوغندا.
8- هاييتي.	22- نيجيريا.
9- باكستان.	23- اوزبكستان.
10- أفغانستان.	24- رواندا.
11- غينيا.	25- سيريلانكا.
12- سيبيريا.	26- أثيوبيا.
13- جمهورية افريقيا الوسطى.	27- كولومبيا.
14- كوريا الشمالية	28- قزحنتان.

المصدر:

Foreign policy، The Fund of peace،<http.www.fund for peace.org/programs/fsi/fsindex 2006، php>

وبما أن الدولة شرط أساسي لتحول ديمقراطي ناجح، فإن آفاق الانتقال الديمقراطي تتراجع عندما يختل هذا الشرط، أما عن عناصر الضعف فإننا قد نجدها حتى في بلدان لم تأت اللائحة السابقة فئة التأهب على ذكرها و هي فئة التحذير مثل: مصر- اندونيسيا- سوريا- كينيا- طاجيكستان- روسيا- سيلاروسيا- إيران- جورجيا و الاكوادور- فنزويلا و الفليبين.

المطلب الثالث: هيمنة النخب :

هناك خاصية ثالثة في العديد من البلدان المصنفة كديمقراطيات غير ليبرالية تتمثل في هيمنة جماعات النخب التي تتدخل في العملية الديمقراطية من أجل حماية مصالحها، و في حال

الانتقالات الديمقراطية وفق هرمية تنازلية (من فوق) يمكن أن يكون تدخل من هذا القبيل جزءا من الأسس الفعلية للتحرك نحو الديمقراطية، و بعبارة أخرى قد تصر جماعات من مثل الجيش، النخب الاقتصادية التقليدية، القادة السياسيين الرئيسيين، على أن يشمل الانتقال إلى الديمقراطية القبول بمجموعة من الاتفاقات أو المواثيق السياسية التي تحدد المجالات الحيوية التي تهم النخب وسيوضح المثال التالي من البرازيل هذه النقطة:[1].

-في عام 1964، وصل نظام تسلطي يقوده الجيش إلى الحكم في البرازيل و بعد بضع سنين، بدأت عملية تحرر بلغت ذروتها بتأليف الجمهورية الجديدة، و انتخاب رئيس مدني في عام 1985، و قد نسق الجيش، بالتحالف مع نخب أخرى، عودة النظام المدني و رتب الرجوع إلى الحكم المدني عبر سلسلة من المواثيق السياسية التي هدفت إلى تقييد الديمقراطية في نواح مهمة عدة:

أولا: حافظ الجيش على نفوذه في الجمهورية الجديدة، و في الواقع بسطه على الشؤون الداخلية بقيت على حالها، والأهم من ذلك هو أن ستة من أصل اثنين و عشرين وزيرا كانوا ضباطا بزي عسكري.

إضافة إلى ذلك عززت الجمهورية الجديدة تقاليد المحسوبية البرازيلية حيث أن الوصول المضمون إلى موارد الدولة كان هو المقابل الذي جنته النخب التقليدية لقاء تأييدها للتحول الديمقراطي، و هكذا ضمنت معارضة الحكم التسلطي الديمقراطية بقيادة **تاتكريدونيفيس (TancredoNeves)** وصولها للحكم عن طريق التزامها بتقديم غنائم الدولة إلى النخب التقليدية التي كانت مؤيدة للحكم التسلطي في السابق.

وخلال الفترات الرئاسية لكل من **فرناندو كاردوسو(FernandoCardoso) و لولادا سلفيا (LuladaSilva)**، أضحى تدخل الجيش و جماعات النخب الأخرى أقل مباشرة في العملية السياسية ومع ذلك لا تزال البرازيل مصابة بتفشي الفساد، و غياب الإصلاح الاجتماعي الجوهري،

1 George Sorensen, «**Democracy and Developmental state**», (institute of pelolitical Science, University of Aachus, 1991). pp86-89.

وإن كان الجيش قد ترك الحكم إلا أنه أسهم في تشكيل "القواعد السياسية الجديدة بطرق كفلت حماية معاقل المحسوبية المحافظة، من خلال توليفة مختلفة من الرئاسيوية و التعددية الحزبية و المحلية"[1].

▪نستطيع أن نقارن سلطة النخب القديمة في أوروبا الشرقية، أي طبقة أصحاب الامتيازات بسلطة العسكر في أمريكا اللاتينية، فبينما تقلق ديمقراطيات أمريكا اللاتينية من «مسألة العصابات» تقلق الديمقراطيات الجديدة في أوروبا الشرقية من «مسألة أصحاب الامتيازات»[2].

▪و تجد هذه البلدان نفسها بإزاء توازن حرج، فعندما تحتفظ النخب القديمة، بدرجة عالية من النفوذ على سيرورة الانتقال، تكون النتيجة ديمقراطيات مقيدة كالتي نجدها في سياق أمريكا اللاتينية، و إن جردت هذه النخب القديمة من نفوذها، قد تستغل ما تبقى من مراكز سلطتها لزعزعة الديمقراطيات الجديدة الهشة.

▪أما في إفريقيا، فتهيمن النخب على العملية الديمقراطية هيمنة مباشرة إذ تتركز السلطة في يد رئيس– زعيم– بدعم شبكة من العملاء السياسيين من خلال فتح المجال أمامهم للوصول إلى موارد الدولة فما هو تفسير ذلك؟

المطلب الرابع: غياب الشرعية :

إن أهم سبب يفسر لنا هيمنة النخب القديمة في إفريقيا، هو غياب الشرعية، ففي فترة الاستقلال لم تكن هناك قوى اجتماعية قوية قادرة على كبح القادة السياسيين، إضافة إلى أن هؤلاء القادة افتقدوا إلى الأسس الأخلاقية أو الإيديولوجية المشرفة التي تخولهم مطالبة المواطنين والبيروقراطيين بالامتثال لهم فشرعية ما قبل الاستعمار التقليدية لم تعد قاعدة ملائمة وبالتالي كان نمط الحكومة التي شغلت هذا الفراغ من أنماط **الباتريمونيالية** الجديدة **(Patrimonaialism)**[*]

إن أنظمة الحكم الشخصي الراهنة في إفريقيا هي نموذج عن الباتريمونيالية الجديدة ويعتمد الحكم الشخصي على الولاء الشخصي للشخصية البارزة في النظام على نحو خاص، أي الزعيم ويشغل كل المناصب الحساسة في الدولة، بيروقراطية كانت أم سياسية أم عسكرية أم في الشرطة

1Franees Hagopian, «**Democracy by undemocratic Means?: Elites, political pacts, and Regime transition in Brazil**» (comparative political studies, vol 23, no.2(1990) pp154-157.

2Terry lyn karl and philippec.Schmitter, "Modes of transition in latin America", **international Social Science Journal**,(y 128 (1991), pp 269-284.»

*الباتريمونالية: مصطلح استخدمه ماكس فيبر (Max weber)، لوصف نمط من أنماط الحكم الذي ينبثق عن عائلة ملكية لها حاكم يعامل شؤون الدولة وكأنها مسائل شخصية خاصة به.

أتباعه الموالون له، أي الأقارب والأصدقاء وأبناء عشيرته و أفراد القبيلة، و يعزز ولاؤهم للزعيم عبر اشتراكهم في تقاسم غنائم المنصب، و للزعيم شبكة من الروابط غير الرسمية التي من خلالها يوزع الغنائم، إما عن طريق مداخل الوصول إلى موارد الدولة تكون على شكل وظائف وعقود و قروض مسهلة أو موارد لتسيطر عليها الدولة مباشرة لكنها خاضعة لها كتصاريح الاستيراد و التراخيص التجارية.[1]

ومن عناصر الحكم الشخصي إلى جانب الزعيم و المحسوبية، قوات مسلحة موالية شخصيا للنظام، فنظرا إلى افتقار الدولة إلى الشرعية و اقصاء عدد كبير من الناس من المكافآت الناتجة عن المحسوبية، يلجأ الحكام إلى استخدام القسر أو التهديد باستخدامه كي يحافظوا على بقائهم في السلطة لذلك فإننا إذا أردنا تحديد درجة الديمقراطية في الدول الإفريقية أن نولي اهتماما للنفوذ السياسي المباشر وغير المباشر للقوات المسلحة.

وهكذا وفي ظل هذه المشاكل جاء تطور ديمقراطيات هشة في معظم الدول الإفريقية، وقد وصفت دراسة تغير الأنظمة في إفريقيا بأنها دراسة انهيار الأنظمة الديمقراطية الوصاية التي بدأ عهدها في أثناء مرحلة إنهاء الاستعمار، و ظهور أنماط من الأنظمة التسلطية[2].

▪تطور نوع مماثل من هيمنة النخب عن طريق حاكم شخصي أو عشيرة في العديد من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، فهناك نموذج أكثر اعتدالا في جورجيا، فيما تقع بيلاروسيا ذات التسلطية البحتة على الطرف المقابل، و فيما بينهما تأتي كل من أرمينا، اذربيجان، كازاخستان قزغيزستان.

إن الناس في هذه المناطق يصوتون لمصلحة الشيوعيين القدامى، اعتقادا منهم أنهم مثال على النجاح في ظل النظام الجديد، فبدلا من أن يمثلوا الماضي، صاروا مهندسي المستقبل إنها طبقة رجال أعمال فاسدة تربطها علاقات وثيقة بالطبقة السياسية الفاسدة.

و في المجمل فإن أشكالا مختلفة من هيمنة النخب في العديد من البلدان في آسيا مثلا نجد اندونيسيا – تايلاند– ماليزيا– الهند، ففي هذه البلدان غالبا ما يكون لمالكي الأراضي و الصناعيين نفوذ سياسي رئيسي، وفي باكستان وبنغلادش، يعد الجيش و الجماعات المتدينة(الإسلاميون) فاعلين

[1]Richard SandBorook : **The politics of Africa's Economic Stagnation word Development**. (Volm 14. N3 (1986), pp 319-332.»

[2] Nicolas van de wall, « Africa's Range of Regimes » **Journal of Democracy**, (vol 13. N2 (2002) pp 66 – 80.

رئيسيين. و الأهم أن أشكالا مختلفة من هيمنة النخب حقوق عملية التحول الديمقراطي في معظم هذه المناطق.

المطلب الخامس: الحراك الشعبي المنظم :

إن الأطروحات الثلاث التي عرضناها على شكل خصائص معيقة أمام العمليات الانتقالية إلى الديمقراطية، لكن هناك خاصية إيجابية تتمثل في زيادة مقدار النشاط الشعبي الذي لا يستهان به، حيث يقوم الرجال و النساء العاديون و العمال و الطلبة و الفلاحون و الموظفون الذين يخاطرون بنشر الدعاية ضد الأنظمة التسلطية، بتنظيم جماعات غير قانونية، لمهاجمة رأس السلطة بشكل مباشر.

وفي بعض الأحيان، تتجمع حركات مختلفة وتأخذ شكل التصعيد الشعبي، عندما تنظم جماعات متنوعة بعضها البعض مكونة كلا واحدا عظيما، وتطلق على نفسها مسمى «الشعب»، وتطالب بالديمقراطية و عزل الحكام القدامى، لكن لب المسألة يكمن في أن عملية الحراك والتنظيم الشعبي هي أكثر من فوران سريع وعارم ينتهي أمره بسرعة، فهذه تبدأ في أثناء الحكم التسلطي، وتستمر في الوضع الجديد بعد أن تجري أول انتخابات، و بهذا المعنى يتكون الحراك الشعبي الذي يقف وراء الانتقال إلى الديمقراطية من عنصرين مختلفين:

- الحركات الاجتماعية الجديدة التي ظهرت كأنماط مختلفة من منظمات المساعدة الذاتية في أثناء الحكم التسلطي.
- المجتمع المدني الذي يجرى إحياؤه خلال فترة الانتقال.

إن مفهوم الحركة الاجتماعية الجديدة، يشمل مجموعة واسعة من التجمعات الريفية والحضرية، ففي سياق أمريكا اللاتينية، ظهرت مشاريع المساعدة الذاتية المتعلقة بالسكن، والرعاية الصحية المجتمعية، والتعليم الشعبي، والتعاونيات الاستهلاكية والإنتاجية والدفاع عن حقوق الأراضي الريفية، كما لا تزال تظهر أيضا أنشطة من "الاحتجاج والصراع التي تهدف إلى التأثير في الهيئات الحكومية و في السياسيين و إلى الضغط على هذه الأطراف"[1].

و في إفريقيا، ظهرت جماعات مماثلة، إضافة إلى الجمعيات العرقية وجماعات القرابة والجماعات الإقليمية أو جماعات مسقط الرأس.

[1]Naaomi Ghazam, « **the new politics of participation in Tropical AFrica** » comparative politics, (vol 14, no2 (1982) p172.

و خلال المرحلة الانتقالية، تنظم إلى هذه الحركات الاجتماعية الجديدة جماعات حقوق الإنسان، لجان العفو العام، وجمعيات مدنية أخرى ففي بعض بلدان أمريكا اللاتينية، كان للجنتي العدالة و السلام التابعتين للكنيسة الكاثوليكية، بشأن بارز فانتقادهما لانتهاكات النظام التسلطي إلى جانب مطالبتهما بالديمقراطية، ساعدا في تأمين الحقوق السياسية و القانونية والاجتماعية الأساسية.

وأثناء عملية الانتقال، تعود منظمات المجتمع المدني التي تعرضت للقمع في أثناء الحكم التسلطي إلى الظهور من جديد على الساحة السياسية، بما في ذلك النقابات العمالية، و الجمعيات المهنية (المحامون، المهندسون الاختصاصيون الاجتماعيون، الصحافيون، المؤسسات الجامعية...).

إن هذه المؤسسات المتنوعة تشكل مجتمع مدني تعددي، و هو شرط أولي لديمقراطية مزدهرة و تعمل هذه المؤسسات باعتبارها "المهد للديمقراطية".

إنها أهم الخصائص النمطية لتلك الأنظمة الهجينة، فهي ديمقراطيات انتخابية، و هي دول ضعيفة حتى النخاع، و هي دول تهيمن فيها غالبا النخب و الخاصية الإيجابية الوحيدة هي أن عملية الحراك و التنظيم الشعبي في النضال من أجل الديمقراطية، تكون قد بلغت مستويات أعلى عن أي وقت مضى، مما يجعل الارتداد إلى التسلطية أمرا أكثر صعوبة.

المبحث الثالث: صعوبات البناء و التأسيس :

المطلب الأول: معضلات الديمقراطية في العالم الثالث:

إذا كانت مشكلة الديمقراطية الغربية هي كيفية جذب الناس إلى المشاركة في الحياة السياسية بمختلف الوسائل التقنية الحديثة، حيث تبذل الجهود لتشجيع فاعلية المواطن، وتزويده بالقدرات اللازمة للمشاركة وتسجيل اهتمامه نحو النشاط السياسي بسبب عجز أو عدم كفاية المؤسسات السياسية التقليدية رغم كثرتها وتنوعها لتحقيق الديمقراطية، فإن المشكلة أكثر تعقيدا وحلها أبعد منالا، إذ لا تزال هذه المجتمعات في مرحلة المطالبة من جانب الأفراد و الجماعات بالمشاركة في حياة السياسية، و يمكن عرض أهم معضلات الديمقراطية في العالم الثالث فيما يلي[1]:

1- يؤدي التخلف في بلدان العالم الثالث إلى الابتعاد عن التصنيع في المجال الاقتصادي، و عن التنظيم المهني و الحزبي في الحياة السياسية، كما يقل في هذه الحالة حجم الطبقة المتوسطة التي تزيد من التماسك و تقرب بين الطبقات الاجتماعيةن و تقبل على ممارسة

[1] حمدي عبد الرحمن حسن، **الدراسات في النظم السياسية الإفريقية**، المرجع السابق ص125.

المشاركة السياسية، وتبني المنظومة من مؤسسات الوسيطة والمجمعيات المستقلة القادرة على تدريب المواطنين سياسيا، وإقامة نوع من الاستقرار في المتجمع، وهي جمعيا شروط لازدهار الديمقراطية.

2- إن الأمية و الفقر يعملان ضد إنتشار الوعي و إضعاف قوة الرغبة في المشاركة، و هما أمران ضروريان للممارسة الديمقراطية.

3- تعمل الإنقسامات الإقليمية و الطائفية و العشائرية ضد التصرف العقلاني للمواطن، و تحرمه من ممارسة حريته الفردية، و تقف عقبة في وجه القيم الممثل للديمقراطية.

4- يسهم وضع المرأة عامة و إنفراد الرجل بالسلطة داخل العائلة في اضعاف انتشار المناخ الديمقراطي في مجتمعات العالم الثالث.

5- فرض نمط المؤسسات القانونية والسياسية في الدول العالم الثالث من أعلى وعادة من جانب القوى الاستعماري، والحق أنه عندما خاض المجتمع نضالا من أجل الاستقلال والتحرر الوطني، تم الاحتفاظ بمؤسسات وأشكال الدولة، بل حدث في كثير من الأحيان أن انتقلت مؤسسات العهد الاستعماري إلى عهد الاستقلال دون تغيير، وبالتالي الدولة في العالم الثالث لا تعبر عن خصوصية الثقافية ولا عن تطور التاريخي طبيعي، ولا على خصائص المجتمع وتكويناته الاجتماعية والحضارية.

6- التأثيرات السلبية للتجربة الاستعمارية، و تدخل الدول الأجنبية في الشؤون الداخلية لمجمعتات العالم الثالث، قد حرم هذه المتجمعات من التواصل إلى شرط ضروري لقيام الديمقراطية، و هو الإجماع بين الفئات السياسية الفاعلة على حد أدنى مشترك بين المسلمات و القيم التي تضمن استمرار التنافس الديمقراطي في جو سلمي، و بالتالي استقرار النظام الديمقراطي نفسه (مثال على ذلك عدم وجود حد أدنى مشترك بين الجماعات الأصولية و الجماعات الليبرالية).

إن مقومات الديمقراطية في معناها الجوهري، و في انعكاسها على مبادرة الفرد وحركة المجموع في المجتمعات المتخلفة والنامية تقف ضد المجتمع عامة، فمن دون الشعور بالمساواة المعنوية و المادية، ومن دون ممارسة المشاركة، يصعب تفجير طاقات المواطن و تحرير مكوناته الدفينة التي يسحقها الكسب و الحرمان و الخوف و التردد و الشعور بالحرمان.

إن الوسط الذي يكون فيه القانون الدستوري الكلاسيكي والنظرية الديمقراطية الليبرالية يبدو في بلدان العالم الثالث مختلفا تماما لأسباب عديدة أهمها:

- عدم بروز مفهوم الدولة – الأمة– (Nation state) في العالم الثالث.
- ظاهرة التخلف الاقتصادي و التقني في دول العالم الثالث.

الفرع الأول : مفهوم الدولة الأمة و الديمقراطية :

إن تكوين الأمة في الغرب سبق بوجه عام تكوين الدولة، و الأمر على خلاف ذلك في العالم الثالث، حيث ظهرت الدولة قبل تشكيل الأمة، و هناك مجموعة من العوامل التي عرقلت أو أخرت تكوين الأمة في دول العالم الثالث و هي[1]:

1- العراقيل الجغرافية، إذ عانت بعض دول العالم الثالث من عدم اتصال الأرض فيما بينها مثل: أندونيسيا و باكستان قبل 1975، مما أدى إلى خلق توترات خطيرة، هذا فضلا على أن الحدود الفاصلة بين كثير من دول العالم الثالث حدود صورية مصطنعة ترجع إلى أيام الإستعمار، مما خلق الكثير من الصعوبات أمام هذه الدول فيما يتعلق بتحقيق التكامل القومي أو الاجتماعي أو بناء الأمة.

2- إنعدام الترابط العرقي أو اللغوي في كثير من بلدان العالم الثالث، ولاسيما في إفريقيا وآسيا، مما أدى إلى عدم صهر و دمج العناصر المتعددة لغويا و قوميا و ثقافيا في بوتقة واحدة. وبالتالي حال دون خلق مفهوم المواصلة و الولاء الواحد للدولة بدلا من الولاءات المتعددة للعرق أو اللغة أو الدين، مما أدى إلى حدوث العديد من المشاكل الداخلية من حروب أهلية وانقلابات عسكرية.

3- شيخوخة المجتمع القديم، و هي سمة مشتركة بين كثير من بلدان العالم الثالث، فقد كان في الهند قبل الاستقلال حوالي 600 مملكة و إمارة تحكم وفقا لأساليب و مبادئ تذكر بالقرون الوسطى، باستثناء المناطق التي تحكمها بريطانيا بصورة مباشرة.

إن قدم البنى الإجتماعية واضح أيضا في بلدان أخرى، ففي إفريقيا كان يشكل الحكم السائد محليا قبليا أو قرويا، و الرئيس التقليدي يتمتع بسلطة سياسية و اجتماعية و دينية لا تساعد على قيام مجتمع أوسع.

[1] حمدي عبد الرحمن حسن، **الدراسات في النظم السياسية الإفريقية**، المرجع السابق، ص126

1- التكوين غير كامل للأمة و الديمقراطية:

إن الديمقراطية تفترض مفهوم تأميم السلطة بمعنى أن يعي الشعب أنه صاحب السلطة الأصلي، و أن يتبنى مراقبة الحكام، و أن تكون له وسائله اللازمة لذلك، كما تفترض الديمقراطية أيضا أن يقبل الحكام بمفهوم "**تأميم السلطة**" و يقرروا برقابة الشعب على سلطتهم، إن مفهوم "**تأميم السلطة**" لا تتوافر له الشروط المسبقة اللازمة لظهور في العالم الثالث لأسباب عدة :

أ- عدم بروز الوعي لدى الشعب، حيث لا يمتلك الشعب – و لا يمكن أن يحصل بسرعة– على الوعي الكافي ليؤهله لإدراك كونه صاحب السلطة الحقيقي، كما لا توجد لديه الرغبة الكافية و لا الوسائل اللازمة لمراقبة الحكام، فالتقليد القائم في معظم بلدان العالم الثالث هو دائما لصالح الحكم المطلق كما أنه من الصعب تكوين رأي عام أو ثقافة سياسية عامة تصبح الديمقراطية دونها غير ذات معنى، جراء الأمية من جهة، و امتلاك الحكومات وسائل الإعلام.

يلاحظ المتتبع لتطور الديمقراطية الليبرالية في الدول الغربية ذاتها العلاقة الوثيقة بين تطور الديمقراطية و توسيع نطاق التمثيلن و بين مستوى المعيشة و التعليم و الصحة في هذه الدول، على سبيل المثال تشكيل مجلس العلوم عام 1832 من 508 من ملاك الأراضي و83 من رجال المال و100 من الجنود و البحارة و المحترفين.

و في عام 1924 حصل إثنان فقط من أبناء الطبقة العاملة على مناصب وزارية، وحتى عام 1906 كان أكثر من نصف أعضاء مجلس الوزراء ينتمون إلى الطبقة الأرستقراطية، و قبل عام 1882 كان واحد فقط من كل أربعين من السكان يتمتع بحق التصويت، وفي عام 1929 أصبح لكل السكان البالغين حق التصويت ، و قد مارس 75% من هؤلاء هذا الحق ممارسة فعلية، و لم يكن أي من هؤلاء قد ترك التعليم قبل سن الرابعة عشر، كما كان بعضهم قد بقى في التعليم حتى سن الثامنة عشر. و منذ أكثر من ثلاثين عاما احتفلت إيطاليا على سبيل المثال بموت آخ أمي فيها، كما أن التأمين ضد البطالة و تأمين الترمل و الشيخوخة لم يتم بشكل كامل قبل 1948 في بريطانيا.

إن الاستعانة بهذه الاحصائيات لتأكيد فكرة أن عملية رفع المستوى المعيشي الثقافي والصحي يرافقها دائما توسيع نطاق اختيار القيادات السياسية والادارية، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية.

ب- قلة عدد النخب السياسية والإدارية: تفتقر معظم بلدان العالم الثالث إلى النخب متمرسة في النواحي السياسية والادارية. ومن الثابت من التجربة أن الأنظمة التي تنتسب إلى

الديمقراطية الغربية، تحتاج إلى عدد كبير من الرجال السياسيين و الإداريين الأكفاء، كما أن احتمال التناوب و التداول على السلطة –سلميا– يتطلب عددا من النخب المؤهلة، و هو ما لا يتواجد في بلدان العالم الثالث.

ت– مقاومة مفهوم الرقابة الشعبية: طبقا للتقاليد الديمقراطية الغربية، إن مفهوم الرقابة الشعبية قد تؤدي إلى استبدال الحكام، غير أن الوضع في دول العالم الثالث يختلف تماما، لأن الوصول إلى السلطة في أغلب هذه البلدان يعني سبيلا للاستفادة بصورة مباشرة من مكاسب مادية و نفوذ و مكانة اجتماعية، مقابل ذلك فإن ترك الحكم يعني الخسارة، لذلك محاولة التثبيت بالحكم، ورفض مفهوم الرقابة الشعبية و مفهوم الانتقال السلمي للسلطة، من الأمور المقبولة لدى النخب الحاكمة في معظم دول العالم الثالث.

ث– دور الدين: يمثل الدين في كثير من دول العالم الثالث دورا لا يساعد على نمو فكرة الدولة القومية، و لا يساعد على بروز المفاهيم و المؤسسات الديمقراطية كالنمط الغربي، وينطبق ذلك على بعض الديانات كالبوذية والهندوسية، بسبب طبيعة التقييمات الدينية الطبقية فيها (الهيراركية الدينية). أما في الإسلام أين توجد مفاهيم للمشاركة مثل الشورى وأهل الحل والعقد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإن الموقف من الديمقراطية يبدو معقدا وهو سبب من أسباب الانقسام الفكري الحاد بين مؤيدي الديمقراطية الليبرالية الغربية و رافضيها لصالح مفهوم الشورى.

الفرع الثاني: التخلف و الديمقراطية :

من المتفق عليه أن البلد المتخلف اقتصاديا هو البلد الذي لا يستغل موارده الإنسانية، وموارده الأولوية استغلالا كاملا تسمح به المعارف التي توصل إليها الإنسان، بسبب انعدام الاستثمارات الرأسمالية و الوسائل التقنية أو ضعفها، ومن بين الضوابط الاقتصادية للتخلف: انخفاض مستوى الدخل الفردي، بدائية الزراعة، و قلة استهلاك الطاقة الميكانيكية و بدائية الصناعة والتضخم في القطاع التجاري.

أما الضوابط الاجتماعية للتخلف فتتمثل في: ارتفاع نسبة الأمية، وسوء التغذية وانخفاض المستوى الصحي، وارتفاع نسبة الوفيات، وزيادة معدلات الولادات. و تؤكد تجربة الديمقراطية في العالم الغربي التي استغرقت عدة قرون لكي تكتمل لها مقوماتها، أن هناك متطلبات مسبقة اقتصادية و اجتماعية بمعنى أن تهيئة المناخ لظهور الديمقراطية يقتضي وجود بنى معينة و درجة محددة من التطور و النمو الاجتماعي و الاقتصادي.

إن تركيز السلطة الاقتصادية و الاجتماعية بين أيدي أقلية في بلد متخلف يجعل من المتعذر أن تعمل المؤسسات الديمقراطية، على النمط الغربي بصورة صحيحة.

إن الديمقراطية اللبيرالية، إضافة إلى مجموع التحديات الفكرية التي تواجهها فإنها أيضا تواجه تحديات (خارجية و أخرى عملية) إثر تطبيق النموذج الديمقراطي اللبيرالي[1]:

أولا: لقد ارتبط منهج الديمقراطية اللبرالية، ارتباطا وثيقا بمتطلبات الأجندة السياسية والاقتصادية للدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ولقد استمد الغرب تاريخيا شرعية نظامه السياسي والاجتماعي من خلال المقارنة الدائمة بالآخر، وهو ما أعطى الغرب فرصة الاستفادة من الصراع السياسي و الإيديولوجي مع المعسكر الشيوعي لتحقيق هذا الهدف[2].

و هكذا استطاع الغرب رغم ما يعانيه من خلل في بنية نظامه السياسي والاجتماعي أن ينصب نفسه كنموذج للحرية و الازدهار، مقابل الاستبداد والتخلف الشيوعي. إن القول أن الأنظمة الديمقراطية قد تمكنت في العديد من الحالات البارزة من التغلب على بعض المصاعب البنيوية والسياسية. لا تعنى أن النظام الاقتصادي الرأسمالي استطاع إلغاء المعضلات الديمقراطية التي تواجهه:

فهناك أولا المشكلة الديمقراطية التي تنشأ من امتلاك القلة الغنية لوسائل الإعلام والتأثير في الرأي العام وفي المقترعين، وتؤثر بالتالي في عملية صنع القرارات بمختلف الأساليب والوسائل.

تطرح مشكلة تمركز ملكية وسائل الإنتاج في يد فئة قليلة، تضع نفسها كعائق في وجه الممارسة الديمقراطية الكاملة من قبل الأكثرية، لأن هذه الأكثرية تصبح منفعلة ومتأثرة بالنظام السياسي أكثر من كونها فاعلة ومؤثرة وصانعة لقراراته، وشعور بضعف أهمية الفرد المنتمي إلى طبقات الفقيرة قد تؤدي إلى دعم الاكتراث والغربة عن الحياة الاجتماعية، وهذا يناقص الفرضيات والقيم والأهداف الديمقراطية المفروضة، مما أدى إلى نشوء النظريات النخبوية كنسخة لعدم فعالية الجماهير وضعف وعيها[3].

---

[1] علي خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص125.

[2] Michael kisielewski and timothy le doux,**democracy from the top-doum :latin america,eastern europe, and the rule of notmative change paper,deviveredat the international studies associantion annal comention**, (new york orleans, LA,2002), pp45-47.

[3] الكيالي آخرون، **موسوعة الساسة**، ص 753-755.

هناك مظاهر عدة تشير إلى المخاطر التي تواجه الديمقراطية داخليا والتي تهدد بقاءها مثل؛ تدهور معدلات التصويت في الانتخابات المختلفة، و بروز الاتجاهات المادية والنفعية لدى المؤسسات و القيادات السياسية، و سيطرة الحملات الإعلامية على الانتخابات أكثر من المناقشات العامة للقضايا السياسية و الاجتماعية التي تواجهه الأمة. إن الذين يشاركون في إدارة الدولة هم النواب الذين يشكلون أقلية صغيرة في الواقع، رغم أنهم ممثلو الأغلبية من الشعب، هذه الفئة الصغيرة لا يعرف عنهم الناس سوى القليل، كما أنهم لا يعرفون في سياستهم و اتجاهاتهم إلا القليل.

المطلب الثاني: تحديات تأسيس الديمقراطية في إفريقيا :

شهدت النظم السياسية الإفريقية منذ منتصف الثمانينات، مرحلة تحول جديدة بالإقبال المتزايد على الديمقراطية التعددية والذي يمكن اعتباره واحدا من الأحداث الكبرى في التاريخ الإفريقي المعاصر، حتى أنب عض الدارسين أطلق على هذه المرحلة اسم "**الإستقلال الثاني**" اقتفاء بمرحلة التحرر الوطني في بداية الستينات[1]، وهناك مجموعة من الاعتبارات والتي نستطيع اعتبارها مقدمات ضرورية لتناول مشكلة التحول الديمقراطي في إفريقيا و هي:

أولا: أول هذه الاعتبارات هو أن تاريخ الديمقراطية كما تبرزه خبرة أعرق الدول الديمقراطية الغربية مليء بالصراعات، فتحقيق المكاسب الديمقراطية للجماهير لا يمكن أن يتم بقرار فوقي بين عشية و ضحاها، لقد مرت عدة قرون بين بدء المسيرة الديمقراطية في بريطانيا منذ إعلان **(الماجناكرات)** عام 1215، و اكتمال المشاركة السياسية بحصول المرأة على حقوق المواطنة و التصويت الحر عام 1920 .

ثانيا: إن إفريقيا تعيش لحظة ديمقراطية تتضح ملامحها في تزايد المطالب الشعبية المنادية باحترام حقوق الإنسان و حرياته، و بإضفاء الطابع الديمقراطي على مؤسسات الحكم والسياسة، ويؤكدها كذلك انهيار كثير من النظم التسلطية والاتجاه المتزايد نحو الأخذ بنظم التعددية الحزبية، غير أن هذه اللحظة الديمقراطية قد لا تستمر، ولا تستجمع القوى المعارضة قوتها و تحول دون استكمال المسيرة.

ثالثا: إن الانتقال نحو الديمقراطية التعددية في إفريقيا لا يمكن النظر إليه باعتباره انعكاسا لمتغيرات دولية خارجية، أو أنها مجرد تحقيق لإرادة الدول و المؤسسات الدولية المانحة، كما يشير إلى ذلك بعض أنصار نظام الحزب الواحد أو الدارسين ذوي النظرة الأحادية النظير[1].

---

[1] جان ماريل نزوانكو، إفريقيا والديمقراطية،**المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، (عدد128، ماي 1991) ص129

[2]

صحيح أن الحركة الديمقراطية في الواقع الإفريقي أصبحت تحتل صدارة اهتمام العالم في بداية التسعينات، إلا أنها ليست جديدة أو مجرد صدى، كما أن المطالب الشعبية من أجل الديمقراطية يمكن تتبعها منذ الإستقلال[1].

رابعا: إن التحول الديمقراطي بمعناه التعددي محكوم بعدة عوامل أساسية أبرزها :

- مصالح الطبقة البرجوازية، و مدى استعدادها للتفاوض السلمي من أجل الإصلاحات الديمقراطية.
- مدى إنتشار الثقافة الديمقراطية، و الوعي بين المواطنين الأفارقة.
- القدرة على إيجاد تسوية للصراعات الاجتماعية الممتدة، و التي تأخذ شكل الحروب الأهلية و الدولية في عدد من المناطق الإفريقية مثل القرن الإفريقي و جنوب السودان و جنوب إفريقيا.[2]

وهذه العوامل ترتبط بمجموعة أخرى من القضايا التي تمثل مداخل أساسية لدراسة عملية التطور السياسي والاجتماعي في إفريقيا، و من ذلك طبيعية الدولة ما بعد الإستعمارية و إشكاليات مؤسسات المجتمع المدني في ضوء الانقسامات العرقية و الأثنية الحادة، و حقيقة الصراعات الاجتماعية و شكل الحكم في إفريقيا.

إذا سلمنا بأن إفريقيا تمر بلحظة ديمقراطية و أن التحولات التي تشهدها دولها تعكس بحق حالة "**ورشة عمل**"، فإن تنمية مجموعة من المستجدات و القضايا بدورها تكون لها الأثر في تقييم هذه العملية.

الفرع الاول: التحدي الاقتصادي :

لقد فشلت جميع النماذج الاقتصادية التي تم تطبيقها في إفريقيا في تحقيق أهدافها، فالسياسات التنموية التي انتهجتها النظم السياسية الإفريقية على اختلاف توجهاتها الإديولوجية أفسحت المجال بشكل تدريجي أمام سياسات التكيف الهيكلي.[3]

---

[1] سعد الدين ابراهيم،**الديمقراطية في الوطن الغربي بين القلق واليأس والأمل،نشرة المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي** (القاهرة.مركز ابن خلدون،رقم3،مارس 1992)ص ص16-17.

[2] صامويل مانشجتون،الموجة الثالثة للديمقراطية،**مجلة الديمقراطية ظن الكتاب الثاني فيفري**،1992،ص ص30-35.

[3] FODKEKE Unzodik ,**Democracy and Econoùic RReforms :**(Developing under developing political economic ,1996) .pp21-37.

و مع ذلك فإن برامج التكيف ليست دواء سحريا، بل إن كثيرا من الدول التي طبقت تلك البرامج عانت من الكساد الاقتصادي، و تكريس و ضعية التخلف، و عدم الاستقرار السياسي، والصراع الاجتماعي، و مع اشتداد حدة الفقر انتشرت عمليات تعاطي المخدرات و الدعارة في كثير من أنحاء القارة، و ارتفعت معدلات الجريمة و انتشر مرض الإيدز.

لقد انتقدت سياسات التكيف بشكل حاد في الدول الإفريقية و ذلك من عدة نواحي:

1. إذا كانت هذه السياسات تهدف إلى إقامة نظام اقتصادي يعتمد على السوق الحر، وهو ما يتضمن تقليص دور الدولة، فإن ذلك لا يتلاءم مع الواقع الإفريقي، فعملية الانتقال نحو الحرية الاقتصادية بمفهومها الرأسمالي تتطلب وجود دولة قوية، و جهاز بيروقراطي كفء، وفي نظام مصرفي فعال، غير أن الدولة الراهنة في إفريقيا تبدو بأنها هشة (soft-state)، تعاني من أزمة التغلغل، و هي منهكة بالصراعات الداخلية، فهل يمكن مقارنة الدولة في إفريقيا و هي بهذه الهشاشة بالدولة في أوروبا عندما بدأت تتحول إلى اقتصاد السوق الحر؟.

2. على الرغم من محاولة إضفاء الطابع الفني و التقني على سياسات التكيف الهيكلي، و تصويرها على أنها تخلو من أية مصالح و أهداف ايديولوجية معينة، فإنه لا يخفى على أحد أن المؤسسات المالية الدولية تسعى بجهد دؤوب نحو تدعيم و تعزيز نظام رأسمالي، حتى و لو كان ذلك بغير مضمون حقيقي[1].

3. من الواضح أن سياسات التكيف، قد أضرت ضررا بالغا بالتنمية البشرية في إفريقيا، و لم تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية و الإنسانية للتكيف، بل إن البنك الدولي نفسه أدرك هذه الحقيقة و اعترف بأن هناك حاجة ماسة لإيلاء اهتمام أكبر لحقيق معاناة الفقراء من جراء برامج التكيف[2].

ومن الواضح ونحن على أعتاب قرن جديد أن الدولة في إفريقيا كانت هي بيت الدواء وليست الحل، و لعل أبلغ تعبير على هذه المقولة ما قاله أحد الزعماء التقليديين في ليسوتو، حينما حصر المشكلات التي تعاني منها بلاده على النحو التالي "لدينا مشكلتان؛ الفئران و الحكومة"، إن كافة النظم السياسية الإفريقية اتسمت بتركيز السلطة السياسية و الاقتصادية بأيدي الدولة، و أفضى ذلك إلى مشكلات جمة من بينها إرساء و استخدام السلطة، عدم احترام حقوق الإنسان، تزوير

[1]Richard sklar."Democracy in AFRICA".**African stadies revueue 26 september ,décember 1983**, pp11-24.

الإنتخابات، تدعيم أركان نظام ديكتاتورية الفرد، و من المعلوم أن السلطة المطلقة تفسد بشكل مطلق.

الفرع الثاني : تحدي الأمن و الاستقرار :

تعاني إفريقيا من صراعات ممتدة (protracted comfliet)، ذات آثار مدمرة، و ليس من شك في أن غياب ثقافة السلام و الاستقرار يعضد من تهميش إفريقيا، و لن يمكن أن نتصور صورة مشرفة لإفريقيا في القرن القادم، إذا ظل الأفارقة عاجزين عن تحقيق الأمن و استئصال جذور الصراعات التي تعاني منها كثير من المجتمعات الإفريقية.

إن نقطة البدء الصحيح للتعامل السياسي مع هذه المشكلات المرتبطة بقضايا السلام والاستقرار في إفريقيا، تتمثل في الوصف الصحيح للصراعات التي شهدتها القارة منذ الإستقلال. فثمة نمط عام من الصراعات يوصف عادة بأنه ذو طبيعة اجتماعية ممتدة[1]. وهو بالغ التعقيد إذ يرتبط عادة بتمايز هوية و ثقافات الجماعات التي تشكل أطرافه الفاعلة. إلا أن الملمح الجوهري لهذه الصراعات، يتمثل في كونها تستعصي على استراتيجيات و أدوات تسوية الصراعات المعتادة، فلا يمكن على سبيل المثال حسمه عسكريا لصالح أحد الأطراف لأن ذلك يفترض ببساطة شديدة الإبادة الجماعية للطرف الآخر، و عليه فإن من الخصائص التي يتسم بها هذا النمط من الصراعات أنه يستند إلى مبدأ المباراة الصفرية، حيث أن جميع الأطراف المشاركة فيه تعاني من آثاره السلبية، فلا يوجد منتصر و منهزم في الصراع بل أن الجميع خاسرون بدرجة أو بأخرى.

و لقد أضفت خبرة النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، ملامح جديدة على هذه الصراعات، حيث اتسمت بقدر كبير من الفوضى و التصاعد لتأخذ شكل المواجهات العسكرية واسعة النطاق، أدى ذلك في كثير من الأحيان إلى انهيار الدولة كمؤسسة مركزية كما حدث في ليبيريا و الصومال و رواندا[2]. و مع تصاعد موجة التحول الديمقراطي التي شهدتها العديد من البلدان الإفريقية، اكتسبت هذه الصراعات أبعادا جديدة –إضافة إلى طابعها المورث– و يمكن النظر إلى الوضع في السودان على أنه بمثابة صورة مصغرة لإفريقيا (microscom of africa) وذلك

---

[1] ادوارد عازار "الصراع الاجتماعي الممتد و النظام الدولي " ،ترجمة حمدي عبد الرحمن ،**المجلة العربية للدراسات الدولية .الجمعية العربية للدراسات الدولية ،العدد الثاني ،1998** ،ص ص 5–20.

[2] محمود أبو العينين (**إفريقيا والتحولات الراهنة في النظام الدولي، في تدوة: مصر وإفريقيا /الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة** (القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب)ص ص300–307.

من خلال عدة نواحي أبرزها واقع التعدد و التنوع الأثني و الثقافي. فالسودان يتكون من أجناس شتى و ثقافات عدة حيث يضم في جنباته نحو 579 قبيلة، يتحدثون 400 لغة و لهجة، يمارسون طقوسا دينية متنوعة في إطار الإسلام و الأديان التقليدية و المسيحية.

ثانيا: يملك السودان نظام اتصال برى و جوي يعد من أسوأ النماذج في العالم.

ثالثا: رغم امتلاكه ثروات بشرية و طبيعية هائلة، إلا أنه يعاني من أزمة اقتصادية حادة وصل إلى حد الإنهيار.

إضافة إلى الحرب الطويلة بين الجنوب والشمال[1]، يرى البعض أن التعدد الإثني والانقسام الاجتماعي، يمثل أحد العوامل السلبية في تطور المشكلات و الصراعات الإفريقية. لأن الهوية و التضامن الإثني يساهمان في خلق أساس التمايز بين المجتمعات التي تستند على مفاهيم المصالح المشتركة، و روابط نحن و هم والداخل والخارج، والتي من خلالها تحد من فرض الأمن والحياة للفرد وأوضاع المنافسة للجماعات الإثنية، والتي يمكن النظر إليها من وجهة أخرى على أنها تحدي خلاق، فتنوع الثقافات قد وسع بكل تأكيد من أفق كثير من الأفارقة من خلال المشاركة في الفنون و الفلسفات المختلفة.

ومن حيث التعامل السياسي، توجد عدة آليات تؤكد على مفهوم الوحدة من خلال التنوع لتجنب الآثار السلبية للتعددية الإثنية، من بينها الفيديرالية و الديمقراطية التوافقية .

إن المسؤولية في مواجهة هذا التحدي تقع على كامل الدول الإفريقية بالدرجة الأولى، فمن المحتم على كل دولة إزالة الأسباب الحقيقية التي تشكل بيئة للصراع و عدم الاستقرار، إن على الأفارقة إدراك خطورة التحدي الذي تطرحه الصراعات الأهلية في القارة، إذ أنها تؤثر على الدول التي تعاني منها عدة صراعات نواحي:

1- أنها تقف حجر عثرة أمام تبني استراتيجيات تنموية بعيدة المدى.
2- أنها تعمل على تدمير البنية الأساسية والتي تحتاج أصلا إلى تدعيم و طوير.
3- أبعادها الإنسانية المتمثلة في اللاجئين والنازحين من ديارهم.
4- تتقطب أطراف خارجية و تجار السلاح.

[1] حمدي عبد الرحمن :"**مشكلة جنوب السودان:الدراسة في الأطر التاريخية وديناميات الصراع،في ندوة مصر وإفريقيا،الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة** (القاهرة،الهيئة المصرية العامة للكتاب،ص ص189-229)

المطلب الثالث: نقائص ديمقراطية أمريكا اللاتينية:

الفرع الأول :غياب سيادة القانون:

إن الديمقراطية في أمريكا اللاتينية، تتميز بالانحطاط، و التشوه بواسطة سيادة قانون ضعيف، و لا شك أن المنطقة نأت بنفسها بعيدا عن أيام الديكتاتوريات العسكرية الوحشية، وحتى الفترات الانتقالية المؤقتة للنظام. ففي نهاية الحروب المدنية في أمريكا الوسطى وقمع متمردي الدرب المضيء في البيرو، ثم التخلص من انتهاكات حقوق الإنسان مثل المذابح، والتقتيل الجماعي و التعذيب أو على الأقل التخفيف من حدتها، و مع ذلك لا تزال الأعراض المزمنة المثيرة للعنف، الجريمة قائمة، يحركها الفقر و البطالة و اللامساواة. و ضعف المصالح الاجتماعية التابعة للدولة وفسادها، و أنظمة العدل الجنائية. و منذ عودة الحكم الديمقراطي للعديد من دول أمريكا اللاتينية تميزت العلاقات بين الحكومة و المجتمع، خاصة الفقراء، و الأعضاء المهمشين من المجتمع بالاستخدام الغير قانوني و العشوائي للسلطة.

تحدث انتهاكات حقوق الإنسان كل يوم، و معظم مرتكبي هذه الجرائم لا يعاقبون، فتنامي الجريمة لا يعمل على تآكل الديمقراطية فحسب، بل و كما أوضحت العديد من الدراسات، يقر أيضا العنف العشوائي و يضعف شرعية النظام السياسي، و على الرغم من التقدم المهم في المجتمع المدني و الحكومة الديمقراطية، يبقى الفقراء ضحايا العنف المفضلين و ضحايا الجريمة و انتهاكات حقوق الإنسان، و تميل الشرطة و مؤسسات نظام العدل الجنائي الأخرى، إلى التصرف باعتبارها "**حراس حدود**" تحمي النخب من الفقراء، و يبقى عنف الشرطة محميا من العقاب، لأنه موجة على نحو واسع ضد هذه الطبقات الخطيرة، و نادرا ما يؤثر في أصحاب الامتيازات[1].

إن جرائم الطبقة الوسطى و جرائم النخب مثل الفساد و الحيل المالية، و التهرب من دفع الضرائب و استغلال عمل الأطفال أو العبيد، لا ينظر إليها باعتبارها تهديدا للوضع الراهن، والأمر نفسه ينطبق على أنشطة الجريمة المنظمة، بما في ذلك تجارة المخدرات، غسيل الأموال، التهريب، بل حتى تجارة الأسلحة.

و لا يزال تحقيق الشرطة الذي يتم تحت التعذيب و وسط ظروف فظيعة في السجون عبر معظم دول أمريكا اللاتينية منتشرا، و لو بعد التحول السياسي. يقول المهتمون بالشأن الأمريكو-

[1] لاري دايموند، **روح الديمقراطية، الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة**، مرجع سابق، ص 114

لاتيني أن "انعدام سيادة القانون لا يزال حقيقة يومية إلى الملايين من الناس عبر أمريكا اللاتينية"، فمعدل الجريمة في المنطقة تؤكد أن التحدي الأكثر خطورة على الديمقراطية و الحكومة في أمريكا اللاتينية لا يتمثل في قوة الدول الساحقة، و إنما في عجزها وفي عدم وجود سلطة فعالة[1].

ففي البرازيل تسيطر العصابات شبه العسكرية على معظم الأحياء الفقيرة، التي تبلغ حوالي 700 حي، فأرباب العمل في المخدرات هم من يقررون مثلا ما إن كان لشركة الكهرباء الحق في وضع خط كهربائي عالي التوتر أم لا، و هم من يحسمون في الموعد الذي تنتهي فيه مرحلة ما قبل الدراسة، و من يمكنه زيارة الكاهن. لقد انشؤوا حكومة موازية على غرار تلك الموجودة في سجون "**ساوباولو**" و الأحياء الفقيرة لكاراكاس و ميديين و شوارع أكابولكو و مدينة المكسيك.

في السالفادور، يعتقد أن أكثر من عشرة بلديات تسيطر عليها بشكل فعال عصابات المراسي، و حتى التي ترسخت فيها الديمقراطية مثل منطقة البحر الكاريبي، وتنال تجارة المخدرات و غسيل الأموال و الفساد الحتمي المرافق لكل ذلك من نوعية الديمقراطية.

إن المنطقة لا تزال مستمرة في الكفاح وسط مشاكل يصعب حلها في غياب العدالة الجنائية، و الإعدام في نطاق القضاء، و الإعدام بدون محاكمة و التعذيب، و ظروف السجن المقيتة و الفساد المتواصل.[2]

و تشتد حدة هذه المشاكل في البرازيل و المكسيك و كولومبيا، فنزويلا، أمريكا الوسطى وجاميكا، إن هذه التحديات كانت أيضا واضحة المعالم في غواتيمالا، لقد اتخذت جماعات حقوق الإنسان و النشطاء من الفلاحين و نقابات التجار أهدافا دائمة، و لكنهم تعرضوا لهجمات عنيفة واغتيالات و تهديدات بالقتل، و كانت معدلات البلد الأسوء من نوعها في النصف الغربي من الكرة الأرضية، أي حوالي ثماني مرات معدا الاغتيالات في الولايات المتحدة[3].

---

[1] لاري دايموند، **روح الديمقراطية، الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة**، مرجع سابق، ص117.

[1] عبد الفتاح ماضي، **مداخل الإنتقال إلى نظم حكم ديمقراطية**، ضمن كتاب لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب(ط1، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية) ص42

[3] نفس المرجع، ص 79

الفرع الثاني: انتشار اللامساواة:

يوفر الفقر المستمر، وانعدام الأمن و التفاوت المبالغ فيه، تربية خصبة لهذه الأمراض السياسية والمؤسساتية، وعموما تحصل نسبة 10 % من المواطنين في أمريكا اللاتينية على 40% من الدخل القومي، في حين تحصل أدنى نسبة 20 % من المواطنين على الصافي من الدخل أقل من 4%، و في أمريكا اللاتينية بلغ متوسط العشر الأعلى إلى الخمس الأدنى من الأسهم المالية 11/1 و في البرازيل، التشيلي، كولومبيا، بما بلغ 15/1 أو أسوأ من ذلك مقارنة بجنوب إفريقيا التي تجر وراءها إرث التمييز العنصري الشنيع[1]، و مقارنة بـــ 7/1 في تركيا و الفلبين المعروفين بعدم المساواة.

عندما يكون التفاوت حادا كما في أمريكا اللاتينية، فإنه يحدث أنماطا منتشرة من العلاقات الشمولية، بين أولئك الذين يحظون بالامتيازات و الآخرين من الناس، فالأثرياء يرون أنفسهم أهلا للسلطة، بينما ينظر إلى الفقراء نظرة دونية بشكل فطري، و يمنعون من بلوغ الوسائل التي تمكنهم من ممارسة حقوق المواطنة.

و تتسبب اللامساواة بين أفراد المجتمع بالفقر المقدع، ففي بلدان أمريكا اللاتينية و خاصة أمريكا الوسطى و منطقة الأنديز، بلغت نسبة من يعيشون في الفقر تقريبا 40 إلى 50% أو أكثر من ذلك، ثم إعادة انتاج الفقر و عدم المساواة مثل الجريمة و العنف ضمن حلقات مفرغة، تعزز الحلقتان أحداهما الأخرى، فالأثرياء يتهربون من دفع الضرائب، و يتلفون أولويات نفقات الحكومة، ليعرقلوا أنواع الاستثمارات الاجتماعية التي تحقق من الفقر على المدى البعيد، وعلى مستوى رسمي حققت الديمقراطية تقدما هائلا في أمريكا اللاتينية، لكن إذا ما نظرنا إلى الطريقة التي تعمل بها المؤسسات، و إلى الكيفية التي يقيم بها المواطنون عملها فنكون مطالبين ببذل جهود جبارة قبل أي حديث عن إمكانية تأمين الديمقراطية، إن تسلل الشمولية إلى فنزويلا والشرط في استخدام السلطة في بوليفيا في ظل شعبوي آخر من الجناح اليساري يظهر قابلية تعرض الديمقراطية لانتكاسة في غياب النمو الاقتصادي والحرية الاجتماعية والحكومة الجديدة.

المبحث الثالث: سيناريوهات النجاح أو الإخفاق :

المطلب الأول : نحو الترسيخ الديمقراطي (تأسيس ديموقراطية ليبيرالية) :

ما يكاد يجمع عليه الدارسون، هو أنه حتى الدول التي قامت فيها الديموقراطية منذ زمن بعيد، والتي تظهر على أنها مستقرة، فإنها تمر بأزمة، أو على الأقل تعاني الإجهاد الشديد وذلك لعدة أسباب:[1]

تراجع ثقة المواطنين في القيادات المنتخبة والأحزاب السياسية والموظفين الحكوميين.

تزايد المعضلات التي أصبحت تؤرق المجتمع كالبطالة المزمنة والهيكلية، الفقر، الجريمة، برامج الخدمة الاجتماعية، الهجرة، الفساد، الضرائب وغيرها.

غير أن هناك من يرى الأزمة لا تتعدى أزمة النتائج والمؤشرات، بل هي معنى وقيم ووعي، فلم يعد وجود مؤسسات منتخبة يعني تحقيق الديموقراطية الكاملة. من هنا شرع المفكرون الغربيون أمثال روبير بال في طرح السؤال التالي:

" هل يمكن العثور على طرق تجعل الدول الديموقراطية، أكثر ديموقراطية."

فإذا كانت الدول الديموقراطية نفسها ليست ديموقراطية بشكل كامل، فماذا يمكن أن نقول عن دول تفتقر إلى بعض أو كل المؤسسات السياسية الديموقراطية الحديثة. أي الدول غير الديموقراطية؟ كيف يمكن أن نجعلها ديموقراطية؟ [2]

إن الديموقراطية اليوم عليها أن تلبي نداء الإصلاح كما كان الحال بالنسبة إلى الملكيات ما قبل القرن 16 وإلا فهي مهددة بالزوال. وإذا انطلقنا من فرضية أساسية هي أن حياة الديموقراطية وقدرتها على الاستمرار نابعة من قدرتها على التجدد. فإننا سنصل إلى ضرورة (إدراج أشكال جديدة للديموقراطية) إيجاد مخارج لأزمة الديموقراطية من خلال تقديم نماذج جديدة للديموقراطية. كالديموقراطية التشاركية الآتية رياحها من خارج المنابع التاريخية للديموقراطية تنقلها من مستوى الحكم إلى مستوى صنع القرار، لكن بتضخم شديد في المؤسسات الوسيطة والحفاظ على نخبوية القرارات مغلفة بطابع تشاركي عام.

أما الديموقراطية التوافقية فهي تسعى إلى قتل السياسة أقرب من إحيائها وبتفتيت مفهوم الدولة الوطنية أقرب إلى تجسيد مفهوم المواطنة كما سطرته التجربة التاريخية الديموقراطية.

---

[1] عوستف يونس، "الديمقراطية المحدثة: سياق أزمة ومحاولات..."، مجلة المستقبل العربي، العدد 142،ص144.

[2] روبروال، عين الديمقراطية، مرجع سابق، ص9.

الفرع الأول: الديموقراطية التشاركية: المفهوم والتطبيق

لقد حصلت تغييرات عميقة في الديموقراطية نفسها، فنظرا إلى أن من يمثل الشعب في المجالس المنتخبة قد يكون أبعد ما يكون عن مصالح الشعب الحقيقية، وكان الشكل الانتخابي يعني عملية التفويض الممنوحة للممثلين فإن الهيئات المنتخبة تبقى خارج إطار النقد والرقابة إلا من خلال صناديق الاقتراع.[1]

هذا ما جعل الديموقراطية تعمل على تكييف نفسها مع الواقع الجديد – واقع الأزمة – وإعادة تحديد مبادئها وأولوياتها.

1) مفهوم الديموقراطية التشاركية:

لاستيفاء معيار المشاركة الفعالة، صار لزاما على الدولة، ضمان حق المشاركة وحق التعبير عن الآراء السياسية. وحق دراسة البدائل والمشاركة في تقرير ما يدرج في جدول الأعمال وكيفية إدراجه.[2]

ومن أجل ذلك فإنه لابد أن نؤكد على:

الانتقال من ممارسة السيادة باعتبارها المعبر عن الإرادة الموحدة لمجموع المواطنين إلى الاهتمام بحقوق الفرد.

- القدرة على تأمين الفعالية الحكومية ضد العجز السياسي وتقادم النظام التمثيلي.
- التركيز على حماية الأقليات بدل الاهتمام بوسائل حكم الأكثرية.
- ابتكار آليات للرقابة على الشرعية.
- الحرص على الانخراط الفعلي في ممارسة السلطة.

لتحقيق ذلك بدأ علماء السياسة الأمريكان وبعدما تأكدوا عن عجز نموذج الديموقراطية التمثيلية النيابية. يبشرون بنموذج ديموقراطي آخر بديل هو الديموقراطية التشاركية. الذي يهدف إلى إحداث قطيعة مع الرؤى التي تقلل من المشاركة وتحصر العمل السياسي في التصويت وتتعامل مع الديموقراطية كمجرد طريقة لتشكيل الحكومات.

ويمكن تحديد أهداف الديموقراطية التشاركية في:

جعل المؤسسات الديموقراطية أكثر إدماجية.

---

[1] موستف يونس، مرجع سابق، ص 145.

[2] روبرت أ. دال، **عن الديمقراطية**، مرجع سابق، ص49.

توسيع قاعدة المشاركة في العملية السياسية عبر تعظيم وتفعيل مشاركة كل المواطنين في صنع القرارات من دون الاعتماد الكلي على النواب المنتخبين أو اختزال الديموقراطية في عملية الاقتراع.

كانت البرازيل من أول الدول تأسيسا لهذا النموذج، وانتقلت عملية تطبيق هذا النموذج إلى الدول الأوروبية خلال فترة الثمانينات، خاصة في بريطانيا وأطلق عليها مصطلح الديموقراطية التداولية، وكذا ألمانيا، أما في فرنسا فقد استعملت مصطلح الديموقراطية الجوارية وأصدرت قانونا سنة 2002 يجعل من الديموقراطية التشاركية ذات بعد محلي.[1]

إذا اعتمدنا هذا النموذج البديل عن الديموقراطية التمثيلية فإن ذلك لا ينفي أنها تخفي في طياتها العديد من الإشكاليات أولها: أنها تحدث القطيعة مع التجربة الأوروبية فهي تجارب آتية من أمريكا اللاتينية.

ثانيا: أنها آتية من مرجعية اشتراكية (البرازيل وفينزويلا)

ثالثا: هناك ثمن مرتفع لديموقراطية المشاركة:

الجدول: الثمن المرتفع لديموقراطية المشاركة.

على افتراض أن كل مواطن سيأخذ الكلمة، فهذا سيحتاج إلى وقت طويل غير أن المعتاد هو أن عددا قليلا هو من يتكلم، والأغلبية تبقى مستمعة. إذا نستنتج:

فرص المشاركة تتناقص بشدة كلما زاد عدد المواطنين.

على الرغم من أنه يستطيع المشاركة في اجتماع واحد عدد كبير إلا أن الحد الأقصى للذين لديهم فرص فعلية للمشاركة لا يتعدى المئة.

هؤلاء الأشخاص ذوو المداخلات الكاملة يصبحون بقوة المشاركة نوابا عن الآخرين.

يمارس الأفراد أصحاب المشاركات تأثيرا في المشاركين المستمعين يظهر غالبا في مرحلة التصويت.

الفرع الثاني: الديموقراطية التوافقية

وصفت الديموقراطية التوافقية للمجتمعات التي أخذت بتعدد الأحزاب فبالنظر إلى النتائج التي تسفر عنها الانتخابات التشريعية، وعدم استطاعة أحد الأحزاب تشكيل الحكومة بمفرده. وفق العملية

[1] توفيق شوكر، " الديمقراطية ....." الحوار المتمدن، العدد 4237 أكتوبر 2013.
« http:// www.alewot.org/delbat/shourort.auP? AID =381422 »

الديموقراطية التقليدية إضافة إلى حاجات بعض المجتمعات والدول الغربية التي توصف بأنها غير متجانسة من الناحية القومية كالنمسا، بلجيكا، هولندا، سويسرا وكندا، فبدأت مساعي بناء نموذج للتوافق والنهوض بالديموقراطية[1] ظهر مفهوم الديموقراطية التوافقية في الخمسينات والستينات ليجيب عن سؤال **محوري:** كيف نجعل النظام السياسي ديموقراطيا ومستقرا خاصة في المجتمعات التي تحفل بالصراعات على أسس عرقية وثقافية ودينية؟ وهي مفهوم جديد طرح بديلا للديموقراطية التقليدية التنافسية.[2]

بدأت الدول الغربية تعاني احتكار السلطة من طرف الأحزاب الكبيرة، وهي أحزاب تمتلك المال الذي يمكنها من تمويل الحملة الانتخابية المكلفة والتنظيم القوي المنتشر في أنحاء البلاد والآليات الانتخابية المحترفة.

اكتسبت هذه النظرية شكلها على يد آرند لايبهارت، الذي استقى نظريته هاته من موضوع أطروحته حول النظام السياسي في هولندا التي تطبق قدرا من الديموقراطية التوافقية.*

بجانب مصطلح التوافقية (Consociational) استعمل "لايبهارت" مصطلح " الديموقراطية الاجتماعية " (Consenons Democracy) بصورة مرادفة للتوافقية وهنا تجدر الإشارة إلى أن مفهوم " الإجماع " من الأسس المشهورة في الفقه الإسلامي.

تنطلق الديموقراطية التوافقية من مقولة المجال العمومي بوصفه أرضية للفعل الأساسي، وإطارا للمشاركة السياسية وهي مضمون المواطنة الفاعلة، مقابل النظريات الليبيرالية التي تتصور البناء السياسي بحسب نموذج السوق الحرة في تنافسيتها ومنطقها الفردي النفعي الذي وضحناه بالفصل الأول من هذه الدراسة.

إن الملاحظة التي تتبدى لدارسي الديموقراطية التوافقية هي أنها وكما يدل عليها اسمها تختلف عن الديموقراطية التمثيلية: فهي لا تستند إلى منطق الأغلبية الحاكمة والأقلية المعارضة، بل

---

[1] شاكر الاس....، الديمقراطية التوافقية: مفهومها و نماذجها (بغداد، معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007،ص42.

[2] موستف يونس، الديمقراطية المحدثة، مرجع سابق، ص152

*لذلك من المرجح أنه استفاد من الثقافة الإسلامية لأنه خارج عن الثقافة الغربية

تعتمد على التحالف لضمان التمثيل والمشاركة لمختلف الأطراف وإن كان على حساب المساواة بين المواطنين.[1]

إن الأسس النظرية للديموقراطية التوافقية تتحد في: [2]

المشاركة الواسعة في الإئتلاف الحكومي والتي هي ضمانة لحماية الأقليات في مقابل استبداد الأكثرية في الديموقراطية التمثيلية.

العمل بآلية الفيتو المتبادل لحماية الأقلية ضد قرارات الأغلبية، فالمشاركة وحدها لا تعطي ضمانا لحقوقها، لذلك أعطيت هذه الأقليات حق النقض، على اعتبار أنه لا يوجد ضمان لعدم قهرها بواسطة الأغلبية.

يقول " باسكال سلان " في كتابه الليبيرالية، إن الاستبداد الديموقراطي يمثل خطرا قائما باستمرار، ذلك أنه من المحتمل جدا أن تتعرض أقلية ما لهضم حقوقها من طرف أغلبية ما.[3]

نمط تدبير يستند إلى الإدارة الذاتية، بحيث تمنح الثقافات والمكونات الاجتماعية الفرعية إدارة ذاتية في الميادين التي تخصها.

هذه الأسس تجعل الديموقراطيات الحديثة أمام إشكاليات منها:

الأغلبية المجتمعية والأغلبية السياسية:

إن الأدبيات السياسية حين حديثها عن ميزة الديموقراطية تحيل على مسألة حكم الأغلبية، لكن الأغلبية لها معان عديدة وهذا ما أشرنا إليه عندما اعتبرنا أن مفهوم الأغلبية هو من بين التحديات الفلسفية الفكرية الموروثة والتي تخص الديموقراطية. ومع تطور المجتمعات والعلوم نجد أنفسنا أمام أغلبية مجتمعية وأغلبية سياسية.

فالأغلبية السياسية توصف بأنها أغلبية أفقية تمتد على مساحة الدولة بكاملها. وهي أغلبية قد تتخذ عدة أشكال: إما أغلبية لها قواعد ومناصرون من مختلف المجموعات البشرية على تراب الدولة.

---

[1] ميلود بن غربي، " ضد الديمقراطية التوافقية"، التيار، العدد 3، ماي 2012،ص8.

[2] سعد محمد ياسين، "اشكالية الديمقراطية التوافقية، وانعكاساتها على التجربة الديمقراطية العراقية"، مجلة مركز المستنصرة للدراسات العربية و الدولية،2009،ص61.

[3] باسكال سلان، الليبيرالية، مرجع سابق، ص112.

وإما أغلبية برامج سياسية وإيديولوجية.[1]

إن الأغلبية المجتمعية تناقض الأصول الفكرية للديموقراطية في جذورها وامتدادها في الديموقراطية الليبيرالية.

صراع المرجعيات الهويات:

إن الديموقراطية التوافقية ذات الاستقطاب المجتمعي العمودي والخطاب السياسي المحدود المتجه لشريحة بعينها، وعلى عكس الديموقراطية التمثيلية تعمل على إعادة إحياء الروابط الأولية (دينية، عرقية، إثنية) وتغطيتها على حساب الرابط الجمعي الوطني، وهو ما من شأنه أن يخلق حالة من التمزق العاطفي ويجعل الإنسان ممزقا بين ولاءات متعددة.[2]

المطلب الثاني: بناء نموذج الديمقراطية غير الليبرالية :

يعد الانتقال من الديمقراطية إلى الحكم الديمقراطي سيرورة معقدة تنطوي على مراحل عدة، على الرغم من صعوبة التثبت من نقطة بدء مرحلة و انتهاء أخرى، و في الحالة النموذجية المعاصرة تتم بداية السيرورة بحدوث أزمة داخل النظام الديمقراطي، كما وضحنا سابقا ويتبعها الانهيار تدريجيا.[3]

ولكن السيرورة الناجحة للإنتقال الديمقراطي لا تنتهي عند هذا الحد، فالنظام الجديد يكون على الأغلب ديمقراطية عقيدة أي نظاما أكثر ديمقراطية من سابقة لكنه ليس ديمقراطيا بالكامل.[4]

وقد يكون من الضروري المرور بمراحل عديدة من "تعميق الديمقراطية" قبل الوصول إلى تلك المرحلة، من جانب آخر لا بد من ترسيخ النظام الجديد و هذا ما أكدت عليه الأدبيات النظرية السابقة التي عرضناها حول عملية التحول الديمقراطي وآليات الترسيخ .

إن مراحل التحول الديمقراطي التي عرضنا خطوطها العريضة في الجانب المفاهيمي قد لا تسير بالضرورة ..... و على وتيرة خطية، و قد تتخللها أزمات و انتكاسات، كما أن نتيجة تغيير

---

[1] سعد محمد ياسين،"اشكالية الديمقراطية التوافقية و انعكاساتها على التجربة الديمقراطية العراقية" مرجع سابق، 62.

[2] نفس المرجع، ص66.

[3] عينوزغ سورنس، الديمقراطية والتحول الديمقراطي، السيرورات و المأصول في عالم متغير، مرجع سابق، ص 76.

[4] محمد زاهي المغيري، "الديمقراطية والإصلاح السياسي، مراجعة عامة للأدبيات " ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، نحو رؤية عربية، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، ص92.

الأنظمة قد لا تكون بالضرورة ديمقراطية، فقد كان النموذج بالنسبة إلى العديد من البلدان النامية نمطا من التأرجح بين نظام تماطلي إلى حد ما و ديمقراطية ضعيفة، كما أشار إليها لاري دايموند.

كما أن هذه السيرورة الكاملة قد تستغرق وقتا طويلا لتصل إلى مرحلة الترسيخ الديمقراطي.

الانتقال إلى الديمقراطية ــ نموذجا

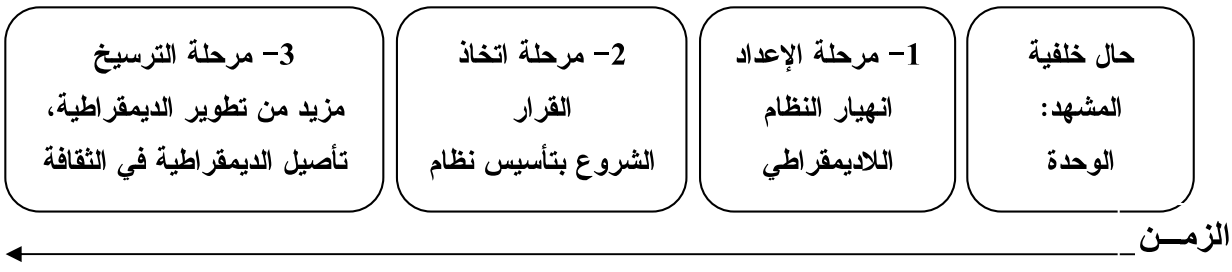

المصدر: اعتمادا على

Dankwart Rustow , « Tronstions To democracy » comporative polities .vol 2 no 3 1970

هذا الشكل هو نسخة معدلة من النموذج الذي وضعه دانكوارت روسو (Dankwart Rustow)، و الذي يعتبر أداة تحليلية تهدف إلى إعطاء لمحة عامة من العناصر الأساسية في عملية الانتقال.[1]

و بعد تتبع سيرورات الانتقال إلى الديمقراطية، عبر موجاتها المتصاعدة أحيانا و المنتكسة أحيانا أخرى توصلنا إلى نتيجة هامة تتلخص في أن البوادر الديمقراطية قد لا تقود الى ديمقراطيات مقيدة تكون أقل قدرة من الديمقراطية المقيدة على وضع سياسات إصلاحية، و أن التحول لا يتحقق إلى بعد تأسيس المؤسسات الديمقراطية كلها و إثبات الديمقراطية الجديدة بأنها قادرة على تسليم السلطة إلى حزب معارض، و هذا أمر صعب و هو التحدي الحقيقي في هذه العملية.

قبل ما يقرب من عقدين من الزمان، كتب المعلق السياسي **فريد زكريا** مقالا أشبه بالنبوءة بعنوان "صعود الديمقراطية الليبرالية" و من خلال هذا المقال أعرب عن قلقه إزاء صعود المستبدين الذين يتمتعون بشعبية كبيرة، ولا يبالون بسيادة القانون والحريات المدنية، ربما يتم انتخابات الحكومات و لكنها رغم ذلك تنتهك الحقوق الأساسية للمواطنين صورة روتينية.

[1] Dankwart Rustow , « Tronstions To democracy » comporative polities .vol 2 no 3 1970 p 27.

منذ نشر مقال **زكريا**، أصبحت الديمقراطيات غير الليبرالية أقرب إلى أن تكون القاعدة، وليس الاستثناء و وفقا لإحصاء " **فريدوم هاوس**" فإن أكثر من 60% من بلدان العالم تتبنى النظام الديمقراطي الانتخابي، حيث تتنافس الأحزاب السياسية، و تصل إلى السلطة في إنتاخابات مقررة منتظمة بعدما كانت النسبة نحو 40% في تمثيلات القرن الماضي.

يؤكد **فريد زكريا** أن الأنظمة المنتخبة ديمقراطيا كثيرا ما "تتجاهل القيود الدستورية المفروضة على سلطتها، و تحرم مواطنيها من حقوقهم و حرياتهم الأساسية، فمن البيرو حتى السلطة الفلسطينية، و من سيراليون حتى سلوفاكيا و من باكستان حتى الفيليبين، نشهد ظاهرة مقلقة في الحياة الدولية، ألا و هي الديمقراطية اللاليبرالية"[1]، و بعبارة أدق، تجري الانتخابات لكن الطرف الليبرالي للديمقراطية، سيادة القانون، الفصل بين السلطات حماية الحقوق الأساسية كحرية التعبير، و حرية التجمع و حرية المعتقد و حرية الملكية –يكون أقل تطورا–.

تعاني بلدان عديدة يترأسها قادة منتخبون من نقص في الحريات، و يلازم هذا القصور عملية انتخابية تتخللها عيوب و من أمثلة ذلك: ألبانيا، أرمينيا، البوسنة، بوركينافاسو، بوروندي، جمهورية إفريقيا الوسطى، إثيوبيا، الغابون، غامبيا، الأردن، الكويت، فرغيزستان، لبنان مولدافيا، المغرب، السنغال، فنزويلا...الخ.[(2)].

كما أننا وجدنا أن **توماس كاروذرز (thomascarothers)** يشير هو الآخر إلى نفس الظاهرة، حيث يقر إلى أن موجة التحول الديمقراطي قد شملت في العقدين الماضيين ما يقارب المائة بلد، لكن عددا ضئيلا من هذه البلدان (أقل من عشرين) في طريقها إلى تحقيق ديمقراطيات ناجحة و فعالة الأداء، أو أنها أحرزت على الأقل بعض التقدم الديمقراطي، و لا تزال تتمتع بدينامية تحول ديمقراطي إيجابي[(3)]، أما ما تبقى من البلدان "فلا هي دكتاتورية و لا هي ماضية بوضوح نحو الديمقراطية، تعاني هذه الدول من عجز ديمقراطي خطر، غالبا ما يتضمن تمثيلا ضعيفا لمصالح المواطنين، و مستويات متدنية من المشاركة السياسية، و انتخابات ذات شرعية

[1] Fareedzakaria : "the rise of illiberal democracy",**foreign affairs, vol 76K n6(1997)**,pp 22-43

[2] Freedom house, **Freedom in the world 2006**

[3] Thomascarothers, "the end of transitionsparadign," **journal of democracy, vol, n1(2002),**pp,5,21

مشكوكا في أمرها، و مستويات متدنية جدا من ثقة الشعب بمؤسسات الدولة، و أداء مؤسسيا ضعيفا باستمرار من جهة الدولة"[1].

و بحسب **كاروذرز** بهذه البلدان تتميز بخاصيتين متلازمتين هما :

- ✓ التعددية العاجزة.
- ✓ سياسة القوى المهيمنة.

و يؤكد **كاروذرز** أن التعددية العاجزة شائعة بكثرة في أمريكا اللاتينية (بنكاراغو، الأكوادور، غواتيمالا، بنما، هندوراس، بوليفيا، و إلى حد ما الأرجنتين و البرازيل)، كما أنها حاضرة في عالم ما بعد النظام.

فما الذي يمكننا قوله عن الأنظمة الموجودة حاليا في المنطقة الرمادية؟ وفقا لمسح أجري عام 2006 الذي قامت به بيت الحرية، فالبلدان التي سجلت معدل درجات عند 2.0 أو أقل تعد ديمقراطيات ليبرالية مكتملة تماما، و البلدان التي سجلت معدل درجات عند 6.5 أو أكثر تعد تسلطية مختلفة[2]، أما البلدان التي سجلت معدلات بين هذه و تلك، فهي التي تقع في المنطقة الرمادية و بناء على ذلك فإن ما يقارب نصف بلدان العالم 96 بلدا من أصل 192 تصنف في المنطقة الرمادية، و هناك فروق شائعة في ما بينها و بطبيعة الحال، و هذا هو السبب وراءالتسميات المختلفة التي ذكرناها.

و هناك تقسيم آخر للبلدان حيث أنه إذا قسمنا البلدان الستة و التسعين إلى مجموعتين (أي المنتصف وفقا لبيت الحرية هو 4.25)، فإن النصف الذي سجل معدلات أفضل يمكن تسميته بـــ: الديمقراطيات الانتخابية، و النصف الثاني الذي سجل معدلات أسوأ "الأنظمة التسلطية الانتخابية الشيوعية " (مولدافيا، البوسنة، ألبانيا، أوكرانيا، رومانيا، بلغاريا) و كذلك في آسيا(بنغلادش، منغوليا، تايلندا)، إضافة إلى عدد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى(مدغشقر، غينيا بيساو، سيراليون) أما سياسة القوى المهيمنة فتنتشر في ثلاث مناطق:

- ✓ إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى(الكاميرون، بوركينافاسو، غينيا الاستوائية، تنزانيا، الغابون، كينيا، موريتانيا)
- ✓ الإتحاد السوفياتي السابق(أرمانيا، أذربيجان، جورجيا، قرغيرنستان، كازاخستان).

---

[1] Thomascarothers,Ibid,pp.9-10.

[2] Larry diamond "thinking about hybrid :regimes" **journal of democracy, vol,13, n2(2002),**pp,21-35

- ✓ الشرق الأوسط (المغرب، الأردن، الجزائر، مصر، إيران، اليمن) .

و لعل الرسالة الجوهرية في تحليل **كاروذرز** هي أن البلدان هذه ليست ماضية نحو مزيد من الديمقراطية و بهذا المعنى، فهي ليست في سيرورة الانتقال، و ستظل في المنطقة الرمادية، وتبقى على الخصائص الأقل ديمقراطية أو اللاديمقراطية التالية : "إن ما ينظر إليه عادة على أنه حالة وسطى قلقة و مزعزعة بين ديمقراطية كاملة الأركان، و دكتاتورية بحتة، هو في الحقيقة الوضع السياسي الأكثر شيوعا اليوم في بلدان العالم النامي و عالم ما بعد النظام الشيوعي، و هو ليس صنفا استثنائيا علينا ألا نعرفه إلا من حيث انتقاء كونه هذا الشيء أو ذاك، بل إنه الحالة الطبيعية بالنسبة إلى العديد من المجتمعات بغض النظر عن إيجابيات هذا الوضع أو سلبياته"[1].

الجدول رقم 9: أنواع الأنظمة الديمقراطية الجديدة

الديمقراطيات الانتخابية معدلات بيت الحرية الأعلى من 2.0 والأقل من 4.25	الأنظمة التسلطية الانتخابية معدل بيت الحرية يتراوح ما بين 4.25 فما أعلى لكن دون 6.5
السلفادور،الهند،أندونيسيا،جاماكيا،ليتوتو،البيرو، السنغال،صربيا،الجبل الأسود،ترينداد،توباغو، أوكرانيا،ألبانيا،بوليفيا،كولومبيا،تيمور الشرقية، الأكوادور، جورجيا، غونيا، هندوراس، كينيا، مقدونيا، مدغشقر، نيكاراغوا، النيجر، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، الفلبين، سيشل، جزرسليمان، سيرالانكا، تايلند، تركيا، غينيابيساو، مولدافيا، موزامبيق، البوسنة، الهرسك، فيجي،سيراليون، تانزانيا، بوروندي، بنغلادش،جزر القمر، غواتيمالا، ليبريا، ملاوي، ماليزيا، نيجيريا، فنزويلا،زامبيا، بوركينافاسو، تونغا	الكويت، أرمينيا، جمهورية إفريقيا الوسطى، الأردن، فرغيزستان، لبنان، المغرب، سنغافورة، غامبيا، أوغندا، أفغانستنا، البحرين، الكونغو(برازافيل)، جيبوتي، إثيوبيا، اليمن، الغابون، موريتانيا، الجزائر، أنغولا، أذربيجان، بوتان، برونيا، كمبوديا، تشاد، مصر، غينيا، العراق، جزر المادين، نيبال، عمان، باكستان، قطر، روسيا، رواندا، طاجيكستل، التوغو، تونس، الكاميرون، الكونغو، كوتديفوار، إيران، الإمارات العربية المتحدة، فيتنام، سوازيلاند.

المصدر:Freedom house،freedom in the world 2012

وعلى الرغم من تسليمنا بأن التصنيف في الجدول أعلاه غير دقيق، فإن من شأنه أن يبين أن بلدانا عدة لا تزال في المنطقة الرمادية، و أنها بصرف النظر عن الانتخابات فهي أكثر تسلطية منها ديمقراطية.

[1] Carothers," **the end of transition paradign**," p 18.

و**روبارت دال** ذكر خمسة شروط يعتقد أنها الأكثر مواتاة لتطوير حكم التعدد المستقر(polyarcly) أي حكم ديمقراطي مستقر، ولا يلجأ القادة إلى استخدام القسر، لاسيما عن طريق السلطة و الجيش لاكتساب سلطتهم و الحفاظ عليها.

-وجود مجتمع مدني و متعدد و منظم.

-الإبقاء على إمكانيات الصراع بين المكونات الثقافية الفرعية المتعددة عند مستويات مقبولة.

-ثقافة سياسية و نظام معتقدات بين سكان البلدان، خصوصا عند الطبقة السياسية النشطة، مواتيان لفكرة الديمقراطية و مؤسسات حكم التعددية.

-آثار النفوذ الأجنبي أو السيطرة الأجنبية، إما ضئيلة و إما مواتية على نحو إيجابي[1].

ولا تنطبق هذه الشروط كلها على معظم البلدان المصنفة في المنطقة الرمادية اليوم، وبإزاء هذه الخلفية، فلا أمل في أن تتسق هذه التوجهات الديمقراطية الحديثة طريقها و تتحول إلى ديمقراطيات راسخة.

1) ضرورة بناء أحزاب و مؤسسات تمثيلية فعالة و هيكلتها:

إن انتصار الديمقراطية و السير قدما نحو الازدهار يقف وراءهما القضاء على الشطط في السلطة و منح فرص الانفتاح السياسي و اقتصاد السوق و إخضاع الميولات المفترسة بشكل طبيعي لدى الحكام للقوانين عبر الفردية المحايدة و المؤسسات، و تدعو الحاجة إلى ابتكارات عديدة للسير بمجتمع ما من دولة قاسية و منغلقة إلى دولة منفتحة و ديمقراطية.

أولا: يجب بناء العلاقات الأفقية للثقة و التعاون، و بشكل مثالي، عبر الخطوط العرقية والإقليمية الفاصلة لتحدي الترتيبات النخبوية و الحكم الفردي و وسائل الإعلام، ومراكز التفكير، وشبكات أخرى التي ستولد رأسمال اجتماعي، و تعزز قواعد مدنية، وصحافة ذات اهتمامات شعبية، و ترفع من وعي المواطن، و تكسر روابط الزبونية، و تتفحص سلوك الحكومة، وتضغط من أجل إقرار إصلاحات جيدة في الحكومة.

ثانيا: لابد من بناء مؤسسات فعالة للحكومة لتقييد تصرفات الحكام اللامحدودة تقريبا، وإخضاع قراراتهم و صفقاتهم للتفتيش، ومساءلتهم أمام القانون والدستور، والاهتمام الشعبي، وهذا يعني بناء مؤسسات ذات المسؤولية العمودية والأفقية، بحيث يتمثل بناء المؤسسة الأولى من تقييم سلوك المسؤولين و استبدال أولئك الذين يظهرون كفاءة عالية بأولئك العاجزين بهذا المنطق لا يعد

[1] Robrt A.dahl **democracy and it critics** (new haveen: yale university press,1989,p,314).

مسؤولو الدولة حكاما يخضع الشعب لسلطانهم، و إنما هم موظفون لدى الشعب، ولابد من الاستجابة لمطالبهم كما تضم وكالات فعالة أخرى من المسؤولية العمودية جلسات استماع شعبية، والتدقيق في حسابات المواطن، و قانون حرية المعلومات.

و تفعيل المحاسبة الأفقية بالتكامل مع المحاسبة العمودية، بعض وكالات الدولة ذات السلطة و المسؤولية لمراقبة تصرفات الوكالات الأخرى أو المسؤولين أو فروع من الحكومة.

إذا أرادت وسائل المحاسبة الأفقية أن تكون فعالة، فعليها أن تستقل عن مسؤولي الحكومة المكلفين بالمراقبة و التقييد، و العقاب عند الضرورة، و يشمل ذلك السلطات القضائية، واللجان البرلمانية، المرجعات العامة، و محققي الشكاوي، اللجان الانتخابية، الهيئات المناهضة للفساد وحيث تعمل لديمقراطية بشكل غير لائق، يكون أداء وكالات المحاسبة الأفقية ضعيفا.

ثالثا: تحتاج الديمقراطيات التي يكون أداؤها ضعيفا إلى مزيد من المؤسسات الديمقراطية الأكثر جدة و قوة التي تربط المواطنين ليس بعضهم بعضا، و لكن تربطهم بالعملية السياسية، و هذا يعني بالأساس الأحزاب السياسية، البرلمانات، الحكومات المحلية، و في كل الديمقراطيات توجد هذه المؤسسات بطبيعتها بشكل رسمي، لكن في الديمقراطيات الجوفاء شكل ما سماه الباحث "**توماس كاروتيرز**" بتعددية غير فعالة، أي أن المشاركة السياسية لا تساوي الكثير باستثناء التصويت في بعض الأحيان، لأن السياسة تبقى تحت الهيمنة الشديدة للنخبة، ولأنها فاسدة ولا تستجيب لحاجات الشعب[1].

في هذه الظروف يستبعد الناس على نحو واسع من مشاركة فعالة و تمثيل لمصالحهم، ويملك السلطة و الموارد بشق الأنفس، إما حزب مهيمن بشكل ديمقراطي في جنوب إفريقيا والأرجنتين، أو بشكل غير ديمقراطي في معظم دول الإتحاد السوفياتي الأسبق، أو أحزاب تعددية نخبوية تتصارع بمرارة من أجل بلوغها كما في فنزويلا، و إما أن تتوصل إلى اتفاقية سرية فيما بينها لوضع حد لهذا الصراع، و يتطلب الإصلاح هنا الدمقرطة الداخلية للأحزاب، و ذلك بتحسن شفافيتها و سهولة بلوغها و تقوية هيئات تمثيلية أخرى.

[1] Tomas Carthers, the end of transition paradign », **Journal of democracy, vol (14) n° 1(january 2002)** PP 10-11.

2) **إنشاء المحاسبة الأفقية:**

إن الديمقراطيات ذات الأداء الضعيف و منها الديمقراطيات الزائفة يمكنها أن ترجع إلى مؤسسات المحاسبة الأفقية، ليس فقط البرلمانات و السلطات التشريعية، بل أيضا الهيئات المناهضة للفساد و وكالات المحاسبة، لكنها في معظم الأحيان مؤسسات منتشرة على الورق، إنها لا تعمل بشكل فعال لضبط الفساد و القضاء على حالات الشطط في استعمال السلطة، و لكي يتم تفعيل الديمقراطية يجب إصلاح هذه المؤسسات و تقويتها، و إعادة هيكلتها لتتوافق على نحو شامل، وإعادة الحيوية إليها و حمايتها لضمان استقلالها، و تكون الاستقامة و الشفافية في الحكومة، عندما تتداخل وكالات المحاسبة الأفقية التابعة للدولة على نحو متسق، يضمن تداخل السلطة أنه لو أخفقت وكالة ما في أداء واجبها للكشف عن السلوك الفاسد و مساءلته و معاقبته، و من ثم ردعه فقد تبادر وكالة أخرى للقيام بهذه العملية، مثلا؛ وكالة المحاسبة عن الكشف عن الغش، لجنة مناهضة الفساد و الغرامات المدنية، فرض السلطة التشريعية الغرامات الجنائية، و من ثم شروع محقق الشكاوى في التحقيق و تقديم التقارير بشأن جزئية أثناء قيامه بهذا العمل أو أنه بحاجة إلى مساعدة، و في هذا يقول المفكر "**غيرمرأودونيل**": «إن المحاسبة الأفقية الفعالة ليست نتاج الوكالات المنزوية، لكنها نتاج الوكالات التي تضم في قمتها – لأن هذا هو المكان الذي ينتهي إليه نظام دستوري قانوني بواسطة قرارات نهائية – المحاكم بما في ذلك المحاكم العليا الملتزمة بهذه المحاسبة»[1].

و تكون هذه المحاسبة الأفقية عن طريق تفعيل أداء العناصر التالية:

-فرض القانون:

غالبا ما تعني الإصلاحات الحقيقية تنفيذ القوانين و تقويتها، فهي تقف سدا منيعا أمام الصراع على المصالح، و أمام متطلبات المسؤولين كي تصبح أموالهم الشخصية واضحة بشكل شفاف، تتطلب مراقبة الفساد الحقيقية مستوى عاليا للمسئولين المنتخبين، تتطلب مراقبة الفساد الحقيقية مستوى عاليا للمسئولين المنتخبين، و للمعنيين السياسيين و للموظفين الحكوميين، وللضباط العسكريين، و على ضباط الشرطة كلهم لابد من التصريح بممتلكاتهم بمجرد توليهم المنصب، وكل سنة عندما تتغير ممتلكاتهم بشكل كبير لابد أن تتدخل لجنة مناهضة الفساد، و لضمان الثقة الشعبية (محاسبة عمودية) يجب أن تخضع عملية التصريح بالممتلكات للتحقيق العلني من قبل أفراد و منظمات ووسائل غلام.

[1] O'Donnell, Horizontal **Accountability in Democracies,** P 39.

يجب أيضا تقليص الحصانة التي تمنح لموظفي السلطة التنفيذية و هيئة أعضاء البرلمان، لأن منحهم حصانة كاسحة من المتابعة الجنائية سيؤدي إلى تشجيعهم على الظلم، بل تشجيع المجرمين على تولي المسؤوليات لحماية أنفسهم من المتابعة القضائية.

أيضا لابد من تحديث القوانين الشرعية، و نعني بفكرة التحديث هي مراجعة القوانين بشكل جوهري، و توسيعها و تهذيبها، و إضفاء صيغة العقلانية عليها، محافظين على التوازن بين التحكم في الفساد و الجريمة و بين حماية الحريات المدنية و حقوق الملكية.

إن المخالفات تنمو خلسة، و في الظلام فكلما كانت صفقات الحكومة و عملياتها شفافة و واضحة، كلما كان الكشف عن الفساد و ردعه و احتوائه أمرا ممكنا، لهذا السبب كان لزاما على المواطنين أن يملكوا الحق القانوني لطلب المعلومة و تلقيها حول وظائف الحكومة، و قراراتها التي لا تتصل بالأمن القومي أو بانتهاك سرية الحقوق الفردية.

- هيئات محاربة الفساد:

إن القضاء على الفساد يتطلب هيئة خاصة تدقق قي تصرفات مسؤولي الدولة المسيئة، ولابد أن تتمتع هذه الهيئة بسلطة استقبال التصريحات بالممتلكات و مراقبتها و التحقق منها في بلد كبير مثل نيجيريا، الهند و البرازيل حيث السلطة و الموارد المهمة تتركز على مستوى الدولة لابد من أن تكون بحوزة اللجنة المناهضة للفساد مكاتب للمراقبة و موارد للتحقيق في بعض النسب المهمة لتصريحات المسؤولين على أساس عشوائي، لابد لعملية التقصي أن تكون شاملة من خلال موظفي محاسبة، محققين، محامين مدربين على طرق التحكم الثروة، و لكن مع ذلك يبقى التقصي و التفحص غير كاف.

إذا ظهر دليل ذو مصداقية حول عمل إجرامي ما، فلابد من سبل مؤسساتية لمحاكمة صاحبه، و إلحاق العقوبة به. إن الخلل القاتل في أنظمة مكافحة الفساد يكمن في عدم قدرتها على فرض هذا العمل بعيدا عن تدخلات الحكومة على مستويات عالية، ففي نيجيريا مثلا منذ إنشاء لجنة الجنايات الاقتصادية و المالية عام 2003 ظلت محدودة الصلاحيات لأنها هيئة منتخبة من قبل الرئيس، و بالتالي بقيت الشكوك تدور حولها و تقيدها عن معاقبة حلفاء الرئيس.

لقد تعددت سلطات مكتب الشكاوى و وظائفه بشكل واسع في الدول الديمقراطية، ففي بعض الديمقراطيات يعد مجرد آلية لاستقبال الشكاوى المواطنين وفحصها، في حين نجد أن دستور

الفلبين يمنح لمحقق الشكاوى تفويضا واضحا لمحاربة الفساد عبر المساعدة العمومية، والمنع والتحقيق، مقاضاة المشتبه فيهم من مسؤولي الدولة.

- إنشاء نظام قضائي فعال:

على النظام القضائي مثله مثل وكالات المحاسبة الأفقية الأخرى أن يتمتع بقدرة واستقلالية مهنتين، إذا كان يسعى إلى تحقيق فاعلية في القضاء على الفساد، إن القدرة القضائية أهم من بنايات المحاكم العصرية ذات المسائل المناسبة في التواصل، التسجيل، البحث، يحتاج النظام القضائي الفعال إلى قضاة مدربين تدريبا جيدا، و كتبة و مدعين و محققين و وكلاء الدفاع، للحفاظ على عدد الحالات التي يعالجها قضاء صارم، و تحتاج المحاكم إلى رفع مستوى تدبيرها الإداري و قدرتها على متابعة قضايا جنائية و مدنية و إقامة الدعاوى عليها، كما يحتاج القانون و مؤسسات التدريب القضائي، و جمعيات مهنية و رابطة المحامين، فعلى سبيل المثال عندما تكون رابطة المحامين مستقلة و تثير مشاركة واسعة في المجتمع القانوني فإنها تستطيع أن تصبح مؤيدا قويا للإصلاحات الداعية إلى سيادة القانون[1].

- المؤسسات التنظيمية الاقتصادية:

إن استيطان الفساد يطال لا محالة النظام البنكي، و عادة يمتد إلى البورصة و مجالات أخرى من الاقتصاد الخاص، و من أجل تدبير قانون اقتصادي مقيد و خال من التضخم و هو أساس و شرط للحكومة الجيدة، و مراقبة ممارسات الفساد في القطاع البنكي، تحتاج الدول إلى بنوك مركزية مستقلة دستوريا و إجرائيا، كما يقضي الأمر خلق رقابة وتنظيم أفضل للبنوك الخاصة، و يستطيع أيضا التنظيم المستقل للبورصة بواسطة لجنة السندات المالية والتبادل والتنظيم المستقل للتجارة أن يساعدا على تفكيك رواد الفساد بين الحكومة و التجارة.

- اللجنةالانتخابية:

إذا كانت المحاسبة الأفقية تقوم جزئيا على المحاسبة العمودية، فهي تتطلب انتخابات تنافسية تدار بشكل نزيه و محايد في وقت يحدده القانون و الدستور، و تتألف الإدارة الانتخابية من مجموعة مهام مرعبة من الغش ويشمل ذلك تسجيل الناخبين، نشر لوائح الناخبين و توزيعها، تسجيل الأحزاب والمرشحين وتأهيلهم، تأسيس قوانين تتصل بالحملة الانتخابية والحملة المالية

[1] لاري دايموند، روح الديمقراطية، مرجع سابق، ص 465.

وفرضها، و ضمان سلامة القائمين على الحملات الانتخابية و الناخبين، و مراكز الاقتراع، و إدارة صناديق الاقتراع خلال عملية التصويت و عد أوراق الاقتراع، و تقديم تقارير حول نتائج الانتخابات بعد فحصها و مقارنتها ثم الإعلان عنها رسميا. إن الأمر الذي لابد من تأكيده هو كون الإدارة الانتخابية لابد أن تكون غير خاضعة لتوجيه من المسؤولين أو الحزب الحاكم و إدارته[1].

3) **تفعيل المحاسبة:**

لا يكمن التحدي في مجرد هيكلة نظام ما لمحاسبة أفقية، و يبقى حبرا على ورق، و إنما التحدي الحقيقي يتجلى في منح هذا النظام سلطة و استقلالية، و موارد تمكنه من أداء عمله كما يجب، يبدأ المشكل بالسلطة المحددة، إذا كانت البلاد عاجزة عن تعيين محترفين حياديين من المعيار الرفيع لتولي مناصب في المحاسبة الأفقية، فيضيع كل شيء، فالمؤسسات التي تبدو واعدة من حيث مجالها و تصميمها غالبا ما يتم إفسادها، لأن الرئيس أو رئيس الوزراء هو الذي يعين قياديها.

دأب دستور تايلاند لعام 1991 على احتواء هذا المشكل، من خلال منح سلطة تعيين أعضاء وكالات المحاسبة المعينين مثل المحكمة الدستورية و محاربة الفساد، الانتخاب، الوكالة التي تدقق في الحسابات، لجان حقوق الإنسان، إلى مجلس شيوخ محايدن، ينتخب أعضاؤه لفترة واحدة لمدة ستة سنوات، يمنعون من الانخراط في أي حزب أو تقلد أي منصب سياسي، تأسس هذا النموذج عام 2001 عندما كشفت المحكمة الدستورية خلال حكمها 7-8 عن تحقيق تصريح مضلل لممتلكات الوزير الأول الجديد **(تاكسينشيناواتر)** مما أدى إلى إقالته من مصبه[2]. كان الحكم خطوة قوية لمبدأ المحاسبة في تايلاند.

4) **تجنيد المجتمع المدني :**

توضح تجربة تايلاندا أن مؤسسات المحاسبة ذاتها المتطورة و المنتظمة بشكل جيد تعيش خطر احتمال غزوها أو تدميرها في ظل افتقار المجتمع إلى الإرادة و التنظيم، و الموارد التي تمكنه من الدفاع من مؤسساته.

تحتاج المحاسبة اللافقية إلى تشجيع و تقوية تمارسها الضغوط العمودية النابعة من المجتمع المدني و من الخارج.

---

[1] Larry diamond , political cereption : « Negerias Premmial Struggle » **jornal of democracy** ; Vol 2 N°04 Octobre 1991 P P 73-85

[2] Duncan Mc Cargo, « Democracy under stress in Thasin's Thailand », **Journal of Democracy, vol, 13, no 4 (October 2002),** PP 112-126.

إن المجتمع المدني يؤرسخ الديمقراطية و ينعشها من خلال الكشف عن سوء استعمال الدولة للسلطة و القضاء عليها من خلال توظيف قيادات جديدة و تدريبها و تطوير مفكرات جديدة من أجل الإصلاح و الرفع من مستوى وعي المواطنين بحقوقهم و واجباتهم.

يمكن أن يكون المجتمع المدني أداة حيوية نحو الإنفتاح، وتجاوز الدولة المفترسة وذلك بالقضاء على الروابط العمودية للمحسوبية و التبعية، و بالتشجيع على الأشكال اللافقية للمشاركة السياسية و بناء الثقة، وتنظيم المواطنين للمطالبة بالخدمات العامة الأكثر فعالية، وهكذا يكون روبيرت بوتنام على حق عندما قال "كان دي توكفيل على صواب: إن الديمقراطية تتقوى ولا تضعف، عندما تواجه مجتمعا مدنيا قويا"[1]

وتبرز ثلاثة أشكال من المحاسبة المجتمعة:

المنظمات الغير حكومية:

يمكن لمجموعة من المنتظمات المدنية ـــ رابطة المحامين ـــــ المجتمعات النسوية، والمجموعات الطلابية، الهيئات الدينية، مراكز البحث و مجموعات مراقبة الإنتخابات، وحقوق الإنسان و مجموعات أخرى من مجموعات مراقبة المواطنين أن تشكل تحالفا للضغط من أجل إحداث تغييرات دستورية لتحسين الحوكمة و مراقبة ممارسات مسؤولي الدولة في الوقت ذاته.[2]

لقد ظهرت منظمة الشفافية الدولية بفروعها الناشئة و القائمة في أكثر من تسعين بلد لها دور حيوي و ابتكاري يمكن للمجتمع المدني أن يقوم به في تشكيل تحالفات مع جماهير الناخبين المحليين من أجل تحقيق حوكمة ومحاسبة جديين.[3]

كما يراقب تصرف الدولة مجموعة واسعة

المطلب الثالث : الرجوع إلى الاستبداد :

كان المنعطف الذي سلكته بولندا نحو الحكم الاستبدادي سببا في إطلاق أجراس الإنذار في مختلف أنحاء الإتحاد الأوروبي، و داخل بلدان حلف شمال الأطلسي، فمنذ وصوله إلى السلطة، دأب حزب **باروسلافكانتينكي**، القانون و العدالة، على مهاجمة المحكمة الدستورية البولندية،

[1] Putnam , making denoray work : civic traditiion in Modrern Itaty p 182.

[2] لاري دايموند، " دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية " مجلة اوراق ديمقراطية العراق، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، العدد 3 جويلية، 2005، ص278.

[3] نفس المرجع، ص 29.

وتأسيس السلطة القضائية و الأجهزة المدنية و شن الهجوم على التعددية الإعلامية، والواقع أن منتقدي حكومة حزب القانون و العدالة وصفوا تصرفاته بأنها خاطفة لترسيخ "ديمقراطية غير ليبرالية" غرار ما فعله رئيس الوزراء المجري **فيكتور أوبان** في بلاده على مدار السنوات الست المنصرمة[1].

إن ما وصف في بولندا و المجر و غيرها على أنه بناء الديمقراطية غير ليبرالية هو حسب هذا التحليل أمر مضلل للغاية، و هو يمثل جهودا رامية إلى فرض أنظمة دكتاتورية مستبدة، ذلك أن الليبرالية ليست وحدها التي تتعرض للهجوم بل و أيضا الديمقراطية ذاتها، كيف ذلك؟.

كان لخيبة الأمل التي تلت سقوط الشيوعية و سيادة النشوة الديمقراطية، فقد بلغنا على حد تعبير **فوكوياما** نهاية التاريخ، و بدا الأمر و كأن الانتخابات و المؤسسات التمثيلية و سيادة القانون أصبحت مترافقة إلى الأبد، و لكن سرعان ما بدأ الناخبون الذين تمكنوا حديثا يصوتون لصالح أغلبيات استخدمت قوتها لقمع الأقليات و انتهاك الحقوق الأساسية، و كانت الاستشارة واضحة، فالديمقراطية في حد ذاتها غير كافية بل يستلزم الأمر بالضرورة تعزيز الليبرالية حماية الأقليات والحريات المدنية الفردية.

لكن مناهضة الليبرالية لم تكن تعني رفض أهمية الحقوق أو المؤسسات المستقلة، بل إن الواقع أن ما اقترحته هذه الحكومات الموجودة في بولوندا، المجر، تركيا هو شيء مختلف تماما، بل إنه هجوم صريح على الديمقراطية ذاتها لأن هذه البدايات تؤدي حتما إلى نهايات خاطئة فهناك انتخابات غير ديمقراطية[2]:

- ✓ تزوير صناديق الاقتراع بأي شكل.
- ✓ إعاقة أحزاب المعارضة لعرض حجتها على الناخبين.
- ✓ منع الصحافة عن الكتابة عن إخفاقات الحكومة.

إن جميع كل هذه المؤشرات تؤدي إلى نتيجة واحدة هي تزوير الأصوات، و فشل العملية الديمقراطية.

طالما استمر المنتقدون في استخدام عبارة "الديمقراطية غير الليبرالية" لوصف الخطوات السابقة، فسوف يصفق زعماء هذه الدول لهذه الفكرة و يستقبلونها بدلا من أن ينتقدونها، و تستخدم

[1] غيورغ سورنس، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي:** مرجع سابق، ص129.

[2] نفس المرجع، ص130

هذه العبارة كأداة لتحسين صورة مثل هؤلاء الزعماء كمعارضين لليبرالية، في حين تسمح لهم في الإشارة إلى أفعالهم بأنها ديمقراطية.

إن وصول السلطويين الجدد في أوروبا عن طريق انتخابات حرة و نزيهة، لا يضفي الشرعية الديمقراطية على جهودهم الرامية إلى تحويل الأنظمة السياسية بالكامل لخدمة مصالحهم، و عوضا عن وصفهم بغير الليبراليين، ينبغي لنا أن ندعوهم باسمهم الحقيقي غير الديمقراطيين.

هناك العديد من الديمقراطيات غير الراسخة و الهشة في المنطقة الرمادية. هل تحرز مزيدا من التقدم الديمقراطي؟ أم أنها ستتراجع إلى صيغ الحكم التسلطية؟.

-التحدي الحقيقي هو التحول الديمقراطي، بمعنى المضي قدما في التغيرات المؤسسية و الاقتصادية و الاجتماعية العديدة التي تسهم في تطوير الديمقراطية، و تعميقها في الأنظمة المصنفة في المنطقة الرمادية.

-تعميق الديمقراطيات هو مظهر من مظاهر الترسيخ.

-المظهر الثاني هو التغير الذي تصبح بموجبه الديمقراطية جزءا لا يتجزأ من الثقافة السياسية.

-ما هي العوامل التي تؤثر في ترسيخ الديمقراطية؟.

ليس هناك نظرية تحدد أهم العوامل التي تؤثر في ترسيخ الديمقراطية إذ ترى أحد المسارات التحليلية أن مستوى التنمية الاقتصادية عنصر حاسم في تحديد قدرة البلد إلى حد الديمقراطية بأسباب البقاء و الاستمرار للعوامل ذات الصلة بتقويم فرض الديمقراطيات الناشئة.

اقترح الباحثون المعنيون عددا من العوامل المختلفة المساعدة على الترسيخ [1]:

- شرعية الحكم السياسي.
- أحزاب سياسية مؤسسة.
- قوة المجتمع المدني.

و في المجمل، هناك عدد كبير من التوجهات الديمقراطية غير الراسخة في العالم، و لكل منها آفاق متفاوتة في تحقيق مزيد من التحول الديمقراطي.

و هذه العوامل المذكورة هي من أهم محددات هذه الأفاق.

[1] Larry diamond, « is the third wave over », **Jornal of democracy** Vol 7 N°03 1996. P P 20-38

نمـــاذج الأنظمة الاستبدادية الجديدة :

يمكن للحكومات الاستبدادية أن تبقى قائمة إلى أجل غير مسمى في ظل وجود المؤسسات الديمقراطية الغافلة، طالما أن من يتولون السلطة يتجنبون تجاوزات الحقوق الفاضحة (العلن عنها) و لا يلغون العمليات الانتخابية أو يسرقونها علنا، فيمكن أن تكون التناقضات المتجذرة في الاستبدادية التنافسية ضمن السيطرة عبر استخدام الرشوة و التفضيل و الأشكال المختلفة من الاضطهاد "القانوني" و يمكن للحكومة أن تقلص من تحديات المعارضة من دون إشارة احتجاج عارم أو عزل دولي.

مع ذلك فإن الظهور المزدوج للقواعد الديمقراطية، و الأساليب الأوتوقراطية التي تهدف للإبقاء على من يتولون الحكم في السلطة، يشكل مصدر أساسيا للاضطراب الذي يخلق وجود الانتخابات و السلطات التشريعية و المحاكم و الإعلام المستقل فرصا دورية للتحديات التي تفرض قوى المعارضة، و تخلق مثل هذه التحديات صراعا جديا للأوتوقراطيين الذين يتولون السلطة، فمن جهة إن قمعها مكلف إلى حد كبير كون التحديات تميل لأن تكون قانونية على نطاق رسمي و معروفة بكونها شرعية على نطاق واسع (داخليا و دوليا) و من جهة أخرى يمكن لمن يتولون السلطة أن يخسروا الحكم، إذا سمحوا للتحديات الديمقراطية أن تتحكم في مسارهم [1] فمراحل التنافس الديمقراطي الجدي إذا تبرز إنتقاضات التجذر في الاستبدادية التنافسية، مرغمة الأوتوقراطيين الذين يتولون السلطة على الاختيارين الخرق الفاضح لمبادئ الديمقراطية تحت طائلة العزل الخارجي و الصراع الداخلي. و بين السماح للتحدي بالمتابعة، تحت طائلة الهزيمة المحتملة، النتيجة هي غالبا نوع من أنواع خلل النظام كما حصل في المكسيك عام 1988، نيكاراغوا عام 1990، زامبيا عام 1991، روسيا عام 1993، أرمينيا عام 1996، ألمانيا عام 1997، غانا و البيرو و صربيا و أوكرانيا عام 2000، زامبيا مجددا عام 2001 [2].

في بعض الحالات مثل تلك التي كينيا، ماليزيا، روسيا، و أكرانيا، فقد صمد الأوتوقراطيون الذين يتولون القمع و ازداد قوة، و في حالات أخرى مثل: **نيكارغوا** عام 1990، و

[1]–Anderas shidler :"The nested Game of democratization by Elections"**international political review 23 (January 2002), P15.**

[2] Juan linz , **totolitarin and AuthoritarianRegimes,** (Boulder, color, Lynne Riemer, 2000), P34.

زامبيا 1991 و غانا و المكسيك عام 2000 فشلت الحكومات الاستبدادية تنافسية في القمع و فقدت السلطة.

إن التعاقب على الحكم ليس عملية تحول إلى الديمقراطية، فبالرغم من أنه في العديد من الحالات (كرواتيا و نيكاراغوا و البيرو و سلوفاكيا و صربيا) أدى تغيير من يتولون السلطة إلى تحولات ديمقراطية. لكن في الحالات الأخرى بما في ذلك ألبانيا، زامبيا، أكرانيا، بيلاروسيا، استمر القادة المنتخبون حديثا بتطبيق كثير من الممارسات الاستبدادية لأسلافهم و أسرفوا في ذلك.

و بالرغم من أن شرح التغييرات في قدرة الأنظمة الاستبدادية على الصمود في وجه الأزمات الناجمة عن حلقات من التنافس الديمقراطي، غير أن هناك نموذجا واحدا تجدر الإشارة إليه، في المناطق التي تملك صلات متينة مع العرب، خاصة في أمريكا اللاتينية و أوربا الوسطى، ففي أمريكا اللاتينية هناك أربعة من أصل خمسة استبدادية شامنية تحولت إلى ديمقراطيات عام 2000 (جمهورية الدومينكان، المكسيك، نيكارغوا، البيروا، لكن ليس هايتي، من الاتجاه نفسه فخلال المرحلة نفسها، كانت واحد من أصل خمسة أنظمة استبدادية شامنية في إفريقيا و الإتحاد السوفيتي السابق أصبح الديمقراطية.

يقترح هذا التدليل على أن القرب من الغرب يمكن أن يكون عاملا مهما لتشكيل مسار الأنظمة الاستبدادية الشامنية و يبدو أن العلاقات تسمح للغرب أن يتخذ شكل التأثير الثقافي والإعلامي، و شبكات النخب، و أثار التظاهرات و الضغط المباشر من الحكومات الغربية قد رفعت تكاليف التحصن الاستبدادي، ما يجعل تحول الأنظمة الاستبدادية الشامنية إلى الديمقراطية أكثر ترجيحا و في الأماكن البديلة غير الديمقراطية فإن المرجح هو أن تصر الأنظمة الاستبدادية أو تذهب بالاتجاهات الاستبدادية المسارات إلى الاستبدادية الشامنية.

بالرغم من أن الأنظمة الاستبدادية الشامنية ليست ظاهرة جديدة (فالأمثلة التاريخية تشملأجزاء من شرق أوروبا الوسطى في العشرينات و الأرجنتين في عهد يرون من 1946 إلى 1955)، فقد تكاثرت بشكل واضح في الأعوام الأخيرة نشأت الاستبدادية الشامنية بين ثلاثة مسارات[1]:

[1] لاري دياموند و مارك ف بلانتر، **الديمقراطية أبحاث مختارة** ، ص 404.

1) المسار الأول: زوال النظام الاستبدادي المطلق :

في هذه الحالات، كانت الأنظمة الاستبدادية القائمة مندفعة غالبا من خلال مزيج من الضغط المحلي و الدولي، إما لتبني مؤسسات ديمقراطية رسمية، و إما للتمسك جديا بما سبق إن كان مؤسسات ديمقراطية صورية. مع ذلك فنظرا لضعف حركات المعارضة افتقرت التحولات إلى الديمقراطية، كما أثبت من يتولون السلطة مهارتهم بالتلاعب أو الالتزام انتقائيا بالقواعد الديمقراطية الجديدة، و حدث مثل هذا النوع من التحولات في معظم إفريقيا جنوب الصحراء، حيث دفعت الأزمة الاقتصادية و الضغط الدولي الأوتوقراطيين القائمين للدعوة إلى انتخابات تشمل أحزابا و أطرافا متعددة، لكن افتقرت الكثير من عمليات التحول إلى الديمقراطية و استعاد كثير من الأوتوقراطيين منصبهم في السلطة.

2) المسار الثاني : انهيار النظام الإستبداي

كان المسار الثاني للاستبدادية الشامنية هو انهيار النظام الاستبدادي، تلام ظهور نظام استبدادي شاميني جديد، في هذه الحالات ظهرت أنظمة انتخابية ضعيفة افتراضيا، بشكل أو بأخر في أعقاب انهيار استبدادي، بالرغم من أن غياب التقاليد الديمقراطية و المجتمعات المدنية الضعيفة خلق فرصا للحكومات المنتخب كي تحكم بشكل أوتوقراطي، فقد كانت هذه الحكومات تفتقد إلى القدرة على توطيد الحكم الاستبدادي. و في دول ما بعد الشيوعية هذا المسار مثل أرمينيا و كرواتيا و رومانيا و روسيا و صربيا و أوكرانيا بالإضافة إلى هايتي بعد عام 1994 .

3) المسار الثالث : تدهور النظام الديمقراطي :

إن المسار الثالث للاستبدادية هو تدهور النظام الديمقراطي، في هذه الحالات خلقت أزمات سياسية و اقتصادية حادة و طويلة الأجل غالبا ظروفا فوضت في ظلها الحكومات المنتخبة بحرية المؤسسات الديمقراطية، إما من خلال انقلاب ذاتي رئاسي و إما من خلال تجاوزات انتقائية تدرجية، لكنها افتقرت إلى الإرادة أو القدرة على إزالتها بالكامل.

تكمن جذور التكاثر الأخير في الصعوبات المترافقة مع توطيد الأنظمة الديمقراطية والاستبدادية على حد سواء، في الفترة التي تلت الحرب الباردة مباشرة ينعزل عن التطور العالمي الديمقراطية في التسعينات، (التفاؤل حول النظام الديمقراطي الذي انتشر بين صفوف علماء السياسة)، ظلت مهمة إنشاء ديمقراطية و المحافظة عليها صعبة في معظم الأنظمة الديمقراطية في العالم، و حصل عدد كبير من التحولات في بلدان تسجيل معدلات مرتفعة من الفقر و عدم المساواة

و الأمية، في دول ضعيفة و مجتمعات مدنية، في ظل عدم استقرار المؤسسين و حدود وطنية متنازع عليها، و كذلك في أجزاء من العالم الشيوعي السابق، حيث السيطرة الدائمة لدولة الاقتصاد و المؤسسات الدينية الكبيرة و مجالات أخرى من النشاطات الاجتماعية[1].

مع ذلك و إذا بقيت الإمكانية ضئيلة لتحقيق ديمقراطية مطلقة في كثير من الدول ما بعد الحرب الباردة، فتبقى إمكانية بناء أنظمة استبدادية مطلقة و المحافظة عليها ضئيلة أيضا بجزء كبير، و كان هذا التغيير نتيجة البيئة العالمية لما بعد الحرب الباردة.

و فوض النصر العربي الليبرالي و الانهيار السوفياتي شرعية نماذج الأنظمة البديلة، وخلق محفزات كبيرة للدول الهامشية كي تتبنى مؤسسات ديمقراطية رسمي، بمراحل السيطرة الليبرالية تخلق "شبكة من الضوابط" على الحكومات غير الديمقراطية التي تسعى للحفاظ على الاحترام و الفاعلية الدوليين، لذا و خلال المرحة الوجيزة المسيطرة الديمقراطية التي تلت الحرب العالمية الأولى واجهت الحكومات الاستبدادية نسبيا في أوروبا الوسطى ضغطا قويا للسماح بصحافة شبه حرة، و إحصاء الأصوات من قبل أعضاء المعارضة في البرلمان، و سلطة قضائية شبه مستقلة.

شكلت التسعينات مرحلة من السيطرة الليبرالية الغربية مشابهة لتلك التي في العشرينات، لكنها أوسع نطاقا، و اتخذت التأثيرات الدولية أشكالا عدة بما في ذلك أثار التظاهرات المشروطة (كما في حالة العضوية في الإتحاد الأوروبي) و الضغط المباشر على صعيد الدول (على شكل عقوبات و دبلوماسية خلق الكواليس، و حق التدخل العسكري المباشر) و أنشطة الجهات المعنية و المؤسسات الناشئة العابرة للحدود، حاز النموذج الديمقراطي الليبرالي قبولا غير مسبوق ضمن نخب العالم الثالث و ما بعد الشيوعية، و الأهم هو أن خيار المصادر البديلة للجيش و المساعدة الاقتصادية قد زاد من ضرورة وجود علاقات جيدة مع الحكومات و المؤسسات الغربية، كما واجه الأوتوقراطيون الناشئون و المحتملون عوائق محلية مهمة أمام توطيد الأنظمة الاستبدادية، فلتوطيد نظام مغلق بالكامل، يجب على النخب الاستبدادية أن تقضي على كل المصادر الرئيسية للتنافس، عبر القمع المنهجي أو تفصيل خصوم محتملين، يتطلب مثل هذا العمل في الوقت نفسه تماسك النخب و جهاز الدولة –قادرا ماديا– و فاعلا بالحد الأدنى.

[1] لاري دياموند و مارك ف بلانتر، **الديمقراطية أبحاث مختارة** ، ص 406

لقد جعلت ندرة المصادر من الصعب على القادة الحفاظ على استدامة شبكات الحاسوبيات التي شكلت دعائم بنى الدولة الاستبدادية في السابق، علاوة على ذلك فإن السيطرة الهرمية غير الأكيدة على الأعضاء القمعيين لا تزيد فقط خطر الحرب الأهلية، بل أيضا صعوبة توطيد الحكم الاستبدادي، أما في كثير من الأنظمة ما بعد الشيوعية، جعل تشتيت السيطرة على موارد حكومية واقتصادية مختلفة ضمن مجموعات مختلفة من العصب على أي قائد أن يمارس سيطرة كاملة، مما أدى إلى نوع من التعددية بالتزكية. كان عدد كبير من الأنظمة قادرا على تذليل العقبات المحلية والدولية للحكم الاستبدادي ففي التسعينات، استفاد بعضهم من التساهل في النظام العالمي إلى حد كبير بسبب المسائل الاقتصادية الغربية الخارجية، و استفاد آخرون من سيطرة الدولة على العوائد من السلع النفيسة (النفط) ما قوض تطور المجتمع المدني المستقل و شبكات النخب شبه التقليدية التي سهلت خلق أنظمة موروثة جديدة (كما في أسيا الوسطى)[1].

في التسعينات، نشأت الأنظمة الاستبدادية الشامنية في الأماكن التي لا تساعد فيها الظروف على توطيد الديمقراطية و لا الاستبدادية، لكن لا ننسى أن نشير هنا أن مثل هذه الحالات لا تنتج بالضرورة استبدادية تنافسية ففي حالات كثيرة أدى انهيار الحكم الاستبدادي إلى انهيار الدولة و نشوب حرب أهلية كما حدث في ليبريا و سيراليون و الصومال .

خصائص الإستبدادية التنافسية :

إنه نوع محدد من الأنظمة الهجينة؛ الاستبدادية التنافسية، ففي الأنظمة الاستبدادية التنافسية، ينظر إلى المؤسسات الديمقراطية الرسمية غالبا على أنها الأدوات الرئيسية لامتلاك الصلاحية السياسية و ممارستها غير أن من يتولون السلطة ينتهكون هذه القواعد معظم الأحيان، ويؤدي ذلك إلى فشل النظام في تحقيق الحد الأدنى من المعايير التقليدية للديمقراطية، و الأمثلة تشمل كرواتيا في عهد **فرانيو تودجمان**، و صربيا في عهد **سلوبودان ميلوسوفيتش**، و أكرانيا في عهد **ليونيد كرفتشوك و ليونيد كوتشما**، **و** البيرو في عهد **البرتو فوجيموري**، و هايتي بعد عام 1995، بالإضافة إلى ألبانيا و أرمينيا و غانا و كينيا و ماليزيا و المكسيك و زامبيا خلال معظم التسعينات، و بالرغم من أن علماء السياسة قد صنفوا كثيرا من هذه الأنظمة على أنها أشكال جزئية

[1] نفس لاري دياموند و مارك ف بلانتر، **الديمقراطية أبحاث مختارة** ، ص 408

أو منقوصة من الديمقراطية فإن **ستيفن ليفيتسكي** و **خوان لينز** وصفها بأنها شكل منقوص من الاستبدادية[1].

يجب تمييز الاستبدادية التنافسية عن الديمقراطية من الناحية الأولى، و عن الاستبدادية المطلقة من الناحية الثانية، تستوفي الأنظمة الديمقراطية المعاصرة جميعها أربعة شروط كحد أدنى:

-يجري اختيار السلطتين التشريعية و التنفيذية من خلال انتخابات علنية و حرة و نزيهة.

-عمليا يملك كل الراشدين حق التصويت.

-تتمتع الحقوق السياسية و الحريات المدنية، بما في ذلك حرية الصحافة و حرية الجمعيات وحرية التنظيم و حرية انتقاد الحكومة بمستوى عال من الحماية ضد أي عمل انتقامي.

-تملك السلطات المنتخبة سلطة فعلية للحكم.

بالرغم من أن الأنظمة الديمقراطية بالكامل يمكن أن تخالف في بعض الأحيان معيارا واحدا أو أكثر من هذه المعايير، فإن مثل هذه المخالفات ليست واسعة أو ممنهجة بما يكفي لتعيق التحديات الديمقراطية للسلطة الحاكمة بعبارات أخرى، لا تغير بشكل جوهري الديناميكية بين الحكومة و المعارضة.

من جهة أخرى، تكثر في الأنظمة الاستبدادية التنافسية مخالفة هذه المعايير، وتكون المخالفات جدية بما يكفي لتخلق فرصا غير متكافئة بين الحكومة والمعارضة، بالرغم من أن الانتخابات تجري بشكل دوري و تخلو بشكل عام من عمليات النصب والاحتيال الهائلة، يدأب من يتولون السلطة على إساءة استخدام موارد الدولة، و حرمان المعارضة من حق التغطية الإعلامية الكافية و التصنيف على مرشحي المعارضة و حتى مناصريهم، و يتلاعبون في بعض الحالات بالنتائج الانتخابية، فيمكن أن يتعرض الصحفيون و سياسيو المعارضة و غيرهم من منتقدي الحكومة للتجسس، أو التهديد أو المضايقة أو الاعتقال، كما يمكن لأعضاء المعارضة أن يسجنوا أو أن يتعرضوا للضرب أو القتل رغم أن ذلك ليس معتادا، فلا يمكن تسمية الأنظمة التي تتميز بمثل هذه الانتهاكات بالديمقراطية.

إذا كانت الأنظمة الاستبدادية التنافسية تفتقر إلى الديمقراطية، فهي تفتقر إلى الاستبدادية المطلقة أيضا، و بالرغم من أن من يتولون السلطة في الأنظمة الاستبدادية التنافسية يمكن أن يتلاعبوا بشكل اعتيادي بالقواعد الديمقراطية الرسمية، فهم غير قادرين على الحد منها أو تقليصها

[1] Juan Jlinz, **totolitarin and Authoritarian Regimes**, Ibid, P35.

لمجرد مظهر زائف، و بدلا من انتهاك القواعد الديمقراطية علنا (على سبيل المثال من خلال حظر المعارضة و الإعلام و قمعهما)، يلجأ من يتولون السلطة إلى الرشوة و التفضيل و أشكال غير مباشرة من الاضطهاد، كاستخدام سلطات الضرائب و السلطات القضائية و وكالات الدولة الأخرى للتضييق قانونيا على المنتقدين أو اضطهادهم أو ابتزازهم.

مع ذلك حتى و إن خالف الحظ الأوتوقراطيين الذي يتولون السلطة، يخلق إصرار المؤسسات الديمقراطية الفاعلة مجالات يمكن لقوى المعارضة من خلالها فرض تحديات جوهرية، و هذا ما يحصل عادة، نتيجة لذلك، حتى إن كانت المؤسسات الديمقراطية شديدة الفساد، فيجب على من يتولون السلطة و خصومهم على حد سواء أن يأخذوها على محمل الجد[1].

في هذا الإتجاه، تتميز الاستبدادية التنافسية، عما يمكن تسميته أنظمة انتخابية صورية – أي الأنظمة التي تظهر فيها مؤسسات انتخابية لكنها لا شكل أي منافسة حقيقية على السلطة (مثل مصر– سنغافورة– أوزبكستان– في التسعينات) مثل هذه الأنظمة كانت تسمى أنظمة ديمقراطيات زائفة، و "ديمقراطيات افتراضية" و "استبداديةانتخابية" فحسب **لاري دايموند** كلها أشكال من الاستبدادية المطلقة، يمكن أن يكون التمييز بين هذا النوع من الأنظمة و الاستبدادية التنافسية صعب، و يمكن للمؤسسات الانتخابية غير التنافسية أن تصبح تنافسية يوما ما (كما حصل في المكسيك) غير أنه من الضروري تمييز الأنظمة التي تقدم فيها المؤسسات الديمقراطية قناة مهمة، يمكن للمعارضة من خلالها أن تسعى للوصول إلى السلطة في تلك الأنظمة التي تساهم فيها القواعد الديمقراطية في جعل القيادة الأوتوقراطية القائمة قانونية. إن الاستبدادية التنافسية تختلف عن الأنواع الأخرى من الأنظمة الهجينة، و يمكن أن تخلط الأنظمة ما بين السمات الاستبدادية والديمقراطية بأساليب مختلفة.

مجالات التنافس في الاستبدادية : في التنافسية هناك أربع مجالات للتنافس هي الأكثر أهمية و التي من خلالها تظهر لنا مساحات المنافسة في الأنظمة الاستبدادية التنافسية هي:

1)– المجال الانتخابي، 2)– السلطة التشريعية، 3)– السلطة القضائية، 4)– وسائل الإعلام.

[1] لاري دايموند و مارك ف بلانتر ، مرجع سابق ص 395.

1) المجال الإنتخابي:

إن المجال الأول و الأكثر أهمية للمنافسة هو المجال الانتخابي، ففي الأنظمة الاستبدادية تكون الانتخابات إما غير موجودة، و إما غير تنافسية بشكل فعلي، و يمكن إلغاء التنافسية الانتخابية إما باعتراف قانوني، كما في كوبا و الصين، و إما بعيدا عن القانون كما في كازاخستان وأوزبكستان، ففي الأخيرة تكون أحزاب المعارضة محرومة أو ممنوعة دوما من المنافسة الانتخابية، و يكون قادة المعارضة عادة معتقلين، علاوة على ذلك يمنع المراقبون المستقلون أو الخارجون من التأكد من النتائج عبر إحصاء مواز للأصوات، ما يخلص فرصا لسرقة الأصوات.

نتيجة لذلك، لا تشكل قوى المعارضة تهديدا انتخابيا جديا لمن يتولون السلطة، و تكون الانتخابات في كل جانب من الجوانب غير تنافسية، لذا فقد جرت إعادة انتخاب الرئيس الكازخستاني **نور سلطان نزاربييف** عام 1999 مع 80% من الأصوات، و في أوزبكستان جرت إعادة انتخاب الرئيس **إسلام كريموف** عام 2000 مع 92% من التصويت[1].

في الأنظمة الاستبدادية التنافسية، بالمقابل يجري خوض الانتخابات بشكل طاحن، بالرغم من أن العملية الانتخابية يمكن أن تتميز بانتهاكات واسعة النطاق من قوى الدولة، و تغطية إعلامية متحيزة، و تضييق عنيف على مرشحي المعارضة و نشطاها و نقص عام في الشفافية، فالانتخابات تجري بشكل معتاد و تنافسي و تخلو عادة من عمليات النصب و الاحتيال الواسعة النطاق لحضور المراقبين الدوليين.

بالرغم من أن من يتولون السلطة يمكن أن يتلاعبوا بنتائج الانتخابات، فهذا يكلفهم عادة ثمنا.

2) مجال السلطة التشريعية:

هناك مجال ثان للمنافسة هو السلطة التشريعية، في معظم الأنظمة الاستبدادية المطلقة تكون السلطات التشريعية إما غير موجودة و إما خاضعة لسيطرة قوية من الحزب الحاكم، بحيث أنه لا يمكن الكلام عمليا عن أي نزاع بين السلطة التشريعية و الفرع التنفيذي.

و في الأنظمة الاستبدادية التنافسية، تميل السلطات التشريعية لأن تكون ضعيفة نسبيا لكنها تصبح بشكل عرضي نقاط تركيز نشاط المعارضة، هذا مرجح بشكل خاص في حالات يفتقر فيها من يتولون السلطة لأحزاب أغلبية قوية ففي كل من أكرانيا و روسيا في التسعينات على سبيل

[1] لاري دايموند و مارك ف بلانتر ، مرجع سابق ص 396

المثال، كان الرؤساء يواجهون ببرلمانات متمردة يسيطر عليها شيوعيون سابقون و أحزاب يسارية أخرى.

حتى عندما يتمتع التنفيذيون الذين يتولون السلطة بأغلبيات تشريعية كبيرة فيمكن أن تلجأ قوى المعارضة إلى السلطة التشريعية كمكان للاجتماع و التنظيم و كمنصة عامة (إلى الحد الذي يتوفر فيه إعلام مستقل)، يمكنها من خلالها انتقاد النظام، ففي البيرو و على الرغم من حقيقة أن أحزاب المعارضة قد مارست تأثيرا بسيطا على السلطة التشريعية بين عامي 1995 و2000، فقد استخدم المشرعون المناهضون ل**فوجيموري** الكونغرس في نوفمبر 2000، و استخدم ممثل المعارضة **الكسندر موروز** البرلمان ليتهم الرئيس بالقتل و توزيع أشرطة مسيئة لسمعة الرئيس على الصحافة.

3) المجال القضائي:

هناك مجال ثالث من المنافسة المحتملة هو السلطة القضائية، تحاول الحكومات في الأنظمة الاستبدادية عادة تطويع السلطة القضائية، من خلال عزلها، أو بشكل أكثر دهاء، استعمال الرشوة و الابتزاز، و غيرهما من الأساليب، ففي البيرو على سبيل المثال، تداخلت أسماء قضاة بما في ذلك قضاة من المحكمة العليا– في شبكة المحسوبية و الفساد و الابتزاز التي خلقها رئيس الاستخبارات **فوجيموري**، **فلاديمير مونتيسيونس**، و في بعض الحالات، تلجأ الحكومات إلى التهديد و العنف، ففي زيمبابوي و بعد أن حكمت المحكمة العليا بأن احتلال الأراضي الزراعية المملوكة من البيض جزء من سياسة حكومة **موغابي** لتوزيع الأراضي – كانت غير قانونية – تلقى القضاة المستقلون موجة تهديدات عنيفة من قدامى المحاربين الموالين للحكومة، اختار أربعة قضاة بمن فيهم القاضي الرئيس التقاعد المبكر، و حل محلهم قضاة يملكون روابط أقوى مع الحكومة[1].

4) وسائل الإعلام:

تعتبر وسائل الإعلام عادة نقطة خلاف رئيسية في الأنظمة الاستبدادية التنافسية في معظم الأوتوقراطيات المطلقة، و تكون وسائل الإعلام مملوكة بالكامل من الدولة و تخضع لرقابة شديدة أو قمع ممنهج، فالمحطات التلفزيونية و الإذاعية الرئيسية تخضع لرقابة الحكومة، و تكون الصحف

[1] H Kuasi prenpth, « new Jurispredence of afreca » **Jornal of democracy** Vol 10 July 1999 P 38

و المجالات الرئيسية المستقلة إما ممنوعة بموجب القانون، و إما محظورة بحكم الواقع بعيدا عن القانون يتعرض الصحفيون الذين يثيرون غضب الحكومة لخطر الاعتقال و الإبعاد و حتى القتل، بالمقابل في الأنظمة الاستبدادية التنافسية، ليست وسائل الإعلام قانونية فقط بل مؤثرة بشكل ملحوظ، و يبرز الصحفيون بالرغم من تهديدهم بشكل معتاد و مهاجمتهم دائما، مثلا في البيرو مارست صحف مستقلة مثل **لاريبايلكا**، و **أل كوميرسيو** و مجلات أسبوعية مثل **سيوكاريتاس** عملها بحرية خلال التسعينات، في أوكرانيا مارست صحف مثل **زركالوني ديليردن** في الآونة الأخيرة **فيتر شرينيفيستي**، عملها كمصادر مهمة لوجهات النظر المستقلة حول حكومة **كوتشما**[1].

غالبا تسعى السلطات التنفيذية في الأنظمة الاستبدادية التنافسية سعيا كبيرا لقمع الإعلام المستقل، مستخدمة آليات أكثر مكر للقمع من نظيراتها في الأنظمة الاستبدادية، تشمل هذه الأساليب عادة الرشوة، التخصيص الانتقائي لإعلام الدولة، و التلاعب بالديون و الضرائب التي تدين بها وسائل الإعلام، و إثارة النزاعات بين حاملي الأسهم، و قوانين الصحافة المقيدة التي تسهل محاكمة الصحفيين المستقلين و المعارضين.

يجب أن نقف موقف الشك إزاء الآفاق المستقبلية للعديد من الديمقراطيات الجديدة، فالنفوذ القوي للنخب في المراحل المبكرة من الابتعاد عن التسلطية يمكن أن يقود إلى عدم استقرار في وقت لاحق، و إلى جمود يمنع مواصلة تطوير الديمقراطية و تعزيزها، يضاف إلى ذلك أن الشروط المثلى لترسيخ الديمقراطية ليست متوافرة في الأغلبية العظمى من الديمقراطيات الجديدة. إن المشهد العام أشد قتامه ففي معظم الحالات، يبدواأن المعوقات ترجح عدم مواصلة تطويل التوجهات الديمقراطية الهشة التي حدثت في السنوات الأخيرة، إضافة إلى عدم ترسيخها.

[1] لاري دايموند و مارك ف بلانتر ، مجع سابق ص 400

خلاصة الفصل الثالث:

عمليا كل الأنظمة الهجينة في العالم هي ديمقراطية زائفة، وذلك لسبب بسيط هو أن ظهور الأساسات السياسية الديمقراطية الرسمية، كالمنافسة الانتخابية المتعددة الأحزاب، يخفي في الغالب ولإضفاء الشرعية حقيقة الهيمنة الاستبدادية، تفتقر مثل هذه الأنظمة لميدان المنافسة المفتوحة و الحرة و النزيهة.

إن إحدى المزايا اللافتة في الحقبة الأخيرة من الموجة الثالثة كانت النمو الغير مسبوق في عدد الأنظمة التي لا تعتبر ديمقراطية واضحة و لا استبدادية تقليدية، إذ اعتمدنا معيارا دقيقا جدا للديمقراطية لا يشمل الانتخابات الديمقراطية فقط بل الحماية الفعلية للحريات في ظل سيادة قوية للقانون سترتفع شبه الأنظمة المتوسطة بشدة لأن كثيرا من ديمقراطيات الموجة الثالثة الحديثة هي غير ليبيرالية.

ولتدعيم هذا الرأي قمنا بتوضيح الخصائص النمطية لتلك الأنظمة فهي ديمقراطيات انتخابية، و هي دول ضعيفة حتى النخاع، هي دول تهيمن فيها غالبا النخب والخاصية الايجابية الوحيدة للانتقال هي أن عملية الحراك و التنظيم الشعبي في النضال من أجل الديمقراطية كانت قد بلغت مستويات أعلى من أي وقت مضى.

أما فيما يخص الآفاق المستقبلية للعديد من الديمقراطيات الجديدة فالنفوذ القوي للنخب في المراحل المبكرة يمكن أن يقود إلى عدم الاستقرار و إلى جمود يمنع مواصلة تطوير الديمقراطية و تعزيزها يضاف إلى ذلك أن الشروط المثلى لترسيخ الديمقراطية ليست متوافرة في الأغلبية العظمى من الديمقراطيات الجديدة، ففي معظم الحالات يبدوا أن المعوقات ترجح عدم مواصلة تطوير التوجهات الديمقراطية الهشة لتي حدثت في السنوات الأخيرة، إضافة إلى عدم ترسيخها.

الفصل الرابع

دراسة الحالة نموذج إيران

تعيش إيران مرحلة مخاض سياسي كبير و تفاعلات سياسية داخلية عميقة تطال حركة الدولة و المجتمع، و مستقبل نظام القيم الذي أتت به الثورة الإسلامية في إيران، و حكمت بموجبه البلاد طوال ما يقرب ربع قرن.

هذه التحولات التي تتفاعل ظاهريا في حركة لصراع سياسي، بين ما يسمى بالإصلاحيين و المحافظين، و تعكس في حقيقة الأمر التحدي الكبير الذي يواجه إيران في محاولة التحول نحو الديمقراطية، مع الإبقاء على دور قوي للإسلام في حركة مؤسسات النظام السياسي الإيراني كأنه مرتكز نظام القيم الذي يحكم الدولة و المجمع في ايران. بعبارة أكثر تحديدا مشكلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه و الديمقراطية.

لذلك طرحت في هذا الشأن تساؤلات وإشكاليات حول قدوة الفكر السياسي الإسلامي والنظرية السياسية الإسلامية بشكل عام على التجارب مع الاتجاهات الليبرالية السياسية والديمقراطية.

إن دراسة هذا النموذج يهدف لتأصيل مجموع التغيرات التي تتفاعل على مستوى الدولة والمجتمع، وحركة السلطة في إيران لمعرفة ما إذا كانت تمثل مرحلة جديدة تقدم عليها تجربة عهد الثورة الإسلامية في إيران، يحاول من خلالها نظام الثورة الإسلامية في إيران أن يتكيف داخل حركة مؤسساته السياسية مع إبقاء على السمات الرئيسية لخليفته الإيديولوجية (ولاية الفقية).

المبحث الأول : الأسس الفكرية للنظام السياسي الايراني

المطلب الأول : نموذج الدولة الديمقراطية الدينية وفق البرادايم الديني المحافظ :

•الاتجاه الديني :

لا يعد **الخميني** شخصية عابرة، و لا يمكن لنموذجه الثوري أن يزاح من قبل إيديولوجيات متناقصة، و تظل ثورة الخميني حية عبر المؤسسات التي أقامها، و السياسيين الذين خرجوا من عباءته، لذلك يكون من المناسب النظر إلى مركزية الخميني بالنسبة لإيران، للبدء في النقاش حول فلسفة رجل الدين و الكيفية التي استطاع من خلالها ترسيخ إيديولوجية ضمن النسيج الاجتماعي الإيراني[1].

•نهج الإمام :

ولد **أية الله الخميني** عام 1902، و قد شهد في حياته مجمل نضالات إيران الحديثة، بدءا من الحربين العالمتين الطاحتين اللتين أدتا إلى احتلال الشرق الأوسط من قبل القوى العظمى، وصولا إلى الخطوط المتغيرة لسلالة **آل بهلوي**، و كفاحها لتحديث لإيران، برز الخميني في أواخر حياته قائدا لثورة شعبية، و زعيما لجمهورية إسلامية تعهدت بإعادة تشكيل المنطقة برمتها وفق منظورها، يظل رجل الدين الإيراني المتشدد بلا أدنى شك، و واحدا من أهم شخصيات الشرق الأوسط المعاصر. لم ينبع نجاح الخميني من إصراره، و عزيمته الراسخة في وجه الظروف الاستثنائية فحسب، بل و إدراكه البديهي لطبيعة بلده قاده ضمنيا بعد و خلال الثورة و الحرب. عمل الخميني باستمرار على صياغة رسالته بما يتوافق مع قيم إيران المتأصلة، و نظرتها المهيبة الواعدة لذاتها، لطالما نظر ملوك و أساطرة فارس المتعاقبون إلى إيران على أنها مركز المنطقة. جذبت دعوت **الخميني** لإقامة دولة تتبنى قيم الإسلامية، بطريقة رهيبة ثلة من الإيرانيين من مختلف ألوان الطيف السياسي، استشعر **الخميني** أن الإيرانيين لا يزالون يلتمسون الأصالة و العودة إلى الجذور و القيم المتأصلة، في خضم التغيرات المضطربة[2].

---

[1] مجيد محمدي، **إتجاهات الفكر الديني المعاصر في إيران**، ترجمة ص حسين (ط1 بيروت الشبكة العربية للأبحاث والنشر 2010)، ص28

[2] محمد عمارة، **تيارات الفكر الإسلامي**، (بيروت دار العودة 1985)، ص210

يختلف الارتباط بالهوية الدينية مجددا، عن الرغبة في إقامة دولة تيوقراطية، و لكن الخميني كان مبدعا، بارعا في توظيف تلك العواطف خدمة لرسالته الثورية. لم يكن الرجل مجددا في أفكاره فحسب، بل ناجحا كذلك في بناء التحالفات ضمن بيئة مفعمة بالتنافس السياسي.

• مضمون إيديولوجية الخميني :

طور الخميني، في أربعينات القرن العشرين، إيديولوجية متميزة بما تحويه من رموز وقيم، و تكشف القراءة المتأنية لخطبه و كتاباته أن العقيدة المركزية لإيديولوجيته ترتكز على مفهوم العدالة، الذي خطى بموقع متميز في أدبيات القومية الفارسية و الشريعة الإسلامية، لم تكن معارضة الخميني موجهة ضد الملكية المستبدة في إيران فحسب، بل و الطغيان عبر أنحاء العالم الإسلامي بأسره. رأى الخميني أن ثورته التي انطلقت تحت راية الفتح الإسلامي تعبيرا شاملا عن المعارضة ضد عدد من القوى، لذلك فهو جاء ليحارب الظلم في العالم الثالث بأكمله تحت مظلة الحكم الديني، لم يكن الخميني محظوظا بشكل أو بآخر، لوجود مؤسسة دينية تخضع لهيمنة أكثر التقاليد الشيعية السياسية هدوءا، كرست نخبة رجال الدين نفسها تحت قيادة **آية الله محمد حسين بروجردي**،[1] الذي ظهر بحلول منتصف أربعينات القرن العشرين، "كمرجع تقليد " أوحد، أعلى المناصب الدينية في المذهب الشيعي – لرفع مستوى الجوازات و لتطوير العلوم الدينية–. تعين على آية الله الطموح الانصراف إلى دراساته الدينية، ارتبطت المؤسسة الدينية تقليديا، بغض النظر عن التصحيح التاريخي للثورة، بعلاقات ودية مع ملوك فارس، و كثيرا ما كانت تصنف من قبلهم في مواجهة خصوصهم اليساريين و العلمانيين. إستاء الخميني الشاب، بكل الأحوال نتيجة لذلك و لم تؤد تلك التقاليد بنظره إلا إلى إبعاد رجال الدين عن الجماهير، مثل كتابه " كشف الأسرار" عام 1942، الذي فيه دعوة صريحة لتقييد سلطات الملكية، و انتقاد ضمني لحلفاءها من رجال الدين، و تذمر الخميني بشدة في الخطبة التي ألقاها عام 1944 قائلا: "يعود ما نمر به من أيام حالكة، و خضوع الهيمنة العالمية إلى أنانيتنا، تقاعسنا عن نصرة الله"، كما انتقد بشدة فكرة فصل الدين عن السياسة، قائلا: "وفر الإسلام الحكم لما يقارب الألف و خمس مئة عام، و يملك الإسلام جدول أعمال سياسي، و ما يكفل إدارة البلاد ". نزع فكر الخميني المتطور في تلك الفترة، إلى تحدي قواعد المجتمع الديني، و اعتناق أفكار بديلة، درس الخميني الفلسفة، بينما كان الارتقاء ضمن المؤسسة الدينية

[1] كمال مظهر أحمد، **دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر**، (بغداد، مكتبة اليقظة العربية 1985)، ص272.

الشيعية يقتضي التركيز على دراسة الشريعة الإسلامية ناهيك اطلاعه على المذهب الصوفي و الشعر[1].

كان أقطاب السلطة الدينية معادين بالفطرة لليساريين و العلمانيين، بينما انجذب الخميني إلى أفكارهم فيما يدور حول النظام الدولي، و شجع الدول الرأسمالية، و لم يستعن الخميني بخطاب اليساريين فحسب، بل و الماركسيين كذلك طيلة مسيرته، متحدثا في كثير من الأوقات حول الطبيعة الظالمة للغرب. نأى الخميني بنفسه، في نقده الاجتماعي، عن قبول رجال الدين التقليدي بالترتيبات الاقتصادية القائمة، و تبنيهم التعزيزي لمبدأ الملكية الخاصة، و هاجم الخميني الشاه لإهداره عائدات النفط الإيرانية، و توسيعه الهوة بين الأغنياء و الفقراء، و فشله في إقامة بنية تحتية صناعية راسخة. عكس خطاب **الخميني** في هذا السياق، خطاب **شريعاتي**، الذي أمضي وقتا طويلا من ستينات القرن العشرين في إضفاء روح العالم الثالث الثورية، التي تميز **فرانتز فانون، و جان بول سارتر** على الإسلام. لقد انتمى **شريعاتي** دارس علم الاجتماع في فرنسا إلى جيل من المفكرين الإيرانيين الباحثين عن إيديولوجية أكثر أصالة تنسجم مع هويتهم بوصفهم مسلمين و حداثيين.

- **مفهوم الحكم الإسلامي عند الخميني :**

إن مفهوم الخميني عن الحكم الإسلامي كان موجها للشعب، و لكنه لم يكن ديمقراطيا بالتأكيد، ازدرى الرجل الإدراة الجماعية، مؤكدا على "الحاجة إلى تخليص الناس مما يتسمون به من نقص، و إيصالهم إلى مرحلة الكمال، و يتم التعبير عن ذلك الكمال عبر نظام رجال الدين، حيث يخضع الناس إلى سلطتهم العليا"، ينبع مفهوم **الخميني** عن الحكم الملائم، بالأساس، من الأتوقراطية الدينية التي لا يمكن أن تتقبل صيغة الحكم التعددي. يمكن أن يعزى عجز الجمهورية الإسلامية المتواصل عن صبغ نفسها بالصبغة الليبرالية، في جزء منه إلى تلك التركة الثقيلة و ازدرائها لمبدأ الحساسية الديمقراطية. كانت السنوات 1979-1981 حاسمة بالنسبة لإيران، فقد فرض **الخميني** و رفاقه في هذه الفترة الحساسة تغيرات طالت مؤسسات إيران و ثقافتها السياسية، و رسخت مفهوم الحكم التيوقراطي ضمن هويته إيران الوطنية. و قد تتغير التيوقراطية، و تعيد تعريف نفسها، و تصبح أكثر رجعية.[2]

---

[1] كمال مظهر أحمد، **دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص274

2 أسامة شحادة، **المشكلة الشيعية**، (ط2 كتاب الراصد 2008)، ص ص 300 – 307

- **تصور الدولة عند الخميني :**

لقد سعت النخبة السياسية الجديدة المكونة للدولة الجديدة في إيران في عام 1980 لوضع تصورها حول الدولة و المرتبة (سبير)، و سيطرة رجال الدين على مفاصل الدولة المركزية، وذلك بشكل تكامل مع انتهاء عقد الثمانينات القرن العشرين. و سيطرة رجال الدين ربما لا يجب وضعها في إطار المفهوم "الإسلام السياسي" الذي تم تضيع مصطلحه في إطار المواجهة بين ظاهرة التغريب و الاستعمار في القرن الثامن العشر و ما بعده، ذلك أن السياسة في المدرسة الشيعية الإثناعشرية الركيزة الأساس في بناء المذهب و حشد إتباعه، فالإمامة و فكرة تولي قيادة المجتمع هي برمتها السياسية بامتياز، و الأمر المهم في هذا السياق هو تبلور فكرة التقليد في مجتمع الإيراني الشيعي منذ العصر الصفوي، الأمر الذي ساعد رجال الدين في عصر الجمهورية على بسط نفوذهم في المجتمع الإيراني، لقد زادت قوة رجال الدين في تعزيز الدستور الإيراني لسلطة رجال الدين الجمعية عبر خلق المؤسسات التي تقوي من نفوذهم.

و في هذا السياق يمكن الإشارة إلى منصب المرشد الأعلى للثورة الإسلامية، فالمنصب الذي وضعه الدستور في أعلى هرم للسلطة و القيادة جعله غير مقيد من حيث الإصلاحيات، و يكاد يمتد في كل مؤسسات المجتمع و الدولة عبر ممثلين له، هذا المنصب جعل مراقبا من قبل مجلس خبراء القيادة الذي لا يحوي إلا رجال الدين، و هو المؤسسة الوحيدة التي تمتلك الحق في الرقابة على المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران، و تمتلك تعيين مرشد آخر في حالة وفاة أو عدم قيام المرشد بأعماله لأسباب المرض و العجز، كل هذه الإجراءات جعلت مؤسسة رجال الدين أشبه بطبقة نبلاء هي من تمتلك الكلمة الأولى و الأخيرة فيما يتعلق بالمنصب و الفقيه أو المرشد الأعلى للثورة الإسلامية. لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تم التأكيد على أن مؤسسة القضاء لا تعين رئيسا إلا عبر المرشد الأعلى، لقد كان الاختيار دائما من رجال الدين المقربين من حلقة المرشد الأعلى، يضاف إلى ذلك أن المؤسسة التي تقرر أن تمنح صلاحيات المرشحين للانتخابات الرئاسة البرلمانية متركزة في طبقة رجال الدين و العلماء و المقربين لهم من أهل القانون، كل هذه الإجراءات و الخطوات جعلت من شكل المؤسسة السياسية في إيران مؤسسة دينية من الطراز الأولن لكن هل توقف الأمر عند هذا الحد ؟ الجواب على هذا السؤال يؤكد فرض نخبة سياسية ذات لون واحد، و من طبقة اجتماعية خاصة لم يكن كافيا لتحقيق طموح الجمهورية الإسلامية، لذلك

انتقلت النخبة الدينية في إيران إلى أسلمة المجتمع بعد أن أضافت مسحة دينية إلى شكل النظام السياسي[1].

- **أسلمة المجتمع الإيراني :**

لقد بدأت فكرة أسلمة المجتمع مستندة إلى حقيقة أن الشعب الإيراني ذو مذهب مختلف عمن يحيط به، كما أنه عرقيا يبدو مختلفا عن جواره، هذه الحقيقة تم التعبير عنها من خلال الاستثمار في العداء الذي ظهر للنظام السياسي بعد الثورة الإسلامية، لقد ظهر جليا بعد عام 1974 أن شكل "جمهورية رجل الدين" أكثر صلابة مما كان عليه الأمر في مطلع الثمانينات، فجمهورية رجل الدين انتقلت أشواطا متقدمة في تحكيم دورها في قيادة المجتمع، كما أحكمت من قيل يدها على قيادة الدولة[2].

كانت الخطوات تتسارع باتجاه فرض الهوية الجديدة للدولة على المجتمع بل و الأفراد، بما في ذلك الحيز الخاص لحياة الناس في هذا السياق، جاءت فكرة فرض الحجاب على المرأة في إيران، كما بدأت الدولة بتصنيف كل من يناقض ثقافة الدولة الجديدة بأعدائه، و قد شمل ذلك محاربة الموسيقى و الأعمال التليفزيونية و الاختلاط في التعليم، و قد مثل منع الاختلاط في التعليم تحديا كبيرا لتحقيقه، فتكلفته الاقتصادية كانت باهظة لجعل حيز خاص للطالبات و آخر للبنين، و لم يتوقف الأمر عند ذلك بل تعداه إلى ما يسمى بالثورة الثقافية، التي ركزت على التخصصات و المواد التعليمية، و مدى تطابقها مع المحددات الجديدة للنظام السياسي الجديد. إن تجربة حضور الدين في المشهد السياسي في إيران عبر طبقة العلماء أو رجال الدين، تعد لافتة للانتباه عبر مستويات متعددة.

المستوى الأول: يتعلق بفرض التدين على الحيز العام عبر سياسيات تبناها النظام السياسي المتشكل في إيران بعد الثورة الإسلامية، هذا الفرض أو الترويج لنمط التدين من الحياة الشخصية للأفراد إلى الحيز العام و دفع الناس إلى التركيز على هذا الحيز العام إما خوفا من السلطة أو أملا في جني منافع من السلطة، و في كلتا الحالتين تراجعت حلة التدين التي تعين الإنسان على قدر من الانسجام مع نفسه، سواء في حيزه الخاص أو عندما يخرج للحيز العام الذي هو المجتمع بكل إشكالاته و تعقيداته.

---

[1] أسامة شحادة، **المشكلة الشيعية**، المرجع السابق، ص308.

[2] كمال مظهر أحمد، **دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر**، مرجع سابق، ص275.

المستوى الثاني: الترويج إلى أن المواقف السياسية بما فيها التعلق بالسياسية الخارجية، إنما هي مبنية على تلك الأسس من التدين، في هذا المستوى سعى النظام السياسي أن يمتد بقاعدته الشعبية التي هي خارج الحدود، الأمر الذي جعله تهديدا و تحديا حقيقيا في نظرا جيرانه، فالتدين مرتبط بفكرة المرجعية و التقليد، و أصبح ينظر إليه كنوع من الامتداد السياسي و توسع النفوذ و هو ما يشمل ما يسمى "بتصدير الثورة ".

المستوي الثالث: إن فكرة التدين أصبحت مرتبطة بالنظام السياسي و مؤسساته سواء كانت تعليمية أو غير تعليمية، و هو أمر يبدو في الظاهر إيجابيا، لكنه في الحقيقة دفع تدريجيا الأسرة إلى التراجع عن هذا الدور اعتبارا أن النظام السياسي قوي و يستطيع أن يفرض كل القيم الإيجابية المرتبطة بالتدين، ضمن هذا المستوى يمكن مشاهدة إخفاق النظام السياسي و غياب الأسرة عن دورها في التربية في الحيز العام، الأمر الذي ظهرت آثاره عندما لم تستطع الدولة الاستمرار في ذلك الدور بسبب سياسته الخارجية[1].

المطلب الثاني: نموذج الدولة الديمقراطية الدينية وفق البرديم الليبرالي :

بنى البرديم الليبرالي أفكاره على أساس الوطنية الليبرالية، فقد طرح أجندته و رؤيته للنظام الإيراني بعد الثورة من خلال الهوية الوطنية السياسية، التي نضجت أثناء فترة التحررية الدستورية مع بداية القرن العشرين، و أصبحت النواة المركزية للبردايم و تياراته في المطالبة بالحرية و سيادة القانون و الاستقلال الوطني و نشر الديمقراطية، لأن الثورة قامت وفق الطرح الليبرالي لخدمة إيران و تحقيق الديمقراطية الكاملة، و الاعتراف رسميا بتعدد الأفكار، و محاربة الاستبداد و القمع السياسي.[2] و يرجع صعود الخطاب اللبيرالي إلى ظهور جيل جديد من المفكرين على الساحة السياسية الذين يقيمون رؤيتهم العامة على أرضية القيم الإسلامية الكبرى، و بناء على التجربة التاريخية، و تقع هذه الفئة حسب **علوي تبار** في موضع وسط بين الرومانيين التقليديين والمفكرين العلمانيين، و يتمحور القاسم المشترك بين مفكريه حول ثلاث اهتمامات رئيسية:

- تطوير تفسير عقلاني للدين و القيم الدينية.

[1] كمال مظهر أحمد، **دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر**، مرجع سابق، ، ص276

[2] سلطان محمد النعيمي، **الفكر السياسي الايراني**، "جذوره، روافده آثاره"، (ط1 الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستيراتيجية 2009)، ص98.

- نقد النظام الاجتماعي القائم و مؤسساته و بنية و علاقاته الداخلية و منظومات سلوكه المعيارية.
- التركيز على قيم الحرية و المساواة و التقدم كلوازم ضرورية للتنظيم الاجتماعي السليم.[1]

اعتبر فرزين وحدة صعود المفكرين الليبراليين و خطابهم هو تجسيد ما وصفته بانبعاث هوية جديدة (وعي جديد للذات) على إنقاض الهوية الجديدة التي طبعت الخطاب الإسلامي خلال الستينات و السبعينات بإكمال آية الله الخميني صدرت عن فهم خاطئ للذات و الهوية و أنتجت رؤية سياسية واضحة إزاء مفهوم المواطنة، و لم يتعامل الخميني مع الذاتية الإنسانية ككينونة مستقلة قائمة بنفسها، و اعتبرها مرتبطة بالحقيقة الإلهية، و يتجلى ذلك في مفهومه للمجتمع التوحيدي الذي يمثل بناءه الهدف الأول و الأهم للثورة الإسلامية.

و بزوال الالتباس اتجه المحافظون إلى الموقف التقليدي حول الذاتية الدينية، التي تنطوي على أفكار مفهوم المواطنة، و ما يترتب عليه من حقوق سياسية.[2] و طور الخطاب الليبرالي بالمقابل مفهومه الخاص للمواطنة في سياق يماثل المفهوم الحديث للذاتية الفردية، و ما تنطوي عليه من حقوق دستورية، و يعكس هذا التطور تحول في الثقافة السياسية للمجتمع الإيراني الذي سعت النفسية الحاكمة منذ نجاح الثورة الإسلامية لإعادة تشكيل هويته الوطنية على نحو ينسجم مع الإيديولوجية السياسية الرسمية التي تهمش كل انتماءات المواطن أو تلغيها لصالحها، و ترسيخ الهوية الخاصة بالجمهورية الإسلامية باعتبارها مطلقة و كاملة، متبنية و بديلا ضروريا عن كل الهويات سواء الإثمنية أو الثقافية، و في الواقع وظفت النفسية إيديولوجية الانتماء إلى الإسلام كبديل أرقى من كل انتهاك لتحقيق أهداف سياسية مرحلية أبرزها توحيد الجمهور وراء النظام الجديد و سياساته.[3]

يدعو الليبراليون إلى نموذج للحكم يقارب إلى حد كبير النموذج الليبرالي، و يعتبرون بدولة تعاقدية ممثلة للمصالح المتنوعة لمواطنيها و ليست ممثلة للبهاء، و إن مفهومًا كهذا ليسهل

---

[1] توفيق السيف، **حدود الديمقراطية الدينية دراسة في تجربة ايران سنة 1979**، دراسة في تجربة إيران منذ 1979، (ط1 لبنان دار الساقي)2008. ص ص196-197.

[2] المرجع نفسه ص 198.

3 المرجع نفسه ص 198.

تأسيسه في إطار النموذج الديني المرور فدستور الجمهورية الإسلامية قدم للفكر الديني عددا من المفاهيم الجديدة كحقوق الشعب، سيادة الأمة، الحريات العامة، الفصل بين السلطات...إلخ، كما أن مفهوم الشعب حديث الظهور في الثقافة الإسلامية، و لا توجد له سوابق في التراث، و إن تأييد الفقهاء لهذه المفاهيم يعد سابقة في التراث الديني. و بها أن القرآن و السنة النبوية لم يحددا شكل الحكومة. يرى الليبراليون بأنه يمكن للمسلمين دمج هذه المفاهيم في نضالهم السياسي و ثقافتهم الاجتماعية، و أهم القضايا التي شكلت مرتكزات برداىم الليبرالي و أبرز عناصر ايديولوجية السياسة، هي أيضا محور النقاش الداخلي بين البردايم الديني المحافظ و البردايم الليبرالي، تتمثل في:

- **الجمهورية:** تمثل عنصرًا محوريا في الخطاب الليبرالي، كما أنه مصدر جدل واسع في السياسة الإيرانية، لا سيما حول مدى مطابقة النظام الإسلامي الجمهوري لمعناه الأصلي الذي صيغ في إطار الفكر السياسي الغربي كقيامه على مبدأ سيادة الشعب و كونه المصدر الوحيد للسلطة في نظام ديني.

و يدعو مفكرو البردايم الليبرالي إلى نظام سياسي مفتوح و قائم على المشاركة الشعبية، باعتبار التمثيل هو جوهر السلطة، كما يشددون على تمايز النظام الجمهوري بعدد من المعايير والقيم الأساسية المتمثلة في:

- إن النظام الجمهوري هو عقد اجتماعي يقوم على حقوق و واجبات متبادلة، و يكون الحكام فيه مسؤولين أمام الشعب.
- في النظام الجمهوري ينحصر دور الدولة في المجال العام، حيث المصالح مشتركة بين جميع أفراد الشعب، و حيث تكون إرادة الأمة هي مصدر السلطة و المصلحة العامة هي الهدف الذي تسعى له الدولة.
- إن أعضاء المجتمع السياسي متساوون، و المواطنة هي الأساس الذي يحكم العلاقة بين المجتمع و الدولة، و لجميع المواطنين الحق في المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بمستقبلهم و الطريقة المناسبة للحكم و إدارة المصالح و الموارد العامة، و تتشكل السيادة الوطنية من مجموع الحقوق الفردية.[1]

1 توفيق السيف، المرجع السابق، ص ص207-209.

و يجادل الليبراليون بأن النظام الذي أقامته الثورة الإسلامية هو عقد اجتماعي شرعي قام على أرضية القيم الدينية، و صيغ في إطار دستور الجمهورية الإسلامية عام 1980 بتصويت الغالبية الساحقة من المواطنين.

- **الشرعية السياسة:**

تتوقف شرعية النظام السياسي حتى إذا كان بصبغة دينية حسب مفكري البردايم الليبرالي على ركنين أساسيين هما:

• **الإرادة الشعبية و رضا الجمهور:** و يوجد بهذا الشأن اتجاهان متمايزان داخل البردايم، يركز الاتجاه الأول (يتمثل في عدد من الفقهاء مثل آية الله منتظري و آية الله صانعي) على المضمون الديني للدولة مع اعتبار المجتمع عاملا للحقيقة الدينية، و إن توافق سياسات الدولة مع القيم الإسلامية هو ما يضفي عليها الصفة الدينية، بغض النظر عن النواحي الشكلية، و لا يشترط في الدولة الدينية تولي رحاب الدين و الحكم، إذ يقتصر دورهم على مرتبة التزام الحكومة بالقيم الدينية و الدفاع عن حقوق الشعب عند طغيان الدولة.[1] أما الاتجاه الثاني (ممثلا في مفكرين إسلاميين و رجال دين من المراتب المتوسطة) فينكر أية صفة قدسية للسلطة، و يرى أن الإسلام لم يضع نظامًا للحكم خاصا به، و بالتالي فنظام الدولة الإسلامية مثل باقي الأنظمة عرفي، و يقوم عليه أشخاص غير معصومين- و يتطور من خلال مهارات التطور- المعتادة التي تحضى بالتجربة و المحاسبة و المسؤولية على الأعمال.[2]

كما يبقى هذا الاتجاه مؤمنا بالعدالة كمرجع أساسي للشرعية السياسة، أما الاتصاف بالدين أو عدمه فليس معيارًا لشرعية الحكومة.

• **حكم القانون:** يعد مبدأ عمومية القانون و حاكميته باعتباره الركن الثاني للشرعية السياسية محورًا ثابتا لمفكري هذا البردايم و مناظراتهم، حيث صرح **خاتمي** أمام مجلس الخبراء بقوله إن الدستور هو القانون الأعلى لنظامنا، و أن ولاية الفقيه اكتسبت أهميتها و محوريتها في هذا النظام -بسبب إقرارها في الدستور- و لولا الدستور لكانت مجرد نظرية مثل النظريات الفقهية الأخرى،

1 روي متحدة، **الفكر السياسي الشعبي ومصير الثورة الاسلامية** في كتاب ايران والخليج البحث عن الاستقرار، المرجع السابق، ص108.

2 توفيق السيف، المرجع السابق، ص ص214.

و يهدف الدستور إلى سلطة تقوم على الإرادة و تعترف بحق الرقابة الشعبية على مستويات السلطة.[1]

- **الديمقراطية :** يشدد الليبراليون على ضرورة الديمقراطية و صلاحيتها للمجتمع الإيراني، كوسيلة فعالة لإصلاح الخلل في موازين القوى بين رجال الدين و المجتمع المدني والدولة. و يؤيد **شبستري** فكرة ضرورة الديمقراطية للدين على أساس أن الديمقراطية تتألف من مكونين؛ هامش المساواة و الحريات المدنية و هما يتطابقان مع غايتين عظيمتين من غايات الدين، العدالة و انعتاق الإنسان.[2]

كما اعتبرت الديمقراطية الآلية الوحيدة للتخلص من الديكتاتورية الدينية حيث يخلص **سروش** إلى أنه « لا يمكن التخلص من الديكتاتورية الدينية إلا بالفكر الديمقراطي، و تعد الدكتاتورية الدينية أسوأ الديكتاتوريات لأن الزعيم الديني الديكتاتوري لا يؤمن بأن الحكم بالأسلوب الديكتاتوري من حقه فحسب، بل يؤمن أيضا أنه مسؤولية، و لا يمكن للمرء حماية نفسه إلا من فلان ديني ديمقراطي »[3]

- **الدين و الديمقراطية:** يرى مفكر والبردايم الليبرالي أن الديمقراطية ليست إيديولوجية سياسية أو مجموعة أفكار سياسية متعلقة بأدوات وغايات تنظيم العمل الاجتماعي، وأية مجرد توظيف خاص للحكومة وتوزيع للسلطة السياسية داخل هذا النظام وبالتالي فالديمقراطية هي نموذج في ممارسة سلطة السياسة ونظام شمل للدولة وليس الدين، وتعارضها يكون مع نماذج السلطة الأخرى وليس جديين ففي ظل النظام الديمقراطي تقوم مؤسسة السلطة والدين بأدوار مختلفة حيث يوفر الدين القيم والأهداف والمعايير التي يجب تمثيلها في النظام السياسي، وتحدد الديمقراطية المناهج والوسائل الضرورية لتحقيق هذه الغاية، ومنظومات العمل والمؤسسات والمعايير الإدارية وطرق اتخاذ القرار.[4]

ويمكن إقامة علاقة وطيدة بين الدين والقيم الديمقراطية على أساس راسخ حسب رأي **سروش** من خلال المحافظة على علاقة مستقرة بين الدين (الشرع) والفكر (العقل) واتحاد

---

1 محمد خاتمي، **الديمقراطية وحاكمية الخدمة**، ترجمة سرمد الطائي (دمشق، دار الفكر 2003)، ص161.

2 توفيق السيف، المرجع نفسه، ص 221.

3 مهدي نور بختي **الدين وسياسة والاتجاهات الايديولوجية في ايران المعاصرة** في كتاب ايران والخليج، المرجع

4 توفيق السيف، المرجع السابق، ص ص226– 227.

الديمقراطية مع الدين يمثل نجاحًا للتوفيق بين الفكر والدين ولكن يتطلب إخفاء صفة الديمقراطية على حكومة دينية توفي المرونة في فهم الدين وجعل الأفضلية للفكر الذي يقصد به التفكير الجماعي القائم على مساهمة الجميع، والمعتمد على الخبرات الإنسانية، ويستحيل الوصول إلى هذا التفكير الجماعي إلا من خلال عملية ديمقراطية. ويمكن للحكومات الدينية أن تكون ديمقراطية أو غير ديمقراطية، ومعيار التميز بين النوعين هو مدى إعتماد الحكومة على التفكير الجماعي ودرجة احترامها لحقوق الإنسان.[1]

- **العلمانية:**

احتل النقاش حول العلمانية، و لا سيما طبيعتها الإشكالية، و علاقتها بالديمقراطية والتحديث جانبا كبيرًا من اهتمامات مفكري برديام الليبرالي، و قد سعوا لإعادة تعريفها في إطار الثقافة المحلية مما يساعد على تفهم حقيقة أن العلمنة ليست خيارًا إراديا محضا، و أن القدر الضروري منها ليس متناقضا بالضرورة مع الدين، كما أن طرحها الأولي في السياق الثقافي الغربي لا يعني عدم وجودها بتسميات مختلفة في الثقافة الإسلامية، و الثقافة المحلية الإيرانية، وينظر المفكرون الليبراليون إلى العلمانية كمفهوم واسع يحوي قدرًا كبيرًا من اللبس و اعتبروا طرحه كنقيض للدين، و كتمثيل للفكر الغربي أعاق مناقشته الموضوعية. و يرى **سروش** أن مفهوم العلمانية يتضمن ثلاث معان:

- قيام الفعل على أرضية غير دينية.
- فهم العالم و الإنسان خارج الإطار المفهومي الديني.
- فهم المجالات غير المرتبطة بالدين كعوالم مستقلة قائمة بذاتها مثل العلم، الفلسفة، السياسة، الأدب.

و بتوظيف المعنى الثالث للعلمانية، يشير **سروش** إلى استقلالية السياسة عن الدين وإمكانية استخدام تعبير استقلال السياسة عن الدين بدلا من فصل السياسة عن الدين، و بذلك لا تستثني العلمانية بالمفهوم الذي اقترحه **سروش** الدين من الحياة السياسية، لكن تطبيق النظام القانوني الديني يؤدي بالضرورة إلى تجريده من صبغته القدسية[2] و إلى علمنة القانون الديني حسب تعبير **حجاريان**، أي مصالحة الفقه مع العرف من خلال إعادة إنتاج الأول منه في إطار العرف

1 مهدي نور بختي، المرجع السابق، ص65.

2 توفيق السيف، المرجع السابق، ص 242.

وحدوده، و يرى **حجاريان** أن إدماج المؤسسة الفقهية من مؤسسة الدولة، و هيمنة فكرة تطابق الدين و السياسة، أدى إلى فرض المؤسسة السياسية لطرق عملها و متطلباتها على المنظومة الدينية، والدولة هي أقوى أدوات العلمنة، و السياسيون يعالجون الأمور على أساس العرف و المصلحة، وإذا اندمجت المؤسسة الفقهية في جهاز الدولة سوف ينتقل هذا المنهج إلى الفقه.[1]

و تهدف نقاشات الليبراليين حول العلمانية إلى تدعيم موقفهم، الذي يعتبر الدولة كيانا عرفيا و أن ادعاء الدولة للصيغة الدينية سوف تعود إلى انقلاب الدين إلى نظام عرفي يختلف عن قانون الدولة، و من ثم سيفسر الدين عنصره الجوهري، أي كونه مصدر إلهام روحي لحياة الإنسان.

إن الحياة الروحية ليست مجالاً لعمل الدولة، لأنه لا يمكن فرضها بقوة القانون، و تدخل الدولة في الشأن الديني سيؤدي إلى الاستبداد الديني و انتهاك الحقوق، و الهبوط بدور الدين إلى المجال المحدور للقانون بدلاً من وظيفته الجوهرية المتمثلة في توفير المثل العليا الضرورية للحياة الاجتماعية و تعميق معناها.[2]

- **الحرية:**

تؤدي الحرية الفكرية دورًا بارزا في فهم الديمقراطية عند المفكرين اللبراليين، إذ يميز **سروش** بين نوعين من الحرية؛ سلبية و إيجابية، و تتمحور الحرية السلبية حول الخلاص من المعوقات مثل التحرر من السلطة المستبدة، و تشكل المقومات الضرورية للانتقال إلى الحرية الإيجابية التي تسعى لتأسيس بيئة مناسبة للتمتع و ممارسة الحقوق الفردية و الجماعية بدون قيود أو ضوابط غير مشروعة، و لا تختزل الحرية التي يطالب بها هذا الاتجاه في حرية التعبير، و إنما تمتد إلى حرية معارضة السلطة، و تعدد القراءات الدينية.[3]

- ✓ **منهجية البرديم الليبرالي:**

يرى مفكرو البرديم الليبرالي بأن الفقه ليس الإطار المناسب لمناقشة قضايا السلطة والدولة، و التي يجب معالجتها كما يرى كمنحى في إطار الفلسفة السياسية، و على أسس عقلانية، و قد ركز النقاش على السلطة ذات الأساس الديني و على إمكانية تطبيق مادي مثل التعددية وتحديد

1 توفيق السيف، المرجع السابق، ص 238.

2 المرجع نفسه، ص 244.

3 محمد النعيمي، **الفكر السياسي الايراني**، المرجع السابق، ص189.

السلطة في المجال الديني لكون السلطة السياسية في إيران شديدة الارتباط بالسلطة الدينية على المستوى الدستوري، و على المستويين الاجتماعي و السياسي.

بدأ النقاش الليبرالي بنقد إيديولوجية السلطة، ليصل إلى ضرورة إعادة النظر في دور الإيدولوجيا كعقبة أمام التفكير العقلاني، و عائق أمام انعتاق الإنسان، و استهدف هذا النقد التشكيك في عمومية النموذج الخاص و معياريته للتدين الذي تتبناه النخبة الدينية المحافظة، و يدعى بنموذج الإسلام الفقهي و يعرض رسميا باعتباره تجسيدا للإسلام المحمدي الأصيل، لتمييزه عن نموذج التدين الذي يدعو إليه المفكرون الإصلاحيون الذي يوصف بالانتقائي و المشوب بتأثيرات الليبرالية و الاشتراكية.

إن الدين حسب **عبد الكريم سروش** قد يتحول عند ارتباطه بقوة الدولة، إلى إيديولوجيا للهيمنة الدولية و تنتقل وظيفته من مصدر للأخلاقيات الرفيعة إلى تبرير الهيمنة الطبقية و بالتالي فالإيدولوجيا القائمة في إطار التعاليم الدينية ليست معصومة من الأغراض الموجودة في جميع الإيديولوجيات الأخرى، كغطاء للحقيقة و تقليل قيمة العقل، و تعطيل التبادل الحي للمعلومات والأفكار و ينوه **سروش** بدور المفكرين في تطوير الفكر الديني و الحياة الاجتماعية فاستمرار الثورة يتوقف على قدرتها على إعادة إنتاج نظريتها و تطويرها، من قبل المفكرين الذين كانت أعمالهم هي الدافع الرئيسي لتطور الروحانيين، لكن المعرفة التي يحملها الروحانيون توقفت بسبب إنشدادها إلى الماضي الذي حجب عنها الحقائق الجديدة التي أدخلتها الحداثة في المجتمع الإيراني وثقافته، وبالتالي لا توجد مساهمة بارزة للروحانيين في النقاشات التي يشهدها المجتمع اليوم حول قضايا محورية مثل؛ الحريات و الحقوق و العدالة، و هذا ما يعمق الفجوة بين الماضي و الحاضر، و تقوم القراءة الليبرالية للدين على مبدأ تعدد الاجتهاد و مبدأ التعددية سواء تعلق الأمر بالدين، أو الثقافة، أو السياسة، و المنطلق الأول لهذه القراءة هو التشكيك في دعوى رجال الدين للإنفراد بالحق في الاجتهاد و تفسير النص الديني، و كشف التناقض بين نموذج الاجتهاد السائد في المؤسسة الدينية و واقع الممارسة العملية من خلال فهم ثلاث عوامل هي:

- ✓ **المشاركة الشعبية:**

– إن هذا النموذج يستبطن بالضرورة احتكارا للسياسة و استبعادا لدور الشعب.

– حرية الفكر: إنه نموذج يستبطن تبرير القمع لأصحاب الأفكار المخالفة.

– المنهج العلمي: إن النموذج يفتقر إلى التأسيس العلمي الصحيح.[1]

و نتيجة لهذه الاعتبارات يدافع مفكرو البردايم الليبرالي عن تعدد القراءات الدينية وتنوعها لكون عملية التأويل جاءت تؤكد أن المعرفة الدينية المكتسبة من فهم القرآن و السنة والتاريخ الإسلامي تكونت تحت تأثير العلوم الإنسانية مثل علوم الطبيعة و العصرنة، و بالتالي تتغير المعرفة الدينية في كل عصر و عند كل شخص بتغيير مجموعة المعارف و العلوم الإنسانية التي تظهر في ذلك العصر، أو يخصلها الشخص. و يغرق هذا الاتجاه بين المعرفة الدينية و جوهر الدين الذي يأتي في صورة ظواهر إلهية ثابتة لا تتغير أما المعرفة الدينية فتقبل التأويل و تعدد القراءات نتيجة لتأثير الظاهرة الإنسانية على تلك المعرفة التي تتبلور إنتاج لجهود الفقهاء في تحقيق و دراسة و تفسير النصوص القرآنية و الأحاديث و تعاليم الأئمة في المذهب الشعبي بالاستعانة بمناهج القواعد و الصرف و الاستنتاج و الفلسفة و الإلهام بالنواحي الإنسانية و الطبيعة البشرية، و عليه فتفسير الدين ليس ثابتا و أنه يخضع لظروف خاصة تؤدي إلى تعدد أطروحات المجتهدين في فهمهم للعالم.[2] مما يؤدي للإقرار بمبدأ المرونة في المعرفة الدينية، أو ما يطلق عليه البردايم اللبرالي بنظرية «القبض والبسط»*

لقد تجاوز المفكرون الليبراليون دور المتلقي للدين أو الانطلاق من القراءات السابقة لبناء فهمهم إذ استخدموا منهجًا عقلانيا لإعادة بناء المعرفة الدينية في الفكر الشيعي في سياقها الزمني و المكاني، و وفقا للعوامل المحيطة ببيئة ضد المعرفة المتجددة و المتكيفة مع التغيرات الحاصلة.

و طور **آية الله شبستري** منهج الاجتهاد في النص الديني، و طرق تطبيق الحكام من خلال نقده للعيوب المدرسية الفقهية التقليدية، و نموذج الاجتهاد الذي يقوم في إطاره على القراءة الدينية المحافظة و قد تأثر **شبستري** بمنهج التأويل الفلسفي الذي طوره الفلاسفة البروتستانت لاكتشاف القيمة و الرسالة المضمرة في النص الديني و توسعت الفكرة (التأويل الفلسفي) في القرن

1 محمد النعيمي، **الفكر السياسي الايراني**، المرجع السابق، ص 232.

2 سلطان محمد النعيمي، المرجع السابق، ، ص ص166، 167.

* نظرية القبض والبسط: تضمن الاستخدام المعرفي لهذه النظرية عند سروش طرحا يتجه إلى أن البعد النظري للشريعة ينقبض وينبسط بحسب المعطيات المعرفية البشرية، وهذا يفترض التطور المستمر في فهم الشريعة، ولضمان الفهم بحديث للشريعة لابد من تعاضد المعرفة الحديثة مع ذخيرة الانسان المعرفية التي تختلف من شخص لآخر، وولذا فالمفاهيم الناتجة حول الشريعة ستأتي مختلفة ومتفاوتة

العشرين على يد الفيلسوف **مارشن هايدجر و كارل باور و جورج غادامي** نحو اعتبار الوجود الإنساني بمجمله سؤالها المحوري.

يستخدم **شبستري** فكرة الأفق التاريخي للتقليل من القيمة العلمية لمنهج الاجتهاد المتداول في مدارس العلم الشرعي (الحوزات العلمية) الذي يعتمد بشكل أساسي على استخدام التقنيات اللغوية، و فهم التركيب النحوي للجملة التي تحوي النص، و الحادثة التاريخية التي استهدف النص تكييفها كوسيلة لاستخراج الحكم الشرعي المتضمن في النص و يحاول **شبستري** بناء على منهج التأويل الفلسفي بأن الصيغة اللغوية هي مجرد وعاء للقيمة الدينية و ليست جزءًا منها، و يرجع اختيار هذا الوعاء إلى ضرورات الأفق التاريخي للمجتمع الذي خاطبه النص عند نزوله، و يكمن جوهر الرسالة الهاوية في القيم المتضمنة في تلك الصيغة اللغوية و ليس في الصيغة نفسها. و لذا يعتقد **شبستري** بأن الفقه التقليدي فقد عقلانيته بسبب تقسيمه للإطار اللغوي المؤقت، و المشروط بظرفه الخاص، على حساب المحتوى القيمي الذي ينطوي عليه، و هذا ما يفسر التفاوت العميق بين التعاليم الدينية و متطلبات الحياة المعاصرة.[1]

إن القيم القاعدية للدين حسب **شبستري** هي المنظومة الدينية الوحيدة التي تتمتع بالقداسة و العمومية و الامتداد عبر الزمان و المكان، و باستثناء أحكام العبادة، فإن الأكثرية من الأحكام الدينية المتعلقة بجوانب الحياة لا تتمتع بالسمات الثلاث، و هذا يشمل الأحكام المنصوص عليها، وآراء الفقهاء و اجتهاداتهم، و عليه يعتقد **شبستري** بإمكانية تغيير الأحكام التي وردت فيها نصوص قرآنية أو نبوية مع أن الاتجاه الغالب يميل إلى حصر إمكانية التغيير في الأحكام غير المنصوصة وفقا للقول الشائع «لا اجتهاد في مقابل النص». و تقوم حجج **شبستري** في ذلك على فكرة أسباب النزول، و التمييز الدقيق بين مراد النص و فهم المجتهد أو المجتمع لهذا المراد، و أن تغير ظروف الحياة و متطلباتها و تغير ثقافة الناس يستدعيان قيام كل جيل من أجيال المسلمين بصوغ القواعد ومنظومات العمل، لتطوير حياته بالرجوع إلى العقل الجبهي، و دون التقيد بالأشكال الموروثة لأن القيد الوحيد الذي يجب المحافظة عليه هو قيم الدين الأساسية، و يعرض مثال نظام الحكومة في الإسلام بأن هذا الأخير لم يحدد صورة ثابتة لنظام الحكم، فما يهم الشارع هو جوهر الحكم أي العدالة و ليس شكل النظام أو اسمه.[2]

---

1 توفيق السيف، المرجع السابق، ص ص 233-234

2 المرجع نفسه، ص 235.

و تمثل مقاربة **شبستري** التأويلية إضافة إلى نظرية **شروس** في المعرفة الدينية أساسًا لقراءة جديدة للدين الإسلامي، يقوم على سبعة مبادئ رئيسية و هي:

-الإنسان مكرم، حامل للروح الإلهية، و العقل الذي يضعه الإسلام في مقام الرسول الباطن و لذا الإنسان مؤهل لخلافة الله على الأرض.

-إن كمال الدين يعني كمال الهداية، و قد يوفر الدين بعض المعارف التي لا يستطيع الإنسان بلوغها بمفرده، أما الجوانب التي يمكن بلوغها عن طريق التجربة البشرية أو العقل الجبهي، فما ينتظر من الدين توفيره هو الإرشاد فقط.

-السياسة عمل عقلاني يعتمد على التجربة و العقل الجبهي، و هي لا تنطوي على أمور ثابتة أو تعبدية. و يقدم الدين في مجال السياسة معايير كلية و تصاغ السياسة الدينية في ضوء هذه العناصر، و إذا كان الإسلام لا يتلاءم مع كل الأنماط السياسية، فهو لا يقدم في الوقت نفسه شكلا واحدًا ثابتا للممارسة السياسية، و من الممكن صوغ أشكال سياسية عديدة في زمن واحد تنسجم مع القيم و المعايير الدينية أو لا تعارض مع تعاليم الدين.

-يلعب عنصر الزمان دورًا مهما في الاجتهاد الفقهي، و يستهدف الاجتهاد وفق هذه القراءة استبعاد الأعراف و التقاليد الخاصة بزمن الوحي، و التي دخلت في التراث الديني، و اعتبرت مع مرور الزمن من ثوابت الدين.

-هدف الدين الأسمى هو إفناء الضمير الإنساني، و تعزيز وعي الأنا بمعاني وجوده ومساعدته على الانسجام مع الكون المحيط به.[1]

-الأحكام الثابتة هي جزء من قواعد العمل في المجتمع الديني، أما الجزء الأول فهو أحكام متغيرة يفتح مجالها أمام المجتمع لإعادة صياغة الأحكام التي تناسب ظروف حياته و عمره، والأحكام المتعلقة بالحياة السياسية تقع ضمن النوع الثاني.

-الديمقراطية الإسلامية هي نظام الحياة السياسية للمسلمين في العالم الحديث، و هي ثمرة لتجربة البشر طوال عدة قرون، و المقصود من نسبتها إلى الإسلام استنباطها من الكتاب و السنة، و أنها كمنهج عقلاني لا يتنافى مع قيم الإسلام، و أن الفكر الإسلامي قادر على توفير الأسس الفلسفية للديمقراطية الدينية.

1 توفيق السيف، المرجع السابق، ص ص236-237.

❖ **نظريات الحكم البديلة نظرية ولاية الفقيه المطلقة:**

بدأ البرديم الليبرالي في العقد الثاني من الثورة في تناول و طرح نظريات بديلة عن نظرية ولاية الفقيه المطلقة التي أسس عليها النظام السياسي الإيراني، و قد تراوحت ضده الأطروحات، فمنها ما يبدع نظريات تؤطر صلاحيات الولي الفقيه في الدستور، و أخرى تدعو لحكومة دينية ديمقراطية يكون للشعب الدور الرئيسي فيها، و تستمد شرعيتها منه إلى جانب الشرعية الإلهية، و أهم هذه النظريات هي:

❖ **نظرية الجمهورية الإسلامية لآية الله باقي صدر:**

طرح **آية الله باقي صدر** هذه النظرية قبيل نجاح الثورة الإسلامية في ايران (و أيضا قبل و فاته) كنتيجة لنظريتين سابقتين قدمهما حول "الحكومة المنتخبة على أساس الثورة" و الولاية العامة المنصبة للفقهاء، تنطلق من فكرة السلطة و السيادة الشعبية مع الرقابة المرجعية التي تقوم على ثلاث أسس و هي:

- الله تعالى مصدر لجميع السلطات، و الولاية الحق هي التي تأتي من الله عز و جل.
- إدارة المجتمع الإنساني و القيام بأموره شأن من شؤون الخلافة الإلهية التي أوكلت للإنسان، و هي أمانة إلهية كما وصفها القرآن، و يراعى فيها تنفيذ أوامر الله و أحكامه و تطبيق قوانينه.
- الأنبياء عليهم السلام، و الأئمة المعصومون هم حجج الله على الناس لحفظ الخلافة الإنسانية و هدايتها و ضمان عدم انحرافها، و هم المرجع الفكري و التشريعي للمجتمع الإنساني السليم.[1]

و بنيت نظرية الجمهورية الإسلامية **لمحمد باقر** على عنصرين هامين هما؛ الحق الإلهي وخلافة الإنسان و الرقابة الدينية، حيث يرى **باقي الصدر** أن مهمة حفظ الخلافة الإلهية الإنسانية في زمن الغيبة الكبرى توكل إلى المراجع الدينية و الفقهاء الذين يتمتعون بنوع من التعيين النوعي (الشروط العامة التي حددها الشارع)، و نظرا لعدم تمتع الفقهاء بالعصمة فإنهم يعرضون بالعدل والإنصاف، و يتخذون الاجتهاد وسيلة لتحصيل العلم الديني، و يكمن الفرق بين الأئمة المعصومين و الفقهاء في أن الأئمة قادرون على الجمع بين كونهم حججا و خلفاء، و يتمتعون بالخلافة والرقابة، أما مراجع التقليد في زمن الغيبة فيتولون العملية الرقابية، و الخلافة تتبلور في الشعب.

1 سلطان محمد النعيمي، **الفكر السياسي الايراني**، المرجع السابق، ص167-168.

و يمكن للفقيه الجمع بين الرقابة و الخلافة في حالة خضوع المجتمع لسيطرة سلطان جائر، و عند انقضاء المرحلة تنتقل الخلافة الإلهية إلى الأمة و تقتصر وظيفة المرجع الديني على الرقابة و الإشراف، و يؤطر **آية الله باقي الصدر** النظام الإسلامي على الأركان التالية:

-**الدستور:** و تعتبر الشريعة الإسلامية مصدره، و يعمل وفق الأسس التالية:

-اعتبار الأحكام الشرعية الثابتة، و المتفق عليها من الفقهاء، و المتعلقة بالشؤون الاجتماعية جزءا ثابتا من الدستور لا تتغير.

-إن الأحكام الشرعية التي تحتمل اجتهادات مختلفة، تتولى السلطة الشرعية مهمتها بتحديد الموقف الشرعي منها، و تختار الأنسب منها بناءً على المصلحة العامة.

-تراعي السلطة التشريعية مبدأ المصلحة العامة في إقرار القوانين و الأحكام، التي لا يكون للشارع حكم فيها بشرط عدم تعارضها مع الدستور.[1]

-**دور الشعب:** يحتل الشعب دورًا مهما في نظرية آية الله باقي الصدر لأنه يمثل أسباب الطرح البديل لنظرية ولاية الفقيه المطلق، و تنتقل الخلافة الإلهية إلى الأمة انطلاقا من قاعدتين مستنبطتين من القرآن: قاعدة الشورى و تكون في الأمور التي لا نص فيها، و قاعدة التساوي في الولاية للمؤمنين و المؤمنات، و تتبلور خلافة الأمة لذاتها من خلال تفعيل الشورى، و رأي الأغلبية عند اختلاف الآراء و تعددها، و تولي السلطة التشريعية و التنفيذية تطبيق هاتين القاعدتين في إطار الدستور، و تكون الأمة مسؤولة أمام الله في تطبيق خلافتها عن طريق هاتين السلطتين.

ويتم تفعيل الخلافة الإلهية للأمة من خلال آلية:

- انتخاب رئيس الدولة بعد تأييد صلاحيته عن طريق المرجع.
- انتخاب أعضاء البرلمان الذين يتولون مهام :
- اختيار الفتوى الأنسب في حالة تعدد فتاوى المجتهدين بناءً على المصلحة العامة.
- سن القوانين التي لا يكون للشارع فيها حكم.
- الإشراف على تطبيق الدستور و القوانين، و مراقبة عمل السلطة التنفيذية.

1 سلطان محمد النعيمي، **الفكر السياسي الايراني**، المرجع السابق، ص ص168- 169.

– **الولي الفقيه:** و يكون على رأس النظام الإسلامي بوصفه نائبا عن الإمام، و لأنه جزء من الأمة الإسلامية فهو كبقية الشعب خليفة الله على الأرض، و لكونه مرجعًا يتولى الولي الفقيه المهام التالية:

- الرئيس الأعلى للحكومة الإسلامية و القائد العام للقوات المسلحة.
- المصادقة على انتخاب رئيس الدولة، و يكون رئيس السلطة التنفيذية و التشريعية، و وكيلا للمرجع.
- تأسيس مجلس أعلى للرقابة.
- تأسيس ديوان المظالم.[1]

إن الجمهورية الإسلامية حسب باقي الصدر هي حكومة مقيدة بالدستور، و تقوم جميع أركانها و مؤسساتها إما بنص شرعي أو باختيار شعبي أو بالمزج بين الاثنين كما أن الحقوق السياسية للشعب مستقلة عن ولاية الفقهاء بشكل رسمي، حيث يعد الشعب خليفة الله على الأرض وتعهد له إدارة شؤونه الاجتماعية و السياسية أما السلطة القضائية فتعهد لإشراف و سيطرة المرجعية الصالحة التي تتجسد في مؤسسة (و ليس شخصا بعينه) يرأس فقيه جامع للشرائط، وعليه تنزع نظرية باقي الصدر صفة القداسة عن الولي الفقيه و تجعله فردًا من الشعب مما يسمح بمساءلته و إقصائه من منصبه إذا تطلب الأمر، كما أن المرجعية مؤسسة رقابية اترانية و ليست تنفيذية لأن مهمة تنفيذ الخلافة الإلهية توكل إلى الشعب تحت الرقابة المرجعية. و عموما تسعى نظرية الجمهورية الإسلامية إلى زيادة الفاعلية للمجتمع للقيام بدوره في السلطة[2] للحيلولة دون احتكاره من الفقهاء، و جمعهم للعملية الرقابة و الخلافة لإخضاع الدولة كاملة لأمر الولي الفقيه بإحياء نموذج الدولة الثيوقراطية الكهنوتية.[3]

- **الحكمة الدينية الديمقراطية لعبد الكريم سروش:**

طرح **عبدالكريم سروش** فكرة الديمقراطية الدينية مقابل فكرة المجتمع النموذجي، أو المثالي التي يطرحها المحافظون و حاول **محمد خاتمي** تجسيدها كمشروع سياسي عند فوزه

1 سلطان محمد النعيمي، **الفكر السياسي الايراني**، المرجع السابق، ص 170.

2 المرجع نفسه، ص 171.

3 فؤاد اداحس، **الفقه والدولة**، مرجع سابق ، ص296.

بانتخابات الرئاسة عام 1997.[1] و يرى **سروش** من منظور فلسفي أن الحكومة الدينية تحمل أبعادًا مختلفة لا تقتصر على الأبعاد الفقهية فحسب، و لا تقوم على أراء الفقهاء و الحوزة الدينية، لأن مسألة الحكومة الدينية تتجاوز الجوانب الفقهية و الطريقة الصحيحة لبحثها تأتي من خلال علم الكلام و ليس الفقه، و ينطبق الأمر على نظرية ولاية الفقيه التي لا تندرج تحت المسائل الفقهية لأن مسألة الإمامة هي من المسائل الكلامية.

و ينطلق **سروش** في تحليله للحكومة الدينية الديمقراطية من مبدأ أن الدين القويم هو قائم على الإيمان و العمل عليه، و تعتمد الحكومة في الأساس على الإيمان و الاعتقاد الديني ثم على العمل الظاهري للمؤمنين، و لذا يعتبر الإيمان منطلق الحكومة الدينية و ليس الفقه، و بالمقابل هناك الحكومة الفقهية المكلفة بحفظ و تنفيذ الأحكام و الفروع الفقهية في المجتمع، و تفرض على الناس للعمل بها.

و تختلف الحكومة الفقهية عن الدينية حسب **سروش** في أن الأولى هي حكومة مكلفة برقابة الشعب لمدى التزامه بالدين، و يرأس المجتمع في هذه الحالة فقهاء يتولون تنفيذ الأحكام الفقهية، و تولي الرؤية الفقهية الحكومة الدينية أهمية كبيرة للعمل الظاهري بغرض الضوابط الشرعية على المجتمع، و ستنحصر مهمة الشعب في المساعدة على تنفيذ الأحكام، و تكون العدالة الدينية و الحقوق و الحرية قضايا محدودة و مقيدة بالأمور الدينية، أما الحكومة الدينية فتمنح للشعب حرية اختيار العقيدة، و حكامه و ممثليه في مؤسسات الدولة، [2] لأن إكراه الناس على إتباع آراء الفقهاء ليس من الصفات المميزة للمجتمع الديني و معاييره، و يتحقق الناس في الحكومة الدينية بأن القوانين مبنية على التشريعات الإلهية، لكن حق فهم و تفسير هذه القوانين هو أمر مكفول للشعب. [3]

و لتحقيق الحكومة الرشيدة في المجتمع الديني، يتوجب الاعتراف بالجانب المستقل لحقوق الشعب غير الدينية التي يتمتع بها من منطلق الإنسانية، و ليس بسبب تدينه، و تتأسس هذه الحكومة على قيم عامة (كالعدالة و الحرية) لا صلة للدين بها، و سيكون من الخطأ ربطها بالدين

1 توفيق السيف، المرجع السابق، ص222.

2 سلطان محمد النعيمي، المرجع السابق ، ص ص172– 173.

3 مهدي نور بخش، المرجع السابق ، ص66.

لأن هذا الحق في الجانب الحكومي هو حق عقلاني يتولاه المفكرون، و عليه للحكومة الدينية جانبين، الأول إداري و عملي بحت، أما الثاني يمثل جانب القيم الإنسانية و الدينية.[1]

و يرى **سروش** أن الديمقراطية نموذج الحكومة الدينية الوحيد الذي لا يتحول فيه الدين إلى الإيديولوجية، في إطاره يمكن الوصول إلى الفهم و الإدراك الصحيح للمعرفة الدينية، و بالتالي فالنظام الديمقراطي وسيلة لتهيئة المجال لطرح الأفكار و الدفاع العقلاني و الحر عن العقيدة، وتفعيل دور المجتمع و المشاركة الشعبية، و ليس هدفا لتكون فيه النخبة الدينية هي المسيطرة.[2]

و يعتقد **سروش** أن مجرد التعمق في الفقه لا يخول الفقيه إدارة نظام سياسي كامل، وبوجوب إخضاع الفقيه للرقابة و المحاسبة مثل سائر مسؤولي النظام، و اقتصار وظيفة الحكومة على توفير مناخ ترسيخ المبادئ العامة للشريعة على مستوى القوانين و الثقافة، و ترك حرية الاختيار، و تبني الرؤى المختلفة في إطار الشريعة للقوى و الفعاليات المجتمعية المتنوعة و عليه يرفض **سروش** ما يسميه الإيديولوجية الإسلامية التي تمارسها الحكومة الدينية على المحكومين، لانتهاك حقهم في الحرية و احتكار الحق في تفسير النص الديني باعتبار أن سلطتها مستمدة من الله. و تولية الإسلام في إطار رؤية جامدة توظفها لمحاربة أعدائها.[3]

- رؤية محسن كيلور حول الحكومة الإسلامية:

ظهرت كتابات، **محسن كيلور** حول الفقهاء في الحكم أواخر تسعينات القرن العشرين، مستفيدة من مرحلة الانفتاح الفكري و الثقافي التي تزامنت مع سيطرة التيار الليبرالي على السلطة (الرئاسة و مجلس الشورى). و لا تنكر هذه الكتابات أهمية قيام الحكومة الإسلامية أو ضرورتها، و لكنها تختلف عن أراء التيار الديني المتشدد في كيفية تحقيق إسلامية هذه الدولة، على أساس أن تدعيم قيم إسلام داخل المجتمع كمرحلة أولى، سيكون له انعكاساته في مراحل تالية على سياسات المجتمع، دون أن تتطلب هذه الحكومة بالضرورة دورًا مباشرا للفقهاء في تولي الحكم.[4]

---

1 سلطان محمد النعيمي، المرجع السابق، ص ص174-175.

2 المرجع نفسه، ص 65.

3 محمد حسين الانصاري، « **المثقفون والثورة الاسلامية في ايران** (نموذجا سروش وبني صدر)»، السياسة الدولية العدد 130، أكتوبر 1997، ص88.

4 علا أبو زيد « **ولاية الفقيه، تطور الفكرة من الثورة إلى الدولة**» في سيف الدين عبد الفتاح والسيد صدقي عابدين (محررين): الأفكار السياسية الآسيوية الكبرى في القرن العشرين، (جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية 2001) ص387.

و يقسم **محسن كيلور** تاريخ الفكر السياسي الشعبي، في كتابه نظريات الحكم في الفقه الشعبي إلى أربع مراحل أساسية وهي:

- **مرحلة إزدهار الفقه الفردي:**

تمتد حتى بداية القرن العاشر الهجري، و اتسمت حسب **كيلور** بانشغال التيار العام لفقهاء الشيعة بالقضايا التي تمس فقط الحياة اليومية للأفراد، كالقضاء و إقامة الحدود و الزكاة و الصلاة، دون التطرق لقضايا الحكم أو الولاية السياسية العامة.

و فسر هذا التوجه للفقهاء حسب الظروف السياسية و الاجتماعية لتلك المرحلة، والاضطهاد التي تعرض لها الفقهاء الشيعة.[1]

-مرحلة عصر السلطة و الولاية:

و تزامنت مع صعود الدولة الصفوية حتى القرن الثامن عشر هجري، و خلالها بدأ فقهاء الشيعة بفصل الأمور الشرعية عن الأمور الفرعية، معتبرين الأخيرة من مهام السلطان، فيها يختص العلماء بالبحث في الأمور الشرعية، و تطورت أبحاث الفقهاء لتمتد لبعض المسائل المتعلقة بإدارة الدولة، ثم تنامي نفوذهم، نتيجة تعاون الدولة الصفوية مع بعضهم مما أدى لوضع ممهدات أولى لنظرية سياسية في الحكم مثل تطرق الإمام النراقي و الأنصاري لسلطة الفقهاء.

-مرحلة الدور السياسي للفقهاء:

و ارتبطت بالتجربة الدستورية في إيران مع بدايات القرن العشرين، و خلالها تضاربت أفكار الفقهاء بين داع لتولي الفقهاء أدوارًا في الحياة السياسية، باعتبارهم نواب للإمام الغائب، وبين فريق آخر يدعو بتقيد الفقهاء بالأمور الفقهية.

-مرحلة حكم الفقهاء:

و بدأت بعد نجاح الثورة الإسلامية و تجسيد رؤية **الخميني** حول الحكومة الإسلامية، وسيطرة رجال الدين على السلطة و ممارستهم للحكم.[2]

و قسم **محسن كيلور** الفكر السياسي الشيعي في المرحلة الثالثة و الرابعة إلى تيارين رئيسيين؛ يعتقد الأول بعدم جواز إقامة الدولة في ظل غيبة الإمام المعصوم لعدم توفر شروط إقامة الدولة، و عدم جواز الاعتداء على ما اعتبر من حقوق الإمام الغائب، و لانحصار دور الفقهاء في

1 محسن كيلور، **نظريات الحكم في الفقه الشيعي**، بحوث في ولاية الفقيه، (بيروت: دار الجديد 1999)، ص12.
2 المرجع نفسه، ص19.

هذه الفترة بأمور الحسبة لأنه لا يمكن تركها في زمن غيبة الإمام التي قد تطورت، أما الولاية العامة و الخاصة فهي من شأن النبي محمد صلى الله عليه و سلم و الأئمة من بعده، و أبرز علماء هذا التيار.

أما التيار الثاني فيصفه **كيلور** بالإيجابي نتيجة لقدرته على تقديم نظريات ترسم شكلا للحكومة في ظل غيبة الإمام، و يفرق بين أسس شرعية النظام السياسي لأنه يترتب على مصدر الشرعية حقوقا و واجبات لكل من الحاكم و المحكوم، و ترسم حدود العلاقة بين الإثنين، عموما هناك مصدرين لشرعية السلطة الأول مستمد من الله سبحانه و تعالى، الذي فوض ولايته إلى النبي المرسل، و الأئمة الأطهار من بعده، ثم الفقهاء العدول الذين ينوبون عن سلطة الله على البشر، وفي وجود هذا المصدر لا يمكن الاستثناء إلى الرضا الشعبي لإثبات شرعية النظام أو ترتيب حقوق على الحاكم و تبنى هذا التوجه الإمام **الخميني**، أما المصدر الثاني فهو شعبي لأن الله سبحانه قد جعل إدارة الشؤون السياسية للأمة الإسلامية، و لا يجوز حرمانها من هذا الحق الذي يترجم في حق اختيار الناس لكل من الإمام و النخبة الحاكمة المتوفرة فيها الشروط اللازمة لإدارة شؤونهم على أساس دستور موافق للدين، و في إطار معاهدة أو عقد شراكة أو ما شابه بينهم و بين الحاكم، و يرى **كيلور** أن نظرية الإمام **الخميني** حول الولاية المطلقة للفقيه هي واحدة من تسع نظريات للفكر السياسي الشعبي حول مسألة الحكم، و مصدر شرعية و الحكومة الإسلامية حسب نظرية **الخميني** تعد من الأحكام الأولية، و مقدمة على غيرها من الأحكام الدينية، و سلطة الفقيه فيها غير مقيدة أو محددة سوى بأهداف الدين، لكونه يتمتع برعاية خاصة من الإمام المهدي، و بالتالي مصدر شرعية مستمد من الله سبحانه بشكل مباشر.[1]

1 أمل حمادة، **الخبرة الايرانية في الانتقال من الثورة إلى الدولة** اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007)، ص ص238– 239.

المبحث الثاني: التفاعلات السياسية في النظام السياسي الإيراني من خلال دور الفواعل السياسية :

المطلب الأول: توزيع القوة في بنية السلطة:

- **المجالس الدستورية:**

تتضمن بنية الدولة في إيران عددا من المجالس الدستورية القوية التي لا توجد في العالم الإسلامي، و لكنها تشكل أهمية كبيرة في السباق الإيراني و تتمثل هذه الهيئات في:

1) مجلس الشورى (البرلمان):

حاول الدستور الإيراني لعام 1979 خلق مجلس تشريعي يمتلك سلطات أكبر، مقارنة بمثيله في نظام الشدة، و لكن الصلاحيات التي أعطيت للمجلس لم تهدف لخلق نظام برهاني، على شاكلة النظم البرلمانية المنتهجة على مستوى العالم، إذ ظلت سلطات البرلمان الإيراني محكومة بتراتبية القوى التي حافظت على دور أكبر للفقيه من خلال منصب المرشد، الذي ظل متحكما في الحظوظ العامة للسياسة الإيرانية[1].

و اعتبر آية الله الخميني البرلمان جزءا مهما من البنية السياسية للجمهورية الإسلامية، فرأى «أن أهم دور لمجلس الشورى الإسلامي يتمثل في عقد المشاورات و المناظرات و توجيه النقد، و تحمل المسؤوليات، و أنه الجهة المختصة بسن القوانين التي من شأنها تحقيق مصالح الفقراء و المحرومين، و هو الأداة التي تمنح للشعب إحساسا بالمشاركة، و صرح الخميني في خطبة ألقاها عام 1984 بأن مجلس الشورى يقف على رأس مؤسسات الجمهورية الإسلامية»[2].

و يمنح الدستور الإيراني سلطات واسعة لمجلس تشريعي واحد يضم 270 عضوا، وتختص ثمان و أربعون مادة (من أصل 177 مادة) بعرضها، و تتراوح بين قضايا الأمن القومي المهمة (مثل إعلان الحرب و إعلان حالة الطوارئ و التصديق على المعاهدات، و منح الحقوق الخاصة بإقامة القواعد العسكرية) و المسائل الاقتصادية مثل (الاقتراض و الإقراض، و تعيين الخبراء الأجانب)، و محاسبة المسؤولين التنفيذيين مثل؛ التصديق على تعيين أعضاء مجلس الوزراء، و توجيه الاتهام بالتقصير، و كما يتولى البرلمان إذا اقتضت الضرورة إقصاء رئيس الجمهورية و وزرائه المعينين من قبله.

---

1 أمل كامل حمادة: **الخبرة الإيرانية في الإنتقال من الثورة إلى الدولة**، المرجع السابق، ص 212.

2 المرجع نفسه ص213.

و منذ وفاة الخميني زادت الأهمية السياسية للبرلمان الإيراني، من خلال تأديته لأغلب مهامه الرئيسية بصورة متزايدة، و تنامي السلطة في مواجهة السياسات المتخذة من الرؤساء مثل السياسة التي اتبعها أثناء الولاية الثانية للرئيس **هاشمي رفسنجاني** عندما منع بشكل مباشر الكثير من إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي اتخذها **رفسنجاني** و وزرائه، كما استخدم البرلمان حقه في الإطاحة ببعض الوزراء عبر التصويت على حجب الثقة مثل قيامه بمساءلة وزير الداخلية **عبد الله نوري** المعين من الرئيس **خاتمي** في 1998[1].

و يعد مجلس الشورى الإسلامي (الذي ينتخب كل أربع سنوات) المؤسسة الوحيدة غير القابلة للحل، و هو غير مسؤول أمام السلطتين التنفيذية و القضائية، و لكن تم مراقبته و الإشراف عليه بواسطة مجلس الدستور و هذا ما أدى إلى توتر بين السلطتين حول القرارات و المشروعات[2].

2) مجلس صيانة الدستور:

أنشأ الدستور الإيراني لعام 1979 و في التعديلات التي أدخلت عليه عام 1989 مجلس صيانة الدستور، باعتبار كيانا تشريعيا مع البرلمان في صياغة القواعد التشريعية الضابطة لحركة المجتمع السياسية و الاقتصادية، و كلف المجلس (المكون من ستة فقهاء و ستة محامين) ببحث كافة القوانين التي يصدرها البرلمان الإيراني، خلال عشرة أيام لتقرير توافقها مع الدستور و الشريعة الإسلامية، و بهذا الدور يقارب البعض بينه و بين المحاكم الدستورية، و لكن الواقع يميزه عن المحاكم بجعله ينتمي إلى مؤسسات الثورة لكونه يخضع لسلطة المرشد و توجيهاته[3].

و تعطي قوة النقض الفعالة للمجلس دور الهيئة البرلمانية الأعلى في الواقع العملي، حيث استخدم في الدورة البرلمانية الثانية (1984-1988) حقه في رفض أكثر من 27% من إجمالي القوانين و المشروعات التي أعدها البرلمان، و ارتفعت نسبة الرفض أثناء الدورة البرلمانية الثالثة (1988-1992) إلى نحو 40%، و ترجع قوة المجلس في مواجهة البرلمان إلى أنه أقوى مراكز السلطة لليمين الديني التقليدي[4].

---

1 ويلفرد بوختا، في حكم إيران، **بنية السلطة في الجمهورية**، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث 2003)، ص ص83-84

2 منال محمد محمد أحمد، **إيران من الداخل ، تحولات القيادة السياسية من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية**،(ط1 القاهرة مكتبة الإسكندرية 2009) ص 111.

3 أمل كامل حمادة، المرجع السابق، ص 188.

4 ويلفرد بوختا، المرجع السابق، ص 84.

كما شهدت الفترة الرئاسية لخاتمي مواجهة بين مجلس صيانة الدستور، و الرئيس عندما حاول الأخير توسيع الصلاحيات المرتبطة بمنصبه لتقوية مركزه، و هذا بتقييمه للائحتين طالب خلالهما بإجراء عدد من التعديلات على صلاحياته، باعتباره مسؤولا عن تنفيذ بنود الدستور، وقوبلت ضده اللائحة بهجوم و رفض من مجلس صيانة الدستور لمخالفتها للدستور، و لكونها دعوة للممارسة الديكتاتورية من جانب الرئيس، و تحجيم لدور السلطة القضائية و مجلس صيانة الدستور، و وصل الأمر إلى حد اتهام التيار المحافظ في البرلمان للرئيس بالخيانة و إهانة الإسلام، و لذا رفضت لائحة توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية في 2003 من المجلس بحجة مخالفة الدستور، و ظلت صلاحيات المنصب مسألة تحكمها توازنات العلاقة مع المرشد[1].

و بالإضافة إلى الدور الرقابي الذي يمارسه المجلس على البرلمان، فقد عهد إليه بمهمتين هامتين، حيث يمكنه بمقتضى المادة 98 أن يقوم بتفسير الدستور، و أي تفسير يتفق عليه ثلاثة أرباع أعضاء المجلس تكون له مشروعية الدستور نفسه، الأمر الذي يجعل مجلس صيانة الدستور هيئة تشريعية شبه عليا[2]. كما تمنح المادة 99 للمجلس حق الإشراف الأعلى على كافة الاستفتاءات العامة، و على انتخابات البرلمان و مجلس الخبراء و الرئاسة[3]. و يتولى المجلس أيضا النظر في أهلية المرشحين لعضوية البرلمان أو منصب الرئاسة، و ذلك بالنظر في معتقداتهم الإسلامية، وولائهم للنظام، و قد قام المجلس على هذا الصعيد برفض كل طلبات الترشح التي تقدمت بها النساء لمنصب الرئاسة، كما تمت تصفية قائم المرشحين لانتخابات الرئاسة في 2001 من ثمانية آلاف مرشح إلى عشرة مرشحين فقط، و الاعتراض على مرشحي التيار الإصلاحي في الانتخابات البرلمانية لعام 2004 و البالغ عددهم 200 مرشح بسبب مواقفهم المعلنة بخصوص صلاحيات المرشد، و موقعه على رأس النظام الإيراني، مما أثار أزمة سياسة حادة انتهت بتدخل **المرشد خامنائي** و مطالبته المجلس بإعادة النظر في قرار المنع، و قبوله ترشح 50 شخصا من التيار الإصلاحي[4].

---

1 أمل كامل حمادة، المرجع السابق، ص ص 190-191.

2 ويلفرد بوختا، المرجع السابق

3 منال محمد أحمد، المرجع السابق ص 113.

4 أمل كامل حمادة، المرجع السابق ، ص ص 192-193.

– **مجمع تشخيصي مصلحة النظام** : نشأ هذا المجمع بقرار من الخميني في 1988/12/12 للفصل في النزاع بين مجلس الشورى، و صيانة الدستور على شرعية التشريعات، و مشروعيتها بعد تزايد التوتر فيهما، مما حدد بشكل نشاط العملية التشريعية، و قد تعددت وظيفته في مرحلته الأولى بإعادة النظر في مشروعات القوانين المختلف عليها، و توسعت مهامه بعد تعديل الدستور في 1989 (حسب المواد 110 إلى 112) لتتضمن:

– المشاركة في تعيين السياسات العامة للنظام من خلال تشاوره مع القائد، مما يجعل المجمع هيئة استشارية للمرشد.

– اختيار أحد فقهاء مجلس صيانة الدستور لعضوية مجلس الشورى، الذي يخلف القائد في حالة وفاته أو استقالته أو عزله، و يضم بخلاف هذا الفقيه رئيس الجمهورية و السلطة القضائية، و اختيار بديل لأحد هذين الأخيرين أو كلاهما في حالة عدم القدرة على الاضطلاع بمسؤوليات هذا المنصب، و عليه يصبح المجمع هو المسؤول فعليا عن إدارة المرحلة الانتقالية عند شغور منصب المرشد.

– المشاركة في اقتراح المواد التي يلزم إعادة النظر فيها أو تكميل الدستور بها، وذلك بعد التشاور مع القائد[1].

قد توسعت عضوية المجمع على غرار صلاحياته لتشمل ممثلي السلطات الثلاث و النائب الأول لرئيس الجمهورية، و نائب رئيس مجلس الشورى، و ممثلين للوزارات السيادية، و الوزير المختص بالقضية المطروحة، و فقهاء الصيانة و ممثلا للمرشد، كما قام **خامنائي** بإدخال تعديلات هامة في تركيبة المجمع و في طريقة عمله مما حوله من مجرد هيئة استشارية إلى شريك له في اتخاذ القرارات، و لأن الدستور منح للمجمع استقلاليته في إعداد اللوائح و المقررات التنظيمية الخاصة به، و المصادقة عليها من أعضاء المجمع أنفسهم بعد موافقة المرشد[2].

و أثارت عملية تطوير المجمع انتقادات عديدة بشأن جعله منافسا للسلطات الثلاث، والأهم مهيمنا عليها بحكم صلته المباشرة بالمرشد و مشاركته في تحديد السياسات العامة للنظام، وبحكم تحول رئيس المجمع الذي يتدخل في توليه لمنصب رؤساء السلطات الثلاث إلى رئيس الرؤساء[3].

1 نيفين عبد المنعم مسعد، المرجع السابق، ص ص 127–128.

2 منالمحمد أحمد، المرجع السابق ، ص 114.

3 نيفين عبد المنعم مسعد، المرجع السابق ، ص 129. 114.

و تمتع مجمع تشخيص النظام بأهمية كبيرة في الفترة 1988 – 1989 لاستفادته من الأزمة بين البرلمان الذي غلب عليه اليسار الإسلامي، و مجلس صيانة الدستور الذي سيطر عليه اليمين التقليدي. مما وسع في نطاق الدور المنوط به، ليصبح حكما يتولى سلطة سن قوانين طوارئ خاصة مثل قانون مكافحة الاتجار في المخدرات، لكن سلطة المجمع تقيدت بشدة بعدما سبب اعتراض البرلمان الذي حاول حماية سلطته التشريعية، و تولى علي **خامنائي** منصب المرشد الأعلى ممارسته للسلطة السياسية دون استشارة المجمع[1].

3) مجلس الخبراء:

يتألف المجلس من 86 عضوا ينتخبهم الشعب لمدة ثماني سنوات، لا تقل أعمارهم حسب القانون عن ستين عاما، و لا يتقاضى أعضاؤه راتبا، و يتميز هذا المجلس بأنه يشرع لنفسه، وتمثل فيه كل محافظة بعضو واحد، إذا كان عدد سكانها نصف مليون نسمة، و يزداد التمثيل بزيادة سكان المحافظة، و لا يمنع أعضاؤه من تولى المناصب الحكومية المختلفة مثل عضوية مجلس الشورى.

و يجتمع المجلس مرة كل عام، و مرتين في الظروف غير العادية، مما جعل أعضاؤه معروفين على المستوى الإعلامي، و يناط للمجلس صلاحيتان الأولى انتخاب المرشد، و الثانية التأكد من استمرار الشروط الأساسية في المرشد، بما يعني نوعا من الرقابة على أعمال المرشد، ويسيطر على المجلس التيار الديني المحافظ رغم تزايد عدد الأعضاء من التيار الإصلاحي، غير أن شرط اجتياز امتحان الاجتهاد على المرشحين لم تمكن الإصلاحيين من السيطرة عليه أو القدرة على التأثير في قراراته[2].

4) الحرس الثوري:

يوجد في إيران على غرار المؤسسات السياسية نوعين من المؤسسات الأمنية، وقد تأسست قوات الحرس الثوري الإسلامي في 05 ماي 1989 بقرار من آية الله الخميني لتتولى مهمة حماية الثورة و منجزاتها كما نصت المادة 150 من دستور 1979، و أصبحت مع الوقت قوة سياسية ثورية و أكثر قوة عسكرية محترفة[3]، تمارس دورا قياديا في المجالين السياسي والعسكري،

---

1 ويلفرد بوختا، المرجع السابق ، ص ص 87-88.

2 منال محمد أحمد، المرجع السابق ، ص ص115-116.

3 ويلفرد بوختا، من **يحكم إيران، بنية السلطة في الجمهورية** (أبو ظبي، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية 2003) ص 93.

مما أدى إلى عسكرة الحقل السياسي و المؤسسات السياسية في إيران[1]، و بهذا تختلف الجمهورية الإسلامية الإيرانية – رغم نظامها الثيوقراطي– عن الأنظمة السياسية في العالم الثالث من حيث سيطرة العسكريين على سلطة المدينة، و يكمن الاختلاف الوحيد في أن قوات الحرس الثوري في إيران لا تعد جزءا من القوات المسلحة، و لا تخضع لقيادة الجيش و إنما لأوامر المرشد الأعلى.

و قد لعب الحرس الثوري – و لا يزال – أدوارا هامة في التفاعلات السياسية الداخلة في السنوات الأولى لما بعد الثورة، و قد توزعت على ثلاث أدوار هي:

1. التدخل لحسم التنافس السياسي داخل النخبة السياسية: حيث ساهم الحرس الثوري في الإطاحة بالرئيس بني صدر (1980–1981) حسب الأزمة السياسية التي واجهت النظام، في منتصف عام 1981، و حدوث خلافات بين أجنحة التحالف الذي قاد الثورة، و ثارت ضد الأزمات على التوافق بين الإمام **الخميني** والرئيس **بني صدر**.

وشكل الصراع بين بني صدر و التحالف الذي قاده حرس المؤسسات الأمنية، النوع الأول يمثل القوات المسلحة بنظامية، و الثاني شبكة كاملة من قوات الأمن الثورية، تضم اللجان الثورية الإسلامية و الميلشيات الشعبية المعروفة باسم الباسيج، و مؤسسة إعادة الإعمار الثورية، وأهمها قوات الحرس الثوري الإسلامي، التي تعتبر العسكرية الرئيسية في السياسة الأمنية و الدفاعية الإيرانية.

و حفاظا على استقلاليته في إيران، فقد قاوم عملية إخضاعه لأي سلطة مدنية إبتداء من السلطة التنفيذية إلى مؤسسة المرشد الأعلى[2]، كما يرفض الحرس التدخل في شؤونه الداخلية مثل تنصيب قادة لا يرضى عنهم مما يدفعه للدخول في مواجهة مباشرة مع السلطة التنفيذية، كما حصل مع **مهدي بازركان** –عند سعيه دمج الحرس في الجيش– و فرض **آية الله لاهوتي** كرئيس للحرس، و محاولة الرئيس **بني صدر** فرض **عباس زماني و كاظم بجنوردي** لقيادة الحرس، فأطاح الحرس بالرئيس بني صدر[3]، و محاولة **هاشمي رفسنجاني** بدمج الحرس الثوري في القوات المسلحة النظامية.

---

1 أنور قاسم الخضري، الفكر **السياسي الإيراني بين الإصلاحيين والمحافظين**، التقرير الإستراتيجي السابع، ص51.

2 المرجع نفسه، ص 96.

3 نيفين عبد المنعم مسعد، **صنع القرار في إيران**، المرجع السابق، ، ص 138.

و تعززت استقلالية الحرس الثوري من خلال تطويره لبيئة لوجستية لدعم القوات الخاصة به* حيث أنشأ عام 1982 مؤسسة مستقلة عن القوات المسلحة النظامية تضطلع بمشتريات الأسلحة، و قام من خلال الحرس بدور رئيسي في شراء و حيازة أنظمة السلاح الرئيسية من الصين، و كوريا الشمالية و الإتحاد السوفياتي السابق، و يسيطر الحرس اليوم على جزء كبير من ترسانة إيران العسكرية، و حيازته لأحدث أنظمة التسلح، كما أنشأ صناعة دفاعية خاصة به، ولقياداته العليا اتصالات وثيقة بالقوات المسلحة السورية و الباكستانية و السودانية[1].

2. علاقة الحرس الثوري القوية مع مراكز القوة: و في مقدمتها مؤسسة المرشد الأعلى التي يدين الحرس له بالولاء، و يتمتع مقابله بامتيازات أهمها الاستقلال النسبي في مواجهة المرشد نفسه، و تجسد فترة **خامنائي** طبيعة هذه العلاقة المعقدة التي تحكمها اعتبارات المصلحة المتبادلة، حيث أن الحرس الثوري انعكاس للاختلاف بين توجهين متصارعين منذ بداية الثورة، الأول توجه ديمقراطي بين جزء من المؤسسة الدينية، و منحاز لمنطق الدولة و المؤسسات المنتخبة الأكثر استقرارا، و توجه ثاني سلطوي يمثله الحرس الثوري بتركيبته الاجتماعية و الإيديولوجية المنحاز للمؤسسات الثورية، ولاؤه المطلق لتعاليم الإمام الخميني، و الساعي لزيادة قوته و نفوذه على حساب المؤسسات الأمنية الأخرى كالجيش و الشرطة لأنها بنظره أقل التزاما بخط الأمام[2]. كما اختلف الوجهان حول دور الفقهاء في مؤسسة الحكم بعد نجاح الثورة حيث رأى **أبو الحسن بني صدر** وجوب عودة الفقهاء إلى المساجد و الحوزات العلمية و ترك مجال الحكم للقوى المدنية، و لم يكن هذا التوجه مقبولا من الخميني و التيار الديني المحافظ داخل المؤسسة الدينية التي ربط نجاح الثورة بدور التيار الديني، و الفقهاء خاصة و عليه فالنظام الجديد الذي تبنى الإسلام إيديولوجية يجب أن يدان من الفقهاء[3].

و استمر دور الحرس الثوري الحاكم للتنافسات السياسية داخل النظام الإيراني لصالح التيار المحافظ في مواجهة التيار الإصلاحي (الليبرالي) في إطار التوجه الإيديولوجي للحرس القائم

---

*- يتألف الحرس الثوري من مجلس أعلى، ومكتب سياسي، ومجلس ثوري

1 ويلفرد بوختا، المرجع السابق ، ص 95.

2 كينيت كاتزمان، **الحرس الثوري الإيراني، نشأته وتكوينه ودوره** (أبو ظبي، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية 1997) ص ص 80-82.

3 أمل كامل حمادة، **الخبرة الإيرانية في الإنتقال من الثورة إلى الدولة**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007، ص 182.

على مبدأ الحفاظ على قيم الثورة، و حماية النظام من الأزمات التي تهدد استقراره و بقاءه، إلى حد قد يصل فيه الحرس إلى التهديد بالانقلاب العسكري مثلها حدث إثر المظاهرات الطلابية في 1999 عندما فرضت الأغلبية البرلمانية لليمين التقليدي في جويلية 1999 إقرار مشروع المطبوعات بتقليص سلطة وزارة الثقافة و الإرشاد الإسلامي على إصدار تراخيص للصحف، و تعزيز سلطة المحاكم الثورية بدلا من محاكم المطبوعات في النظر في اتصالات الصحافة لقيم الثورة و الأمن القومي، و أوقفت المحكمة إصدار صحيفة سلام، مما فجر أكبر احتجاجات طلابية في إيران منذ عام 1979، و تطورت المظاهرات من المطالبة بحرية الصحافة إلى الحد من سلطة ولاية الفقيه، واتهام **خامنائي** بالتواطؤ مع أنصار حزب الله في قتل الطلاب و تصاعد حدة عنف المظاهرات بتدخل الحرس الثوري لفرض النظام، و حظر التظاهر لكن فشلت في السيطرة على الوضع مما دفعه إلى التهديد بقيامه بانقلاب عسكري للإطاحة بالرئيس **محمد خاتمي**، حيث حدد 24 قائدا من القوات من خلال خطاب وجهه له 24 قائدا من القوات البرية و البحرية و الجوية للحرس الثوري لعدم اتخاذه إجراءات ردعية ضد الحركة الطلابية المحتجة المنتمية لتياره الإصلاحي، علما أن الخطاب تم كتابته بمعرفة المرشد الأعلى **خامنائي** و موافقته[1].

كما مثلت قوات الحرس أهم أدوات النظام المواجهة للاعتراضات و المظاهرات على نتائج انتخابات الرئاسة لعام 2009 و فوز **أحمدي نجاد** بعهدة ثانية حيث تم تكليف الحرس الثوري بقمع المظاهرات باستخدام القوة، و فرض النتائج ليتحول على ضوءها إلى طرف مهم في التفاعلات السياسية نتيجة اتهامه التيار الإصلاحي بالتدبير لثورة محلية للإطاحة بالنظام الإسلامي وتقديم قادته للمحاكمة[2].

3. حماية قيم الثورة على المستوى الداخلي: و هي المهمة الأصلية التي أنشئ الحرس الثوري لتأديتها و حددت في قانون الحرس لثوري بمهام حماية الثورة، و أمنها و قمع كل القوى المناوئة لها، و حراسة الثورة و قادتها و أهدافها من العدوان الأمريكي و الصهيوني و عملائهم في المنطقة، و الحفاظ على الحدود من تسلل الأسلحة و العملاء و إقامة الدوريات على الطرق و المدن لتأمين الأمن و الحفاظ على الأموال و الأرواح و ضرب الإنفصاليين، غير أن المهام الخاصة

1 ويلفرد بوختا، المرجع السابق ، ص ص 36-38.

2 محمد عباس ناجي، **مؤسسات النظام الإيراني بعد أزمة إنتخابات الرئاسة**، السياسة الدولية، العدد 178، أكتوبر 2009، ص 128.

بالحرس الثوري قد تحددت أصلا وفقا للممارسة الواقعية التي قام بها في الأشهر الأولى بعد نجاح الثورة[1] عندما وظفه الخميني بدلا من الجيش النظامي للقضاء على انتفاضات الإنفصاليين من الأكراد و البلوش و التركمان، و محاربة جماعة مجاهدي خلق.

و التزمت قوات الحرس الثوري بالتعاون مع الكوميتات و اللجان الثورية بالتحقق من توافق سلوكيات المواطنين مع القيم الإسلامية التي تبناها النظام الجديد[2]، و استمر هذا الدور من خلال مؤسسات اقتصادية و اجتماعية أنشاها الحرس، مما أدى إلى اتساع قاعدة المستفيدين منه، والمتعاونين مع تزايد تأثير شبكته الاقتصادية على الاقتصاد الإيراني، و التيار المحافظ، و تطور هذا الدور بتحول الحرس إلى مصدر من مصادر التجنيد السياسي داخل النخبة الإيرانية، و انخرط أعضاؤه في مؤسسات الدولة[3].

4. الإحلال محل الجيش النظامي: إن التنافس بين القوات المسلحة النظامية التي كانت قبل عام 1979 تشكل أقوى دعامة للسلطة في نظام الشاه، و الحرس الثوري الإسلامي يبقى من ثوابت سياسة إيران الأمنية و الدفاعية منذ الثورة، فعلى الرغم من القوة العددية للقوات المسلحة النظامية (تبلغ 300 ألف) فإنها لا تمثل قوة مستقلة داخل بنية السلطة في إيران، و تتعرض قياداتها باستمرار للتوجيه و المراقبة من الممثلين الدينيين للمرشد الأعلى، كما تعرضت حتى منتصف الثمانينات العمليات تطهير بشكل متكرر (تعرض حوالي 17 ألف ضابط أي 45% من إجمالي عدد الضباط بالقوات المسلحة لتطهير)، و بما أن القوات النظامية تبقى موالية للقيادة السياسية فإنها تمتنع عن التنقل في صراعات السلطة الداخلية لرجال الدين، أما الحرس الثوري الذي يرتبط بصورة وثيقة بعدد من الصفوة في نخبة القيادة الإيرانية، يعتبر نفسه جيشا سياسيا يحمي ثورة الخميني و مبادئها[4].

و ساهمت الحرب العراقية – الإيرانية في تأكيد الفضل و التميزية للجيش النظامي والحرس الثوري لصالح الأخير نتيجة الانتصارات التي حققها خلال الحرب، و هذا بحصوله على ميزتين هامتين أولهما انتقال حق التجنيد الإجباري إلى الحرس الثوري بدلا من الجيش، و ثاني

1 منال محمد أحمد، إيران من الداخل، المرجع السابق، ، ص 120.

2 كينيت كاتزمان، المرجع السابق، ، ص 122.

3 أمل كامل حمادة، المرجع السابق، ، ص ص 183-184.

4 ويلفرد بوختا، المرجع السابق، ، ص 96.

ميزة في تشكيله لقوات برية و جوية و بحرية خاصة به سنة 1984، و لكن تطورت الحرب مع العراق، و غياب التنسيق بين القوات النظامية و قوات الحرس أدى إلى دمج الإثنتين عام 1990[1].

كما أصبح الحرس الثوري لاعبا رئيسيا في الماضي لتصدير الثورة إلى العالم العربي منذ 1982، عندما أرسل أول قوة له إلى لبنان لدعم ميليشات حزب الله، و نشط أيضا في السودان من 1990 و أعلن تقديم دعمه اللوجستي و التدريب العسكري لمختلف جماعات المعرضة في العراق و البحرين و الكويت و السعودية و التي توجد لكثير منها مقرات في إيران[2].

إن الدور المتعاظم للحرس الثوري في التفاعلات السياسية، يرجع بالأساس إلى ثلاث عوامل أساسية هي، الاستقلالية؛ حيث يعد الحرس الثوري من بين أكثر مراكز السلطة دافع الحرس عن **خامنئي** في مواجهة حملة التشكيك في أصليته الدينية التي قادها آية الله منتظري و أعلن قائد الحرس ذو القدر بأنه يد الولي الفقيه الحديدية في قمع المنتقدين لولاية الفقيه و ستضرب كل من يبدي تعاطفه مع منتظري[3] و بالمقابل قام **خامنائي** بحماية الحرس الثوري منذ منتصف 1992 ورفض محاولات **رفسنجاني** لدمجه في القوات النظامية[4] كما للحرس صلات قوية بالبازار والحوزة الدينية و المؤسسات الخيرية.

5. تغلغل أعضاء الحرس الثوري في المؤسسات السياسية و الأنشطة الاقتصادية: ويتم هذا التغلغل من خلال دوران قيادات الحرس الثوري القائمة في داخل المؤسسة الحاكمة، بحيث تستوعب القيادات التي تخرج من الهيكل التنظيمي للحرس، في داخل مؤسسات أخرى مرتبطة بالنخب الحاكمة، لاسيما التيار المحافظ[5] مثل مجلس الشورى كمؤسسة لمستضعفي الجيش والوزارة، و تزايد هذا التغلغل بفوز **أحمدي نجاد** بانتخابات الرئاسة عام 2005 (عضو سابق في الحرس الثوري) بدليل أن 63% من أعضاء البرلمان الإيراني لهم خلفيات عسكرية في الحرس الثوري[6].

كما يمتلك الحرس الثوري غالبية المشاريع الاقتصادية الحيوية، مثل؛ النفط، الغاز، والمشاريع الصناعية الكبرى كالبناء، صناعة الأدوية و الآلات الزراعية، مما يجعله مؤسسة ضخمة

---

1 أمل كامل حمادة، المرجع السابق، ، ص ص 184-185.

2 ويلفرد بوختا، المرجع السابق ، ص 97.

3 نيفين عبد المنعم مسعد، المرجع نفسه، ص 137.

4 منال محمد أحمد، المرجع سابق، ص 120.

5 ويلفرد بوختا، المرجع السابق ، ص 97.

6 أمل كامل حمادة، المرجع السابق، ، ص 187.

لها مواردها و ميزانيتها و مساهمتها الإنتاجية الواسعة[1]، و بالتالي أداة مؤثرة في توزيع القوة داخل النظام السياسي الإيراني.

المطلب الثاني: التيارات السياسية في إيران :

انقسمت الرؤى في تصنيف الأجنحة السياسية المؤثرة في الحياة السياسية الإيرانية إلى حد رفض بعضها اعتماد أي تصنيف، و تحديدا جمعية العلماء المناضلين " روحانيات " المحافظة التي تنفي كليا تصنيف الأحزاب الإيرانية إلى يسار و يمين تقليدين و متجددين، و تدعو إلى وضع فكر الإمام الخميني كأساس لتعريف الأحزاب الموالية للثورة و المعادية لها، أي قوى داخل النظام وأخرى خارجه.

و يرى اتجاه ثان عدم وجود تيارات سياسية حقيقية، و بالتالي غياب المعارضة، بحيث يقتصر الواقع على لعبة سياسية يحركها النظام في الداخل لتعزيز سيطرته على الأوضاع السياسية و خلق شكل من المعارضة السياسية المسيطر عليها، لإعطاء الأمل لشرائح اجتماعية مختلفة من خلال وجود حرية نسبية داخل المجتمع، و تتبنى هذه الرؤية الأحزاب السياسية التي تعتبر خارج النظام كالحركة الشاهنشاهية و المجموعات المتفرعة عنها، و الحركات السياسية التي تنشط خارج إيران.

و يعتقد اتجاه ثالث بان التيارات السياسية داخل نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية أمر يفرضه الواقع السياسي، بناء على تباينات الأحزاب و الجمعيات التي تعمل في الوسطين السياسي والاجتماعي، و تختلف نظرتها و قراءتها للمشهد السياسي، و تمثل هذه الرؤية جمعية العلماء المناضلين "روحانيات" الإصلاحية و الأحزاب القريبة منها كمنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، التي صنفت المجتمع السياسي في إيران إلى أحزاب يمينية تقليدية و جديدة، وأحزاب يسارية إسلامية تقليدية و جديدة.[2]

ويرجع تنوع التشكيلة السياسية في إيران إلى فترتي الأربعينات و الخمسينات من القرن العشرين، لأن الثوريين الذين قادوا الحركة السياسية و الاجتماعية ضد نظام **محمد رضا بهلوي** نهاية السبعينات لم يتحركوا في إطار إيديولوجياتهم الحزبية، و انطووا تحت المظلة السياسية

1 أنور قاسم الخضري، المرجع السابق، ، ص 51.

2 محمد صالح صدقيان، « الخريطة السياسية الإيرانية... تحولات مابعد الأزمة »، **السياسة الدولية**، العدد 178، أكتوبر 2009، ص126.

الثورية للإمام الخميني.[1] و التصور الذي شكل حول الواقع السياسي في تلك الفترة كان إسلاميا أو قوميا، حيث عمد الإسلاميون لإزاحة التيار القومي من الساحة السياسية لتظل الأحزاب الإسلامية هي الوحيدة المعترف بها و المعبرة عن إرادة النظام السياسي في إيران.

و مثلت قضية التعددية الحزبية تحديا حقيقيا لنظام الثورة التي لا تزال من القضايا التي لم تحسم بعد على مستوى الفكر السياسي الإسلامي، حيث انقسم إلى تيارين أساسيين؛ تيار يعتبر أن التعددية تعني التنوع الذي هو سنة الله في خلقه، و تيار ثاني يؤكد أن المجتمع الإسلامي لا محل له لغير حزب الله، و يضع كل معارضيه على اختلاف إيديولوجياتهم في حزب الشيطان.

و استبعدت الثورة الإسلامية في البداية خيار حل الأحزاب القائمة بسبب سعيها إلى تكوين ولاءات، و تجنب فتح جبهات عدائية تنقلب على الثورة ذاتها،[2] كما أن الأحزاب المشاركة في الثورة أثبتت دعمها لمشروع النظام الجديد، و مساندته في تأسيس الجمهورية الإسلامية، مما جعل من غير المبرر حلها، و تعلق حزب توده الماركسي بأفكار الثورة التي دعت في جوهرها إلى العديد من المبادئ الاشتراكية كالمساواة و العدالة التوزيعية، و نصرة المحرومين و المستضعفين، و تحالفت أحزاب أخرى كالجبهة الوطنية مع رجال المؤسسة الدينية ضد الشاه و التسبب في أزمة سياسية حادة في حكمه خلال السبعينات، و لذا تعاملت الثورة بقدر عالي من الحصافة مع التعددية الحزبية. و أقر دستور 1979 العمل الحزبي في إطار الالتزام بمجموعة من الضوابط الوطنية والقيمية، و نصت المادة 26 من الفصل الثالث الخاص بحقوق الشعب (و هي مادة لم يطرأ عليها تغيير في التعديل الدستوري سنة 1989) على ما يلي"الأحزاب و الجمعيات، و الهيئات السياسية والاتحادات المهنية و الهيئات الإسلامية و الأقليات الدينية المعترف بها تتمتع بالحرية بشرط أن لا تناقض أسس الاستقلال و الحرية، و الوحدة الوطنية و القيم الإسلامية و أساس الجمهورية الإسلامية، كما أنه لا يمكن منع أي شخص من الاشتراك فيها، أو إجباره على الاشتراك في إحداها ."[3]

و بإقرار العمل الحزبي دستوريا، تأسس حزب الجمهورية الإسلامية، ليمثل حزب النظام الثوري الإسلامي في 26 فيفري 1979، و شكل مجلسه التأسيسي من بعض أعضاء مجلس قيادة

1 نيفين عبد المنعم مسعد ، صنع القرار في إيران، مرجع سابق، ص ص 152- 153

2 باكينام الشرقاوي، **الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية**، مرجع سابق، ص 225

3 مهدي نور بخش، **الدين والسياسة والاتجاهات الإيديولوجية في إيران**، مرجع سابق، ص 54

الثورة **كخامنائي و رفسنجاني و باهونار.**[1] و كان يسيطر على الحزب نمط من رجال الدين المحافظين غير الراديكاليين مثل **حسين بهشتي، عبد الكريم موسوي اردبيلي،** و لعب الحزب دورا كبيرا في الحياة السياسية الإيرانية من خلال دفاعه عن ولاية الفقيه و اعتبارها إطارا للشكل المثالي للحكم.(2) و نما الحزب بسرعة كبيرة ليصبح أكبر تنظيم سياسي و شعبي داخل إيران، وقام بتعيين العديد من مجتهدي المقاطعات و سيطر على ملفات السافاك (جهاز المخابرات) خصوصا الوثائق السرية، و أوجد اتحادات إسلامية لامتصاص اللجان في المصانع التي ظهرت إبان الثورة، و شكل لجان خاصة عرفت بجماعات حزب الله مهمتها التصدي للنشاطات المعادية للحزب الجمهوري الإسلامي، كما أقام الحزب علاقات قوية مع التجار و أعضاء البازارات، و قوى علاقته بالحرس الثوري و حزب الله.[3]

و بالمقابل بدأ النظام السياسي بشن حملة منظمة و هادئة ضد الأحزاب السياسية الليبرالية، واليسارية بهدف إضعافها و تصفية قواعدها،[4] و إضعاف التكوينات العمالية التي اعتبر النظام اختراق اليسار لها تهديدا للثورة، و قد تم الحظر على الأحزاب بعد الثورة و قبل تمرير قانون للأحزاب في 1981، و رأى البعض أن القصد من القانون ليس تنظيم الأحزاب السياسية، و إنما هدفه عدم السماح بنشأة أحزاب المعارضة في إطار تبرير ساد تلك الفترة بأن الأمة الدينية لا تتحمل أن تنقسم إلى أحزاب، و لم تثر المسألة في وسائل الإعلام و الدوائر السياسية المختلفة بحق تأسيس أحزاب سياسية قبل عام 1987.[5]

و تطورت الحياة الحزبية في إيران سنة 1987، في منحى معاكس عندما شهد الحزب الجمهوري الإسلامي صراعا داخليا بين أجهزة الحزب السياسي، و أصبح من أهم عوامل تهديد استقرار النظام السياسي مما دفع **بالخميني** إلى إصدار قرار بحل الحزب، و بالتالي الإقرار بفشل التجربة الحزبية الإيرانية و تجميدها، و عند تعديل الدستور عام 1989 (دون إضافة بند يحظر التعددية الحزبي) تم تشكيل لجنة للأحزاب ترأسها **أسد الله بادميشان،** ترخص للتنظيمات الراغبة

1 خالد مسعود العواملة، **الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية،** مرجع سابق، ص ص 227– 228

2 باكينام الشرقاوي، **الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية،** المرجع السابق، ، ص227

3 نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران، مرجع سابق، 154

4 منال محمد احمد، إيران من الداخل، مرجع سابق، ص ص 200–201

5 ضاري سرحان الحمداني، **سياسة إيران اتجاه دول الجوار** (القاهرة : العربي للنشر والتوزيع، 2011) ص 26

في ممارسة النشاط الحزبي في ظل قانون منظم لنشاطها،[1] و تنوعت هذه التنظيمات بين فئة تحمل اسم الحزب مثل حزب كوادر البناء، و حزب جبهة المشاركة، وحزب الشعب، و حزب الله، و فئة ثانية لا تحمل اسم حزب لكنها تمارس وظائف الأحزاب السياسية من تجنيد و تعبئة و تجميع المصالح، مثل التنظيمان السياسيان المسيطران على الحياة السياسية الإيرانية، رابطة علماء الدين المناضلين (روحانيات مبارز) المتشددين، و جمعية علماء الدين المجاهدين المعتدلة (روحانيون مبارز).[2]

و ظهرت دعوات متكررة لعودة الحياة الحزبية في إيران سنة 1997، حيث دعت رابطة العلماء المجاهدين إلى التأكيد على ضرورة السماح بتشكيل أحزاب سياسية، و عكست هذه الدعوة توجها جديدا داخل الصفوف المؤسسة الدينية، و بعض تيارات النخبة الحاكمة لقبول صيغة رسمية تسمح بالاعتراف بقدر من التعددية الحزبية.[3] و بوصول محمد خاتمي إلى الرئاسة في 1997، وانسحاب المحافظين من الحكومة و الأغلبية البرلمانية، نشط العمل السياسي المنظم للأحزاب القديمة، و استحدثت أخرى، و انظم حزب كوادر البناء الذي أسسه رافسنجاني إلى التيار الإصلاحي، بعدما كان في تيار المحافظين المعتدلين، و أيدت تنظيمات ليبرالية و قومية الرئيس خاتمي، و أصبحت معظم الأحزاب السياسية جزءا من التيارين الأساسيين الإصلاحي و المحافظ، وارتفع عدد التجمعات و الأحزاب السياسية المرخص لها بالنشاط من 39 إلى 82 حزب سياسي.[4]

1. أحزاب التيار المحافظ :

يعتبر التيار المحافظ التيار الأوسع داخل النظام السياسي الإيراني، و يضم أحزابا رئيسية و عددا من الشخصيات الدينية و القيادات الحكومية، و أعضاء في مجلس الشورى، و قيادات في الجيش و الحرس الثوري، و ينتمي التيار إلى خط الإمام الخميني و القيادة، و يوصف بالتيار المتشدد، و يقود هذا التيار حزبان رئيسيان هما :

---

1 نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران، مرجع سابق، ص 155

2 ضاري سرحان الحمداني، مرجع سابق، ص 28

3 وليد محمود ناصر، **عشرون عاما بعد الثورة، وإشكالية التحول من الثورة إلى الدولة** (القاهرة : دار الشروق للنشر، 1997) ص 26

4 ضاري سرحان الحمداني، مرجع سابق، ص 29

أ- حزب المؤتلفة الإسلامية : يرأس هذا الحزب التيار المحافظ، و كان يحكم النظام برمته قبل مجيء محمد خاتمي و مؤيديه، و رغم ذلك لا يزال يسيطر على الكثير من مراكز الدولة الهامة.

ب- روحانيت مبارز (رابطة رجال الدين المناضلين): كان هذا الحزب قبل الثورة عبارة عن تجمع لرجال الدين المعارضين للشاه، و يرأس الرابطة علي أكبر ناطق نوري، المستشار السياسي و أحد المقربين للمرشد علي **خامنائي**، و قد انقسمت بعد الثورة إلى مجموعتين؛ الأولى بقيادة **مهدويكنى**، و الثانية بقيادة **موسوي خوئني** (مجمع رجال الدين).

و يسطر التيار المحافظ عموما على المخابرات و الحرس الثوري، و أجهزة الرقابة القضائية و الأجهزة المعنية بحماية الثورة و النظام، و لذا تمكن هذا التيار من الهيمنة على الحياة السياسية ومنع الإصلاحين من الوصول إلى السلطة باعتقال العديد من أعضاء البرلمان والصحفيين والمثقفين الليبراليين، وإغلاق الصحف للأحزاب الإصلاحية.[1]

2. **أحزاب التيار اليسار :**

يعد ظهور تيار اليسار تحولا مهما في مسيرة التيارات السياسية بداية من تسعينيات القرن العشرين، و أهم ما يميزه عن التيارات الأخرى تأكيده على ضرورة تطبيق الدستور، واحترامه حقوق الشعب و تنمية الحريات السياسية.[2] و يعتبر مجمع العلماء المناضلين "روحانيون" الأساس الذي قام عليه تيار اليسار، فقد انشق هذا التجمع سنة 1988 عن جماعة علماء الدين المجاهدين "روحانيات" بموافقة **الخميني** الذي أضفى عليه الطابع السياسي و الديني في آن واحد،[3] وأعلن وجوده رسميا سنة 1989 لكن الضغوط السياسية حالت دون مشاركته في انتخابات البرلمان عام 1992، ثم دعا قائد الثورة **آيةالله خامنائي** في 1993 هذا التيار إلى استئناف نشاطه السياسي.[4]

و يرى البعض أن حزب "توده" و تنظيم "مجاهدي خلق" و "فدائي خلق" هي التنظيمات اليسارية التي مثلت التيار اليساري في إيران بعد الثورة، و قد طالب هذا التيار بنظام مشابه للأنظمة الديمقراطية المركزية، و أصر على الثورة الشعبية و خلق مجتمع شعبي، و تأميم المصانع

1 أنور الخضري، الفكر السياسي الإيراني بين الإصلاحيين والمحافظين، **التقرير الإستراتيجي السابع**،2010، ص45

2 سعيد برزين، التيارات السياسية في إيران، مرجع سابق، ص 85

3 محمد صالح صدقيان، الخريطة السياسية الإيرانية، مرجع سابق، ص 128

4 سعيد برزين، المرجع السابق، ص 186

و إنهاء التبعية الغربية و التقارب مع العالم الثالث و أوروبا الشرقية، و عكست أجندات هذا التيار بعد الثورة الأفكار الماركسية المعادية للغرب الرأسمالي.[1]

تمتع اليسار الإسلامي بشعبية عريضة خلال العقد الأول من الجمهورية الإسلامية، مما مكنه من المحافظة على غالبية في التمثيل داخل البرلمان لغاية سنة 1992، و بتولي **آية الله خامنائي** لمنصب الولي الفقيه في 1989 تعرض التيار لضغوط شديدة شملت إبعاد معظم رموزه عن المناصب السياسية الرئيسية، التي شغلوها لاسيما التي خضعت لإشراف مرشد الجمهورية، بهدف إقصاء التيار نهائيا من الحياة السياسية، و لذا تراجع تيار اليسار سياسيا و اجتماعيا عند هزيمته في الانتخابات النيابية في 1992.

و أعاد التيار الإصلاحي تجديد نفسه في إطار حركة إصلاحية غيرت خطابها السياسي، و منطلقاته الإيديولوجية، و سعت إلى إقرار الديمقراطية و الحريات المدنية في النظام الإسلامي، وظهور هذا التوجه الجديد لليسار كان انعكاسا للتحولات الكبيرة الحاصلة على المستويين الدولي والداخلي، مثل انتهاء الحرب مع العراق 1988، و وفاة **آية الله الخميني** 1989، و تراجع الميول الماركسية الثورية في المجتمع الإيراني، كما عزز سقوط الاتحاد السوفياتي في 1991 مصداقية الخطاب الديمقراطي الليبرالي في النظام الدولي، و داخل المجتمع الإيراني، و تحول اليسار الديني (التيار الإصلاحي) إثر هذه التغيرات من دعوة نخبوية إلى حركة جماهيرية معتمدا على الصحافة المستقلة التي استفادت سياسيا من سياسات الرئيس هاشمي رافسنجاني الانفتاحية.[2]

و تتألف القاعدة الاجتماعية لتيار اليسار من الطبقة المتوسطة و دون المتوسطة، و الفئات الدينية في المجال السياسي، و بعض الكوادر الوسطية في البيروقراطية، و يضم عموما هذا التيار ثمانية عشرة تنظيما رئيسيا، أهمها حزب **كاركزارانسازندكي** (كوادر البناء)، حزب مجاهدين انقلاب إسلامي، مجمع روحانيون مبارز، حزب مشاركت إيران إسلامي.[3]

- **حزب كوادر البناء :**

تأسس هذا الحزب في جانفي 1996 بانشقاق التيار التكنوقراطي عن المحافظ، و عكس نجاحه في فوز مرشحيه بمقاعد في البرلمان في انتخابات أفريل 1996 التغيير العميق الذي أحدثته

1 سلطان محمد النعيمي، الفكر السياسي الإيراني، مرجع سابق، ص 103

2 توفيق السيد، حدود الديمقراطية الدينية، مرجع سابق، ص ص 279-280

3 نفس المرجع، ص 282

سياسات رافسنجاني في الرأي العام، كما كشف صعوده التعارض بين الدولة و الثورة كمجالين متمايزين في القيم و الأهداف، المتطلبات و منظومات العمل، و كذا مثل مؤشرا لانخفاض التأثير الثوري، و ظهور جماعة مرجعية جديدة تتشكل من التكنوقراط و المحترفين، وبرز تأثير هذه النخبة في النظام السياسي نتيجة اعتماد رافسنجاني على الإداريين المحترفين و إلغائه الازدواجية التي كانت قائمة بين المؤسسات الثورية و البيروقراطية، و إدماج الحرس الثوري في وزارة الدفاع، و لجان الثورة في الثورة و جهاد البناء في وزارة الزراعة.

و يصنف حزب كوادر البناء كحزب نخبوي ينتمي أعضاؤه إلى الفئة المتوسطة و العليا من المحترفين الإداريين، و لذا بقي محدودا من حيث القوة العددية و الانتشار الجغرافي، و اتسم الحزب بسبب خلفيته البيروقراطية بميولاته البراغماتية، و تركيزه على الدور السياسي للتكنوقراط، و محورية الدولة في التنمية، و بمواقفه المعتدلة في المسائل الخلافية على الصعيد الثقافي والسياسي، مما اكسبه تعاطف الطبقة الوسطى في المدن.

و تركز الأجندة السياسية للحزب على التنمية الاقتصادية باعتبارها مدخلا لتحقيق التنمية السياسية، و لذاك حاز الحزب على ثقة القطاعات الاقتصادية، و شريحة كبيرة من الطبقة الوسطى، و لكنه دخل في صراع مع حزب المؤتلفة المحافظ الذي اعتاد على تقديم نفسه كممثل وحيد للسوق و القطاع الاقتصادي في الدولة، و يدعو حزب كوادر البناء إلى دولة قوية و فعالة، تكون بين نموذجي حكم الأقلية الحكيمة و الحكومة التمثيلية، يديرها التكنوقراط المحترفون الذين يتمتعون بثقة الشعب و دعمه، و ينظر للمؤسسة الدينية كحليف طبيعي و ضروري للدولة، و خلافا لموقف المحافظين يفضل أن تخضع المؤسسة الدينية للدولة و ليس العكس.[1]

- **حزب مجاهدي انقلاب إسلامي :**

تأسس هذا الحزب باندماج سبع مجموعات صغيرة سنة 1980، لمواجهة خطر منظمة مجاهدي خلق المسلحة و المعارضة للنظام، وفقا لإيديولوجية ماركسية إسلامية، و قد كان للمنظمة خلال العقد الأول من الجمهورية الإسلامية تمثيل قوي في مؤسسات الدولة، و لاسيما القوات المسلحة و أجهزة الدولة، و لقيت المنظمة في 1982 صعوبات تنظيمية و خلافات داخلية بدأت بقرار الخميني منع العسكريين من عضوية الأحزاب مما أدى إلى تركها من كوادر بارزين،

1 باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي، دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2000)، ص 205.

واستقلال ثلاثون من كوادرها بسبب خلافات داخلية حول توجهاتها اليسارية، واتبعاها خط المفكر **علي شريعتي** المعادي للسلطة ورجال الدين، وانتهى الأمر بالمنظمة إلى حلها من قبل حجة الإسلام **راستيكاشاني** الذي عينه **الخميني** للإشراف عليها.

استعادت المنظمة نشاطها في 1991 و أصدرت صحيفتها "عصر ما" سنة 1994 التي أثرت بتحليلاتها العميقة لقضايا منعت مناقشتها سابقا، كالعلاقة بين الدين و الدولة، الدين والمجتمع، تحولات الفكر السياسي الديني خلال العهد الجمهوري، و تحليل مكونات المشهد السياسي الإيراني، و تحديد الخلفية الإيديولوجية و الاجتماعية لكل الجماعات المشاركة فيه، و قدمت الصحيفة المجال لمعالجة مسائل مثل الديمقراطية و الحريات المدنية، و دور النخب الحديثة في صنع السياسة، وساهمت في تطوير الخطاب الإصلاحي و إشاعة الثقافة الديمقراطية.[1]

تعرضت المنظمة لهجوم من المحافظين الذين اعتبروها علمانية و أغلقوا صحيفتها، حيث أصدرت جمعية مدرسة الحوزة العلمية في قم سنة 2002 بيانا يحذر من التعاون معها بسبب عدم شرعيتها، و حكم على قائدها **هاشم أغاجري** بالإعدام لاتهامه بالردة، و قد أسهمت المنظمة بصورة فعالة في صعود المعسكر الإصلاحي، و شاركت في الحكومة و البرلمان بعد انتخابات 2000، ولم تضم المنظمة بين أعضائها رجال الدين بسبب توجهاتها المعارضة للروحانيين، و تشبه المنظمة حزب كوادر البناء في تركيبتها النخبوية، لذا بقيت محصورة في فئة قليلة من المفكرين والسياسيين، و بعد منع أعضائها من المشاركة في الانتخابات التشريعية في 2004 تحولت المنظمة إلى حزب جماهيري.[2]

- **مجمع روحانيون مبارز:**

يمثل هذا الحزب الجناح الروحاني ذي الميول اليسارية، و قبل تأسيسه نشط ضمن جامعة روحانيات مبارز، و انشق عنه بسبب الخلافات الحادة بين الفريقين قبل الانتخابات النيابية في 1988، و يعتبر مجمع روحانيون مبارز الحزب الوحيد الذي حصل على دعم الخميني، و ضم في عضويته عشرة أعضاء من مكتب الخميني و ستة آخرون من ممثليه الشخصيين، و يفتقر هذا الحزب عموما إلى البنية التنظيمية و القوة العددية و إلى إيديولوجيا متميزة، و تماسك و وحدة

1 سعيد برزين، التيارات السياسية في إيران، مرجع سابق، ص 88

[2] أحمد تاج الدين وآخرون، **التقرير الإيراني، إيران وتطورات الشأن الداخلي** (القاهرة : مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، 2009)، ص 136

مواقفه من القضايا المختلفة التي غالبا ما تكون غامضة، و يتمتع المجمع بعلاقة وطيدة مع الجمعيات الطلبة الجامعيين، لكنها ضعفت سبب تصاعد الخلافات داخل الحركة الطلابية، و فشل الحكومة الإصلاحية في حماية الحركة الطلابية من هجمات المحافظين.[1]

تراجعت الأهمية السياسية للمجمع عندما منع مجلس صيانة الدستور في 2004 عددا من مرشحيه خوض الانتخابات النيابية، و خسارة الذين دخلوها بمن فيهم رئيس المجمع **مهدي كروبي** و**مجيد أنصاري**، و نتيجة لذلك انسحب الكثير من الأعضاء مما افقد الحزب قوته التنظيمية والعددية.[2]

- **حزب مشاركت إيران إسلامي :**

ظهرت فكرة تأسيس حزب المشاركة في "حلقة آيين" التي ضمت مجموعة من المفكرين الذين عملوا خلال 1994 و1995 على الإعداد لإصدار مجلة فكرية جديدة ذات توجه ليبرالي ديني، و بعد اختيار رئيس الحلقة محمد خاتمي مرشحا لليسار الديني و اليمين الجديد للانتخابات الرئاسية، تحولت الحلقة إلى ما يشبه مركزا للحملة الانتخابية لخاتمي، و بعد فوز هذا الأخير في ماي 1997 تحولت الحلقة إلى حزب سياسي يسعى لتطبيق أجندة الإصلاح السياسي، التي وضعها **خاتمي**. ويصنف الحزب ضمن يسار الوسط، و يتبنى نموذج الديمقراطي الليبرالي لونه الأمثل للسلطة السياسية، و يصنفه بعض المحللين الإيرانيين ضمن اليسار الجديد بسبب مزجه بين الأجندة الليبرالية والخلفية اليسارية.[3]

ويعتبر كثير من الإصلاحيين الحزب النظر الأول لحركة الإصلاح السياسي في إيران المعاصرة، ويعد الحزب الأكبر حاليا من حيث عدد الأعضاء و الانتشار الجغرافي و مستوى التأييد الشعبي، كما أن صحيفته شبه الرسمية "نوروز" التي أغلقها القضاء في 2002 كانت من أكثر الصحف اليومية توزيعا، و يتقارب الحزب بدرجة كبيرة مع منظمة مجاهدي انقلاب نتيجة الانتماء

[1] نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران، مرجع سابق، ص 157

[2] أنور الخضري، الفكر السياسي الإيراني بين الإصلاحيين والمحافظين، مرجع سابق، ص 44.

[3]– محمد الصادق الحسيني، **إيران : سباق الإصلاح من الرئاسة إلى البرلمان** (بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، 2001)، ص 37.

السابق لأعضائه داخل عضوية المنظمة، لذا يصفه المحافظون بأنه مجرد واجهة لمجاهدي انقلاب.[1]

يضم الحزب ثلاثة أجنحة رئيسية هي :

- اليسار الديني التقليدي: الذي ترجع جذوره إلى تحالف خط الإمام، و ظهر في السنوات الأولى من الثورة، و ركز في العقد الثاني على المطالبة بمشاركة شعبية واسعة، و منافسة سياسية في إطار التيار الديني.
- يسار الوسط : ترجع جذوره إلى المفكرين الإسلاميين من دعاة الإصلاح الديني، ويدعو إلى ديمقراطية شبه علمانية.
- السياسيون المحترفون : و يحملون ميولا براغماتية ليبرالية و سلوكا دينيا معتدلا.

ويمثل الإصلاح السياسي أبرز أهداف حزب مشاركت، حيث يعتقد أن التحولات الحاصلة منذ نهاية الحرب الباردة تستدعي إعادة النظر في الثقافة الاجتماعية، و معايير العمل المتبعة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية[(2)]. ويرى أن الديمقراطية هي النموذج الأمثل للحكم الصالح، وللاستجابة للتحديات التي تفرضها البيئة الداخلية و الخارجية، و يشدد على مفاهيم مثل الحقوق الدستورية والحريات المدنية، وحاكمية الشعب كأساس للشرعية السياسية وسيادة القانون والمحاسبة. و يعتقد الحزب أن ظهوره هو تعبير عن تحول الحراك الشعبي من حراك ثوري إلى حراك عقلاني واقعي يتطور كنسق عمل سلمي في إطار الدستور و القانون.

يدعو الحزب إلى دور واسع للدين في المجالين العام و الخاص، لكنه يعارض أن تمتد القداسة التي يتمتع بها الدين إلى الدولة، و يتعامل مع مؤسسات الدولة ذات الصبغة الدينية، و كذا ولاية الفقيه و مجلس صيانة الدستور على أساس قانوني، بمعنى هيئات قانونية سياسية و ليس دينية.[3]

---

[1]– توفيق السيد، حدود الديمقراطية الدينية، مرجع سابق، ص ص 296–298

[2]– أحمد تاج الدين وآخرون، التقرير الإيراني، مرجع سابق، ص 139

[3] علاء أبو زيد، ولاية الفقيه، تطور الفكرة من الثورة إلى الدولة، في **الأفكار السياسية الكبرى في القرن العشرين**، تحرير سيف الدين عبد الفتاح، السيد صدقي عابدين (جامعة القاهرة : مركز الدراسات الأسيوية، 20001)، ص 409.

و تعتبر الأحزاب الإيرانية عموما أحزاب كوادر و تجمعات مهنية أو أحزاب انتخابات تنشط قبل الحملات الانتخابية و تغيب بعد انتهائها، لذلك تتسم بعدم القوة و الوضوح و التماسك، والضعف التنظيمي للحركة الحزبية مقابل تأجج الجدل الإيديولوجي و الفكري.[1]

المطلب الثالث: المجتمع المدني :

خلال عقدين من الزمن منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران، فإن حركة النظام السياسي للثورة من خلال شكليات الممارسة الديمقراطية، و التي تتفاعل بدورها عبر آلية الانتخاب لرموز مؤسسات الدولة التشريعية و التنفيذية و ما كلفه الدستور من هامش للحريات في مجال الصحافة، وحرية تشكيل الأحزاب و الجمعيات و الهيئات الدينية و العرقية (شرط عدم تناقضها مع أساس الدولة الديني) قادت إلى إنشاء طبقة وسطى عريضة شريحة من المهنيين و المثقفين الذين عبروا عن أرائهم من خلال الصحف، و عن مصالحهم و ميولهم السياسية من خلال النشاطات النقابية[2].

و يتسم المجتمع المدني في إيران بسمات خاصة، فهو متنوع من حيث تعبيره عن كل أنواع التنظيمات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الدينية، و جمعه بين الديمقراطية والتسلطية، أي بين قوى ليبرالية و أخرى دينية متشددة، كما أنه قوي من خلال تأثيره في صنع القرار الإيراني و تشكيل اتجاهاته، و يتصف بالذكاء و العقلانية لحد لا يحول اختلافه مع السلطة إلى صدام يؤدي إلى منع النظام لنشاطه، فيمتلك بذلك القدرة على تطوير آلياته و سياساته مما يمكنه من البقاء و الاستمرار، و يمتاز أيضا بالمرونة التي تسمح له بالانتقال من الاتجاه المتشدد إلى التيار المنفتح و الإصلاحي، كما أنه متشابك بخطوط عقائدية و عائلية و مصلحية تصل بين قواه ومؤسساته[3].

و تتوزع مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في النظام السياسي الإيراني، و المؤثرة فيه مع الاستناد للصحافة لأنها غير مستقلة و تمثل التيار المحافظ أو الليبرالي على:

1. **القوى الدينية:** إن للمؤسسة الدينية في إيران دور كبير و مؤثر في الحياة السياسية الإيرانية، من خلال نفوذها الذي يمتد إلى السلطات السياسية و الدينية العليا في الدولة (ديوان

---

[1] محمد السعيد إدريس، الانتخابات التشريعية في إيران ، مجلس الشورى السابع ومستقبل المشروع الإصلاحي (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2005)، ص 125.

[2] طلال صالح بنان، معضلة التعايش بين ولاية الفقيه والديمقراطية، المرجع السابق، ص 21.

3 نيفين عبد المنعم، صنع القرار في إيران، والعلاقات العربية – الإيرانية، مرجع يبق ذكره، ص ص 140-141.

المرشد الأعلى)، و كذلك إلى أجهزة الإعلام و الصحافة[1]، و تمارس المؤسسة الدينية تأثيرها من أطرها المتمثلة في:

أ- مؤسسة الحوزة:

تمثل الحوزة النواة الأساسية في مدارس الشيعة، و هي حلقة للمريدين الذين يلتفون حول المعلم لتلقي شروحه، و يتدرجون في مراتبها من مستوى لآخر و توجد ستة مراتب[2] محددة للذين ينخرطون في الدراسة فيها؛ المرحلة الأولى هي طالب العلم، و عند تخرجه يصبح مجتهدا، والمرحلة الثالثة هي مبلغ الرسالة و الرابعة حجة الإسلام، و الخامسة آية الله و الأخيرة آية الله العظمى الذي يصيح بشكل آلي مرجعية[3]. و ينتظم في الحوزة الدينية قرابة 30.000 شخص غير أن من يصل إلى مرتبة آية الله قليلون، و أقل منهم من يبلغ آية الله العظمى[4]، و من بين كل الحوزات الدينية في إيران تتمتع الحوزة في قيم بشهرة خاصة فهي التي خرجت آيات عظام مثل **شريعت داري و كلبايكاني و منتظري**، و هي قبلة المبتكرين و المرقد المعصوم لفاطمة بنت موسى بن جعفر الصادق، و تتوفر على خمسة و خمسين مدرسة تأسست قبل الثورة و بعدها، و أهم مدارسها المدرسة الفيضية[5]. و اكتسب نظام التعليم في قيم الموازين لمؤسسات التعليم العلماني ثقة أفراد الشعب لأنه يخرج دعاة، و في الحوزة تيارات و مواقف و مذاهب سياسية كثيرة تتمتع بالاستقلال في مواجهة بعضها البعض، فقد اختلفت قبل الثورة حول العلاقة بين الدين و السياسة وحدود ولاية رجال الدين، و تشعبت قضايا الخلاف بعد الثورة لتمتد للسياسات الاجتماعية والاقتصادية، و تصدير الثورة، و العلاقة مع الغرب، و قضية تسوية الحرب مع العراق، و قد توزعت تيارات الحوزة على تنظيمات مختلفة كالحجتية والمؤتلفة و روحانية، مبارز، و روحانيو مبار[6].

---

1 ضاري سرحان الحمداني، **سياسة إيران تجاه دول الجوار**، المرجع السابق، ص 18.

2 بهمان بختاري، **المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية**، المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى في كتاب إيران والخليج البحث عن الإستقرار، المرجع السابق، ص 143.

3 منال محمد محمد أحمد، المرجع السابق، ص 125.

4 نيفين عبد المنعم مسعد، المرجع السابق، ص 142.

5 منال محمد محمد أحمد، المرجع السابق

6 نيفين عبد المنعم مسعد، المرجع السابق ، ص 144.

و تتسم المؤسسة الدينية في إيران بالاستقلالية عن الدولة، و هذا لا يعني وقوفها على نقيض مع السلطة، و كل وجودها المتميز و السمات التي حافظت عليها منذ نشأتها جعلتها قادرة على إفراز قيادات ذات سياسية تستقطب الجماهير، كما يمتلك مراجع الشيعة سلاحا فعالا للتأثير، متمثلا في الفتاوى التي تجيز أمرا أو تمنعه، و كان لتبلور مفهوم التقليد أثر بارز في سلطة مرجع التقليد (أية الله العظمى) حيث جعل من المرجعية لتقليد قوة السياسية و اجتماعية و اقتصادية لا محدودة[1].

كما تحالفت المؤسسة الدينية مع الفئات الاجتماعية المنشطرة والمؤثرة تاريخيا، كالتجار والفلاحين و الصناعيين[2]، وعندما تشعر بنمو تيار اجتماعي يطمح للإصلاحات الجذرية فإنها تعمل على احتوائه و تقديم بديل مقبول من داخل المؤسسة الدينية، فقد أعلن رجال الدين في قيم في انتخابات الرئاسة عام 1997 مساندتهم للرئيس خاتمي لقناعة المؤسسة الدينية بأن الرغبة الشعبية كانت هي التعيين[3].

ب- الأمانة الدائمة لأئمة الجمعية و الجماعات :

تقوم بالتنسيق بين الأمانات الفرعية التي تنبثق عنها، و تتصل بالتنظيمات التي يؤلفها رجال الدين داخل إيران و خارجها، و تنظم المؤتمرات لأئمة الجمعية، و تولي تنفيذ توصياتها، وتضع الخطوط العامة لخطب الجمعية في مختلف البلاد[4]، وقد لعبت الأمانة دورا حاسما في الحشد الحشد و التعبئة خلال حرب الخليج الأولى للجنود والمدنيين، وفي تسريب تصدير الثورة و تسويغه لاسيما في المراحل الأولى من الجمهورية الإسلامية، و في التعليق على بعض تطورات الساحة العربية (كالقمم العربية)، أما حدود تأثيرها في صنع القرار فيتوقف على أعلمية الخطيب، و على طبيعة القضية التي يتفق أو يختلف فيها[5].

1 باكينام الشرقاوي، **الظاهرة الثورية و الثورة الإيرانية**، المرجع السابق، ص 128.

2 منال محمد أحمد، المرجع السابق، ص 126.

3 ضاري سرحان الحمداني، المرجع السابق ، ص 18.

4 منال محمد أحمد، المرجع السابق ، ص 127.

5 نيفين عبد المنعم مسعد، المرجع السابق ، ص 145.

2. **القوى الاقتصادية:**

توجد بإيران قوتان اقتصاديتان رئيسيتان؛ البازار و المؤسسات الخيرية، و يجمع بين الطرفين مصالح متشابكة، و يشتركان في خاصية تبعيتهما للتيار المحافظ و لشخص المرشد[1].

أ- البازار: يمثل القوة المؤثرة في إيران، حيث لازال دوره الفاعل في الحياة السياسية منذ بروز توجهه السياسي عام 1837 عندما تصدوا للتجار الأوروبيين في تلك الفترة،، و لم تنجح أي سلطة في احتوائه حيث أن **رفسنجاني** حاول إنشاء هيئات تابعة للدولة، تقوم مقام البازار إلا لأنها أصبحت عبئا على الاقتصاد الإيراني و لم تستطع أخذ محله[2].

و يمثل البازار طبقة التجار (قوى الرأسمالية التجارية) و تضم 4000000 من تجار السوق، و تسيطر عن حوالي ثلثي تجارة التجزئة، و تمارس نفوذا قويا من خلال الطوائف التجارية والحرفية، بالإضافة إلى الباعة المتجولين و تجار التجزئة، امتد نفوذهم إلى المزارع التجارية والمصانع الصغيرة في الأرياف، و كذلك ارتباطهم الوثيق مع مراكز صنع القرار وكبار رجال الدولة، و يعتبر البازار المصدر الأول لتمويل المؤسسة الدينية من خلال تحالفه مع المؤسسة[3].

و سيطر تجار البازار على 75% من التجارة الداخلية، و حوالي نصف الواردات، ويقومون بدور رئيسي في عملية الإقراض، و يضاربون في السوق العقارية و يؤثرون على القرارات الاقتصادية مما يفسر حرصهم على الوزارات التقليدية، مثل وزارة التجارة دون الوزارات الأخرى كوزارة النفط[4].

و يساند البازار السلطة عندما تتجه سياساتها لحماية مصالحه الاقتصادية، فقد أظهر البازار عدم الرضا في الفترة التي سيطرت فيها السياسات الداخلية للدولة، وحاول الدفاع عن مصالحه في مؤسسات صنع القرار عن طريق ممثليه في مجلس الشورى أو اشتراكهم في الوزارة[5].

ب- المؤسسات الخيرية: تخضع لسلطة المرشد الأعلى، وهي تعد موردا لثروة النخبة الإيرانية، وقد أنشأها الخميني لإدارة أملاك الشاه، وإعادة توزيعها على المحرومين وأسر الشهداء،

---

1 منال محمد أحمد، المرجع السابق

2 المرجع نفسه، ص 128.

3 عبد الله صالح، "**الدور السياسي لطبقة البازار**"، السياسة الدولية، العدد 130-1997، ص 76.

4 نيفين عبد المنعم مسعد، المرجع السابق ، ص 147.

5 منال محمد أحمد، المرجع السابق ، ص 129.

وكذا تمثل مصدر دعم و تأييد، وقوة منافية للقائد، بما تضمه من مؤيدين، و أنشطة تمس قطاعات واسعة من الشعب الإيراني، وتكتسب أهمية كبرى في إيران بسبب مواردها الهائلة، ونشاطاتها المتعددة من تقديم للمساعدات الاجتماعية والاستثمار ونشر الدعوة، ولهذا تعد من أهم الفاعلين في الحياة السياسية و الاقتصادية الإيرانية[1]، ومن أهم هذه المؤسسات: مؤسسة المستضعفين، مؤسسة الشهيد، مؤسسة الإمام الرضا، مؤسسة 15 خرداد، مؤسسة إمداد الإمام.

ولا تخضع المؤسسات الخيرية لرقابة مؤسسات الدولة، فرغم خضوعها لرقابة المرشد، إلا أنها ليست منظمات حكومية، و لا تستخدم الميزانية الحكومية، و قد استفادت بدرجة كبيرة من برنامج الخصخصة لحكومة **رفسنجاني** عام 1991 بطرح أسهم عدد كبير من الشركات العامة (ما بين 400 و800 شركة) للبيع في بورصة إيران، فقامت بشرائها مما صعب على رجال الأعمال والصناعة منافستها[2].

3- الحركة الطلابية:

إن دور الحركة الطلابية يظل حاسما في التعبير عن اتجاهات التغير في إيران حتى قبل قيام الثورة الإيرانية*، فقد ساهم الطلاب في إسقاط نظام الشاه، و نجاح ثورة الإمام الخميني عام 1979[3]، و لذا أدرك رجال الدين أهمية الحركة الطلابية منذ البداية بسبب سهولة تسييسها، وقدرة تحريكها، و سمتها التمردية، و قد كانت الأحزاب اليسارية المعارضة للشاه مثل حزب ثورة الماركسي قاعدة من الطلاب مدعمة له في الخمسينات و الستينات[4].

1 منال محمد أحمد، المرجع السابق ، ص 130.

2 باكينام الشرقاوي، «قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي، دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية»، أطروحة دكتوراه كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2000، ص

*- كان أول تعبير عن دور الحركة الطلابية في إيران سنة 1953، عندما تظاهر طلاب جامعة طهران في 7 ديسمبر إحتجاجا على زيارة المبعوث البريطاني (دينيس رايتا) ومساعد الرئيس الأمريكي (ريتشارد نيكسون) لإيران، وجاء إحتجاجهم في إطار رفض سياسات حكومة زادهدي التي جاءت بعد إطاحة مصدق وتوسع بعدها تدخل الطلاب في الحياة السياسية والتعبير عن مواقفهم من خلال المظاهرات مثل الإحتجاج على منح الشاه حق إدارة النفط الإيراني للشراكة.

3 احمد سعيد تاج الدين وآخرون، التقرير الإيراني، إيران وتطورات الشأن الداخلي من الثورة إلى أسلحة الدمار الشامل، ط1 (القاهرة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمطبوعات 2009)، ص 57.

4 نيفين عبد المنعم مسعد، المرجع السابق، ص 168.

و تتألف الحركة الطلابية من طلاب الجامعات، و طلاب الحجوزات الدينية و شباب رجال الدين، و قد أصبحت بعد الثورة الإسلامية جزءا من البناء السياسي و الإيديولوجي للنظام، نتيجة تمكن رجال الدين من افتراق هذه الحركة لصالحهم، بدليل حادثة احتجاز الطلبة موظفي السفارة الأمريكية كرهائن، حيث وجه الخميني في 04 نوفمبر 1979 خطاب لمجموعة من الطلبة، اعتبر فيه الولايات المتحدة مصدر هذا الشيء، و حذر من سعي الشاه للعودة عبر ثورة مضادة، و قامت هذه المجموعة في نفس اليوم باقتحام السفارة الأمريكية في طهران و احتجاز موظفيها، و كان عدد الطلبة المقتحمين يقدر بأربعمائة طالب، و دفعت هذه الحادثة **مهدي بازركان** إلى تقديم استقالة من الحكومة، و اعتبر الاتجاه الديني احتلال السفارة بمثابة ثورة إسلامية ثانية[1].

و قد أثرت التطورات و التغيرات في بعض مكونات و مؤسسات النظام السياسي داخل الجامعة، و من ثم على الحركة الطلابية التي انتهجت فكرا جديدا للتعامل مع مستجدات الساحة الداخلية، لاسيما أنها تمتد لسياسات الاتجاه الديني و سيطرته على السلطة و استخدام العنف لإسكات منتقديه و تقيد مجال الحقوق و الحريات كحق التعبير و التجمع.

وخلال السنوات الأولى للثورة لم يستطع الطلاب إعلان اختلافهم مع توجهات النظام الحاكم (فترة الخميني) بسبب الخوف من السجن أو التصفية، وكذا ظروف الحرب مع العراق[2] والتي لعبت دورا هاما كقوة توحيد للقوى الاجتماعية، وإيجاد التعاون الاجتماعي المدني، وخلق قيم التضحية و الواجب و الالتزام الشعبي[3]. كما أن الثورة وفرت للشباب من أصول طبقية دنيا (تقليدية ودينية) إمكانيات أفضل للالتحاق بالتعليم العالي و احتراف مهن جديدة، و لتأمين ولاء المهنيين والتكنوقراط و البيروقراطيين لجأت السلطة لتخصيص 40% من أماكن الجامعات لعائلات الشهداء و الحرس الثوري و المحاربين القدماء و الباسيج[4]، و بالتالي خلق حركة طلابية من داخل النظام نفسه.

و تفاقمت الأزمة الاقتصادية بسبب استمرار الحرب العراقية – الإيرانية لمدة ثماني سنوات، حيث أدت الحرب زيادة معدلات البطالة بنسبة 20 إلى 80% من القوة العاملة (أربعة

1 خالد عبد الحميد العواملة، **الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية**، المرجع السابق، ص 234.

2 منال محمد أحمد، المرجع السابق ، ص 132.

3 خالد عبد الحميد العواملة، المرجع السابق ، ص ص 252-253.

4 منال محمد محمد أحمد، المرجع السابق ، ص 133.

ملايين عاطل)، و زيادة أسعار الاستهلاك بنسبة 16% و تعطيل 90% من المصانع الإيرانية، وحصيلة الخسائر وصلت إلى 200 مليار دولار[1]، إضافة إلى العقوبات الاقتصادية الدولية التي أضعفت هياكل النظام الإنتاجية مما أدى إلى سخط شعبي اتجاه النظام السياسي ومطالبته بالانفتاح الاقتصادي والسياسي[2].

وشكلت الحركة الطلابية في ظل هذا التطور قوة اجتماعية هائلة لتدعيم هذه التوجهات الإصلاحية، خاصة بوصول التيار الإصلاحي إلى السلطة، و التصويت لمحمد خاتمي في انتخابات الرئاسة عام 1997، و تحولت الحركة الطلابية في فترة خاتمي إلى قائدة لعملية الإصلاح السياسي و إطلاق الحريات و دمقرطة النظام من خلال المظاهرات السلمية و العنيفة للاحتجاج على وقف الصحف و المجلات و اعتقال النشطين السياسيين الليبراليين كمظاهرات 1997 و1999. وكانت أخطرها مظاهرات 2003 العنيفة المطالبة بإلغاء حكم إعدام الكاتب **هاشم أغاجري**، وأطلعت شعارات تصف **خامنائي بعلي بينوشيه**، وقد خلقت أزمة حادة في النظام السياسي وشرعيته، ولم تتراجع إلى بعد إلغاء المرشد **خامنائي** للحكم اعترافا منه بقوة تأثير الاحتجاجات الطلابية.

إن صفوف و اتجاهات الحركة الطلابية في إيران ليست موحدة و واحدة، إذ أنها تنقسم إلى جبهتين، واحدة موالية للتيار الديني المتشدد، و أخرى مثلت القاعدة الانتخابية العريضة والمدعية للتيار الليبرالي، غير أنها انتقلت عنه خلال سنتي 2002 و2003 بعد فشل خاتمي في تحقيق وعوده وسياساته بإعادة بناء مجتمع ونظام سياسي إيراني ديمقراطي، يستمد مصدر شرعيته من الإرادة الشعبية و يقوم على دولة القانون و المؤسسات المنتخبة، و احترام الحقوق والحريات، ودور فاعل للمجتمع المدني، و تطورت الحركة الطلابية فكريا و حركيا بصورة تجاوزت كثير المشروع الإصلاحي للتيار الليبرالي، فأصبحت فائدة الشارع الإيراني نحو التغير، وسوف يتوقف مستقبل النظام السياسي الإيراني على إدارتها و توجهاتها.

4- التنظيمات النسوية:

رغم الدور الفعال للمرأة في الثورة الإسلامية، إلا أن التيار الديني المحافظ، والعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع الإيراني تقصي المرأة من العملية السياسية، ولا تعترف بحقوقها

1 منال محمد محمد أحمد، المرجع السابق ، ص 211.

2 المرجع نفسه، ص 220.

وقدراتها، و بهذا اكتفت الحركة النسوية نشاطها للتأثير على سياسات النظام السياسي، وفي السلوك التقليدي والتغير في الثقافة المجتمعية من خلال إنشاء نوعين من المنابر تتمثل:

- **الصحف و المجلات:** مثل هاجر، وزن، الساعيات على طريق زينب، شاهر النساء وزن روز[1].

- **التنظيمات النسوية:** و تنقسم إلى منظمات حكومية ممثلة في مكتب الشؤون النسائية الملحق برئاسة الجمهورية لجمع المعلومات، و اتخاذ القرار في قضايا المرأة، و الأمانة المركزية للجان شؤون المرأة بوزارة الداخلية، و المجلس الثقافي النسائي التابع للمجلس الأعلى للثورة الثقافية، التابع بدوره لجهاز الحرس الثوري، و الذي لعب دورا رئيسيا في تطوير الوضع التعليمي للمرأة، كما تشكلت منظمات غير حكومية نسوية مثل رابطة السيدة زينب و منتدى العاملات.

و لا تخرج النخبة النسائية عن دائرة النخبة السياسية الحاكمة لأنها تقوم في الأساس على زوجات رجال الدين و بناتهم و أخواتهم، **ففريدة مصطفوي** التي ترأست معهد 12 عن وردين والناشطة في مجال محو أمية النساء هي ابنة الإمام الخميني، **و فائزة رفسنجاني** رئيسة مجلس التضامن الرياضي نساء الدول الإسلامية و رئيسة تحرير وزن هي ابنة الرئيس السابق **هاشمي رفسنجاني، و زهراء رهنورد** التي ترأست تحرير مجلة إطلاعات بانوان و مسيرة أحد مراكز التدريب النسائية هي زوجة **مير حسين موسوي** رئيس الوزراء السابق، و الأمثلة كثيرة[2] .

و عموما أدى النشاط الواسع للحركة النسائية في إيران إلى تطورات هامة في النظام السياسي، أبرزها انضمام المنظمات النسائية التابعة للتيار المحافظ إلى الدعوة للمطالبة بحقوق المرأة السياسية، عندما انضمت جمعية زينب عام 2004 إلى حملة المطالبة بإقرار حق النساء في التنافس على رئاسة الجمهورية، أما التطور الثاني الحاصل هو إجازة الجهاز القضائي، الذي سيطر عليه التيار الديني المحافظ تعيين قاضيات في عدد من المحاكم الخاصة بالأحوال الشخصية، رغم أن القضاء يعتبر من الولايات التي لا تتولاها المرأة، و تنص كتب الفقه التقليدي على ضرورة أن يكون القاضي رجلا كما لم يعارض التيار المحافظ تعيين امرأة كمساعدة الرئيس الجمهورية محمد خاتمي، و أخرى نائبة لوزير الداخلية **موسوي لاري**[3].

---

1 نيفين عبد المنعم مسعد، **صنع القرار السياسي في إيران**، المرجع السابق،ص 175.

2 المرجع نفسه، ص 174.

3 توفيق السيف: **حدود الديمقراطية الدينية**، المرجع السابق، ص ص 360-371.

و تبرز هذه التطورات استناد الرأي القائل بعدم أهلية المرأة لتولي المناصب السيادية، إلى التقاليد الاجتماعية التي يتم صياغتها في المجتمع الإيراني، في إطار ديني لتبرير شرعيتها، لكن المجتمع الإيراني يتجه تدريجيا إلى الإقرار بالحقوق المتساوية بين الرجل و المرأة[1].

إن الدور الفاعل للتنظيمات النسوية بهدف التغيير في الثقافة المجتمعية السائدة، و تعزيز موقع المرأة في العملية السياسية و مشاركتها الفعالة في كل مستويات النظام السياسي تحده قيود قانونية و عملية، فعلى المستوى القانوني لا تزال مؤسسة الحكم في إيران تختلف حول كون الدستور يسمح بترشح المرأة للرئاسة في الجمهورية الإسلامية، و يدور النزاع أساسا حول بند من الدستور الإيراني ينص على أن الرئيس يجب أن ينتخب من بين رجال السياسة و الدين، أما القيود العملية تتمثل في الاعتقالات و المحاكمات للنشاطات السياسات الإيرانيات، و قد شملت هذه العملية نائبات في البرلمان مثل محاكمة النائبة في التيار الإصلاحي **فاطمة حقيقيجو** بسبب تصريحات بتعرض السجناء السياسية للتعذيب، و قضية محاكمته السيدة **كاديفار** زوجة وزير الثقافة الإيراني السابق **عطا الله مهاجراني** بسبب حضورها لمؤتمر بالعاصمة الألمانية برلين في أفريل 2000 حول موضوع الإصلاح السياسي في إيران[2].

ورغم التحسن النسبي في وضع حقوق المرأة السياسية نتيجة استفادتها من هامش توسيع الحريات في فترة سيطرة التيار الإصلاحي على السلطة (الرئاسة ومجلس الشورى)، إلا أن الحركة النسوية لا تعقد أملا بارتقاء هذا الوضع إلى مستوى كبير وواسع خاصة مع تغير (النخب ذات الخلفية الفكرية المتباينة حول حقوق المرأة) التي تصل إلى السلطة.

1 توفيق السيف: **حدود الديمقراطية الدينية**، المرجع السابق، ص 362.

2 أحمد سعيد تاج وآخرون، التقرير الإيراني، المرجع السابق، ، ص ص 127-128

المبحث الثالث: حدود المعارضة في النظام السياسي الإيراني:

المطلب الأول: المعارضة الدينية الليبرالية :

رغم أن الثورة في إيران قد حسمت ازدواجية الولاء في المجتمع إلى السلطة السياسية، ومرجعية التقليد لصالح الولي الفقيه، لكنها لم تحسم النقاش و الخلاف الفكري بين التيارات التي شاركت في الثورة، الأمر الذي انعكس على اختلاف دلالات المفاهيم في الثقافة السياسية لهذه الانتماءات أو انقسام و تنوع الاستقطاب الإيديولوجي بين تيارات متشددة و معتدلة[1].

وتعددت الآراء، داخل الحوزة الدينية حول حدود ممارسة الولاية بين ولاية الفتوى والقضاء والجهاد و إقامة الشعائر، وتجاوز ذلك إلى الإشراف على مطابقة القوانين للشريعة الإسلامية[2]، وتطورت هذه الآراء إلى ظهور معارضة دينية داخل الجناح الديني في التحالف الثوري لتطبيق الإمام الخميني لولاية الفقيه[3]، و يمكن تقسيم المعارضة الدينية إلى مرحلتين الأولى تمثل فترة الإمام الخميني أما الثانية فتمثل فترة الإمام **خامنائي**.

1. المعارضة الدينية في مرحلة الإمام الخميني:

تكمن أهمية المعارضة الدينية في هذه الفترة في أنه قادها أبرز علماء الدين، الذين كان لهم دور كبير في نجاح الثورة الإيرانية، و أصحاب منزلة علمية تفوق منزلة الخميني ذاته، وأهم هؤلاء **آية الله شريعت مداري** و قد برز الخلاف بين الإمام **الخميني** و**آية الله شريعت مداري** بداية عند العمل على وضع دستور إسلامي للدولة عام 1979، حيث أراد الخميني إجراء استفتاء شعبي على دستور تمت كتابة مسودته استنادا إلى كتاب الحكومة الإسلامية للإمام الخميني، في حين رأى **آية الله شريعت مداري** مؤيدا من بعض التيارات السياسية، أن يعرض الدستور الجديد على جمعية

---

1 محمد عباس أحمد، العلاقة بين المؤسسات المنتخبة والمؤسسات المعينة وأثرها على عملية صنع القرار في النظام الإيراني (1989–2005) رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2011، ص ص28–29.

2 وليد محمود عبد الناصر، **عشرون عاما بعد الثورة، إيران وإشكالات التحول من الثورة إلى الدولة**، المرجع السابق،ص ص 9–10.

3 باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1993، ص

تأسيسية منتخبة من كل فئات الشعب، و بعد المصادقة عليه يعرض على استفتاء الدولة الجديدة[1]. ولحل هذا الجدال تقرر انتخاب جمعية من الخبراء كحل وسط تتكون من خمسة و سبعين عضوا، أسندت لها مسؤولية دراسة مسودة الدستور التي أعدها الخميني، و إقرارها أو إدخال تعديلات عليها قبل عرضها للاستفتاء الشعبي، غير أن **آيةالله شريعت مداري** وأنصار الجبهة الوطنية اعترضوا على هذه الإجراءات و على طريقة تنظيم العملية الانتخابية، وقاموا بسحب مرشحيهم.

وبذلك فاز أنصار الخميني، ووضعت الجمعية المنتخبة (التي تحولت إلى مجلس الخبراء) الصيغة النهائية للدستور في ديسمبر 1979[2]، وجعل من إيران دولة بيروقراطية وأعطى **للخميني** سلطة مغلقة وفقا للمادة 110، كما تم إبعاد قوى المعارضة[3].

وعلى ضوء الصلاحيات التي منحها دستور 1979 للسلطة الدينية ممثلة في ولاية الفقيه، ومنه **آية الله شريعت مداري** والعديد من رجال الدين انتقادات عديدة للدستور التوسيعي دور الولاية لأنها تمهد الطريق لخلق ديكتاتورية أسوأ من ديكتاتورية الشاه[4]، و الملاحظ هنا أن نظرية الخميني حول ولاية الفقهاء المطلقة، التي بدأ في تطوريها منذ بدايات السبعينات في كتابة الحكومة الإسلامية، لم تركز عليها تيارات المعارضة الإيرانية التي اشتركت مع الإمام في الثورة على نظام الشاه، كما أنها لم تحظ بتركيز من الإمام الخميني نفسه، ولم تتضمن المداولات الأولى حول الدستور إشارات واضحة عن منصب الفقيه و حدود صلاحياته، و قد أقرت النظرية و تفننت خلال المراحل التي تلت دستور 1979 عندما رغب التيار الديني والإمام الخميني في مؤسسة دور الفقهاء، مما أدى إلى بروز تيار ديني معارض للشكل الذي طرحت به ولاية الفقيه من الغمام الخميني قاده **آية الله شريعت مداري**[5].

و قد رفض **آية الله شريعت مداري** فكرة عموم ولاية الفقيه من الأساس، و أكد أن المبدأ الذي سعي إليه هو أن يحكم الشعب نفسه، و هذا ما يعبر عن جوهر الجمهورية الإسلامية، وبالتالي

1عبد الغني عباد، **الإسلاميون دين الثورة والدولة إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013) ص ص 248-249.

2 المرجع نفسه، ص 250.

3 باكينام الشرقاوي، المرجع السابق ، ص 250.

4 المرجع نفسه.

5 أمل كامل حمادة، «الخبرة الإيرانية في الإنتقال من الثورة إلى الدولة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007، ص 234.»

لا يجوز أن يحكم جزء واحد أو طبقة واحدة، و يحق للشعب وحده أن ينتخب ممثليه للبرلمان بالاقتراع الحر، و ضرورة أن تنال كل حكومة ثقة البرلمان بعد أن يعينها رئيس الجمهورية، و عند إقرار البرلمان للقوانين يجب مراعاة رأي الأغلبية انطلاقا من عدم جواز مخالفة هذه القوانين للإسلام، لأن الأكثرية الساحقة للدولة تمثل المسلمين، وطالب **شريعت مداري** علماء الدين بالعودة إلى المساجد و الحلقات الدراسية و ترك السياسة لرجال الدولة[1]، وعليه دعا **آية الله شريعت مداري** إلى إقامة جمهورية ديمقراطية إسلامية ترتكز على الإرادة الشعبية الحرة و بين على دور رجال الدين.

وانتشرت المعارضة النظرية للولاية داخل الطبقة الدينية، و تعدت مستوى المراجع والمجتهدين الكبار إلى المستويات الأخرى في الحوزة، وانتقلت إلى الاختلاف في الجهاد الديني، وقد تأسست هذه المعارضة على مقاومة المراجع الشيعية لتقليص الصلاحيات التي يتمتعون بها عند تنصيب الإمام الخميني كقائد ديني و سياسي للأزمة الإيرانية، و خشيت المراجع من أن يصبح الخميني هو المرجع الأوحد و يهمش دورهم و آرائهم، وهذا يعني أن معارضة ولاية الفقيه كانت في الواقع هي معارضة لأسس ومنطلقات جمهورية إيران الإسلامية، التي أسسها الخميني والمتمحورة حول الولي الفقيه[2].

ورفضت جماعة **حوزة قيم** الولاية من حيث المبدأ، وعرفت باسم جماعة الحجتية أو حزب الإمام الغائب، لأنها دعت إلى الثبات على العقيدة و الالتزام بالنصوص المنقولة عن الأئمة، والاكتفاء بذلك إلى أن يظهر الإمام الغائب، و عارضت هذه الجماعة انشغال رجال الدين بالسياسة وحصرت دورهم في الدعوة و التربية العقيدية و المذهبية[3].

كما رفض رجال الدين التدخل المباشر للولي الفقيه في العملية السياسية، و تشكل ما أسماه المراقبون بحزب آيات الله في معارضة الخميني[4]، والذي شمل **آية الله طالقاني** الذي ندد بآراء المتشددين من رجال الدين لاسيما في مجلس الخبراء، التي ابتعدت عن الشورى ونادت بإقامة هيكلة

---

1 أمية حسين أبو العودة، دور المعارضة الدينية في السياسة الإيرانية في الفترة من 1924–1979 أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1987، ص ص 370–371.

2 محمود عباس أحمد، المرجع السابق ، ص 09.

3 فهمي هويدي، **إيران من الداخل**، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر 1987)، ص 147.

4 باكينام الشرقاوي، المرجع السابق ، ص 251.

هرمية خاصة للسلطة بقيادة رجال الدين[1]، و رأى أن الكلام الإسلامي لا يجعل للفرد سلطة على فرد آخر، أو لحزب أو جماعة أي حق في السلطة المطلقة على الشعب، و أن النظام الإسلامي يختلف عن كافة الأنظمة الأخرى (الديكتاتورية، الرأسمالية، الشيوعية...إلخ) في هذا الأمر[2]، وحسب **طالقاني** يعد مبدأ الشورى الأساس الوحيد لاكتساب الشرعية، و ليس الاستناد إلى مبادئ البيروقراطية لخدمة مصالح ضيقة لفئة واحدة و هي رجال الدين[3]، اعتبر طالقاني أن المسجد هو المكان الأنسب لرجال الدين، و ليس المناصب الحكومية.

واتفق **آية الله القمي** مع رأي **طالقاني** بتأكيده على أن الدور الأساسي لعلماء الشريعة يتمثل في القيادة الروحية والأخلاقية في المجتمع الإسلامي، و حث علماء الدين على عدم تركيز السلطة السياسية في أيديهم، ونبه **آية الله الشيرازي** على خطورة الأوضاع، إذا ما اتجه علماء الدين إلى احتكار السلطة واعتبار **آية الله** معارضة لهم هي خيانة عظمى[4].

وشكك **آية الله زنجاني** بأن يكون لولاية الفقيه السلطة المطلقة في تفسير القوانين الدستورية والتشريعية، على أساس أن فكرة ولاية الفقيه تعني في الأصل القدرة على إصدار الفتوى، والأحكام و إرشاد الناس فيما يتعلق بمسائل العقيدة، ولا تمتد أبدا إلى ممارسة السلطة السياسية الكاملة[5].

كما عارض أنصار الإسلام الإصلاحي نظرية ولاية الفقيه، دون رفض توافق الإسلام مع الديمقراطية، و نادوا بإقامة مؤسسات ديمقراطية في إيران وفقا لإطار الأعراف و القيم السائدة في المجتمع، و لجأ الإصلاحيون إلى المبادئ الإسلامية لمعارضة تركيز السلطة في شخص واحد، مثل الشورى والأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، لتكريس مفهوم الحكومة الإسلامية ذات المؤسسات الديمقراطية، و ضم هذا التيار **آية الله مظهري** الذي فند مفهوم الوصاية (الولاية)، ونادى بحكم قائم على التمثيل النيابي، و قسم شرعية الحاكم في الفقه الإسلامي إلى نوعين؛ أولهما يستمد من

---

1 مهدي نور بخش، **الدين والسياسة والإتجاهات الإيديولوجية في غيران، المعاصرة في كتاب إيران والخليج**، المرجع السابق، ص 52.

2 أمية حسني أبو السعود، المرجع السابق ، ص 370.

3 محمد عباس أحمد، المرجع السابق ، ص 08.

4 أمية حسني أبو السعود، المرجع السابق ، ص 371.

5 المرجع نفسه، ص 372.

الوصاية، أما الثاني (و هو المفضل) فيستمد شرعيته من موافقة الناس عليه، أي حكومة ممثلة للشعب، و أكد **آية الله مظهري** بأن الاشتراك في العملية السياسية هو حق يكفله الإسلام[1].

وطرح **صالحي نجف أبادي** حجة مماثلة بالقول أن الحاكم في أية حكومة إسلامية يسمى بالولي الفقيه، لكن كلمة فقيه لا تعني بالضرورة أحد خريجي المعاهد الدينية، فالفقيه هو شخص ضليع في شؤون الحكم، و يتصف بالتقوى والورع والعدل، ويتولى الولي الفقيه (الزعيم السياسي) منصبه بموجب عقد يبرم بينه و بين الشعب، وشترط رضا كلا الطرفين من بنود العقد وإذا انتهك الحاكم شروط العقد، فيمكن عزله من طرف الخبراء الذين يختارهم الشعب، و عليه فالمقصود بولاية الفقيه حسب نجف أبادي هو التمثيل السياسي للشعب على يد الفقيه في شؤون الشعب[2].

و قد كان رد الخميني على معارضة تيار آيات الله واضحا، بقوله أنه لا يمكن الحديث عن دولة إسلامية بدون إسلام، و إسلام بدون رجال الدين[3] وأن العناصر المتحجرة والمتظاهرة بالتقدس تتمثل في مرحلة ما قبل ثورة الفقهاء الرافضين للجهاد ضد الثورة، وفي علماء الدين ما بعد الثورة الذين رفضوا تولي المناصب الهامة لأنهم لا يفهمون المعنى الحقيقي للإسلام، و مصلحة العالم الإسلامي[4].

وتطورت المعارضة الدينية باتجاه منحى آخر، و منها امتدت إلى الهيراركية العليا للمؤسسة الشيعية بدعوة نائب المرشد **آية الله منتظري** إلى إعادة النظر في الولاية المطلقة، وضرورة اختصارها على المسائل الدينية و مراقبة سير المجتمع، و التحذير عند انحراف المسؤولين في العدل. و قد انتهج **آية الله منتظري** في دعوته هذه خط **آية الله نجف أبادي**، حيث دافع في الحكومة الممثلة للشعب و المشاركة السياسية و أكد أن تكليف الفرد بمسؤولية الحكم يقوم على أساس عقد اجتماعي يبرم بينه و بين الشعب، و يضفي هذا الحاكم الشرعية على سلطته عن طريق الانتخاب، و رأى آية الله منتظري بأن تولي الفقهاء مسؤولية تأسيس حكومة، و تولي مقاليد الحكم في زمن غيبة الإمام الثاني عشر لا يستند إلى أسس قوية في المصادر الإسلامية، و أن الفرق الوحيد بين الديمقراطية العلمانية والحكومة الإسلامية هو ضرورة تحلي الحاكم في الحكومة

1 مهدي نور بخش، المرجع السابق ، ص 586.

2 المرجع نفسه، ص 57.

3 باكينام الشرقاوي، المرجع السابق ،ص 177.

4 المرجع نفسه، ص 249.

الإسلامية بالتقوى و الحكمة، و أن تكون القوانين إسلامية[1]. و حرمت كل التيارات الفاعلة على تأكيد التزامها الداعم لما عرف بخط الإمام و العمل بأقواله[2].

2. **المعارضة الدينية في فترة خامنئي:** و توزعت على مستويين متدرجين:

أ- معارضة طرح خامنائي كمرجعية شيعية:

تنامت حركة نقدية داخل إيران و خارجها بعد وفاة الإمام الخميني، و استبعاد آية الله منتظري كخليفة متصدر بصورة طبيعية من النظام القيادي للمرجعية الإيرانية، و قد عارضت هذه الحركة طرح على **خامنائي** كمرجعية شيعية بديلة للجمهورية الإسلامية بسبب عدم أهليته العلمية وانتمائه إلى طبقة متأخرة في التسلسل الهرمي الحوزي، إذ لم يمتلك **خامنائي** المؤهلات الفقهية الضرورية للصعود إلى مرتبة آية الله العظمى المخصصة للفقيه الجامع لشرائط الفتوة، كما برزت معارضة دينية من النجف لعدم طرح مرشحين للمرجعية من النجف و استنكار طريقة تنصيب المرجعية في إيران[3].

و مثلت هذه المعارضة الدينية الجديدة مأزقا خطيرا ناشئا من فراغ مرجعي سياسي، في ظل استقطابات مرجعية متنافرة، بدأت بالبروز في الساحة الشيعية بعد وفاة الخميني مثل **محمد روحاني**، و السيد **علي السيستاني**، و السيد **محمد الشيرازي**، و **السيد القمي**، و **حسين علي منتظري**، و هي مرجعيات غير مقبولة من النظام السياسي الإيراني، و تفاقم المأزق في الحيز السياسي الدولي بوفاة **آية الله الأراكي** و**آية الله كليكاني**، و خلو الساحة الإيرانية من مرجعية، وتنتمي إلى جيل المراجع العظمى و إمكانية إنتقال المرجعية إلى خارج إيران، و تحديدا إلى النجف في العراق، و لذلك سعت الدولة الإيرانية إلى تأهيل **علي خامنائي** لتعبئة الفراغ المرجعي الدولي.

و تصاعدت حدة المعارضة الدينية في هذه الفترة، بسبب فرض الواقع السياسي الجديد لمعادلة جديدة و نظام معياري مختلف للمرجعية (ثورية و محافظة)، حيث أدخلت النضالية السياسية كعنصر فعال في بنية المرجعية الشيعية، و يكمل هذا العنصر المرجعية في نطاقها الفقهي، وهو ما صرح به السفير الإيراني السابق لدى الفاتيكان **هادي خسروشاهي** بقوله: «إن التاريخ الجهادي والسياسي و الإداري الذي يملكه السيد **خامنائي** و دوره الحالي في إدارة مؤسسات الدولة المدنية

1 مهدي نور بخش، المرجع السابق ، ص 58.

2 أمل كامل حمادة، المرجع السابق ، ص 235.

3 فؤاد إبراهيم، الفقيه والدولة، المرجع السابق ، ص 292.

والدينية تعطيه الأولوية لإحراز المرجعية العامة» و عليه فالمرجعيات لا تستطيع فرض نفسها دون الاستعانة بقوة سياسة أي الدولة و إلا ستحصر في نطاق الاجتهاد الفقهي (الفتاوي)، رغم إحرازها لنصاب فقهي سياسي كامل مثل الشيرازي و منتظري[1].

و تطورت المعارضة لمرجعية **علي خامنائي** إلى مستوى نظرية ولاية الفقيه ذاتها، وتجددت الأطروحات في إيران و خارجها حول المضمون الحقيقي لولاية الفقيه المطلقة، وتقصي جذور النظرية و مسافة انتشارها في الوسط الفقهي الشعبي على امتداد التاريخ.

ب- إعادة مراجعة نظرية ولاية الفقيه:

إن إعادة مناقشة مسألة ولاية الفقيه على المستوى النظري داخل إيران، إرتبطت في جزء منها بمرحلة الانفتاح، التي صاحبت سيطرة التيار الإصلاحي على السلطة في التسعينات، و تبع هذا التطور تزايد الاهتمام الدولي بمستقبل العلاقات مع النظام الإيراني، مما سمح بفرص أكبر لدراسة جوانب متعددة متعلقة بالفكر السياسي الشيعي، وتعد كتابات **آية الله منتظري** و**أحمد الكاتب** و**محسن كديور** من أهم الكتابات التي أثارت ردود أفعال من داخل المؤسسة الدينية[2].

وقد دعا **آية الله منتظري** إلى إعادة النظر في ولاية الفقيه المطلقة، التي لم يتم العثور عليها لا في الكتاب والسنة، ولا في حكم العقل، وإن الدستور الإيراني ليس قرآنا منزلا من الله لا يمكن تعديله، مشيرا إلى تغير الأوضاع في إيران اليوم، والحاجة إلى إعادة النظر في توجهات الثورة الإسلامية، ويرى منتظري في كتابه حول ولاية الفقيه و فقه الدولة الإسلامية، أن دور الولي الفقيه يقتصر على المسائل الدينية، ومراقبة طريقة سير المجتمع، أما مسألة الحكم فتترك لرجال السياسة[3].

وشكك **أحمد الكاتب** في أصول نظرية النص على الإمام، و تعم الأساس الذي نقل عنه فقهاء الشيعة ولاية للفقهاء نيابة عن الأئمة المنصوص عليهم، و توصل الكاتب من خلال دراسته

1 فؤاد إبراهيم، الفقيه والدولة، المرجع السابق، ص 293.

2 أمل كامل حمادة، المرجع السابق ، ص 235.

3 محمد عباس ناجي، **العلاقة بين المؤسسات المنتخبة والمؤسسات المعينة وأثرها على عملية منع القرار في النظام الإيراني**، المرجع السابق، ص 25.

للأصول التاريخية للفكر الشيعي إلى أن المنهج الذي طبقه الإمام اعتمد على الشورى بشكل رئيسي، و لم يحتج أي منهم (الأئمة المعصومون) بالنص ليطالب بشرعية ولايته على المسلمين[1].

أما **محسن كديور** الذي ينتمي إلى المؤسسة الدينية الرسمية، فيصل بعد دراسته للفكر السياسي الشيعي حول مسألة الحكم، إلى أن نظرية الولاية المطلقة للفقيه ليست النظرية الوحيدة للحكم، كما أنها لم تحظ بإجماع أو باتفاق في داخل الحوزات العلمية، ولا تمثل أصلا أو فرعا من فروع الدين، والتراث الإسلامي في القرآن والسنة والإجماع والعقل لا يلزمان جماعة المسلمين بقبولها، وقد هاجم **كديور** الأساس الفلسفي والديني لآداء الفقهاء وانتقد تقييد الحريات باسم الدين[2].

المطلب الثاني: المعارضة السياسية :

مثلت مسألة ولاية الفقيه أهم النقاط الخلافية بين المراجع الدينية، بعد إعلان الجمهورية الإسلامية، و سرعان ما انتقلت المعارضة الدينية إلى الحركات السياسية، حيث تحولت بعض القوى المعارضة لحكم الشاه إلى قوى معارضة لحكم ولاية الفقيه، غير أن الأوضاع المتردية التي شهدتها إيران أواخر 1979 من العصيان القبلي، و التهديد بالثورة المضادة، و التفكك الاجتماعي والسياسي العام، و الأزمات الاقتصادية الحادة، العزلة الدولية و التهديدات الخارجية أدت إلى التطرف السياسي من قبل النظام الوليد، و دفع بالمتطرفين السياسيين من علماء الدين إلى الإمساك بقوة على السلطة السياسية[3]، و تصفية كافة القوى السياسية التي لا تشاركها رؤاها العائقدية والفكرية والسياسية من العملية السياسية[4].

وسيطرة نخبة من رجال الدين بقيادة آية الله الخميني على كل جوانب اتخاذ القرار، وهيمنة نظرية الولي الفقيه على الحياة السياسية والمؤسسات الحاكمة، وانعزال الاتجاهات التي تميل إلى الديمقراطية بعيدا عن مواقع السلطة، فإنها فرضت قيودا صارمة على الحقوق الديمقراطية التي يكفلها الدستور الإيراني؛ كحرية التعبير وحرية التجمع والمشاركة في الحياة السياسية، ونتيجة لانهيار الحواجز القانونية و الدستورية ظهر نوعان من ردود الفعل؛ أحدهما مثلته الشريعة العلمانية

---

1 أمل كامل حمادة، المرجع السابق، ص 236.

2 محسن كديور، **نظريات الحكم في الفقه الشيعي**، المرجع السابق، ص 123.

3 أمية حسين أبو السعود، **دور المعارضة الدينية في السياسة الإيرانية في الفترة من 1924–1979**، المرجع السابق، ص 314.

4 أنور قاسم الخضري، **الفكر السياسي الإيراني بين الإصلاحيين والمحافظين**، التقرير الإستراتيجي السابع، ص35.

والاتجاهات اليسارية في المجتمع الإيراني، وكان رأي الغالبية منهم بوجوب الفصل كليا بين الدولة والدين، واحتج العلمانيون بوجود تعارض بين الإسلام والديمقراطية، وأن الإسلام كديانة لا يتوافق مع المؤسسات الديمقراطية للحكم، أما الاتجاه الثاني فعارض نظرية ولاية الفقيه لكنه قال بتوافق الإسلام مع الديمقراطية، وبضرورة إقامة مؤسسات ديمقراطية وفقا لإطار الأعراف والقيم التي يعتنقها المجتمع الإيراني[1]، و تتوزع عموما التركيبة السياسية المعارضة في إيران إلى قسمين هما:

1) **قسم خارج النظام:** و قد عارض النظام السياسي القائم في إيران عقب الثورة، ويسعى لتغيير الصيغة التي يقوم عليها حاليا بشكل جذري أو بضم قوى دينية و قومية وفكرية مختلفة تتجلى في:

- **التيار الملكي:** و الذي يتزعمه **رضا بهلوي** نجل الشاه السابق، و ينشط في الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي، و يفتقد للشعبية و يؤخذ عليه عداؤه للعرب.

- **التيار القومي (الفارسي):** و يوجد هذا التيار داخل و خارج إيران، ولا يقل خطابه العدائي للعرب عن التيار الملكي، وهو متعصب جدا للقومية الفارسية.

- **تيار القوميات غير الفارسية:** ويضم الأتراك، والأذريون والأكراد والعرب الأهواز والبلوش و التركمان، و يطالب هذا التيار العريض بالحصول على الحقوق القومية في إطار إيران المتحدة، إما بحكم ذاتي أو فدرالي، ويوجد من يطالب بحق تقرير المصير، ويتمركز هذا التيار في داخل و خارج إيران[2].

- **التيار السياسي:** و يتألف من كافة الأحزاب و الحركات اليسارية المختلفة، و قد هاجر كثير من رموز هذا التيار من إيران عقب تصفية القيادة السياسية له، ولكن لا يزال المعتدلون منه ينشطون داخل إيران، و البعض الآخر يعمل بشكل سري ومسلح مثل منظمة فدائيي الشعب وحزب الثورة الشيوعي، و منظمة طريق العمل والحزب الشيوعي العمالي.

وقد جرى مؤخرا إعادة ترتيب صفوف المعارضة في الخارج في إطار تحالفين رئيسيين هما: إتحاد الجمهوريين الإيرانيين «إتحاد جمهوري خواصان إيران»، وإتحاد الجمهوريين

---

1 مهدي نور بخش، **الدين والسياسة والإتجاهات الإيديولوجية في إيران، في كتاب إيران والخليج**، المرجع السابق، ص ص 51-52.

2 أنور قاسم الخضري، المرجع السابق ، ص ص 41-42.

الديمقراطيين العلمانيين«إتحاد جمهوري خواصان دموكرات ولائيك»، ويضم التحالف الأول مجموعات يسارية ووطنية وقومية ودينية تعيش في المنفى، ويهدف إلى التغيير السلمي والديمقراطي للحكم و لذلك يدعم جهود التيار الإصلاحي في تحسين النظام من الداخل، أما التحالف الثاني يطالب بتغيير شامل[1].

2) القسم الثاني: المعارضة من داخل النظام :

برزت هذه المعارضة في فترة التسعينات، بوصول التيار الإصلاحي إلى السلطة، وقد حاول إصلاح النظام السياسي الإيراني ومؤسساته، وتوفير هامش الحريات وتوسيع المشاركة السياسية وبناء مجتمع ديمقراطي ليبرالي أكثر تسامحا واعتدالا وانفتاحا على العالم الخارجي، من خلال تمركزه في السلطة. وقد ساهم ظهور المعارضة من الداخل في زيادة حدة الجدل الدائر حول الديمقراطية و المؤسسات الديمقراطية في المجتمع الإيراني، و هذا لتوفر عدة عوامل ساعدت على وجود هذه البيئة أهمها وفاة **آية الله الخميني** عام 1989، و اتضاح طبيعة السياسة الحكومية المنتهجة من التيار الديني المتشدد أمام قطاع كبير من المجتمع الإيراني، خاصة في مجالات الحرية والحقوق، و فرضها لمزيد من القيود، وانتهاك السلطات لحقوق الشعب الدستورية، وتنامي الوعي السياسي للشعب بنزعة و انحراف السلطات الحاكمة نحو الحكم الديكتاتوري[2].

و بتتبع مسار المعارضة السياسية في إيران عقب الثورة، نجد أكثرها تأثيرا على مستوى النظام و المجتمع و حتى التيار الإصلاحي في فترة التسعينات حركة تحرير إيران بقيادة **مهدي بازركان** (رئيس وزراء الحكومة المؤقتة بعد الثورة الإيرانية)، و التي ضمت مجموعة من المثقفين المسلمين الذين عبروا عن مواقفهم من التطورات السياسية الحاصلة بعد الثورة، من خلال اللجوء إلى الحجج الإيديولوجية المضادة المستقاة من العقيدة الإسلامية للدفاع عن القيم الديمقراطية في الحكم و المجتمع، مثل الشورى و الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، و دافعت الحركة عن مفهوم الحكومة الإسلامية ذات المؤسسات الديمقراطية، و على حقوق الشعب في المشاركة في الشؤون السياسية و الاجتماعية، و عارضت تركيز السلطة في يد الولي الفقيه[3].

1 أنور قاسم الخضري، المرجع السابق ، ص 43.

2 مهدي نور بخش،المرجع السابق ، ص 61.

3 المرجع نفسه، ص 52.

وتشكلت في الواقع معارضة **مهدي بارزكان** من داخل النظام، عندما تولى رئاسة الوزراء في فيفري 1979، و حصل خلالها خلاف بين حكومة **بارزكان** والمجلس الثوري حول نقطتين جوهريتين هما النظام التشريعي و الدستور[1]، حيث اعتبر الفقهاء أن الشريعة يجب أن تشكل النظام التشريعي، لكن **بارزكان** و الاتجاه الليبرالي المؤيد له رأى أن النظام التشريعي يجب أن يعبر عن حقوق الإنسان، و خصوصا مبدأ المساواة أمام القانون، و تطبيق الإصلاحات الدستورية، وحسم النقاش في هذه النقطة عندما شكل الخميني المحاكم الثورية و جعلها خارج سيطرة وزارة العدل، وشجع المحاكم الشرعية على تطبيق الشريعة، كما قام بأسلمة كل النظام التشريعي ووزارة العدل، ونشب الخلاف الثاني على وضع الدستور بمثابة الدساتير، مع قبول المنصب الشيعي مذهبا رسميا للدولة، لكن تصميم الدستور كان علمانيا، و يعتبر أن الشعب هو المصدر الرئيسي للسلطة، يقوم على الفصل بين السلطات مع وجود رئاسة قوية تقود مركزية الدولة، و ترفض الحكم الذاتي. ورد الخميني على منزوع الدستور بدعوة المجلس الشورى إلى تشكيل مجلس للخبراء مهمته كتابة دستور جديد للجمهورية، و بنجاح التيار الديني في الحصول على أكثر من ستين مقعدا من مجلس الخبراء من أصل ثلاثة و سبعين مقعدا تقرر صياغة دستور جديد ينقل مفهوم السيادة من الشعب إلى العلماء، بمعنى آخر تم تبني دستور مفهوم ولاية الفقيه كمصدر للسلطة و تفوق هذه السلطة من حيث الصلاحيات سلطات الدولة الثلاث.

وبعد استقالة **مهدي بارزكان** في نوفمبر 1979 بعد أزمة الرهائن في سفارة الأمريكية، تحول إلى المعارضة السياسية من خارج النظام، من خلال حركة تحرير إيران، والتي تعرضت لقضية تقييد الحريات في ظل حكومة ولاية الفقيه، ولجأت إلى اقتفاء الشرعية على حرية التعبير والدفاع عنها من منطلق المبدأ الإسلامي؛ الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر[2]، واستندت بشدة الحركة إلى هذا المبدأ أثناء الحرب الإيرانية العراقية كوسيلة لتوجيه النقد إلى سياسة الحكومة في إدارة الحرب[3] و التدخل الواسع للمؤسسة الدينية في شؤون الحرب، و مناقشة قدرة إيران على الاستمرارية في الحرب خاصة بعد هجوم الأهواز الذي كلف إيران خسائر فادحة، تبعه بسنة الهجوم على جزيرة مجبون، كما تأثر الأداء الحربي بالأزمة الاقتصادية الحادة عام 1986، مما قاد

1 باكينام الشرقاوي، **الظاهرة الثورية الإيرانية**، المرجع السابق، ص

2 أمية حسني أبو السعود، المرجع السابق ، ص ص 230-232.

3 مهدي نور بخش، المرجع السابق ، ص ص

إلى هزائم عسكرية متتالية على الجبهة عام 1987 دفعت إيران للموافقة على قرار الأمم المتحدة رقم 598 لوقف إطلاق النار و إنهاء حالة الحرب عام 1988[1]، و بهذا استدلت حركة تحرير إيران بأن الحرب العراقية – الإيرانية أكدت الحاجة الضرورية لإشراك الشعب في توجيه أي قرار سياسي.

و في تطرقها لخصائص المجتمع المتعلق والمنفتح، رأت حركة تحرير إيران بأن المجتمعات المتعلقة تسودها حالة عدم الاستقرار، و تلجأ إلى ممارسة الضغوط و وسائل القمع حين تنجح الحكومات في المجتمعات المنفتحة في ترسيخ دعائمها، و توفير الحريات و ضمانها، و زيادة مشاركة المواطنين في السياسة و تأييد الحكومة، كما تناولت الحركة مسألة حرية المجتمع في إطار الحكم الإسلامي بأسلوب مختلف و ذلك بالاستناد إلى القرآن والتقاليد الإسلامية (السنة)، وأكدت على أن تعاليم الإسلام تكفل لكل أفراد المجتمع الإسلامي حقوقهم وحرياتهم لأن الحكومة الإسلامية هي ديمقراطية بطبيعتها[2].

و انتقد **مهدي بارزكان** أسلوب رجال الدين و الخميني في ممارسة الدولة المطلقة في إطار نظرية ولاية الفقيه، و بفرض الطاعة التامة على الشعب لاتباع الزعيم بدون نقاش أو مساءلة، كما شكك في طبيعة العلاقة القائمة بين المرجع (مصدر التقليد عند الشيعة) و بين اتباعه، التي حولها الخميني إلى قيود على حرية الفكر و التعبير و توجيه النقد[3].

و استغل الخميني حادثة قسف منظمة مجاهدي خلق عام 1981 المقر الرئيسي للحزب الجمهوري الإسلامي في طهران، الذي قتل فيه 73 شخصا من بينهم آية الله بهشتي و4 وزراء، و27 نائبا في البرلمان و7 مساعدين للوزراء، للقضاء على كل قوى المعارضة السياسية، حيث قامت الحكومة بعملية واسعة من الاعتقالات في صفوف القوى المناوئة للاتجاه الديني، و تم إعدام 100 معارض من الاتجاهات السياسية العلمانية المختلفة خلال شهر واحد، و بحدوث انفجار آخر في أوت 1981 قتل فيه الرئيس الجديد **محمد علي رجائي** و رئيس وزرائه **بهناور**، تصاعدت

1 أمية حسني أوب السعود، المرجع السابق ، ص 253.

2 مهدي نور بخش، المرجع السابق ، ص 59.

3 المرجع نفسه، ص 60.

عملية التصفيات و الإعدامات لــ 1200 شخص آخر من المعارضة، و بذلك كان محور العلاقة السياسية بين السلطة و المعارضة هو العنف والعنف المضاد[1].

وقد تم القضاء في هذه المرحلة على قوى المعارضة غير الدينية، بقيادة بني صدر وحركة تحرير إيران، وعموما ترجع أسباب انكسار المعارضة السياسية في فترة الخميني إلى الاعتبارين التاليين:

1. ضعف المعارضة: لم تستطع قوى المعارضة السياسية السلمية (التيار الليبرالي) التأثير على سياسات النظام و النفوذ المتزايد لرجال الدين، و سيطرتهم على مؤسسات الدولة، أو حتى الحفاظ على استمرار وجودها في الحياة السياسية و اضطرارها إلى العمل السري بسبب عدم قدرتها على بناء تنظيم سياسي أو حزب يستطيع مواجهة الحزب الجمهوري الإسلامي، ووجود مؤسسات قوية ومنظمة مؤيدة للنظام، وتعمل في إطار البيئة الداخلية له بصورة شبه رسمية مثل الحرس الثوري ومؤسسة المفقودين ومؤسسة الشهيد[2]، وانعكست هذه السمات على عدم تجانس المعارضة وتشتتها وفشلها في تحطيم نظرية ولاية الفقيه كمصدر لشرعية النظام السياسي[3].

2. سياسات النظام القمعية: وظف النظام السياسي آليتين فعالتين لإضعاف قوى المعارضة، والقضاء عليها و هما:

- **الآلية الإيديولوجية:** حيث يمتلك النظام القدرة على تقديم معارضة في صورة سيئة تلائم منظومة القيم السائدة في المجتمع الإيراني عقب الثورة، فاتهمتم القوى اليسارية بالإلحاد والخيانة والقوى الليبرالية بالعلمانية الرجعية و العمالة للدول الغربية المتآمرة على إسقاط النظام السياسي.

وتؤسس هذه الآلية على قاعدة إيديولوجية و أحيانا أسطورية من التضحية والشهادة في سياق الجماهير يستغلها القائد (الخميني) لحماية هذه الأسطورة ضد أعداء النظام، مما يجعل السلطوية تتمتع بالشرعية إذ تكتسب عملية إقصاء منتقدي النظام شرعية كبيرة، وتجعل للمعارضة سياقا ثقافيا خاصا تعيش داخله وهو التحرك في مساحة الحقوق التي يسمح بها التيار الديني المتشدد[4].

---

1 منال محمد محمد أحمد، **إيران من الداخل**، المرجع السابق، ص 210.

2 طلال صالح بنان، **معضلة التعايش بين ولاية الفقيه والديمقراطية**، مرجع السابق، ص 1.

3 أمية حسني أبو السعود، المرجع السابق ، ص 247.

4 باكينام الشرقاوي، المرجع السابق ، ص ص 252-253.

-**الآلية العنيفة:** لجأ النظام الإيراني إلى استخدام العنف للقضاء نهائيا على قوى المعارضة السياسية، ففي عام 1981 صادق البرلمان على قانون يجعل من نقد المعارضة للحكومة عبر الصحف والخطب جريمة ضد النظام، كما شهدت الفترة ما بين 1979 و1989 تصاعد عمليات الاعتقالات السياسية والإعدام والاغتيالات السياسية[1] التي مارستها السافاما (وزارة المخابرات الإيرانية) والحرس الثوري والمحاكم الثورية و اللجان الثورية[2].

وقد برر النظام السياسي لجوءه إلى العنف بأنه دفاع شرعي عن الثورة ضد ما أسماه إرهاب الجماعات المعارضة خاصة المسلحة، واختلطت بهذا التبرير مفاهيم الثورة والثورة المضادة والإرهاب والإرهاب المضاد[3]، وانخفضت وتيرة العنف الحكومي ضد قوى المعارضة في منتصف الثمانينات بسبب ظروف الحرب العراقية الإيرانية، و الحاجة إلى توحيد كل القوى للتصدي للتهديد الخارجي، وعدم رغبة الخميني في خوض مواجهة على جبهتين داخلية و خارجية.

وبوفاة **الخميني** تبلورت معارضة جديدة، قادها التيار الإصلاحي عندما سيطر على مجلس الشورى في فترة الرئيس **محمد خاتمي** عام 1997، و فشل في تصحيح الأوضاع السياسية والإجراءات الحكومية التي حكمت الحياة السياسية كقانون الصحافة، وما رافقه من رفض مجلس صيانة الدستور لترشح العديد من الشخصيات الإصلاحية لانتخابات مجلس الشورى، و شكلت هذه المعارضة في إطار النظام السياسي لاعترافها بالنظام و الدستور، و مبدأ ولاية الفقيه و قيم الثورة.

و في فترة رئاسة **أحمدي نجاد** برزت معارضة مختلفة تماما عن سابقاتها، من حيث انبثاقها من مؤسسات الدولة نفسها (معارضة مؤسسية) شاركت فيها شخصيات تقلدت مناصب عليا في مراكز صنع القرار كمجتمع تشخيص مصلحة النظام، ومجلس خبراء القيادة ومجلس الشورى، والمفتش العام للمرشد و جماعة مدرسي الحوزة الدينية في قيم، وأئمة الجماعة ومراجع الدين، وتملك هذه المعارضة إطارا ومطالب، وهوية مختلفة تماما، لأنها استهدفت الحكومة وأداء الرئاسة بقيادة **أحمدي نجاد** و ليس النظام بكامله، فهي تؤمن بالجمهورية الإسلامية والدستور، والمؤسسات الدستورية، ومبادئ الإمام الخميني، وقيادة المرشد **علي خامنائي**[4].

---

1 باكينام الشرقاوي، المرجع السابق ، ص 254.

2 منال محمد محمد أحمد، المرجع السابق ، ص 210.

3 باكينام الشرقاوي، المرجع السابق ، ص 255.

4 محمد صالح صدقيان، **الخريطة الإيرانية السياسية... تحولات ما بعد الأزمة**، المرجع السابق، ص 129.

المطلب الثالث: المعارضة المسلحة :

1. التنظيمات اليسارية:

يعتبر حزب "توده" و تنظيم "مجاهدي خلق" و "فدائي خلق" أبرز التنظيمات السياسية التي مثلت التيار اليساري في إيران بعد الثورة، وطالب هذا التيار بنظام مشابه للأنظمة الديمقراطية المركزية، و أصر على الثورة الشعبية، وعلى خلق مجتمع شعبي، و تأميم المصانع و إنهاء التبعية الغربية و التقارب مع العالم الثالث وأوروبا الشرقية، وتعكس أجنداات هذا التيار الأفكار الماركسية المعادية للحزب الرأسمالي، وتتوزع على القضايا التالية:

– **ولاية الفقيه:** رفض التيار الماركسي قراءة التيار الديني لمبدأ ولاية الفقيه، باعتبارها تجعل الشعب كله قاصرا و قائدا للأهلية و يسلب حقه في اتخاذ قراره، هذا لا يمكن إحلال ولاية الفقيه محل إرادة الشعب.

– **دور النخبة:** اعترض التيار الماركسي على اقتصار المشاركة في العملية السياسية على النخبة الدينية، خاصة تنظيم مجاهدي خلق، و لهذا عارضوا أي دور سياسي لرجال الدين كمؤسسة وبالمقابل قبلوا مشاركتهم في العملية السياسية بصفتهم أفرادا.

– **المشاركة الشعبية:** رفض التيار الماركسي إدعاء أي جماعة سياسية احتكار حركة النضال الشعبي، واعتبر توفير الحريات و الحقوق الديمقراطية الشرط الرئيسي لتشكيل جبهة وطنية موحدة و مناهضة للأمبريالية، تضم كافة القوى الثورية، ولذلك دعا **مسعود رجوي** آية الله الخميني إلى تشكيل نظام سياسي لتتعايش في إطاره كافة القوى السياسية التي شاركت في الثورة.

وعموما استطاعت إيديولوجية هذا التيار التأثير في النظام السياسي الإيراني بعد الثورة عن طريق تبني اليسار الديني لبعض التوجهات السياسية، وقد أصبحت التنظيمات اليسارية هدفا للتيار الديني ولإقصائه من العملية السياسية[1].

ورغم تأثير اليسار و نفوذه على التوجه الإيديولوجي للثورة مثل إجراءات التأميم وإنهاء علاقات التبعية مع الحزب، إلا أنه عانى كقوى و حركة من نقاط ضعف عديدة استغلها الخميني لإقصائه من العملية السياسية، و أهمها عدم الاتفاق بين تياراته على طريقة التعامل مع النظام، فالبعض اتجه نحو الليبراليين، (مجاهدي خلق)، وآخر تعاون مع الأحزاب الإسلامية (حزب ثورة)،

1 سلطان محمد النعيمي، **الفكر السياسي الإيراني**، (أبو ظبي مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009)، ص ص 103-104.

كما وجد اليسار صعوبة في توسيع قاعدته الاجتماعية، والتغلغل في الطبقات الدنيا المدينية والريفية بسبب فعالية التعبئة والتسييس الجماهيري، من طرف التيار الإسلامي، حتى أن الحركة العمالية التي ظهرت بعد الثورة لم تكن مرتبطة بالأحزاب اليسارية بشكل واضح، إضافة لذلك لا يمثل العمال سوى 7% من القوى العاملة الإيرانية، وهذا يعد نسبة صغيرة مقارنة بالقوى الحليفة للخميني وتياره، والتي تضم القطاع التقليدي من الاقتصاد المقدر حجمه 2.5 مليون عام 1977، وتفسر لنا هذه الاعتبارات تجنب قوى اليسار مواجهة مباشرة مع النظام والسعي للتأثير في السياسة من الداخل[1].

ورغم الاتفاق على الخطوط العامة توجد اختلافات واضحة بين قوى اليسار فيما يتعلق بتوجهاتها نحو النظام السياسي الإيراني، والمؤسسة الدينية وطبيعة علاقتها بالحكومة، و قوة تأثيرها، و قدرتها على الاستمرارية في مواجهة السياسات القمعية للنظام، و في انتهاجها الأسلوب المسلح للرد على القمع.

وتتوزع عموما القوى الثلاث (حزب توده، فدائيو خلق، منظمة مجاهدي خلق) للتيار الماركسي على اتجاهين رئيسيين:

- **اتجاه علماني – متطرف:** ويضم حزب توده، وفدائي خلق، ومجموعات ماوية وتروسكية، وقد أراد هذا الاتجاه ثورة اتباعية سياسية تلغي كل أدوات وأجهزة النظام السابق، وخاصة الجيش، ومصادرة الملكية الخاصة والثروة وحتى البازارات، وكان هدفه الأساسي تشكيل جمهورية ديمقراطية شعبية تفصل بين الدين والسياسة، وتقوم على إدارة لامركزية للمقاطعات حسب العرقيات الموجودة فيها، كالأكراد، العرب، التركمان و البلوش، الأذربيجانيين، واعتبارهم أقليات قومية لها الحق في تقرير مصيرها القوي[2].

واختلفت سياسة حزب توده في التعامل مع نظام ما بعد الثورة، عن منظمة فدائي خلق حيث حاول الدخول في النخبة السياسية الجديدة، وعمل على برمجة نظريته على المنهج غير الرأسمالي للتنمية، و دور البرجوازية الصغيرة في الثورة الديمقراطية القومية، و ساهم في انتشار مصطلحات مثل الإسلام الثوري و الفقهاء التقدميين[3]، وكان حزب توده القوة اليسارية الوحيدة التي

1 باكينام الشرقاوي، **الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية**، المرجع السابق، ص 245.

2 فهمي هويدي، **إيران من الداخل**، المرجع السابق، ص 226.

3 باكينام الشرقاوي، المرجع السابق ، ص 248.

أيدت بدون قيد أو شرط أيام الجمهورية الإسلامية، سعيا منه لزيادة شعبيته مع الجماهير وتصغير الفجوة بينهما من خلال التعاطي بإيجابية مع مسألة الاستفتاء على الدستور[1]، لكنه فشل في تحقيق ذلك و ضعف موقعه داخل التيار السيادي و العلماني و استمر موقفه بعدم الوضوح والثبات اتجاه حكومة **مهدي بارزكان**، ليقصى تماما من الحياة السياسية، ورغم هذا لم يلجأ للعنف المسلح لمواجهة النظام.

أما منظمة فدائيو خلق فكانت أكبر جماعة يسارية في إيران، و ثاني قوة لعبت دورا هاما في الثورة بعد منظمة مجاهدي خلق، و تابعوها هم أساسا من الشباب و متوسطي العمر مما مكنها من القدرة على تنظيم مظاهرات واسعة، غير أن الأزمة الداخلية للمنظمة نتيجة الانقسام الإيديولوجي في أول الثمانينات قسمتها إلى فريقين، تمسك الأول (يعد أقلية) بآرائها الإيديولوجية السابقة المعارضة للجمهورية الإسلامية كشكل للدولة، و انتقد السياسة التعاونية لحزب توده اتجاه النظام، أما الفريق الثاني (و شكل أكثرية) فتقارب بشكل متزايد من آراء حزب توده المساندة للنظام، و عموما لم تلجأ المنظمة (سواء قبل الانقسام أو بعده) إلى الأسلوب العسكري لمواجهة النظام السياسي[2].

- **الاتجاه الماركسي–الإسلامي:** يضم منظمة مجاهدي خلق، و التي تمثل الإسلام العصري في إيران، لأن إيديولوجيته تعد مزيجا من الإسلام و الماركسية[3]، فرغم تأثر المنظمة بالمنهجية الشيعية إلا أنها رأت أن التفسير الحقيق للإسلام ليس بيد العلماء، وإنما للمثقفين ذوي التعليم الحديث، و لذا أصبح هذا الاتجاه أكثر الاتجاهات عدائية للمؤسسة الدينية بعد الثورة[4] بسبب إقصائها من طرف المتشددين الدينيين من تولي أي دور في حكومة ما بعد الثورة، ووجدت نفسها في عزلة عن العمل السياسي رغم رغبتها الشديدة للاشتراك في السلطة، ولذلك اضطرت إلى التحول لمعارضة النظام، ومن ثم الثورة عليه[5].

---

1 محمد عباس ناجي، **العلاقة بين المؤسسات المنتخبة والمؤسسات المعينة وأثرها على عملية صنع القرار في النظام الإيراني (1989–2005)**، المرجع السابق، ص ص 7–8.

2 المرجع نفسه ص 9.

3 مهدي نور بخش، **الدين والسياسة، الإتجاهات الإيديولوجية في إيران المعاصرة**، المرجع السابق، ص 36.

4 خالد عبد الحميد مسعود العواملة، **الثورة الإيرانية، وشرعية النظم السياسية العربية**، المرجع السابق، ص225.

5 مهدي نور بخش، المرجع السابق ، ص 37.

ويشكل مجاهدو خلق حركة المعارضة المسلحة الرئيسية لنظام السياسي الإيراني[1] التي تتمتع بقوة نسبية للتأثير عليه، وقدرة على إيصال مطالبها حتى بعد تحولها إلى معارضة في المنفى[2]. وتطورت المعارضة المسلحة لمجاهدي خلق اتجاه النظام الإيراني خلال ثلاث مراحل رئيسية وهي:

1. مرحلة ما قبل الثورة: تأسست منظمة مجاهدي خلق في طهران عام 1965 من عدد من مثقفي الطبقة الوسطى الشباب، وطورت إيديولوجية انتقائية في نهاية الستينات تجمع بين عناصر من الإسلام والشيوعية، وتقوم مرتكزات هذه الإيديولوجية على تحليل مؤسسيها لتاريخ الإسلام و الشيعة على أساس أنه حركة إنتاج اجتماعية ثورية موجهة ضد قمع الدولة والاستغلال الطبقي، و من هذا المرتكز تستقي المنظمة تمجيدها للشهادة.

استمد المرتكز الثاني من النظريات الماركسية عن الصراع الطبقي و الحتمية التاريخية، ومفاهيم الماركسية الجديدة عن حرب العصابات والبطولات الثورية على نهج **تشيجيفارا وهوشي منه**، كما تأثرت إيديولوجية مجاهدي خلق بتعاليم الدكتور **علي شريعتي*** الذي طور إيديولوجية ثورية في طبيعتها بشكل يتماشى مع الإسلام، و برر فيها مطالبة الطليعة الإسلامية المثقفة بالسلطة، وليس رجال الدين لأنها الطليعة التي ستجلب الخلاص الدنيوي لمن يؤمنون بالمنصب الشيعي.

وقد اتبعت منظمة مجاهدي خلق منذ البداية إستراتيجية مزدوجة تجمع بين الكفاح المسلح والدعاية السياسية لتحقيق أهدافها، وأسست في نهاية الستينات خلايا سرية و مسلحة لها صلات مع نظام البعث العراقي ومنظمة التحرير الفلسطينية، وأرسلت أعضائها لتلقي تدريبات على حرب العصابات في معسكرات منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان وسوريا والأردن، و شنت المنظمة في الفترة 1972-1975 هجمات من مؤسسات نظام الشاه، و ضد الممثلين التجاريين وأفراد عسكريين أمريكيين أسفرت عن مقتل ستة من الضباط و رجال الأعمال الأمريكيين.

اعتبرت المنظمة نظام الشاه مجرد أداة للإمبريالية العالمية التي تقودها الولايات المتحدة، وقد أدت التناقضات الإيديولوجية بين الإسلام و الماركسية عام 1975 إلى انقسام في المنظمة، فانشق جناح ماركسي علماني و هو فدائي خلق، و خلال الاضطراب الثوري في مطلع جانفي

---

1 نيفين عبد المنعم مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية**، المرجع السابق، ص 159.

2 باكينام الشرقاوي، المرجع السابق ، ص 246.

*عالم إجتماع إيراني كان معروفا بصورة إستثنائية بين أوساط الشباب الإيراني والطلاب في السبعينات.

1979 أطلق سراح قادة مجاهدي خلق، و نجحت المنظمة في الاستيلاء على أعداد كبيرة من الأسلحة الحكومية[1].

2. مرحلة ما بعد الثورة: اتخذت علاقة منظمة مجاهدي خلق بنظام ما بعد الثورة منحنى جديدا، من التقارب و الاستقطاب ثم المواجهة العنيفة و هذا خلال فترتين هما:

-فترة الخميني (1979-1989): وقفت منظمة مجاهدي خلق ضمن حركة المعارضة الواسعة للشاه لمساندة الإمام الخميني في ثورته، لكن هذا الأخير احتفظ بمسافة بينه و بين مجاهدي خلق أثناء فترة منفاه عقب سقوط نظام الشاه بأشهر قليلة، بدأ يتزايد و يتعمق الخلاف المتبادل بين رجال الدين الثوريين الراديكاليين الذين التفوا حول الخميني (و يقضون تدريجيا على القوى السياسية الأخرى) و مجاهدي خلق، و استمر هذا التيار رغم التأييد القوي لمنظمة مجاهدي خلق كحادثة احتجاز موظفي السفارة الأمريكية في نوفمبر 1979، واصفة العمل بالثورة الراديكالية المتجددة، و التي حقق غايتها الطلاب، و نتيجة لهذه المساندة تم القضاء على كل القوى الليبرالية المتبقية في إيران، و قد حاولت المنظمة استغلال نزعتها المعادية للولايات المتحدة لتوسيع عض ويتها و شعبية تنظيمها، و لذا أدانت قرار الخميني بالإفراج عن الرهائن الأمريكيين في جانفي 1981 باعتباره تراجعا و استسلاما[2].

و خلال فترة رئاسة **بني صدر** حاول هذا الأخير في البداية البقاء بعيدا عن مجاهدي خلق، لكنه بعد فوز الحزب الجمهوري الإسلامي بالانتخابات البرلمانية 1980، وجد نفسه مضطرا للتحالف معهم بسبب محاصرته سياسيا من قبل الاتجاه الديني، داخل مؤسسات الدولة خاصة البرلمان، و فشله في الحصول على دعم الخميني، و منعه من حضور الاجتماعات العامة الجماهيرية أو استخدام أجهزة الإعلام الرسمية، بالإضافة إلى زيادة عدد مجاهدي خلق بشكل سريع من 1980 إلى 1981 حيث شارك 150 ألف شخص في مظاهرتهم ضد سيطرة الحزب الجمهوري، و كانت تعتبر أكبر مظاهرة ضد النظام الجديد ما بعد الشاه، مما دفع **بالخميني** لاعتبار مجاهدي خلق أكثر خطرا على الإسلام من أية حركة سياسية أخرى.

1 ويلفرد بوختا، **من يحكم إيران**، المرجع السابق، ص ص 144-145.

2 المرجع نفسه، ص 146.

و طالب **بني صدر** بعدم التعامل معها لكنه رفض طلب الخميني[1] و حاول بنو صدر بتحالفهم مع مجاهدي خلق مواجهة احتكار التيار الديني للسلطة، و اتهامه بحكم البلاد عن طريق الحزب الواحد الشمولي، و بإساءة تمثيل الإمام الغائب، و عدم تمتع المواطنين بحقوقهم في ظل الثورة الإيرانية التي ستنتهي إلى ديكتاتورية، و هذا ما دفع البعض إلى اعتبار إيران أول دولة يكون رئيسها هو المتحدث باسم المعارضة، و في 10 جوان 1981 قام الخميني بفصل بني صدر من منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، و من المجلس التشريعي الأعلى، ثم من رئاسة الدولة مما فجر المظاهرات المؤيدة له التي تم خلالها إعدام العشرات من مجاهدي خلق، و ردت هذه الأخيرة بنسف المقر الرئيسي للحزب الجمهوري الإسلامي في طهران و قتل زعيمه **آية الله بهشتي** و73 من كوادر النظام تلاه انفجار آخر في مكتب رئيس الوزراء في سبتمبر 1981، و قتل خلاله الرئيس **محمد علي رجائي** و رئيس وزائره **بهناور**[2].

ورد النظام الإيراني بعنف مماثل على حركة مجاهدي خلق، بإعدام الآلاف من أعضائها ومؤيدها، وأشارت منظمة العفو الدولية إلى أنه خلال الفترة الممتدة من 20 جوان حتى 31 ديسمبر 1981 تم إعدام نحو 2946 شخصا بينما تتحدث منظمة مجاهدي خلق عن 7746 حالة إعدام، وتقر بتنفيذهـــا لـــ 868 إعداما ثوريا أو اغتيالا لمؤيدي النظام ما بين جوان و أواخر أكتوبر 1983[3].

ورغم انتقال حركة مجاهدي خلق لنشاط خارج إيران بعد قرار قائدها **مسعود رجوي** و**بني صدر** إلى باريس، و حدوث الانشقاق داخلي بعد تعاون **مسعود رجوي** مع العراق خلال الحرب مع إيران وانتقال المنظمة إلى العراق، لكنها تظل الحركة التي تمثل قوى المعارضة الوحيدة الأكثر تنظيما وقوة والتهديد الحقيقي، للإطاحة بالنظام الإيراني بسبب إيديولوجيتها الموحدة للمنظمة، و بنيتها التنظيمية القوية و خبرتها الطويلة في النضال المسلح[4]، وتلقي الدعم المالي والعسكري من النظام العراقي السابق* **(صدام حسين)** واستثمار أموالها في شبكة متنوعة من الشركات التجارية في سويسرا ودول جنوبي إفريقيا حيث تقدر المصادر في السندات والأوراق

---

1 خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع السابق، ص ص 242-243.

2 المرجع نفسه، ص 247.

3 ويلفرد بوختا، المرجع السابق ، ص ص 146-147.

4 المرجع نفسه ، ص 144.

*- ويعتقد أنها كانت تتلقى 80 مليون دولار شهريا من نظام بغداد بين أواخر 82 وبداية التسعين، كما كون مسعود رجوي جيش التحرير الوطني

المالية التي كانت في حيازة مجاهدي خلق بنحو 500 مليون دولار، بالإضافة إلى استخدام الدعاية في جذب انتباه الإعلام الغربي و التأثير على الدول الغربية[1].

-فترة المرشد علي خامنئي:

أثبت العمل المسلح لمنظمة مجاهدي خلق خلال التسعينات ضد النظام الإيراني إذ يعتقد أن خمسا و أربعين خلية للإرهاب تابعة لها تسللت إلى داخل إيران في فيفري 1997 للقيام بهجمات مسلحة*. وكانت أخطرها عام 1999 عندما اغتالت المنظمة قائد القوات البرية الإيرانية **سعيد شيرازي**.

وبعد سقوط نظام صدام حسين كان يتوقع إخراج منظمة مجاهدي خلق من العراق والقضاء عليها من طرف الولايات المتحدة بعدما صنفتها منظمة إرهابية، لكنها ظلت (المنظمة) إحدى القضايا المهمة الشائكة في العلاقات الإيرانية – العراقية بعدما أبرمت اتفاقا مع الولايات المتحدة، و يقضي بموافقتها على نزع أسلحتها في ماي 2003، و تحول أعضائها (4000 عضو) إلى التدريب السياسي ليصبحوا مسؤولين في إيران مستقبلا، وقد قامت المنظمة بتحركات ونشاطات واسعة في العراق بحجة مساعدة الحكومة العراقية في محاربة الإرهاب و توفير الغطاء القانوني و السياسي لوجود عناصرها على الأراضي العراقية عبر إعادة ترتيب التحالفات.

كما اتفقت الولايات المتحدة مع منظمة مجاهدي خلق في العراق بمنحها حرية الحركة شرط قيام القوات الأمريكية بحراسة مقرها في العراق، ويخلق هذا الاتفاق مزيدا من الضغوط على إيران وتداعيات سلبية على أمنها القومي في العراق منذ عام 1986 قوامه من 3 إلى5 آلاف فرد.

-المعارضة السنية المسلحة: رغم أن دستور الجمهورية الإسلامية يعترف ضمنيا في المادتين 15 و19 بالتنوع القومي والثقافي[2] في إيران، إلا أن التيار الديني المحافظ حال دون تنفيذ هاتين المادتين منذ إقرار الدستور، وبقيت معطلتان بأمر من الولي الفقيه، وظلت مواقف التيار

---

1 ويلفرد بوختا، المرجع السابق ، ص 148.

* ففي 2002/5/1 تعرضت العامية الإيرانية لموجة من الإنفجارات تسببت في أضرار للمنشآت، وإنفجارا لمقر البوليس وكذا إنفجارات تسببت في أضرار لمنشئات وانفجار لمقر البوليس وكذا انفجارات كارمن شاه في 2002/05/13 مما أسفر عن مقتل عدد من الأشخاص.

2 يتوزع عدد سكان إيران البالغ عددهم 70 مليون نسمة (حسب لإحصاء 2000) على عدة جماعات عرقية هي الفرس 51%، الأذربين 24%، الجيلكي والمازندراني 8%، العرب 3%، الكرد7%، اللور 2%، البلوش2%، الترك 2%، عناصر أخرى 1%.

المحافظ من المسألة تنجم من أطروحاته الفكرية والسياسية حيث اعتبر الخميني أن القومية والديمقراطية معاديتان للإسلام وشهدت فترته قمع عنيف للحركات القومية المطالبة بحقوقها السياسية والثقافية من شعب الأهواز،الأكراد،التركمان، البلوشي، والأذربيجانيين، وطرح المحافظون مقابل هذه المطالب شعار الوحدة الإسلامية، و أن المسألة القومية تمثل عامل تهديد لسيادة إيران ووحدتها الوطنية[1].

و تمثل الطائفة السنية* القضية الأخطر التي تؤثر في استقرار الأوضاع في إيران نتيجة تصاعد نشاطات جماعات المعارضة السنية المسلحة ضد النظام السياسي، ومنذ عهد الخميني تحول المنصب إلى عامل مهم في الصراع بين السنة و الكلم الديني الشيعي رغم تأييد مفتي زاده (أكبر داعية كردي سني) للثورة الإسلامية ضد حكم الشاه و التفاف ممثلي الأقليات السنية حول الخميني في المنحنى بسبب موافقته على معاملة السنة و الشيعة على أساس المساواة لكنه تجاهل هذا الإنفاق بعد الثورة عندما وضع المادة 12 من الدستور التي تنص على أن الدين الرسمي لإيران هو الإسلام، وا لمنصب الجعفري الإثني عشر، وهذه المادة تبقى للأبد غير قابلة للتغيير[2]. وعليه تم استبعاد السنة من كافة المناصب سياسية في الدولة والمجالات الشفافية والمجتمع، فمستوى تمثيلهم سياسي في البرلمان و التشكيل الوزاري لا يتناسب مع عددهم.

و يعتبر طلب السماح بإنشاء مسجد سني قضية شائكة في العلاقات بين السنة و الشيعة، فبينما توجد في طهران كنائس مسيحية و معابد يهودية و للزرادشة و للهندوس، يحظر على السنة بناء مساجد خاصة بهم رغم عدم وجود قوانين تمنع ذلك. و يبرر رجال الدين الشيعة هذا الرفض إمكانية صلاة السنة ببناء مساجد منفصلة، و قد حاولت حركة تحرير إيران الليبرالية إزالة هذا التمييز ضد السنة في إيران بسعيها لبناء مسجد سني في طهران، لكنها فشلت بسبب تنامي سلطة

1 سامح عبود، **الأقليات الدينية والعرقية والمذهبية في إيران** (القاهرة، مركز المحروسة 2014)، ص ص 13-14.

*- تبقى النسبة الحقيقة للسنة في إيران غير واضحة حيث تصر الحكومة الإيرانية على أنهم يمثلون ما بين 7 إلى 8% من مجموع سكان غير أن مصادر السنة تؤكد أنهم يشكلون ثلث حجم السكان (70 مليون نسمة) ومصادر مستقلة تقول أن نسبتهم من 15 إلى 20% من سكان إيران

2 المرجع نفسه، ص 174.

رجال الدين المتشددين الموجودين في الحكم، مما أسفر عن إعطاء الثورة صيغة شيعية أكبر على حساب طابعها الإسلامي العام[1].

وتمكنت أجهزة أمن الجمهورية الإسلامية حتى أوائل التسعينات من إبقاء التوتر في العلاقات بين الشيعة و السنة تحت سيطرتها، لكن تدفق اللاجئين الأفغان إلى مناطق السنة التي تشهد صراعا في كردستان و محافظي سيستان، بلوشستان، وخراسان، فجر مظاهرات عنيفة عام 1994 والقيام بتفجيرات في مدينتي زاهدان ومشهد في محافظتي بلوشستان وخراسان، وإعلان حركات المعارضة السنية على المسلحة على وجودها و تبنيها لهذه التفجيرات و أهمها:

– الحركة الإسلامية–الإيرانية: أعلنت هذه الحركة السنية مسؤوليتها عن تفجيرات مشهد 1994، و ترجع أصولها إلى المجلس المركزي لأهل السنة الذي أسسه **مفتي زاده** عام 1987 كاحتجاج على المادة 12 من دستور 1997، ويعتقد أن المنظمة التي يقودها **أبو بكر الخراساني** تنقسم إلى جناحين أحدهما عسكري وآخر سياسي وهي الأنشط في كردستان وبلوشستان وخراسان، وتتعهد باستمرار العمل المسلح حتى تقر الحكومة بمبدأ المساواة السياسية والقانونية بين الشيعة والسنة، و تسمح بناء مساجد سنية في كافة مدن إيران، و تفرج عن كل علماء الدين المعتقلين.

– المعارضة السنية المسلحة: تأسست هذه الجماعة التي كانت مسؤولة عن أحداث العنف في بلوشستان 1944 في منتصف الثمانينات ببشاور (باكستان)، و تدير معسكر تدريب للسنة الإيرانيين على المنظمة الحدودية بين أفغانستان وباكستان وإيران، وتتراوح دوافعها في المقاومة بين الاعتبارات الدينية والاقتصادية، إذ يعتمد البلوش على المخدرات كمصدر للدخل وتهريبه عبر إيران و تركيا نحو أوروبا، و تعاون إيران و باكستان على مكافحة المخدرات زاد من التوترات في محافظة سيستان و بلوشستان.

و تتكون المعارضة السنية المسلحة من جناحين منفصلين، و جماعات فرعية عديدة تعمل كلها على تنفيذ برنامج المجلس المركزي لأهل السنة، و يحصل الجناح الأول على تمويل وإمدادات من بغداد، و يعمل على تجنيد مهربي السلاح والمخدرات، أما الجناح الآخر فيتكون من طلبة العلوم الدينية الذين يدرسون في المعاهد الدينية في باكستان، ويسعى للتعاون مع الجناح الأول للحصول على الإعداد العسكري و التمويل الكافي[2].

---

1 ويلفرد بوختا، المرجع السابق، ص 139.

2 المرجع نفسه، ص ص 140–141.

-جماعة جند الله: وهي حركة إسلامية مسلحة، معظم عناصرها من أبناء الأقلية البلوشية، تأسست عام 2002 على يد الشيخ **عبد المالك ريغي** للمطالبة باستغلال أكبر للأقاليم السنية وإجبار النظام السياسي الإيراني على الاعتراف بها كحزب سياسي، وبتقسيم الثروة تقسيما عادلا، وركزت الحركة في بداية نشاطها على توزيع الكتب و النشرات في المدن السنية، للتوعية بالحقوق السياسية والاجتماعية والمذهبية للسنة في إيران، لكن اعتقال السلطات الإيرانية لأعضائها وإعدامهم، دفعها للتوجه للعمل العسكري.

وأصبحت الحركة بفضل تأييد الشعب البلوشي من أقوى الحركات الناشطة في الإقليم، وتصنف كأكبر حركة سياسية و عسكرية تعارض النظام من الداخل[1]، وقد قامت بتنفيذ عمليات عسكرية ضد الأجهزة الأمنية الإيرانية، حيث اختطفت في ديسمبر 2005 تسعة جنود قرب مدينة زاهدان، و في مارس 2006 قتلت الجماعة 26 من الحرس الثوري و إصابة 31 آخرين، وعملية الكمين في مارس 2008 لقافلة حكومية في مدينة زاهدان قتل فيها حاكم المدينة و22 شخصا[2].

وتبنت جماعة جند الله أعنف و أقوى هجوم تشهده إيران من حيث الخسائر البشرية منذ إنتهاء الحرب العراقية – الإيرانية، استهدف بشكل خاص مسؤولين حكوميين (أمنيين و مدنيين)، إذ أدى الهجوم في أكتوبر 2009 بمدينة سرباز إلى مقتل 42 إيرانيا، بينهم قادة كبار في الحرس الثوري كمقتل نائب القوات البرية للحرس الثوري الجنرال **نور علي شوشتري**، وقائد الحرس الثوري في إقليم سيستان و بلوشستان الجنرال **رجب علي محمد زاده**، وقائد الحرس في مدينة إيران **شعي**، و قائد لواء أمير المؤمنين[3].

كما توجد حركات سنة مسلحة أخرى مثل منظمة مجاهدي أهل السنة في إيران، التي تأسست عام 1986 في باكستان من مجموعة من علماء الدين وطلبة العلوم الدينية السنية في إيران، و تهدف المنظمة إلى محاربة سياسة تشييع الإيرانيين السنة في أقاليمهم و الإفراج عن القادة الستة المعتقلين[4].

---

1 سامح عبود، المرجع السابق ، ص 180-181.

2 المرجع نفسه، ص 182.

3 المرجع نفسه، ص 183.

4 ويلفرد بوختا، المرجع السابق ، ص 142.

و تعكس عموما العمليات العسكرية للمعارضة السنية المسلحة التحولات التي هيمنت على نمطية العلاقة بين الجماعات السنية ونظام الحكم في طهران، و تشهد هذه العلاقة حالة من تصاعد التأزم على خلفية ما تعتبره الجماعات السنية حقا مشروعا للدفاع عن حقوق السنة المضطهدة، وما تدعيه دوائر الحكم من سعي للتمرد وممارسة العنف من المجموعات السنية، وتعمل هذه الحالة على المدى المتوسط قدرا كبيرا من المخاطرة المحتملة لتماسك و وحدة الدولة الإيرانية.

المبحث الرابع: التحولات السياسية في بنية السلطة و المجتمع و حدود نجاح الديمقراطية في إيران:

مثلت فترة فوز التيار الإصلاحي في انتخابات الرئاسة لعام 1997 من خلال مرشحه محمد خاتمي بغالبية عظمى نقطة تحول تاريخية في النظام السياسي الإيراني، حيث تجسدت لأول مرة الإدارة الحرة للمجتمع المدني الإيراني، في اختيار نخبة سياسية جديدة بتوجهات ديمقراطية وليبرالية، ساعية إلى التغيير الجذري على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويعكس هذا التوجه الشعبي تطور الوعي السياسي داخل المجتمع الإيراني الطامح إلى إعادة بناء الدولة، على أسس ديمقراطية وليبرالية حقيقية، تقوم على سيادة القانون واحترام الحقوق والحريات والتعبير عنها بدون قيود، والمشاركة الواسعة في عملية اتخاذ القرار، وانفتاح النظام السياسي على البيئة الإقليمية والدولية لبناء علاقات تعاونية و رفع العقوبات الاقتصادية.

المطلب الأول: صعود التيار الإصلاحي إلى السلطة والتحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية (1997- 2005) :

عرفت الجمهورية الإيرانية تحولات سياسية هامة، باتجاه الإصلاح السياسي والاقتصادي، نتيجة صعود الإصلاحيين إلى السلطة لمدة ثماني سنوات، شغل خلالها **محمد خاتمي** رئاسة الجمهورية بحصوله على غالبية ساحقة (قدرت بعشرين مليون صوت في العهدة الأولى و اثنين وعشرين مليون في العهدة الثانية)، ونتطلع إلى مراجعة جذرية لإمارة الحوزة[1]، فقد اعتبر المراقبون هذا التحول كمؤشر على التحول الحاصل في الثقافة، و التوجهات السياسية للمجتمع الإيراني، و الذي جاء كنتاج لعدة أسباب أهمها:

1 طلال صلاح بنان، «**إيران معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية**»، المرجع السابق، ص

-طبيعة التراكمات في أساليب الحكم التي أعقبت الثورة، وركزت على تثبيت الثورة والقضاء على أعدائها، و سيطرة الفقهاء على المؤسسات والمجتمع، والدولة ذاتها، وتقييد حراك المجتمع المدني و تقليص دوره في العملية السياسية.

-انتشار وسائل الاتصالات المتطورة مما سمح للمجتمع الإيراني بالتعرف على التحولات الديمقراطية، و مبادرات الإصلاح السياسي الذي شهدته مناطق عديدة في العالم، واختراق أنماط الثقافة و الفكر الخارجية للنسيج الاجتماعي الإيراني.

-التغير في التركيبة السكانية الإيرانية بالنسبة للعمر و الجنس، حيث مثل الشباب الغالبية العظمى من السكان بعد الحرب مع العراق، وهذه الغالبية ليست امتدادا لجيل ومرحلة ما قبل الثورة، ولا تعرف عنها شيئا إلا من خلال ما يدرس في مراحل التعليم، وانعكس هذا بشكل واسع على التوجهات السياسية لهم.[1]

وجاء الخطاب السياسي للتيار الإصلاحي متوافقا تماما مع هذه التحولات الحاصلة، إذ هدف برنامج **محمد خاتمي** وهو تأصيل دور مؤسسات الدولة في إطار من توازن السلطات، وضمان فعالية المشاركة الشعبية،[2] لتأسيس ديمقراطية إسلامية راشدة، وصفها **خاتمي** بأنها العيش في توافق بين الدين و الحرية والمسؤولية،[3] و كانت وعود **خاتمي** إحياء لمبادئ الثورة بمحاربة الفساد و احترام كرامة الإنسان، والمساواة في الفرص الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، وإصلاح الجهاز الحكومي و سيادة القانون وإحياء مجتمع مدني قوي،[4] ولاقت هذه الوعود تأييدا من قطاعات عديدة ضمت طلاب الجامعة المسيسين، والشباب الذي صوت لأول مرة والمرأة، وأصحاب الأفكار الليبرالية، وناشطو حقوق الإنسان العلمانيين ورجال الدين الإصلاحيين، والفئات المتضررة اقتصاديا،[5] وأطلق على قاعدة التأييد الواسعة هذه مسميات كالحركة الاجتماعية والحركة الجماهيرية

1 سامح راشد، « الثورة الايرانية بعد 25 عاما، تحولت الدولة والمجتمع»، السياسة الدولية، العدد 157، جويلية 2004، ص55.

2 منال أحمد محمد، ايران من الداخل، تحولات القيادة السياسية من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، المرجع السابق، ص234.

3 محمد خاتمي، الديمقراطية وحاكمية الأمة، المرجع السابق، ص 92

4 منال أحمد محمد، المرجع السابق ، ص235.

5 المرجع نفسه، ص239.

والحركة الاستقلالية التي تجمع بين الانقلاب والثورة، والتي تستهدف الهياكل القائمة والقيم والقواعد التي يعمل بها النظام السياسي.[1]

وقد حدد الرئيس **خاتمي** هدفه المحوري في التنمية الشاملة و المستدامة، التي تتقارب إلى حد كبير مع مفهوم التنمية البشرية الذي تبناه مشروع الأمم المتحدة للتنمية البشرية (UNDP) والهادف إلى خلق البيئة الاجتماعية الضرورية لتوسيع خيارات الإنسان، و لتجسيده ضد المشروع التنموي ركز الرئيس **خاتمي** سياسته أولاً على إحداث تغيير بنيوي و مؤسسي يساعد على إحداث توازن فعلي بين الدولة و المجتمع لصالح الخير[2] و حدث هذا التغير على مستويين:

أ- **المستوى المؤسسي:** لتعزيز البناء المؤسسي للمشاركة الشعبية، أدرك الاصلاحيون أن آليات الثورة غير صالحة لأن تكون آليات الدولة، فبقاء هذه الأخيرة يتطلب إعادة صياغة المؤسسات القائمة و على رأسها ولاية الفقيه، والمفارقة هنا أن **خاتمي** أكد أن التغيير المستهدف في بنية السلطة لا يمس ثوابت الثورة والأمة، والتي تعد ولاية الفقيه ركنها الأساسي، وتعكس سياسة الإصلاح المؤسسي، و قد رفض **محمد خاتمي** صيغة المجتمع الولائي الذي تبناه المحافظون، وقدم بدلا عنه صيغة جديدة لمجتمع قائم على المؤسسات التي ينتخبها الشعب، ويطبق خلالها مفهوم اللامركزية بنقل السلطة إلى الشعب، من خلال مجالس بلدية تعد بمثابة مجالس شورى محلية، ليوسع بذلك نطاق المشاركة السياسية للأمة.[3]

واعتبر قرار إنشاء مجالس محلية، و إجراء أول انتخابات عامة للمجالس المحلية، في فيفري لأول مرة في تاريخ إيران ما بعد الثورة، كجزء من مفهوم الإصلاحيين للديمقراطية على مستوى القاعدة و مرحلة للتحول إلى الشرعية الدستورية، و طبقا للمواد 100 و106 من دستور الجمهورية الإسلامية فإن الشؤون المحلية في القرى و المدن يجب أن تديرها مجالس منتقية محليا، كما أكد البرلمان الإيراني في عام 1982 على لائحة تنفيذية لهذا الغرض لكنها بقيت معلقة بسبب تخوف النخبة الحاكمة من صعوبة السيطرة على هذه العملية، وقد سجلت نسبة ترشح عالية في

1 فاطمة الصمادي، التيارات السياسية في ايران (الدوحة: المركز العربي للدراسات 2012)، ص18.

2 توفيق السيف، **حدود الديمقراطية الدينية**، المرجع السابق، ص138.

3 منال أحمد محمد، المرجع المرجع السابق ، ص135.

انتخابات 1999 قدرت بـــ 328.826 مرشح من الرجال و7276 من النساء، وفاز الاصطلاحيون بنسبة 80% من المقاعد و حصلت النساء على 300 مقعد. [1]

وبتأسيس مجالس محلية منتقية استطاع الاصلاحيون كسر استئثار النخبة المتمركزة في العاصمة بالسلطة و هامشية النشاط السياسي في الأقاليم، وتوسيع مساحة المشاركة في اتخاذ القرار بإعطاء الفرصة للمجموعات الأثينية أو الثقافية الصغيرة، للمشاركة في العملية السياسية على المستوى المحلي، و التي لا تتوفر لهم على المستوى الوطني،[2] وتوسيع دائرة النخبة السياسية بتدريب كوادر جديدة في الأقاليم للارتقاء إلى مناصب عليا، للزيادة في فاعلية أداء النظام السياسي، وكان الهدف الأساسي للإصلاحيين من هذه الخطوة هو تدعيم شرعية وجودهم في النظام من خلال توزيع القيم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وربط مصالح كل فئات المجتمع الإيراني ودمجها في النظام السياسي.[3]

وفي خطوة هامة لإدارة العملية السياسية بما فيها الدستور، على أساس القيم الليبرالية واحترام السيادة الشعبية قدم الاصلاحيون في 26 سبتمبر 2002 لمجلس الشورى (البرلمان) لائحتين لتعديل الدستور للحد من سلطات المرشد الأعلى، تضمنت اللائحة الأولى الصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية بحيث تنقل سلطات تنظيم العلاقة بين السلطات من المرشد الأعلى لرئيس الجمهورية عن طريق قيام الأخير بتشكيل لجنة لتحديد الخروق التي تحدث للدستور، بسبب تركيز السلطة في يد المرشد، أما اللائحة الثانية فتضمنت اقتراحا بتعدي النظام الانتخابي بحيث يمنع تدخل مجلس صيانة الدستور، في إبعاد مرشحين معينين للانتخابات، بسبب توجهاتهم السياسية، واعتبر المحافظون اللائحتين بمثابة محاولة لنزع سلطات المحافظين لذا قوبلت اللائحتين بالرفض.[4]

وتحول الإصلاحيون إلى خطوة ثانية في الإصلاح المؤسساتي، بتقوية الأحزاب السياسية وجماعات المصالح، لتوسيع المشاركة السياسية من خلال إعادة تفعيل قانون الأحزاب لعام 1988، حيث منحت على إثره تراخيص لتأسيس نشاط الأحزاب السياسية بكل حرية، و أظهرت الأرقام

1 توفيق السيف، المرجع السابق ، ص139.

2 المرجع نفسه.

3 منال أحمد محمد، المرجع السابق ، ص237.

4 طلال صالح بنان، المرجع السابق ، ص.

برسمية عدل المنظمات التي حصلت على اعتراف رسمي، ففي بداية عهد خاتمي بلغ 25 منظمة من بينها 6 أحزاب سياسية و29 منظمة مهنية وارتفع عدد الأفراد بشكل كبير في 2004 ليصل إلى 114 حزب و71 مجموعة مصالح لها الصفة الرسمية من بينها 35 تابعة للأقليات الدينية.

و قد شهدت منظمات المجتمع المدني انتعاشاً مماثلا في فترة الإصلاحيين حيث بلغ عدد المنظمات السياسية سنة 2003 حوالي 600 منظمة من أصل 2500 منظمة غير حكومية متنوعة المجالات، و هذا مقارنة بـــ 87 منظمة عام 1997. وتمثل الجمعيات الطلابية أكثر المنظمات التي ازداد نشاطها وعددها لاستفادتها من هامش الحرية التي وفرها الاصلاحيون، إذ ضم الاتحاد الإسلامي للجمعيات الطلابية ثمانية آلاف جمعية، تنشط في المدارس المتوسطة و الثانوية، أما منظمات الطلبة الجامعيين فقدرها وزير التعليم العالي بنحو 250 منظمة تمثل 20% من العدد الإجمالي للطلبة في جامعات إيران،[1] وتحولت المنظمات الطلابية إلى آليات دفاعية للسياسة الإصلاحية لخاتمي، حيث نادي اتحاد الطلبة الإسلامي (بعدد من التعديلات في الدستور بما في ذلك الانتخاب المباشر للمرشد الأعلى بواسطة الجماهير وتحديد المدة التي يقضيها في المنصب واشتراط أن يخضع للمساءلة أمام البرلمان)، لذا يعتبر الطلاب أكثر الأعضاء راديكالية في حركة خاتمي الإصلاحية، و تتجلى هذه الحقيقة في التظاهرات المؤيدة لخاتمي التي يعلن فيها الطلاب القطيعة التامة بينهم و بين خصوم خاتمي في اليمين التقليدي، و الذين يصفونهم باسم طالبات وبالتالي يساوون بينهم و بين المليشيات الأفغانية التي عبر عنها خاتمي نفسه بأنها ليست إسلامية.[2]

وللصحافة تطور ملحوظ، فقد أصبحت الصحافة المستقلة جريئة بشكل متزايد نتيجة التحرر الثقافي، فازدادت الطلبات لإصدار صحف جديدة من 591 عام 1997 إلى 2622 عام 2003، وحصل القطاع الخاص على 1931 ترخيص يمثل 80% من مجموع تراخيص المطبوعات في البلاد.[3]

وارتفع عدد الصحف و المجالات التي تطبع في إيران إلى 740 صحيفة و مجلة، وكانت صحيفة جامعة (المجتمع) أبرز المنشورات الجديدة، والتي أسسها في جانفي 1994 أصدقاء الفيلسوف عبدالكريم سروش أكبر نقاد النظام الإيراني، وبلغ توزيع الصحيفة بسبب مقالاتها النقدية

---

1 طلال صالح بنان، المرجع السابق ،

2 ويلفرد بوختا، **من يحكم ايران، بنية السلطة في الجمهورية**، المرجع السابق، ص ص232، 233.

3 توفيق السيف، المرجع السابق ، ص140.

100 ألف نسخة في فترة وجيزة، ورغم جهود خاتمي التحررية في مجال الصحافة و التحسن في أوضاع المثقفين و تخفيف الرقابة على صناعة الأفلام، فإن سوق الكتاب لم يرفع عنه الرقابة.[1]

ب- المستوى الثاني: الإصلاح الاقتصادي : استمرت حكومة **خاتمي** في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي وضعته الحكومة السابقة، لكن مع تشديد أكبر على المضمون السياسي وانعكاس الإصلاحات الاقتصادية على عملية التحول الديمقراطي، وقد حدد **خاتمي** في خطابه الرئاسي أمام البرلمان و قدم خلاله موازنة الدولة لعام 2004 أهداف العملية الإصلاحية المتمركزة في تحويل الاقتصاد الإيراني المعلق والمركزي، وغير التنافسي والخاضع لهيمنة الدولة، نحو اقتصاد يقوده القطاع الخاص ويضمن دورًا محوريا للشعب، و انفتاح و تفاعل الإقتصاد الإيراني مع السوق الدولية.

وبحصول تحسن عام في الاقتصاد الإيراني، تعزز القناعة بفائدة الاستمرار في سياسات التحرير الاقتصادي رغم الضغوطات المتواصلة من الطبقات المحدودة الدخل، وقد استطاعت الحكومة استمالة قطاع الأعمال و دعمه سياساتها، بعدما أجازت له التحالف مع المقاولين الأجانب لتنفيذ المشاريع الرئيسية في قطاعات البترول، وبناء المصانع و السدود ومشاريع البنية التحتية، وهذا يعني أن حكومة **خاتمي** أدركت أن عملية التحول الشامل نحو اقتصاد السوق لن تكون ممكنة من دون القضاء على العوائق القانونية التي تشدد على محورية القطاع العام واحتكاره للقطاعات الإستراتيجية، فطبقا للمادة 44 من الدستور فإن جميع الصناعات الكبرى والأساسية؛ التجارة الخارجية، التعدين، المصارف، التأمين توليد الطاقة، السدود، شكليات الري الكبرى، الراديو والتلفزيون، البريد والهاتف والنقل الجوي، السكك الحديدية، النقل البحري، والطرق. وتحظى المادة 81 منح امتيازات للمستثمرين الأجانب في أي من قطاعات الاقتصاد، وتشترط المادة 82 موافقة البرلمان على استخدام الخبراء الأجانب.

وقد نجحت الحكومة الإصلاحية في اختراق هذه الحواجز القانونية من خلال تمرير مشروع قانون صادق عليه البرلمان، يشجع على دعم الاستثمار الأجنبي رغم معارضة مجلس صيانة الدستور كما صدرت قوانين أخرى تسمح للقطاع الأصلي بإقامة بنوك و شركات التأمين، والصناعات الإستراتيجية و أجاز البرلمان في 2004 خطة التنمية الخماسية الرابعة (2005-2010) التي قامت على تصور يفترض تحولات جذرية في النظام الاقتصادي من خلال التوسع في

1 ويلفرد بوختا، المرجع السابق، ص158.

الخوصصة، والسماح للقطاعين الخاص و الأجنبي بتحول القطاعات التي تحتكرها الشركات الحكومية بما فيها القطاعات التي اعتبرها الدستور موضوعًا يدخل ضمن مجال السيادة مثل البترول و إنتاج الطاقة و الاتصالات، غير أن مجلس صيانة الدستور رفض المصادقة على الخطة مستدلاً بـــ 112 مورد تتعارض مع المادة 44 من الدستور و36 مورد تتعارض مع المادة 85 التي تحظر تفويض نشاطات سيادية للدولة إلى أطراف خارجية.

وعموما شهد النظام السياسي الإيراني في فترة الإصلاحيين مرحلة الانتقال من عهد القائد الكاريزمي إلى عهد الإرادة الشعبية، فلأول مرة تواجه النخبة الدينية بتحد حقيقي من خلال إعطاء محمد **خاتمي** الأولوية لقضايا المجتمع المدني،[1] والذي ربطه بالقوى المحركة والتعددية، وليس بالديمقراطية الليبرالية.[2] ولم يحاول **خاتمي** وضع قضية الحرية في مواجهة المحافظين لتمرير الإصلاحات، لكنه حاول تأسيسها من خلال وجود مؤسسات رسمية وغير رسمية فاعلة تحميها وتتفاعل في داخل النظام السياسي الإيراني، هذا التطور في حركة و قيم النظام السياسي في فترة **خاتمي** اعتبر تطورًا نحو مزيد من الديمقراطية و اقترابًا لحل معضلة العلاقة بين الديمقراطية والإسلام و خطوة لإبعاد النظام عن سيطرة القيم الدينية باتجاه الديمقراطية[3]، لكن هذا التحول لم يحدث بسبب فشل الرئيس **خاتمي** في تحقيق أهداف سياسته الإصلاحية نتيجة محدودية السلطة المخولة له و التي لم تزد على 20% من مصادر السلطة في الدولة وتراجع التأييد الشعبي له بعد مرور عام من توليه الفترة الثانية للرئاسة، حيث أظهر استطلاع للرأي بين طلاب الجامعة عام 2004 بأن 72% من الآراء اعتبرت أن وعود **خاتمي** بالإصلاح قد انتهت وطالب 38% باستقالته، وأوضح استطلاع آخر للرأي بأن التأييد **لخاتمي** انخفض من 75% عام 1998 إلى 43% عام 2002.[4]

ويرجع فشل السياسة الإصلاحية للرئيس **خاتمي** إلى ثلاث اعتبارات جوهرية تتمثل في:

1 طلال صالح بنان، المرجع السابق ، ص.

2 ويلفرد بوختا، المرجع السابق ، ص157.

3 طلال صالح بنان، المرجع السابق.

4 منال محمد محمد أحمد، المرجع السابق، ص235.

1- أزمة الاقتصاد الإيراني و فشل الخطط الإصلاحية:

واجهت إدارة **خاتمي** تحديات اقتصادية عديدة خلفتها الإدارة السابقة **لهاشمي رفسنجاني** وأهمها:

- تناقص عوائد صادرات النفط بسبب هبوط أسعار النفط الخام.
- عجز ميزانية الدولة، ونقص الاستثمار الرأسمالي، ووجود مناخ سياسي غير مناسب يحول دون بروز طبقة الاقتصاديين النفعيين مما أدى إلى ركود تضخمي.
- خزينة دولة شبه خالية من النقد بسبب التضاؤل في القاعدة الضريبية للدولة (أقل من 30% من إجمالي عوائد الميزانية العامة السنوية يأتي من الضرائب) ومواصلة الحكومة تقديم الدعم، والمساعدات من ميزانية الدولة للمشروعات الحكومية الفاشلة.
- تضخيم قيمة العملة الضعيفة و حروب رأس المال المضارب.

ورغم قدرة إدارة **خاتمي** على تشخيص الأزمة في الاقتصاد الإيراني، لكن فشل في إنجاح خطة إعادة التأهيل الاقتصادي المعلنة عام 1998 لتوفير إستراتيجية واضحة ومناسبة للإصلاح الاقتصادي، كما فشلت أيضا البنود الاقتصادية الواردة في الخطوط العريضة للخطة التنموية الثالثة (2000- 2005) التي أعلنها **خاتمي** في ماي 1999 بعد حصوله على موافقة المرشد الأعلى ومجلس صيانة الدستور[1] ليزداد الوضع الاقتصادي الإيراني تدهورًا في أوائل عام 2000.

وقد فشل الرئيس **خاتمي** على إدارة و حل الخلافات المتكررة في حكومته بين دعاة التدخل في الاقتصاد من التيار الإسلامي كوزير الاقتصاد و المالية **حسين نميزي** و دعاة السوق الحرة مثل رئيس البنك المركزي **محسن لؤربخش** مما أثر على تنفيذ **خاتمي** لأجندة اقتصادية متجانسة، كما عجز عن خفض الدعم الحكومي الذي يستحوذ على 20% من الناتج المحلي الإجمالي، ولم تتمكن سياسة خصخصة المشروعات الحكومية في جذب الاستثمار الخارجي (من الإيرانيين والأجانب)، وكذا التحكم في المؤسسات الثورية المختلفة التي تسيطر على 40% من الاقتصاد غير النفطي، ولا تخضع للبرلمان أو الحكومة وأنها للمرشد الأعلى.[2]

وبالرغم من زيادة أسعار النفط عام 2000 تصل إلى 29 دولار للبرميل إلا أن معدلات التضخم بلغت 20%، و ارتفعت نسبة البطالة الفعلية إلى 40% خاصة في فئة النساء، ولم يتجاوز

1 ويلفرد بوختا، المرجع السابق ، ص115.

2 المرجع نفسه، ص 117

معدل نمو الاقتصاد الإيراني 1% في أفضل الحالات، وانعكست هذه التحديات الاقتصادية على تراجع تأييد الفئات المهمشة، و الحركات الطلابية التي طالبت باستقالة الرئيس رغم أنها شكلت سابقا القاعدة الانتخابية و المؤيدة **لخاتمي**.

2- المظاهرات الاقتصادية للحركة الطلابية :

بسبب تفاقم المشكلة الاقتصادية شهدت إيران في عام 2001 أكبر مظاهرة طلابية، وضعت الدولة في أزمة لم تعهدها منذ اندلاع الثورة الإسلامية في 1979، واندلعت هذه المظاهرات في طهران و أصفهان و شيراز لوسط و جنوب البلاد، مما يدل على اتساع رقعتها، و ليؤكد حجم الاحتجاج على النظام على وجود أزمة حقيقية في شرعية النظام الحاكم، وقد أدى تعثر المشروع الاصلاحي بعد ستة أعوام من حكم **خاتمي** إلى خلق حالة من الإحباط العام في المجتمع الإيراني خاصة القطاع الواسع منه الراغب في دفع هذا المشروع.[1]

وطالبت المظاهرات بإلغاء سيطرة رجال الدين على السلطة، و إطلاق سراح السجناء السياسيين والتزام الحريات العامة، و تصاعدت المظاهرات عام 2003 بعد إصدار حكم بالإعدام على الكاتب **هاشم آغاجاري** بسبب آرائه النقدية للنظام، ولم تتراجع إلا بعد إلغاء المرشد الأعلى **علي خاتمي** للحكم، و في الحقيقة لم تكن المظاهرات الطلابية مجرد تعبير عن حالة اليأس من الإصلاح، لكن تحولها إلى انتقاد المرشد الأعلى وصلاحياته يدل على أن الحركة الطلابية قد تقدمت فكريا و حركيا، على طرح الرئيس **خاتمي** وأصبح بمقدورها وحدها أن تقود الإصلاح، حيث طالبت صراحة باستقالته وذهبت إلى حد المطالبة باجراء استفتاء شعبي لإقرار الإصلاحات الديمقراطية والدستورية المطلوبة للحد من هيمنة علماء الدين على الحكم و أجهزة السلطة.[2] ورغم تمكن النظام السياسي الإيراني من احتواء هذه المظاهرات أثرت على استقراره وعلى بقاء الإصلاحيين في السلطة، و يتجلى ذلك في فشل التيار الإصلاحي في انتخابات الرئاسة لعام 2005 وصعود تيار جديد وهو تيار المحافظون الجدد **لأحمدي نجاد**.

---

1 أحمد سعيد تاج الدين وآخرون، التقرير الايراني، **إيران وتطورات الشأن الداخلي من الثورة إلى أسلحة الدمار الشامل**، المرجع السابق، ص ص152- 153.

2 المرجع نفسه، ص ص 155، 156.

3- هجوم التيار المحافظ على الإصلاحيين:

عارض التيار المحافظ مشروع **خاتمي** الإصلاحي و اعتبره ثورة مضادة اتهم فيها التيار الإصلاحي بمحاولة الرجوع بالتاريخ إلى الوراء وإحياء الفكر العلماني،[1] وبدأت حملة مهاجمة اليمين التقليدي للتيار الإصلاحي من خلال تصعيد السلطة القضائية إجراءاتها المضادة للأفراد البارزين في الإصلاح الإسلامي و أنصاره في الإعلام، و تزايد أعمال العنف التي كانت محددة في البداية على مجموعة من المنشقين العلمانيين المتعاطفين مع **خاتمي**، و اتسعت دائرة العنف بشكل متزايد لتطور إلى الاغتيالات السياسية لممثلي التيار الإصلاحي.[2]

واستعان اليمين المتطرف بالصحف التابعة له وهي « رسالة وكيهان»، وبجمهوره الإسلامي في مهاجمة النواب الإصلاحيين في البرلمان، واتهامهم بالتورط في قضايا الفساد المالي و الإداري مثل عهدة طهران **حسين كرباسجي** و تقديمة للمحاكمة، و الهجوم على وزيري الداخلية **عبد الله نوري** و وزير الثقافة **عطا الله مهاجراني** مما أدى إلى عزلهما كما أمرت المحكمة الخاصة برجال الدين باعتقال **أسد الله بايات** (نائب رئيس البرلمان ما بين 1989-1992) بتهم الاختلاسات المالية.[3]

كما لجأ اليمين التقليدي إلى الوسائل القانونية لمحاربة التيار الإصلاحي، حيث اتهم القضاء في 2004 **محمد رضا خاتمي** شقيق الرئيس **محمد خاتمي** بالتشهير في إطار الشكاوي التي رفعتها هذه الشرطة، وجهاز التلفزيون ومجلس صيانة الدستور، وقامت السلطة القضائية في 2002 بمحاكمة 15 شخصية بتهمة التآمر للإطالة بنظام الحكم الإسلامي.[4]

وقوض اليمين التقليدي كل السياسات التي أقرها الاصلاحيون بخصوص توسيع حرية الصحافة، بفرضه في جويلية 1999 قرار مشروع قانون يقوي من قبضة قانون المطبوعات، إذ قلصت النقاط الرئيسية في مشروع القانون سلطة وزارة الثقافة و الإرشاد الإسلامي على إصدار تراخيص للصحف، و عززت سلطة المحاكم الثورية-بدلا من محاكم المطبوعات- في النظر في قضايا انتهاكات الصحافة لقيم الثورة والأمن القومي.

---

1 طلال صالح بنان، المرجع السابق ، ص.

2 ويلفرد بوختا، **من يحكم ايران**، المرجع السابق، ، ص219.

3 أحمد تاج سعيد، **التقرير الايراني**، المرجع السابق، ، ص 129- 130.

4 المرجع نفسه، ص131.

وأصبح يشترط على الصحفيين الكشف عن مصادرهم،[1] وقد تم مصادرة العديد من الصحف الإصلاحية لتصل عام 2000 إلى نحو 25 صحيفة و30 مجلة. [2]

وعموما حققت سياسة التيار الإصلاحي بوصوله إلى السلطة نتائج ايجابية محدودة جدا لأنه يتحرك في إطار نظام سلطوي يعتبر هو نفسه جزءًا منه، فالاصلاحيون سيظلون ملتزمين بالثورة و مبادئها و بسلطة الولي الفقيه، و الإصلاحات الديمقراطية التي ينادى بها، كما صرح الناطق باسم حزب كوادر البناء الإصلاحي **حسين مرعشي** : تعني العودة إلى نص الجمهورية الإسلامية وفقا لوجهة نظر الإمام **الخميني** دون زيادة أو نقصان، والتي تقوم على تعظيم دور الشعب في الحكم والعودة إلى الاعتدال والوسطية و العدالة.[3]

المطلب الثاني: ترسيخ حدود الممارسة الديمقراطية في النظام السياسي الإيراني :

الفرع الأول: مرحلة أحمدي نجاد :

لقد نجح التيار الإصلاحي في فرض معادلة توازن، بين المؤسسات المنتخبة و المؤسسات المعنية التي يسيطر عليها رجال الدين، بوصوله إلى الرئاسة و مجلس الشورى في انتخابات 1997، غير أن هذا التوازن تلاشى بوصول الجناح الأصولي من التيار المحافظ إلى السلطة في انتخابات 2005، حيث أحدث ذلك تغييرًا كبيرًا في معادلة التوازن بين التيارين الإصلاحي والمحافظ الصالح الأخير، وامتد هذا التغيير إلى التفاعل بين هذه القوى حول العلاقة بين الديمقراطية و ولاية الفقيه.[4]

وأفرزت بالمقابل أزمة سياسية داخل النظام السياسي حادة شارك فيها لأول مرة مسؤولون من داخل النظام، والعديد من الرموز البارزة داخل النخبة الإيرانية، كما أنها جذبت اهتماما دوليا تطلع إلى إمكانية حدوث تغييرات داخل النظام السياسي.[5]

---

1 ويلفرد بوختا، المرجع السابق ، ص235.

2 أحمد سعيد تاج الدين، المرجع السابق ، ص132.

3أنور قاسم الخضري، **الفكر السياسي الاسلامي، بين الإصلاحيين والمحافظين**، المرجع السابق، ص56.

4 محمد عباس ناجي، **العلاقة بين المؤسسات المنتخبة والمؤسسات المعنية وأثرها على عملية منح القرار في النظام الايراني**، مرجع سابق، ص31.

5 محمد عباس ناجي « مؤسسات النظام الايراني بعد أزمة الانتخابات الرئاسية»، **السياسة الدولية**، العدد 178، أكتوبر 2009، ص133.

وترافق فوز الجناح الأصولي بقيادة **أحمدي نجاد** برئاسة الجمهورية بعد عام واحد مع حصول تحالف التنمية (أباد كران إيران إسلامي) على غالبية المقاعد في الانتخابات التشريعية لعام 2004، و كشف هذا الفوز عن عملية تحول هيكلي داخل التيار المحافظ، وفي النخبة السياسية الإيرانية بشكل عام حيث لم يضم البرلمان و الحكومة لأول مرة قادة النظام الأوائل المشاركين الثورة الإسلامية، و إنما نخبة جديدة من جيل الشباب، كما صاحب صعود المحافظين الجدد انفجار لصراع داخلي بينه و بين الزعامات التقليدية للتيار.[1]

بسبب التباين في مصادر القوة، إذ يتمتع القادة التقليديون بقوة سياسية من خلال أدوارهم الهامة على المستويين الاجتماعي والسياسي، وبسيطرتهم على مؤسسات الدولة ونشاطاتهم الاجتماعية و الثقافية قبل وبعد الثورة، وبارتباطهم المباشر بالجمهور وتنظيماته مثل البازار والجمعيات الدينية والخيرية ومساهمتيهم في تأسيس النظام الإسلامي و تثبيت أركانه، أما النخبة الجديدة فتفتقر إلى تنوع مصادر لقوة و تعتمد على مؤسسة الدولة كمحور لمصالحها لأنها جاءت من الوظيفة الحكومية.[2]

وقد انتهجت النخبة الجديدة نهجًا تقليديا في القضايا المتعلقة بالممارسة الدينية، باعتبارها تيار ديني تقليدي و يمين محافظ، و اختارت على المستوى السياسي والاقتصادي سياسة تدخل الدولة المباشر في الحياة الاجتماعية، و تنظيم السوق مثل اليساريين، وعموما جمعت النخبة الجديدة بين الإيديولوجية الشمولية والشعبوية.[3]

وبوصول النخبة الجديدة إلى السلطة استطاع مرشد الثورة **آية الله خامنائي** إخضاع البرلمان والحكومة لطاعته الكاملة، وسيطرة التيار الأصولي بعد خسارته أمام التيار الإصلاحي في فترة **خاتمي**، كما اعتبر **خامنائي** فوز التيار المحافظ الجديد عاملاً معززًا لتوحيد النظام واستحالة الشخصيات المحافظة و إقناعها بإمكانية تحسين الجهاز الحكومي بالتخلص من المعوقات السابقة والناتجة عن تناقضات بين رؤساء فروع الحكومة المنتمين إلى تيارات متنافسة،[4] وتصاعد دور العسكريين في الحياة السياسية بعد فوز **أحمدي نجاد** بالرئاسة بسبب دعم قادة الحرس الثوري له

1 توفيق السيف، **حدود الديمقراطية الدينية**، المرجع السابق، ص313.

2 المرجع نفسه، ص314.

3 توفيق السيف، المرجع السابق ، ص315.

4 المرجع نفسه. ص 316.

قبل الانتخابات، لذا تمتع هؤلاء بمكانة خاصة ونفوذ كبير في الحكومة الجديدة، ومنحت العديد من المناصب العليا لقادة سابقين في الحرس، وتوسع نفوذه إلى قطاع الأعمال حيث استغل ذريعة الأمن القومي لإزاحة منافسيه التجاريين مثل إلغاء البرلمان عام 2005 عقدا مع شركة "تراكسال" التركية لتشغيل الشبكة الثانية للهاتف المحمول بعدما رفضت التنازل عن إدارة المشروع لشريكها المحلي، وألغي عقد آخر مع شركة تركية لتشغيل مطار العاصمة الجديد لأسباب أمنية، و استفادت شركات تابعة للحرس الثوري من إلغاء العقدين، كما منح الفرع الهندسي للحرس الثوري في جوان 2006 عقدا بقيمة 1.3 مليار دولار لبناء 900 كم من خطوط الأنابيب لنقل الغاز من حقوله على الخليج الفارسي إلى مدينة ايرانشعى في الجنوب الشرقي، و حصلت الشركة نفسها بعد أسبوع على عقد بقيمة ملياري دولار لتطوير المرحلتين 15- 16 من حقل البترول مارس الجنوبي، كما استفادت شركات أخرى تابعة للحرس الثوري بعقود لانجاز مشاريع كبرى أهمها مشروع توسيع قطار الإنفاق بالعاصمة بقيمة 2.5 مليار دولار، ومشروع لتحديث شبكات الماء والكهرباء في المحافظات الغربية».[1]

ورغم النتائج السلبية للسياسات المتشددة للرئيس **أحمدي نجاد** على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتصاعد الانتقادات لأداء حكومته وتشكيل جبهة معارضة للحكومة ضمت الرئيس السابق للبرلمان **مهدي كروبي** ونواب ووزراء سابقين، بهدف العودة إلى النهج الإصلاحي الذي اتبعه الاصلاحيون سابقا، لكنه ترشح لفترة رئاسية ثانية عام 2009 وفاز بها، الأمر الذي فجر أزمة حادة داخل إيران وخروج التظاهرات والاحتجاجات الشعبية في الشوارع احتجاجًا على التزوير الذي حصل وقد تلقى الشارع الإيراني صدامات كبيرة لتفريق جموع المتظاهرين باستخدام القوة، وتطورت هذه الأحداث إلى أزمة هيكلية شملت مؤسسات النظام السياسي وصلاحيتها وتفاعلاتها و أهم هذه المؤسسات:

1) مؤسسة المرشد الأعلى للثورة :

لقد أفرزت أزمة الانتخابات عام 2009 تحديا واضحًا لمكانة المرشد الأعلى للجمهورية، ولإرادته، ويعد هذا تطورًا جديدا في النظام السياسي، واكبه خروج بعض آيات الله في حوزة قيم، لتأكد بأن ولاية الفقيه تسقط عن شخص منحاز يقف ضد إرادة الناس، مما يعني أن مصداقية

1 توفيق السيف، المرجع السابق ، ص ص318 – 319.

المرشد أصبحت مجالا للشك[1] من قبل رجال الدين (في قيم) والنخبة السياسية وكذا الشعب الإيراني، وأنه لا يجوز الاستمرار بحكم ولاية الفقيه ليوم واحد، من خلال ممارسة الكبت واستخدام قوى الحرس الثوري، و التعيينة لقمع المحتجين.[2]

وسلطت الأزمة الضوء على صلاحيات المرشد الذي اتسم موقفه بالتحيز لصالح دعمه أحمدي نجاد، وإنكار وجود تزوير في نتائج الانتخابات، ورفضه لدعوات المحتجين والمعارضة السياسية بإعادة إجراء انتخابات جديدة، و يعود السبب في دعم **خامنائي** لأحمدي نجاد في عدم إثارة هذا الأخير لإصلاحات متعلقة لصلاحيات المرشد مثلما فعل **محمد خاتمي** أو السعي لفرض رقابة دستورية مثل **موسوي**، كما ساند **خامنائي** المواقف المتشددة لنجاد خاصة في قضايا السياسة الخارجية المرتبطة بالملف النووي ومواجهة الضغوطات الدولية (العقوبات الاقتصادية) والتهديدات بشن حرب ضد إيران.

ونتيجة لدعم المرشد الأعلى آية الله خامنائي لأحمدي نجاد، ظهرت دعوات لفرض رقابة دستورية على صلاحيات الولي الفقيه، ورفع شعار الموت لخامنئي (مربر خامئني) كمؤشر على أن التحدي الأساسي عند المعارضين للانتخابات يتمثل في المرشد الأعلى، وليس أحمدي نجاد، ولهذا فهدفهم يتمحور أساسًا في السعي لتقليص صلاحياته، أو استبداله بقيادة جماعية تقود البلاد خلال الأزمة، وفي هذا المنحى أقدمت صحيفة افتاب الإصلاحية (شمس) إسقاط لقب المرشد الأعلى عن خامنئي واصفة إياه بقائد إيران، كما وجهت مجموعة من النواب الإصلاحيين السابقين رسالة إلى مجلس الخبراء يطالبون فيها بالنظر في أهلية المرشد لقيادة البلاد،[3] ويعد هذا تطورًا جديدا وخطيرا داخل النظام السياسي الإيراني حول قدسية موقع الإرشاد وولاية الفقيه.

أ- مؤسسة الرئاسة:

اتسعت الأزمة السياسية التي أنتجتها نتائج الانتخابات الرئاسية لتشكك في مؤسسة الرئاسة وتضعفها داخليا، وتهدد النظام الإسلامي برمته، حيث انفجر صراع، ومعارضة داخل تيار المحافظين نفسه عندما عين **أحمدي نجاد، اسفنديار رحيم ستاني** نائبا أول له، وقد صرح هذا الأخير في الفترة الرئاسية الأولى لنجاد بأن إيران صديقة للشعبين الإسرائيلي والأمريكي، واستقطب

1 عبد الغني عماد، المرجع السابق ، ص257.

2 محمد عباس ناجي، **مؤسسات النظام الايراني بعد أزمة الانتخابات الرئاسية**، المرجع السابق ، ص134.

3 المرجع نفسه، ص 133- 134.

هذا القرار معارضين جدد خاصة من داخل نخبة رجال الدين في حوزة قيم، ومارس المحافظون الأصوليون ضغوط شديدة على الرئيس أحمدي نجاد لإقالة نائبه[1] مما استدعى الأمر بتدخل المرشد الأعلى على **خامنائي** بتوجه أمر لأحمدي نجاد بإقالة نائبه الأول، و قد وجه رجال دين كبار دعوات لنجاد بإطاعة المرشد الأعلى، و تزامن ذلك مع اندلاع تظاهرات عديدة شارك فيها أنصار للمحافظين للتنديد بتعين مشائي، ومقاطعة بعض الوزراء لأحد اجتماعات الحكومة بسبب ترؤس مشائي له، وساهمت طريقة تعامل الرئيس نجاد في تصعيد الأزمة، و الانقسام داخل تيار المحافظين عندما تأخر في تنفيذ قرار المرشد **خامنائي** لمدة أسبوع فهاجمه نواب مجلس الشورى من المحافظين للضغط عليه لإطاعة أوامر المرشد و اضطر أحمدي نجاد في الأخير للاستجابة للقرار إقالة نائبه[2]

وقد أظهرت الإضطرابات التي رافقت تطورات العملية الانتخابية الرئاسية انقسامًا واضحا داخل تيار المحافظين، سواء في المؤسسة الدينية، أو المؤسسة السياسية، أو المؤسسة العسكرية الحرس الثوري وقوات التعبئة، حيث شكل اصطفاف جديد للشخصيات السياسية البارزة أمثال أكبر هاشمي رفسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، وعلي أكبر ناطق فوري مستشار المرشد الإيراني، و العديد من أعضاء جمعية العلماء المناضلين "روحانيين إلى معارضة الإجراءات التي انتهجها أحمدي نجاد لإقصاء الإصلاحيين من الحياة السياسية بمحاكمتهم بتهمة الخيانة العظمى والعمالة للغرب، كما ظهر تشكل سياسي جديد داخل التيار المحافظ خلال مراسم تصديق المرشد علي خامنائي على نتائج الانتخابات والتي جرت في مقره، وفي مجلس الشورى عند أداء أحمدي نجاد اليمين الدستوري، حيث لم تشارك بعض الشخصيات المحافظة بارزة فيها، مما دعا المرشد خامنائي إلى وصف هذا التشكل السياسي الجديد بمعارضي الحكومة، عوضا عن وصف الانقسام الذي أحدثته نتائج الانتخابات داخل المحافظين، لأن هذه الجبهة الجديدة ليست مجرد معارضة للحكومة، وأنها معارضة لكل الإجراءات العملية الانتخابية و آلية تعاطي النظام مع الاضطرابات التي صحابتها".[3]

1 محمد السعيد ادريس، المرجع السابق ، ص105.

2 محمد عباس ناجي،المرجع السابق ، ص134.

3 محمد صالح صدقيان، **الخريطة السياسية الايرانية، تحولات ما بعد الأزمة**، المرجع السابق، ص130.

وقد أثر ظهور هذه الجهة الجديدة المعارضة لنجاد على تشكيل حكومة، حيث قام بإقالة وزير الاستخبارات والأمن **غلام حسين محسني جيئي**، وأوشك على إصدار قرار بإقالة ثلاث وزراء آخرين (وزير الثقافة والإرشاد ووزير العمل و الشؤون الاجتماعية، ووزير الصحة)، لكنه تراجع لأن قرار الإقالة الذي كان يؤدي إلى سحب الثقة من الحكومة بعد تجاوز الإقالات أكثر من 50% من أعضاء الحكومة.[1]

ب- مجمع تشخيص مصلحة النظام:

فقدت مؤسسات النظام السياسي استقلاليتها عن توجهات الأشخاص القائمين عليها، إذ تأثر مجمع تشخيص مصلحة النظام بتوجهها أكبر **هاشمي رفسنجاني** و أمينه العام **محسن رضائي** الذين اعترضا على نتائج الانتخابات، و قد شخص رفسنجاني الاضطرابات بعد الانتخابات على أنه أزمة ناتجة عن حدوث انقلاب داخل النظام، بدعم من الحرس الثوري لصالح الانحياز لسلطة الولي الفقيه، وإقصاء التيار الإصلاحي المغالب لسيادة الإرادة الشعبية وإعلاء اعتبارات الجمهورية أو تحقيق التوازن بين ماهو جمهوري و ماهو إسلام.[2]

طرح **رفسنخاني** مجموعة مبادئ كأسس لحل الأزمة و تجاوزها، مثل تجريم و محاولة لإقصاء صوت الشعب، و التأكيد مع أهمية ما قدمه **آية الله حسين** و **علي منتظري** من رؤى للحل، قائمة على إعادة بناء ثقة الشعب التي تزعزعت بسبب الأزمة، من خلال أربع مهام هي التزام كافة الأطراف بالقانون، وطرح حوار مفتوح بين الأطراف المختلفة، ومنع استخدام العنف ضد المواطنين وإطلاق صراح المعتقلين، وحاولت رؤية **رفسناجي** إعادة تصحيح العلاقة بين الشعب والقيادة و النظام.

ووجه المرشد الأعلى **علي خامنائي** تحذيرًا **لرفسنجاني** خلال استقالة لمسؤولي الدولة في 20 جويلية 2009 بقوله «لتعلم النخب أن أي حرف يصدر منهم، أو عهد أو تحليل يخدم وسائل الإعلام المعادية يعني الحركة عكس إرادة الشعب، وعلينا أن نكون جميعنا متيقظين، وهذا هو الاختيار الصعب».[3]

1 محمد عباس نجاد، المرجع السابق. ص 135.

2 محمد السعيد ادريس، المرجع السابق ، 116.

3 محمد السعيد ادريس، المرجع السابق. ص 117.

كما أنتجت بعض كوادر المحافظين لرفسنجاني مثل عضو مجلس الخبراء **آية الله محمد يزيدي** البالغ من التأثر في المؤسسة الدينية، والمجمع الإيراني كالقول بأن عدم رضا الشعب يفقد الحكومة شرعيتها بتأكيد أن شرعية الحكومة مستمدة من الله، و موافقة الشعب لا تعني شرعية الحكومة.[1]

ت- **مجلس الشورى:** أثرت الأزمة السياسية على علاقة الحكومة بالبرلمان، رغم سيطرة المحافظين الأصوليين المؤسسين للرئيس أحمدي نجاد على غالبية مقاعد مجلس الشورى، بتأييد 220 نائبا له، لكن التطورات المتلاحقة للأزمة بينت الانقسامات داخل تيار المحافظين الأصوليين خاصة عندما انتقد رئيس مجلس الشورى **علي لاريجاني** بعض النواب لسياسة القمع التي تعاملت بها السلطات مع المتظاهرين، و دعا **لاريجاني** إلى تشكيل لجنة للتحقيق، لكنه تراجع عن ذلك الضغط من الأصوليين و لوقف اتساع المعارضة داخل التيار المحافظ في مجلس الشورى قام أحمدي نجاد على عملية تطهير داخل جناحه باستبعاد **محمد رضا باهز** من مجلس الشورى بسبب قادة الدين لنجاد لعدم (طاعة أوامر المرشد بإقالة نائبه الأول بشأني، ووجه تهديدات مماثلة بإبعاده لأعضاء آخرين مثل **عماد الدين أفروع، محمد فوشى تشهره، داود دانش جعفري، طاهرمظاهري، وسعيد أبو خالب ومصطفى بور مهدي**[2] كما ضغط نجاد ومؤيدوه على رئيس مجلس الشورى **علي لاريجاني** للتوافق مع تواجهات الحكومة الجديدة، وعدم معارضة سياساتها وبرامجها بتفسيره لإعفائه من رئاسة تكتل الأغلبية الأصولية في مجلس الشورى.

وتدخل المرشد الأعلى للتأثير على العلاقة بين الحكومة والبرلمان وتوليه كفاعلات فيها، إثر خلفية أزمة مصادقة البرلمان على الشكلية الحكومية الجديدة، حيث أعلن عدد كبير من النواب رفض سبعة مرشحين كالوزراء، مما دعا المرشد إلى وعود النواب لمساعدة الرئيس، وهذا يعتبر مخالفة دستورية (لتجاوز الولي الفقيه لصلاحياته) والموافقة على قبول معظم مرشحي الحكومة، وانحصر موقف الرفض منها في المرشحات من بناء لتولي وزارتي الشؤون الاجتماعية والتربية و التعليم.[3]

1 محمد عباس ناجي، المرجع السابق.ص 134.

2 المرجع نفسه، ص 135.

3 المرجع نفسه، ص136.

ث- مجلس صيانة الدستور:

لعب المجلس دورًا محوريا في تكريس نتائج الانتخابات، و رفض مطالب المعترضين بإعادة إجراء انتخابات جديدة، وفي محاولة منه لتقليص حدة الإحتقان أعلن المجلس عن تشكيل لجنة خاصة تضم شخصيات سياسية، وممثلين عن دافاسرين **(موسوي تروبي)** لإعداد تقرير عن سير العملية الانتخابية و إعادة فرز 10% من بطاقات الاقتراع، بحضور أعضاء اللجنة ووسائل الإعلام غير أن **سيرجين موسوي** رفض هذه المبادرة، بسبب الطعن في مصداقية و حيادية مجلس صيانة الدستور، مما دفع هذا الأخير لإصدار القرار النهائي للمجلس بالموافقة على دقة نتائج انتخابات الرئاسة.

ونتيجة للموقف غير المحايد للمجلس، طالب المعارضون لنتائج الانتخابات بإلغاء صلاحيات المجلس في الإشراف على العمليات الانتخابية المختلفة.

ج- مجلس الخبراء :

رغم معارضة بعض رجال الدين الكبار **لخامنائي**، إلا أن المجلس تبنى موقفا مؤيدا للمرشد الأعلى خلال الأزمة، ورفض ادعاءات رفسجاني على عدم حكم عينة الحكومة، مما اضطره في الأخير إلى التراجع وطاعة المرشد الأعلى، خاصة بعد مطالبة أعضاء نافتي في مجلس الخبراء بمحاكمة رفسنجاني بتهمة التآمر مع رموز الإصلاحيين، وعزله عن رئاسة هذا المجلس.[1]

وأبرزت الأزمة السياسية الدور المتناهي للحرس الثوري في حماية النظام و السلطة السياسية للمحافظين، حيث تشير المعطيات إلى أن حسم انتخابات 2009 تم من خلال تحالف بين المحافظين والعسكريين الذين أصبحوا شركاء أساسيين، لا سيما في ظل تغلغل أفراد الحرس الثوري داخل أجهزة و مؤسسات الدولة، فنسبة نواب البرلمان الحالي من ذوي الخلفية العسكرية تصل إلى ما يزيد على 60%.[2]

وقد وظفت القوات المسلحة، وخاصة الحرس الثوري،كأهم الأدوات لمواجهة الاعتراضات على نتائج الانتخابات، وأمرت وحداته وقوات التعبئة (الباسيج) بالتعامل بحزم مع المظاهرات، التي انتشرت في معظم المدن الإيرانية، مما زاد من تصاعد حدة الانتقادات الداخلية والخارجية للسياسة القمعية التي استخدمتها السلطات الإيرانية في قمع المتظاهرين، و امتد دور الحرس الثوري في

1 محمد عباس ناجي، المرجع السابق، ص136.

2 عبد الفتي عماد، **الاسلاميون بين الثورة والدولة**، المرجع نفسه، ص258.

أزمة الانتخابات إلى اتهام الإصلاحيين بالسعي إلى تدبير ثورة للإطاحة بالنظام الإسلامي،[1] وبعمالتهم للغرب، وجاءت اعترافات رموز الاصلاحيين المعتقلين خاصة **محمد علي أبطحي** نائب الرئيس السابق خاتمي بوجود مؤامرة **محمد خاتمي**، و **سيرحين موسوي وهاشمي رفسنجاني** ضد الولي الفقيه لتأكيد هذه الاتهامات و محاكمتهم بتهمة الخيانة العظمى.

كما اتهم موقع الجمهورية الإلكتروني الذي يديره **مهدي رفسنجاني** نجل **هاشمي رفسنجاني** بالتجسس والارتباط بشبكات إعلامية معادية للنظام، فأقر **حمزة كرامي** بأن **مهدي رفسنجاني** أمره باختلاس أموال من منظمة حماية النفط الإيراني لتمويل حملة الرئاسة **لهاشمي رفسنجاني** عام 2005، وكشف كيان تاجبخش (أكاديمي أمريكي من أصل إيراني) عن لقاء بين الرئيس السابق **خاتمي** والملياردير الأمريكي **جورج سوروس** عام 2006 بهدف تمويل أنشطة معادية لإيران، من بينها المظاهرات بعد انتخابات 2009 لخلق أزمة حادة داخل النظام و إسقاطه، و قد وفرت هذه الاعترافات الفرصة للحرس الثوري لاعتقال قادة ورموز التيار الإصلاحي واتهام المدعي العام **سعيد مرتضوي** لهم بمحاولة القيام بثورة لإسقاط النظام، وطالب بحل جبهة المشاركة الإسلامية، و منظمة مجاهدة الثورة الإسلامية (أهم أجنحة التيار الإصلاحي) و محاكمة أعضائهما، و عموما كشفت الأزمة السياسية لانتخابات الرئاسة 2009 عن عجز النظام على تحديث آلياته وتطوير مؤسساته التي تسمح باستيعاب مختلف التيارات، التي تنشط في إطاره، واتجاهه لطبيعة النظام لذاته، كما أكدت الأزمة التناقض بين معطيات النظام غير الديمقراطية ومعطياته الديمقراطية في الوقت نفسه، والناشئة أساسًا من الصراع بين فكرتي السيادة المزدوجة التي يطرقها الدستور، وسيادة الشعب، وسيادة الفقهاء (بوصفهم ممثلي الله).[2]

الفرع الثاني: مرحلة حسن روحاني :

مع إعلان التلفزيون الرسمي الإيراني فوز رجل الدين **حسن روحاني** في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، خرج مئات الآلاف محتفلين في شوارع إيران، و كان البعض من أولئك يحتفلون بانتهاء الفترة الرئاسية لسلفه "محمود أحمدي نجاد" الذي جرى انتخابه مرتين، في انتخابات كانت الأخيرة منها مثيرة للجدل، وكان سببا في توجيه إيران نحو الدمار الاقتصادي والصدام مع العالم الخارجي، و حصل **روحاني** على تفويض بإبعاد إيران عن حافة الهاوية، من خلال العمل على

1 محمد عباس ناجي، **مؤسسات النظام الايراني بعد أزمة الانتخابات الرئاسية**، المرجع السابق ، ص137.

2 عماد عبد الغني، المرجع السابق ، ص258.

تخليصها من العقوبات الدولية المفروضة عليها، وإنهاء حالة التضخم الآخذة في الارتفاع فهل يتمكن من ذلك؟.

-توجيه جديد لدفة السياسة الإيرانية مع الرئيس روحاني :

منذ إعلان عن نجاح **روحاني** في الانتخابات الرئاسية، يدور الحديث عن تغيير في السياسة الإيرانية داخليا وخارجيا، فقائمة أجندات الرئيسي الجديد **حسن روحاني** طويلة، تبدأ بحلحلة الخلافات حول البرنامج النووي، مرورا بتحقيق العقوبات الدولية، ومكافحة الأزمة الاقتصادية في البلاد، وصولا إلى احترام حقوق الإنسان، و تحقيق القيود على وسائل الإعلام والاتصالات، و تعلق آمال كبيرة داخل إيران و خارجها على الرئيس الجديد في البلاد، آمال لها ما يبررها؛ فقد بعث الرئيس المعتدل برسالة أساسية إلى الرأي العام العالمي عند ما قال في مؤتمر صحفي بعد إعلان فوزه في الرابع عشر من يونيو 2013: "لقد بدأت إيران مرحلة جديدة من الاعتدال".

-نحو الحكم العقلاني:

1) على المستوى الخارجي :

لقد شدد **روحاني** –بشكل خاص– على ضرورة التعامل بشكل شفاف مع الغرب، بشأن ملف طهران النووي المثير للجدل، و هو الحل الدبلوماسي، و قد زادت فرص إجراء حوار منطقي مع إيران بانتخاب **روحاني** حسب رأي **رولف موشنيش**، مسؤول العلاقات الخارجية في كتلة الحزب الديمقراطي الاشتراكي في البرلمان الألماني: "الحقيقة أن الغرب يتعامل الآن مع رئيس في إيران كان بنفسه من كبار المفاوضين الإيرانيين بشأن الملف النووي ما بين عامي 2003–2005، و إن **روحاني** ملم بفنون التحرك على المستوى الدبلوماسي".

في هذا السياق يقول **فالتربوش**، الخبير في الشأن الإيراني في معهد الدراسات السياسية والأمنية في برلين: "إنه يمكن لألمانيا أن تتوقع من الرئيس الجديد موقفا معتدلا، و نمطا أفضل في التعامل، كذلك يمكن التوقع أن يتم استغلال الفرص المتاحة بشكل أفضل مما كان عليه الأمر في الماضي، خصوصا فيما يخص التعامل مع الملف النووي".

وفي السياق ذاته، يؤكد الخبير **بوش** أن هذه فرصة طهران الأخيرة لمنع توسيع العقوبات، لتكون شاملة و متكاملة، ومنع سقوط البلاد في عزلة دولية تامة، و لكن هناك من يطالب الغرب بتقديم المزيد من الإشارات الإيجابية لطهران، لكن على **روحانيي** أن يأخذ في الحسبان موقف

المرشد الأعلى للثورة الإيرانية، **أية الله علي الخامنائي**، وقال **روحاني** في هذا السياق في أول خطاب متلفز:

"إن السياسة الخارجية تتماشى مع كامل الحقوق الوطنية لبلاده، و ستأخذ موقف المرشد الأعلى للثورة بعين الاعتبار". ويشار أن الخامنائي يرفض مباحثات مباشرة مع الولايات المتحدة، ويمثل خطا متشددا في السياسة الخارجية، لكن تبعات العقوبات الاقتصادية على البلاد والصراع على السلطة داخل المعسكر المحافظ والأزمة مع الرئيس المنتهية ولايته –أحمدي نجاد–، قد تركت آثارها على موقف خامنائي أيضا. ولهذا يعتقد بعض الخبراء أن انتخاب روحاني رئيسا للبلاد يعبر عن وجود رغبة لدى خامنائي في حلحلة الأمور نوعا ما.

ويعتقد الخبير في الشؤون الإيرانية في معهد الدراسات السياسية و الأمنية في برلين:"**فالتر بوش**" أن خامنائي قد حقق ما يخطط له منذ عام 2010، و هو حل الأزمات الداخلية، حسب قوله علاقة روحاني بالمرشد خامنائي جيدة، و يرتبط الاثنان بذكريات طويلة عن تعاون وثيق بينهما.

2) على المستوى الداخلي :

داخليا يواجه روحاني تحديات كبيرة، ففي السنوات الأخيرة، لم تكن أزمة إيران مرتبطة ببرنامجها النووي فحسب، بل ارتبطت أيضا بملف انتهاكات حقوق الإنسان، كما جاء ذلك في تقارير أممية بهذا الشأن. وقد وعد روحاني في حملته الانتخابية بالعمل من أجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، و تخفيف القيود المفروضة على الصحف ووسائل الإعلام المختلفة، بالإضافة إلى تحقيق المراقبة المفروضة على المجتمع من خلال شرطة الآداب، إلى جانب توسيع رقعة حقوق المرأة، ففي هذا السياق يقول"**اوميدنوريبو**"، مسئول شؤون الأمن في حزب الخضر: "إن روحاني قد ساهم في ضمان بعض الحريات الشخصية للأفراد، لكنه يتجاهل القضايا الرئيسية المهمة، والمهم هو الإسراع في إطلاق سراح المعتقلين الذين تم اعتقالهم تعسفيا، بدأ بالشخصيات المعروفة "**كنسرين سوتودية**" و المرشح السابق **حسن مير موسوي**"، إنه الاختبار الأول لروحاني. و لوعوده الانتخابية. فيما تبقى الأزمة الاقتصادية وآثارها الكارثية هي التحدي الأكبر لروحاني وحكومته الجديدة.

- لا تغيير في سياسة طهران والأولوية المطلقة لبقاء النظام:

- هل تغيرت إيران بشكل جذري في عهد الرئيس حسن الروحاني؟

بالتأكيد هناك صراع بين مختلف أجنحة الطيف السياسي الإسلامي حصرا، إلا أن هذا يحرف الأنظار عن الوعي المشترك بين مختلف أجنحة النخبة السياسية، فالعالم المشترك بينها هو الأولوية المطلقة لبقاء النظام. عند متابعة جل التحاليل السياسية يتضح لنا أن اتجاه التقارير المعدة عن إيران، قد انقلب على نحو واضح، فمنذ أن أصبح حسن روحاني رئيسا للبلاد، تظهر سياسة طهران في أضواء قد تكون ساطعة، بينما كانت تصور في عهد المتشدد محمود أحمدي نجاد كتجنيد للتشدد.

بينما كانت الروايتين كانتا ولا تزالان تكادان لا تصلحان لفهم الواقع المعقد في الجمهورية الإسلامية، ويزداد في هذا السياق الاشتباه الملح، بأن المراقبين يريدون من خلال التقارير التعامل الجيد مع الموضوع، وأن يدعموا المفاوضات الدولية، وهي ظاهرة تسمى"التحليل السياسي المدمج"، وهكذا توحي الكثير من التحليلات بأن الجمهورية الإسلامية، قد تغيرت جذريا مع حسن روحاني، لكن كل التغيرات الموجودة بلا شك تتحرك في سياق نهج مستمر.

بالتأكيد هناك صراع بين مختلف أجنحة الطيف الإسلامي حصرا إلا أن هذا يحرف الأنظار عن الوعي المشترك بين أجنحة النخبة السياسية، فالقاسم المشترك بينها هو الأولوية المطلقة لبقاء النظام، من المؤكد أن السياسة الخارجية الجديدة للحكومة قد رفعت شعار التسوية مع الغرب إلا أن الخبراء يؤكدون على الكم الهائل من المشاكل التي تزال تفرض نفسها في إيران، فعقوبات الغرب لم تضعف الدولة السلطوية، بل زادت من قوتها تجاه المجتمع.

3) الحريات السياسية والاجتماعية:

- انتخابات إيران 2016: تغيير أم استمرارية؟.

لقد حقق التحالف المعتدل مكاسب كبيرة في الانتخابات الأخيرة للبرلمان ومجلس الخبراء، إن التيارات السياسية الوسطية والإصلاحية في البلاد هي نفسها، وتشير هذه المجموعة على أنها معتدلة في السياق الإيراني، حتى يروق للناخبين من خلال عرض خصومها على أنهم متطرفين. ومن المرجح أن يكون البرلمان الجديد أكثر دعما من سابقه للرئيس روحاني بشأن القضايا الرئيسية مثل تنفيذ الاتفاق النووي مع الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وألمانيا، وإعادة اندماج إيران في الاقتصاد العالمي، ومن المرجح أن يبذل المجلس التشريعي الجديد جهودا أقل لمساءلة أعضاء مجلس وزراء الرئيس، بل إنه قد يكون أكثر انفتاحا على توسيع نطاق الحريات الاجتماعية و السياسية، أيضا من المرجح أن مجلس الخبراء الذي يستطيع من الناحية النظرية

اختيار المرشد الأعلى للبلاد، والإشراف عليه وإقالته سيبقى تابعا لخامنائي في بقية مدة ولايته، لكن قد تختار هذه الهيئة المنتخبة حديثا خليفة للقائد الأعلى البالغ من العمر ستة وسبعين عاما قبل انتهاء فترة ولايته.

لقد زودت الانتخابات الأخيرة المعتدلين بعدد أساسي من المقاعد الكافية لتشكيل إتلاف محتمل، يحول دون تنصيب خليفة متشدد لخامنائي، وهو ما قد يغير كامل المسار السياسي للجمهورية الإسلامية. إن نتائج الانتخابات الرئاسية لعام 2013، أثبتت وجود أربعة اتجاهات مهمة قابلة للملاحظة في السياسة الإيرانية:

- الوحدة المستمرة لتحالف المعتدلين.
- الانقسام في التحالف المحافظ بين المتشددين والتقليديين.
- مشاركة الناخبين بقوة في العملية الانتحابية.
- استخدام وسائل الإعلام كبديل للتغلب على احتكار الدولة لوسائل الإعلام السائد خلال الحملات.

وإذا استمرت هذه الاتجاهات، فإن المتشددين في التيار السياسي القوي الأكثر معارضة لأجندة لروحاني وخلفائه المعتدلين، ربما سيضطرون إلى تغيير إستراتيجيتهم وإصلاح برامجهم السياسية، وإعادة تشكيل تحالفاتهم من أجل أداء أفضل في الانتخابات، وفي غياب هذه الخطوات، الاعتماد بثقل أكبر على الإكراه، ومراكز القوة غير المنتخبة، مثل السلطة القضائية و قوات الأمن ودور البرلمان و مجلس الخبراء، لأن الجمهورية الإسلامية هي نظام سياسي هجين تهيمن عليه مراكز قوى غير منتخبة، لكنه يسمح بمشاركة شعبية محدودة من خلال الهيئات المنتخبة، ومع ذلك يبقى هذا المدخل الشعبي مقيدا ومحدودا بسلطة مجلس صيانة الدستور، وهو هيئة دستورية تقوم بالتدقيق في ملفات كافة المرشحين والطامحين إلى انتخابهم لمنصب وطني، وفقا لمعيار ولائهم لمبادئ الجمهورية الإسلامية. ففي الانتخابات البرلمانية التي عقدت في فيفري 2016، وأجريت جولة الإعادة فيها في أفريل كان أداء أعضاء "قائمة الأمل" المدعومة من المعتدلين والتقليديين من جهة هو الأفضل حيث كسبوا 125 مقعدا من أصل 290 مقعدا(43.1%)، تلاهم مرشحو "قائمة المبتدئين" الذين كسبوا 82 مقعدا(28.2%)، ثم المستقلون الذين جمعوا 79 مقعدا(27.2%)، و الأقليات الدينية التي ضمنت خمسة مقاعد(1.7%)، و في المجموع، كسبت 18 امرأة الانتخابات، كلهم تقريبا من "قائمة الأمل"، ستة عشر عضوا فقط من رجال الدين.

إن "قائمة الأمل" تبقى جبهة انتخابية غير متجانسة، والتي تضم وسطيين و إصلاحيين وحتى تقليديين مثل **علي مطهري**، ولذلك فإن كان المعتدلون من "قائمة الأمل" ربما يشكلون أكبر فصل برلماني، و لديهم أغلبية في القضايا الكافية، في القضايا التي يقف حولها المتشددون والتقليديون معا. و كنتيجة للانتخابات، سوف يكون البرلمان الجديد أكثر ثقلا لأجندة روحاني من المجلس التشريعي القديم، على سبيل المثال بماضي ذلك الاستمرار في تطبيق الاتفاق النووي، والالتزام باندماج إيران في الاقتصاد العالمي، و توسيع الحريات السياسية و الاجتماعية في البلاد.

حققت انتخابات عام 2016 مكاسب هامة للمعتدلين في البرلمان، و في مجلس الخبراء، وهو ما أعاد التأكيد على التطورات التي كانت واضحة في السياسة الإيرانية منذ عام 2013. فقد ظل التحالف المعتدل بين الوسطيين و الإصلاحيين، و الذي دعم روحاني في ذلك العام، قائما في هذه الانتخابات بينما تعمقت الخلافات داخل معسكر التحالف المحافظ. و كان هذا التحالف الأخير قد عرض إشارات مبكرة على الضعف،عندما لم يستطع المتشددون و التقليديون ضم الصفوف خلف مرشح واحد في الانتخابات البرلمانية، على قوائم منفصلة استمر الانخراط الشعبي القوي في السياسات الانتخابية، والذي كان قد ساعد روحاني على الفوز عام 2013. في أن يشكل عاملا رئيسيا في انتخابات 2016 حيث قررت أغلبية الناخبين المشاركة في الانتخابات في إطار سعيهم إلى إنجاح البديل الأقل سواء.

أخيرا، عمل الوصول إلى وسائل الإعلام البديلة خاصة تطبيق تلغرام للتراسل على تفويض احتكار الدولة للمعلومات، و لعب دورا مهما في تعبئة الناخبين وسوف تكون لانتخابات عام 2016 الإيرانية تداعيات مهمة على الصراع بين المعتدلين والمتشددين، والذي يبلغ ذروته في الانتخابات الرئاسية 2017. والآن يقع روحاني وحلفاؤه تحت ضغط الوفاء بوعود حملتهم الانتخابية خاصة المطالبة بترجمة الاتفاق النووي البالغ في تقدير تأثيره إلى فوائد اقتصادية إيرانية، واتخاذ خطوات ملموسة نحو توسيع الحريات. تمر الجمهورية الإسلامية الآن بفترة من التقلبات والتوتر ما يترتب على روحاني و المعتدلين أن يدسوا بعناية أين يجب أن يدفعوا بجرأة من أجل التغيير، وأين يجب أن يسيروا بمنتهى الحذر لتجنب رد فعل سلبي، وقد عززت نتائج الانتخابات الأخيرة قدرة روحاني و المعتدلين على الضغط من أجل التغيير.

خلاصة الفصل الرابع:

في العقد الأول من عهد الثورة الإسلامية في إيران، حاول النظام السياسي الحفاظ على تماسكه من خلال إيديولوجية الإمام الخميني في ولاية الفقية، وساعدت الحرب مع العراق والتي استمرت ثماني سنوات في عدم نقاش ولاية الفقية بالإضافة الى ما كان يتمتع به الإمام الخميني من زعامة سياسية و روحية كاريزماتية، بعد وفاة الإمام الخميني عمد النظام إلى التمسك بشرعية ولاية الفقية وترسيخ قيمها بتأصيل مؤسسته القيادية دستوريا ومؤسساتيا بعيدا عن شرعية زعامة الإمام الخميني، ولكن بالرغم من هذا التحيز القيمي والمؤسساتي لنظرية ولاية الفقية من قبل النظام السياسي الإيراني إلا أن ذلك لم يمنع ظهور تيارات سياسية من اخل النخبة الدينية الحاكمة في طهران، مستغلة آليات الممارسة الديمقراطية على مستوى اختبار رموز ومغاليات مؤسسات النظام الرسمية و مطالبة بالإصلاح والمزيد من الحريات لكسر احتكار النخبة الدينية في جمهورية إيران السياسية.

لهذا نجد ثلاثة تيارات أساسية تطورت من تجربة الثورة الإيرانية تتجاذب فيما بينها حول شرعية النظام التي تمثلها نظرية ولاية الفقية و متطلبات التحول نحو نظام أكثر عصرية وفاعلية وكفاءة واستجابة ضغوط البيئتين الداخلية و الخارجية للإصلاح و الاقتراب أكثر نحو قيم الممارسة الديمقراطية.

الخاتمة

الخاتمـــة:

شهد الربع الأخير من القرن العشرين، تقدما لم يسبق له مثيل في جميع أنحاء العالم، والوصف الشهير الذي أطلقه "صاموئيل هانتنفتون" وأسماء الموجة الثالثة من الديمقراطية، تزامن ذلك مع سقوط النظم الاستبدادية في البرتغال، اسبانيا واليونان، واستمرت هذه الموجة في الانتشار في ثمانينيات القرن الماضي حتى وصلت عمليا إلى كل أنحاء العالم تقريبا بحلول التسعينيات.

أكثر من دلك شهدت هذه الفترة نشأة أنظمة ديمقراطية في كل الحضارات وأصبحت الديمقراطية تمثل موجة مستقبلية ونظام حكم عالمي، فهذا النجاح غير المسبوق للديمقراطية جعل المتتبعين يأخذون تنبؤات فرانيس فوكوياما حول حتمية انتصار النموذج الديمقراطي الليبيرالي و ما يحمله من قيم محمل الجد.

وعلى الرغم من هذا التوسع فقد وصل الانتشار الشامل للديمقراطية إلى التوقف و بدأت تظهر علامات تآكلها، ومع أنه لم هناك ما يسمى بالموجة المعاكسة للديمقراطية التي خشي بعض المراقبين منها، إلا أن تطورات كثيرة دفعت المحللين إلى استنتاج أن العالم يمر بحالة " ركود في الحرية" أو تراجع ديمقراطي، حيث بات واضحا أن عددا كبيرا من الدول التي أطيح بأنظمتها الديكتاتورية، خطت خطوات جزئية نحو تعزيز الديمقراطية، كما أن أغلبية الأنظمة المتحولة اتخذت واجهة زائفة أو مقنعة.

تمثل هذه الدراسة مثالا عن الموجة الجديدة متن الاهتمام الأكاديمي بأنواع الأنظمة الجديدة وما تظهره من سمات و خصائص فقد أصبح جليا منذ سنوات بأن عددا من الأنظمة الجديدة ليست ديمقراطية و لم تعد في طور التحول إلى الديمقراطية.

إن إحدى المزايا اللافتة في الحقبة الأخيرة من الموجة الثالثة كانت النمو غير المسبوق في عدد الأنظمة التي لا تعتبر ديمقراطية واضحة ولا استبدادية تقليدية، إذا اعتمدنا معيارا دقيقا للديمقراطية لا يشمل الانتخابات الديمقراطية فقط، بل الحماية الفعلية للحريات المدنية في ظل سيادة قوية للقانون، وهكذا فإن كثيرا من ديمقراطيات الموجة الثالثة الحديثة هي غير ليبيرالية وعليه فإن الأمر استدعى إعادة النظر في طبيعة هذه الأنظمة والبحث عن إمكانية اعتمادها كبدائل عن النموذج الديمقراطي الكلاسيكي الغربي.

ومن هذا المنطلق فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الإستنتاجات يمكن ذكرها فيما يلي:

1. أظهرت الديمقراطية مجموعة من النظريات والإجابات التي تتحدى الإجماع. فمن خلال سنوات كانت تعالج من منطلقات متباينة شملت تناقض دلالاتها واختلاف دورها من فترة زمنية إلى اخرى، فتطورت مضامينها من كونها عقيدة إلى اعتبارها منهجا للحكم، ولم تعد تختزل في ذلك المفهوم الإجرائي السياسي الذي يعتبرها مجرد آلية انتخابية دورية، لتأخذ معان أوسع من المشاركة في اتخاذ القرارات إلى المحاسبة عن النتائج المحققة .

حاملة لمشروع إصلاحي مجتمعي شامل يتضمن التفاعل بين فواعل و مكونات مجتمعية، ليعاد صياغتها باعتبارها قيمة عالمية تطبق وفق خصوصيات الشعوب و انتماءاتها الحضارية لتقبل الديمقراطية ... مع التقاليد الحضارية على اختلاف أنواعها و مساراتها.

إذن إن تاريخ الديمقراطية لم يكن أبدا خطيا يسير في اتجاه تطوري أحادي الاتجاه من أثينا إلى أوربا الغربية نحو الأفضل، إن تصورات مماثلة تكون دائما نتاجا لمواقف واقعية ترسم معالم جديدة للديمقراطية.

2- يعد الانتقال من الديمقراطية إلى الحكم الديمقراطي سيرورة معقدة تنطوي على مراحل عدة، وفي الحالة النموذجية تتسم بداية السيرورة بحدوث أزمة داخل النظام اللاديمقراطي يتبعها الانهيار تدريجيا، هذه المراحل لا تسير بالضرورة ... وعلى وتيرة خطية، فقد تتخللها أزمات وإنتكاسات كما أن نتيجة تغيير الأنظمة قد لا تكون ديمقراطية بالضرورة، فمن المستحيل التوصل إلى قانون عام مفاده الديمقراطية من شأنها أنى تظهر دائما إذا توافرت لها شروط مسبقة معينة، والأمل الحاصل هو تفاعل بين أوضاع اجتماعية و ثقافية واقتصادية وغيرها من جهة وقرارات تتخذها الأطراف السياسية الفاعلة من جهة أخرى، كما أنه لا يمكن لعامل واحد أن يفسر الاندفاع المعاصر نحو الديمقراطية، فكل حالة تنطوي على نسق معقد من العناصر الداخلية والخارجية.

3- تأكد لنا أن مفهوم الانتقال استبدل بالجمود والانتشار الشامل استبدل بنكسة الديمقراطية، إذ لم يكن العقد الأول من القرن الواحد والعشرين وقتا مناسبا للخطوط الديمقراطية في العالم، فبالرغم من أن الأنظمة الديمقراطية كانت قد تمكنت في العديد من الحالات البارزة من التغلب على المصاعب البنيوية والسياسية، إلا أنها تواجه تحديات داخلية و خارجية عبرة عنها الأدبيات بأزمة الديمقراطية الليبيرالية حيث يؤكد العديد من المفكرين قلقهم البالغ على مستقبل الديمقراطية الليبيرالية بسبب الشك في السياسات الحكومية للدول الديمقراطية من ناحية، والشك في المؤسسات السياسية الديمقراطية المورثة من القرنين 17 و18 من جهة ثانية.

4- إن إحدى المزايا اللافتة في الحقبة الأخيرة من الموجة الثالثة كانت النمو غير المسبوق في عدد الأنظمة التي لا تعتبر ديمقراطية واضحة و لا استبدادية تقليدية إذا اعتمدنا معيارا دقيقا للديمقراطية، لا يشمل الانتخابات الديمقراطية فقط، بل الحماية الفعلية للحريات المدنية في ظل سيادة قوية للقانون، ان كثيرا من ديمقراطيات الموجة الثالثة الحديثة هي ليبيرالية، وهناك أربع سمات مميزة لتغيير الأنظمة في التحولات الديمقراطية الأخيرة.

- الخاصية الأولى تتعلق بالانتخابات: فعلى الرغم من أن عددا متزايدا من البلدان يجري انتخابات ديمقراطية نسبيا، تبقى هذه البلدان مجرد ديمقراطيات انتخابية.

- أما الخاصية الثانية فتتعلق بافتقارها إلى الدولنة (أو حضور الدولة) بمعنى الافتقار الى المؤسسات و الإجراءات الضرورية للحفاظ على النظم ولصوغ السياسات و تنفيذها على نحو فعال.

- والخاصية الثالثة هي هيمنة النخب إذ يهيمن زعيم قوي أو ائتلاف ضيق من النخب على المشهد السياسي ما يعوق تبني سياسات تتعارض مع المصالح الحيوية لتلك النخب.

- أما الخاصية الرابعة و التي تدفع إلى التفاؤل أن عملية الحراك و التنظيم الشعبي في النضال من اجل الديمقراطية قد وصلت إلى مستويات منقطعة النظير مما يصعب على هذه الأنظمة الجديدة الارتداد عن الديمقراطية إلى إشكال حكم تسلطية وهذا ما ستقدم كإجابة عن الإشكالية المطروحة.

هناك العديد من الديمقراطيات غير الراسخة و الهشة و التحدي الحقيقي الذي يواجهنا اليوم هو المضي قدما في التغيرات المؤسساتية و الاقتصادية و الاجتماعية التي ستسهم في تطوير الديمقراطية و تعميقها في الأنظمة الجديدة، وهذا ما هو إلا مظهر من مظاهر الترسيخ الديمقراطي إضافة إلى التغيير الثاني الذي ستصبح بموجبه الديمقراطية جزءا لا يتجزأ عن الثقافة السياسية.

أما فيما يتعلق بآفاق الديمقراطيات الجديدة فإننا نؤكد أن لكل منها آفاق متفاوتة في تحقيق مزيد من التحول الديمقراطي، وهذا بناء على توافر عوامل محددة، أهمها:

- شرعية نظام الحكم.
- أحزاب سياسية ممأسسة.
- قوة المجتمع المدني.

ففي البلدان التي تتوافر على هذه العوامل نتوقع نسبة نجاح عالية للتحول الديمقراطي والعكس يكون في البلدان التي تعوق الترسيخ الديمقراطي، وتتأكد لنا هذه النتيجة من دراسة حالة النموذج الإيرانيين حيث تتجاذب تيارات أساسية تطورت من تجربة الثورة الإيرانية فيما بينها حول قضية شرعية النظام المستمدة من نظرية ولاية الفقية و متطلبات التحول نحو نظام أكثر عصرية و فاعلية وكفاءة تحقيق العناية و هي الاقتراب أكثر نحو قيم الممارسة الديمقراطية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب :

❖ **باللغة العربية :**

1. أبراش إبراهيم، **النظرية السياسية بين التجريب و الممارسة**، ط1، القدس، دار الجندي للنشر و التوزيع 2012.
2. أبو العينين محمود، **إفريقيا و التحولات الراهنة في النظام الدولي، في ندوة: مصر وإفريقيا/الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
3. أبو زيد علاء ، **ولاية الفقيه " تطور الفكرة من الثورة إلى الدولة في الأفكار السياسية الكبرى في القرن العشرين"**، تحرير سيف الدين عبد الفتاح و السيد صدقي عابدين، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، 2001.
4. أحمد سعيد تاج الدين وآخرون، **التقرير الإيراني، إيران وتطورات الشأن الداخلي من الثورة إلى أسلحة الدمار الشامل**، ط1، القاهرة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية و المطبوعات، 2009.
5. أحمد سعيد نوفل وأحمد جمال الظاهر، **الوطن العربي والتحديات المعاصرة**، الشركة العربية المتحدة، القاهرة، 2008.
6. أحمد محمد منال، **إيران من الداخل، تحولات القيادة السياسية من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية.**
7. إدريس محمد السعيد، **الانتخابات التشريعية في إيران**، مجلس الشورى السابع ومستقبل المشروع الإصلاحي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2005.
8. أرسطو، **دستور الأثينين**، ترجمة طه حسين، دار المعارف، مصر، 1921.
9. أسد محمد، **مناهج الاسلام في الحكم**، ط1، بيروت، دار العلم للملايين، 1987.
10. أفلاطون، **جمهورية أفلاطون**، ط2، بيروت، دار الكتاب العربي.
11. ألان تورين، **ماهي الديمقراطية حكم الأكثرية أم ضمانات الأكثرية؟**، ترجمة حسين قبيسي، دار الساقي، بيروت،1995.

12. ألان تورين، **ماهي الديمقراطية، حكم الأكثرية عن ضمانات الأقلية**، ط1، دار الساقي 2001.

13. إمام عبد الفتاح إمام، **توماس هوبز: فيلسوف العقلانية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1985.

14. إيريك هوبز باول، **العولمة و الديمقراطية و الإرهاب**، ترجمة أكرم حمدان و نزهة الطيب ط1، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت لبنان، 2009.

15. الباز داود، **النظم السياسية للدولة و الحكومة في ضوء الشريعة الإسلامية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.

16. باسكال سلان، **الليبيرالية**، ترجمة تامل دو محمد، عمان الأهلية للنشر، 2011.

17. باسيل يوسف بحك و آخرون، **الدستور في الوطن العربي عوامل الثبات و أسس التغيير**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

18. بختاري بهمان، **المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى في كتاب إيران والخليج البحث عن الإستقرار**.

19. بدر الدين كرام، **الديمقراطية الليبرالية و نماذجها التطبيقية**، بيروت، دار الجوهرة للطباعة، 1986.

20. البدوي عبد الرحمن، **أرسطو**، ط4، القاهرة، دار النهضة المصرية، 1964.

21. البدوي عبد الرحمن، **ربيع الفكر اليوناني**، ط3، القاهرة، دار النهضة المصرية، 1968.

22. البدوي محمد الطاهر، **النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية**، القاهرة، الإسكندرية، المكتب المصري الحديث، 1986.

23. برهيه إميل ، **تاريخ الفلسفة الهينيستية و الرومانية**، ط1، بيروت دار الطليعة 1982.

24. بشير المغيربي محمد الزاهي، **الديمقراطية و الإصلاح السياسي** " **مراجعة عامة للأدبيات**".

25. بلقزيز عبد الإله، " **الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، العوائق والممكنات** "

26. بلقصري عبد الواحد، **إشكالية الانتقال الديمقراطي في المغرب والتجارب المقارنة – البرتغال نموذجا–**

27. بوادقجي عبد الرحيم، **تاريخ الوقائع و الأفكار الاقتصادية**، دمشق، مطابع مؤسسة الوحدة، 1982.

28. بوحوش عمار ومحمود الذنيبات محمد، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداده**، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.

29. البيبلاوي حازم، **عن الديمقراطية الليبرالية قضايا و مشاكل**، ط1، القاهرة، دار الشروق، 1993.

30. جان جاك شوفالييه، **تاريخ الفكر السياسي : من الدولة القومية إلى الدولة الأممية** ، ترجمة محمد عرب صاليصا، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، 1984.

31. جلين شدر، **الفكر السياسي– الأسئلة الأبدية**، ترجمة محمد مصطفى غنيم، ط1، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، 1993.

32. جورج سباين، **التطور الفكر السياسي**، ترجمة علي إبراهيم السيد، الكتاب الرابع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010.

33. جوزيف شومبتير، **الرأسمالية، الإشتراكية و الديمقراطية**، ترجمة حيدر حاج اسماعيل، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2011.

34. جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004.

35. جون توشار، **تاريخ الأفكار السياسية**، ط2، بيروت، دار العالمية للطباعة و النشر 1983.

36. جون ستوارت ميل، **عن الحرية**، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1992.

37. جون ستيوارت ميل، **أسس الليبرالية السياسية** ، ترجمة و تقديم إمام عبد الفتاح إمام وميشال ميتياس، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1996.

38. حافظ محمود، **الوجيز في النظم السياسية و القانون الدستوري**، ط2، الكتاب الجامعي، 1976.

39. حجاب محمد فريد، **أزمة الديمقراطية الغربية و تحدياتها في العالم الثالث، ضمن كتاب: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

40. حريق إيليا، **الديمقراطية و تحديات الحداثة بين الشرق و الغرب**، ط1، دار الساقي لبنان.

41. حسين المصري عبد الله أفندي، **تاريخ الفلاسفة**، القاهرة، 1915.

42. الحسيني محمد الصادق، **إيران : سباق الإصلاح من الرئاسة إلى البرلمان**، بيروت، رياض الريس للكتب و النشر، 2001.

43. حلمي مطر أميرة، **الفلسفة لدى اليونان**، ط1، دار الشعب القاهرة 1965.

44. حمدي عبد الرحمن حسن، **دراسات في النظم السياسية الإفريقية**، جامعة القاهرة، 2001.

45. حمدي عبد الرحمن، **مشكلة جنوب السودان" الدراسة في الأطر التاريخية وديناميات الصراع** "، في ندوة مصر و إفريقيا، الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

46. خاتمي محمد، **الديمقراطية و حاكمية الخدمة**، ترجمة سرمد الطائي، دمشق، دار الفكر 2003.

47. خالد المسافر محمود، **العولمة الاقتصادية هيمنة الشمال و التداعيات على الجنوب**، بغداد، بيت الحكمة، 2002.

48. الخضري أنور قاسم، **الفكر السياسي الإيراني بين الإصلاحيين والمحافظين**، التقرير الإستراتيجي السابع،2010.

49. خليل حسن، **ديمقراطية عولمة و حروب، بين وهم الحداثة ومأساة ما بعدها**، ط1، بيروت، دار الفرابي، 2010.

50. درويش إبراهيم، **النظرية السياسية في العصر الذهبي**، ط1، القاهرة ، دار النهضة العربية، 1973.

51. رزيق الخادمي عبد القادر، **آخر الدواء الديمقراطية**، ط1، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.

52. رشاد القصبي عبد الغفار ، **الحراك السياسي و إدارة الصراع**، الكتاب الثاني، ط2، جامعة القاهرة، مكتبة الآداب، 2006.

53. رشاد عبد الغفار، **التقليدية و الحداثة في التجربة اليابانية**، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربي 1984.

54. روبرت دال، **التحليل السياسي الحديث**، ترجمة العلا أبو زيد، مراجعة علي الدين هلال، ط1، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة و النشر، 1993.

55. روبرت دال، **الديمقراطية و نقادها**، ترجمة منير عباس مظفر، مراجعة فاروق منصور، عمان، دار الفارس للنشر و التوزيع، 1995.

56. روبرت دال، **عن الديمقراطية**، ترجمة أحمد أمين الجمل، ط1، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، 2000.

57. روي متحدة، **الفكر السياسي الشعبي و مصير الثورة الإسلامية في كتاب إيران و الخليج البحث عن الاستقرار**.

58. زيداني سعيد، **إطلالة على الديمقراطية الليبرالية " في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي "**، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

59. س ب: ماكفيرسون، **حياة الديمقراطية الليبرالية و أطوارها**، ترجمة شعبان عبد الله محمد، ط1، الإسكندرية، دار الوفاء للطباعة و النشر، 2008.

60. س ن إزنشتات، **تناقضات الديمقراطية: أوجه الضعف و الاستمرار و التغيير**، ترجمة مها بكير، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة و النشر، 2002.

61. سلامة غسان، **ديمقراطية من دون ديمقراطيين، سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي**، لبنان، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1995.

62. سليمان عصام، **مدخل إلى علم السياسة**، د.ن، بيروت، 1996.

63. سيد أحمد رفعت، **الدين و الثورة**، القاهرة، الدار الشرقية، 1989.

64. السيد حسين عدنان، **تطور الفكر السياسي من الاشتراكية إلى الليبيرالية الجديدة**، ط1، بيروت، دار أمواج للنشر و التوزيع، 2002.

65. السيف توفيق، **حدود الديمقراطية الدينية** " دراسة في تجربة ايران سنة 1979.

66. السيلاوي حازم، **النظام الرأسمالي و مستقبله**، القاهرة، دار الشروق،2011.

67. شادي هاني، **التحول الديمقراطي في روسيا، من يلتسن إلى بوتين، التجربة و الدروس في ضوء الربيع العربي**، الاسكندرية، دار العين للنشر، 2013.

68. شاكر: **الديمقراطية التوافقية: مفهومها و نماذجها**، بغداد، معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007.

69. شحادة أسامة ، **المشكلة الشيعية**، ط2، كتاب الراصد، 2008.

70. شريف حسين، **التحدي الياباني في التسعينات، دراسة تحليلية للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اليابان**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1993.

71. شطاوي فيصل ، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، عمان–الأردن، دار الحامل للنشر والتوزيع.

72. شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم المناهج الاقترابات والأدوات**، الجزائر، 1997.

73. الصادفي أحمد، **قراءة تحليلية نقدية لكتاب نظرية العدالة لجون رولز**، ج01، المركز العربي للأبحاث و الدراسات الإنسانية.

74. صامويل هانتنغتون، **الموجة الثالثة للديمقراطية**، مجلة الديمقراطية، من الكتاب الثاني فيفري، 1992.

75. صامويل هانتنغتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب، مركز ابن خلدون، 1993.

76. صديقي العربي ، **البحث عن ديمقراطية عربية : الخطاب و الخطاب المقابل**، ترجمة محمد الخولي و عمر الأيوبي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

77. الصمادي فاطمة، **التيارات السياسية في ايران**، الدوحة، المركز العربي للدراسات، 2012.

78. ضاري سرحان الحمداني، **سياسة إيران اتجاه دول الجوار**، القاهرة، العربي للنشر و التوزيع، 2011.

79. طلال صلاح بنان، « **إيران معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه و الديمقراطية** ».

80. طلعت أحمد، **الوجه الآخر للديمقراطية**، الطريق للنشر و التوزيع، الجزائر، 1990.

81. عامر حسن فياض و علي عباس مراد، **مدخل إلى الفكر السياسي القديم و الوسيط**، ط1، بن غازي، منشورات قاز يونس، 2004.

82. عبد الحميد حسين و أحمد رشوان، **الديمقراطية و الحرية و حقوق الإنسان** " دراسة في علم الاجتماع السياسي "، المكتب الجامعي الحديث، 2006.

83. عبد القادر حاتم محمد، **أسرار التقدم في اليابان**، القاهرة، 1989.

84. عبد المنعم نيفين ، **صنع القرار في إيران و العلاقات العربية – الإيرانية.**

85. عبد الوهاب محمد رفعت، **النظم السياسية**، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2007.

86. عبود سامح، **الأقليات الدينية و العرقية و المذهبية في إيران**، القاهرة، مركز المحروسة 2014.

87. عثمان محمود محمد، **العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي المعاصر**، بحث في نموذج رولز.

88. العروى عبد الله، **مفهوم الحرية**. ط5، المغرب، المركز الثقافي العربي، 1993.

89. علي الزهران جمال، **الأصول الديمقراطية و الاصلاح السياسي**، ط1، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2005.

90. علي خليفة الكواري وآخرون، **الديمقراطية المتعثرة** "**مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية** "، ط1، بيروت، 2014.

91. علي خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

92. علي خليفة الكواري و آخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، ط2، بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية، 2002.

93. عماد عبد الغني ، **الإسلاميون بين الثورة و الدولة إشكالية إنتاج النموذج و بناء الخطاب**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

94. عمارة محمد، **الإسلام وأصول الحكم**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1991.

95. عمارة محمد ، **تيارات الفكر الإسلامي**، بيروت، دار العودة، 1985.

96. العوا محمد سليم، **في النظام السياسي في الدولة الإسلامية**، القاهرة، دار الشروق، 1989.

97. العيساوي إبراهيم، **نموذج النمور الأسيوية و البحث عن طريق للتنمية في مصر**، القاهرة دار الثقافى الجديدة، 1995.

98. غليون برهان وآخرون، **الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية " المواقف والمخاوف المتبادلة** "، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

99. غليون برهان و آخرون، **حول الخيار الديمقراطي دراسات نقدية**، ط2، مركز الدراسات الوحدة العربي، بيروت، 2002.

100. غليون برهان، **الدولة و الدين** ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر،، بيروت، 1991.

101. غيورغ سرنس، **الديمقراطية و التحول الديمقراطي: السيرورات و المعمول في عالم متغير**، ترجمة عفاف البطاينة، المركز العربي للأبحاث و السياسات، ط1، 2015.

102. فال فيشر، **تاريخ أوروبا في العصر الحديث**، ترجمة أحمد نجيب هاشم و وديع الضبع، القاهرة، دار المعارف، 1953.

103. فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ و الإنسان الأخير**، ترجمة فؤاد شاهين، لبنان، مركز الإنماء القومي، 1993.

104. فهمي هويدي، **إيران من الداخل**، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة و النشر، 1987.

105. القرضاوي يوسف، **أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة**، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1983.

106. كارل بوبر، **بحثا عن عالم أفضل**، ترجمة أحمد مستجير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1990.

107. كريم حسن و إسماعيل الشطي و آخرون، **مفهوم الحكم الصالح**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

108. الكيالي و آخرون، **موسوعة السياسة**.بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

109. كيلور محسن، **نظريات الحكم في الفقه الشيعي " بحوث في ولاية الفقيه** "، بيروت، دار الجديد، 1999.

110. كينيت كاتزمان، **الحرس الثوري الإيراني، نشأته و تكوينه و دوره**، أبو ظبي، مركز الدراسات و البحوث الإستراتيجية 1997.

111. لاري دايموند، **الحكومة الديمقراطية و أداء الديمقراطية**، واشنطن، مركز المشروعات الدولية الخاصة.

112. لاري دايموند ومارك ف بلاتنر، **الديمقراطية أبحاث مختارة**، ط1، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، 2016.

113. لاري دايموند، **الثورة الديمقراطية النضال من أجل الحرية و التعددية في العالم النامي**، ط1، دار الساقي، 1995.

114. لاري دايموند، **روح الديمقراطية، الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة**، ترجمة عبد النور الخراقي، ط1، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث و النشر، 2014.

115. مارك بلاتنر، **الشعوبية، التعددية و الديمقراطية الليبرالية**، مجلة الديمقراطية، 2010، العدد1، يناير 2010.

116. مارك فلوربابيه، **الرأس المالية أم الديمقراطية؟ خيار القرن الواحد و العشرين**، ترجمة عاطف المولى، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006.

117. ماضي عبد الفتاح ، **مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية، ضمن كتاب لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية و تأخر العرب**، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

118. مالكي أحمد و آخرون، **الديمقراطية و التحركات الراهنة للشارع العربي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.

119. مايكل ج بيري، **الدين في السياسة**، جوانب دستورية و أخلاقية، ترجمة عربي ميقاري، ط1، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث و النشر، 2014.

120. متولي عبد الحميد، **الحريات العامة: نظريات في تطورها و ضماناتها و مستقبلها**، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1974.

121. مجذوب محمد، **الوحدة و الديمقراطية في الوطن العربي**، منشورات عويدات، 1980.

122. محمد السيد سليم نفين عبد المنعم مسعد، **العلاقة بين الديمقراطية و التنمية في آسيا**.

123. محمد النعيمي سلطان، **الفكر السياسي الإيراني**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2009.

124. محمد سليم و محمد غزوي، **نظرات حول الديمقراطية**، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2000.

125. محمدي مجيد، **اتجاهات الفكر الديني المعاصر في إيران**، ترجمة صالح حسين، ط1، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث و النشر، 2010.

126. محمود ناصر وليد، **عشرون عاما بعد الثورة و إشكالية التحول من الثورة إلى الدولة**، القاهرة، دار الشروق للنشر.

127. مصطفى عادل ، **فقه الديمقراطية**، القاهرة، رؤية للنشر و التوزيع، 2012.

128. مصطفى نادية، **العدالة و الديمقراطية التغير العالمي من منظور نقدي حضاري إسلامي**، الشبكة العربية للأبحاث و النشر، بيروت، ط1، 2015

129. مظهر أحمد كمال، **دراسات في تاريخ إيران الحديث و المعاصر**، بغداد، مكتبة اليقظة العربية، 1985.

130. المغيري زاهي بشير، **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية و مداخل نظرية**.

131. ممدوح محمد، **القانون الروماني**، ط4، القاهرة، دار المعارف، 1961.

132. منيف عبد الرحمن، **الديمقراطية أولا الديمقراطية دائما**، ط 5، لبنان و الأردن، المركز العربي، اشتقاق للنشر و المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 2007.

133. المودودي، **الإسلام في مواجهة التحديات المعاصرة**، ترجمة خليل الحامدي، دار القلم، 1971.

134. موريس دوفرجيه، **المؤسسات و القانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى**، ترجمة جورج سعد، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ،1992.

135. المؤسسة الدولية للديمقراطية و الانتخابات، تعزيز "الديمقراطية و السلام و الأمن : دور الأمم المتحدة"، ستوكهولم :IDEA، 2010.

136. نصر عارف محمد ، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة "النموذج المعرفي النظرية المنهج"**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2002.

137. نصر مهنا محمد، **في نظرية الدولة و النظم السياسية**، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،2001.

138. نور بخش مهدي، **الدين و السياسة الاتجاهات الإيديولوجية في إيران المعاصرة.**

139. نيقولا مكيافيللي، **الأمير**، ترجمة أكرم مؤمن، القاهرة، دار بن سيناء، 2004.

140. وزنة كامل ، **آدم سميث قراءة في اقتصاد السوق**، معهد الدراسات الاستراتيجية.

141. وول ديورانت، **قصة الحضارة**، ترجمة محمد بدران، المجلد الرابع، حياة اليونان، الكتاب 7-8، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001.

142. ويلفرد بوختا، **من يحكم إيران، بنية السلطة في الجمهورية**، أبو ظبي، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003.

❖ **باللغة الأجنبية :**

1. « Costa Rica », **in Freedom House**, Freedom in the world, (2006).
2. A Peeler, **latine american democraceis : Colombia, costarica, Venzuela** ,Chapl hille : University of north carolina presse, (1985).
3. Ake, C, **The Feasibility of Democracy in Africa, Dakanconcilfon the Development of social Science in Africa**,(2000).
4. Alexis de Tocquerville, **Democracy in America**, ed, Philipps Bradley, New york, (1960).
5. Anderas shidler ,"**The nested Game of democratization by Elections**" international political review 23 January (2002).
6. Anderson, L (ed), **Transition to 417 ambridge, New 417amb** ,Colunbia university press, (1999).
7. Anna polycar, « **lelibiralisme polytique en son avenir** », C N R S Ed , paris (2012).
8. Austin Ranny ,Governing **:an introduction to political science**, (7th ed, new jersey: prentice hall International), (1996).

9. Barthélemy et Duez, **Traité élémentaire de droit constitutionnel**, (1993).
10. Caroline Guibet lafaye : « **libiralisme et democtacy sont-ils conciliables ?**»(hal i.d Apr), (2009) .
11. Charles D. Ameringer, **Democracy in costa Rica** (New york :Praeger),(1982) .
12. Cherif Bessiouini, « **Toward a universal declaration on the basic principles of democracy : From principles to realization** », **in David Betham and others, Democraty : its principles and achievement**, (Geneva: inter parliamentary union), (1998).
13. David Held, **Models of democracy** (3rd edition, Combridge policy press), (2006) .
14. Doh chull shim ; Myeong – Ham Zoh and Meyon chey, **Korea in the Global move of democatization** seoul : seoul National university press, (1994).
15. Elisabeth Brisson, **la démocratie : une ou multiple** ? (Ed Ellipes), (2009.)
16. Eva etzioni – halevy .**fragile democracy .the use and abuse of power in western societies**,(new brunswick,new jersey ,transcation publisers),(1989).
17. Fareed zakaria, **L'avenir de la lébirté, le dimocracie ellibérale aux etat unis et dans le mande** , tr. Daniel Rouche, France (2003).
18. FODKEKE Unzodik ,**Democracy and Econoùic RReforms :**(Developing under developing political economic) ,(1996).
19. Freedom house, **Freedom in the world (2006).**
20. Friedman, Milton, **Capitalism and Freedom** ,Chicago : University of Chicago Press, (1962).

21. George Sorensen, «**Democracy and Developmental state**», institute of pelolitical Science, University of Aachus, (1991).

22. George, Burdeau, **la démocratie**, Paris. Ed, du seuil, (1978) .

23. Green, T.H**. Lectures on the Principles of Political Obligation Originally published 1879**.Kitchener : Batoche Books, (1999).

24. Haggard and Kaufman, **The political economy of DemocraticTranstions**.

25. Hayek. Friedrich A, **The Road to Serfdom**. London; The Institute of Economic Affairs, The Reader's Digest condensed versio,(1999).

26. Hobhouse, Leonard Trelawny, **Liberalism. Originally published 1911**. Cambridge: Cambridge University Press, (1994).

27. Isariah Belin, "**Two conceprt of liberty"in four essays on liberty**, oxford university press, (1969).

28. John Lock, **first treatise ? in peter lasslett, ed, two treatise of governement** (New york 1960) ch 1, sec 5.

29. John Lock, **Second treatise of goverenment, ed, thomas, p. Peardon** (Indiana polis : Bobbs – Meill, 1952) ch 2 ,sec 4.

30. Jose Schmpeter, **capitalism and doorway ended** (New York, 1947) ch, 21.

31. Joseph Schumpeter, « **Two concept of Democracy** »,in : Quinton, ed, political philosophy.

32. Joseph,A shumpetter, **capitalism,socialism ,and democracy** ,London, ruskim house ,george allen ,umunin LTD,(1959).

33. Juan linz, **totolitarin and AuthoritarianRegimes,** Boulder, color, Lynne Riemer, (2000).

34. Larry diamond « **defining and developing democracy** » in larry diamond democracy to words cancelodation paltimore jaune hopkins university press, (1990).

35. Larry diamond, **introduction: « la comparison des expériences démocratique »** de larry diamond ; les pays en développements et l'expérience de la démoctratie, traduit de l'americain par Bredjit ELORME, bernard VINCINT. Paris nouveaux Horizons, (1993).

36. Larry Diamond, Juan linz, and Seymour Martin Lipset, **Democracy in Developing contries**,

37. Larry Dimond**, Developing Democracy : Toward consolidation** (Hopkns University press, (1990).

38. Liwingston William, S, (ed) : **A prospect of Liberal Democtacy**, (1979).

39. Lynn Dobson,"**conception of freedom and the European constitution**",inlynn Dobson and andreasfollesdall,(eds) political theory and the European constituation,London & new York :routledge, 1st published, (2004).

40. Marcel gauchet,**"l'envenement lacrise du lébiralisme la revue nouvelle**, paris Mars (2009).

41. Marina ottaway, « **Democratization in collapsed states» in w.I. zartina, ed, collapsd states: The Disintegration and Restoration of legitimate Authority** Boulder: Lyme Rienner, (1995).

42. Michael kisielewski and timothy le doux,**democracy from the top-doum :latin america,eastern europe, and the rule of notmative change paper,deviveredat the international studies associantion annal comention**, new york orleans, LA,(2002).

43. Moore, B Social, **origings of Dictaaton ship and Democracy**, Boston Press, (1996).

44. O'Donnell, Horizontal **Accountability in Democracies**.

45. Peter Singer, **Democracy and Disobedience** ,oxford: Clarendon press, (1973).

46. Potter, D. Goldblatt, D, Kiloh, M, and leuis, P (eds), **Democratization**, Cambridge, Polity press, (1997).

47. Putnam , **making denoray work** : civic traditiion in Modrern, Itaty .

48. Rawls John, **A theory of justice**. Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, (1971).

49. Richard sklar."**Democracy in AFRICA**".African stadies revueue 26 september ,décember (1983).

50. Robert A Dahl, «**Demoracy and Humman Rights under Different condition of Development**,» in : Asbjon Eide and BerntHagtwet, eds, Human Rights in perspective: a Global assessment ,oxford Blakmell, (1992).

51. Robrt A Dahl **democracy and it critics** ,new haveen: yale university press,(1989).

52. Russell Hardin ,David Hume ,**moral and political theorist**, oxford university press,1st published, (2007).

53. Samuel Decalo, « **the process, prospects, and constaints of Democratization in Afric**a» paper presented at: the 15th congress of international political science Association , Beunosaires , jelly 21-25- (1991).

54. Samuell Huntigton ,**The clash of civilzation and Renaking of the world order**, new york: sinon and scauster,(1996).

55. Samuell Huntington ,**the rthird wave .democratization in the late twentythe century** ,oklahoma ,university of oklahoma press ,(1991).

56. Stephan Haggard and Robert R Kaufman, **the political economy of Democratic Transitions** ,prince on University press, (1995).

57. Tatu vanhanen ,**the process of democratization ,a comparative study of 147 state ,1980-1988** ,new York ,taylor and francis inc ,(1990).

58. Terry lyn karl and philippic Schmitter, "**Modes of transition in latin America", international Social Science Journal**, y 128 (1991).

59. Terry Lyn karl, «**From Democracy to Democratization and Back : Before Transitions from Authoritarian Rule**», Stanford, CDDRL. Working paper, 45, (2005).

60. Timotithy Garton Ash, « **Isterne Europe the year of truth** »,Newyork Review of books ,(1990).

61. Tu wei ming, **confodation ethics to day the Singafora Challange**, Instatut of Singafora, (1984).

62. Wiliam living ston S(ed) , A **prospect of libiral of dimocracy**.

63. Zversper John, Liberalism, **the Black WeLL Encyclopedia of political though**, oxford, 1987.

ثانيا : المجلات

❖ **العربية:**

1. الأنصاري محمد حسين، « **المثقفون و الثورة الاسلامية في إيران نموذجا سروش و بني صدر**»، السياسة الدولية، العدد 130، أكتوبر، 1997.

2. بن غربي ميلود، **ضد الديمقراطية التوافقية**، التيار، العدد 3، ماي 2012.

3. بول هيرست و غراهام صوجسون، **ما العولمة ؟ الاقتصاد العالمي و إمكانية التحكم**، ترجمة صالح عبد الجبار، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، العدد 273، 2001.

4. جان ماريل نزوانكو، **إفريقيا و الديمقراطية**، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، عدد128، ماي 1991.

5. جون كينث غالبيرت، **تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، العدد 261، 2000.

6. حريق إيليا، **التراث العربي و الديمقراطية، الذهنيات و المسالك**، المستقبل العربي العدد 251، جانفي، 2000.

7. حوحو أحمد صابر، **مبادئ ومقومات الديمقراطية**، مجلة المفكر، بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، العدد (05).

8. الدباغ علي، **الجذور الدينية للاستبداد**، مجلة الإسلام و الديمقراطية، العدد10.

9. راشد سامح، « **الثورة الايرانية بعد 25 عاما، تحولت الدولة والمجتمع**»، **السياسة الدولية**، العدد 157، جويلية 2004.

10. سالم علاء، **كوريا الجنوبية و رياح التغيير الديمقراطية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 92، أفريل، 1988.

11. السيد ياسين، **الطريق الثالث ايديولوجيا سياسية جديدة** " **السياسة الدولية** "، العدد 135، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات و الاستراتيجية، 1999.

12. صالح عبد الله، **الدور السياسي لطبقة البازار، السياسة الدولية**، العدد 130، 1997.

13. صدقيان محمد صالح، « **الخريطة السياسية الإيرانية تحولات ما بعد الأزمة** »، مجلة السياسة الدولية، العدد 178، أكتوبر 2009.

14. عازار إدوارد، **الصراع الاجتماعي الممتد و النظام الدولي**، ترجمة حمدي عبد الرحمن، المجلة العربية للدراسات الدولية، الجمعية العربية للدراسات الدولية، العدد الثاني ،1998.

15. عباس ناجي محمد، « **مؤسسات النظام الايراني بعد أزمة الانتخابات الرئاسية** »، مجلة السياسة الدولية، العدد 178، أكتوبر 2009.

16. علي مفتي محمد أحمد، **حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية**، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 260، 2000.

17. عوستف يونس، **الديمقراطية المحدثة: سياق أزمة و محاولات**، مجلة المستقبل العربي، العدد 142.

18. لاري دايموند، **دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية**، مجلة أوراق ديمقراطية العراق، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، العدد 3 جويلية، 2005.

19. محمد ياسين سعد، "**إشكالية الديمقراطية التوافقية و انعكاساتها على التجربة الديمقراطية العراقية**"، مجلة مركز المستنصرة للدراسات العربية و الدولية، 2009.

❖ **الأجنبية :**

1. Adam Brizowrsky, **« the east become the south ? the autumn of the people and the futur of eastrn europe »** PS : Political sience and politics, vol=24, N°01, (1991).
2. Andreas Schedler « **The Menu of Manipulation**», Journal of Democracy, vol=13, no2 (2002).
3. Bienen and J Herlest, « **the relation ship between political and Economic Reform in Efrica**», Comparative politics, vol= 29, no 1, (1996).
4. Carles Bioxand Susan C Stokes, '**Endogenous Democratization**', world politics, vol=23 , n4,July, (2003).
5. Craig Johnson ,"**local democracy,democratic decentralization and rural development**: **theories , challenges and options for policy**",(DEVELOPMENT POLICY REVIEW), vol=19,n°4,(2001).
6. Dankwart Rustow , **« Tronstions To democracy »** comporative polities .vol= 2 ,n° 3, (1970).
7. David Beetham ,"**freedom as the foundation**",JORNAL OF DEMOCRACY,vol =15 ,n°4 ,(2004).
8. Diamond,"**Economic Developement and Democracey Reconsidered**" journal of democray, vol=6, n°1 ,January, (1995).
9. Duncan Mc Cargo, « **Democracy under stress in Thasin's Thailand** », Journal of Democracy, vol=13, n° 4 ,October, (2002).
10. Fareed zakaria : "**the rise of illiberal democracy**",**foreign affairs**, vol=76, n°6,(1997).

11. Fernando Henrique Cardoso, « **Democracy in latin America », Polities and Society**, vol=15, n°1, (1986-1987).

12. Francis FUKUYAMA, "**the primacy of culture**" ,Journal of democracy (drmocracy's future), vol=6, N°1, January, (1995).

13. Francis Funkuyama, «**Stateness First**», journal of Democracy, vol=16, n°1, (2005).

14. Franees Hagopian, «**Democracy by undemocratic Means?: Elites, political pacts, and Regime transition in Brazil**» , comparative political studies, vol=23, n°2, (1990).

15. Gerald Segal, «**china after Tiananmen» in Asian Affairs**», vol=77, June ,(1990).

16. Giddens , A **Sociology**, (2 nd edition), 425 ambridge : polity press, (1993).

17. Gordon white, «**Developemental states and Socialiste industrialization in third world**» Journal of Development studies**,** vol=21, n°1, (1984).

18. Guillermo O'Donnell, **« Debgative Democracy** » , Journal of Democracy, vol=5, n°1(,1994).

19. International Monteny Fund, **(I.M.F) Wond Economic out look**, oktober ; able N°7, (1997).

20. Jacques-Maniel Nzouan Keu, « **the African Attitude to democracy** », International social Science journal, n° 128, (1991).

21. Juan Linz, « **Transitions to Democracy** », machington Cruarterly, vol=13, (Sumer 1990).

22. Larry diamond "**thinking about hybrid :regimes**" ,journal of democracy,vol=13, n°2, (2002).

23. Larry diamond , **political cereption : « Negerias Premmial Struggle »** jornal of democracy, Vol= 2, N°04, Octobre, (1991).

24. Larry diamond, « **is the third wave over** », Jornal of democracy, Vol=7 ,N°03, (1996).

25. Lilia shevtrovan, **Russia ander putin, can elevtoral Autocracy survive**? Jornal of democracy, Vol=11, N3, (july 2000).

26. Mechael Mc Faul « **What want wrong in russia ? The pirels of protected transition ?** », jornal of democracy, Vol=19, N°02, April, (1999).

27. Naaomi Ghazam , «**the new politics of participation in Tropical AFrica**» comparative politics, vol=14, n°2, (1982).

28. Ndegua ,«**Citizenship and Ethnincy: Am Examination Transition Moments in kenyam polities**», American political Science Review, Vol=91, n°3, (1997).

29. Nicolas van de wall, « **Africa's Range of Regimes** », Journal of Democracy, vol=13, N°2, (2002).

30. philipp S Scmitter and Terry Lyn Karl, **what Democracy is and is not** , journal of democracy, N°2,Summer (1991).

31. Richard SandBorook : **The politics of Africa's Economic Stagnation word Development**, Vol=14, N°3, (1986).

32. Samuell.Huntigton « **Democtracy in the third wave** ». Jornal of dimocracy, supring, (1991).

33. Staffan I lindberg : « **the Supprising significance of African election** », Journal of democeacy**,** vol=17,N°1,January,(2006).

34. Sung chul yang, "**where Does South Korean political Development stand Now?" Korea and world Affairs**, vol=18, N 01, Spring (1994).

35. Susane Rudolph and Loyed Rudolph, "**New Dimensions of idian Democracy**", Journal of Democracy, vol=13, n°1, (2002).

36. Terry lym Karl, « **the Hybird Regimes of central America** », journal of democracy, july, (1995).

37. Thomas carothers, "**the end of transitionsparadign**," journal of democracy**,** vol=1, n°1, (2002).

38. Tomas Carthers, "**the end of transition paradign** ", Journal of democracy**,** vol=14, n° 1, january, (2002).

39. victor D cha, « **policity and Democracy Under the kim young Sam Government** » Asian Surarey, vol=3, N°9 ,Sept, (1993).

40. young-chul poik, « **political Reform and Democractic consolidation in Korea** », « **Korea and world Aeeairs** », vol=18, N°4,winter (1994).

ثالثا : المؤتمرات العلمية

1. إبراهيم سعد الدين و آخرون، **بحوث و مناقشات الندوة الفكرية: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، ط3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2002.

2. إبراهيم سعد الدين، **الديمقراطية في الوطن الغربي بين القلق و اليأس و الأمل** " نشرة المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي "، القاهرة، مركز ابن خلدون، رقم3، مارس، 1992.

3. زيداني سعيد، "**الديمقراطية و حماية حقوق الإنسان في الوطن العربي**"، ورقة قدمت إلى ندوى حول حماية تطبيق و تعليم حقوق الإنسان في الوطن العربي، سيراكوزا– إيطاليا، من 4 إلى 14 ديسمبر 1988.

4. كمال المنوفي و يوسف محمد الصواني (محرران)، ندوة الديمقراطية و الإصلاح السياسي في الوطن العربي، بن غازي، المركز العالمي للدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر،ط1، 2006.

5. المغيربي محمد زاهي، **الديمقراطية و الإصلاح السياسي، مراجعة عامة للأدبيات**، ندوة الديمقراطية و الإصلاح السياسي في الوطن العربي، نحو رؤية عربية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية.

6. هلال علي الدين، **مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث " أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** " ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1984.

رابعا : المطبوعات و الأطروحات الجامعية :

1. بروسي رضوان، **الدمقرطة و الحكم الراشد في إفريقيا " دراسة في المداخل النظرية الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة باتنة، 2009.
2. بورغدة وحيدة، **حقوق الإنسان و إشكالية العلاقة الجدلية بين الحكم الراشد و التنمية الانسانية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: التنظيم السياسي و الإداري، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2008.
3. بياضي محي الدين، **المجتمع المدني في دول المغرب العربي و دوره في التنمية السياسية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر قسم العلوم السياسية، بسكرة 2012.
4. حسين أبو العودة أمية ، **دور المعارضة الدينية في السياسة الإيرانية في الفترة من 1924-1979**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1987.
5. حمال ثابت هالة ، **التحول الديمقراطي في أوغندا (1986-1996)**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية.

6. حمد الخلالية هشام سلمان، **أثر الاصلاح على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999-2012**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب و العلوم، قسم العلوم السياسية، 2012.

7. دندان مريم، **الديمقراطية والتنمية في عصر العولمة** " دراسة حالة العالم العربي "، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص الحوكمة والتنمية، جامعة باتنة، 2014.

8. زدام يوسف، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي: من خلال تقارير التنمية الإنسانية العربية (2002-2004)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسو الإداري، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية الإعلام و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2006-2007.

9. الشرقاوي باكينام ، **الظاهرة الثورية و الثورة الإيرانية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1993.

10. الشرقاوي باكينام ، **قوة الدولة و برامج التكيف الهيكلي**" دراسة مقارنة للحالتين التركية و الإيرانية "، أطروحة دكتوراه كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2000.

11. صميخ علي سعيد، **التحول الديمقراطي في قطر (1995-2004)**، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2006.

12. عباس أحمد محمد، **العلاقة بين المؤسسات المنتخبة و المؤسسات المعينة و أثرها على عملية صنع القرار في النظام الإيراني (1989-2005)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2011.

13. كامل حمادة أمل، **الخبرة الإيرانية في الانتقال من الثورة إلى الدولة**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007.

خامسا : المواقع الإلكترونية

1. توفيق شوكر، "**الديمقراطية و الحوار المتمدن**"، العدد 4237 أكتوبر 2013.

« http:// www.alewot.org/delbat/shourort.auP? AID =381422 ».

2. غليون برهان، **مخاطر الخلط بين الديمقراطية و الليبرالية**، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت:

http://www.aljazera.net/NR/exeres/311D770A-4C07-8A89-B33BD1247857.htm.

1. " Introduction to Robert Nozick, Anarcgy, State, and Utopia for Theories of Justice." The website of University of California, San Diego, http://philosophy.used.edu/faculty/rameson/INTRONOZICK.pdf.
2. 77331 http://www.ahewan.og/debat/show.ant .
3. Howarth, David, **What is Social Liberalism** ? originally published in Reinventing the State: Social Liberalism for the 21 st Century, edited by Duncan Brack, Richard Gravson and Howarth. Politico's Publishing, 2007. Available online: http://socilliberal.net/2009/02/12/what-is-social-liberalism.
4. http://www.arab_csr.org/index.php/compment/article.
5. John Rawls**. Stanford Encyclopedia of Philosophy**. March 25.2008. http:// plato.stanford.edu/entries/rawls/ .
6. Starr. Paul. "**Modern Liberal Theory of Freedom Power**". Available online. Http:// www.freedomspower.com/2007/01/modern-liberal-theory-of-freedoms-power.html.
7. **what is Democratic Consolidation** ? http://muse-jhu-edu/Login? uni=journals/journal-of-Democracy.

الفهارس

أولا: فهرس الجداول

ثانيا: فهرش الأشكال

ثالثا: فهرس المجتويات

أولا: فهرس الجداول

الرقـــم	العنـــــوان	الصفحة
.01	تصنيف الأنظمة وفق بيت الحرية	150-146
.02	الديمقراطية و الحرية بحسب المنطقة	170
.03	الدول الاستراتيجية "المتأرجحة"	173-172
.04	سلم بيت الحرية	174
.05	أنواع النظام في الدول الأقل تنمية،2006 م	219-217
.06	نمو الديمقراطية الانتخابية 1973-2006 م	226
.07	العناصر الرئيسية في العملية الانتخابية المقبولة	239
.08	سلسلة الخيار الديمقراطي	241-240
.09	أنواع الأنظمة الديمقراطية الجديدة	273

ثانيا: فهـــــرس الأشكـــــال

الرقـــم	العنـــــوان	الصفحة
.01	التنافس بين النموذجين لاستقطاب أكثر عدد من الدول	08
.02	الانتقال إلى الديمقراطية	273

ثالثـــا: فهـــرس الجـــداول

العنـــــوان	الصفحة
الملخص	
خطة الدراسة	
المقدمة	02
الفصل الأول : إطار مفاهيمي للدراسة	
المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية للنظرية التقليدية للديمقراطية (التاريخ الديمقراطية)	20
المطلب الأول: تاريخ الديمقراطية	20
الفرع الأول عند اليونان	20
الفرع الثاني: عندالرومـــان	23
الفرع الثالث: غياب الديمقراطية في العصر الوسيط	24
الفرع الرابع: الديمقراطية تجدد نفسها في عصر النهضة:	24
المطلب الثاني: مؤسسات و مباديء الديمقراطية التقليدية	25
الفرع الأول : المؤسسات السياسية:	26
الفرع الثاني: المبادئ الكبرى للفكر الديمقراطي الأثيني :	27
الفرع الثالث : العوامل المساعدة على قيام الديمقراطية المباشرة	31
المطلب الثالث : تقييم الديمقراطية التقليدية	31
الفرع الأول: المفهوم الديمقراطي للحكم بين خصومه و أنصاره	31
المبحث الثاني : مقاربة مفاهيمية للديمقراطية الغربية الحديثة (الديمقراطية التمثلية)	35
المطلب الاول: قراءة في مفاهيم الديمقراطية	35
المطلب الثاني: مفهوم الديمقراطية	41
الفرع الأول:التعريف المعياري الكلاسيكي	41
الفرع الثاني :التعريف الإجرائي	43
الفرع الثالث: التعريف الموسع للديمقراطية:	49
المطلب الثاني: أسس ومقومات الديمقراطية	51

الفرع الأول : المبادئ العامة للديمقراطية الليبيرالية	51
الفرع الثاني :أسس و مقومات الديمقراطية	58
الفرع الثالث: الشروط المؤسسية للديمقراطية	66
الفرع الرابع : الأبعاد القيمية للديمقراطية	72
المطلب الثالث: نماذج الديمقراطية الليبيرالية	94
الفرع الأول: الديمقراطية الحمائية (الوقائية)	95
الفرع الثاني: الديمقراطية التطورية	96
الفرع الثالث: الديمقراطية التوازنية	99
الفرع الرابع : الديمقراطية تجدد نفسها	102
المبحث الثالث : المفاهيم النظرية الجديدة للتحليل	106
المطلب الأول : التحول الديمقراطي .	106
الفرع الأول : مفهوم التحول الديمقراطي	107
الفرع الثاني : المداخل النظرية لتفسير التحول الديمقراطي	109
المطلب الثاني: الدمقرطة كمدخل جديد للتحليل	117
خلاصة الفصل الأول	121
الفصل الثاني الديمقراطية الليبرالية الغربية: سياق أزمة ومحاولات إنبعاث	
المبحث الأول: السياق الدولي لصعود ديمقراطيات غير اليبيرالية	124
المطلب الأول : الانتشار الشامل للديمقراطية	124
الفرع الأول: جنوب أوروبا يتحرك نحو الديمقراطية	125
الفرع الثاني: أمريكا اللاتينية	127
الفرع الثالث : أوروبا الشرقية و الانتقال نحو الديمقراطية	129
الفرع الرابع : إفريقيا و التحول الديمقراطي	130
الفرع الخامس: آسيا و التغيرات الديمقراطية	132
المطلب الثاني: تقييم نتائج الموجة الثالثة	146
الفرع الأول : إنتشار واسع للديمقراطيات الليبرالية	146
الفرع الثاني: ارتفاع مستوى الحريات	150

الفرع الثالث : الديمقراطية كقيمة كونية 151
الفرع الرابع: الديمقراطية كالتزام عالمي 152
المطلب الثالث: سمات التحولات الديمقراطية 153
الفرع الأول :عولمة التحول 154
الفرع الثاني: الطابع التفاوضي المنتظم لهذه التحولات 154
الفرع الثالث: الدور الفعال للمجتمع المدني في هذه التحولات 155
الفرع الرابع: دور الإنتخابات في التحول 155
الفرع الخامس : إستمرار ارتفاع معدلات الحرية 156
المبحث الثاني : نكسة الديمقراطية 157
المطلب الأول: السياق الدولي للأزمة و أسبابها 157
المطلب الثاني: العوامل الخارجية للحركة الديمقراطية : 160
الفرع الأول: التأثيرات التظاهرية 161
الفرع الثاني: نشر الديمقراطية من خلال المؤسسات 165
الفرع الثالث : نشر الديمقراطية بالقوة 167
المطلب الثالث: مظاهر الأزمة 168
الفرع الأول: الإنهيارات الديمقراطية 168
المبحث الثالث : تحديات تواجهها الديمقراطية الليبرالية 175
المطلب الأول: تحديات فكرية و نظرية 175
الفرع الأول: الأبعاد النظرية التي تعاني منها النظرية الديمقراطية 175
الفرع الثاني: الحرية السياسية –التحدي الأكبر– 178
المطلب الثاني: تحديات خارجية 196
الفرع الأول: الديمقراطية و الدين 196
الفرع الثاني: الديمقراطية و مشكلة الحضارة 205
الفرع الثالث: الديمقراطية و مشكلة التنمية 210
خلاصة الفصل الثاني 221

الفصل الثالث: الديمقراطيات غير الليبرالية: نحو بديل للنموذج الديمقراطي الغربي الكلاسيكي

المبحث الأول: الأنظمة الهجينة و إشكالية التصنيف 224

المطلب الأول : الأنظمة الهجينة 224

المطلب الثاني: نماذج الأنظمة الديمقراطية غير الليبرالية 227

الفرع الأول : الديمقراطيات التي تهيمن فيها النخب و الديمقراطيات الاجتماعية 227

الفرع الثاني: الديمقراطيات التي تهيمن فيها الجماهير 229

الفرع الثالث: الديمقراطية التفويضية 230

الفرع الرابع : الديمقراطية الموجهة 231

المطلب الثاني: إشكالية التصنيف 235

المبحث الثاني: الخصائص النمطية للأنظمة الديمقراطية غير الليبرالة 237

المطلب الأول: الإنتخابات في النموذج الجديد للديمقراطية 238

المطلب الثاني: مشكلة الدولة الضعيفة 241

المطلب الثالث: هيمنة النخب 245

المطلب الرابع: غياب الشرعية 247

المطلب الخامس: الحراك الشعبي المنظم 249

المبحث الثالث: صعوبات البناء و التأسيس 250

المطلب الأول: معضلات الديمقراطية في العالم الثالث 250

الفرع الأول : مفهوم الدولة الأمة و الديمقراطية 252

الفرع الثاني: التخلف و الديمقراطية 254

المطلب الثاني: تحديات تأسيس الديمقراطية في إفريقيا 256

الفرع الاول: التحدي الاقتصادي 257

الفرع الثاني: تحدي الأمن والاستقرار 259

المطلب الثالث: نقائص ديمقراطية أمريكا اللاتينية 261

الفرع الأول :غياب سيادة القانون 261
الفرع الثاني: انتشار اللامساواة 263
المبحث الثالث: سيناريوهات النجاح أو الإخفاق 264
المطلب الأول : نحو الترسيخ الديمقراطي (تأسيس ديموقراطية ليبيرالية) 264
الفرع الأول: الديموقراطية التشاركية: المفهوم والتطبيق 265
الفرع الثاني: الديموقراطية التوافقية 266
المطلب الثاني: بناء نموذج الديمقراطية غير الليبرالية : 269
المطلب الثالث : الرجوع إلى الاستبداد 280
خلاصة الفصل الثالث 293

الفصل الرابع: دراسة الحالة نموذج إيران

المبحث الأول : الأسس الفكرية للنظام السياسي الايراني 296
المطلب الأول: نموذج الدولة الديمقراطية الدينية وفق البرادايم الديني المحافظ 296
المطلب الثاني: نموذج الدولة الديمقراطية الدينية وفق البردايم الليبرالي 301
المبحث الثاني: التفاعلات السياسية في النظام السياسي الإيراني من خلال دور الفواعل السياسية. 319
المطلب الأول: توزيع القوة في بنية السلطة. 319
المطلب الثاني: التيارات السياسية في إيران 333
المطلب الثالث: المجتمع المدني 343
المبحث الثالث: حدود المعارضة في النظام السياسي الإيراني 352
المطلب الأول: المعارضة الدينية الليبرالية 352
المطلب الثاني: المعارضة السياسية 359
المطلب الثالث: المعارضة المسلحة 366
المبحث الرابع: التحولات السياسية في بنية السلطة والمجتمع وحدود نجاح الديمقراطية في إيران 376
المطلب الأول: صعود التيار الإصلاحي إلى السلطة و التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية (1997- 2005) 376

المطلب الثاني: ترسيخ حدود الممارسة الديمقراطية في النظام السياسي الايراني 386
الفرع الأول: مرحلة أحمدي نجاد 386
الفرع الثاني: مرحلة حسن روحاني 394
خلاصة الفصل الرابع 400
- الخاتمة 402
- قائمة المراجع 407

الفهارس

- أولا: فهرس الجداول 432
- ثانيا: فهرس الأشكال 432
- ثالثا: فهرس المحتويات 433

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.